مديرية الآثار العامة
حيازة المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نتشبه بمن يحمدك على آلائك وان نتشبث باذيال من يشكرك
لنعمائك على ما هديتنا الى لغة قوم خيرة الانبياء منهم وابديت لنا
لسانا به انزل خير كتبك والهم ونصلي على نبيك الذي القمته زبدة
العلوم والحكم وجعلته الشفيع المشفع يوم تزلزل الارض وتزل
القدم محمد المهدي الهادي ذرت به الشمس للقاصي والداني مع
آله مجاديح الكرم وصحبه مصابيح الظلم وبعد فيقول المفرط في التفريط
المتعسف المتمادي في التوريط سعد الدين سعد الله عن الهفوة والزلل
الهذيان حرسه الله من مكان اراضي بردع حيث عن طوارق الفتن
والبدع لما رايت الموجز المعروف بانموذج لمن لا يوجد في اعراب عوج
ولا عوج هو الذي ما نسج مثله في الاقطار وما لمح بنحوه ادوار الفلك
الدوار بها هو الامام جار الله كشاف حقايق التنزيل غواص لجي

لجي كتاب البه ينطوي مع وجازة نظمه على ما يقتنع به من المسائل
ويحتوي على رموز لا يهتدي اليها بدون المعالم والدلايل الا الا
وهدى المستكشف لدقايق هذا الفن المفتش المستطلع طلع ما في
الدن المسرع المهرول في سنن سيداته المنطاعن عقال التعلم الكامل في
شانه اردت ان ارفع الحجب والستائر واظهر الضمائر واكشف اسرار واشير
الى مخفيات كنوزه واصرح باشارات رموزه تعميما للفوائد وتذليلا
لجماحه وشوارده فنظمت ما في خزانة الخيال من فرايد الفوائد و
علقت على مغلق القواعد من نفايس الزوايد فجاء بحمد الله ايضاحا
لقواعد قسم الادب ومفتاحا لمغلقات كلام العرب ومصباحا
لدياجير مفضله وضوء لظلام ومشعله لعري لعباراته كافية لذوي
اللباب وتحريراته شافية لعطاش الاكباد من الالتهاب بل مفصل فيه
حل ما اجملوه وملخص فيه كل ما اهملوه الا انى لم اقدم عليه باقدام التامل
والافتكار والم انظر اليه بعيني الالتفات والاعتبار ولم ارجع فيه

الكتاب من كتب الفريقين الا لايضاح المفصل في موضع او في موضعين
فلو عثرتم فيه على زلة القدم وعن سمت الصواب على الخرق القلم فلا
تعذروني بهدف الملام لان الجواد له عثرة لا يلام والمعاند لا يروج
الخالص المنطف فكيف يروج مثل هذا المزيف والمزخرف واما اصحاب
الكمال فلعلهم الرفع منهم من كل عيب كلالة فهل تزيف المزيف وابطال
الباطل الا تحريف المحرف وتحصيل الحاصل وبعد ما تيسر الاتمام في
وقت وفور الفواكه في الحدايق سميت حدايق الدقايق في شرح
رسالة علامة الحقايق متفضلا وراجيا من ذلك الجناب ان يجعل
مثل الحدايق هذا الكتاب لتنال اليه ايدي الاستفادة في الفصول
والافاق وتجتني منه نفايس الازهار وكرايم الثمرات اللهم اجعله
ذخيرة في الاخرة واخذ بيدي عند زلة وفزعا عند كربة وغمة و
انا اعوذ بك ان اكون كمن يرقم على الماء او يؤسس ويبني على الهواء
لا طائل تحت سعيه وماله في الاخرة من خلاق عليك توكلت واليك

واليك انيب وانا غريق الخطايا لا الاكار اصيب قوله الكلمة مفرد
اقول متمسكا بحبل التوفيق وعروة التحقيق بمنه لما اراد ان يبحث عن انواع
الكلمة عرف الكلمة اولا لتوقف البحث عن الانواع على معرفة الجنس
مع انها موضوع الفن فلا بد من تقديم معرفتها قبل الخوض في مقا
صده فقال الكلمة مفرد اي الحقيقة المعهودة عبر عنها بهذا الاسم
في عرف القوم لفظة دالة على معنى بالوضع اي وضع كان مفرد بخلاف
عرف اللغة تطلق على المهمل ومركب ايضا يقال تكلم بكلمة لا معنى لها
ويقال لقولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولم يصرح المصنف ببعض
قيود التعريف لاشتهارها فيه فيما بينهم وميله الى الايجاز سيما
في هذه الرسالة وانما التزم لتكلف التقدير ليساوي الحد المحدود
لان المفرد يقع على المهمل ايضا لانه اذا انتفى المعنى الموضوع له صدق
ان يقال لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى الموضوع له لان
انتفاء هذا الجمع يجوز ان يكون بانتفاء ثلثة اجزاء اللهم الا ان يقع

الاصطلاح على استعمال المفرد في المستعمل فقط في يتم المساوات بلا
تكلف تقدير وانما قلنا اي الحقيقة المعهودة الى اخره لان التحديد
للماهية لا للفرد اذ الفرد لا يعرف الا بالاشارة الخارجية والتعريف
قام عنها الا ترى انك اذا اردت معرفة زيد بتعريف اخر فانها لا
تحصل الا بان تشير اليه وتقول لك زيد بهذا والتعريف بنظم الحد
لا يفيد تلك المعرفة لان النهاية فيه ان يقول هو رجل طويل
القامة صغير الهامة عريض اللحية حافظ التطورية في محل كذا و
من المعلوم ان هذا لا يفيد صورة متساوية له لجواز الاشتراك
في هذه الصفات فاللام في الحدود لتعريف الماهية فالتعريف
للماهية من حيث هي هي اذ لو اريد به تعريف الفرد كان المعنى
ان الفرد الفلاني لفظة دالة على معنى بالوضع مفرد ولو اريد به تعريف
الحقيقة في ضمن فرد ما كان المعنى ان فردا ما من افراد الحقيقة المعلومة
لفظة دالة اه ولو اريد به تعريف الاستغراق كان المعنى ان كل

كل فرد من افراد الحقيقة المعلومة لفظة دالة ففي الكل لا تحصل
المساواة لان اللفظة الدالة على معنى بالوضع المفرد اعم من الفرد الفلاني
ومن فرد ما ومن كل فرد من الافراد نعم ان لا يشترط المساواة في مطلق
المعرف ويجوز التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة ويكتفى
بالتمييز في الجملة يمكن على مذهبه تعريف الفرد وتحديده لان الاعم
لا ينفك عن افادة تصور الاخص وعن تميزه عن الاغيار في
الجملة واما معرفة كنهه وتميزه عن جميع الاغيار فلا سبيل اليها
الا بالاشارة الخارجية بهذا هو وجه قولهم التعريف للماهية
لا للفرد تامل حق التامل ثم اعلم انه خرج عن الحد بقيد اللفظة ما يشارك
الحدود في الدلالة على المعنى بالوضع ولا يكون لفظا كالدوال
الاربع وبناء الوحدة بعض المركبات مما يطلق عليه لفظة وا
حدة افرد معناه او ركب كعبد الله علما او غير علم وبقيد الدلالة
المهمل المسموع من وراء المشاهد لان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة

لابدلالة اللفظ وفيه مافيه وبقيد الوضع المحققات والالفاظ ا
الطبيعية والمهملات المسموعة من وراء الجدار لان دلالة الاول
بطريق استعمال الخطاء ودلالة الثاني والثالث بالعقل وبقيد
المفرد مايطلق عليه لفظة واحدة من المركبات كالرجل وضرباو
ضربت لانقسام اجزائها على اجزاء المعنى الموضوع له وان من الخليق
بهذا المقام معرفة ان الوضع في التعريف اعم من اللغوي وغيره
حتى يدخل في الحد كل لفظة معرفة بالنسبة الى الوضع اللغوي كا
كلفظة الصلوة بالنظر الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي كلفظة
الصلوة بالنظر الى الاركان المخصوصة وكذا بالنسبة الى ما دل على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وبالنسبة الى العرفي
كلفظة الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا اعم من الوضع الشخصي
والنوعي والشخصي اعم من العلم وغيره فيدخل فيه لفظ الاسد
نظرا الى الحيوان المفترس والى المعنى العلم والى الرجل الشجاع فان

فان وضعه باذاء الاول والثاني شخصي وباذاء الثالث نوعي
وهو ان ذكر الدال على الملزوم وارادة لازمه بنصب القرينة جائزة
قوله وهي اما اسم كرجل واما فعل كضرب واما حرف كقد اقول
الكاف للتمثيل وهو ايراد فرد من افراد الكلي لايضاحه لا للتشبيه
والا يلزم ان لا يكون مدخولها فردا للكلي وهو الاسم وهو في انه خلاف
الواقع خلاف الغرض ايضا اذ الغرض ايضاح الكلي بالفرد لا التشبيه
ووجه الانحصار انها ان دلت بالهيئة على الزمان وبالمادة على
الحدث فهي فعل والا فان صلحت لان يخبر عنه وبه فهي اسم
والا فهي حرف وقيل ان دلت على معنى في نفسها او في نفسه اي على
معنى مقصود بالذات فان اقترنت باحد الازمنة الثلثة فهي
فعل والا فهي اسم وان لم تدل على معنى في نفسه اي على معنى مقصود
بالذات بل دلت على معنى مقصود لاجل الغير كاللام في الرجل فانه
دال على التعريف في مدلول الرجل او للاغراض من الاتيان باللام

تعرف مدلول الرجل لا انارة معنى هو مقصود على انفراده فهي حرف
وقيل ان كانت آلة لملاحظة الغير وتركيبه ولا اجتماع الامور في
خزانة الخيال فهي حرف كمن الجارة في سرت من البصرة الى الكوفة فانها
آلة لتصور السير والبصرة معا لتركيبهما واجتماعهما في خزانة الخيال
على ان يكون احدهما مبدء والاخر زا مبدء والا فان اقترنت
باحد الازمنة الثلثة فهي فعل والا فهي اسم قوله الكلام مؤلف
اما من اسمين اسند احدهما الى الاخر او من فعل واسم اقول لما
ان بين احد قسمي موضوع الفن اعني الكلام اي بعض محمولات
المسائل عوارضه وان يقسم الى قسميه عرفه على وجه حصل منه
معرفته ومعرفة قسميه ايضا فقال الكلام مؤلف الخ اي لفظ
مركب من جزئين هما اسمان اسند احدهما وضم ضم مفهوم
وجودي او عدمي الى الاخر الى ثانيهما الى الاول نحو زيد قائم او
اولهما الى الثاني نحو بهمات هو زيد واما ادرج في هذا القسم نظرا

نظرا الى اللفظ او من جزئين هما فعل واسم وقد اسند ذلك
الفعل الى ذلك الاسم ولم يتعرض هنا للاسناد لان وجوب
الاسناد بين الاسمين يدل على وجوبه بين الفعل والاسم
وذلك لان لا بد له من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع
والتضام فيه ليس الا بالاسناد فكما لا بد للتضام بين الاسمين
من الاسناد لا بد له من الاسناد بين الفعل والاسم حتى يصير
المجموع على هيئة وحدانية كلاما واما الدليل على ان الاسناد من ا
الفعل الى الاسم دون العكس فهو ان الفعل لتضمنه المعنى
النسبي متعين لان يسند الى الغير لان المسند لا بد وان يقوم
بالمسند اليه والمعنى النسبي كذلك لا محالة وكذا يدل عليه التعريف
الآتي للاسم لانه يدل على ان صحة الحديث عنه من خواص الاسم
فلو كان الفعل مسندا اليه لكان مخبرا عنه فلا يكون تلك الصحة
من خواص الاسم فهو من الفعل الى الاسم دون العكس وانما قال

الاسناد بين الجزئين لان الكلام لابد فيه من الانضمام بين جزئيه
حتى يخرجا عن حكم التعدد ولا انضمام ههنا الا بالاسناد الذى هو ضم
احد الجزئين الى الاخر على وجه الافادة التامة اى على وجه يصح سكوت
المتكلم عليه سواء افاد المخاطب فائدة جديدة او لم يفده وسواء
كان ذلك الضم اخباريا او انشائيا والاخبارى ايجابا او سلبا و
الايجاب وكذا السلب حمليا او شرطيا الى ما يطول الكلام بذكره
ثم الاسناد لابد له من مسند ومسند اليه فالكلام لابد له منهما فا
الكلام منحصر فى قسمين اسمين واسم وفعل ولا يتاتى من الاقسام
الاربعة التى هى فعل الجنس وضم حرف الجنس وضم فعل الحرف وضم
حرف الى اسم من التركيبات الستة الحاصلة من انضمام كل من الانواع
الجنس والخلاف جنس لفقد المسند والمسند كليهما او لفقد ا
احدهما فى تلك الاربعة وقولهم يا زيد ليس برد نقضا للحصر لانه
بكلام حقيقة بل هو سادّ مسدّه والكلام فى الحقيقة ادعوا مع فاعله

فاعله المستكن وهو مؤلف من الاسم والفعل اعنى المستكن فى ادعو
ثم تالف الكلام من الجزئين اعم من ان يكونا ملفوظين كزيد قائم او
احدهما ملفوظا والاخر منويا نحو قم واقوم ومن ان يكونا مذكورين
او محذوفين او احدهما محذوفا بناء على القرينة نحو نعم فى جواب من
قال ازيد قائم اى نعم زيد قائم ونحو زيد فى جواب من فعل اى فعل
زيد ولئن سلمنا انه كلام حقيقة لكن لا نم بطلان الحصر به لان
ايا اسم فعل على ما هو مختار بعضهم فالتاليف من اسمين احدهما
والاخر الضمير المستكن فيه اعنى انا واما الجملة الشرطية فالنقض بها
وارد على الحصر قطعا لانها كلام حقيقة مع ان جزئيها ليسا باسمين
ولا باسم وفعل بل هما شرط وجزاء وهما من اقسام المركب والا
سم والفعل من اقسام المفرد ويمكن الجواب بان الكلام فى الحقيقة
عند القوم هو الجزاء وحده والشرط قيد له حتى اذا قيل ان ضربت
فالمعنى اضرب وقت وجود ضربك كما هو المقرر فى علم المعانى واما على

مذهب ارباب المعقول فلا مجال للتفصي من هذا النقض لان
الكلام عندهم مجموع الشرط والجزاء والاسناد الشرطي منعقد بينهما
ولو تكلفنا وقلنا هي في قوة قولنا هذا ملزوم لذلك لادخلنا الجملة
الشرطية وصرنا الى معنى هو معنى الجملة الاسمية فلا مجال للتفصي
على مذهب القوم قوله ويسمى جملة اقول اويسمى المؤلف المذكور جملة
ايضا قال بعضهم لفظ الكلام ولفظ الجملة مترادفان كل منهما موضوع
باعداء المؤلف المذكور وقال نجم الائمة الرضي الاستراباذي ان الجملة
اعم من الكلام مصداقا لان الكلام جملة من غير عكس قال لان لفظ
الجملة موضوعة باداء المؤلف المذكور ولفظ الكلام موضوع باداء
ما هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع قيد ان لا يكون مقصودا
لاجل الغير وثمرة الخلاف تظهر في جملة تعلقت بالغير بالخبرية او
غيرها فانها عند القائل بالترادف جملة وكلام ايضا وعند القائل
بالعموم جملة وليس بكلام باب الاسم هو ما صح الحديث عنه ودخله

ودخله حرف الجر واضيف وعرف ونون اقول اى هذا الباب باب
الاسم او من الابواب باب الاسم فعلى الاول خبر لمبتدء وعلى الثاني
مبتدء محذوف الخبر وفائدة الفصل بين البحثين اى بحث الموضوع
وبين بحث احد انواعه الذي هو الاسم يعني بعد ما فرغ عن بحث
الموضوع اراد ان يشرع في بحث الاسم ففصل بينهما بلفظ الباب
ثم شرع في بحث الاسم فعرفه بالخواص وقال هو ما صح الحديث
عنه اى امكن الاخبار عنه في الجملة عن نفسه او مرادفه ولم يقل ما اخبر
عنه ليندرج فيه مثل زيد حالة الاخبار عنه وعدمه فان المبتدأ
من اخبر عنه هو الاخبار عنه بالفعل مع انه اسم اخبر عنه بالفعل
او لم يخبر عنه فعلى هذا لو قال وان يدخله حرف الجر وان يضاف الى
ليكون عطفا على فاعل ويلاحظ الامكان في كل منهما لكان اوجه وا
نسب لان المتبادر من قوله ودخله واضيف ونون وعرف هو الد
خول والاضافة والتنوين والتعريف بالفعل فلا يندرج في التعر يف

حاجى محمد عارف ابن حاجى محمد عارف

بكل منهما بناء على التبادر الا ما وجد فيه ذلك القيد بالفعل فلا بد
ان يلاحظ الامكان في كل منهما وان كان على خلاف التبادر ليندرج
لكل منهما ما امكن فيه ذلك القيد سواء وجد فيه ذلك بالفعل او
لم يوجد بهذا مع ان قوله ودخله حرف الجر لا يدل على اختصاص الجر
المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان يقول او دخله الجر ليشمل
اختصاص الجرين كليهما واراد بقوله واضيف الاضافة بتقدير حرف
الجر لان الاضافة بلفظ حرف الجر تشمل النوعين نحو انا مار بزيد و
مررت بزيد وبقوله عرف التعريف باحد طرق التعريف العلمية
والاضمار والاشارة والموصولية واللام والميم عند الطي والاضافة
الى احد المذكورات معنى وحرف النداء فان التعريف بكل منهما من
خواص الاسم وكذا اراد بقوله نون التنوين باحد التنوينات
الاربع التي هي تنوين التمكن والعوض عن المضاف اليه والعوض
عن نون جمع المذكر السالم ويسمى تنوين المقابلة وتنوين التنكير

التنكير واما تنوين الترنم وتنوين الغالي فلا اختصاص لهما بالاسم
لان تنوين الترنم بدل من الف الاطلاق في القافية لترك وهو
رفع الصوت وتنوين الغالي هو التنوين اللاحق بالقافية
المقيدة بالسكون وهاتان القافيتان تشملان انواع الكلمة
باسرها فلا اختصاص للتنوين فيهما بالاسم ثم الشرح اختصاص
الاخبار عنه بالاسم هو ان الفعل خبر او بمنزلة خبر في اقتضاء المسند
اليه فجعله مخبرا عنه فروج به عن الوضع والحرف آلة لملاحظة المعاني
تصوره فليس له مدلول استقلالي يصلح للاخبار عنه او به لا يقال
ان عدم الاخبار خبر عن الفعل والحرف في قولهم الفعل والحرف
لا يخبر عنهما لان المراد ان معنى الفعل والحرف لا يخبر عنهما اذا عبر
عنهما بلفظيهما واما اذا عبر عن معنييهما بلفظ الاسم كان
يقال معنى ضرب هو الحدث مع الزمان ومعنى من هو الابتداء فيخبر
عنهما لانهما حينئذ معنى الاسم وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه

في قوة سماعك وقولهم قام فعل ماض وان للتاكيد في قوة هذا
اللفظ فعل ماض وهو اللفظ للتاكيد وفي اختصاص دخول حرف الجر
بهوانه علامة المخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما وقولهم زيد مرفوع
بقام في قوة زيد مرفوع بهذا اللفظ وفي اختصاص الاضافة بتقدير
حرف الجر بهو انها اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف والفعل
خبر او بمنزلة الخبر وحق الخبر هو النكارة هكذا قالوا والاوجه ان يقال
ان الاضافة لا بد فيها من ملابسة تصحح الحمل نحو خاتم فضة لانه يجوز ان يقال
هذا الخاتم فضة او ملابسة هي تلك المضاف للمضاف اليه كالتملك
نحو غلام زيد واخوه وابنه وداره وعلمه او ملابسة هي ظرفية ا
المضاف اليه للمضاف نحو ضرب اليوم اي ضرب في اليوم والفعل
لو اضيف لاضيف الى الفاعل او الى المفعول او الى المتلفظ
واضافته الى الفاعل غير معقول والمفعول غير معقول لانها
لا ملابسة فيهما من الملابسات المذكورة واما الى المتلفظ فانها

فانها انما تتصور اذا اريد به لفظ وح يكون اسما لا فعلا واما التخفيف
فهو انما يكون بسقوط التنوين او ما هو يقوم مقامه والفعل والحرف
ليس فيهما هذا ولا ذاك فلا وجه لاضافتهما لذلك وفي اختصاص
التعريف باحد الطرق هو ان الفعل والحرف يفيدان بدون التعريف
فلو عرفا لوقع التعريف ضايعا والحق ان التعريف فيهما لا يتصور
الا بالنداء والاضافة واللام وهما لا يقبلان النداء والاضافة
كما مر واما التعريف باللام فلان مدلول ضرب صدور الضرب عن محل ما
في الزمان الماضي وتعرف هذا المجموع موقوف على تعرف كل جزء ومن المعلوم
ان اللام لا يعرف به كل جزء هذا المجموع واما قوله ومن جوه بالشبهة +
التقصع فشاذ لما اضطر ادخله عليه واراد به الموصول بمعنى الذي
والكوفي يدخله عليه بهذا المعنى قياسا وفي اختصاص التنوين باحدى
التنوينات الاربع هو ان تنوين التمكن علامة مكانة مدخوله في
الاسمية والفعل والحرف لا اسمية لهما فضلا عن مكانتهما فيها

جامعة السليمانية
الامانة العامة للمكتبة المركزية

وان تنوين المقابلة هو تنوين جمع المؤنث مقابل نون جمع المذكر
السالم وعوض عنه والفعل والحرف لا يقبلان الجمعية فلا يدخلهما
ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عوض عن المضاف اليه وهما
لا يضافان فلا يدخلهما ذلك وان تنوين التنكير علامة لنكارة
مدخوله وفارق بين النكرة والمعرفة كما اذا قيل سيبويه يراد به الشخص ما
المعين المسمى بهذا اللفظ واذا قيل سيبويه بالتنوين يراد به شخص ما
من الاشخاص المسمات بهذا الاسم بتعدد الاوضاع وهما نكرتان
ابدا فلا يحتاجان الى فارق ثم اعلم ان هذا الجنس لا بد له من التنبيه عليه
وهو ان المصنف عرف الاسم بخواص غير شاملة لان صحة الحديث
لا توجد في الاسماء اللازمة للظرفية كاذ واذا وكذا الاضافة لا يتصور
في المضمر والاشارة والموصول وكذا دخول حرف الجر لا يتصور في
اللوازم للظرفية وكذا التعريف لا يتصور في بعض اللوازم للظرفية
كمتى وكذا بعضها لا ينون لا لفظا ولا محلا كالتاء والتعريف بغير الشاملة

الشاملة من الخواص لا يجوز لوجوب طرد التعريف وعكسه ولا عكس للتعريف
بتلك الخاصة اذ لا يصح كل اصح الاخبار عنه وهكذا والذي يتجه في
توجيهه ان يقال ان التعريف بمجموع تلك الخواص والمجموع مطرد بمعنى
ان كل ما وجد فيه احدى الخواص المذكورة فهو اسم ومنعكس بمعنى
ان كل ما هو اسم يجب ان يوجد فيه احدى الخواص المذكورة قوله
واصنافه اسم الجنس العلم المعرب والمبني المثنى المجموع المعرفة
والنكرة المذكر والمؤنث المصغر المنسوب اسماء العدد الاسماء
المتصلة بالافعال عرف الجنس وقسمه الى الانواع ثم عرف احد انواعه
وهو الاسم ثم انتقل الى تعداد اصناف هذا النوع اجمالا اولا له
ليبحث عن كل منها تفصيلا ثانيا على ترتيب الاجمال وترك العطف
في غير المقابلين سلوكا على نمط التعديد فقال واصنافه
الخ اي اقسامه جمع صنف وهو النوع المقيد بصفة كلية عرضية
وايضا في هذا المقام ان الكلمة جنس كالحيوان والاسم نوع كالا

كالانسان واسم الجنس صنف كالرومي فكما ان في الرومي امرا زائدا على
حقيقة الانسان فكذلك في اسم الجنس امرا زائدا على حقيقة الاسم
اذ حقيقة الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
واسم الجنس ما علق على شيء وعلى كل ما اشبهه في الحقيقة اي ما يتناول
عند الاطلاق على شيء وعلى كل ما اشبهه على سبيل البدل بوضع واحد
وبهذا التناول خارج عن تلك الحقيقة وزايد عليها فخرج الرومية
عن حقيقة الانسان اذا تلخص هذا فنقول لما فرغ عن تعداد الاصناف
اجمالا اراد ان يبحث عن كل منها تفصيلا على ترتيب الاجمال
فقال اسم الجنس وهو ما علق على شيء الخ اي اسم الجنس هو اسم
متناول عند الاطلاق لفرد معين ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في
الحقيقة التي بها قدر المشترك بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل
نحو رجل في جائني رجل فانه متناول في هذا الاطلاق لزيد ولكل فرد
يشبه ذلك الفرد في الرجولية على سبيل البدل بوضع واحد فالتعليق

فالتعلق على شيء وعلى كل ما اشبهه هو التناول عند الاطلاق
على سبيل البدل وانما قلنا على سبيل الشمول والعموم في غير موضع
الاستغراق اذ لا شك ان الجائي في جائني رجل فرد ما لا مجموع
الافراد فيخرج عنه المعارف كلها والنكرة ايضا اما خروج غير العلم
فلانها لا تتناول لها عند الاطلاق لشيء ما ولكل ما اشبهه بل
تختص عند الاطلاق بشيء وان كان الوضع عاما واما خروج العلم
فلانه وان كان متناولا عند الاطلاق لشيء معين ولكل ما اشبهه
ولكن ليس ذلك بواضع واحد بل باوضاع متعددة واما خروج
النكرة فلان المحكوم الملحوظ فيها قصدا هو عدم تعين المدلول
والتناول فيها لشيء ولكل ما اشبهه خارجي خارج عن مفهومها
ويجوز ان يكون عبارة عن اسم نكرة فيخرج به جميع المعارف واما النكرة فبقوله
وعلى كل ما اشبهه ويجوز ايضا ان يراد بشيء في قوله ما علق على شيء
شيء غير معين فيخرج به المعارف لانها مستعملة معلقة اي مستعملة

باذاء شئ معين وان الوضع في البعض عاما ان قيل طرد التعريف
باطل بعلم الجنس كاسامة لانه متناول لشئ ولكل ما اشبهه قلنا
هو موضوع باذاء الحقيقة المعلومة واطلاقه على شئ وعلى كل ما
اشبهه مجاز ولئن سلمنا انه حقيقة لكن لا نم بطلان الطرد
لان باب اسامة اسم الجنس كاسد واطلاق العلم عليه لاحكام
لفظية فهو مشير بجوهرها الى حقيقة معلومة واطلاقه في فرد منتشر
مجاز بناء على الجواب الاول ومشير بجوهرها الى حقيقة من حيث هي
هي او الى فرد منتشر من افرادها وغير مشير بجوهره الى حقيقة معلومة
بل بالآلة لو كانت بناء على الجواب الثاني قوله اسم عيني كرجل وراكب
واسم معنى كعلم ومفهوم اي اسم شئ يقوم بذاته ويستغني عن محل
يقومه وقيل معنى قيامه بذاته انه يتحيز بنفسه بخلاف المعنى فان تحيزه
تابع لتحيز المحل والاول اشمل لان الجوهر على تقدير وجودها
اسمائها اسم عيني ولا تحيز لها اصلا ولان مثل القادر من اسماء

اسماء الله تعالى اسم عيني مع انه لا يتصور التحيز فيه الا ان اطلاق
العيني عليه ليس باصطلاح وغير معقول ايضا فسر العيني بالمحكي
الخاص وان لم يطلق عليه لم ينحصر التقسيم الا ان يقال ليس القصد
الى الحصر بل يكفي مراده ان له قسما يسمى عينا واخر يسمى معنى وثالثا ليس
ولا ذاك كما في تقسيم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف فان هذا على
المضمر غير جار ايضا كما لا يخفى على المتامل هذا ولما كان اسم العيني
اسم شئ يقوم بذاته ويستغني عن محل يقومه فلا جرم يكون اسم المعنى
اسم شئ لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل يقوم به كالعلم يقوم بالعالم
والمفهوم يقوم بذي الفهم ولو قيل معنى القيام بالمحل هو التبعية في التحيز
لم ينحصر التقسيم لان صفات الله تع معان تقوم بذاته واسمائها
اسم معنى مع امتناع التحيز في صفات الله تع مطلقا اللهم الا ان يقال
ليس القصد الى الحصر والحق ان معنى قيام شئ بذاته ان له وجودا
في الخارج بدون انضمام الى محل يقومه ومعنى القيام بالمحل ان لا

يمكن فيه وجود بدون الانضمام سواء هناك تجزيا ولم يكن فالتقسيم
حاصر الان اطلاق العلمي على ذات الله تع واطلاق على صفات الله
تعالى ليس باصطلاح بل هو غير معقول ان فسر العلمي والمعنى بالممكن
الخاص قوله العلم الغالب عليه ان ينقل عن اسم جنس كجعفر وقد
ينقل عن فعل كيزيد ويرجل كغطفان لما فرغ عن الصنف الاول اراد
ان يخوض في الثاني فقال العلم وهو ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله
في اخر بواضع واحد وباب اسامة وضعه باذاء حقيقة معلومة وا
استعماله في فرد منتشر مجاز او هو اسم جنس كاسد واطلاق العلم عليه
لاحكام لفظية فلا يبطل عكس تعريف العلم ولا طرد تعريف اسم
الجنس به ثم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اما عن مفرد او
مركب والمفرد اما اسم جنس وهو الغالب او فعل ماض كشمر من شمر
زيد لا من زيد شمرا ومنه مع اعتبار تجرده عن فاعله او مضارع
كيزيد من يزيد المال لا من قولهم المال يزيد او منه مع اعتبار تجرده عن

تجرده عن فاعله المستكن او امر كاصمت باعتبار تجرده عن فاعله
اذ لو اعتبر مقارنة الفاعل لكان جملة ولكان النقل عن الجملة لا
عن المفرد واما النقل عن الحرف فغير معهود في كلامهم والمركب اما
جملة كتابط شرا لقب به ثابت ابن جابر بان قالت له امه حين
سئلت عنه وقيل اين ثابت لا ادري الا انه خرج من البيت
وتابط شرا اي اي اخذ تحت ابطه سيفا او مضاف او مضاف اليه
كعبد الله او غيرهما ولد المرتجل اما قياسي جار على القانون

المستنبط من تتبع كلامهم كغطفان علم لابي قبيلة وهو غطفان

بن قيس بن عيلان فانه نظير تروان واما معدول عنه كجبب

اسم رجل فان مقتضى القانون في مثله هو الادغام وكمؤبب

بفتح الهاء اسم رجل مع ان مقتضاه في مثله كسر العين اذ لا

وجود لمفعل بفتح العين من المعتل الفاء الواوي في كلامهم

هذا وان المرجل في مصطلح الاصولي قسمان احدهما والآخر

ما نقل عن المعنى الاول ولم يراع تمت ولم يراع

ما اختلف آخره الخ اي بتعلقه الواضع ثم وضع لفظ

المعرب بازائه فهذا فبيان المنقول موقوف

على بيان ما اختلف اي على بيان اختلف اختلاف

الآخر وبيان اختلاف الآخر موقوف على تتبع كلا

م العرب فان من تتبعه علم ان مثل زيد يختلف

آخره باختلاف العوامل وان مثل هؤلاء لا يبنى

يختلف آخره ولا يتوقف بيان اختلاف الآخر

على بيان المنقول حتى يدور واما اذا سئل

على حقيقته مع قطع النظر عن الواضع ومنقوله

وقيل ما حقيقة هذا القسم من الاسم وقيل

في جوابه ما اختلف آخره الخ فيدور لان بيان

الحقيقة توقف على ثبوت الاختلاف له وثبوت

ن الاختلاف له موقوف على اثبات الاختلاف

له واثبات اختلاف له موقوف على انكشاف

الحقيقة وعلى معرفة ان هذا اللفظ معرب الا

ترى ان من انشاء تركيبا عربيا بيان ما لم يعلم

ان جزء المركب معرب لما امكنه اثبات الاختلا

فانه فيدور بل يحقق في الجواب ح ان يقال جزء امر

كب لم يشبه مبنى الاصل فبيان الحقيقة ح يتو

قف على ثبوت مركب خاص في الواقع كزيد قائم

وعلم عدم مشابهة جزئه بمبنى الاصل في الواقع

ومع تصور ذلك المركب من حيث انه مركب

المركب الخاص وعدم مشابهة جزئيه معنى الاصل و

تصوره مما لا يتوقف على بيان الحقيقة حتى يدور تامل

قوله على ضربين منصرف وغير منصرف اقول

تقسيم المعرب على هذين القسمين مع تفسير المنصرف بهذا

وغير المنصرف بذاك غير حاصر لانهما لا يشملان المعرب با

لحروف بالتفسيرين المذكورين واما اذا فسر غير المنصرف

بما وجد فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما والمنصرف

بما لم يجتمع فيه علتان ولم يوجد فيه ما ثابت مقامهما

يكون حاصرا فقصده ليس الى الحصر بل الى ان له قسما

يسمى منصرفا وهو هذا واخر يسمى غير منصرف وهو

ذاك

ذاك وثانيهما ليس بهذا ولا ذاك وهو المعرب بالحروف

ولك ان تجعل التقسيم حاصرا بالتكلف لتكلف البارد

قوله منع الجر والتنوين الى ازاد بالجر الكسرة

المخصوص بحال الجر لان الكسر المشترك بين النصب

والجر غير ممنوع منه على اصح المذهبين وبالتنوين تنو

ين التمكن لان ما سواه غير ممنوع منه فمعنى التعريف

هو الاسم المعرب الذي منع الكسر المخصوص بحال الجر

وتنوين التمكن اي كل منهما ممنوع منه قصدا وبالاصالة

له لشبهه بالفعل وذلك لان في الفعل فرعيتين فر

عية الاشتقاق وفرعية التالي وفي هذا القسم

ايضا فرعيتين اذ فيه علتان كل واحدة منهما فرع

منع

الاصل فلما شابه الفعل وثقل منع بعض ما لا يكون

في الفعل وهو الكسر والتنوين الذي يومئ الثقل

ولم يمنع عن جميع ما لا يكون فيه ليبقى بينهما فرق

وبعضهم قالوا ان المقصود بالمنع هو التنوين لانه

قطعا ومنع الجر تبعيه وهؤلاء قالوا منع الجر مع

التنوين اي آثروا النظر على الواو قوله

ويفتح في موضع جر ولم يقل وينصب في موضع جر

كما هو الظاهر من اطلاق النصب في المعرب لان

النصب علم المفعولية فيؤدي الكلام الى ان يكون

مفعولا في موضع جر وهل هذا الا هذيان وانما

في القسم الذي يستوفي وجوه الاعراب والتنوين

الوغوة والوغاوة والوغاد والوغد كل شيء اسامي

منصرفا لخلوصه في الاسمية لتعريه عن شبه الفعل والحرف تشبيه بالمنصرف فاجاب بقوله والصرف

بن اللبن الخالص الذي اخذ رغوته والقسم الثاني غير

منصرف لعدم خلوصه فيها لانه له شبها بالفعل قوله

الا اذا اضيف لانه مفرغ ظرف لقوله منع او يقع على ا

اختلاف الفريقين اي متى عن الجر كل وقت الا وقت

الاضافة ودخول اللام او يقع في موضع الجر كل وقت

الا وقت الاضافة ودخول اللام فانه حينئذ يجر بالكسر

اما لانصرافه بينهما كما قال بعضهم واما يبنى

المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط الكسر تابع

لسقوطه لا يتصور وجود التنوين فلا يتصور

سقوط الكسر فدخله مع كونه غير منصرف والحقيقة

سقوطه الكسر فلا يتصور سقوطه

ان يقع في الحالتين علتان فغير منصرف ودخول الكسر اما لا
نه تابع التنوين في السقوط ولا يتصور التنوين فيهما
فيسقط فيبقى الكسر واما التقوي الاسمية بدخول اقوى
الخواص فدخل مع كونه ممنوعا بالذات في الحالتين ومع
بقاء حكم عدم الصرف واما لئلا يكون كل تعليل التقوي
عن بعض الاوقات وان لم يبقيا او لم تبق احدهما
فمنصرف ودخول الكسر لانصرافه قوله الاعراب آخر
الكلمة باختلاف الكل العوامل الخ اقول خرج بقيد
الآخر اختلاف الاول والوسط وبقيد اختلاف
العوامل اختلاف الآخر بسبب آخر كاختلاف آخر من
في من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان سكونه با

هن بيظ رفاق كنعاج جسر يضحكن عن كالبرد المنضم وبلد البسيم

بالوضع وفتحه وكسره بملاقات الساكن وخرج به ايضا
قول المستفهم متوامنا هي حين قال الحجة جاء رجل ورا
يت رجلا ومررت برجل فانه وان كان فيه اختلا
ف الآخر الا انه ليس باختلاف العوامل بل بسببه
ان المستفهم يريد ان ينبه على حركة السؤال عنه بما يجا
نسها من حروف المد لئلا يقع الاشتباه في سؤ
ال عنه ان قيل اذا كان الاعراب اختلاف آخر الكلمة
ثم بنا الاسم في اول التركيب لعدم الاختلاف اذ
هو انتقال من بعض الحركات الى بعض ولعدم العا
مل وهو مشعر بالاتفاق قلنا لا نسلم عد
لان الاختلاف مطلق الانتقال من حركة

الى حركة او من سكون الى حركة والعوامل في قوة العا
مل والاختلاف بمعنى الوجود اى اختلاف اخر
الكلمة بوجود العامل والثاني موجود في اول
التركيب ولئن سلمنا انه الانتقال من حركة الى
حركة لكن لا نسلم عدمه في اول التركيب لان هذا
الانتقال اعم من الفعل والقوة القريبة والثاني
موجود فيه لحصول احدى الحركات واحد العوامل
فيه او نقول عدمه فيه لا يضر لانه خاصة مفارقة
وفيه بحث ومنهم من جعل الاعراب نفس الحركات
والحروف وعلل عدوله عن طريق الجمهور بوجهين
احدهما ان الحركات والحروف امور موجودة

تلبيق بها ان يجعل دلائل المعاني بخلاف الاختلاف
فانه امر ذهني والثاني ان الاعراب تثنية باجماعهم و
الاختلاف امر واحد ناشئ من الحركات والحروف فجعلهم
الاعراب نفس الاختلاف بخلاف ما اجماعهم على كونه ثلثة
بخلاف ما اذا كان نفس الحركات والحروف فانه لا محذ
لغة فيه للاجماع لكون الحركات والحروف ثلثة بلا شبهة
اقول لا نم ان لا وجود للاختلاف كيف وهو موجود
باجد الحواس ولا نم ايضا ان الاختلاف امر وا
حد بل هو امور ثلثة انتقال من السكون الى الضمة
ومن الضمة الى الفتحة ومن الفتحة الى الكسرة قوله
وذلك في الاسماء الستة قال مضافة لانها
واختلاف الآخر اما بالحروف كما كان في جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما بالحروف

اذا انقطعت عن الاضافة اعرب بالحركات قال الاعرابي

بالحروف

والتكلم لانها عند الاضافة اليها تعرب بالحركات المحلية او

التقديرية على اختلاف الرأيين وكان عليه ان يقول مكبرة

ايضا لانها تعرب بالحركات اللفظية مصغرة نحو انيه وا

نعتوا مفردة لانها تعرب بتمام الحركات اذا كانت جمع تكسير

نحو اباه اباه اباه وببعض الحروف اذا تثنية او جمعت

بالواو والنون نحو ابواه وابوه وابويه وابيه و

ابون وابين جمع اب على خلاف القياس لكنه اعتمد على

المثال فانه من المفردة المكبرة فاقيل فلم يكتف عن

قيد الاضافة بالمثال قلنا كيلا يتوهم ان اعرابها با

لحروف مخصوص باضافتها الى المضمر فان الاضافة في

جميع

في التعريف ليس مطردا ومنعكسا

الاسماء الستة

في جمع الاسمية الى المضمر وانما اعربت بالحروف عند وجود هذه

القيود لان في تعقلها ثقلا لانها لكونها من الامور الاضافية

فيه يستلزم تعقلها تعقل الغير فان تعقل الاب يستلزم

تعقل الابن مع ان اواخرها حروف يصلح للاعراب بالانقلاب

فلو اعربت بالحركات لنشأ عن الثقل ثقل التعقل وثقل

في العلة وثقل الحركة وللجمهور على ان اعرابها بهو الاختلاف

الناشئ من الحروف وبعضهم على ان اعرابها نفس هذه الحروف و

البعض على ان اعرابها بالحركات اللفظية المنقولة من الحجازيين

الى واسطها ومنهم من جعل الاعراب بالحركات اللفظية و

جعل هو هذه متولدات بالاشباع من هذه ومنهم من

جعل اعرابها بالحركات والحروف اللفظيتين وعزى الى

او حركات ما قبل آخرها الغير المنقولة عن الحركات والحروف معا

لا يبعد عن الصواب ان وجوهها اضافة الى ضمير المؤنث

لان لهم قريب زوج المرأة كاب زوجها واجنبي وفي كلا

مضافا الى مضمر قال مضاف لانه لا اتضاح لمعناه الا بالا

ضافة قال الى مضمر لانه عند الاضافة الى مظهر معرب بالحركات

تقديرا نحو جاءني كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت

بكلا اخويك وانما اعرب ببعض الحروف عند الاضافة

الى المضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعرابه وقيل كلاهما في الو

قف وكلاكما في النصب ويجوز اعرابه بالحركات عند الاضافة

الى مظهر لانه مفرد اللفظ فاعرب باعرابه كان مثلا

فاعرب مثل العصا تنبيه

فالمعرب كلا مثل العصا

اعرب اي حال كونه يجري مثل العصا لا العصا

ويجوز بالفتح ويجوز اولا

مثل العصا توفيرا على الاعتبارين حقيهما ولم يعكس لان

المظهر اصل والحركات اصل والمضمر فرع فاعرب بالاصل

عند الاضافة الى الاصل وبالفرع عند الاضافة الى الفرع

ولانه عند الاضافة الى المضمر يقوى امر التثنية فيلانه

مثنى المعنى ومضاف الى المثنى المتصل به فيعرب باعراب

المثنى بخلاف ما اذا اضيف الى مظهر فانه لا قوة لامر التثنية

فيه فلا يعرب باعرابها وقيل ان كلا مثنى كل وهو باطل

قطعا بوجوه احدها لزوم تثنية الواحد من المثنى

وهو باطل قطعا ولزوم اعرابه بالحروف مطلقا و

ليس كذلك ولزوم امتناع كلا الرجلين جاءني بلفظ الا

فراد وليس بممتنع ولزوم حفظ صيغة كل فيه وليس

كذلك بهذا وكان عليه ان يتعرض لاثنان لانه معرب

ببعض الحروف كالمثنى وليس بمثنى اللهم الآن بدرج

في المثنى بان يراد بالمثنى ما يعم في صورة المثنى نسق

كان مثنى حقيقة او لم يكن وفي التثنية قوله

وجمع المقرا اي جمع المذكر السالم واما الجمع المكسر

جمع المؤنث السالم فاختلاف الآخر فيهما بالحركات

ن وانما لم يختلف آخرهما بالحركات لان فيهما ثقلا

معنويا وثقل زيادة العلامة فلو اعربا بالحركات

لتضاعف الثقل ولان الحركات شطر الحروف والمفرد

شطر المثنى والمجموع فالمناسب ان يعربا بشطر ما

شطر الكل بالكل وانما اعربا ببعض الحروف لانهما

فان قيل فلما اختص الالف برفع التثنية والواو برفع الجمع ولم يعكس قلنا الموافقة

الاسماء الافعال في هذا الاختصاص شرفهما وتعريف الكل بمحمد تعالى

الالف وكون المثنى سابقا على الجمع والسابق بالخفة

احق جامع

لواحق بانتهام الحروف يلزم اللبس بين نصب الممدوح

حالة الاضافة يعني لو قيل في نصب المثنى زيدان يا

لكسر في نصب الجمع زيدان يا يعني لاختصر الفرق بحركة

النون فسقوطها عند الاضافة لا يبقي الفرق واما

الفرق بين رفعهما وكذا بين جريهما فيمكن بحركة ما

قبل الواو والياء فوزعت الحروف الثلثة الى المقتضيا

ن الست فاختص واحد برفع هذا واخر برفع ذاك و

تشترك جرهما في الياء وكسر ما قبل الياء وفتح النون في

الجمع وعكس الامر في التثنية وحمل نصبهما على جريهما

لما بين النصب والجر من التناسب هذا كله ظاهر لكن

كان عليه ان يذكر هنا عشرين واخواتها لانها

ن ظاهر لنصب ليس فيه خفاء ولا خلل

معربة بالواو والياء كالجمع المصحح وليست اياه لعدم

للمفرد اذ لو كان عشرون مثلا جمع عشرة لوجب

ان لا يطلق على اقل من ثلثين لوجوب اطلاق

الجمع على ثلثة مفاد الواحد وليس كذلك لانه نص

في مضاعفة عشرة ولوجب ايضا ان لا يتعين لعدد

مخصوص لان الجمع لا يتعين لعدد مخصوص وليس كذ

لك لانه نص فيه ويكذا في البواقي والذي يمكن في توجيهه

ان يقال ان الجمع المصحح ما في آخره واو ونون في الرفع و

ياء ونون في النصب والجر سواء كان جمعا مصححا مصطلحا

كمسلمين او لغويا كعشرين فهي مندرجة تحت عموم

جمع المصحح فلا حاجة الى التعرض لباب عشرين على الانفراد

الانفراد

الانفراد وهذا جيد لو مثل من هذا الباب ولم يمثل منه

قد ورد الاعراب في لفظه قدرة في محله

اي الاسم المعرب الذي لم يظهر الاعراب في لفظه لمانع منه

من التعذر او الثقل قدرة في محله اي في نفس اخر ذلك المعرب

والا لزم خلو المعرب عن الاعراب وهو باطل قطعا

وانما قلنا في نفس ذلك المعرب ليتميز الاعراب المحلي في

المعرب عن المحلي في المبني فان المحلي في المبني انك لو اثبت

في بدل المبني بالمعرب لتحقق الاعراب في ذلك المعرب

فيظهر فيه مثلا اذا قلت قام هؤلاء كان هؤلاء

مرفوع المحل على معنى انك لو اوقعت موقعه معربا و

قلت قام الرجل كان ذلك المعرب مرفوعا لان

الرفع مقدر في نفس آخره لا والا لزم ان يظهر لا
ن آخره لا يمتنع من ظهور الحركة وان يكون معربا بوجود
الاعراب في ذاته بخلاف عصا في يده عصا فانه مرفوع
المحل بمعنى ان الرفع مقدر في نفس الآخر اذا صيغة منقو
فقلبت الواو مع حركته الفا لكن لا يظهر لامتناع الالف
عن ظهور حركة وكذا باب جبل وان لم تكن الفه منقلبة
عن المتحرك فليتامل قوله كعصا وسعدى الاول
منصرف معرب بتمام لا كان تقديرا والثاني غير منصرف
معرب ببعض لا كان تقديرا وامتناع ظهور لا كان
فيهما لامتناع الالف عنه واراد بمثل عصا الاسم المعرب
المقصور المنصرف وبمثل سعدى الاسم المعرب للتعريف

الغير

الغير المنصرف قوله والقاضي في حال الرفع
والجر اراد ولكن القاضي اراد بمثل القاضي الاسم المنقوص
الذي آخره ياء قبلها كسرة كالمشتري والجواري والمعنى
وانما قال في حالتي الرفع والجر لان نصبه لفظي لحركة
الفتحة على الياء وانما قدر في الحالتين لثقل الضمة والكسرة
على الياء بخلاف جاءني القاضي ومررت بالقاضي وذهبت
القاضي بالفتح واما قوله فيوما يجازينا الهوى غير ماضي
بكسر الياء وقول آخر قد كاد يذهب بالاتباع لذ تنا
مولى كبكاش القوس يحتاج بضم الياء فشاذ ارتكبه
لوزن انكسار الوزن كما ان سكون الياء في قوله
غطا القوس باريها وانزل الدار بانيها شاذ والتعليل

الفتح على لسانهم لسكون الياء لكثرة استعماله

لكونه مثلا قوله واسباب منع تسعة الى الا

سباب التي بوجود اثنين منها او بتكرر واحد منها

يمنع الاسم عن الصرف تسعة وقيل احد عشر تسعة

منها ما ذكر في المتن وواحد منها شبه الف التانيث

في مثل ارانب للالحاق بجعفر لا للتانيث بقال ارطى

للجنس وارطاة للواحد واذا سمي به رجل امتنع عن

الصرف لشبه الفه بالف التانيث في الزيادة وعدم

قبول التاء لان التسمية تمنع الصرف وآخرا

عاة الاصل في مثل احمر بعد التنكير فانه اذا انكر

بعد ما سمي به شخص ينبغي غير منصرف على راي سيبويه نظرا

الى

لانه كان قبل التسمية غير منصرف للوصفية ووزن الفعل

الفعل وقد زالت الوصفية بعروض العلمية لما بينهما

من التضاد العقلي فاذا انكر عاد حكم الوصف لزوال

مضادة وقال بعضهم اثنان الحكاية والتركيب

اي كل ما امتنع عن الصرف فسبب امتناعه اما حكا

به واما التركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل سواء قا

رن العلمية كزيد او الوصف كاحمر ووجه الحكاية في الا

ول ظاهر لانه كان قبل العلمية فعلا لا يقبل الكسر والتنو

ين وبعد ما بقي ذلك الحكم واما في الثاني فمشكل لانه لم

يسبق وصفيته العلمية حتى يبقى على الحالة الاولى وان

احتمل بان ذلك الوزن لو كان في الفعل لما دخله الكسر

الاسماء تركيبا بالمعنى المذكور ولا امتناع فيه عن الصرف

كذومان فان فيه تركيب الوصفية مع الالف والنون مع ا

نه منصرف واما بطلان عكسه فلان بعض الاسماء

ممتنع مع عدم التركيب فيه كمساجد مع التركيب الذي يكون

احد السببين او سببا تاما لمنع الصرف ينبغي ان يكون

تركيبا لفظيا يكون اجزائه مرتبة مسموعة وتركيب

بعض الاسباب مع البعض تركيب تخميلي

العلمية او كون الاسم علما اما للعين كعمران او

لحقيقة الاعيان كاسامة او لحقيقة المعنى كسبحان

او لموزون كفعلان او للعلم كفلانة فانه وضع

ليكنى به عن اعلام الاناث فهو علم الاعلام او لحقيقة

تشخيص في وزن الفعل المقارن بالوضع بان يصير ذلك الوزن لو كان في الفعل لما دخله

ذلك الاشتغال حتى يكون غير منصرف فلما

والتنوين فكذا لا بد خلافه اذا كان في الاسم ورد عدم

صرف الجل حال الجنسية بعين ذلك الاحتمال مع انه منصرف

بلا خلاف واما التركيب ففي البواقي كزينب فان فيه

تركيب العلمية مع التانيث وكعمران فان فيه تركيب العلمية

مع الالف والنون ويمكن ان يلحق انها نفسه فان شبه الف

التانيث الساجي ومراعاة الاصل راجعة الى الوصف

فان شرطه ان يكون في الاصل ولو عدده ت مثل هذا

بل مسببا على انفراده للزمكن ان تعد شبه سراويل على تقدير

بركونه اعجميا يقتضي بل سببا على انفراده حتى يكون الاسباب

اثنين واما الحكاية فقد عرفت ما فيها واما التر

كيب فباطل الطرد والعكس اما بطلان طرده فلان في بعض

الاسماء تركيبا بالمعنى المذكور ولا امتناع فيه عن الصرف

كذومان فان فيه تركيب الوصفية مع الالف والنون مع ا

نه منصرف واما بطلان عكسه فلان بعض الاسماء

ممتنع مع عدم التركيب فيه كمساجد مع التركيب الذي يكون

احد السببين او سببا تاما لمنع الصرف ينبغي ان يكون

تركيبا لفظيا يكون اجزائه مرتبة مسموعة وتركيب

بعض الاسباب مع البعض تركيب تخميلي

العلمية او كون الاسم علما اما للعين كعمران او

لحقيقة الاعيان كاسامة او لحقيقة المعنى كسبحان

او لموزون كفعلان او للعلم كفلانة فانه وضع

ليكنى به عن اعلام الاناث فهو علم الاعلام او لحقيقة

وفن خاص كسحر وقيه كل من اصناف العلم المذكور معجم

والتانيث اى التانيث اللا

في عدم الصرف

زم لفظا كجمل فانه لازم بالوضع وكعلمه فانه لاز

مية العلمية لان التسمية تمنع الصرف او معنى كتانيث

زينب فانه لازم بمقارنة العلمية لبدن التانيث با

للازم لعدم الاعتداد بغير اللازم والذى صرفت الصفة

ن المؤنثة كضاربة وامراة جرح مع وجود التانيث و

الوصف والوصف اقول اى الوصف الوضعى

وهو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين كاحمر

معناه شيء له حمرة والنحوى اللازمى بمنزلته فيه كيا

ب ثلث فانه وصف نحوى لازمى لا يقال ثلث وصف

اما كونه وصفا نحويا فلانه نحوى وما الوصف في رجال

الوصف في ارجال ثلث في جاءني رجال

ثلث وما الوصف في

الفتية في جاءني رجال

الفتية ثلثة

ثلثة في جاءني رجال

ثلثة وما الوصف في

الفتية ثلثة

ثلثة في جاءني رجال

ثلثة

رجال بل رجال ثلث وصرفه ممتنع للوصف اللازمى

والعدل التحقيقى واما الوصف العارضى فلا اعتدا

د به ولذا صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع تحقق

الوصف العارضى ووزن الفعل قال في الائمة

صرف اربع في مررت بنسوة اربع لا ينافى دليل

على عدم الاعتداد بالوصف العارضى لجواز ان يكون

صرفه بناء على افتقاد شرط وزن الفعل فان شر

طه ان لا يقبل التاء المتحركة وهو يقبلها لانه يقال

مررت برجال اربعة ومن منع افتقاد شرطه مستند

بان التاء ليست علامة للتانيث بل للتذكير ايضا

ت بسلطان مبين لان التاء المتحركة التى يوقف عليها

وهو جمود خاصة الاسم لا يصح بوجه اسمية وضع

علامات التانيث لوسى كتمه بنى ابن تمام

وهو لا يكون وصفا وضعا ولا يقع صفة في جميع التركيب

ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب متى اراد في

قوله ووزن الفعل اي وزن الفعل الذي يخصه ولا يوجد

في الاسم الا منقولا عن الفعل كشمر او عن الاعجمي كيلم او يغلبه

اصناف في هذا الوزن ماضي الافعال وصيغة المتكلم و

حده من بابي فعل يفعل وفعل يفعل واحدى صيغتي التعجب

وفي الاسم ثلثة اصناف افعل التفضيل والصفة المشبهة

والجامد فهو في الفعل اكثر منه في الاسم فسقط احتمال

العكس كما قال بعضهم لكن يرد عليه عدم صرف قائل اذا سمي

به رجل لان فاعلا في الفعل يبنى اكثر منه في الاسم مع ان

المذهب انه منصرف الا ان يمنع الاكثرية في

الفعل

في الفعل ويدعى العكس قال المتقدمون انما يؤثر وزن الفعل

اذا اختص به او كان الاول زيادة كزيادة الفعل غيرها

بل للتاء سواء كان غالبا في الفعل او مغلوبا في لا يرد

نحو قائل اذا سمي به رجل لعدم الاختصاص وعدم الز

ياذة في اوله وقال بعضهم ما نقل عن الفعل وجعل علما

يمنع عن الصرف سواء اختص به او غلب فيه او كان في او

له زيادة اولا فضرب اذا سمي به رجل امتنع عن الصرف

وبهذا يقرب من مذهب الكاتبة العدل اقو

له اذا انتقال مادة الاسم عن هيئة الى هيئة اخرى

مع ان الاصل ان تكون هي تلك الهيئة فالمادة منتقلة

والهيئة الاصلية منتقل عنها والهيئة الاخرى

منتقل اليها وبقيد العناية خرج عن التعريف مثل رجيل
ورجلان لانه ليس الاصل في مثل هذين البابين ان تكون
ن على الهيئة الاصلية لانه يختل ح المعنى المستفاد من الهيئة
العارضية بخلاف ثلث وعمر فانهما لو كانا على الهيئة الا
صلية لم يختل المعنى فان قيل جاءني رجال ثلث كان للمعنى
تقسيم الموصوف على العدد المخصوص وكذلك اذا قيل جاءني
رجال ثلثة ثلثة وكذلك التسمية بعامر وعمر فلا تفاوت
في المعنى بين المعدول والمعدول عنه ثم العدل قسمان تحقيقي
وبيوان يوجد بدون ملاحظة عدم الصرف
بدون العلمين دليل يدل على انتقال المادة من هيئة الى
اخرى وتقديري وهو ما لا دليل فيه على الانتقال سوى عدم
هيئة اخرى

زنة واحد كمساجد ومصابيح فان هذين الوزنين

نوعين من الجمع لما لم يوجد عليهما واحد من الوحدان

ان العربية تقوم بجمعه وثابت مناب العلتين فا

مشعا عن الصرف وقيل هذين الوزنين ما جمعا

مرتين كالب كاجمال الكلب جمع كلب وانا عيم جمع انعام

جمع نعم فامتنع ذكر لكل الجمعية لم يا لم يجمع مرتين من

هذين الوزنين كمساجد ومصابيح حمل عليه في

عدم الصرف للمشاكلة بوروبيا او الاول مثل افلس فانه

جمع لبس له نظير في الاحاد مع انه منصرف بالاتفاق ولو قيل

يعود الجمع الذي ليس على زنة واحد وكان بعد ان تكسيره

حرفا متحركا كان كما جلا وثلثة او سيطها ساكن كمصابيح

والانك والارز الجبان والاسد جمع والاسد لغة في الاسد رسله والانك الاسرب السراب الذي لونه نفس الشيء كانه

لم يرد مثل افلس قوله والتركيب

المقارن بالعلمية ولا يكون منقولا عن المركب البتة

ولا يكون ثانيه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف قبل النقل

اما مقارنته للعلمية فتلزم لان التركيب المعتبر هو الا

زم واما عدم النقل عن النبي فلانه ح يحكى على ما هو

عليه قبل النقل كتابط شرا وعبد الله وحيوان نا

طق علما واما عدم كون ثانيه صوتا ومتضمنا لمعنى

الحرف فلانه ح مبني لا حظ له من الصرف ولا عدمه فا

لمضمن في المفصل اذا جعل مثل خمسة عشر علما ففيه

وجهان البناء والاعراب مع عدم الصرف قوله

البحتة قوله والبحتة التي كانت علما في العجمة قبل

النقل لان النكرة ينصرف العرب فيها بخواص العربية

بحيث لا يبقى فيها رائحة العجمة بعد النقل ثم سمي بها فلا يبقى

لها اثر في منع الصرف فالجم الائمة انما يؤثر اذا كان الاسم

عجمي علما في اول استعماله عند العرب بعد النقل وقبل التصرف

سواء كان علما في العجم قبل النقل او لم يكن وظني انه ليس

ببعيد عن الصواب اذ المقصود من العلمية في العجم

عدم التصرف فيه بعد النقل واذا كان علما قبل التصرف فا

لمقصود من اشتراط العلمية حاصل يؤيده عدم صرف

قالون لكونه لقبا لابن نافع قبل التصرف لجودة اقراءته

ويعود قبل النقل رومي معرب بمعنى الجيد **قوله** والالف و

اقول اي المشبهتان لالف التانيث في عدم

قبول

قبول التاء فان كانا اسم فشرطه العلمية لئلا يقبل التا

ء وتحقق الشبه وان كانا في صفة فشرطه انتفاء

فعلانة لثبت الشبه ثم ان الكوفيين على ان منعه

ليس بمضارعته بالف التانيث بل بهو كاثر الاسباب

ب والبصريين على ان منعه للمضارعة وبعضهم على

انه مستقل في المنع كالمشبه به ولا اثر للعلمية في الاسم

ولا للوصف في الصفة والجمهور منهم على عدم استقلاله

لان المشبه دون المشبه به فلا يلزم من استقلال المشبه

به استقلاله **قوله** متى اجتمع في الاسم **اقول** اي في الا

سم المعرب لان الاسباب لا اثر لها في المبني وانما اجتمع

في منع الصرف الى سببين او تكرر واحد لان الاسم

سببان او تكرر واحد لم ينصرف متى

بواحد غير متكرر يتمايل بين الحرف الى السببين وعلامه
فيجذبه الحرف لاصالته فينصرف فلا بد من آخر او من تكرر
ليرجح جانب الفرع فيمتنع عن الصرف ووجه الامتناع عند
اجتماع اثنين او تكرر واحد هو ان كلا من الاسباب
فرع لاصل فان العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير و
الوصف فرع الموصوف ووزن الفعل فرع وزن الاسم
والعدل فرع المعدول عنه والتركيب فرع الافراد والجمع فرع
الواحد والعجمة فرع العربية والالف والنون فرع الالف
التانيث او ما زيد عليه فيكون في الاسم فرعيتان كما ان في الفعل فرعيتين
التابعين وفرعية الاشتقاق فيمتنع عن الكسر والتنوين امتناع
الفعل عنهما قوله الا ما كان على ثلثة احرف اقول

الموصول

بواحد غير متكرر يتمايل بين الحرف الى السببين وعلامه
فيجذبه الحرف لاصالته فينصرف فلا بد من آخر او من تكرر
ليرجح جانب الفرع فيمتنع عن الصرف ووجه الامتناع عند
اجتماع اثنين او تكرر واحد هو ان كلا من الاسباب فرع لاصل فان
العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير والوصف فرع
الموصوف ووزن الفعل فرع وزن الاسم والعدل فرع المعدول
عنه والتركيب فرع الافراد والجمع فرع الواحد والعجمة فرع العربية
والالف والنون فرع الالف التانيث او ما زيد عليه فيكون في الاسم فرعيتان كما ان في الفعل فرعيتين
التابعين وفرعية الاشتقاق فيمتنع عن الكسر والتنوين امتناع
الفعل عنهما قوله الا ما كان على ثلثة احرف اقول

الموصول مع الصلة مستثنى من فاعل لم ينصرف وجوبا و

على سبيل القطع الا ما كان على ثلثة احرف ساكن الوسط

فانه لا قطع لان عدم الانصراف لو اخذ مطلقا لم يصح

الاستثناء كما لا يخفى على من له ادنى ذوق اما الصرف

فلخفته لان عدم الصرف لدفع ثقل السببين وخفة الاسم مثل

تعارض ذلك الثقل واما عدم الصرف فلاعمال السببين

مع قطع النظر عن خفة الاسم قوله كنوح ولوط الخ

فان في كل منهما العلمية والعجمة فيجوز صرفه

للخفة وعدمه لاعمال السببين وكذا ما احد سببيه تانيث

كهند ولم يمثل به لان جواز الامرين فيه مقطوع ورده

بكثرة استعمال الفصحى قال لم تنتفع بفضل مئزرها دعد

اعرب البيت لم تنتفع جازم بمجزوم وبفضل جار ومجرور متعلق

بمجرور محل النصب بانه مفعول لم تنتفع مئزر مضاف

جر بالاضافة دعد علم وهو مجزوم وعلامة جزمه سقوط الالف دعد مفعول لم يسم فاعله

وجملة لم تنتفع بفضل مئزرها دعد في محل الرفع صفة لبيت

واحد قال

ولم يشتق دعد في الغلب واما ما احد سببيه عجمة كنوح فان

جواز الامرين فيه بمجرد القياس ولم يرد السماع لهم بعدم

صرفه حتى ان بعض المتاخرين قطع بصرفه واستدل بالمنقول

لا بالمعقول اما المنقول فورود منصرفا في النثر بل وغيره من

كلام العرب العرباء واما المعقول فبيوان العجمة بسبب ضعيف

لتعارض الخفة بخلاف التانيث فلم يمثل منه ولم يمثل من

باب هند ثم انه اراد بمثل نوح ولوط ما فيه سببان من هذا

النوع سواء كان احد السببين عجمة كنوح او تانيثا كهند

واما ما فيه بالباب ثلثة من هذا النوع كماه وجوز فان كلا

منهما علم لبلدة مخصوصة وفيهما العلمية والعجمة والتانيث

المعنوي فلا مقال في امتناع صرفه لان الخفة لو عارضت

خفة هذا النوع

واحد فينصرف وبهما متضادان استقراء فلا يكون مع العلمية الا

احدهما واصمت علم لبرية من تصمت بكسر العين وان لم يشتهر

فلا قدح به لكلية تلك الكلية واما الجمع والتانيث بالالف فلا

اثر للعلمية فيهما لاستقلالهما في المنع واما الوصف والالف

والنون فيه فلا تجامعهما التضاد بهما وانما قال في الغالب لان

مثل احمر يبيع غير منصرف بعد التنكير ايضا على راي سيبويه لانه كان

في الاصل وصفا وقد زال بالعلمية فبعد زوال العلمية يعود

الحكم الاصلي لزوال المعارض واما عود نفس الوصف فلا قائل به

فان معنى احمر قبل العلمية شيء له الحمرة وبعدها ذات مشخصة و

وبعد التنكير شخص ما من الاشخاص المسمات بهذا الاسم

احدهما بقي اثنان بلا معارض فيمتنع قطعا فان قيل فليثبتا

رض العلمية والاخر ان مشروطان بها وانتفاء الشرط

يستلزم انتفاء المشروط فلينصرف قلنا وجود العلمية شر

طا لتاثيرهما لا اثره ولهذا تعارض الاثر قوله وكل

علم لا ينصرف بنصرف عند التنكير في الغالب اي كل

غير منصرف احد سببيه او بسببيه العلمية ينصرف عند التنكير من التخريج

اي عند ارادة فرد ما من الافراد المسماة بهذا الاسم بالاو

ضاع المتعددة وذلك لان ما هو مشروط بهما من الاسبا

ب يكون زوال العلمية زوالها فينصرف لبقائه بلا سبب

وما هو غير مشروط بها كالعدل ووزن الفعل وان لم

يكن زوالها زوالهما لكن يبقى بعد التنكير سبب واحد

فينصرف

فالعائد حكم الوصف لا نفسه وعلى راى الاخفش ينصرف لان

الوصفية قد زالت بالعلمية وبها زالت بالتنكير والساقط لا

يعود والجواب ان العائد ليس نفس الساقط بل حكمه وههنا فائدة

لا بد من التنبيه عليها وهي ان خلافهما يجري في كل ما احد سببيه

قبل التسمية وصف والا فزاد سوى افعل التفضيل فانه لا يجري فيه

خلافهما لان التسمية لو قارنت لمن يبقى غير منصرف بعد التنكير اتفاقا

لان مذكره للوصفية الزائلة فكانها غير زائلة واذا لم يكن بمقارنة

ينصرف بعد التنكير بالاتفاق لضعف معنى الصفة فيه لانه لا يجري

على الفعل بحسب المعنى قوله المرفوعات على ضربين اصل وملحق به فالاصل

هو الفاعل لما كان وجوه اعراب الاسم رفعا ونصبا وجرا كان اقوى

المعرب بالضرورة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما كان وجوه

الاعراب ثلثة لان مقتضيات الاعراب

نعشة والثاني اصل بالنسبة الى الثالث ولان رفع الفاعل لا
بنسخة ناسخ بخلاف رفع المبتدا والخبر فانه بنسخه دواخل المبتدا
والخبر فالفاعل اصل ح وما سبق ملحق به لا كما ذهب اليه
البعض من ان كل فوعات اصل في الرفع ولا كما ذهب اليه الا
خرون ان المبتدا والخبر اصل والفاعل ملحق قوله ويبقى
على ضربين اقول هذا التقسيم يفيد بيان ان كل الفاعل
في مثل زيد ضرب مضمر لا محذوف ولا متقدم والدليل عليه
امتناع الزيدان ضرب والزيدون ضرب يعني لو كان الفاعل فيه
محذوفا او متقدما لوجب ان يقال الزيدان ضربا والزيدون
بافل وضربا لانه لو قيل الزيدان ضربا مع اعتبار المقدم فا
علا لزم تعدد الفاعل ومع اعتباره محذوفا لزم التناقض

ولو علل

ولو علل عدم كون المقدم فاعلا بقاعدة امتناع تقدم الفاعل
على ولا لان قاعدة الامتناع نشاة من عدم جواز ان يكون
ان المقدم في زيد ضرب فاعلا فلو اخذ عدم جواز ان يكون المقدم
م في زيد ضرب فاعلا منها لدار فاللازم باطل لانه يجب الزيدان
ضربا والزيدون ضربوا فالملزوم مثله فالفاعل فيه مضمر
قوله وللملحق به خمسة اضرب اي والملحق بالفاعل في الوقوع
خمسة لا ازيد ولا انقص والدليل على الحصر يعني الاستقراء فقط
واما التوابع فهي داخلة تحت حكم المتبوع بنصب الفاعل
على القبيلتين يعني التابع والمتبوع انصبابة واحدة الا ان يحمل
الفاعل يصل الى المتبوع بلا واسطة والى التابع بواسطة كمن
حمل الاناء فانه حامل للاناء والماء جميعا وفيها مذاهب اخر

لا يسع بيانها بهذا المختصر قوله المبتدأ والخبر اعلم ان طرفي الفا

على حيثيتين حيثية كونه مسندا اليه وحيثية كونه آخر جزءا

من الكلام في المبتدأ الحق به في الرفع لاشتراكهما في الحيثية ا

الاولى والخبر الحق به في الرفع لاشتراكهما في الحيثية الثانية

وقدم ذكر المبتدأ والخبر مبادرة الى رد من ذهب الى اصالتهما

قوله وحق المبتدأ ان يكون معرفة اي بتابعيه ويليق

بثانية هو التعريف اي المعلومية عند المتكلم ليمكنه ان يخبر عنه

وعند المخاطب ليفيد الاخبار الا ترى انك لو قلت شيئا ما هو

جويلا افوته بكلامك الا ما كنت الضرورة امره اذ المخاطب

يعلم بالضرورة ثبوت الوجود لشيء ما بخلاف ما اذا قلت

زيد قائم فانه محط الفائدة بتفيد المخاطب منه ثبوت القيام

وطلب ان لكن الواقعة في كلام الشارح من باب التجرد

لان لكن للعطف والاستدراك بمجرد

على معنى الاستدراك وبقي معنى ا

العطف وسبب اشارة هذا

الظن عدم صدق القا

عدة عليه تامل

لزيد وتحقيق هذا انه كلما ازداد خصوص المحكوم

عليه ازداد الحكم بعدا عن ذهن السامع فاذا

جاء به افادة فاقل ما قوله حافظا للقارئ

ولا شيء ما مما هو جعد حتى يتجلى ان الادراك

الفائدة والثاني ليس شيء منها وقد يجيء نكرة نحو

شر اهر ذا ناب بقيد افيدة جزئية لحكم

لقلة نكارة المبتدأ لان الاصل في التعريف

لكن اطلاق الحكم وليس كذلك لان وروده نكرة مشروط

بان يخصص بوجه من الوجوه بالوصف او غيره لعلة

مراده اشار اليه بالمثال لان النكرة المثال مخصصة

اما بالوصف المستفاد من التنكير اما شر عظيم

ابرز ذا ناب اذا الشكر للتعظيم وان يكن فاعلا

بالمنع لان الاصل ما ابرز ذا ناب الا شر فشر فاعل

اسم محكوم عليه بالابراز مخصص بتقدم ابرز وا

سناده ان ليس الفاعل مطلقا شر بل شر مضاف

بالابراز فيما قصد الاختصار اسقط حرف النفي وهو

عادة الا وقدم المحكوم عليه على المحكوم به ليحصل الاختصاص

ربما بقاء حصر فكما انه مخصص حال كونه في كمية

الاصل كذلك مخصص عند عدوله عن ذكر

المنع محفظ بينه بعد العدل كذا قيل وفيه بحث

بعد ان التخصيص بتقدم الفعل واسناده انما

يكون بعد الحكم والمطلوب هو التخصيص السابق

وعلى الحكم نكرة اخبر عنها بالجملة فعلية

بجنس منه الاجناس ام

على الشر او لا بالابراز

بتقديمه على الفعل

الفعل اليه والخف

بناء على البحث

وهو قوله

السابق على الحكم ليكون سببا لصحة الحكم والمطلوب هو على النكرة

وهو لا وجود له في مثل شر اهر ذا ناب ام يوخذ الوصف من

التنكير مع ان قولهم هو في قوة ما اهر ذا ناب الا شر في

جوز المنع لان هذا التخصيص اما تخصيص الجنس والمعنى ان المهر

جنس الشر لا جنس الخير وهو باطل قطعا لان الخير لا يهر

والتخصيص رد للاعتقاد الخطا ولا اعتقاد فلا رد وفيه

بحث لان الشيخ عبد القاهر قال قدم شر ليكون المعنى ان

الذي ابرز جنس الشر لا جنس الخير فالخبر يكون مهر الا ذا ناب برصوت

الكلب المرغوب والمكروه دون نباحه واما تخصيص الافراد والمنع

ان المهر شر لا غير وهو بعيد قطعا من

نبينا الظاهر في الاسلوب ان يقول قد جاءني معرفة لان
البحث في الخبر ولان شان المبتدا هو التعريف فلا وجه
لاية التعليل في تعريفه لكن لما اراد ان ينبه على ان تعر
يف الخبر مشروط بتعريف المبتدا في التركيب لخبرت غير الا
سلوب وقد يجيئان معرفتين ان قيل اذا كانا
معرفتين فما فائدة في الاخبار قلنا ان لم يكن المتكلم بصدد
والاخبار والاعلام فالامر في جوازه تعريفه
اظهر لان الغرض ليس الا افادة المخاطب مثلا قائل الله قع
آدمنا ومحمد نبينا غرضه التقرب بتكلم كلمة الشهادة لا
فادة السامع حتى يورد انه لا فائدة فيه وان كان بصدد
الاعلام فالوجه ان يقال ان المخبر نزل العالم بالخبر لعدم

ما انبئ الاول من التخصيص بالوصف المستفاد من النكرة او يقال هو محض
النكرة حكم على بالانكار ومساغ الحكم على النكرة المحضة مذهب الفاضل
ابن الدهان والى مثله بعض المتاخرين من المحققين وذلك لان الغرض
من الحكم على النكرة اذا كان غير افادة السامع فالامر في المساغ اظهر
ولو كان افادة السامع فمراد صحيحة تبدت الافادة بحيث ما ثبت
فولك بجزة وموضعه ويمكن ان يحمل اطلاق المحضة على هذا الراي قوله
وحق الخبر ان يكون نكرة اي وشان الخبر ومقتضاه النكارة اي ينبغي ان
يكون الخبر بحيث لا يشعر بجوهره او بالاله الى معلوم المخاطب
لانه محط الفائدة وان كان معلوما للسامع فلا فائدة في الا
خبار به واما علم المخاطب ذلك فخارج من الكلام فلا نكرية
قوله وقد يجيئان معرفتين نحو الله الالهنا ومحمد نبينا الله

جزئيه على موجب علمه فان موجب العلم هو العمل به منزلة بلى

يعلم او يقال غرضه غرض فيه ليس افادة نفس الخبر لانه معلوم

المخاطب بل غرضه اعلام المخاطب في مثل زيد المنطلق وجه

آخر وهو ان المخاطب كما يعرف ان شخصا قد انطلق ولكن لا

يعرف ان زيدا هو ذلك المنطلق فافادة الخبر ان زيدا هو ذلك

المنطلق بعينه انما هو اذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتدأ

على الخبر لان تجويز الامرين يؤدي الى اللبس والتزام تقديم الخبر

لان الاصل تقديم المبتدأ

ترك الاصل بلا ضرورة فالمقدم مبتدأ والمؤخر خبر فاذا قيل

ترك الاصل بلا ضرورة غير جائز

آلهتنا الله فالله مبتدأ والله خبره الا ان لا يستقيم المعنى الا بان

يكون المؤخر مبتدأ كقول ابي يوسف فان صحة المعنى

اعلم ان الخبر يطلق بالاشتراك على اربعة معان ما لا يتم

جزء الجملة وهو المراد من المفرد المأخوذ

في تعريف الكلمة وما لا يتم منه ومجموعا وهو المراد

المراد من المفرد في بحث الاعراب وما لا يتم

مضافا ولا شبه مضاف وهو المراد

المراد من المفرد في بحث المنادى

المعنى واستقامة التشبيه تقتضي ان يكون ابو يوسف هو المبتدأ

عطف السبب على المسبب

وابو حنيفة خبره على معنى ابو يوسف كابي حنيفة في الفقاهة ولو

اعتبر المقدم مبتدأ على معنى ابو حنيفة كابي يوسف لم يجد التشبيه

ولم يستقم مركزه لانه تشبيه الاقوى بالاضعف والامر فيه

على العكس وبعضهم اطلق وجوب التقديم وجعل مثل قولهم

لان الامر في التشبيه ان المشبه به اقوى من المشبه

بوح ابو يوسف من قبيل التشبيه المقلوب وهو تشبيه الاقوى بالا

ضعف مبالغة في شان الاضعف كقوله وبدا الصباح كان غرته

وجه الخليفة حين يمتدح بيدا بها قالوه وفيه بحث لان المثال

المذكور وامثاله ليس من باب تعريف المبتدأ والخبر بل نظر الى

التحقيق تامل

قوله والخبر على نوعين مفرد نحو زيد غلامك وجملة اراد بالمفرد ههنا مقابل الجملة فكل ما ليس بجملة فهو

وهو الاسم المشتق غير مضاف نحو زيد ضارب او كان جامدا مضافا نحو زيد غلامك

المشتق مضافا نحو زيد غلامك او جامدا مضافا نحو زيد غلامك

العبد يكون خبرا فيه فان يكون خبرا هو المبتدأ

شكين بالاطالة بحثه وقد سبق الشرح المتبادر الى الاذهان

بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ او بدلا

ليس حالا من احوال الابتداء بل بدلا

فطلب الطالب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال المبتدأ

باعتبار كونه مخصصا مستقلا

في حد ذاته

وتبعية التشبيه المحذوفة ليسمى التشبيه التشبيه البليغ

ولاجل ان كل جنس ليس بجملة فهو مفرد لا عنه اللام يعني من ان تحويق خلافا من هق ز الكوفية قبل

مفرد بهذا المعنى وبهذا النشر مثل من المضاف وقال نحو زيد غلامك

ولم يقل نحو زيد غلام كما يعد الظاهر والاصل ثم لا تلغى دبا

ملا حال عن ضمير المبتدا خلافا للنحاة الكوفية فانهم ذهبوا الى

امكان الضمير فيه واولوا الجامد بالمشتق وقالوا غلام في زيد

غلام في قوة مملوك وبهذا الانطلق وصح على ان

بعد اضرب شرطية وجه هو انه ان كان المسند اليه مقدما

لفظا ورتبة او رتبة فقط نحو زيد قائم وقائم زيد فالجملة

اسمية وان كان المسند مقدما وكان ظرفا او جارا ومجرورا

فالجملة ظرفية نحو في الدار زيد وزيد في الدار ابوه وامامك

بكر امامه زيد وان كان فعلا قد دخله حرف الشرط فا

وبكر

جملة شرطية نحو ان ضربت ضربت والا ففعلية سواء كان

كان المسند المقدم فعلا نحو ضرب زيد او لم فعل نحو هل زيد او صفة نحو

حرف النفي او الف الاستفهام نحو قائم الزيدان وما قائم الزيدان قوله

نحو زيد ان تكرمه يكرمك فالخبر في الحقيقة عند الفرق هو جزاء والشرط

قيد له ان زيد يكرمك وقت اكرامك اياه ومجموع الشرط والجزاء عند ارباب

والمعنى زيد اكرامك اياه ملزوم لاكرامه لك ومحل قولهم زيد ان يكرم

بكرا اكرم عمرا يفسد قول ارباب المعقول لخلو الجزاء عن الضمير العائد الى المبتدا

والمال على ارا القوم زيد اكرم عمرا ووقت اكرامه بكرا وعلى ارا ارباب المعقول

زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرامه عمرا ولا شرة في لمجيء المعنى الاول وقرائنه

الثاني ومثانية حال وظرفية نحو فالدا امامك وبشر من الكرام الاول بما

الخبر فيه هو الظرف حقيقة والثاني مما الخبر فيه منزل منزلة الظرف بمعنى ان

في الثاني حذف المتعلق وانتقال العمل منه اليه الى الثاني كما ان في الاول كذلك

والتقدير فالحصل اما لك وبشر حصل منه اكرام او حاصل منه اكرام فحذف وا الفعل وهو حصل

عند البصريين ٢ عند الكوفيين ٢

ينتقل فاعله الى الظرف وبالجار والمجرور وكونه جملة بناء على تقدير الفعل كما هو

مذهب النحاة البصرية فانهم يقدرون فعلا لانه الاصل في العمل ولانه يقدر

ان الفعل عند وقوعه صلة بالاتفاق فعند التردد وجب المصير الى المتفق عليه

مثال وقوع الظرف نحو جاءني الذي اما لك والله من الكرام

عليه في موضع واما اذا قدرتم فاعلا كما هو مذهب الكوفيين فلا يكون جملة لان

وهو موضع الصلة

الاصل غير جملة فالخلف اه يقتضي كذلك ووجهه ان المقدر خبر وحق الخبر الافراد

والضمير على الصلة فاسد لان الصلة من مظان الجمل بخلاف الخبر والاتفاق

الثاني ان المتبادر من زيد في الدار عند الاطلاق هو حصول زيد في الدار فا

فا المصدر حاصل ولو كان المقدر حصل لزم ان يفهم منه الحصول فيهما في

زمان واحد وهو فهم الحصول زيد في زمان سابق

زمان واحد على الاطلاق واللازم باطل فالملزوم مثله قوله ولا

بد في الجملة من ضمير اقول ان لا بد في الجملة الخبرية الواقعة خبرا عن ضمير

الشأن من ضمير يرجع الى المبتدأ او منه قائم مقامه كلام الاستغراق في فهم

البوحل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ والجملة خبرا له مقدما

فقوله منه ضمير اما بناء على الاعم الاغلب فان الاربعة الا في اغلب الموا

ضع بالضمير واما بناء على ارادة عموم المجاز اي لا بد في الجملة من

ذكر فان الذكر يتناول الضمير وغيره وانما قيدنا الجملة بالخبرية

لان الانشائية لا يقع خبرا وانما قلنا عن غير ضمير الشان لان

الجملة الواقعة خبرا لكونها عبارة عنه تقع لا محالة الى ضمير يربطها

بمبتدئها لخلوها عن الضمير واجب في الا اذا كان معلوما بالى اقول

مستثنى مفرغ اذ لا فرق في الجملة من ضمير يرجع الى المبتدأ لفظا كل

وقت وزمان الا وقت كونه معلوما بدلالة السوق فاذ ح لا حاجة

الى ذكر الضمير بل يكفي مجرد تقديره وارادته فقولنا لفظا لا بد منه عنا

يه ليصح الاستثناء تامل في البر الكر يستثنى دريهما اقام الكر منه

يستثنى او يستثنى دريهما منه فعلى الاول صفة الكر وعلى الثاني حال منه فا

على الظرف اعني يستثنى والقرينة على الحذف سوق الكلام وتقديم البر على الكر سقالو

قالوا في مثل هذا الاسلوب الوارد بهذا الاسلوب

يجوز حذف الضمير قليلا نحو الغنم شاة بدرهم ا

اي شاة منها بدرهم قوله وقد يتقدم الخبر آه اي

جوازا او وجوبا اما التقديم على سبيل الجواز فاما

للاهتمام به لكونه محط الفائدة ومساق الك

الكلام لافادته واما الاول بذهب نفس السا

مع قبل ذكره الى كل مذهب ممكن مثلا اذا قيل

زيد يذهب نفس السامع الى احتمالات شتى الى

ان الخبر قيام او قعود او غيرهما الى ما يتناهى فا

ذا قدم وقيل قائم علم من اول الامر ان الاخبا

ر في هذا الكلام عن المبتدأ بالقيام فيصير كحصو

لنعمة غير متر قبة ولقائل ان يقول اذا انقطع الاحتمالات بتقديم الخبر في جانب الخبر فاولى الاحتمالات

في جانب المخبر عنه قبل ذكره واما لغيرهما من استقامة النظم وغيرها واما لتقديم على سبيل الوجوب فلا

موجب رفضه وتبديله عن سمته الاصلي فقط وذلك كتقديم

الخبر المفرد فانه اصل الكلام كاين في اين زيد فانه خبر

مفرد متضمن لمعنى الاستفهام الذي هو صدر الكلام

لكونه مغيرا لاجل المفعول مشكوكا فقدم ذلك

المتضمن على المبتدا وجوبا حفظا لتلك الصدارة

ولا يقال زيد اين ويضاف التقديم الى هذه العلة

ولا يضاف الى الاهتمام والى رفع الاحتمالات ولا

ولا لما غيرهما وان امكنت وتكون الخبر ظرفا عند كون

المبتدا نكرة فانه يجب تقديمه على المبتدا اما لئلا يلزم الا

خبار عن النكرة المحضة واما لدفع الالتباس بالصفة

اذ لو قيل رجل في الدار لم يعلم ان الظرف خبر او صفة وكذا

لما علم ما عرف في المطولات قوله ويجوز حذف احدهما

عند الدلالة اقول ويجوز حذف فيما مر ايضا كقولك نعم

في جواب ازيد قائم فان التقدير نعم زيد قائم ولم يصرح

بهذا لانه راجع تحت قوله ويجوز حذف احدهما لان حذف

في الامرين معا يستلزم حذف احدهما وانما قال عند

الدلالة لامتناع حذفهما بدون الدلالة لكونهما

كالجزء من الكلام ثم حذف كل منهما مرة على سبيل الجواز

وعلى هذا موضع يجوز انه لا يمتنع حذف شيء لوجوب

ايضا هو حذف من وركني او ركنين

في ركنين ان لم يخف المعنى

ومرة على سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقوله

تع فصبر جميل فانه اما مبتداء محذوف الخبر اي فصبري جميل اجمل

اي من الجزع وبث الشكوى واما خبر محذوف المبتداء و

التقدير فامري او عادتي وسيرتي عند من المكروه صبر جميل

او حبس النفس من الجزع وبث الشكوى لا الجزع وبث الشكوى

قيل حمل الاية على حذف المبتداء اولى بوجوه كون المبتداء

معرفة وكثرة حذف المبتداء ولو تب غرض التمدح على مسا

في الاية فان مساقها لتمدح القائل بالصبر والتوافق

قراءة النصب والرفع في اسناد الصبر الى القائل ودلالة لها

ل على حذف المبتداء وهو ان سوق الاية لتمدح القائل

بالصبر وحذف المبتداء يؤديه وفي هذا الاخير نظر لانه

بخلاف حذف الخبر

ومرة على سبيل الوجوب فهو اما سماعي او قياسي

والسماعي كقولهم رميته من غير رام اي بهذه رميته من غير

رام والقياسي كقولهم الحمد لله اي الحمد اي الحمد

وقس عليه جميع ما قطع بالرفع عن المنصوب للمدح او الذم

او الترحم وعلة الوجوب في الاول اتباع الاستعمال الوارد

وعلى تركه وفي الثاني اتباع الاستعمال الوارد على تركه في نظا

لانه كما ان لمساق الاية دلالة على حذف المبتداء كذلك

المقام يدل على حذف الخبر لان من سبي الصابرين ان يقولوا

اذا اصابتهم مصيبة صبر جميل اجمل فاذا قيل صبر جميل بدون ذ

كر اجمل يفهم منه معنى الاجملية بقرينة المقام ولو لم يكن ذلك

له على حذف الخبر لما كان لحمل الاية على حذف الخبر وجه اصلا

واما الحذف على سبيل الوجوب فهو اما سماعي او قياسي

والسماعي كقولهم رميته من غير رام اي بهذه رميته من غير

رام والقياسي كقولهم الحمد لله اي الحمد اي الحمد

وقس عليه جميع ما قطع بالرفع عن المنصوب للمدح او الذم

او الترحم وعلة الوجوب في الاول اتباع الاستعمال الوارد

وعلى تركه وفي الثاني اتباع الاستعمال الوارد على تركه في نظا

وكذلك جعلنا اهل المفعول الا بطلة زمانا
نبذ بوسق بلد بمنزلة الظرف اي في الزمان الماضي
وهو مفعول به لا ظرف لان الا بنا الا بنا
الذهب الاصح لانه لا يتصرف الفعل لتشبه
حاجة وعلة رفعا ونصبا شبه بوجهين
حاه ذهب الكوفيون تصرف بالعطف
كان لان كان لكونها ناقصة لا تسند الى اسمها بل الاسناد
الى الاسم من قبل الخبر فقط التوهم الآن يتقبل ما له البعض
من ان معنى كان زيد قائم متصف بالقيام المتصف بالكل
ن اي الحصول في الماضي في تحقق الاسناد من قبل كان الى الاسم
ايضا فيصدق عليه التعريف قوله ويجوز في باب ان يلحق
به في الرفع لان له شبها في كونه آخر جزء من الكلام قوله و
حكمه حكم خبر المبتدا الخ اي حكم خبر هذا الباب كحكم خبر المبتدا في الان
صناف والاحوال والشرائط اي انه يجوز ان يكون من مفرد
او جملة في لزوم الضمير عند كونه جملة وفي جواز حذف الضمير
بدلالة السياق وفي جواز تعريفه وتنكيره وفي غيرها الا في
التقديم اي لا يجوز تقديم خبر هذا الباب على اسمه لضعفه في العمل

الا في التقديم الا اذا كان ظرفا نحو ان زيدا منطلق ولا تقول ان منطلق زيدا ولكن تقول في الدار زيد

بنية وامّا حذف الخبر وجوبا ففي مواضع كثيرة لا يسع ذكرها
المقام قوله والاسم في باب كان صرح بكان واضا
في الباب اليه لكثرة استعماله واقسامه ان قيل ما السبب
في ان المصنف رحمه الله لم يذكر اسم كان في المفصل في الملحقات
الفاعل وذكره فيما في هذه الرسالة قلنا انه لما عرف الفا
على هذا لكل بحيث دخل فيه اسم كان وهو ما كان المسند
اليه من فعل او شبهه مقدما عليه واسم هذا الباب كذلك
فلم يذكره في الملحقات وفي هذه الرسالة لما لم يعرف الفاعل
بنحو اللام على ما عليه الجمهور من ان الاسم في هذا الباب
ملحق بالفاعل لشبهه به في كونه مسندا اليه هذا ولكن
لقائل ان يقول لا نسلم صدق تعريف الفاعل على اسم كان

ولاداء التقديم الى اللبس بالفعل كل وقت وزمان الا

وقت كونه ظرفا او جارا بمجراه فانه يجوز تقديمه لان

الظرف لاتساعه ومقارنته بكل ممكن له تعلق الخبرية

بالشيء والتنزل منها منزلة النفس فيجوز فيه ما لا يجوز

في غيره مع انه لعدم ظهور الرفع فيه لا يؤدي التقديم

فيه الى اللبس ولا يلزم من عموم التشبيه واستثناء التقديم فقط

صحة وقوع مثل اين خبر الان كما يصح وقوعه خبرا للمبتدأ

لان غرض المصنف ان يثبت مشاركته لخبر المبتدأ في جميع

الاحكام سوى التقديم بعد ما ثبت خبريته لان يدل له

قال كل ما يصلح خبرا للمبتدأ يصلح خبرا للان لورود النقض

بمثله ولم يقل كذلك فلا ورد بمثله **قوله وخبر لا التي**

التي لنفي الجنس لان خبرها يعني ليس من قسم المنصوبات

قوله لا رجل افضل الاولى ان يمثل بلا غلام رجل افضل

منك ليكون المرفوع نصا في الخبرية ولا يكون فيه احتمال الو

صفية اذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية ولا احتمال فيه

للوصفية لعدم التطابق في الاعراب بخلاف مثال

المصنف فان المرفوع فيه يحتمل ان يكون وصفا جاريا على

محل رفع المبتدأ **قوله وقد يحذف** اي خبر لا هذه

عند قيام القرينة كقولهم لا بأس لا بأس عليك والقرينة ا

نهم يقولون تارة لا بأس عليك واخرى لا بأس قد ذكرناه

عليك في ذيك على ان المقدرة لا بأس عليك ويجوز ان يكون

جوابا لقول القائل هل علي بأس فالقرينة هي السؤال وتقديم

لا ينشؤن اصلا عاما كان او خاصا واذا قالوا الاجل افضل
نصبوا افضل او رفعوه على الوصفية وقال نجم الائمة لا ينشؤن اصلا
او كان عاما كالموجود واذا كان خاصا كالقيام والافضلية
فيهم والمجازيون سواء في الاثبات لعدم الدال على الحذف وقيل
المصراع الاول لا يقال في المفصل وقد جاء ولا كريم من الولدان صفدكم
مصبوح بخلاف ان يتركه ثانية الى المجازية ويجعل مصبوح خبرا ولا
يتركه ويجعل صفة جارية على كل الرفع مع انه خاص فلو كان مذهبهم
الاثبات على ما في الكتاب
وقد يعبر عن الاثبات بالحق
الاثبات الخاص لما لزم من اثبات مصبوح ترك المذهب والاشبه بالحق
كما قال نجم الائمة
ما ذكره نجم الائمة الامتناع حذف كان الكلام بدون قرينة والفرق بان
وهو ان لا ينشؤن خبر لا لا منه
اصلا وفيهما في اثبات الخاص واما في العام فيتوقف ثم يوجبون الحذف
وذلك لان
والمجازيون يكثرون فصل وكم ماولا يعني ليس جهة الخافية يا

بالفاعل كونه مسندا اليه مثل قال يعني ليس ان اسم لا الا لنفي الجنس
فسم المنصوب بها مثل لا بمنا لي تشبيها على انها تعمل في المعارف والنكرات
بخلاف لا فانها لا تعمل الا في النكرات وذلك لان ما او غلو في الشبه
بليس من لا وعملها ثمرة مشابهتها فصل المنصوب على ضربين
الى احدهما اصلية لاستحقاق النصب والآخر ملحق به فرعا والاصل
في استحقاق النصب هو المفعول لان النصب علم المفعولية والمفعول
صفة المفعول والحال التمييز والمستثنى وغيرها مما يجيء بالمفعول
لانعقاد الشبه بينهما وبينه والتوابع المنصوبة داخلة تحت حكم
المتبوع المنصوب بنصب عمل العامل على القبيلين اصالة واحدة
يعني ان نصب التابع هو كان نصب المتبوع لان العامل يعمل فيه
فتقضاء المتبوع فقط فلا تعدد في الاقتضاء فلا تعدد

في النصب فلا بطلان لحصر المنصوب على القسمين **قوله** وهو عيا

ثم اضرب الخ ودليل الحصر هو الاستقراء **قوله** وقدم المفعول المطلق

لكونه اقرب الى الفعل لكونه جزء مدلول الفعل ولكونه اصلا بالنسبة

الى سائر المفاعيل وذكر لانه فعل الفاعل اختيارا او طبعا بخلاف غيره

فان زيدا في ضربت زيدا ليس فعلا للمتكلم وانما قاله مفعول به تعلق

الفعل به بالوقوع واما نحو ضربته تاديبا فالتاديب وان كان فعل

المتكلم لكن الداعي عليه سبيل التوحيد لا على سبيل المباشرة وهو مفعول له

كرعت فيها مي وان كان فعل الفاعل لكن لما ذكر لغرض ان يتعلق به

فعل الفاعل بالوقوع صار كانه ليس فعل الفاعل وليس بصادر عنه

قوله او هو المصدر المعرف بالمصدر واراد بالمصدر المعرف اسم

الحدث الذي يجري على الفعل تاكيدا لمدلوله نحو ضربت ضربا او بيانا

اوبيانا لنوع مدلوله نحو ضربت ضربة او لعدد مدلوله نحو ضربت ضربة

سواء اشتق من الفعل كالامثلة المذكورة او لم يشتق كقهقرى

في رجع القهقرى ولو اراد به اسم الحدث المشتق من الفعل لبطل

عكس تعريفه عند قهقرى في رجع القهقرى لعدم اشتقاق الفعل منه والاراده

ليدل على تقسيم الجنس المفعول المطلق في المنقسم الى المصدر وغيره

المصدر بعد ما عرفه بالمصدر فانه لو لم يرد بالمصدر المعرف ما

ذكر بل اراد اسم الحدث المشتق من الفعل كما اراد ذلك من

المصدر الذي هو احد قسمي المفعول المطلق في قوله ضربين

مصدر وغير مصدر لبطل عكس تعريفه وللزم التناقض لان قوله المفعول

المطلق هو المصدر في قوة كل فرد من افراد المفعول المطلق هو مصدر

وقوله المفعول المطلق مصدر وغير مصدر في قوة بعض المفعول له

المطلق ليس مصدرا قياسيا فقس كلامه هذا وان قوله ضربت ضربة يجوز

ان يكون الكسر والتاء فيها للنوع وهي الهيئة التي عليها الفاعل

عند ملابسة الفعل والمعنى ضربت نوعا من الضرب ويجوز ان يدل بالكسرة على النوع

وبالتاء على وحدته والمعنى ضربت نوعا من الضرب واحدا اي نوعا واحدا من الضرب

قوله وقعدت جلوسا المراد بهذا المثال اشارة الى عدم لزوم

الموافقة بينه وبين عامله لفظا بل اللازم هو الموافقة معنى ورد على

سيبويه بابلغ وجه واوكده حيث شرط في الموافقة لفظا ومعنى

وذلك لانه قال المفعول المطلق هو المصدر الذي يذكر للحدث تاكيدا

لعامله او بيانا لنوعه او عددا ان اشتق من لفظ الفعل او لم يشتق منه على من هذا

الاطلاق فان كل اسم مشتق بتلك الصفة يصلح ان يكون مفعولا مطلقا

سواء وافقه في اللفظ او وافقه فاذا اورد بعد هذا الاطلاق قعدت جلوسا

سايكون تقريرا للرد المستفاد من الاطلاق وهذا هو الاول

على وجه التاكيد وتقرير سيبويه هذا الاسلوب ذهاب الى التقدير

وجعل المفعول المطلق مقدرا اي قعدت وجلست جلوسا قوله و

المفعول به لم قدمها البواقي لانه اقرب الى الفعل بالنسبة اليها

لان الفعل المتعدي له طرفان طرف القيام وهو الفاعل وطرف

الوقوع وهو المفعول به وهو الذي يتعلق به فعل الفاعل فا

لوقوع عليه حسا نحو ضربت زيدا او معنى ودهنا نحو علمت

كان له وجود قبل تعلق الفعل به كالمثالين المذكورين او خرج الى

الوجود بتعلق الفعل به نحو خلق الله العالم وان ارد على عكس فانه مفعول به ووجوده في الخارج بتعلق الفعل به

التعريف بنحو ما ضربت زيدا فالجواب ان الاصل ضربت زيدا او

النقل طارئ وبهذا التعلق بالوقوع حاصلة الاصل وان

يكون بطريق الاشارة او النقل يوجد الاصل

وان اريد على طرده بنحو زيد ضربته بان زيد اوصد قعب الحد دون

المحدود لكونه مبتدأ فالجواب ان قيد الحيثية مراد في التعريف ان الذي بالوقوع

يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع على ويذكر لهذه الحيثية وزيد

في زيد ضربته وان كان في هذه الحيثية لكن ذكره لحيثية اخرى و

ح ان الحكم عليه بالمفعولية لا لان يقع عليه الفعل وقول بعضهم

انه كلمة قبل يصدق قبل المحدود الا ان الفعل لا

اشتقاقه بضمير ينصبه او نصب من نسيج العنكبوت لانه مبتدأ

محكوم عليه ركن الكلام والمفعول فضلة فكيف يكون احد المبتدأ

يتبين بهما الباقي الاخر بعينه وقال وكذلك للحاجة مكة واللواتي

القرطاس اللام للجارة للتعليل اي كذلك لاجل من يريد الحج ولا

جملة يريد الوصف وليس لتقوية العمل ولا لزوم تقدير الخاطب والمقدر

والمقدر في نشر المفتي المخاطب على ان المنقول

له بعد فالنظر الى المقام ح بالبعض بل الى

الاوهلى ٣

والمقدر غائب كما يشهد به عبارته في المفصل اي يريد

ذلك العازم مكة ويعسب ذلك المتلاشي القرطاس وه

القرينة على خصوص المحذوف في الاول تهيئة اسعيد الحج

وفي الثاني توجه المدعي المدد وسلمه الى جهة القرطا

س قال ومنه المنادى المضاف نحو يا عبد الله غير الا

سلوب يا مراد كلمة منه تنبيها على لزوم اضمار الفعل

في هذا الباب والوجه في اللزوم ان الاصل كان ان يقال مثل يا عبد الله

لا يا ادعو عبد الله لانه اذا قيل يا فتوجه الخطاب الى

كل من يسمع فتحمل الحاجة الى الاثبات بكلمة ادعو لبيا

ن ان المعنى بالخطاب من هو ثم لما علم الواضع ان

هذا الباب يتكثر وقوعه في لسانهم وضع الباب

على الحذف والنيابة تخفيفا ولا يذهب عليك ان المعنى
بكثرة الاستعمال في كل واجب الحذف ليس الا هذا الا ان الباب
يستعمل بالذكر شهرا او سنة وكثر الوقوع في لسانهم بالفعل
ثم حذف المنصوب وناب النائب منابه لان هذا ينافي
وجب الحذف تاما قوله والمضارع له نحو يا خيرا من
زيد وجه مضارعته له ان خيرا يعمل في محل الجار والمجرور
النصب كعمل المضاف في المضاف اليه الجر وان خيرا من
يعمل الجر في زيد عمل المضاف الجر في المضاف اليه او ان من يا حليما
زيدا او زيد من تتمة الاول كما ان المضاف اليه من تتمة المضاف
ثم اعلم ان المضارعة تحقق البضم بنفسها بين جملة نحو يا
حليما لا يجهل ويا رجلا في الدار وبنعت مفرد عند بعضهم

بعضهم نحو يا رجلا ظريفا ويكون الثاني في معطوفا على الاول
لا بشرط كونهما علما وقيل مطلقا نحو يا ثلثة وثلثين اسم
رجل او مرادبه جماعة متعددة بهذا العدد قال وامثلته
والمعرفة نحو يا اكبا وهو الذي يطلب اقباله
ايا كان لشدة عن طلب اقبال المعين كمي المنادى قوله
واما المفرد المعرفة نحو يا زيد ويا رجل كانه قيل
الثاني فلن ومنه المنادى المضاف والمضارع به والنكرة فما كان
حال المفرد المعرفة فقال واما المفرد المعرفة اي غير المضاف
في وغير المضارع به وغير النكرة نحو يا زيد اي مبني على الضم
او على ما يقوم مقامه من الالف والواو حال الحسب
الخاص هذا واما بحسب المحل فهو منصوب مفعول به

فوجه نصبه المضارعة عنده بهذا البعض
والنكارة عند الجميع
بعضهم
المعطوف والمعطوف عليه
الاول من المنادى
المعطوف عليه
المعطوف
المعطوف عليه
المعطوف عليه
المعطوف عليه

عامله مضمر وجوبا كالمضاف وغيره وانما بني لان له شبها

بكاف الدعوى في الخطاب والتعريف والافراد والمفعولية لا

ين كلا منهما مفعول به ولذلك الكاف تشبه بكاف ذلك الذي

هو حرف مبنيا لاصل ومشابهة للشيء مشابه لذلك الشيء

لذلك المنادى لكونه مشابها بكاف ذلك بالواسطة بني

وعلى الحركة لعروض بنائه اذ البناء على السكون من خواص البناء اللازم وعلى الضم ليخالف حركة بنائه حركة

اعرابه التي هي النصب في يا عبد الله وبني في يا زيد ولانه لو

بني على فتح لتوهم اللبس بالنكرة في مثل يا احمد لسقوط التنوين

بني لعدم الصرف وهو لو بني على الكسر قيل يا غلام

لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف منه ياء

يا ٥٦ اكتفاء بالكسرة وقال بعضهم ان مثل يا زيد بنكرة

ثم يعرف بالنداء للزوم اجتماع التعريف العارض والندائي و

فيه نظر لان هذا في يا هذا لا يقبل التنكير والبعض

الآخر على انه معرف بالنداء مع بقاء العلمية والممتنع

اجتماع التعريفين بالآلتين التعريفيتين وينعم

ليس ببعيد عن الصواب لانك اذا قلت يا زيد

فينتقل السامع لفظ زيد لمعرفته وضعه الى المعنى

الموضوع له اعني نفسه وهو انتفاء العلم ثم يفهم انه

المعنى بالخطاب ومطلوب الاقبال ويسمى التعريف

الندائي وقد لما كان زيد معرفة استغنى عن التعريف

الندائي والنداء لمجرد طلب الاقبال قوله وفي صفة

المفردة الرفع والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف

اي في صفة المنادى المضموم المفردة اي غير المضافة با

لاضافة المعنوية الرفع والنصب اي يجوز رفعهما حملا

على لفظه لكونه مبنيا مجرى المعرب في عدم ظهور الحركة ونصبهما

حملا على محله لكونه مبنيا محل النصب وتابع المبني تابع

محله واما التوابع الباقية فالبدل والمعطوف

بغير اللام حكمهما حكم المنادى الذي يباشره حرف النداء

ينبغيان ان افردا وينصبان ان اضيفا بدون

الالتفات الى حال المنادى نحو يا عبد الله بشر ويا

بشر عبد الله وزيد ويا زيد وعبد الله وذلك لان

البدل في حكم تكرير العامل وحرف العطف نائب

اي كون حكم البدل والمعطوف بغير اللام حكم المنادى المستقل ثابت لان لا

نائب مناب حرف النداء مع امكان تقدير حرف النداء نحو يا زيد بشر وبشر وكذا التاكيد لحق با

ومع ان كلا منهما مقصود بالنداء فهما كالذي يباشره

حرف النداء والمعطوف باللام وعطف البيان والتا

كيد المعنوي حكمهما حكم الصفة بلا فرق واما التاكيد

كيد اللفظي فقد قيل حكمه حكم متبوعه في افراده واضا

فته وقيد حكم الصفة فقط وعطف البيان على حكم الصفة

مشابهته الى الاختصاص وتعميم التعليم حكم بعض التوابع بالضم فيهما ويا عبد الله عبد الله بالنصب فيهما

ليجعله مثالا يحتذى به احكام سائر التوابع حتى

يعلمها بالتدريج قال وفي المضافة النصب لا غير نحو يا

زيد عاجد عمرو وذلك لان المضاف من المنادى

واجب النصب مع وضع حرف النداء المقتضي للضم قدمه

عليه فيطابق الاول واجب نصب الصفة المضافة التي لم تضف
قدمه عليها حرف النداء واما التوابع الباقية المضافة
فالصفة بعينها وتخصيص الصفة بالذكر لما ذكر قوله

واذا وصف المنادى بابن فان وقع بين العلمين في
المنادى كقولك يا زيد بن عمرو والا فالضم نحو يا زيد
بن اخي ويا رجل بن زيد اي نظر الابن فان وقع الا
بن بين العلمين فتح المنادى اي بنى على الفتح اختيارا عند
الجمهور ووجوبا عند البعض مع الابن معرب منصوب
خلافا لبعضهم فانه ذهب الى بنائهما معا على الفتح وقال
بسرايه البناء من الموصوف الى الصفة كقولهم لا رجل
ظريفا ومنهم من ذهب الى اعراب ابنهما ونصبهما قائلا

قائلا بسراية الاعراب من الصفة الى الموصوف وهذا
لا موئد له في كلامهم وانما بني على الفتح لكثرة استعمالها
لتمام لفظ الابن صفة بين العلمين فاستحقا باخفا
الحركات في المنادى وقيل يا زيد بن عمرو بالفتح اختيارا
اذ وجوبا فحصل التخفيف بوجهين بجري اللسان على
شيء واحد وتبدل الضمة فتحة مع ان لفظ الابن
يشتد اتصاله بالموصوف ولا ينفك عنه الا ترى ان
بنوة زيد لا ينفك عن احد الاعلام بخلاف يا زيد
ابن اخي لان هذه البنوة قد تنفك بان لا يكون له
عم اصلا وفي يا رجل بن زيد ويا زيد بن رجل و
ان امتنع الانفكاك فيه ايضا لان بنوة رجل لا ينفك

عن احد الاعلام وكذا بنوة زيد لا ينفك عن الانتساب

الى رجل لكن مثل هذه النسبة في البنوة نسبة ناقصة

يشبه بما يمكن فيه الانفكاك فيشبه صدر بعلبك فيبنى على

الضم قوله وليس في يا ايها الرجل الا الرفع لما اوهم

قوله وفي صفته المفردة الرفع والنصب جواز الامرين في

ايها الرجل لان اي مفرد معرفة والرجل صفة مفردة رفعه

بقوله ليس في يا ايها الرجل الا الرفع فكان الاولى ان يذكر

هذا قبل بيان حكم الصفة المضافة وانما تعين الرفع

لانه المقصود في النداء لان اي لتوغلها في الابهام لا يقبل اعراب

النداء لكن التي فيه لئلا يدخل حرف النداء على ما فيه اللام

اذ لو قيل يا الرجل لزم اجتماع آلتي التعريف واجتماع

فان قلت لم يجز في نحو يا ايها الرجل ايضا ما جاز في نحو يا ايها

واجتماع المتنافيين ايضا لان حرف النداء يقتضي

بناءه وخطابه واللام اعرابه وغيبته وكذا بنعتين

الرفع في توابع الرجل مفردة او مضافة لانه معرب و

ان كان مقصودا بالنداء وتوابع المعرب تتبعه وهو

له يا هذا الظريف كيا ايها الرجل ان قصد نداء

الظريف وان قصد نداء هذا فكيا زيد الظريف

في جواز الوجهين قوله وقد يحذف حرف النداء

من العلم المضموم والمضاف اما على سبيل الجواز كقو

له تع يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واما على

سبيل الوجوب كقولهم اللهم فانه منادى محذوف

في نداء وجوبا معوض عنه الميم المشددة وبعضهم

واعلم ان المحذوف في يا ايها الرجل وفي يا زيد الظريف حرف النداء لا ايها

واجتماع المتنافيين ايضا لان حرف النداء يقتضي

بناءه وخطابه واللام اعرابه وغيبته وكذا بنعتين

الرفع في توابع الرجل مفردة او مضافة لانه معرب و

ان كان مقصودا بالنداء وتوابع المعرب تتبعه وهو

له يا هذا الظريف كيا ايها الرجل ان قصد نداء

الظريف وان قصد نداء هذا فكيا زيد الظريف

في جواز الوجهين قوله وقد يحذف حرف النداء

من العلم المضموم والمضاف اما على سبيل الجواز كقو

له تع يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واما على

سبيل الوجوب كقولهم اللهم فانه منادى محذوف

في نداء وجوبا معوض عنه الميم المشددة وبعضهم

لانه مركب مع جوابه والجواب عوض عن حرف النداء وه

التقدير يا الله امنا بخير اي اقصدنا بخير فحذف همزة ام

والضمير المنصوب وركب المنادى مع جوابه فصل اللهم

وضعف هذا الجواز اللهم اغفر لنا اذ لو كان الامر كذلك

لكان يجب ان يقال اللهم واغفر لنا تامل وانما حذف مع

العلم لكثرة استعمال نداءه ومن المضاف لطوله وقد

يحذف ايضا من لفظا اي كقوله فيا ايها النفس اعبد

وايكم ومن لفظه من كقول القائل من لا يزال

يحسنا احسن الي اي يا ايها النفس ومن لا يزال

المضاف المحذوف

وقد يعرض لهما العلة تحذف فيهما بالنسبة الى الاولين

وقد يحذف اصبح ليل واقبل مخنوق واطرق كرا شاذ

من نقص للحذف كثرة استعمالها بلفظها

شاذ اخراجهم الى الحذف كثرة استعمالها بلفظها قوله

اصطبر يا

ومن خصائص المنادى الترخيم اذا كان علما وغير مضاف

في وزائد على ثلثة احرف نحو يا حار ويا اسم ويا غنم

ويا منص اي ومن خصائصه جاز للضرورة والاختيار لا

ان الشاعر اذا اضطر الى ترخيم غيره وانما اختص به في حال

السعة لان النداء لا يكون الا للاعلام فبالترخيم يسرع

عنه الفرق من اللفظ بقصد سرعة الاقبال ويعني اي

الترخيم حذف في آخر المنادى على سبيل الاعتباط وه

الشرط بكونه علما لانه لشهرته ووضوحه يدل ما بقي

منه على ما طرح عنه بسبب الترخيم وبكونه غير مضاف

لان المضاف لو رخم لرخم آخره فيكون الترخيم في

الاطراف خاموش بودن

وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن

اختيار الكرم

الوسط او آخر المضاف اليه فيلزم الترخيم في غير المنادى

لان آخر المضاف اليه ليس آخر المنادى صورة والكوفي

يجوز الترخيم من آخر المضاف اليه بناء على تنزيلهما منزلة

اسم واحد وقولهم يا صاح في صاحبي شاذ بالاتفاق

لان الحذف من آخر المضاف ويكون زائدا على ثلثة لئلا

يلزم الاجحاف بمجرد التخفيف خلافا للكوفيين لانهم يرون

نحو يا كنيف لتحركة الوسط منزلة حرف رابع

فيقولون في يا كنيف علما يا كنيت وبعضهم رخم ما كان

على ثلثة احرف مطلقا متحرك الوسط او ساكن الوسط

لان من الاسماء ما يتساويهما فيقول في زيد يا زي اذا

للخصوص هذا فاعلم ان العلمية والزيادة شرط اذا لم يكن

يكن في آخر المنادى تاء التانيث فان كانت التاء فحذف

سواء كان علما ومن الذي لم يكن وان المستغاث و

المندوب والمنفصل عن الجملة لا يرخم مطلقا لكون الا

ستعمالة مطلوبة في الاولين ووجوب حكايته

المنفصل عن الجملة على الحالة الاولى ولما كان الحذ

وف للترخيم اقساما اشار بالامثلة اليها فيما حذ

ف مما حذف فيه حرف واحد ويا اسم ويا ختم مما حذ

ف فيه زيدتان زيد تا مفا لكنهما في الاولى هما الا

لف ويمنع التانيث وفي الثاني هي الالف والنون ويا

منص مما حذف فيه حرفان اولهما مدة زائدة وثا

نيهما حرف صحيح اصلي وكان عليه ان يمثل من ترخيم المنادى

كب كيا بخت في يا بخت نصر كيقع الاشارة الى تي خيم قسم

المركب والى ان المحذوف فيه بعد الجزء الثاني بكماله والفا

بطان المنادى ان كان مركبا حذف الجزء الاخير كما

له والا فان كان في آخره زائدتان زيدتا معا حذفتا

مطلقا عند البعض لانهما لتنزلهما منزلة حرف واحد يتبع

تجزيتهما باعتبار الحذف كامتناع تجزي الحرف الواحد يقول

لون في بدان علما بايد ومشروطا على الاربعة عند الآخر

خين لئلا يلزم الاجحاف بمجرد التخفيف فيقول لون

في بدلن علما بايد والا فان كان في آخره حرف صحيح حقيقة

او حكما قبله مدة زائدة وهي اكثر من اربعة احرف

حذف حرفان اما الاخير فلكونه آخرا واما المدة

اذا السنف لبت وغلبت

والاخير المحذوف بقيده فحذف لثلا يخل بالمثل

السابق صلت على الاسد وبلت من الغنم فصار الارجل

النقد بالتحريك جنس من الغنم فباح الوجوه يكون بالجر بنا قال الاحمق

صهلى اجود الصوف

اما المدة فلكونها حرف عدة زائدة مع عدم المانع

يعني عن الحذف والاخر واخذ دون حذف الاكثر بسبب العارض

رض والعارض منتفي ثم ان المحذوف ان كان في حكم الثابت

بت لفظا ومعنى على الاصح الاكثر وقد يعامل بالبناء

يعامل بالمنادى الذي لم يحذف منه شيء فيقال يا حار

بالضم في يا حارث ويا حار بالكسر على الاصح

المفعول فيه وهو الظرف فالزمان ينصب كله

اتيته اليوم وذات ليلة يعني ما فعل فيه فعل منه كقولك

في زمان او مكان فالزمان ينصب كله اي مبهمه ومحدوده

لانه جزء مدلول الفعل كالمصدر فكما ينصب المصدر مبهما

او محدودا كذلك ينصب الزمان مبهما او محدودا

تفصيل للمفعول فيه فانه اما زمان او مكان فالزمان يوم وليلة

والمكان ما يشغل الجسم كداخل

تفصيل للمفعول فيه فانه اما زمان او مكان فالزمان يوم وليلة

والمكان ما يشغل الجسم كداخل

منه ما لا يتعين له مقدار مخصوص نكرة كان او
معرفة كحين والحين والحدود منه ما يتعين له مقدار مخصوص
معرفة او نكرة كاليوم والليل ويوم وليلة اذ كل منهما
اثنا عشر ساعة او عشر ساعات مثلا الا ان اليوم من
الطلوع الى الغروب والليل بالعكس فالمبهم ما يقابل
المحدود لا المعرفة بل يهما قد يتصادقان فخصوصت الحين
فانه مبهم ومعرفة ايضا وقد يصدق المعرفة بدون
المبهم فخصصت يوم الجمعة فانه معرفة وليس مبهما و
ما المحدود والمبهم فهما متباينان قطعا تباين النكرة
والمعرفة فامثلة المتن كلها من المحدود بنفسها
ومعرفة والبعض محدود نكرة والسر في تخصيص الامثلة

فلا يقبل تقديرا في انه يكون
حمله على الزمان المبهم لا فتقل فيها ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد جاي

مثلة به يبين ان نصب المبهم من الزمان فلا يبين الا افتقا
رفيه الى التقبل ومن فسر المبهم بالنكرة والمحدود بالمعرفة
وقطع ان بعض الامثلة مبهم والبعض الآخر محدود
وكذلك منه لعدم تتبعه كلام القوم حتى يطلع على
حقيقة الحال قوله والمكان لا ينصب منه الا المبهم
نحو قمت امامك ولا يبلغ المحدود من نحو صليت في المسجد
اي المبهم من المكان يفيد النصب لان في الفعل دلالة
عليه التزاما فان القيام في وقت لا بد وان يكون في مكا
ن ما بخلاف المحدود منه فان الفعل لعدم دلالته
عليه بوجه من الوجوه لا ينصب بل لا بد له من لفظ
في نحو صليت في المسجد ودخلت الدار ونزلتها وسكنتها
وفرق المكان ان كان مبهما قبل ذكره
تقديرا في حمله على الزمان المبهم لا شتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والامر وان لم يكن
مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقديرا في انه يكون
حمله على الزمان المبهم لا فتقل فيها ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد جاي

يطلب بلا

لكثرة الاستعمال والقول بالتعدية مزيف وكما

عسل الطريق الثعلب شاذ والفعل في الطريق انهم

خلفوه وتنبي المبلاء من المكان فيبين بعضهم بالغا

ظ الجيبان السة فورد حلبة عند ولدى ودون ومع ولفظ

المكان والفرسخ والبريد والميل لان بيع لا غير مبهم

بالتفسير المذكور مع انها تقبل النصب فتكلف حملها على المبهم

البعض بالنكرة وبهذا ظهر الفساد لبطلان العكس

كما بمثل فت امامك فانه مبهم يقبل النصب وليس بنكرة

بل هو معرفة ولبطلان طرده بمثل دار فانه مبهم

بهذا التفسير لانه نكرة مع انه لا يقبل النصب فلا يقال

فلا يقال جلست دارا بل في دار وفسره الاخرون بانه

مكان له اسم باعتبار امر غير داخل فيه مثلا تسميته

المكان الذي هو حاذى خلف المسجد بالخلف بسبب كون

خلف المسجد في جهته وليس خلف المحدود داخلا في ذلك كما

ن بل في المحدود وهكذا والمحدود بانه مكان له اسم باعتبار

امر داخل فيه كمسمى لفظ الدار فان تسميته بلفظ

الدار بسبب الاجزاء المادية والهيئة المخصوصة للصق

وكلها داخلة في المسمى وهذا هو الصحيح طردا وعكسا

ولا افتقار فيه الى الحد اصلا فان عبد ونحوه والفرسخ

والبريد والميل كلها داخلة في المسمى بناء على هذا

التفسير لان الملحوظ في تسمية المسمى بكل منها هو الامور

ونصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شرط بعلة التفسير نحو يوم

الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مظهر

التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بينه كما مر في المفعول به

الخارج حتى تطلع على حقيقة الحال قوله والمفعول معه

وهو المنصوب بعد الواو بمعنى مع نحو ما صنعت وابا ك وما

شانك وزيدا ولا بد له من فعل او معناه اقول لا بد له

من ناصب اما فعل كصنع في ما صنعت وابا ك او معناه

كشان في ما شانك وزيدا اي ما تصنع مع زيد لان السؤال

عن الشان سؤال عن الصنعة وهذا البيت قياس عند

بعضهم يعمل فيه كل ما يمكن عمله لان الواو بمعنى مع فكما ان

العامل يعمل فيه بطريق القياس كذلك فيما بعد الواو

عند الاخرين مقصور على السماع اي يعمل فيه ما سمع عمله

فيه عن العرب كصنع وشان في ما صنعت وما شانك

ولا يعمل فيه ما لم يسمع عمله فيه من العرب كضرب ونحوه

ولفظ حال لا يقال ما ضربت وعمرا او ما حالك وزيدا العدم

السماع فيهما والقياس لا مع فاسد لان مع ظرف والواو حرف

كذا قيل واظن ان الاشبه بالحق ما هو الاول وكون العامل في

الا بمعنى الغير فيما يقدر الاول وكون الواو عاملا عند الشيخ

الفاسي يؤيد الثاني في الجملة لكون الحرف عاملا سماعيا بلا ريب

يقال ان الواو لو كان عاملا على ما عليه الشيخ لكان عاملا سماعيا وا

ذا لم يكن عاملا بل كان العامل هو الفعل او معناه فلا اقل

من ان يبقى حكم السماعية تامل قوله المفعول له

هو ما كان

علة للاقدام سواء كان غرضا للفاعل على نحو ضربته تاديبا ام

لم يكن نحو قعدت عن الحرب جبنا فالاول باعتبار تصوره علة

للاقدام على الضرب وباعتبار وجوده معلول له والثاني با

باعتبار وجوده في الخارج علة للاقدام على المقصود ونفس المقصود

علة لزواله فانك قد تزول حتى وسواء كان فعلا للفاعل كالتا

ديب والتأديب فان الاول قد اختياري والثاني طبيعي او لم

يكن كالتسمين وسواء كان نكرة كضربت ناديبا او معرفة نحو ضربت

ضربت مخافة الشر وفي قوله وكذا الخ ما كان علة للفعل اشارة الى

ما ذكرنا في التفاصيل وشرط نصبه ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل

المعلل ومقارنا له في الحصول ومصدرا كالتاديب في المثال المذ

كور فانه فعل المتكلم لما يضرب الا ان الضرب فعله مباشرة والتاديب فعله تسببا ومقارنا له في الحصول والوجود بان يكون

التاديب فعله تسببا ومقارنا له في الحصول والتاريخ و

مصدرا ايضا وبعضهم شرط الفعلية والمقارنة في الحصول

وبالتعرض للمصدرية لا نفيا ولا اثباتا لعلة الوجه في ذلك ان

الاستفهام الاول بحال وبيان هيئة الفاعل او المفعول به

ان فعليته يستلزم مصدريته لانه ان كان فعلا كان مجيدا

فلا حاجة الى التعرض له بعد التعرض لفعليته فاذا انتفت الفعلية

والمقارنة كلتاهما او احديهما فلام نحو خرجت اليوم مخافة

زيد امس ونحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس ونحو جئتك

للتسمين وخوفا وطمعا في قوله يريكم البرق خوفا وطمعا

بمعنى خائفين وطامعين ويثبت سيبويه انه مفعول له فالمضاف

محذوف اي ارادة خوفكم وطمعكم او علة للمقدر لا للارادة

اي فرزوه خوفا وطمعا والخوف والطمع وان لم يكونا فعلا لفاعل

الارادة وهو الله في لكنهما فعل لفاعل الرؤية وهم الذين طبق

قوله والملحق به اي والملحق بالمفعول في النصب بسبعة بالا

سئلة الاولى الحال وبيان هيئة الفاعل او المفعول به

ولا يقع بيانا لسائر الفاعيل والمفعولات وحق ضربت
شديدا في قوة او وجدت الضرب شديدا فالحال بيان
لهيئة المفعول به في المعنى وحق جئتنا وزيد راكبين في عبد
قوة جئنا راكبين فالحال عن الفاعل في المعنى وقولهم بيان كيف
في تعريف الفاعل للحال في المسائل المشهورة والمراد به معناه اسم
الفاعل او بهيئة هيئة الفاعل او المراد بالهيئة الصفة التي تحل
صاحب الحال عند ملابسة الفعل واقعا منه او على وفق نفسه
كيف لا يبطل عكس التعريف لصدقه عليه لان ما بين الهيئتين مما
بين هيئة احدهما بالضرورة واما كونه نفسه مقيدا او متحدا
فاحدهما من الفاعل والاخر من المفعول به اذا تلخص هذا فقول
هيئة جزء مباين الذات فحق عشرون درهما وباضافة الحال

قد يكون بيان الهيئة الفاعل من حيث
انه فاعل يكون متحدا وهو نائبا المفعول

فيه الهيئة الى الفاعل والمفعول به جزء امران مثل في تعريف
الاول مثلا
في رجحا لتعريف اذ هو مبين هيئة الفعل اي الوجوه
والنعت نحو رجل قائم عالم فان قائما وان كان مبينا لهيئة
الذات الا ان تلك الذات ليست بفاعل ولا مفعول به وحق
جاءني زيد العالم فان العالم وان كان مبينا لهيئة الفاعل
الا ان الغرض من وروده ليس بيان هيئة زيد من حيث انه
فاعل بل الغرض من وروده ايضاحه من حيث انه مبهم
بتعدد الاوضاع مع قطع النظر عن فاعليته بخلاف راكبا في
جاءني زيد راكبا فان الغرض من وروده بيان هيئة
زيد من حيث انه فاعل المجيء لا ايضاحه من حيث انه مبهم
بتعدد الاوضاع لان مثل ذلك الابهام لا يرفع بذكر راكبا
وما كان بيان الهيئة

وخفي كما لا يخفى على من له ادنى ادراك قوله نحو ضربت زيدا قائما

فقائما اما حال عن الفاعل والمعنى ضربت زيدا حال قيامي واما

عن المفعول به والمعنى ضربت زيدا حال قيامه قال بعض الائمة حال

من المفعول به ولو كان حالا من الفاعل لذكرنا جنبه وفي ما قبله

قوله وحق الحال ان يكون منتقلا وما يليق بشانها هو النكرة

وقطعا ووجوبا لانها خبر في المعنى عن ذي الحال ولانها نعت للفعل

والفعل نكرة فيجب نكارتها ولانها لو عرفت لنسب بالصفة في نحو ضربت

زيدا القائم وقد ارسلها العراك ومررت به وحده في قوله تعالى

العراك وينفرد وحده وفيها مصدران معرفتان والحال هو العامل

المحذوف او هي واقعان موقع معركة ومنفردا فالحال وان

كان معرفة في الظاهر لكنها نكرة في الحقيقة كما هو شان المعدول

الذهني او هي ظرفان على التوسع اذ ارسلها زمان العراك

ومررت به زمان وحدته قوله وحق ذي الحال التعريف لانه

محكوم عليه ولانه لو كان نكرة لالتبس بالموصوف في نحو ضربت

رجلا راكبا فان تقدمت الحال على صاحبها جاز تنكيره لعدم الالتباس

لان الصفة لا تتقدم على الموصوف ومثل نحو جاء

راكبا رجل الحال يتوهم ان التقديم لازم في مثل ضربت راكبا

رجلا لانه لا التباس فيه فاشار بالمثال الى ان

التقديم لازم مطلقا سواء كان هناك لبس بالصفة بالنسبة

خبر او لم يكن اعلم ان المصنف اطلق وجوب التقديم عند

تنكير ذي الحال الا ان في تفصيله وهو انه يجب التقديم اذا لم

يكن تلك النكرة موصوفة ومصدرة بالاستفهام وواقعة

بعد النفي

في الكلام طاب زيد فلا وجه عندنا راقد وخلا وضعه ان سمنا وعشرون درهما وملوه عسلا

هذا الاسناد ولا يسندون الحصول عند المكلم الا الواقع

مع ان الحاصل عنده لا يكون راقدا بلا شيء آخر متعلق به

وكذلك منوان سمنا وعشرون درهما وملوه عسلا بل

في احد طرفيه ابهام يقتضي التمييز لازالته وذلك الابهام اما في

مفرد المقدار باعتبار الموزون فحق عندي منوان سمنا

او باعتبار المكيل فحق عندي قفيزان برا او باعتبار المعدود

وحق عندي عشرون درهما او باعتبار ما فيه فحق عندي

راقد خلا او باعتبار المشبه فحق ولي ملوه عسلا فانك لو

لو قلت لي ملوه يعلم المخاطب ان عندك شيئا تفسيره على هذا

الا انك لا يعلم انه عسل او غيره فاذا قلت عسلا تبين

المفسر وظهر انه عسل او باعتبار المشبه فحق ما في السمن موضع الرفد

الا ترى ان الاسناد الى الفاعل لا يكون الا في الفعل المتعدي الى مفعول واحد ولا يتعدى الفعل الى مفعول واحد الا اذا كان الفعل متعديا الى مفعول واحد ولا يتعدى الى مفعول واحد الا اذا كان الفعل متعديا الى مفعول واحد ولا يتعدى الى مفعول واحد الا اذا كان الفعل متعديا الى مفعول واحد

ان ينفصل ويكتب من لوازم المحذوف طلا ما يكون في السنة من الزرع والاجل وغيرهما

في لفظ كلام طاب زيد فلا وجه عندنا راقد وخلا وضعه ان سمنا وعشرون درهما وملوه عسلا

في سياق النفي ولا مفصولا بينها وبين الحال بالا ولا مشاركة

لحذف ما جاء في رجل راكبا

الا الاستثناء بهذه الصورة الخمس

الا الاستثناء بهذه الصورة الخمس

الا الاستثناء بهذه الصورة الخمس

كيلا مسيحا او بغير المقدار باعتبار المادة نحو له خاتم حديد اي
كيلا مسيحا او بغير المقدار باعتبار المادة نحو له خاتم حديد اي
والتذكير بالتنوين وبنون التثنية منهما يجوز اضافته الى
النكرة نحو رافقوا رجلا وخاتم فضة ولحاظ الكثرة الثاني وعلى ما هو
بالاضافة وبنون شبه الجمع لا يجوز تركه الى الاضافة بلا
يقال ملقوه بعسل لانه ان قدر اضافة الماء يلزم ظرفية
العسل وان قدر اضافة الاناء يلزم ان يكون العسل بيا
ثالثا واضافة الجمع اضافة الاجزاء في الحقيقة لان الجمع
هو الاجزاء مع الهيئة الوحدانية فامتناع اضافة الظاهر
جزاء المستثنى وامتناع اضافة الجمع وكذا الاقل عشر ودرهم
او عشرون درهما لان الاول يستلزم سقوط ما هو من نفس
الكلمة بسبب الاضافة والثاني يستلزم شيوعه ما هو شبه بنون الجمع

الجمع في الاضافة فاضافة باب عشرين لا دار الا بالاجماع المنافيين
ممتنعة مطلقا لا يضاف الى المميز ولا الى غيره قوله والمستثنى بالا
او وثالث الملحقات هو المستثنى بالا بعد كلام موجب غير
مصدر بحرف نفي او نهي او استفهام فان بالا لان المستثنى بغير وسوى
واستثناء واجب الجر وجاز شاء مختار الجر جائز النصب على المفعول
فيه وبعد او خلا مختار النصب على المفعول فيه وجاز الجر وبما عدا
وما خلا واجب النصب على المفعول فيه وبليس ولا يكون ناصب النصب
على الجر وقال بعد كلام موجب لان المستثنى بالا بعد كلام غير موجب
لا يجب نصبه بل يختار البدل ويجوز النصب على التشبيه والا
لحاق اذا ذكر المستثنى منه فخلا في ما استثنى بالا بعد كلام موجب
جب فانه واجب النصب على التشبيه والالحاق ولا مساغ للبدل فيه لانه ليس
عطف الكل او بعضه

هو البدل حال فائدة توكيد جواز النصب في غير الموجب على الالحاق

اى ويجوز النصب في غير الموجب على الالحاق اذا ذكر المستثنى منه

ان لم يكن الفصيح هو البدل وان كان الفصيح فيه هو البدل اى

الرفع على البدلية في المثال المذكور يعني ان الفصاحة البدل وكونه

مختار الاتباع في جواز النصب على الالحاق وانما قلنا اذا ذكر المستثنى منه

لانه اذا لم يذكر يجب المستثنى على العوامل ان اقتضى رفعه يرفع نحو

ما جائني الا زيد وان اقتضى نصبه ينصب نحو ما رايت الا زيدا

وهكذا ما زيد الا قائم وما مررت الا بزيد ولم يذكر اعتمادا على

المثال وعلى وضوح اعتباره في جواز البدل ورد ما للاختصار

سيما في هذه الرسالة قوله والمستثنى المقدم نحو ما جائني الا

زيدا احد والمستثنى المنقطع نحو ما جائني احد الا حمارا اى و

ثالث الملحقات هو المستثنى بالا المتصل المؤخر على المستثنى منه

المذكور ما استثنى منه في كلام موجب وغير موجب والمستثنى بالا

سائغ البدل فيه لسائغ التفريغ والتفريغ لا دائر الى الفساد فاسد

اما الدائر الى الفساد فلانه لو قيل جاءني الا زيد واريد جاءني زيد لزم زيادة الا وهي باطلة قطعا وان اريد ما جاءني زيد لزم ان يكون الا نافية للفعل مذكورة بعده وهي باطل ايضا وقيل لانه لو قيل جاءني الا زيد لزم منه مجيء من سوى زيد وهو غير معقول وهذا وجه معقول ايضا لانه عند عدم القرينة على الخاص وجب المصير الى تقدير العام فالمعنى جاءني كل ناس الا زيدا لكن يرد ان اسقاط البدل منه مشروط بان لا يلزم منه فساد اذ لو لزم منه فساد لم يجز الاسقاط كقوله تع وجعلوا لله شركاء الجن فان الجن بدل من شركاء ولو اسقط البدل منه لصار جعلوا لله الجن وهو ظاهر فساده

زة فالبدل لا يسائغ بدون التفريغ في الجملة في بعض المواد قوله وان كان الفصيح

هو البدل حال فائدة توكيد جواز النصب في غير الموجب على الالحاق

اى ويجوز النصب في غير الموجب على الالحاق اذا ذكر المستثنى منه

ان لم يكن الفصيح هو البدل وان كان الفصيح فيه هو البدل اى

الرفع على البدلية في المثال المذكور يعني ان الفصاحة البدل وكونه

مختار الاتباع في جواز النصب على الالحاق وانما قلنا اذا ذكر المستثنى منه

لانه اذا لم يذكر يجب المستثنى على العوامل ان اقتضى رفعه يرفع نحو

ما جائني الا زيد وان اقتضى نصبه ينصب نحو ما رايت الا زيدا

وهكذا ما زيد الا قائم وما مررت الا بزيد ولم يذكر اعتمادا على

المثال وعلى وضوح اعتباره في جواز البدل ورد ما للاختصار

سيما في هذه الرسالة قوله والمستثنى المقدم نحو ما جائني الا

زيدا احد والمستثنى المنقطع نحو ما جائني احد الا حمارا اى و

ثالث الملحقات هو المستثنى بالا المتصل المؤخر على المستثنى منه

المذكور ما استثنى منه في كلام موجب وغير موجب والمستثنى بالا

المتصل المقدم على المستثنى منه والمستثنى بالا المنقطع على المستثنى منه
بان لا يكون من افراده قدم او اخر نحو ما جائني احد الا حمارا فان حمارا
ليس من افراد احد لانه لذى العلم وكذا اذا قيل جائني بنو تميم الا
زيدا من الحمار يعني يكون منقطعا لان من هو من هذه القبيلة لا
يكون من تلك القبيلة اذا تنقض هذا فنقول ان المنقطع بالا والمقدم
بالا كلاهما واجب النصب على الالحاق لانه لو رفع لرفع على البدلية
او على الوصفية وكلاهما لامتناع تقدم التابع على المتبوع ممتنع وكذا
المنقطع لو رفع لرفع على البدلية او على الوصفية وكل منهما ممتنع
اما امتناع البدل فلامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع
الاقسام الثلثة فظاهر لان الحمار ليس كل القوم ولا بعضه وليس بينهما
ايضا ملابسة واما امتناع بدل الغلط فلانه بدل عن الغلط ولا
غلط ههنا واما امتناع الوصفية فلان كون احد غير حمار معلوم بالضرورة
فيقع تقييده بالوصف ضايعا وبنو تميم يجوزون البدل في المنقطع

في المنقطع في غير الموجب اذا ذكر المستثنى منه لحكم التغليب ويقولون
ما جائني احد الا حمارا اي الا هذا الاحد فالحمار صار احدا بالتغليب
فيكون الحمار بدل البعض من الكل اعلم ان شبه الحال والتمييز والمستثنى
بالمفعول بهم ان هؤلاء فضلة كالمفعول لجيء بعد تمام الكلام
وان للمستثنى شبها خاصا بالمفعول معه من حيث ان العامل
يعمل فيهما بواسطة قوله وحكم الغير في الحكم الاسم الواقع بعد الا
يعني ان المستثنى بعد غير لكونه مضافا اليه واجب الخفض واما
نفس الغير فحكمه في الاعراب كحكم الاسم الواقع بعد الا على التفصيل
المذكور يجب نصبه في الموجب وعند التقديم وعند الانقطاع
ويجوز النصب ويختار ويختار البدل في غير الموجب اذا ذكر المستثنى
منه لكن النصب في المستثنى بالا على التشبيه بالمفعول من حيث
ان كلا منهما فضلة وفي غير على التشبيه بالغايات في الابهام
وذلك ان امامك في وقت امامك مبهم يتناول جميع ما يجاري

امام المخاطب من الامكنة اذ انقطاع الارض كذلك غير في جائني القوم

غير زيد مبهم يتناول جميع من سوى زيد فكما ان امامك منصوب

على الظرفية كذلك غير في جائني القوم غير زيد نصب على التشبيه

قوله والخبر في باب كان الخ في الافعال الناقصة صح بكان واضاف

الباب اليه لاصالته ووجه نصب خبر هذا الباب انه بمنزلة ١١

المتعدي في اقتضاء الطرفين فكما ان المتعدي رافع وناصب

كذلك هذا الباب كان رافعا وناصبا فالحق مرفوعه بالفاعل قوله

ومنصوبه بالمفعول صح

والاسم في باب ان الخ اي في الحروف المشبهة بالفعل وانما نصب

هذا الباب اسمه اي المبتدء لانه بمنزلة المتعدي

البناء وعلى الفتح او ما يقوم مقامه لخفته قوله واما المفرد

فمفتوح كانه قيل ما حال اسم لا هذه اذا لم يكن مضافا ولا مضافا اليه

رعاية قتال واما المفرد فمفتوح اي مبني على الفتح او ما يقوم مقامه من بناء على الضم المجازي ويجوز ان يكون قد بني الامر على الاعم الاغلب

اذ الاغلب فيه هو البناء على الفتح وعلة البناء على الفتح قد كون

فانها فلا يقيدها وقولك لا ابا لك ليس برد تقضيا على فائدة

البناء لان ابا مضاف الى الكاف واللام مع لنا كيد الاضافة

وليخفف نكارة الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير لا ابا لك هو

جدود وقيل هو مفرد والقياس لا ابا لك لانه ليس بمضاف ولا مضاف

لكنه يشبه بالمضاف لمشاركته له في النسبة اللامية فاخذ حكمه

حكم المضاف فانتصب بالالف فالاسم نكرة كما هي مقتضاها والخبر

مذكور كما هو الاصل ان قيل كان علة البناء وهي التضمن في البدء

بذا في المفرد فالمشابهة في المضاف والمضارع له فما بينا قلنا كان

الحكم ينتفي بانتفاء العلة كذلك ينتفي لوجود المانع عنه والاضافة

وكذا المضارع لا يمنع البناء قوله وغير ما ولا يبقى ليس الخ اي بخلاف

غير لا تنفي الجنس فانه من المرفوعات كما تقدم ووجه الالحاق انهما في اقتضاء

الطرفين كالمنصوبين فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول

والتزم هنا تقديم المرفوع ليجري الفرع على سنن الاصل في تقديم المرفوع

مع ان تقديم المرفوع اصل لا مقتضي للعدول عنه لان لفظة ما ولا

بعد من حقيقة الفعل بخلاف باب ان فان تقديم المرفوع فيه يؤدي

الى اللبس قوله وهي اللغة الحجازية ان لغة اعمال ما ولا عمل ليس

هي اللغة المجازية فان قلت لا تقدم للفظة اللغة فكيف يرجع الضمير
اليها قلت هي متقدمة ذهنا وبمنزلة المتقدم لفظا بناء على قوة الفهم
بينة وهي عدة الخبر من المنصوبات والنصب لغة مجازية وكون الخبر
لفظة اللغة كقولك زيد ولا يوجد لكل واحد منهما السدس وكقولك
كلا الرجلين ذاهب للشك الضمير في الاول للميت بقرينة الميراث
وفي الثاني لجماعة بقرينة ذهب وبقرينة النزع والشورى اعلم ان
الاعمال عقلي ونقلي اما العقلي فهو ان يشبه الشيء للشيء
يقتضي اخذ حكم كباب ان فانه لما اشبه بالمتعدي في اقتضاء الطرفين
اخذ حكمه الذي هو الرفع والنصب فشبه هاهنا بليس يقتضي اخذ حكمها
الذي هو الرفع والنصب واما النقلي فقد لدغ ما هذا بشرا فان
ما فيه يقتضي ليس ولا تحلت وبنو تميم لا يعملونها عمل ليس وحجتهم في ذلك

ذلك انها تدخلان على الفعل والاسم جميعا والعامل يجب ان يختص بما يعمل فيه
ويفرق بين ما هذا بشرا بالرفع على ما طبق بقولهم الا من اتقى منهم انزل المصحف
فانه يوافق المجازيتين ذلك قلنا الا من اتقى منهم مشترك لان لا التي تنفي الجنس
عاملة بالاتفاق مع انها تدخل على الفعلين ايضا فان قالوا الداخلة
على الفعل ليست نافية للجنس قلنا في جوابهم كذا الداخلة على الفعل
ليست عاملة بالاتفاق فقد لدغ ما هذا بشرا بالرفع على ما طبق
بقولهم غير معقول لان قراءة القرآن على اختلاف اللغات غير جائزة واذا
وقع اجماع القراء على قراءة النصب فلا وجه لعدول بني تميم عن الاجماع ان
قيل اليس اختلاف الفريقين في بحث الخبر واما بينه في بحث الاسم مع انه
متقدم على هذا البحث قلنا لان اثر الاعمال انما يظهر في الخبر اذا اسمها
مرفوع سواء العمل او الاهمال قوله واذا تقدم الخبر الخ اي اذا تقدم

خبرها على اسمها لان تقديم الخبر عليها ممتنع اعملا او ابطالا او
انتقض نفيها بالا يبطل عملها فرفع اسمها وخبرها على الا
بتدائية والخبرية لازم اما بسبب التقديم فلانها ضعيفتان في
العمل ووضعها على تقديم المرفوع فاذا تقدم الخبر بطل وخرجا
عن كمنهما الاصلي فيبطل العمل لبطلان الوضع وتغير اسمت اعلم
ان المصنف وغيره اطلقوا ابطلان العمل بتقديم الخبر مطلقا سواء كان
ظرفا او غير ظرف ولبث شيخي ما يشعر بانه غير ابقاء العمل مع تقديم الخبر
الظرف في باب كان اللهم الا ان يقال فرق ما بين البابين في قوة
الشبه وضعفه لان لباب ان شبها بالفعل المتصرف بالوجوه وهذا
الباب يشبه بالفعل الغير المتصرف معنى واقتضاء لا لفظا فجوز ابقاء
العمل مع تقديم الخبر الظرف في ذلك الباب ولم يجوز في هذا واما الانتقاض

ض فلان عملها مرة الثاني من جهة النفي فاذا انتقض النفي بطل
شبهة الثاني فيبطل مرة العمل مثل التقديم والانتقاض من ما
فقط لانها اذا ابطلا عملها التي هي اخص في التشبيه بليس لانها لنفي
الحال كليس فابطالها عملها لا يكون بطريق الاولى واذا اوجبت ما لك
عليك فاعلم انها اذا عطف على غيرها بحرف عطف ناقض النفي كبل ولكن
يبطل عملها في المعطوف لبطلان سبب العمل فحذفها بد فاجابا بانه
عد او لكن قاعد وان كان ما يبطل بزيادة ان فيقال ان زيدا قائم
يا دين بعد لانه كلام مهمل ما يثبت قوله المجرور ان على غير بين الاقول
ان المجرور ان باعتبار كلامه للجر على ضربين مجرور بالاضافة او بالمضاف
الى سبب اضافة فالباء داخلة على سبب العمل لا على العامل لان الجر على
الاضافة والعمل لا يكون على سببه وبقي عامل الجر بعد الحرف المقدر

لان حرف الجر حلا بالاتفاق فعمل المضاف الجر لا يثبت بعد وعند التردد

وجب المصير الى ما هو قطعي العمل وقيل ان العامل هو المضاف والحرف المقدر

كلا بهما اما الحرف فلانه اصل في عمل الجر واما المضاف فلان لفظ

حرف الجر ساقط والمضاف نائبه والحق هو الاول لان المضا

ف لنيابته عن حرف الجر واقتضاء المضاف اليه بعمل الجر واضمار

الجار ضعيف مع ان قولهم غلام زيد في قوة غلام لزيد لجواز

مغرام وبيان لان المضاف تضمنه معنى اللام بعد الجر لا تحقيقها

كيف والمضاف اليه بمنزلة التنوين والفصل بينه وبين المنون

بشيء لفظا او تقديرا يدرى البطلان ونوسلم فالواجب ح تنو

ن التنوين وعدم تفريقه كما اذا ظهر صورة اللام مع ان تواردا

العاملين على معمول واحد مع انه غير معقول لما انعقد الاجماع على رفضه

الاضافة في الفقه الاسنادي وقال

جاء بعد لو وقد لو لم ار تفسير المصنف

المتعلق وتفسير الشارح تفسير خفيف

وبيان للمنفية او لا من المتعلق

رفضه وقوله والاضافة مما ضربين لما ان الاضافة بتقدير حرف الجر

على ضربين معنوية ان مفيدة للمضاف معنى لا وجود له لذلك المعنى

قبل الاضافة وهي تفرقة اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه

اذا كان نكرة وقوله وهي التي بمعنى اللام لا تفسير لها بالنظر الى ملابسة ثابتة

فيها اذ هذه الاضافة لا بد فيها من تحقق ملابسة بين المضاف

والمضاف اليه تامة او في الجملة وفي تقييد الاضافة للصحة مخرجها و

لصادق للقبول لمركزها لا يقال الشمس كوكب زيد لعدم الملابسة

بخلاف كوكب الخرقاء لسهيل لان فيها ادنى ملابسة لجدها في كافي الاختصاص

لعلوها حين طلع فتلك الملابسة ان كانت اختصاص المضاف بالمضا

ف اليه بمعنى التملك نحو غلام زيد ومولى عالم او بمعنى هو بمنزلة التملك

نحو ابوه واخوه وجاره وعلمه وجل الفرس كانت الاضافة

وهي التي بمعنى اللام او بمعنى من كغلام زيد وخاتم فضة ولفظية وهي اضافة اسم الفاعل والمفعول الى فاعله ومفعوله نحو ضارب زيد والصفة المشبهة

بمعنى اللام التي هي للاختصاص والتملك وان كانت تفيد تحقيق المضاف بالمضاف
اليه لكن لا بمعنى الاضافة الثانية الصورة الاولى
في نحو اضيف الى قصة فتى فتى نحو خاتم فضة
يختص امره بالاضافة ويبين انه متى اتى بجنس هو مع انك اذا فككت الاضافة
فتحلف المضاف اليه على المضاف وقلت هذا الخاتم فضة لكان الكلام
تعاقبهما معنى وان ذهبا انا كما هو شان الحكم الايجابي كانت الاضافة
الاضافة بمعنى من وان كانت ظرفية المضاف اليه للمضاف نحو مكر الليل اي
مكر في الليل وقد يكون انا ثاني سنة اثنتين وتسعين الى الخارج سنة
اثنتين وتسعين كانت الاضافة بمعنى في الا انه لم يذكر هذا القسم
لعلمه مع انه يمكن ادراجه في التي بمعنى اللام لان للظرف نوع اختصاص
بالظرف اختصاص الجلد بالفرس فهل نبحث بنا بحث بنا بحث المقام وهو
ان هذه الاضافة كاللام في انها قد تشارك الى حصة معينة كقولك جاءني
فعلم هذا نقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه
جنس المضاف فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان
المضاف اليه جنس المضاف فهي بمعنى من والاثالث للمام

جاءني غلام زيد مشيرا الى شخص معهود كفاء وقد يشار بها الى حقيقة معلومة
متميزة عن حصة ما كقولك جاءني غلام زيد مشيرا الى فرد ما من افراد الحقيقة
المعلومة مضافا الى زيد بملابسة التملك ان جاء فرد ما منسوب الى زيد
بالتملك من افراد الحقيقة المعلومة سالما او غانما او آخر وقد يشار بها
الى نفس الحقيقة كقولهم ماء البصرة باردا خير من ماء الورد اي هذه الحقيقة
خير من تلك الحقيقة وقد يشار بها الى الحقيقة المعلومة في ضمن جميع الا
فراد نحو فلان يدرك على خراج الارض النقد من الجنس اي يطلقك
على كل فرد من افراد هذا الجنس الرتبة والفوضة من الجنس كذا
قيل والحق ان القصد في الجنس ان يدل على هذا الجنس والمثال
الاسلم لو نحو ضربي زيدا قائما ونحو عبيدي احرار لا يقع ضرب
الاحال قيامه وكل فرد من افراد الحقيقة المعلومة المنوية

الى بالملك حراى جميع عبيدى احرار فيصير ابا لاضافة الى العموم و

الاستغراق قوله وهى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله الخ اى اضافة

اسم الفاعل المتعدى الى المفعول به لو اجلته على ذلك المفعول به بتحليله

الاضافة بنصبه وذلك بان كان قد قارن شرط عمله نحو الاعتماد

على احد الاشياء السته وافترق ان احد الزمانين وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا

او الى الظرف المتسع نحو يا سارق الليلة اهل الدار ويا سارق الحمام و

جالس امام المسجد قوله والصفة المشبهة الى فاعلها اى واضافة

الصفة المشبهة الى فاعلها نحو حسن الوجه الاصل حسن وجهه لما

اضيف الى الوجه سقط الكناية وعوض عنها اللام فحصل التخفيف

من غير وجه سقوط الكناية وسقوط التنوين وبدل الضمة بالكسرة

وكذا اضافة اسم الفاعل اللازم الى فاعله نحو زيد قائم الاب اى قائم ابوه واسم

واسم المفعول اللازم الى القائم مقام فاعله نحو زيد معلوم الدراى

معلوم داره فلم يذكر هما روحا للاختصار مع امكان معرفتهما با

لمقايسة الى اضافة الصفة المشبهة لان كلا من المضافين صفة لازمة

بالصفة المشبهة والمضاف اليه فعل الاضافة مرفوع كما اشار اليه

ولا بد فى المعنوية من تجريد المضاف لما بين المعنوية واللفظية اراد

ان يبين احكامها وشرع الطرفين فقال ولا بد فى المعنوية من تجريد

المضاف عن التعريف اى عن التعريف باحد طرقه من العلمية وغيرها لانه لو تعرف

ثم اضيف ضاعت الاضافة ولو عكس ضاعت اللام يعنى اذا ادخل اللام مثلا

وقبل الغلام ثم اضيف وقبل الغلام زيد ضاعت الاضافة ولو ا

ضيف اولا وجاء غلام زيد ثم ادخل اللام وقبل الغلام زيد ضاعت اللام

لاشتمال تعريف كل منهما عن تعريف الاخر وقوله الكل فيه الثلثة الاثواب

والاربعة الكتب لمخالفته القياس وسقوط الفصحى ومردود وجعلهم في ذلك

ان المقصود بالذات من جهة التعريف والحكم هو المعدود فاد خل اللام

عليه لذلك وادخل على العدد ايضا لكونه عمدة وركنا في الكلام بحسب الظاهر لا

لافادة التعريف واضيف الى المعدود لبيان الجنس اضافة بيانية لا

في دهاء ذات وقبة الثلثة الاثواب وهي باطلة لكن جريها في جميع جزئيات

الاضافة البيانية مع ان كلا من العدد والمعدود مقصود بالذات بل

لجنسيهما قال الشاعر فسما وادرك غير الاشبار وقال آخر

ثلث الاثافي والديار البلاقع فذو اللام لا يضاف الا بعد تجرده عن اللام او هو

علما او غير عدد وكذا العلم لا يضاف الا بعد التنكير او بعد ارادة فرد

ذ قائم الافراد المسماة بهذا الاسم بتعدد الاوضاع كقولهم لكل

وزيد بطة وقول الائمة يضاف العلم عندك مع بقاء علميته

علميته لا وثوق به لان سبب امتناع اضافة سائر المعارف ثابت

في الضاد واما المبهم وضمير المتكلم فلا يقبلان التنكير فلا يضافان

واما ضمير الغائب والمخاطب وان قبلا التنكير فلا يضافان ايضا

لعدم المعنى للاضافة فقط وتقول في اللفظية الضارب زيد

يعني ان شرط الاضافة المعنوية تجرد المضاف عن التعريف بخلاف

اللفظية فان التجرد فيها ليس بشرط لان الغرض منها حصول التخفيف

فاذا وجدت فيه مجرد تسعة ان المضاف منكر الخوض

زيد او معرفة نحو الضارب زيد فان الاصل الضارب زيدا لما اضيف

سقط التنوين وفك لزم الضارب الرجل وانما لم يكن تخفيفا

لحصول التخفيف بسقوط التنوين

تقريره من الوجوه محمول على الحسن الوجه لان المضاف في كل

منهما صفة معرفة مذكورة بعدها ذو اللام فان قيل ما الحكمة في

في بيان شرط الاضافة اللفظية

في الحسن الوجه فلتسا سقوط الكناية وبدل الضمير بالكسرة

اذ الاصل الحسن وجهه فقط ولا يجوز الضارب زيد اي يجوز الضا

رب الرجل وان لم يكن فيه لحقه بوجه ما حملا على الحسن الوجه بخلاف

الضارب زيد ويخفف من الضاربان زيد والضواربه زيد والضر

زيد فان هؤلاء لا يجوز لعدم لحقه بوجه ما ولعدم شبهها بالجمع

لحسن الوجه لان المضاف اليه فيها ليس بذي اللام كما في الحسن الوجه

خلافا للفراء فانه يجوزه مستندا بان الاضافة سابقة على اللام

او بانه محمول على الضاربك وكلاهما مدفوع اما الاول فلان اللام

لكونه للتخفيف فان سابقة على الاضافة التي هي لتخفيف العارض اي

للحقه واما الثاني فلوجود المناسبة التامة في الحمل كما بين الحسن الوجه

والضارب الرجل ولا مناسبة تامة بين الضاربك والضارب زيد في الحمل احد

احدهما على الاخر والضاربك ونحوه محمول على ضاربك لانهم لما رفضوا

ان يجمعوا بين التنوين والمنفصل في ضاربك وان يفك لها افعل بك

او يجيء الاضافة مع حصول التخفيف بسقوط التنوين

وقالوا ضاربك فحملوا عليه الضاربك والضاربه والضاربانه

والضاربي والضاربان والضواربك والضربك بناء على كون

المضاف صفة في الكل والمضاف اليه ضميرا متصلا ومنهم من قال بالحقه

في هؤلاء بالمستند الى المنفصل متصلا بناء على ان الاصل هو الضا

رب اياك لما اضيف انقلب المنفصل متصلا فصار الضاربك والا

مام عبد القاهر قدس سره العزيز على ان المتصل في نحو الضاربك ضمير

منصوب في لا حاجة الى تكلف تلك او الاستشهاد الانه كثير من

باب الاضافة قوله والمعنوية تفوق كلا مضافا الى معرفة اي تجاوز اللفظية فانها

التي لفظه معنوية من اسكون عن اثبات ذلك عليه

تفيد الخلط فقط بخلاف المعنوية فان المقصود الاصلي منها تعريف المضاف
وايضا حصل التخفيف ايضا انما قال الى معرفة لان الاضافة الى نكرة لا تعرف
المضاف لان تعرف المضاف بالاضافة سريانية جوارية كتكيف الحجر
بكيفية الحرارة عند مجاورة النار فاذا كان المضاف اليه نكرة فكيف
يسري منها التعريف الى المضاف ثم تعرف المضاف وان كان سريانية
جوارية لا بكيفية مجرد المجاورة بل لا بد مع ذلك من انضمام العهد بسواء
كان المعهود فردا او الحقيقة في ضمن فرد ما او في ضمن جميع الافراد او مجموعا
نفس الحقيقة من حيث هي الا ترى انك لا تقول جاءني الرجل بل تقول جاءني
خير من جاءني الرجل الذي هو عالم بالحقيقتين وتشير بالاضافة الى
معلوم وكذا لا تقول جاءني غلام زيد مريدا به غلاما الا لمن هو عالم
بان له غلاما فتشير بالاضافة الى معلوم يستفيده بالخبر الخبر في المثال الاول

الاول والمجيء في المثال الثاني حتى لو لم ينضم اليها عهد اصلا وقيل جاءني
غلام زيد كان نكرة كغلام لو قيل بلا فرق وان حصل المجاورة في الاول
قوله الا تحقيقا ومثله لك وذلك لتوغل هذا الباب في الابهام وعدم
فيه لا تعرف بالاضافة الى المعرفة بل تخصيصه فقط الا ترى انك اذا قلت
مررت برجل غيرك على معنى مررت بك وبآخر او جاء مررت بك بل مررت
بآخر او مررت برجل يغايرك في الاخلاق والشمائل فكلا من علامتي
طب غير متناوله القيم على سبيل البدل الا اذا اشتهر الموصوف بها
لمغايرة المضاف اليه او بما تلت لخفة عليك بالحركة غير السكون
الفقه في الشافعي رحمه الله مثلا ابي حنيفة رضي الله والدليل على عدم
تعرف هذا الباب بالاضافة اتصاف النكرة به بعد اضافتها الى المعرفة
نحو مررت برجل غيرك ولو كان معرفة لم يقع صفة للنكرة لاشتراط

التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا ان قيل قلتم في بانضمام العهد ويكون

انضاف النكرة به كانضاف المعهود الذهني الذي هو معرفة بالاتفاق

في بالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

قلنا وضع باب غير لبنو غلبة الابهام على علم العهد ولا يضاف الا

لمجرد التخصيص بخلاف الذهني فان قلت بين الفرق بين هذا و

بين المعهود الذهني حتى يتبين ان هذا نكرة وذاك معرفة قلت

ان وضع هذا الباب لفردتا ووضع المعهود الذهني لحقيقة

معهودة في ضمن فردتا فيكون هذا نكرة وذاك معرفة اما لو ورد

على الدليل وقيل لا يلزم من انضاف النكرة به نكارته كما لا يلزم من انضاف

في المعهود الذهني بالنكرة نكارته لبهت المستدل الا ان

يقال المعرفة في الحقيقة والمتصف بالنكرة فردتا ثم ان قيل اذا

اذا كان باب غير نكرة فلا يجوز الفيرك باللام قلنا مراعاة لجانب

اللفظ اذ غيرك في الصورة مثل غيرك غلامك واما امتناع الغلام

رجل فلئلا يلزم تخصيص الاخص بالاعم قوله وقد يحذف المضاف

لا هذا ايضا من احكام الاضافة المعنوية لان الحذف في باب الا

ضافة اللفظية غير معهود في كلامهم اي بعد المفيدة لعلة الحكم لانه

عند عدم القرينة يمتنع الحذف لا يقال رايت هندا او المراد غلامها وعند

وجودها يجوز الذكر ايضا وقد شذ قوله شبت فمر الحارثيون

بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر اي ابن هوبر لانه لا قرينة عليه

في مساق الشعر ولا يدل على ان القاضي نحبه في موضع القتال

ابن هوبر لا هوبر نفسه لا يجوز ان يكون ذلك هوبر لا نفس ابنه

ولا يدل على العقل ايضا كما في وهب القرية لان هوبر قابل للموت في موضع

المضاف

الفعال كما بينه فان قلت فكيف يحكم بحذف وقت نظرا الى الواقع فان

المنقول في معركة القتال انما هو ابن سعد بن لانه لم اد بعدم القرينة

في مثله عدمها بالنظر الى الكلام والعقل والا فالمراجعة الى نفس الامر

بنية على الحذف في الجملة والامتناع على الحذف تامل قوله ويقام المضاف

وان جر افجح استثنى القرينة والاصل الاهل محذوف المضاف بقرينة السؤال

ان القرينة جماد والسؤال عن الجماد محال واعرب المضاف اليه وهو القرية

بانه باعراب المضاف الذي النصب فالمراد القرية حقيقة لغوية والاعراب

مجاز ويجوز ان يكون من قبيل ذكر المكان وارادة المتمكن فالقرية مجاز

لغوية والاعراب حقيقة وقيل لفظ القرية مشترك بين السؤال

والاهل فالمعين بين المعاني والمراد هنا هو الاهل لا السؤال في

لا حذف ولا مجاز اصلا لا في لفظ القرية ولا في الاعراب وقيل يجوز

ان يكون السؤال مثله مجازا عن تذكير القائل نفسه على طريق قوله

سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فان مقصوده

التنبيه على تذكير نفسه وعظها وحملها على الاعتبار بملاحظة خراب العمارة

وانقراض اهلها ودرسها عن الانهماك والتوغل في طلب الدنيا الخاطئة

بالارض والسائلة بها حقيقة فح لا مجاز الا في السؤال وقد يترك المضاف

في البيت على اعرابه الاصلي بعد حذف المضاف كما يترك المجرور بحرف

الجر عاجرة بعد حذف الجار كقول لبيد لله ابوك في الله ابوك ومن مثل

ما ظل بيضا شحمة ولا سوداء عمرة عاريا سيبقى له لانه لما جوز العطف

بما معمولي عاملين مختلفين مطلقا لما جوز العطف سوداء على بيضاء

والعامل في جره لفظ كل وعطف عمرة على شحمة والعامل في نصبه ما بمعنى

بعاطف واحد وهو الواو وهنا يحمل على حذف المضاف وترك المضاف

البيت على اعرابه فقال والتقدير ولا كل سوداء اكارع سوداء ليس

بلفظ الكل المذكور لانه يلزم من العطف على معمولي عاملين مختلفين

بل بلفظ الكل المقدر واما من جوز على معمولي عاملين مختلفين

مطلقا او في مثله فالمثال المذكور ونحوه ليس عنده من باب حذف

المضاف بل لفظة الكل المذكور مضاف اليهما وعامل الجر فيهما

جميعا الا ان اضافته الى الاول وعمله الجر فيه بدون واسطة واضافته

الى الثاني وعمله الجر فيه بواسطة الاول كحمل الماء بواسطة الاناء قوله وا

تتابع لا هي كلمات معربة باعراب سابقة من جهة واحدة اي بنصب

عمل العامل على السابق والثاني انصبابه واحدة اي يعمل فيهما معا باقتضاء

السابق فقط كيف حمل الاناء والماء جميعا بحمل الاناء لكن عمل العامل في السابق

في السابق بدون واسطة وفي الثاني بواسطة السابق بخلاف المبتدا والخبر والمفعول

للمفعول لين في باب علمت واعطيت فان الخبر وكذا المفعول الثاني وان كان معربا

باعراب سابقه الا انه لجزئيتهما واقتضائهما لان الخبر عن العوامل

للتعليق يرفع المبتدا ابتداء باقتضائه المسند اليه والخبر باقتضائه المسند وكذا باب

علمت ينصب المفعول الاول باقتضائه منسوبا اليه والثاني باقتضائه منسوبا

لان وضعه لمعرفة الذات بصفة والذات منسوب اليه والصفة منسوب

وكذا باب اعطيت ينصب الاول باقتضائه اخذا والثاني باقتضائه ماخوذا

وغيرها من المباحث اخر لا يسع نظمها بتفصيل ولا يحكى نطاق هذا المختصر بعضهم

لا تقول بالانصباب وتقدير العامل من جنس المذكور في الكل ومنهم من

يقدر العامل في البدل والمعطوف الغير المعرف باللام ويقول بالانصباب

في البواقي ومنهم من ذهب الى ان العامل في الصفة مقدر وقال بالانصباب في البواقي

في الفصل المتصل نحو بك انت وزيدا عجبني هو وأما قصر المثال لكا
المعنوي فكونه اصلا بالنسبة الى اللفظي لان المعنوي هو كما حاتب
الحكم كما اذا قلت جاء زيد فان لظان ان يظن ان اسناد المجيء الى
زيد يجوز وان الجاء غلامه او كتابه او غيرهما فاذا قلت نفسه
ازلت احتمال التجوز وبينت ان الجاء نفسه والمقطع يوكدا
نب اللفظ ويميط شبهة هنا لك اذا قلت جاء زيد فيمكن
يسمعه المخاطب اول وهلة لغفلته او يسمعه لكن يظن انك نسيته
او تسوق وتريد كل طرفه فيسبق لسانك فاذا كررت وقلت زيد زيد
اسمعته وازلت احتمال السهو والنسيان وفوت ان مقصوده
كعطف الاخبار عن زيد تحقيقا او تجوزا وقد يتعلق به لدفع الشبهة
من جانب المتكلم ايضا بيانه انك اذا اردت ان تقول جاء زيد وقد قلته واسنده الى زيد مجازا

ثم رأيت شيخنا انك قد قلت فيكون ملتفتا بزيد بعينها

بخلاف جاءني زيد نفسه فانه يؤكد جانب المعنى فقط ولا يدفع

بمثله احتمال السهو والنسيان لان نظن ان يتلفظ ايضا

ان مقصودك ان تقول جاءني عمرو نفسه لسانك وقلت

جاءني زيد نفسه بل اردت ان تدفع هذا الظن فقلت جاءني زيد نفسه

قوله والرجلان كلاهما اي لان الجائي احدهما والا

خبر رسول الآخر او كتابة الآخر ذلك والفرق بين وبين الرجلان

انفسهما في المقام لان مقام التأكيد بكلا مقام توهم ان الجائي

احدهما ورسول الآخر وغيره ومقام التأكيد بانفسهما مقام توهم

التجوز في الحكم مطلق فمعنى جاءني الرجلان كلاهما ان الجائي كلاهما لا

ان احدهما جاء فقط ومعنى جاءني الرجلان انفسهما ان المجيء صدر عنهما لا ان الجائي

الجائي زيد زيد

بل فقط

عند الجائي زيد

نفسه منه

عند الجائي زيد

مع تأكيد الحكم

زيد جاء نفسه

الجائي زيد

الجائي زيد

الجائي زيد

اعلم ان النفس والعين يفيدان تاكيد المفرد والمثنى والمجموع من المذكر
والمونث ويفرقان بين كل نوعين باختلاف الضميرين والصيغتين معا او
باختلاف الضميرين فقط الا في المثنى المذكر والمونث فانه لا اختلاف فيه
كبدهما بهذين اللفظين يقال جاءني الرجلان او المراتان نفساهما او انفسهما
نفسهما اما نفساهما فظاهر واما انفسهما فلكراهتهم اجتماع تشبيهين مع اختلاف
عن الجنس لان للانفس انفسا واحدة وان قلا وكلتا لتاكيد المثنى المذكر والمونث
في حكم بتصور صدوره عن الواحد لا يجيء بخلاف كلا لا يتصور
صدوره عن الواحد لا لاختصام فانه لا حاجة فيه الى التاكيد بكلا
لا يقال اختصم الرجلان كلاهما لامتناع صدوره عن الواحد وليس في صدوره
كلامهم اطلاق المثنى وارادة الجماعة حتى يدفع به في مثل الاختصام
ذلك الاشكال واعلم ايضا ان كلا واجمعون واخواتهما اعني اكتعون وابتعون وابصعون
يفيدان تاكيد المفرد والجملة والجملة الاسمية والفعلية والظرف والجار والمجرور
وكذا في اخواتها اعني اكتعون وابتعون وابصعون يفيد تاكيدا لذات اجزائها بصحة جزئيتها حسا كالقوم او حكما كالعبد بخلاف النقطة ومثل زيد لا يقال كتبت النقطة كلها ولا جاءني زيد
كله لان النقطة لا اجزاء لها وزيد لا يصح جزئيته لا حسا ولا حكما لكن
في نقطة كل يفرق بين النوعين بالصيغتين يقال في المفرد المذكر كله
والمونث كلها وفي الجمع المذكر من ذوي العلم كلهم وفي غيره كلهن
وفي البيع اتى بالصيغة يقال اشتريت العبد كله اجمع وبجاريته
جميعها وجمع القوم اجمعون وانساؤهم جمع وكذا في اخواتها
اذا اردت ان تؤكد ذا الاجزاء بالجمع واخواته جميعا فاذكر اولا اجمع
ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع ولا يجوز ان يسمى مجموع الثلثة على الترتيب
او بدونه او احدها بدون اجمع ولا ان تقدم مجموعها او بعضها
على اجمعين قوله ولا تؤكد بها النكرات ان لا تؤكد بالتاكيد المعنوي النكرات

محدودة كيوم وليلة او غير محدودة كحين ودهر لا يقال سرت يوما

كله ولا صمت دهرا كله ولا يسلم الى هذا الاطلاق والعموم قال

ولا تؤكد النكرات بلفظ الجمع رداً على الكوفيين حيث جوزوا تأكيد النكرات

المحدودة به نحو قوله وقد صرت البكرة يوما اجمعا وان المحدود

وذا لمعرفة والوجه في عدم تأكيد النكرات بالمعنى لا بهذا المؤكد فكما

انه يقتضي العموم والمؤكد لتعريفه يقتضي تخصيص فيتناقضان مع

ان التأكيد لتقوية الثابت بذكره ثانيا والنكرة غير ثابتة الوجود

وغير متعينة الوجود فلا تؤكد ولا يرد نحو رجل رجل فان التأكيد

هو هنا للفظ وهو ثابت الوجود بلا خفاء **قوله** والصفة

هي قال المصنف هي الاسم الدال على بعض احوال الذات كعالم في جاءني رجل

عالم فانه دال على بعض احوال رجل وهو العلم ان قيد الخبر والحال كذلك

كذلك قلنا لا نسلم ذلك لان المراد ان الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات

وبعضها او تخصيصها او تقييد محامدها او ذمها لا الدال على بعض احوال الذات

وبعضها او تخصيصها او تقييد محامدها او ذمها لا الدال على بعض احوال الذات

غير ذلك مما يطول تعداده والخبر والحال كذلك اما الخبر فلان ذكره

لتفيد السامع النسبة المجردة التي هي النسبة الثبوتية او الانتفائية

لا لان يدل على بعض احوال الذات وبعضها او تخصيصها واما

الحال فلانه يبين هيئة صدور الفعل عن الفاعل او هيئة وقوعه

على المفعول به لا لان يدل على بعض احوال الذات وبعضها و

ان شئت اضاح ما قلنا في المنتظر فقولنا زيد قائم وضرب زيد

قائما وزيد القائم عالم فقائما في الاول لتفيد السامع ثبوت القيام

لزيد لا ليدل على بعض احواله وبعضها لان زيدا معلوم وعلى تقدير عدم

معلومية ما يتضح بذكره بل الواجب ان يقال زيد العالم
قائم وضرب زيد العالم قبيحا واما ذكره في الثالث فليدل على
بعض احوال زيد ويوضحه لانه مبهم بتعدد الاوضاع ويكون نعتا
اسما دالا على بعض احوال الذات وجاز ان يكون مشتقة او في قوته
والاول كضارب ومضروب وكريم والثاني كعدل وذو مال بمعنى
صاحب مال او ممثول وقرشي بمعنى منسوب
الى الهاشم وكذا قولهم رجل رجل اذا اريد الوصف بالثاني
مررت برجل اي رجل لانه في قوة ما فيه الرجولية واما قولهم رجل رجل
اذا اريد الوصف بالثاني فليس من قبيل الثاني بل من قبيل الاول لان الثاني صفة
مشتقة بمعنى راجل وكذا قولهم هذا الرجل عالم لانه في قوة هذا المذكور من جنس الا
نسان عالم واذا عرفت ما سبق فاعلم ان الغرض الاصلي لمسوق الصفة هو ايضاح
مررت بزيد هذا لانه بمنزلة مررت بزيد المشار اليه او المحسوس وكذا قولهم

حال من اللحم لا صفة وقد يجيء صفة واللام زائدة في الموصوف

والحق انه صفة واللام للعهد الذهني اما الاول فلان

الغالب يصف نفسه بالاناة والوقار فيقال ولقد امر زمانا بعدها

على اللحم من الايام يبني سنا بعد سن لا التفات اليه لا حال السن

ولا بعدها لان الالتفات اليه طيش وسخافة فالمناسب لهذا الفرض

هو الوصفية لا الحالية واما الثاني فلان المعهود الذهني كالمعين

القصد منه الى فرد ما من افراد الحقيقة المعلومة يتصف بالجمل العهد الذ

فصار النكرة بها والزيادة خلاف الاصل فلا يصار اليها بدون

ضرورة تدعو اليها فالمراد بالنكرة في هذا المقام هو النكرة الحقيقية

والحكمية ايضا واذا اتصفت النكرة الحقيقية والحكمية بالجمل وجب

الذكر بينها النكرة للربط كما اشار اليه بالمثال واما قوله تع ولكن ر

لكن رسول الله وخاتم النبيين ان رسالات ربي فوجه ان رسولا لما وقع خبرا عن المتكلم

صار كانه متكلم فيصح اتصافه بقوله ابلغكم رسالات ربي ضرورة اشتمال

هذه الجملة على ضمير المتكلم

والصفة توافق الموصوف في اعرابه

اي الصفة التي هي فضلة الموصوف وحاله يجب ان يقتدي به في اعرابه

اي اعراب موصوفها ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر

وفي افراده وتثنيته وجمعه ايضا اي ان افرد الموصوف افردت

الصفة وثنيا او في تعريف الموصوف وتنكيره وفي تذكيره وتانيثه

اي ان كان الموصوف معرفة كانت الصفة كذلك وهكذا في الجمع الا

مورد التي يعتبر فيها موافقة الصفة للموصوف عشرة الاعراب الثلا

ثة والافراد ومقابلاته والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث و

الموجود منها في الموصوف والصفة عند التوافق اربعة واحد منها

واعلم انه قد يخالف اعراب الصفة اعراب الموصوف بالجمل لا بالمجاورة

لكن رسول الله وخاتم النبيين ان رسالات ربي فوجه ان رسولا لما وقع خبرا عن المتكلم

صار كانه متكلم فيصح اتصافه بقوله ابلغكم رسالات ربي ضرورة اشتمال

هذه الجملة على ضمير المتكلم

والصفة توافق الموصوف في اعرابه

اي الصفة التي هي فضلة الموصوف وحاله يجب ان يقتدي به في اعرابه

اي اعراب موصوفها ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر

وفي افراده وتثنيته وجمعه ايضا اي ان افرد الموصوف افردت

الصفة وثنيا او في تعريف الموصوف وتنكيره وفي تذكيره وتانيثه

اي ان كان الموصوف معرفة كانت الصفة كذلك وهكذا في الجمع الا

مورد التي يعتبر فيها موافقة الصفة للموصوف عشرة الاعراب الثلا

ثة والافراد ومقابلاته والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث و

الموجود منها في الموصوف والصفة عند التوافق اربعة واحد منها

الاعراب الثلاثة وواحد من الافراد ومقابليه وواحد مخالفا

لهما فيجوز جعل عالم علما لها مرفوع مفرد ومثنى ومذكر فالسوا قطط

ستة النصب والجر ومقابلا الافراد والتعريف والتانيث و

هكذا ان قيل رجلا فالواجب عالما واذا قيل برجل فالواجب عالم

واذا قيل الرجل فالعالم واذا قيل الرجلان او الرجلين فالعا

لمان او العالمين واذا قيل الرجال او رجال فالعالمون او عا

لمون وهكذا فالمطلوب في كل جزء من اربعة منها والسوا قط

ستة وانما وجب مطابقة الصفة الخ فقد الموصوف اياه

الامور المذكورة اما في الاعراب فلان الصفة من التوابع فا

عرابها مثل اعراب متبوعه واما في غيره فلانها هي الموصوف

في الحقيقة فلو خالفته في احد الامور السابقة لخالفت نفسها مثلا

مثلا لو قيل رجل عالمان يلزم ان يكون الشيء الواحد واحدا و

اثنين ولو قيل رجل عالمة او امراة عالم لزم ان يكون الشيء الواحد

مذكرا ومونثا وكذا لو قيل جاءني الرجل عالما او رجل العالم لزم ان

يكون الجاءي معينا وغير معين وكلا بديهي البطلان فان قلت

المبتداء والخبر متحدان ذاتا مع ان حق الاول هو التعريف وحق ا

لثاني هو التنكير فيلزم فيهما ما ذكرته في الموصوف والصفة بعينه

قلت بينهما فرق فان القصد من المبتداء الى الذات ومن الخبر الى المفهو

م ولا شك في تغاير الذات والمفهوم فجاز تقديرهما تعريفا وتنكيرا بخلاف

الموصوف والصفة فان القصد من كليهما اما الى الذات نحو زيد

العالم فاياه او الى المفهوم فقط نحو زيد رجل صالح فان قصد منهما الى الذا

ت فالمتحاد الذات ينافي التغاير بحسب التعريف والتنكير لما ذكر وان

ويلزمهما من وجوه المغايرة ثم

لا يخفى ان الذات متحدة

فلرعاية الامرين وجب مطابقتها للموصوف اللفظي في الا
عراب والتعريف والتنكير واعتبر حالها في الجملة السابقة بالنظر
الى الموصوف المعنوي الذي هو ما بعدها فجعلت فيها با
لنظر الى ما بعدها كالفعل مع الفاعل الظاهر لان ما بعدها
فاعل لها فاوجب تذكيرها لكان ما بعدها مذكرا اخف من تبع جاره
وتانيثها ان كان مؤنثا حقيقيا نحو مررت برجل حسنة جاريته
واخير تانيثها ان كان مؤنثا غير حقيقي نحو مررت برجل حسنة غلمته
او حسن غلمته وحسن فاعل غلمانه وجاز تقديم غلمانه لانه ليس مثل
يقعدون صورة وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون
مثل يقعدون فلما امتنع يقعدون غلمانه لامتناع تقدم الفاعل ضعف
قاعدون غلمانه لانه مثل يقعدون وان لم يلزم من تقدم الفاعل بين الواو

كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة
غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد
غلمانه وجاز مررت بنت الغلام
يكفي افراده مذكرون الخ
على الكلام بحوا م

لان الواو في حرف لا يخبر قاعد فصل والبدل تابع وهو تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع دونه سواء كان المبدل منه كالباسط لذكره او لم
يكن كبدل الغلط فان المبدل منه لا يكون كالباسط لذكره لكونه
غلطا او ما في غيره فالبدل منه كالباسط لذكره والفائدة لذكر البدل
بعد الباسط تفصيل بعد الاجمال وتكرير للحكم الا ترى انك اذا قلت
ضربت زيدا اخاك فقد فصلت المضروب بانه اخوك الى طيه فكانك قلت
ضربت اخاك فخرج بقولنا مقصود بانسب لا المتبوع غير المعطوف
من التوابع وبقولنا دونه خرج المعطوف لان متبوعه مقصود با
لنسبة ايضا بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة الاسنادية
او الايقاعية والمبدل منه تمهيد لذكره وهو على اربعة اضرب بوجه
الاستغراق بدل الكل من الكل وهو بدل مسماه مسمى المبدل منه

نحو رايت زيدا اخاك فان مسمى الاخ هو مسمى زيد بعينه والفرق بينه وبين عطف
البيان هو ان بدل الكل من الكل مقصود بالذات وورود الاول كالباعث لذكر
الثاني وعطف البيان فان المقصود الاصلي متبوعه ووروده لاجل ان يوضح
امر المتبوع وان البدل لكونه في حكم تكرير العامل لا يجوز في مثل الضارب الرجل
زيد جر زيد على البدل من الرجل لانه يكون في قوة الضارب زيد وهو ممتنع
ويجوز جره على ان يكون بيانا للرجل وقد يفرق ايضا بانه اذا قيل مررت
باخيك زيد فان تعدد اخو المخاطب فزيد عطف البيان لان المقام
مقام الايضاح والتبيين وان لم يتعدد فهو بدل لان المقام ليس مقام
الايضاح والثاني بدل البعض من الكل وهو بدل سماه بعضي مسمى المبدل
منه سواء كان عضوا منه نحو ضربت زيدا راسه او لم يكن نحو رايت
قومك اكثرهم او اقلهم او ثلثهم او نساءهم او فردا او فردين منهم

اذا كانا ظاهرين

ثلاثة الملابسة لو كانت بالكلية كان بدل الكل وان كانت بالبعضية كان بدل البعض منه
منهم والثالث بدل الاشتمال وهو الذي بينه وبين المبدل منه ملابسة والفصل بان بينهما ملابسة غير
بغير الكلية والبعضية فبقيد الملابسة يخرج بدل الغلط وبقيد غير الكلية و
البعضية بدل الكل والبعض نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب ليس كل زيد ولا بعضه لكن بينهما ملابسة
اللابسية والمبسوسية ولما كان من بعض ذلك يعني انا ما يضا عنه الغذاء
مدار هذا البدل الملابسة بغير البعضية والكلية فانهما وجدت تلك
الملابسة فذاك مظنة هذا البدل ومعه يكون بشرط ان يكون تلك الملابسة بينهما
البدل منه مشعرا بذكره والا عليه فقد ذكره اجمالا ويكون هو
بحيث اذا لم يذكر يبقى المخاطب منتظرا وذلك لاعتماده على الاسناد
السببية بان يسلب لبكم فيذهب اعجبني زيد غلامه فالغلام بدل
غلطا اذ كان ذكر زيد غلطا لان المبدل منه لا يتناقض ذكره ولا يكون هو بحيث اذا لم
يذكر يبقى المخاطب منتظرا ولا يكون هو بحيث اذا لم يذكر يبقى المخاطب منتظرا

الى زيد باعجاب بغلامه بخلاف اعجبني زيد علمه او داره او حسنه او طوله

او سواده وبخلاف نظرت الى القمر فلكه لانهم معتدون على اسناد الا

عجاب الى زيد باعجاب علمه وحسنه وداره وسواده وطوله وعلى ا

يقاع النظر على القمر بنظرهم الى فلكه فهو بدل الاشتمال لا بدل الكل من

البعض على ما وجه وكذا قوله تع انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب

الكواكب على قراءة التنوين لجرى العادة على الاسناد بين الكواكب

كيف ما زينتها بحيث اذا قيل زينا السماء الدنيا بزينة ينتظر المخا

طب ما ذكر الكواكب فهو بدل الاشتمال من اقسام البدل المعنوي

الصفة ثم انهم ذكروا في وجه تسمية هذا البدل بدل اشتمال

وجوها بعضها قال الاشتمال المبدل منه على البدل كاشتمال

زيد على علمه ومنهم من قال البدل على المبدل منه كاشتمال الشيء على زيد

فهو هذا الاشتمال بمعنى اشتمال البدل في مشتمل ناقص

زيد ومنهم من قال الاشتمال الكلام على نسبة الحكم اليه لانه اذا قيل اعجبني

زيد حسنه كان هذا الكلام مشتملا على نسبة الاعجاب الى الحسن

ولحق هذا الاول لكن اشتمال دلالة لا اشتمال ظرف على المظروف

فكما اشرنا اليه والسابع بدل الغلط وهو ان يقصد اليه

بعد ان غلط بغيره نحو مررت برجل حمارا اراد ان يقول

بحمار فسبقه لسانه الى ان قال برجل ثم تداركه فيجعل المقصود

فقال حمار على ما مررت برجل بل مررت بحمار فهو بدل من الغلط

وغير صادر عن روية وفطانة ويكون بدلا من الغلط غير صادر

عن روية وفطانة لا يقع في افصح الكلام فصل وبدل الكل

تعرض لابدال احد المتقابلين عن الاخر لاشتراط ابدال الكل

عن المعرفة بالاتصاف يعني انه لما اراد ان ينبه على اشتراط ابدال

النكرة من المعرفة نقيض له ونقيض ايضا لابد الا المعرفة عن

النكرة فلم ينقض لهما لعدم اشتراطهما بشيء فيه انه يمكن ان يقال

نقيض لابد ال احد المتقابلين عن الاخر دفعا لتوهم عدم الجواز

ز وايضا ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة

فلا حاجة الى ذكره هنا دفعا لتوهم عدم الجواز بناء على عدم

التطابق ثم السر في اشتراط الاتصاف بهما ان البدل احد و

المبدل منه كالبساط لذكره فاذا كان نكرة فان انتفى دلالة على

المقصود من المبدل منه فيجب تقييده بالاتصاف واذا اتضح

هذا فاعلم ان اقسام البدل اربعة والاقسام باعتبار التعريف و

والاخر على الكلية بعض البدل المضمن

فصلات زيدا اياه

والتنكير ايضا اربعة فيحصل بضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر

قسما اربعة لبدل الكل وهكذا وان الاقسام باعتبار الاظهار والا

ضمار ايضا اربعة المظهر من المظهر والمضمر من المضمر والمظهر من

المضمر والعكس فيحصل ايضا بضرب الستة عشر قسما اخرى

خلا ان ابدال المظهر عن ضمير المتكلم والمخاطب اذا كان البدل بدل الكل

غير جائز والمجموع اثنان وثلثون قسما للبيان باستخراجها

وعطف البيان وهو ان تتبع المذكور باشهر اسميه الخ ار اشهر

المسمى ار ان تقدم احد الاسمين وتؤخر اشهر الاسمين

عطف البيان ارداف الاشهر غير الاشهر من اسمي المسمى

في رجلا ار زيد وفي ار حصد وهذا عند صاحب المفتاح من قبيل

العطف بالحروف او بغير انه نحو جاءني ابو عبد الله زيد والمراد باسمي المسمى

ما يطلق ان عليه سواء كانا علمين نحو عبد الله زيد او غير علمين نحو

جاءني الرجل اخوك او احدهما علم والاخر غير علم نحو جاءني اخوك زيد

او زيد اخوك وههنا بحث لانه جعل عطف البيان بمنزلة عطف الاشهر

الاشهر غير الاشهر وهو ليس من التوابع بل احد التوابع نفس

الاشهر لعل ذلك تسامح منه ومراده هو الاشهر المتبوع للمذكور

ليكون كالترجمة له وهو بعينه في امر المذكور به ولو عكس لاختل غرض

الترجمة والايضاح لان الاشهر لا يترجم بغير الاشهر ولا يوضح

مرة به هذا مبني على المصنف والاخرون على جواز الامرين لان اجماع

عمها لا يخلو عن ايضاح البتة اما اذا كان اشهر من متبوعه

فظاهر واما اذا كان المتبوع اشهر من فلانه اذا كان المكنى بابي

عبد الله فخمسة والمسمى بزيد عشرة ومع ذلك لو قيل ابو عبد الله زيد

زيد حصل البيان والايضاح لان المسمى بزيد في هذا اللفظ واحد

فقط او اثنان مثلا فاذا قيل ابو عبد الله علم المخاطب ان الجاءي

حد هذا اللفظ لا على التعيين فاذا اردفه زيد ابطل الجاءي بعينه

لان المسمى بزيد فيهم واحد فحصل البيان من الاجمال وان كان المتبوع

اشهر من عطف البيان لان المتبوع مشترك فيه بين نعته وعطف البيان

بين عشرة واذا اوعيت ما تلوناه عليك فاعلم ان الغرض الاصلي

من ايضاح المتبوع وتمييزه عن غيره مجرد المدح من غير ان يقصد جعله الله

الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة يشعر

بمجرد المدح لان الكعبة لا ابهام فيها ومجرد الذم ايضا كذلك

جاءني زيد قفة اذا علمه السامع قبل ذكر قفة فان قفة نظرا الى الوضع

السابق وهي الشجرة اليابسة يفيد الذم للمتبوع قال صاحب الكشاف

وتعدادها اذ موضع ذلك البيان باب الحروف قوله لا يعامل الخ يخرج به

المعرب لان سكونه بجازم وحركاته برافع وناصب وجار بخلاف

سكون المبني وحركاته اذ كل منهما بالوضع نحو سكون كم وقبل

ابن وضمة حيث وكسرة امس فان كل ذلك وضعي لا بسبب

عامل والاول تغيرها بتوارد العوامل والاول باطل لانه يقال

كم رجلا عندك وكم رجلا ضربت وبكم رجلا مررت فهي في الاول مبتدا او

وفي الثاني مفعول به وفي الثالث مجرور بحرف الجر محلا فلو اثر فيه

العامل لفظا لوجب ان يرفع في الاول وينصب في الثاني ويجر في الثالث

لفظا واللازم باطل لانه ساكن فالملزوم مثله فسكون كم وضعي وكذا

الكلام في فتحة ابن وضمة حيث وكسرة امس قوله وسكون نحو

يسمى وقفا الخ بخلاف سكون المعرب وحركاته فان سكونه سببي

كالمضارع ولا يخفى ان ذكره هنا اولى لان الكلام في

العوامل التي سكونه بجازم وهذا في كلمة ذكره تاكيدا

لا يعامل الخ خرج به

المعرب لان سكونه بجازم وحركاته برافع وناصب وجار بخلاف

سكون المبني وحركاته اذ كل منهما بالوضع نحو سكون كم وقبل

ابن وضمة حيث وكسرة امس فان كل ذلك وضعي لا بسبب

عامل والاول تغيرها بتوارد العوامل والاول باطل لانه يقال

كم رجلا عندك وكم رجلا ضربت وبكم رجلا مررت فهي في الاول مبتدا او

وفي الثاني مفعول به وفي الثالث مجرور بحرف الجر محلا فلو اثر فيه

العامل لفظا لوجب ان يرفع في الاول وينصب في الثاني ويجر في الثالث

لفظا واللازم باطل لانه ساكن فالملزوم مثله فسكون كم وضعي وكذا

الكلام في فتحة ابن وضمة حيث وكسرة امس قوله وسكون نحو

يسمى وقفا الخ بخلاف سكون المعرب وحركاته فان سكونه سببي

والعطف بالحروف لا اعم

ان لفظ العطف يطلق على الاتباع وعلى نفس التابع المخصوص وارادة الا

ول لا يناسب المقام لانه ليس من التوابع فالمراد به التابع الذي

وقد يرخص بتقديم

عليك ورحمة الله السلام والمراد عليك السلام ورحمة الله قوله

وحروف العطف لا جواب لمن سواها مقدر لانه قبل ما حروف العطف

وكم هي فقال وحروف العطف تذكر في باب الحروف ان نعلق مشبه الله بذ

كرها يغني لا بطال منا مقتنا ببيانها بالشخاصها واحكامها وتعدادها

وحركاته رفعا ونصبا وجرا فالرفع والضمة والفتحة والكسرة اسماء

لمجرد السكون والحركات بدون ملاحظة الاعراب والرفع اسم للسكون بملاحظة

الفاعلية والنصب اسم للفتحة بملاحظة المفعولية والضمة بملاحظة

الفاعلية والجر اسم للكسرة بملاحظة الاضافة فاذا قيل هذا الاسم مضموم

فمعناه هذا الاسم متحرك بحركة مخصوصة واذا قيل هذا الاسم مرفوع فمعناه فيه ضمة دالة على الفاعلية من شانها ان تزول بزوال الفاعلية قوله وسكونه مبتدا وقوله يسمى بناء المفعول خبره

والفاء مقام فاعله مستكن فيه راجع الى المبتدا قوله وقفا مفعول

ثان يسمى والجملة خبر المبتدا وقوله وحركته معطوف على المرفوع

المتصل المستكن في يسمى بواسطة الفصل بينه وبين هذا وقوله فتحا

جراحات لها الالتيام ولا يلتئم ما جرحه اللسان اللهم اغفر لي ولابي ولسيدي وشيخي آمين آمين

فتحا معطوف على وقفا ولا يجوز ان يعطف قوله وحركته على سكونه لان الكلام يصير

حينئذ معطوفا على الوقفا

كما هو المتبادر الى الفهم في بادي النظر لان هذا عطف على معمولي عاملين

بدون رقة النظر وامعان الفكر

مختلفين لان العامل في سكونه تكونه مبتدا او معنوي وفي وقفا لفظي

وهو يسمى فيلزم نيابة الواو منابه عاملين مختلفين وهو ممتنع

بالاجماع في مثل تلك العبارة الا عند الفراء قوله وسببه بناء مبتدا

غير المتمكن اي سبب بناء الاسم المبني لازما او عارضا مناسبة ذلك

الاسم غير المتمكن اي الحرف او الماضي او الامر بغير اللام مناسبة مودية

جهة للبناء قريبة او بعيدة لفظا او معنى او مجاورة انما فسرنا

غير المتمكن بالحرف والماضي والامر بغير اللام لان غير المتمكن اعم من

هذه الثلثة لشموله الاسماء المبنية ايضا فهو غير مفيد اطلا

ق العام وارادة الخاص ولك ان تاخذه مطلقا لان المناسبة

المعنوية مناسبة احد سببي البناء

كبناء حيث بالمناسبة الاصلية

غير المتمكن

والمناسبة اعم من ان تكون بواسطة او بغير واسطة

لكن قيد بذلك لان من المناسبات ما يوجب البناء

بدون واسطة كمناسبة المتمكن المجرد العوض

المنصرف بالفصل بينه

ذلك لا حاجة الى تقييد الامر بغير اللام اذا

لامر ما عرف التحاق لا يكون الا بغير

اللام لم يعصم الذي عصمه

المعنوية مناسبة احد سببي البناء

غير المتمكن

والمناسبة اعم من ان تكون بواسطة او بغير واسطة

لكن قيد بذلك لان من المناسبات ما يوجب البناء

بدون واسطة كمناسبة المتمكن المجرد العوض

المنصرف بالفصل بينه

ذلك لا حاجة الى تقييد الامر بغير اللام اذا

لامر ما عرف التحاق لا يكون الا بغير

اللام لم يعصم الذي عصمه

المتمكن تستند بالآخرة الى احد هذه الاربعة اما ابتداء او انتهاء واما
احتياج البناء الى المناسبة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه بدون صارف
وعن الاعراب هذا كله ظاهر لكن كان عليه ان ينقض لبناء الاسم لانتفاء
التركيب وذلك لان الاسم يصير معربا بوجود السبب الاعراب وهو التركيب
وانتفاء المانع عنه وهو المشابهة فكما يبنى بعد وجود السبب يعود
المانع نحو قام هؤلاء كذلك يبنى لانتفاء السبب مع انتفاء المانع نحو زيد
قبل التركيب فكان عليه ان يقول وسبب بنائه مناسبة غير المتمكن او عدم كونه
جزءا من التركيب على سبيل المنع الخلو دون الجمع قوله ومن المضمرات الخ اى
بعض المبنى للضمائر قدم المضمر لكثرة اقسامها وابحاثها ولقرب اقسامها
البناء بخلاف الموصولات والاشارات فان المثنيات فيهما معربات وفى
حكم المعرب انما بنيت لانها تتميز مرفوعها ومنصوبها ومجرورها بالصيغ
بهذه العلة باعتبار الاغلب صح
الاعلى صح

والجر ويتصل بحرف الجر وكله وبالاسم المضاف نحو دارك ودارك ودارهم واما
المرفوع البارز فلا يتصل الا بالفعل والوقوع بها تقول بهانكم حرفا اتصل ليدل على
كون المستتر جمعا نحو اضربا ويضربون واضربي واما المستكن فيتكن في الفعل نحو
زيد ضربه او يضربه وبازيد اضربه وفي الصفات ايضا نحو انا ضاربه وانت حسن
وزيد افضل من عمرو وفي اسم الافعال نحو يازيد صه وبا قوم رويدهم وفي الظروف نحو
ايضا نحو زيد في الدار واما مكان اذا استقر فيها وكذلك المستكن في اذا كان
بازاء امر الاتصال المستكن في زيد ضربه الذي ضربه غير الاسلوب الفعل وكذ
لك الحكم في الاستثناء وفي اتصال المستكن بالحسن يشهد بان ضربه في زيد
ضربه ما اتصاله بشيء الجلاء ضربا الا الالف لكونه بازاء اتصال محسوسا
لفظا بالاستتار وباتصال المستكن اصطلاحا نحو ولا مشاحة فيه ولا بد
هذا يدل على ان المستكن محذوف في الحقيقة لكن لا يجري عليه لفظ المحذوف بناء على

على قوة القرينة كواو الضمير في اضربن فانه محذوف بدلا
لة القرينة القوية وكما انهم يجعلون الفاعل هنا
كالهو المذكور بناء على قوة القرينة ويحكمون بامتناع
حذف الفاعل مطلقا مع انه محذوف هنا في الواو
في كذلك يجعلون المحذوف في زيد ضرب كالمذكور بناء
على قوة القرينة ويعبرون عنه بلفظ المنوي ولفظ
المستتر والمضمر تشخيصا له عن سائر المحذوفات ان
قلت لم لا يجوز ان يكون الفاعل في زيد ضرب محذ
وفا كسائر المحذوفات ولا يكون منويا وكالمذ
كور بالفعل ولم لا يجوز ان يعتبر المقدم فاعلا لا
مبتدا قلت امتناع هند ضرب والزيدان ضرب

يقطع عرق هذين الاحتمالين وذلك لانه لو كان في هند
ضربت محذوفا لامتنع لوجب ان يقال هند ضرب واللازم
باطل لامتناع هند ضرب ووجوب هند ضربت وكذا
لو كان المقدم فاعلا لوالزيدان ضرب ولامتنع الزيدا
ن ضربا لامتناع تعدد الفاعل واللازم باطل لوجوب
الزيدان ضربا وامتناع الزيدان ضرب فهو منوي لا
مقدم ولا محذوف كسائر المحذوفات ولو امتنعت الاحتما
لين بناء على قاعدة امتناع تقدم الفاعل وامتنا
ع حذف الفاعل لزمك تفعل الدور لان قاعدة الامتناع
تقدم الفاعل عين ما خوذة من امتناع الاحتمالين
فلو اخذ امتناع الاحتمالين من قاعدة الاحتمالين

لزم

لزم الدور فامتناع الاحتمالين بناء على ما ذكر و
الفاعل في زيد ضرب مستكن جوازا وفي افعل ونفعل مستكن
وجوبا لا يقال افعل زيد ونفعل الزيدون وانا ونحن
في افعل انا ونفعل نحن تاكيدا للفاعل وكذا في تفعل وجو
با اذا كان مخاطبا وجوازا اذا كانت غائبة لا يقال ا
نت تفعل زيد وانت في تفعل انت تاكيد لا فاعل وتفعل
هند تفعل وتنوي في تفعل هي واخرى تفعل هند وتسند
الى المظهر او ما تفعل الا هي فتسنده الى المنفصل كما
تفعل مرة زيد ضرب فتنوي ضمير في ضرب واخرى ضرب
زيدا وما ضرب الا هو فتسنده الى المظهر والى المنفصل
ايضا فالمعنى يلزم الاستكنان ان لا يجوز تركه الى

نحو هو وهي وانا وانت ونحن واياك متى

الظاهر والمنفصل وبعدم لزومه ان يجوز تركه البيتا

والمنفصل الخ اعلم ان المنفصل اما مرفوع

او منصوب اذ لا مشاغ للمنفصل في المجرور لان المتصل

لكونه اخصر اصل والعدول عنه الى المنفصل لاسباب لا

يتعذر معها الاتصال مثل التقديم نحو اياك ضربت وهذه

الفصل نحو ما ضربت الا اياك ومثل حذف العامل نحو اياك

ك وشر ومثل وكون الضمير مرفوعا والعامل معنوي نحو

هو زيد او صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربة

بنية او حرف نحو ما هو قائم ولا وجود لواحد من هذه

الاسباب المذكورة في المجرور فلا منفصل له فلنا مثل والمرفوع

ع المنفصل هو وهما وهم وهي وهما وهن انت انتما انتم انت انتما

انا نحن لا يشتبه عليك ان الضمير في انت لا الى التثنية

هي ان وحده واللواحق حروف لبيان احوال المخاطب

من الافراد وغيره والتذكير وغيره كذا قيل مع انه لا

مانع عن اعتبار مجموعه ضميرا والقياس على الاذاك فاسد

لان الاشارة هنا الى غير المخاطب بخلاف انت فالضمير

فيه عبارة عن المخاطب والمنصوب المنفصل اياه اياهما

اياهم اياها اياهما اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي

كما اياكن اياي اياي ناقبل الضمير هنا ايضا في الكل وللواحق

حق حروف بيان حول المرجوع اليه وفيه مذاهب اخر لا

يسع ذكرها المقام لاكن بقي هنا بحث لا بد من الا

شارة اليه ليطلع عليه المتعلم قبل الخوض في المطول

ث من كتب الفن لانه نافع جدا والاطلاع عليه سهل وهو

ان المعنى الى وضع الفاظا بها تسعون

والفاظ ستون اما الاول فى حاصل من ضرب خمسة هى المو

فوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور

المتصل فى ثمانية عشر حاصلة من ضرب تسعة هى المتكلم

الثلثة اى المفرد والمثنى والجمع والمخاطب الثلثة كذلك و

الغائب الثلثة فى اثنين هما المذكر والمؤنث ومن

ضرب التسعة فى اثنين يحصل ثمانية عشر وضرب الخمسة

فى ثمانية عشر تسعون معنى لان ضرب الخمسة فى ثمانية

عشر يستلزم ان يكون حاصلا من الخمسة ثمانية عشر

فيصير المجموع تسعين واما الثانى فحاصل من ضرب

تلك

تلك الخمسة فى اثنى عشر لان كلا من ثمانية عشر معنى خمسة

ث لا يزيد الفاظها على اثنى عشر لانه يسقط اربعة من

المتكلم فى الكل وواحد من التثنية فى الغيبة واخر منها

فى الخطاب فى الكل فالمجموع ستة والباقى اثنى عشر فيصير

الالفاظ اثنى عشر خمسة مرات فتصير ستين تامل

ومنه اسماء الاشارة نحو ذا وتا وتى وتيه وذى وذهى و

ذه واولاء وهى اسماء وضعت لمحسوس مشاهد اذ

ن الاشارة واما ضمير المتكلم والمخاطب فوضعهما لمتكلم

ومخاطب بدون ملاحظة كونه محسوسا مشاهدا فكونه

محسوسا مشاهدا خارج عن غرض الوضع اعلم ان ذا للمفر

والمذكر وذان للمثنى المذكر حال الرفع وذين حال

النصب والجر واما قوله تع ان هذان لساحران فان ان
فيه بمعنى نعم او على لغة من يعرب المثنى بالحركات تقديرا و
يلزم الالف في الاحوال الثلث وقال الجوهري لغة حذف لغة من يعرب
بحذف علامة التثنية بملاقاتها الف هذا ومن حذف الف
هذا قال بهذان في الرفع وهذين في النصب والجر ومن حذف
في العلامة قال بهذان في الرفع وغيره والقياس قلب الف
بهذا في الكل او نحو بهذوان وبهذوين وان تاء تي و
ته وذي وذه وذه للمفرد المؤنث وتان لمثنى المؤنث
حال الرفع وتين في النصب والجر واولاء بالمد والقصر
لجمع المذكر والمؤنث والفارق بين الصفة
ويلحق بها واولها حرف التنبيه وذاك لتنبيه المخا
يعني يدخل على اولها عما يسبق اللحوق
والعروض بعد اعتبار اصالتها
يعني ان اللحوق يقتضي اعتبار اصل اولا
ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما
اشار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ان ها جزء اسم
الاشارة اعلم
انه قد يفصل

طب واخلاء ذهنه عن الشواغل وانعاظه عن
الفعلة ليصغ الى الجلائل يعي اليه ويعمل هذا الا
كمس منكب المخاطب قبل القاء الكلام وكذا يتصل بها
ذها كاف الخطاب يبين به المعنى بالخطاب من المفرد
ومعانيه ومن المذكر والمؤنث وقد يجمع بينهما خصوص
بهذا كما اعلم ان الفاظ الاشارة خمسة والقياس ان
تكون ستة لكن سقط واحد باشتراك المجموعين
وكذا الفاظ الخطاب خمسة والقياس ستة سقط
واحد باشتراك التثنيتين فتضرب الخمسة في خمسة
يحصل خمسة وعشرون لان كلا من الخمسة تصير خمسة
نحو ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن تاك تاكما تاكم تاكِ
تاكما تاكن ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن
وتثنون اذا كل من خمسة في خمسة
وهو من كل من هي الستة
ستة وتثنون في جميع

تاكما تاكن ذاكن ذاكما ذاكم ذاكن ذاكما ذاكن ذا

ذكن تاكن تاكما تاكم تاكن تاكما تاكن او ذلك

ذلكما او ذلكم او ذلك او ذلكما او ذلكن فاذا قيل ذا

ك بفتح الكاف تكون الاشارة والخطاب كلاهما المفرد

مذكر لكن المشار اليه غير مخاطب واذا قيل ذاك بكسر الكاف

ف يكون الخطاب للمؤنث والاشارة بحاله فاذا قيل

تاكما بكسر فاذا قيل تاك بكسر الكاف تكون الاشارة

والخطاب كلاهما لمفرد مؤنث واذا قيل ذاك بفتح

الكاف تكون الاشارة الى المثنى المذكر والخطاب للمفرد

والمذكر واذا قيل ذاك بفتح الكاف يكون الخطاب للمفردة

المؤنث والاشارة بحاله وعلى هذا اذا حويت ما ذكر

فاعلم

فاعلم ان ذا يشار به الى المفرد المذكر القريب حقيقة او

حكما وذاك يشار به الى المتوسط وذلك الى البعيد حقيقة

او حكما وكذا تا وتاك وتلك وكذا ذان وتان وذانك و

تانك بتخفيف النون وذانك وتانك بالتشديد بمنزلة

اللام في ذلك وكذا اولاء واولئك واولالك

ومنه الموصول لا ثم يقال للمفرد المذكر الذي وللمفرد

المؤنث التي وقد يشدد الياء وقد يحذف الياء اكتفاء با

لكسرة ويقال الذ بكسر الذال وقد يسكن الذال بعد حذف

في الياء ويقال الذ بسكون الذال وفي التثنية حال الرفع

اللذان واللتان واللذين واللتين حال النصب والجر

وقد يحذف النون كقوله ابني كليب ان عمي اللذا

قتلا الملوك وفككا الاغلالا وفي جمع الجمع كل الذين في الاحوال

الثلث وقد يحذف النون كقوله تع وخضتم كالذي خا

ضوا وفي جمع المؤنث اللاتي بسكون الياء بعد التاء

المكسورة واللات بحذف الياء بدلالة الكسرة واللائي

بالياء الساكنة بعد الهمزة واللاء بحذف الياء بدلا

لة الكسرة واللاي بسكون الياء وكسرها واللواتي كانه ج

جمع اللاتي جمع التي ويقال في المفرد ومقابله من المذكر و

المؤنث من ذوي العلم جاءني من ابوه عالم في الكل بار

جاع ضمير المفرد المذكر نظرا الى لفظه من لانه مفرد مذ

كر ويجوز ابوها ابوهما ابوهم ابوهن نظرا الى المعنى قال

الله تع ومنهم من يستمعون اليك وانما فيه كمن

بعضه

بعضه الا انها تختص بغير ذي العلم واما قوله تع والسما

وما بناها اي والذي بنا بها فيا لنظر الى ان كنه

تع مختص عن الاوهام وهم يستعملونه كما لا يدرك كنه

ايضا واما قوله تع فانكحوا ما طاب لكم من النسا وان كا

نت عبارة عن النسا وهي من ذوات العلم لكن لما دخلت

تحت تصرف الازواج وملكها والازواج ملك منفعة وكانت

ناقصات العقول مع ان عقد النكاح متعلق في الحقيقة با

لبضع وهي ليس من ذوات العلم غير عنها بلفظ هو آلة

للتعبير عن غير ذوي العلم وقيل ما طاب لكم اذ لم يخص هذا

فنقول ان جميع الموصولات مبنية لافتقارها الى الصلة ا

فتقار الحرف الى متعلقه سوى اي للمذكر وابة للمؤنث

من جملة تقع صلة له ومن ضمير يعود اليه نحو جاء في الذي ابوه منطلق او ذهب اخوه ومن عرفته وما طلبته منك

وكسبت تلك الجملة صلة لاتصالها بالموصول وكسبت الموصول لاتصاله بموصولات لاتصال الصلة بها شرح

اي الذي يعود اليه ضمير منها عائد وقوله ابوه بالنصب نظرا الى وجود الاضافة وان كانت الاضافة ارضا كالدار فهو صدر الصلة

بجذف صدر الصلة

اي الذي هو عائد في الموصول يعود تعداده والجملة الى الموصول

اي اضافة

لانه بدله في الاعراب

فيه اولا لعدد اقاطه لكنه كلمة فاذا قطع كان نفس الساعة صلة الاشتغال

طلب فيها قسمه ثم قسمه وقال الموصول حال يدل له جملة الى

اخره اي لم يجد الفرق لا لاسباب من جملة

للاسباب تقع صلة له لم يضع بها موصوفة ولا يعطف بها

مبتدا

مبتدا

عليه ايام منعين بلا واو وجب فاذا انضم اليه ايوه منطلق

صدر صلتها فانه يضمر نسبة اذ الاسنى

فلم اسمع بوقوعه منطوقة تلك الجملة يحتمل بعد عطف

الضمير وجود الاضافة وبقي بقول الانسان

اليه الجاري الذي ابوه منطلق

الذي ابوه منطلق

الذي ابوه منطلق

اعتذار من طرف المصنف على تقديم التعداد على التعريف يعني ان التعريف لكونه ولا ظهارة ينبغي ان يقدم على التعداد لكن لكثرة اقامة اقتضت تقديمه وحركت نفوس السامع الامر فيها اولا فقدم لذلك

لعارض بلجهة خصوصا اولا اذا معلق

بوجه كافية بلجهة

لانه لا يكون ذكر الموصول لغرض وضع

الموصول

الذي ابوه منطلق

الذي ابوه منطلق

الذي ابوه منطلق

لابيه ايضا لكن لا يعرف بحيثية فاذا قلت جاءني الذي ابوه منطلق

فقد اخبرت عن مجيء من يعرفه السامع ويعرف انطلاق ابيه ثم

انهم يذكرون الصلة بتمامها وقد يحذفون شطرها بناء على

القرينة نحو ما انا الذي قائل لك شيئا اي هو قائل وقد

يطرحونها لاستيلائها على فخامتها وعظم شانها وعلى انها

بلغت في التفخيم مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهها ويقولون

بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت

وكيت ولا بد لتلك الصلة من ضمير يربطها بالموصول ويحذف

في كثير اذا كان مفعولا كقوله تع يبسط الرزق لمن يشاء اي

يشاؤه وقليلا اذا كان مبتدأ نحو ما انا بالذي قائل لك شيئا

او مجرورا كقوله على الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا

هو فابلوا

اذا صلحنا عفا بنو ذبيان وقلنا القوم اخوان فلما صرحت الشر فامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان

وث في الابتداء والقيود لان شيئا جاء في شيء طويل لطلبه

صول يعني في انه لا يفهم منه عند الاطلاق غير الجاء ولا

جنسه مع انه لا يعتبر مع قيده شيئا واحدا ولا يعرب معه باعراب

واحد قوله ومنه اسماء الافعال اي اسماء ساد مسد

مصدر رهي سادة مسد افعالها في الاضافة نوع مساهلة

وانما فسرناه به لان صه بمعنى سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكو

تك لانه لو كان بمعنى اسكت ومراد فالله لزم ان يكون فعلا لا

ستلزام فعليته احد المترادفين فعليته الاخر فلو غير المنفق

نى بهذا الباب علم حقيقة المصدر الساد مسد الفعل مثلا قول

القائل صه علم حقيقة السكوت والا فلا وجه لتعريفه والمنون

اسم جنس بمعنى سكوتا على معنى افعل سكوت جائزا ما والا فلا

وليس المضاف والمعرف باللام والمضمر

والنداء مع انه معرفة

وجه

وجه لتنكيره ثم ان هذا الكلام اما بمعنى الامر او بمعنى الماضي

او بمعنى المضارع والذي بمعنى الامر اما متعد او غير متعد والمتعدي

اما مفرد نحو رويد زيدا بمعنى امهله او مركب واما مركب اما او

له ظرف نحو دونك زيدا بمعنى خذه او حرف نحو عليك زيدا

بمعنى الزمه او لا هذا ولا ذاك وهذا الثالث اما ان يحذف باحد الوجه

لتركيب منه شيء او لا يحذف والاول كهلم بمعنى احضر وهم فا

نه مركب اما من ها التنبيه ولم او من هل وام فالمحذوف

على الاول الف ها وعلى الثاني همزة ام والثاني نحو حيهل

الثريد بمعنى ايته فانه مركب من حي وهل ولا حذف بالتر

كيب وغير المتعدي اما مفرد او مركب والثاني نحو اليك بمعنى تنح و

لم يذكره المص لقلة وقوعه والاول اما ان يشتق منه الفعل

نحو صه بمعنى اكتف يقال صهصهت به اي زجرته او لا اشتق منه
الفعل نحو صه بمعنى اسكت كذا قيل وفيه نظر لانه يقال صهصهت له
بمعنى قلت له صه والذي بمعنى الماضي اما ان يجوز في آخره غير الفتح
نحو هيهات زيد بمعنى بعد زيد جدا يجوز في تائه الحركات الثلث مع
التنوين وبدونها او لا يجوز نحو شتان ما بينهما اي افترق
حالاهما جدا لا يجوز في نونه غير الفتح والا فيعني المضارع
قسم واحد مفرد لازم نحو اف بالحركات الثلث مع التنوين بمعنى
التضجر وبدونه التنوين بمعنى الماضي فالجميع احد عشر غير ان المصنف
لم يذكر الا ستة عشر منها وترك مثال المركب اللازم كما يعني
بمعنى الامر وقد شرنا اليه في السبق ولا يظن ان هذا ضبط يا
نظر الى الجزئيات هذا الباب فانها لا تكاد تضبط بل ضبط المذكور

الا

وجه التنكير ثم ان هذا اما بمعنى الامر او بمعنى الماضي او بمعنى
المضارع والذي بمعنى الامر اما متعد او غير متعد والمتعدي اما
مفرد نحو زيدا بمعنى امهله او مركب والمركب اما اوله ظرف
نحو دونك زيدا بمعنى خذه او حرف نحو عليك زيدا بمعنى الزمه او لا
هذا او لا ذاك وهذا الثالث اما ان يحذف بالتركيب منه شيء او لا
والاول كهلم بمعنى احضر وهلم فانه مركب من ها صدر بها التنبيه
ولم آومت بيد وام فالمحذوف على الاول الف ها وعلى الثاني
الانواع والاقسام بالنظر الى الجزئيات المذكورة في المتن ثمان كلا من
المذكورات يستوي فيه المفرد ومقابلاه والمذكر والمؤنث يقال
يا زيد يا زيدان يا زيدون يا هند يا هندان يا هندات ويا عمرو
وعليه قس وبعضهم يقول هلم يهلم هلما هلمين وياتي

وبالواحق للدلالة على احوال المشتق والوجه في الاستغناء انها سادة
مسد المصادر والمصدر لا يثنى ولا يجمع مع ان البعض مركب والمركب لا
يغير التصريف وان زيد مصدر في الاصل من باب الافعال يقال
يقال ازود ازوادا بمعنى امهل امهالا فرجع ثم صغر وسمي به الفعل
المصدر لا يثنى ولا يجمع قالوا ان شتان لكونه للافتراق الحالي الذي
لا يتصور صدوره من واحد لا بد وان يكون فاعله شيئين فصعدا
نحو شتان زيد وعمرو ولا يجوز شتان زيد شتان ما بينهما لم
يجوزه اكثرهم لعدم التعدد في الفاعل لفظا ولم يستبعده بعضهم
عن القياس لان ما الموصولة تقع على الواحد والمثنى والجمع
فهي هنا وان كانت واحدة بحسب اللفظ الا ان المعنى على التثنية اذ
المعنى افترق حالاهما والمصنف قدس سره لكونه ممن يجوزه

مثل

مثل منه وقال شتان ما بينهما اظهارا لمذهبه ورد على الاكثر
بان قال
بان بالمثال اذا اوحى كفكر ما تلونا عليكم فاعلم ان المصنف قدس سره
لم يتعرض للاصوات في هذه الرسالة مع انها من اقسام البنية بالا
تفاق والوجه في ذلك انها على قسمين قسم يصوت به البنيان كقو
لهم نخ لاناخة البعير وقسم يحكى به عن الصوت كقولهم عند حكاية
صوت الغراب غاق والقسم الاول من هذا الباب لان نخ بمعنى انخ و
الفرق بينه وبين صه ان البعير لا يعلم وضع اللفظ ولا يلاحظ
خصوص التركيب بل يفعل البعير الاناخة عند سماع هذا
الصوت الخاص بطريق جرى عادة الله تعالى على خلق الاناخة عند
سماع هذا اللفظ بخلاف يا زيد صه فان زيدا لكونه عالما بو
ضع اللفظ وبخصوص التركيب يفهم منه المعنى ولولا علمه بالو

وضع وبخصوص التركيب لكان هذا اللفظ بالنسبة اليه بمنزلة دينو

فاذا اراد ان يمثل الامر سكت والا فلا فالتعرض لهذا البيان

تعرض للاصوات في الجملة لكن ينبغي عليه ان يمثل من الاصوات الفعا

كما في المفصل وانما اسماء الافعال تتضمن معنى الامر او معنى لا

م الامر او معنى الماضي والذي بمعنى المضارع محمول عليه او على

احدهما قوله ومنه بعض الظروف فيه قيد بالبعد لان البعض

الاخر منها معرب كاليوم ومن الجنس اذ واذا ومتى وايان وقيل

وبعد اما اذ فهي للزمان الماضي وتقع بعدها الجملتان نحو قمت

اذ زيد قائم واذ زيد يقوم اذ يقوم زيد اذ قام زيد فهي

فيه للوقت المجرد وستقف اذ زيد قائم لانه ان قصد الى

الفعلية فالواجب اذ قام زيد وان قصد الى الاسمية واتى با

وهي التي تدل على كون الشيء سببا و

ملزوما لشيء آخر نحو ان تاتني اكرمك

بالماضي للدلالة على قيامه في ماضيها فتلك الدلالة لكونها

مستفادة من لفظه اذ تستغني فيها عن لفظ الماضي واما اذا

فهي للاستقبال اذا تضمنت معنى حروف الجزاء فهي حينئذ

دخل على الجملة الفعلية عند المص كحرف الجزاء والمرفوع في مثل

قوله اذا الشمس كورة عنده فاعل فعل مقدر يفسره المذكور وقد

يكون بمعنى الوقت المجرد عن معنى الجزاء فيضاف اليه معنى المفاجاة

ن نحو خرجت فاذا السبع واقف او غير متضمن نحو اذ يقوم زيد

ذا يقوم بقعد عمرو بمعنى وقوت قيام زيد وقت قعود عمرو

وما ينضم اليه يعني المفاجات تدخل على الجملة الاسمية وما لا ينضم

اليه ينبغي ان تدخل على كلتا الجملتين ووجه بناء هما الجاور

نهما الجملة لان هما يضافان الى الجملة ابدا مع ان وضع اذ كو

ليس للانسان الا ما سعى في طريق الحب في كل المقام

ضع ان وان اذ التضمين معنى ان الشرطية واما متى فهي تستعمل

تارة للاستفهام نحو متى القتال اي اغدا او بعد غد الى ما لا يكا

دي بضبط واخر للجزاء نحو متى تاتني اكرمك اي كلما ان تاتني

نهارا اكرمك وان تاتني ليلا اكرمك الى ما لا يكاد يتناهى

فينبغي استفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام وشرطية

لتضمنها معنى حرف الشرط واما ايان فهي للاستفهام فيما

م الاستبعاد نحو ايان يوم الدين اي في هذه السنة

او في سنة الاتية الى ما لا يتناهى والمقصود استبعاد

ذلك اليوم وانكار وقوعه في الاستقبال فينبغي لتضمنها

معنى همزة الاستفهام واما قبل وبعد فهما من الاسماء الملازمة

وتلك الاسماء احوال ثلث بني في احدها مبنية على

ايا معشر العشاق بالله خبروا اذا حل عشق بالفتى كيف يصنع يداري هواه ويكتم سره ويخضع في كل الامور ويخشع فكيف يداري والهوى قاتل الفتى

على الضم وهي ان يقطع عنهما ما يضفن اليه لجري ذكره في السابق

بعد ويعرف معنى ذلك المحذوف في المضاف اي يودي معنى المضاف والمضاف

اليه بلفظ هو المضاف كقولهم بعد التسمية والتحميد والتصلية على الرسول في الخطب اما بعد بالضم فيحذف المضاف اليه

وهو التسمية والتحميد والتصلية على الرسول بقرينة جري ذكره

في السابق ويعرف معنى المضاف اليه في المضاف ويعربون

عن مجموع المضاف بلفظ المضاف فيتضمن المضاف معنى

الاضافة وهي معنى من المعاني الحروف الجارة فيبنى

على الضم لتضمنه معنى ان المضاف اليه لكونه منويا يقتضي المضاف

في البناء افتقار الحرف الى متعلقه اما البناء على الحركة فلوجود

البناء واما على الضم فلجبر المحذوف بالحركات وفي الا

خبرين وهي ان تضاف نحو جئتك قبل زيد وان يحذف ما
يضاف اليه ويجعل نسيا منسيا لا يكون مرادا في نفسه ولا ينوى
معناه في المضاف وجعله نسيا منسيا على معنى ان لا يكون
مرادا في نفسه باطل قطعا لان كلا من الجزءين امر اضافي لا
يتصور بدون المضاف اليه مثلا قبلية مجيء المتكلم في جئتك قبل
زيد لا يتصور الا بالنسبة الى مجيء زيد مغربة منصوبة او مجرورة
اما الاعراب فلعدم التضمن والافتقار لصراحة ذكر المضاف
اليه في احدى الصورتين وكونه نسيا منسيا بالنظر الى المضاف
في الصورة الاخرى واما التعقيب فلا وعدم جواز الرفع فمقول
التبيع قال الفساغ الى الشرب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات الاعذب مساغ الشراب لكنه بهذا الحذف لما كان مرادا في

نفسه غير منوي في لفظ المضاف وغير متضمن بمعناه المضاف
عرب لفظ المضاف كذا قيل وظني ان المعنى المقصود في مثله الى
السابق من الدهر والمعنى كنت في السابق من الدهر كادا اغص قبلا
بالماء الفرات العذب السهل الدخول فالقبلية بمعنى السابقية
الادهر وقتا وان استلزمت السابقية على مساغ الشراب لكن ليس
القصد الى السابقية على مساغ الشراب واذا لم يكن المساغ
الشراب مدخلا في القصد فهو على الاطلاق اي بالنظر الى المضاف
والى القصد جميعا مع ان الفرق يقتضي جواز الاعراب والبناء
في كل موضع للحذف اذ لكان تنوى معنى المضاف اليه في المضاف
فتبينه وان لا تنوى به فيه وتعتبره مرادا في نفسه فتعربه وليس
كذلك لان كلا منهما متعين في موضعه فلنا مل في هذا

وهو كل لفظ مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة قولك ليس بينهما نسبة ليخرج به عن حد
حقيقة او حكمي اسمين او حرفين او
فعلين او مختلفين وانما قلنا حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون
للفهم فانه لا يطلق عليه الا واحد بعد واحد من فرد سان
بهذا الميدان قوله ومنه المركب النسبي نحو زيد قائم و
حيوان ناطق وغلام زيد فان اجزائها معربة لانتفاء علة
البناء ولوجود مانع عنه والمركب الذي لا نسبة بين جزئيه ان
تضمن ثانيه معنى الحرف بني نحو شذاه اما الثاني فلتضمنه
فتنزل منزلة صدر الثاني في نحو خمسة عشر اذ الاصل خمسة وعشرة
لما ركب حذف الواو لان ثبوت الواو ينافي التركيب والا تضمنا
م ولما حذف تضمن معناه الثاني وتنزل الاول في الالصاق
بالثاني منزلة صدره فبني الثاني بالتضمن والاول بالتنزل
على الفتح اما الحركة فلعروض البناء واما الفتح فلخفته ان قلت
الواو ينافي ما في الدليل على ان المتضمن هو الثاني دون الا

الاول قلنا لان تصرفه في الثاني دون الاول لانه يدخل الثاني
في حكم الاول ولا يعتبر في الاول شيئا وقولهم اليك صباح مساء لا يشكل
وهو جار في بيت بيت ووقوعه حيض بيض خمسة عشر في تضمن الثاني
معنى الحرف وتنزل الاول منزلة الصدر من الثاني وفي بناء الكل
من الجزمين على الفتح سؤال ان يعني لاء تركيبا امتزاجيا وذلك
تعادي وان المقدر في بيت بيت حرف الجر والتقدير آتيك كل صباح
م ومساء وهو جاري من بيت الى بيت ووقعوا في حيض وبيض اي
قمت متقدمة بدوة تموج باهلها متقدمين مرة ومتاخرين اخرى
حرف من حاه ص بمعنى التقدم وباص بمعنى تاخر لما ركبت
لاء اخذ الحرف المتوسط وتضمن معناه الثاني وتنزل الاول منزلة
صدره فبني لجزء آن على الفتح وصباح مساء ظرف للفعل المقدم

على تقدير المضاف كما اشرنا اليه وبين بيت حال موكدة بعقع حلا
صفة لدلالة الجملة المتقدمة عليه قبل ذكره التزاما اعلم ان بناء
والجزئين على الفتح ثابت في الاعداد المركبة سواء اريد بها العدد
كخمسة عشر او واحد من العدد كخامس عشر الا في اثني عشر فا
ن الشطر الاول منه معرب لتنزل الثاني منزلة التنوين ولهذا لا يضاف
في ولا يقال اثني عشرك بل يقال جاء اثنا عشر بالالف ورايت ا
ثني عشر وكذا في الجر بالياء ان قلت ان المقسم به الاسم المبني والمو
كب ليست باسم لانها ليست بكلمة فكيف يقول ومنه المركبا
ت قلت سامحوا في العبارة فذكر المركبات واراد اجزاءها
والمقصود ومنه اجزاء المركبات مع انهم كما يطلقون لفظ
المركب على المجموع من حيث هو مجموع يطلقونه على اجزائه ايضا

وبخلف به معنى الانضمام ويعدونه بالى تعدية الانضمام بها
الى ويضمن المركب الذي يطلق على الجزء ايضا لكونه متعديا
يقولون زيد مركب في ضرب اي منضم اليه فيحتمل ان يكون مولا
المصر بالمركب هنا بالثاني والمعنى ومنه الاسماء المنضمة
الى في قوله ومنه المركبات
بعضها الى بعض اي الاسماء المتضامة تامل قوله ومنه
المركبات اراد بها الفاظا مخصوصة يعبر بها المتكلم عن
معلوم عنده في ان الاخبار او مجهول في ان الاخبار معلو
م قبله فالاخبار على سبيل الابهام في الاول لغرض يتعلق
به وفي الثاني لضرورة طرو الجهل في ان الاخبار فعلى هذا
لا تكون كم الاستفهامية من الكنايات لانها لا يعبر بها بل
يستفهم بها الكلام يذكر وتبها في بحث الكنايات بمناسبة كم
الخبرية ولم يذكر كم الخبرية وقصر المثال على الاستفهامية

جرت العلم بالمركب الاسود وقت العصر من قبيلة بطلم

الكون الخبرية من هذا الباب بلا شبهة ذكرت او لم تذكر بخلا

ف الاستفهامية فانها ليست من هذا الباب على التحقيق بناء على

التفسير المذكور فان ذكرت فيه تكون منه على سبيل التبع

والالحاق والا فلا اعني ليست استفهامية لتضمنها معنى حرف

الاستفهامية لان معنى كم مالك اعشرون او ثلثون او ما لاه

بتابع وكذا خبرية لالحاقها بالاستفهامية صيغة او لكونها

نقيضة رب لكونها للتكثير كما انها للتقليل واما كذا فلانه مركب

من كاف التشبيه وذا وكل منهما قبل التركيب مبني فاذا بقي حكمه بعد

التركيب وان انخلع عنهما معناهما وحدث معنى الكناية بعد التر

كيب واما كيت وكيت وفي معناه ذيت وذيت فلانها كناية عن

الجملة الخبرية المعلومة عند المتكلم مثلا يقول المتكلم في مقام قتل

زيد عمرو والكان من الامر كيت وكيت اي يخبر عن القصة له

المصلحة منه على وجه الابهام لغرض يتعلق به من التخويف او

غيره والجملة مبنية فيثبت هذه لوقوعها موقعها ان

قلت ما وجه التكرار والعطف قلت كونها كناية عن

الجملة اذ الجملة لا بد فيها من تعدد الاجزاء وفي وجود

الارتباط بينها بالاسناد فالتزم فيها التعدد و

آلة الربط التي هي الواو وقالوا يجوز الحركات الثلث

في تائها الكسر لانه الاصل في تحريك الساكنة كما في

بنت على السكون ثم عدلت الى الكسرة لالتقاء الساكنين

كنهن والفتح للخفة والضم لجبر المحذوف باقوى الحركات

لان الاصل كيت وذيت بتشديد الياء كميت فخففا

سيلي البدني في الترابي وبقي الخط بعدي في الكتاب فالبث الذي بدا كتابي دعاني باخلاص

المثنى وهو ما لحق آخره الخ المراد بان المثنى اسم

لحق آخر مفرده الفاعل الرفع وياء مفتوح ما قبلها

حالة النصب والجر لمعنى التثنية ليدل الا لفاعل الرفع

والياء حال النصب والجر على معنى التثنية الذي هو ضم شيء

الى آخر مع المثلية في اللفظ والمجانسة في المعنى فلا يثنى

المثلين فان لانتفاء المثلية في اللفظ ولا المشترك اللفظي

باعتبار معنيه لانتفاء المجانسة في المعنى فلا يقال قرأت

يراد بالطهر والحيض بل الواجب ان يراد طهران او

حيضان واما القرآن فمن التغليب واما الزيدان فلا

لحوق التثنية بالعلم يستلزم جنسيته ولا اشتراك

بعد لحوق الجنسية اذ لو اريد بلفظ زيد شخص ما

اي يراد من زيد فردا من افراد المسمات بلفظ

ما من الاشخاص المسمات بهذا الاسم لكان تناول لفظ

زيد لجميع الاشخاص المسمات بهذا الاسم على سبيل البدل بو

ضع واحد والمشترك لا بد فيه من تعدد الوضع فا

ذا قيل جاء الزيدان فالمعنى جاء الشخصان من

المسمين بهذا الاسم فلا نقض لتحقق المثلية في اللفظ

والمجانسة في المعنى واما لحوق النون فليكون عوضا عن

الحركة والتنوين القائمين في المفرد ولا مدخل له في

الدلالة على معنى التثنية وللمصالح الى هذا المعنى اشار

لحوق النون عاقل لمعنى التثنية وعلل بالعوضية هذا

على مذهب من يجعل الاعراب عبارة عن الاختلاف ومن

جعل نفس الحركات والحروف جعل النون عوضا عن

التنوين فقط والا يلزم ان يكون النون اعرابا لكن يرد عليه

هذا الاخير ان لا يجامع اللام وليس كذلك لانه يقال

جاءني الرجلان اللهم الا ان يقال انه مع كونه عوضا عن

التنوين لا دخل في الدلالة على معنى التثنية وفي عند

دخول اللام بهذه الحيثية دون تلك الحيثية

هو تسقط عند الاضافة في الكوفي بدلا عما يسقط

عندهما والالف ايضا اذا لاقاها ساكن لالتقاء

الساكنين وقول من التقت حلقتا البطان بالالف

شاذ نبهوا بتخفيف التقاء الساكنين على قطعه

الحادثة ان قيد فلتسقط باللام ايضا لكونه بدلا عما

يسقط باللام قلنا هو بدل عن الحركة ايضا والحركة لا تسقط

باللام

ولان حيثية العوضية عن الحركة

باللام ان ينظر الى هذه الحيثية عند دخول اللام لا الى تلك

الحيثية فان قيد فلينظر الى هذه الحيثية في الاضافة ايضا

ولا تسقط بما قلنا تنزل المضاف والمضاف اليه منزلة لفظة

واحدة يمنع النظر الى هذه الحيثية لانها ان اعتبر تعوضا

عن الحركة ولم ينظر الى كونها عوضا عن التنوين يلزم بثبوتها

التخلل بين لفظين كلفظ واحد بخلاف ثبوتها مع اللام فانها

نها بالنظر الى كونها بدلا عن الحركة لا يلزم بثبوتها مجرد

ولا اصلا قوله وما في آخره الف مقصورة ان كان ثلاثيا

رد الى اصله نحو عصوان ورحيان يريد ان الاسم

الذي آخره الف مفردة اي الف ليس بعدها همزة ان كان ثلا

ثيا مجردا يرد الى اصله من الواو والياء عند التثنية اذا

نحو عصوان في تثنية عصا ورحيان في تثنية

رحى لان اصله رحي قلبت الياء الفا

لما ذكرنا

عرفا له اصل متى لان الاثبات يستلزم التقاء الساكنين

ولذا فحذف الاصل وهو الياء اليس عند الاضافة مثلا اذا

قيل عصاي اضيق وقيل عصا زيد ايضا انه حذف او مشى

واذا اضطر الى القلب فالرد الى الاصل اولى وان جهل الا

صلان الواو والياء فان جاءت الامالة تقلب ياء لخفتها

في تثنية متى ان يكن ثم وان الخر تقلب واوا لخفة وان في تثنية

لدى ان سمي به وليس فيما يجاوز الثلاثي الا اليا

لخفاء شبان ان ليس في المقصور الذي يجاوز الثلاثي

بان يكون رباعيا او خماسيا او سداسيا الا قليلا الفه

ياء عند التثنية سواء كان ذلك الالف منقلبة عن الواو

كالفاء عن ومصطفى اصلهما اعشق ومصطفق او عن

عن الياء لغير الالحاق كالف مرمى اصله مرمي او للالحاق كا

لف ارطى فانه منقلبة عن الياء الماتي بها للالحاق بجعفر

او غير منقلبة بل كان للتانيث كالف حبلى او التوسع كا

لف حبارى فان هذه الالف ليست منقلبة عن لام الفعل

لانها زايدة وليست ايضا للالحاق لعدم فعالل ولا الف

قبعثرى لانه ليس لنا اصل رباعي نلحقه بذلك بزيادة الا

لف وليست للتانيث ايضا لانه منصرف وقابل للتاء يقال

حبارى وحبارات وقبعثرى وقبعثرات فهي للتكثير

فقط وانما فعلوا ذلك لان الاثبات يستلزم التقاء

الساكنين والحذف خلاف الاصل والرد الى اليس سماعا

لانه الاضافة وقلبها واوا يضاعف الثقل ثقل الواو

وهو نقل المقصور والممدود وزعم الثلاثي فيه الكل لكل تقلب

ياء يقال اعشيان في تثنية اعشى وهو الذي لا يبصر

بالليل ويبصر في النهار اصله اعشو قلبت الواو

ياء ثم ياء الياء الفا ومصطفيان في تثنية مصطفى ا

صله مصطفو قلبت الواو ياء ثم ياء الياء الفا اسم

مفعول من الافتعال والطاء منقلبة عن التاء وحبليا

ن في تثنية حبلى وهي الحامل الف التانيث وحبار

يان في تثنية حبارى الف للتوسع وهي طائر يشبه

البط قوله وان كان اخر الممدود الف تانيث لم اقل

لما بحث عن التثنية المقصور شرع ان يتكلم في تثنية

الممدود فقال وان كان آخر اي الهمزة المنقلبة عن الف

الثانيث كهمزة حمراء فانها في الاصل الف وعلامة التانيث والاولى

زائدة للتوسع فلا تنقلب همزة لالتقاء الساكنين ولم يجعلوها اصلا لان

كون الالف علامة للتانيث مقطوع به بخلاف الهمزة فانا

لا نجد علامة في غير باب حمراء وانا نتردد في انها منقلبة عن

الف للتانيث او الاولى لان الباب لا يثبت بالاحتمال فلذا حمراوان اي قلبت همزة

نيث عند التثنية واوا فقلت حمراوان فرقا بينها وبين الهمزة

صلية والمنقلبة عن الاصلية ولم يعكس لان التصرف بالزائد

ولان اثباتها بحالها يستلزم توسط العلامة والحذف

اختلالها وكلاهما خلاف الاصل وقلبها ياء ترك المناسبة

بخلاف قلبها واوا فان الهمزة اقوى حروف الحلق والواو اقوى

حروف العلة وتقلب اجتماع الياءين في النصب والجر وتقول

في كساء وقراء وجراء كساءان وقراءان وجراءان يعني انه ان

كان آخر الممدود همزة اصلية كهمزة قراء يعني عائد مفرد كوضاء وجوزاء

ان يكون قارئ الصحة التثنية الجمع بارادة الجماعتين كقولهم بين وعلي وجعفر

اولم يتقلب من اول التقلب رماحي مالك وزيد مستدا او

منقلبة عن الاصلية كهمزة كساء اصله كساو قلبت همزة لتطرفها

بعد الف زائدة او زائدة للالحاق كهمزة حرباء فانها زائدة للا

لحاق بجردحل وهي باطن الحنف والحرباء دويبة تدور مع الشمس

تثبت عند التثنية لانه الاصل ولا داعي للعدول عنه يقال كساءان

وحرباءان وجوزوا القلب في الاخيرتين ايضا فيقال حرباءان

نيابة العوض وعدم الاصالة في قولك كساءان وحرباءان

لان الهمزة المنقلبة عن الاصلية والزائدة للالحاق

وان وقوع الياء بين مفتوح وهو ما يلحقه آخره واو مضموم ما

قبلها او بالعكس وجه الاختصاص هو ان بناء الواحد كان محفوظا

في الجمع فصح والا فكسر والمصحح اما مذكر او مؤنث والمذكر ملحق آخره

الف مفردة او مضموم ما قبلها حال الوقف او بالعكس وما قبلها

حال النصب والجر هذا لا يتأتى مع الجمع الذي هو فرد بين فصاعدا

اما فرد مع المثنى في اللفظ والمثنى نسبة في المعنى فلتجمع الالفاظ المتا

دة لا تنتفي المثلية في اللفظ ولا المثنى كما بتشاد المعاني لا يقال تعويل

ضاربون والمراد الدواة والماشي والمبيض لا تنتفي المثلية في

ملحق بالجمع ان يراد بجماعة الدواة او الماشي او المبيض ولحوق الحقائق

مفتقر لتكون عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد المقصود الاصلي في

لحوقه لكن وان جاز ان تكون لعقلية الالف مع الجمع وتكون

كما مر في المثنى م ا

ان وجه الاختصاص عقلي اذ الفرق بين النفي

والاثبات م ا

55 بان قلت اذا اراد المفهوم الحكمي كزيدون مقام

مكسور ما قبلها يعني الجمع لا يعني ولا يجمعون بالواو والنون في كان بين جمع مثنى

المقصود الاصلي من لحوقه ذلك اخر لحوق التنوين

عن قوله لمعنى يجمع الجمع لم ان هذا الجمع يختص بمن

يعلم في العاقلية وصفاته لانه اشرف الجمع باعتبار

التذكير وسلامة بناء الواحد ومن يعلم الشرف

من غيره فوجب المناسبة ان يختص الاشرف بالا

شرف فنقول ما يجمع هذا الجمع ان كان اسما غير دال على

ذات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة هذا الجمع

منه امور ثلثة العلمية والعاقلية والتذكير فلا يقال رجلو

ن لانتفاء العلمية ولا اعوجون في جمع اعوج علم

كراع معين لانتفاء العلمية ولا هندون لانتفاء التذ

كير وابنون ومئون وارضون وسنون وقلون

وشيء خارجة عن القانون لا يبطل بها قاعد

ة الاشتراط وان كان صفة دالة على ذات مبهمة

باعتبار معنى معين فشرط صحة هذا الجمع منه امران

العالمية والتذكير واما العلمية فتفاد الوصفية

لتنافي مقتضيهما لان العلمية ضارب يقتضي اختصا

ص اطلاقه على المسمى وكونه صفة يقتضي صحة اطلاقه على كل

من قام به الضرب واحد المتنافيين لا يكون شرطا لحكم الاخر

فلا يقال افرلس كسنون لانتفاء العالمية ولا اضاربون لانتفاء

التذكير واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس

والقمر رايتهم لي ساجدين فلان الكواكب لا تصاف بالسجود

بدلا من الاول فغير ضابط عن القانون لان

بعض صفات العقلاء نزلت منزلتهم فاجريت حكمهم و

جمعت بهذا الجمع قوله الالف والتاء في المؤنث ويكون مضمومة

في الرفع ومكسورة في النصب والجر اي المصحح من المؤنث جمع آخر مفرده

الف وتاء يعني جمع آخر بهذا القيد ولم يذكره صريحا بقرينة ذكره

في الاول والا ورد على طرد التعريف مثل عرفات بزيادة

الالف والتاء مفردا يقال صلى الله عرفاتهم بفتح التاء يعني

فتح اصلهم وعرفهم واما فتحهم سلنا صلى الله عرفاتهم بكسر

التاء فهي فيه جمع كملاف الكلام الا ان يتكلف ويقال المراد

بالتاء في التعريف تاء لا تنقلب هاء لا تنقلب في الوقف

فح لا يبطل الطرد بمثل عرفات مفردا لان تاءه تنقلب

هاء في الوقف ويقال عرفاه بالهاء بخلاف جمعا يقال فيه

عند الوقف عرفات بالتاء الساكنة وكسر تلك التاء مضمومة في الرفع ومكسورة

ومكسورة في النصب والجر اي جمل منصب على جره بكسرة

الفرع وسمي جمع المؤنث السالم على وزن الاصل

لذي سمي جمع المذكر السالم في حمل النصب على جره في الاول

الاثبات ولذلك مكسورة في جره والنصب بتقديم جر فات

وكسرة وسمي ما انكسر في بناء الواحد كرجال

فرس وبيع زوي العلم وغيرهم بعد ما فرغ عن بيان المصحح

بقسميه الثاني المكسر فقال وسمي ما انكسر في بناء

الواحد اي جمع يتغير في صيغة الواحد تحقيقا كرجال

العلم وافرس من غير تغير فعل بفتح الفاء وضم العين

في الاكثر الى افعال بكسر الفاء وفتح العين وفعل بضمتين في الثاني

الى افعال او تقدير او اعتبار كما في فلك في جمع فلك

يقال ناقة بجاء اي بيضاء وبعض البجاء الى بيض وفلك مشحون

اي مملوء وفلك مشحونات فكسرته بجان المفرد والفه غير عارض بيضاء

ضبي الكسرة جاء والفه وهما في بجان بفتح يعتبرانه عارضان لكسرة

رجال والفه لانه جمع بجن وكذا ضم الفاء وسكونه العين في

فلك المفرد عند عارضان كضم قرب وسكونه وفي فلك جمع

يعتبران عارضان كضم اسد وسكونه جمع اسد كانه جمع فلك

وتفتح ما فرغ عن بيان ماهيته الا ان بابي حكمه فعال و

يعم ذوي العلم وغيرهم كرجال وانس وذلك لان اختصاص

الجمع بالعاقل والفعلان بمن يعلم لشرف التلاء وشرف التذكير

ولا وجود فيه لشرف الاول قطعا والثاني قد يكون فيه وقد

لا يكون فلا وجه لاختصاصه بمن يعلم بل ينبغي ان يعم وغيره

كعيسى ونساء

وغيره فيه والمذكر والمؤنث منه المصحح آه اي يحمل نصبهما على

جرهما فان قيل هذا الاطلاق لحنه لان التسعة بينهما في الجمع

بالواو والنون قد علمت في اول الرسالة وفي الجمع بالالف

والتاء قيل هذا الحق فلنا يمكن ان يقال قصده فيما سيقال الى

مجرد التسعة بين النصب والجر بدون ان يشير الى نصبهما

محمولا على جرهما والى ان المحمول اي جانب من جانب النصب

ام من جانب الجر واما هنا فغرضه ان يشير الى ان نصبهما محمول

على جرهما والى ان المحمول جانب النصب دون الجر و

الذي يدل عليه قوله بشابهما لفظي الجر والنصب وكذا يمكن

تقديم الجر وقوله بشاكله ومكسوره في النصب والجر بتقديم

النصب وكذا يمكن ان يقال قصده هنا الى ضبط التسعة في المضيعي

لان التثنية في جمع المذكر قد علم في الصدر وفي جمع المؤنث

فيقال بحث وان يقال قصده بنا ليدل بيان التثنية لانها

قد علمت في السابق بدلالة التمثيل فقال والمذكر والمؤنث

في الصحيح يسعى فيهما اه ليكون هذا تمهيدا مقدمة للتمثيل

في امثلة الاستثناء اذ لم يمثل المصنف للاستثناء في جمع المؤنث

السالم في السابق اصلا ومثل له في جمع المذكر السالم في الصدر

وبحث الاعراب والتمثيل هنا بدون تقديم هذا الفصل لا يرجح

عندي له ادنى ذوق وادراك واما تاخير التمثيل عن بيان الكسر

فلما قلنا بتباعد المتقابلان في الجمع اي بعد ما قسم مطلق

الى الصحيح والكسر اراد ان يقسم ثانيا الى جمع القلة والكثرة فقال

جمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة اي يطلق على العشرة وعلى ما دونها

بالعدد والنون

الصحيح مذكره ومؤنثه للقلة وهما كان من الكسر على افعل وافعال وفعلة وافعلة فهو جمع قلة وما عداه فجمع كثرة منه

الذي المعدود وبها ملابسة الجمع

دعوى دونها الى ثلثة بلا قرينة العدد يقال جاء الزيدون وجاءت

حالا

الزينبات بدون ذكر العدد اذا كان المراد ثلثة فصاعدا الى عشرة

المعدود بها

ولا يرد عندي ثلثة مسلمين لان المسلمين ذكر لبيان العدد

هنا

لان العدد ذكر لبيان اولا لان المراد نفي الوجوب لا نفي الجواز ويطلق

لان المبين موجود

على ما فوق العشرة بقرينة العدد يقال جاء الزيدون العشرون

وجب بان

او الاحد عشر وكذا ما كان من الكسر على افعل كافلس وافعال

كالجمع الصحيح في كونه للقلة

كاكارس وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة جمع قلة يطلق على العشرة

كذا

لا الثلث بلا قرينة وعلى ما فوقها مع قرينة يقال عندي افلس الثلثة

وجب بان

فصاعدا الى عشرة بلا قرينة وافلس احد عشر او عشرون فما عدا

ذكر جمع كثرة اي الجمع الذي غاير الصحيح والاوزان الاربعة من الكسر

جبر

من قبيل الطلاق لفظ ذكر على اثنين كما في قوله تعالى عدان يرى

كالطلاقة عليه

وهما الصحيح والاوزان الاربعة من الكسر فاجاب بقوله

انه يشار بذلك الى المتعدد بتاويله باحد

كعبر ويعرف بهذا من داث زح

كتاب جمع العين في الصحيح على حروف المعجم

ناضح عن الكسر فلانه يحرك ساكنه لا يجيء لانه مكسور فاضح عنه ايضا

اما هذا والمعنى واللام الذي جمع بالالف والتاء من فعلة بفتح الفاء وسكون

العين صحيح العين اي غير معتلة العين ولا معتلها فاللام اي ما

لا يدل على ذات جمعه باعتبار معنى معاني سعا ما كان اسم عاما

كثمرة او اسم معنى كضربة فاعبارة عن اسم مقابل للفعل والوصف

اللام في قوله فاللام من مقابلة للصفة فلا يلزم انقسام الشيء

لك أنفس من اي مما جمع بالالف والتاء محرك العين اي يحرك عينه

لفتح وجعله اي يحرك فلفرق بين اللام والصفة ولم يعكس لثقل الصفة

وخفة اللام واما الفتح فللخفة واما فعلة فيتبع الفعل من

فرارها بسكون الفاء في جمع زفرة كضربة فشاذ تمثيله بعذر

لانه لا انكسار العذر فعلة صحيح العين اشارة الى ان معتل

العين يحرك كالانكسار وزنه بيت من شعر

اي ازالة فشرنا لا سمن فاللام بدون

اي ما جمع آه

اي معنى كلام المصنف

اي الذي مكسر

اي الذي جمع

اي الذي مكسر

اي الذي جمع

اي الذي مكسر

اي الذي جمع

الفا اى عدة وسعتل اللام كرمية وعزوة كصحيح الفاء واللام في

هذه كم بلادك بغال وعداة ورمحت بفتح الدال والباء قال الله

وسعد فرنى العين عند جميع بالالف والشاء

يا عيبا الفاع فتى لنا لثلاثى من كن ام لهلاك العشر بفتح الباء

هذا وان تابع بالالف والشاء من فعلة وفعلة بكسر الفاء وضمها

مع سكون العين وضمها فالكلام منه تحرك عينه بالفتح كفاسرة

والصفة منه صفات العين على

وغرفات في جمع كسرة وغرفة ويجوز كسرات بالكسر وغرفات

بالضم للاتباع وبعض لم يجوز الاسكان ايضا لثقل الضمة

والكسرة والمصنف قد سكن خفيف بالذكر ما تتعاقب فتحة ولم

يذكر حكم سيزين الباقي لعدم تعيين الفتح فيها

والصفة مبنات العين على سكون لنا لحق ضمة اراد

بالصفة ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين

معنى كفخم بمعنى شيء لم الفخامة وذو اى الصفة بنى عينها على ما

السكون اذا جمعت بالالف والشاء لان البناء اصيل والاداة للعد

وعينه سواء كانت صحيحة العين او لم يكن وسواء كانت مفتوحة

حتى الفاء كصخرة او مكسورة كصفرة او مضمومة كحلقة بغال

نشا ضخمات وبعدت صفرات اى خالصات عن الخيرات ونشا

حلقات بالسكون في الكل واما مفتحها فعلى التسكين

الا اذا بعثل العين ما يشمل المضاعف ايضا كشدة الا ان

يكون ايضا مما يشمل ما يكون عينه حرف علة

لحقيقة ان يشمل من ايضا او الا ذا به ما يكون عينه حرف علة

ولم يذكر المضاعف لان حالته يعلم منه لاشتراك علة البناء

بينهما مع قصد الاختصار اما البناء فلانه لهذا سبعات

ووجبا لات وشدات ولم تقلب لم تدغم لثقل الادغام

حتى ذكر الارادة يكون الشارح الا يجعلها عام

العين والمضاعف على سكون لنا مع التعليل

الاسماء لا تبنى الا بالسكون

واى طلاقة والمقلوب

ان في البناء عينها على السكون اذا جمعت بالالف

والشاء بعد ذلك التعليم لا يناسب المقام

لان المقام مقام الصفة على فعلة صحيح العين وان

كان حكمه عينها حكمها فافهم فهم فهم فهم

فهم

فهم

اذا قصد واحد وث هند بن العاصفات في المعاصف

يقولون حائضة الآن او غدا وطالق الآن او غدا كما يقولون

والدال على الحدوث التاء فقط

حاضت هند وتحيض هند وتحيضن بالالف والتاء ويقولون

لان الجملة الفعلية تدل على الحدوث لان جزء مدلول الفعل الزمان وهو متجدد

حائضات وطالقات واذا قصد واستمرار هما في المعاصف

يقولون هند حائض بالخلو عن التاء الخ علامة الحدوث

والتجدد ويجعلونه على حائض ولا يجعلونه بالالف والتاء لخلوه

المجرد عن التاء ولحصول الفرق بين الاعتبارين قال النحاة

الكوفية انما قالوا حائض وطالق بدون التاء لعدم الاحتياج

اليها اذ هي للفرق بين المذكر والمؤنث في الوصف المشترك

والحيض والطلاق مما يختص بالمؤنث وسيأتي قولهم قولهم

جمل ضامر وناقة ضامر ورجل عاشق وامرأة عاشق بدون التاء

التوبة الاشاعة من الذنب بعد الطلاق والندم وعلى ما

مضى من سقاء الاعمال والعزم على ان لا يعود والسبق

الفاعلة ولعقيبا باضافات وجازات بالقلب والاجراء على القاعدة

عطف علة على العلة المذكورة

لزم زيادة التغيير في ان يبقى كل منزلة على سكونه ويقال بيضات

وجعلات وشدات بالسكون بدلا عن الحذو ويجوز

بيضات وجعلات بالتحريك بناء على عدم اعتبار

على عروض الحركة فكانه ساكن فلا يلزم الحذو وسبق الهدام القاعدة

فالله اخفى بيضات لانها متاوب وفاعل يجمع عليه

فاعل اسما كفاعل وصفة اذا كان بمعنى فاعلة كحائض

وطالق الى الالف يجمع على فواعل بدون شرط شيء كحائض

جمع كامل وسعد ابن الكثير وفاعل الصفة يجمع ايضا على زنة

فواعل بشرط ان يكون بمعنى فاعلة كحائض وطالق في شرحه

جمع حائض وطالق وهما بمعنى حائضة وطالقة لاختصاص الحيض

والطلاق بالمرأة وما هذا الاشتراط تتبع كلامهم قال اذا حذفت

منها الالف

آخره رفيق بسبع الكتيبين سبعة عشر عشر

مع كون الصفة والعشق وصفاً مشتركاً وقال سبحانه وتعالى حائض
وطالق بدون التاء بناء على اعتبار الموصوف شخصاً وانساناً
اي شخص حائض وبعاهر مضعف بانهم لا يفعلان للمرأة
ضارب باعتبار الموصوف شخصاً وانساناً وبانهم لا يفعلان
حاضر يعني شخص حاضر او انسان العرج بما ذهب اليه الطيبي
وضامر بدون التاء في قبل الفاعل بمعنى ذي كذا وليس بجار على
والمعنى ذات حيض وذات ضمر كما يقال امرأة ثامر بمعنى ذات
ثمر واما حائض في قبل فاعل وجار على الفعل بمعنى ذات لها الحيض
فلذا دخله التاء **قوله** وفاعلة اسماً وصفة آه اي جمع فاعلة
ايضاً على فواعل اسماً وصفة بدون شرط الحذف كما سبق في
جمع كاتبة وجمعها يقع على مقدم التدريج من الفرع من الاسم و

ضفادب

ضفادب وضفارب جمع ضاربة من العشق **قوله** وقد شذ نحو فوارس
في بيان متعلق مبين الحكم
بلا متعلق يقبله وصفة اذا كان بمعنى فاعلة والمعنى وقد
بكسر الجيم عن سيبويه وهذا القول آه
خرج عن الثاني المستنبط من تتبع كلام العرب نحو فوارس في جمع فارس
الى النسبي جمع فاعل الصفة اذا كان بمعنى فاعلة
فانه فاعل الصفة وليس بمعنى فاعلة وقد جمع على فواعل
مع انتفاء الشرط واراد بنحو فوارس نفاكس في جمع ناكس في قول واله شاعره
وسهاكه بمعنى فاعلة
ذا الرجال راد يزيد لا يزيد خضع الرقاب نفاكس الابصار تعظيما
من خضع اي خاضعين الرقاب
واكرما لا يزيد وسهاكه في مثل قد لم سهاكه في الرسهاكه و
مثل بدل
الذي يمكن في تعجيه سهاكه لا سهاكه يقال ان الفارس وكذا الكرب
اي العجب الذي
والصاحب بعدم جريه على الموصوف لا يقال رجل فارس وامرأة
متعلق بتنزيله
فارسة تنزيل منزلة اللام في جمعه وان نفاكس في جمع ناكس في الشعر
لعدم السماع
الى فاعل الاسم الى جمع فاعل الذي سهاكه
بعد لا انكسار العدل وان سهاكه مخصوص بالمثل وله
اي جاء نفاكس بعد ذلك
لعدم جمع بين ذا الجمع
اي جمع سهاكه وسهاكه فاعل الصفة و
ليس بمعنى فاعلة
الحمد لله على ان الظلم عار جزاء الظلم عند الله نار

قال وجمع قلة الى اكالب

جمع اكلب جمع كلب واسادر جمع سدر وارغفة جمع رغيف

جمع انعام جمع نعم وسيجيء من الخطيب اعلم ان اقل ما

يطلق عليه جمع الجمع تسعة لصحة اطلاق الجمع على ثلثة

الواحد والواحد جمع واقل الجمع ثلثة والثلثة ثلثة

ازواج تسعة فاقل ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة

جمع القلة جمع كثرة لانه كجمع للقلة بالنظر الى الواحد وجمع الكثرة جمع

فيما كخف شبه في خفان جمع خف الا بالالف جمع

والتاء فانه كثير يكاد يعد نبذا ويرمز الى ما ذكرنا مثل

جمع الجمع من الكسر من القلة لان كلا من اكلب وسدر وانعام

جمع قلة وجمع الجمع بالالف والتاء من الكثرة لان كلا من رجال وحمامات

قال المعرفة ما دل على شيء بعينه

عند الاطلاق سواء كان له وضع بازاء شيء معين كا

العلم ولم يكن كسائر المعارف فانها وان دل على شيء

بعينه عند الاطلاق لكن لا وضع لها بازاء شيء معين بل هي

موضوعة لمتكلم وحده اي كان الفرق الا ان يقال ما قاله

البعض من انه بملاحظة المفهوم الكلي موضوع بازاء

معين غير متناهية بوضع واحد

قال العلم والمضمر اي

قدم العلم لكونه معرفة بالنسبة الى الوضع والاستعمال جميعا

بخلاف سائر المعارف فانها وان كانت معرفة بحسب الاستعمال

لكنها نكرة في الوضع لان انا موضوع لمتكلم وحده اي

كان اللهم الا ان يقال انه موضوع بملاحظة المفهوم

الكلي لغيره غير متناهية بعضه واحد من قدم

المضمر نظرا الى انه لا اشتراك فيه بوجه من الوجوه فيه

او عرف الاقسام بالنظر الى بعض اقسامه واثر الخلاف

نظر في امر الوصف ثم قدم المضمر لانه اعرف المعارف

لان الوصف وكم الاشارة لا يقتضيان الانضمام

الصلة والصفة والمعرف باللام تعريفه بحسب العهد قوله

وسبعة شان اسماء الاشارة والموصولات فقدم

اسماء الاشارة على الموصولات لكونها اعرف من الموصولات

لان المشار اليه بها محسوس مشاهد ولهذا قد

ينفك عن الصفة بخلاف الموصول فانه لمعرفته في الابهام

لا ينفك عن الصلة واللتيا والتي في قوله بعد اللتيا والتي

والى من اسماء الدالة او محمول على حذف الصلة تنبيها على

فخامتها اي بعد الجلالة من فضائعه شانها كيت وكيت يعني

بلغت في الفخامة مبلغا تقاصر العبارة عن المحذوف

المقدر على المذكور والمعرف باللام شيئا كان المراد به

تعريف الفرد كقولك الرجل فضلت الرجل او تعريف الحقيقة

من حيث هي كقولك الدينار اسكك الدنانير والدنانير اي

ذلك الجنس بهذا الجنس من بين سائر الاجناس او تعريف الحقيقة

ضمن فرد ما كقولك ادخل السوق اي فرد من افراد الحقيقة المعلومة

او في ضمن جميع الافراد كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر اي كل فرد

من افراد الحقيقة والمضاف الى احدهما الا بالحقيقة

المعنوية قيد بذلك لان الاضافة الى احد المذكورات لفظا

المسمى ولبني آمين برحمتك يا ارحم الراحمين والحمد لله رب العالمين آمين

قال والنكرة ما شاع

كعد باقي في قوة الانفصال لا تفيد تعريفا للاضافة

في امته اي اسم اشترك في افراده عند الاطلاق على سبيل البدل فان لجا

الى في جاء رجل فرد واحد بلا شبهة لكن نكارته يشعر بجنس جميع الافراد

على سبيل البدل قال المذكر ما ليس اه اقول قد مر مع رجفة العدم

في عدم تعلقه نظرا الى تجرده عن الزيادة مع ان تجرده عن الالفاظ

خفة العدم في المعلق قال ما ليس فيه تاء التانيث اي الالفاظ

ولا تقديرا فان التاء لا تصلح في هذا الباب تكون ملفوظة وتقديرا

والاحكام قال وحمراء اقول اعلم ان في مثل حمراء ثلثة مذاهب احدها خلاف

رواية ودراية سهو ان علامة التانيث ايا الهمزة المنقلبة عن

الالف والالف لتشبيه البناء وقيل بالعكس وقيل كلا الالفين

الهمزة علامة قال حقيقي كتانيث المراة اي الحقيقي تانيث

ثلثة ما يزال ذكر من الطيلان سعاد نقطت علامة او قدرت

وبغير الحقيقي ما تعلقه بحر والعضو والاصطلاح سعاد نقطت

علامة كالظلمة والبشرى او لم تلفظ كاذن وعين فالاصطلاح عليه

كان الكلام في القسمين مما علامته غير ملفوظة ايضا كهند وارض

قال والحقيقي اقول اه اقول وذلك لانه يجب المعنى والحقيقة

ولاجل انه اقول امتنع جاء هند بترك التاء لعدم المطابقة

بل وجب جاءت هند بالتاء لحصل المطابقة لان اصالة التانيث

وقد يقتضيها ولاجل ان غير الحقيقي اضعف لانه ليس الا في الوضع

والاصطلاح جاز طلع الشمس حال السعة بدون المطابقة وان كان الاختيار

طلعت الشمس اشعارا بالتانيث قال فان فصل اي فان وقع

الفصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي او الغير الحقيقي فالمستتر في فصل

ضمير مصدره وشيء مخصوص الاصح وقع كقوله تع ولقد تقطع بينكم على قراءة
النصب اي ولقد وقع التقطع والا لم يستقم لانه لا يقال ضرب ضرب جاز جاء
السيم هند بدون المطابقة لعروض الضعف بالفاعل بالفصل غير
لان اصل الفاعل ان يلي فعله فيصير بوقوع الفصل كانه ليس بفا
عل فلا يجب المطابقة مع فقد التانيث وان كان المختار جاءت السيم
هند لان فقد التانيث تقتضي المطابقة وان ضعفا من الفاعلية با
لفصل اللهم الا ان يقع اليس بين التا وفاعله فيجب المطابقة مع وجود
الفصل كزيدا ما جاء علم امراة لا يقال جاء زيد الا جاءت السيم زيد لعلة
نظن انه علم مذكر وانما حسن طلع السيم الشمس بدون التا بسبب الفصل
لعروض الضعف بالفاعل بالفصل مع ضعف التانيث
وعليه حمل قوله تع فمن جاءه موعظة وقوله تع ولم يكن لهم

فان ضمير الضعف في جاءه واصل بين التا
والفعل والفاعل بحكم
كالدليل على ان التا في
المسند الى المؤنث الغير الحقيقي

بم خصاصة بدون التا هذا اذا المسند الى جمع زيد التا
في الفعل المسند الى المؤنث الى مؤنث ان يشترط ان يسند الفعل
ظاهر المؤنث اما اذا الى ضمير المؤنث الى مؤنث كان تعين لحاق
العلامة بالفعل اما في ضمير الحقيقي فظاهر واما في ضمير غير الحقيقي
فلدفع التوهم وان ضعف امر التانيث لانه لو قيل الشمس كان لتوهم
ان يتوهم ان الاسناد الى الظاهر الاتي كما يقال الشمس طلع
قرنها لا الى المضمر بخلاف ما اذا قيل الشمس طلعت بالتا فان التا
وقرن الشمس علامتها واول ما يبدو منها عند الطلوع
يحصل فائدة هذا التوهم ويدل على ان الاسناد الى ضمير الشمس
لان الظاهر الاتي لانه لا يقال الشمس طلعت قرنها وقوله
ولا الارض انقلبت بالتا هو ولا بلا مكانه والمكان مذكر
والتا تقديره يعني ان التا المحقق علامة
في بعض الاسماء كالارض ونحو بدليل اريضة ونعيلة حتى

الثانيث تقدر في بعض الاسماء المؤنثة وذلك لكثرة نص فيها

لاصالتها في هذا الباب كالارض ونحو بدليل الرجعة وتعليق

وتعليله يعني لعدم تمكن مقدرة في الكبر لما ظهرت في الصغر اعلم ان تا

تانيث ما ليس فيه علامة لفظا تظهر بالتصغير كارضة وبتانيث

المسند كطلعت الشمس وعين جارية وخربت سقاية و

بتانيث المسند اليه كقطعت بعض الغنم وفي هذه سبيل وبتانيث النخل

المضمر كقولك الارض فرشناها وبتانيث الاشارة نحو

سلكت هذه السبيل واجاز الدال على تقدير التا بدون واسطة

بشيء فانما هو التصغير فقط بخلاف البعلة فانها تدل على تانيث

الكلم والتانيث يستلزم تقدير التا لان المؤنث لا بد له من علامة

وليس بملفوظة فهي في التصغير ليس الا التا وذلك في الثلاثي نحو

كقدر ليس الا وبالله محمد رسول الله

كقدر بيضة دون الرباعي لا يقال عقاربة لطعلة بل يظهر اثر التا فيه

بدليل انك اخرجت لدغته العقرب وعقرب لادغة وهذه العقرب

الى علم بتانيث التصغير ان لفظ العقرب مؤنث

فتلتها وربيته في تصغير ورا وقديمة في تصغير قدام وار

مبتدا

لان على الشذوذ ومما يتعلق في المذكر والمؤنث

الرمز الكلم الاتي

وجه ارتباط هذا البحث بما سبق هو ان الاسناد يستلزم تقديم

التا عند جري الصفة على المؤنث وانما قال في فعيل

بمعنى مفعول لانه اذا كان بمعنى فاعل لم يشتبه بالمذكر رجل رحيم

وامراة رحيمة ولم يقل في فعيل بمعنى فاعل مع الاشتباه الخاص

فيه لانه عند المصنف لا يكون الا بمعنى فاعل فلا حاجة الى التقييد مع انه يعم

جريان الامرين فيه ولا جريان لهما فيه عنده فان اورد عليه بمثل

ان الله شكور بانه شكوره لا شاكر فالجواب ان الشكر اذا اسند الى

الفعول لا يستلزم التذكير والتانيث

لا الله فهو بمعنى المفعول والمعنى ان الله قابل توبة من تاب اليه فرد
بمعنى الفاعل وبمثله يقرر حلف حب وقف حب بانه محلوب ومقتعب
عطف على قوله بمثل ان الله بالغ امره
لا حالب وقائب يجاب بانهما بمعنى المحلوب والمقتب اذا لخص هذا
الى معناهما معناهما
فتفطن كان ان تفعل اذا ذكر المخصوص لانه لا استغناء عند عدم ذكر
قيد لاستغناء الامرين في فعل وفعيل
المخصوص يقال مررت بقتيل فلان وقتيلة اللئيم الا ان يقال تدل
بالتاء من التاء للفرق
هذه القيد لظهوره ولكونه مشتركا بينهما وذكر ما يخص
بين فعل وفعيل
بالفعل المخصوص في وتانيث لجمع غير حقيقي اراد بالجمع جمع المذكر
بلفظه
السالم فانه مخصوص من العموم لانه لا استثناء على شرف التذكير والعاقل
الى عموم لفظ الجمع اراد المشتمل دخله الى من المراد
والعلة لا يعتبر مؤنث ولا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
عطف مسبب
لتلا يشعر به نقص التانيث والمعنى وتانيث جمع الجمع غير حقيقي لانه با
غير جمع المذكر السالم
عتبار لفظه بالجماعة وهو ليس مما يزاله ذكر من طلبون سعاد كان
معانث
بسببه
تانيث
لجمع غير حقيقي

كان الواحد مذكرا حقيقيا كرجال او غير حقيقي كايام او مؤنثا حقيقيا
كنساء او غير حقيقي كعيون لان تانيث كل منها باعتبار لفظة الجماعة
الى من الجمع
وهي جمع امراة جمع كثرة
ولا عبرة للواحد ولا جل انه غير حقيقي قيل فعل الرجال ومضى الايام
جاز كما قيل طلع الشمس
وجاء المسلمات بتذكير الفعل وتكثير الاشارة الى استغناء
الثاء للوحدة
فلو كان حقيقيا لوجب لحاق التاء بالفعل
الجمع في الحكم بل تصريح بما علم من قوله وتانيث الجمع بلفظة الجمع له
ومذكرا حقيقيا او غير حقيقي
ل يعلم ان تانيث الجمع غير حقيقي سعاد مفردها مؤنث حقيقي
وتفعل ما الضمير الرجال فعلت لما يعني ان العاجب اذا اسند الفعل الى
الى اذا اريد الاسناد
لما يعني حكم الفعل المسند الى ظاهر الجمع اراد ان يبين حكم الافعال المسند الى ضمير
ضمير جمع واحده مذكر عاقل الاتيان بالواو اذا اريد الابراز
واحد مذكر
فعلت الا ان الواو لذكر العقلاء وان يقال فعلت انا استثنين لان
فقط
فعلت للمفرد المؤنث ولفظة الجماعة كذلك والمعنى جماعة المحصورة
التي تانيث الجمع باعتبارها
فعلت وان العاجب اذا اسند الى ضمير جمع ليس واحده مذكرا عاقلا
الى العموم
سعاد كان واحده مؤنثا عاقلا كمسلمات او غير عاقل كعيون

كعيدان وثلاث ولم يذكره المصنف قصدا الى الاختصار وهذكر اغير عاقل

مفت لفظه

كايام وليالين بالنون كان يقال المسمات جنين والايام مضين و

الى الواجب ازاله

العيدان جريد اذا ابرز ولا يجوز الليالين بالياء ولا اختصاصه بذلك

عند الابراز

الفعلة والفاعوة الكهف البراغيث حرف وان يقال فعلت اذا

الى الضمير

سكنت نظرا الى لفظ الجماعة روى عن ابن عثمان المازني ان العرب

اشارة الى مذهب آخر

تقول للذوع الكسرات والاجذاع الكسرات كما تقول خمس عشر ليلة خلت

جمع الكثرة بالتاء جمع قلة بالنون

وخمس ليال خلون يعني ان العرب اذا اسندت الفعل الى ضمير جمع الكثرة

سندت الى المسكن فقط وتقول للذوع الكسرات واذا اسندت

الى لا تسند الى البارز البتة منه

الى ضمير جمع القلة اسندت الى النون ان لم يكن من ذكر العقلاء وتقول

الى لا تسند الى المسكن البتة بل الى البارز

للذاع الكسرات كما تقول جمع الكثرة على عدد الكثرة وجمع القلة على عدد القلة

وسبعة خمس عشرة ليلة

قال العلامة ما ذكر بعضه لازب اي تبع لازم يعني يجري في كل منهما

الى جمع القلة والكثرة

الى تبع

الى لا تسند الى الفعل

٧ وبيت واحد

٧ كان

منهما كالامرين الاثنان بالنون والاشكنان وكذا يجوز خمس ليال خلون

وخلت في مما يفرق بينه وواحده بالتاء اي من الاسماء التي اذا اطلقت

حال

واريد بها الجنس لا يدخلها التاء كان يقال عندي نخل اي جنس نخل فتأنث

حال

اذا كثرت واطلقت واريد بها الواحد يدخلها التاء فيقال عندي نخلة اي

واحد

فرد من افراد الجنس فالهاء كثير في مصنف عات الله تعالى قبل في

الى فرق الواحد عن الجنس بالتاء

معجم البشر بخف سفين وسفينة وكماة وكماة وجباة وجباة

قال في معجم البشر ولم يقل في مصنف عه للتفنن في العبارة

وفقت عن الواضع على خلاف الثانفان لان جا بالتاء يراد به الجنس

واريد به الجنس لا يدخلها التاء اصلا واذا اطلقت

العاري عن التاء يراد به الواحد ومقتضى الثانفان عكس ذلك و

يذكر ويؤنث اي جالا تاء فيه واريد به الجنس يذكر نظرا الى لفظه لانه

من تخف التمرة

مفرد اللفظ ويؤنث باعتبار المعنى وباعتبار جماعة كقوله تعالى

تستفرد النقلة

عز من قائل كانهم اعجاز نخل خاوية واعجاز منقعر واما ما يدخله التاء

الجملة حال من الله

يجعل تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار المعنى

الى الفاعل

وقد اسمع بالتاء مع جمع الاناث بعض الفصحاء

الى عن فعله الى تعجب

فعاله على سائر الاقحاف

فصيحة او ذو قدر ورفعة

من بني فائل كما

يوسف احسن من اخوانه اي من بني اخوانه

ثم ناشئ

الى الفاعل بعد ما نزل

الى الفاعل بعد ما نزل

الى الفاعل بعد ما نزل

التاء ويراد به الواحد فتقول قطعا كفرة طيبة واعلم ان مؤنث هذا
من عطف المسبب

الباب لا يفرق عن مذكره بالتاء ولا مذكره عن مؤنثه بعدم التاء المثلا
الاسم الذي يفرق بين تثنيه وبين واحده بالتاء

يلبس المؤنث بالواحد والمذكر بالجنس بل لارادة التنصيص على المذكر
اذ الواحد بالتاء اذ الجنس بدون التاء

والمؤنث يؤتى بالوصف ويقال شاة ذكر وحمامة انثى
وشاة انثى وحمامة مذكر

المصغر لما اختلف المعرب والمبني اختلف تصغيرهما
بالحقيقة الى الحاجة والتوفيق

فالمعرب ما ضم اوله وفتح ثانيه ومن المبني ما سبق اما ضم اوله ليفرق
المصغر

بين المكبر ولم يقتصر عليه بتغيير عينه في باب قتل فقيل قتيل ثانيه كيف ولم يقتصر عليهما
بيان لعدم الاقتصار مصغر

بل ضم ياء ثالثة ساكنة لتغيير عين في باب ضرب بضم الاول وفتح الثاني
مصغر وهو الطير الذي يتغير بالشجر

وخص الياء بالزيادة لكونها اخف من الواو ولم يزد الالف لئلا يلتبس بالمثنى
الالف مع انها اخف من الياء

الالف يقع علامة لكثير او لم يعكس للتعادل لتقل جمع وخفة المصغر
لثقل المعقول

لم يلحق الآخر بل طرف ثالث لئلا يلتبس بالاضافة لم الغرض من
حال الياء

وبينه وبين الشارح بيت حيث قال فيما
لان ما قبلها مضموم وهي ساكنة فلو لم يجز
يوم قبلها واو لتبدل الياء عند الجمهور

في وصف ذي صفة وفي خاصة المبنية باعتبار الآثار وباعتبار افساد الا

الاجرام الكبار بنا فحقيرها بحيث الذات او بحيث الامر لان المراد ان

احقر الاشياء الذي لا جرم ولا يتعلق به الرؤية تصغر حتى لا تامل او

المراد تاسيس احقر امر بالا من الدواهي تامل عن استصغار واستلذاذ

فعيل اي وابنية وهيئة التصغير فعيل في الثلاثي مجرد بضم الاول

وفتح الثاني وبالياء الثالثة الساكنة التي بعدها حرف اعراب كفليس باعتبار

في فعيل فعيعل في الرباعي اي فيما حروفه اربعة كلها اصول او بعض

يريد ان مثال التصغير في الرباعي هيئة خماسية اولها مضمومة وثانيها

مفتوحة وثالثها ياء التصغير ورابعها مكسور لاجل الياء و

خامسها حرف اعراب كدريهم ومضيربيت ودريهم ومضيربيت وفعيعل

في الثلاثي اي في الذي حروفه من بعضها اصول والبعض الآخر زائدة

عطف على فعيل

الحروف اربعة كلها اصول

حروفه اربعة بعضها اصول

كفليس وفعيعل كدريهم وفعيعل

زائدة واما الخماسي الاصول فلا يصغر مجردا كسفرجل او مزيدا فيه

صفة لخماسي

كعضرفوط لانه اي الطحلب والاستدلال والحرف خامسة او يشبه

العضرفوط ذكر العظاة صحيح عطف تفسير عند الاصح

الزائد واذا صغر على الضعف والاستكراه بحذف خامسة كسفيرج في

الحرف الذي تزيد به الكلام عند بعض

سفرجل وقيل بحذف ما شبه الزائد اذا كان طرفا او قريبا منه فعلى هذا

الاول فيقال في يزيد فزيد وفي جحيرش فجحرش وعلى الثاني فزيرق

بحذف خامسه

وجحيرش بحذف الدال والميم لان الدال تشبه التاء وهي من حروف الزائد

تقدم العجمة

والميم من حروف الزوائد وان كان اصلا هنا هذا والاصح ان

اصل الدال والميم

هيئة تصغير الخماسي هيئة سداسية خامسها مدة بعدها كسرة

اي الى للمصغر

الخماسي الذي بعض حروفه اصول وبعض

التصغير وسادسها حرف اعراب فيقال قعيلد ودريهم

معا زوائد

فعيعل فلم كرر العين قلنا تنبيها على ان مقصوده مجرد حصر الهيئة

لا فعيعل

ومجرد ضبط الحروف وما كان في السكنات على كيفية الوزن بيت

الى حصر هيئة مصغر الرباعي

بدون الاشارة الى كيفية الوزن

الى وزن مصغر الرباعي

الى الخماسي

بيان

اي قدرا وعددا لا جنسا

بيان على كيفية الوزن والتنبيه عليها

الوزن والتنبيه عليها

لا يختص بالحروف

كيف وان الزائد لا تختص الا الزائد بالرباعي مما هو في اربعة سواء كان مكتسبا
اصلا او بعضها كما استرنا والزوائد مختلفة ومواضع الزيادة
متعددة فالاوزان لا تختص فكرة العلي تنبيها على هذا الغرض ثانيا
من نظر كتب المواضع عن فشرح كذبنا ان في الواجب في دينار
دينار بالياء فاوجه تكرار النون فالجواب ان التصغير رده الى الاصل
الاصل دنانير بالتشديد فستخف بالقلب كديوان في دواوين فلما
زال تعدد جماع النونين تخلل ياء التصغير رد الى الاصل وقيل دنينير
وقد اجيب عن الاعتراض سؤال مقدر كانه قيل لم قلتم هيئة
في الخماسي فعيعيل بكسر ما بعد ياء التصغير وبالياء بعده وفي الرباعي
فعيعل وهو فاعل في باب افعال جمعا افيعال بالفتح والالف واما افعال
المقدر فيه افيعيل كاعشار واعيشر وفي باب فعلاء فعيعلاء

في باب فعلاء وفعلى ليلا يتغير العلامة وليتميز الابواب عن

الاغيار المشاكلة لها والالف والنون في فعلان فعلى واين

لم يكن علامة لشيء الا انها يشبهان الفعلى التانيث في عدم

قبول التاء فاخذنا حكمهما في البقاء وعدم التغير او نقول

لما جروا على القانون في فعلان فعلانة عدلوا عنه في فعلان

فعلى فرقا بينهما قوله وتقول في ميزان لي يعني به ان

كل ما تغير عن الاصل بعارض من القلب والحذف سواء

كان التغير المقلوب فاء كما في ان اصله موزان بسكون الواو

ومن الوزن قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او عينا

كباب وناب اصلهما بَوَب ونَيَب بفتح الفاء والعين

قلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او لاما كعصا اصله

عصو بالتحريك لزوال المقتضي وهو فتح ما قبل الواو بالانحراف

اصله عصف فنقلت الفاء وسواء المحذوف فاء كعدة اصلها

وعد بكسر الفاء او عينا كسنة اصله سنه بدليل سنين او لاما

لما اصله لحف بدا اصله لحفي يرجع الى الاصل عند التصغير

اما لزوال المقتضي للتغيير واما لامكان بناء التصغير فيقال

ميزان مقابلين بالرد لزوال على الانقلاب وهي

كسرة الميم وسكون الواو وفي باب من الواوي وناب

من اليائي بعيب ونيب بالرد لذهاب المقتضي بضم الاول بالسكون فيهما

وفي عصا عصية بالياء اصله عصيوة قلبت الواو ياء و

ادغمت الياء في الياء واما التاء فلكونها مقدرة في

المكبر الثلاثي والتاء المقدرة في الثلاثي نظيرها في التصغير و

انما ورد لزوال المقتضي وهو فتح ما قبل الواو بانخرام

تثبت في التصغير الا ما شذ من نحو عريب وعريس مثنين

وارث وارد بدون الرد لبقاء المقتضي وهو ان لا يقع الضم على
الفاء بين الضمة والياء اقوى واثبت كما لا يجمع فلا وجه للرد
وتاء التانيث المقدرة في الثلاثي اقوى وذلك لثلا يجمع فرعية
التصغير مع فرعية التقدير ولان في التصغير معنى الوصف فكما
يجب عند الظاهرة حيث هنده بالتاء والعرب في تصغير العرب
والعريس في تصغير العرس والعرس خارجان عن القانون
المستنبط عن تتبع كلامهم والقياس عريبة وعريسة والوجه
ان العرس امرأة الرجل ما دامت في الاعراس والعروس بالضم وليمة
العروس فالاعراس الذي هو مصدر ملحق فيهما وان العرب
مصدر في الاصل بمعنى الخلوص والمصدر مما لا تقدير للتاء
فيه فالعرب والعرس والعروس بالكسر والضم كانها لا تقدير

الهي ذنوبي كموج البحار بل هو اكثر لكن عند الكريم

ياء التصغير وكذا تقلب في عدة وعيدة على رأي في سعة
سيبويه وفي يديه بالرد في الكل لعدم امكان البناء بدون
الرد لعدم الاعتداد بتاء التانيث لكونها في حكم كلمة منفصلة
مع بقاء المقتضي وهو الحذف من الفعل في مثل عدة وكثرة الاستعمال
في البعاء جلاذ مبنيين من اصل مبني بالتشديد فتحذف الياء
المحركة فلا رد لقيام المقتضي مع امكان البناء بدون الرد وظهور الياء
في سيبويه ويديه لكونها مقدرة في المكبر واما انا نبقي المقتضي واكن
البناء بدون الرد فلا يرجع الى الاصل كما اشرنا اليه شيخنا في قابل
اصل قاول فقلبت الواو همزة اتباعا لفعله فيه التصغير لا يزول
المقتضي وهو اعلال فعله فلا يرد الى الاصل بل نبقي قاول بدل
همزة وكثرت في يديه في تراث وارد اسم رجل والاصل وارث

الاصل عند التصغير

لانها علامة للتصغير والعلامة اقوى له

اي للتقلب بالتاء والهمزة فيهما فيهما تامل

فيها اذ لا طاقة الاسم مع مثناه لا يظهر فيه علامة

العروس بالكسر

والعروس بالضم

العروس نعت يستوي فيه المذكر والمؤنث
ما دامت في الاعراس والعرس بالكسر امرأة الرجل ما دامت
معنى الاعراس صيرورة الشخص ذا عرس وتاء يعرسه

التاء فيهما فلم تظهر وفيه تجاذب كما سبق بدون التاء قال في الثلاثي
لان المقدر في الرباعي لا تثبت كما سبق وان اريد ما وقع ثلثة
فقط بزنة انه قابل به الرباعي ومراده بالرباعي ما وقع في اربعة
فقط لان هاء فقه يعلم بطريق اللاحق لان التاء اذا لم تثبت
في الرباعي لطوله فلان لا تثبت في الخماسي والسداسي بطريق
الاولى الا ما شذ من حفدة وذراية مستثنى من قوله
في الرباعي اذ المحذوف لا تثبت في كل فرد من افراد الرباعي الا في هذين
الفردين وكذا الاستثناء السابق استثناء من قوله في التصغير
اذ المحذوف لا تثبت في كل فرد من افراد التصغير الثلاثي الا في هذين
الفردين تامل فيه ان القدام كما يطلق على الجزء المخصوص يطلق على
وجه غذ وذهب وخرج جميعا عن القياس
ملكه اليه فقب قديمة في الذي بعض الجزء وقديم في اسم ملك

في الجمع والكلمتين

الواحد في الاصل مصدر جعل ظرفا ويضاف
في الفاعل في ايديهما ما يتعلق بايديهما
خلفه والمفعول في ايديهما بدل ما يتعلق بايديهما
بعد قدامه ولذلك عدمت الاصل الا
فاضي
ملك فرقا بينهما والعكس غير معتبر وكذا الوراء يطلق على ولد الولد
كما يطلق على الجزء المخصوص فيقال في الذي بعض الجزء وريثه
بالتاء فرقا بينهما وفيه ان الفاظ الجهات مذكرة غير مبنية
اللفظي فلما خالفا اخواتهما بامر التانيث خالفا الرباعيات
المحتوية بتاء التانيث فقوله وجمع القلة يجمع بالتاء وذلك
لتناسب باب التصغير والقلة لاستدام القلة طهارة وجيها
ان يرد الى الواحد انه كلف كليبات في الكلب قوله وجمع الكثرة
يرد الى اقل لعدم التناسب بين الكثرة والتصغير برد جمع
الكثرة الى واحده وجب ان لم يوجد له جمع قلة وان وجد
فلك الخيار ان شئت رددته الى الواحد وان شئت رددته
الى جمع القلة واذا رددته الى الواحد فيجب عليك ان تجمعه بعد التصغير

على ما يستوجبه القياس بالواو والنون لكان من ذكور

العقلاء نحو شاعرون وشعراء جمع شاعر وبالالف والتاء كمساجد

ان لم يكن منهم نحو مسجدات ومساجد جمع مسجد وذلك لئلا

يختل الجملة ان فيها الغلام العلم فكيف يجوز عليهن غلمتهن التصغير

بلون العلمية قلنا لحوق التصغير جعله وصفا بحسب المعنى

فكما يجوز رجال حقيرون يجوز غليمات ولا يشترط

عدة الرد جمع كثرة لا واحد له ولا جمع قلة له كعباديد

بمعنى الجماعات المتفرقة لان الواحد اعم من الجمع

والتفديون ومثل عباديد وان لم يكن له واحد تحقيقا له

واحد تقديرا لان ما يجمع على هذا الوزن اما فعلال او

فعليل او فعلول فواحده احد هذه لا وايا كان

فهو

وهو ان تحذف هاء الزوائد نحو زهير وحريث في ازهر وحارث

بناء على ان عدم جمعها جمع السلامة

منه قول علقمة الفحل والصرف في غير موضعه

فهو يصغر على فعيعل وجمع بالالف والتاء كعبيد لا الات

واما النقص بمثل سكارى وجمع الاحمر فعارى لانهما جمع كثرة

ولا جمع لهما واحدهما لا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء

لما عليه في موضعه فلا يصغر ان الاعلام لقلتها في المستثنى

على قاعدة الرد ولا المستثنى اللهم الا ان يقال هما مخصصان

على القاعدة وترك الاستثناء للشهرة قال وكحذف الترخيم

الى التحقير بعد الترخيم وبعد حذف الزائد في الاضافة

نفع مساهلة ويجوز ان يكون الترخيم بعض المرخم الى

تحقير الاسم الذي حذف زائده في الاضافة المصدر الى

بعضه ان اعتبرت تحذف في ان تحذف صيغة معلقة

فيصح جعل ان تحذف على صيغة بناء المعلوم الى التي هي بعض الحاصل

واضافة المصدر الى القائم مقام الفاعل ان اعتبرت

وفي الذي واللتي الذيا وتيا مثنى

بناء مجهول والمراد بالتوجيه هنا حذف الزوائد لاجل

التخفيف كما اشرنا اليه لا المصطلح في باب النداء قوله

وتقول في ذا وتا ذيا وتيا الما فرغ عن تصغير المعرب

شرع في تصغير المبني اللازم لان المبني العارض حكمه

في التصغير حكم المعرب يقال خمسة عشر ويعيلبك وفي لا

جل ويا زيد لا رجل ويا زيد فرقه بالمثال وقال و

تقول في ذا وتا ذيا وتيا وفي الذي وفي التي اللذيا

واللتيا اي تزيد قبل الآخر ياء ويعده الف فيجتمع ثلث

سواء كن الاول ياء التصغير والثاني الف ذا وتا و

ياء الذي واللتي والثالث الف التصغير فتقلب الف

ذا وتا ياء فتدغم ياء التصغير فيها وكذا تدغم ياء التصغير

خلقت من التراب بغير ذنب رجعت الى التراب مع الذنوب

في ياء الذي واللتي فيصير ذيا وتيا واللذيا واللتيا بعد

تبديل الكسرة فتحة في الاخيرتين وفي التثنية بحذف الف

التصغير لالتقاء الساكنين فيقال ذيان وتيان

وللذيان واللتيان وكذا في الجمع يقال اللذيون بحذف

الالف وتبديل الفتحة ضمة لمناسبة الواو واذا الاصل

اللذياون واللتياون بحذف الالف التصغير فان قيل

لم حذف الف التصغير ولم يحذف واو الجمع ولا الف التثنية

قلنا لان للتصغير علامة اخرى بخلاف التثنية والجمع قال بعض

المتاخرين لا وجه للاتيان بالف التصغير في التثنية

والجمع ثم الحذف لالتقاء الساكنين لان هما علما

متعددان بلا فاء بدة مع انه لو كان الالف في

اللذين محذوفة لالتقاء الساكنين لوجب ان تبقى

الفتحة دلالة على حذف الالف وليس كذلك لانه يقال

اللذيّن بالضم ثم اعلم انه لا حذف في اولاء واولاء بالقصر

والمد لانه يزاد قبل الالف ياء وبعده الف فتقلب اولاياء

وتدغم الياء في الياء فيقال اوليا واوليا قبل زيادة الالف

بعد زيادة الياء تعود عن فتحة الثاني وضم الاول

لانه على تقدير الاكتفاء بالياء يتم الغرض ولا يلزم اللبس

هذا وان تصغير المبني اللازم شمّاعي رفضوا تصغيره

الضمائر بابسرها لان التصغير يعم الوصف بالصغر

والمضمر لا يوصف وكذا تصغير بعض المبهمات لانه كمن و

ما ورفضوا ايضا تصغير اسماء الافعال لتضمنها

معنى

معنى الافعال والافعال لا تصغر وكذا رفضوا تصغير غير

من العرب لتضمنه معنى الا وتصغير ذو وحيث لعدم امكان

فعيل وتصغير الاسم العامل عمل فعله حين عمله لا يقال

يا ضويرب عمرا ويقال زيد ضويرب قوله والمنسوب اليه

الاسم الملحق اي الاسم الذي الحق بآخره ياء مشددة

للنسبة اليه اي لتدل الياء المشددة على نسبته بما آخره يا

مشددة الى المجرد عنها اي عن الياء فالمنسوب بغدادي

والمنسوب اليه بغداد بدون الياء ورجل في رجل بغدادي

هو الموصوف لا المنسوب الاصطلاحي فالضمير في اليه راجع

الى الاسم المذكور بلا حظة تجرده عن الياء او بعدم ملا

حظة لحوق الياء فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه

تأمل وانما احتاجت النسبة الى الزيادة لانها معنى حادث كا
لتثنية والجمع وتفتح الياء لكونها من حروف اللين ولم تزد الواو
لثقلها ولم تزد الالف حذرا عن اللبس بالمكسر اذ الالف تقع علامة
له كثيرا وشددت لئلا يلتبس بياء الاضافة قوله الملحق بآخره
خرج به ما يلحق بآخره شيء قوله يا خرج به ما لحق آخره غير
الياء قوله مشددة خرج به نحو غلامي بياء الاضافة وقوله
للنسبة الى خرج به كرسي اسم للفلك الثامن وانطلق النفي بما
على اليم آخره يا بعد مشددة متغير بها عن حال الى حال وعن معنى الى
معنى آخر الا ترى ان الاعراب قبل لحق اليه كان جارا على دال بغداد
وبعد الياء الجر على الياء وقبل الياء كان اسما وبعدها صار
وصفا بعمل في المضمر وفي المظهر نحو زيد بغدادي وزيد بغدادي

ونون التثنية والجمع كبصري وفنسي متحن
وامرأته بغدادية اشتهارا
باثبات الياء مخففة الفتحة
غلامه وامرأته بغدادية والمعنى قبل الياء هي الولاية المخصوصة
وبعدها هو الشيء المنسوب الى تلك الولاية وقد يعدل
عن احد الياءين الفتحة هذا وجه ثان ورابعه بانبا في
النسبة الى يمن والقبيلة يمني وقالوا ان القاف في زندقة
بدل من الياء والاصل زندية منسوب الى زند كتاب زرادشت
الحكيم الفاضل المخذول في الدنيا والآخرة وحقه ان يحذف
منه تاء التانيث لان ثبوت التاء يستلزم تقسيط العلامة
وتانيث صفة المذكر واجتماع التانيث في صفة المؤنث وثبوت
النون في التثنية والجمع اي ثبوت علامتين يستلزم اجتماع الا
عرابين بالحركة والحرف مع ان الغرض من النسبة وسم اثبات
الطالب بالمنسوب والمنسوب اليه قائم بالنسبة الى لفظ
المنسوب يدل

قوله صح

غير متشدد ردة الياء
بانبات الياء مخففة الفتحة

المفرد فيقع لفظ التثنية والجمع ضائعا الا ان يكونا علمين فقد

اعربا بالحركة في تثنيتهما لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه واذا

اعربا بالحروف نظرا الى الاصل فلا مانع للاثنينات لانابة الى

جمع الاعراب فلذلك جاء خليلي وخليلاتي بالنسبة الى خليلان

ثم رجل وفسر حتى وفسرتي بالنسبة الى فسرين اسم بلدة

بحذف العلامة نظرا الى الاعراب بالحروف

الاصل وهو الشيخ الفاء سمي به بلدة لكثرة الفاء فيها لكن اذا

اعربا بالحركة يلزم الالف في التثنية كقولهما هذان والياء في الجمع

هذا فسرين كانت علمين بدون العلمية حذفت الالف في

التثنية والياء في الجمع هذا فاعلم ان الظاهر كان عليه ان تعامل

وعلامة التثنية والجمع لان الحذف ليس بعلامة بل علامة كل

منهما لكن عدل عنه وقال ومن التثنية والجمع بنونا النعت مع الالف والواو

منزلة حرف واحد في عدم التجزي وجاز ان يسقط طرفا بسقوطه سقط

ما اختزلها وخصص النون بالذكر مع ان التثنية تخصص بذكر

وهي الالف في التثنية والواو في الجمع

خصها ايضا لكونها مشتركة بين النون بخلاف التثنية مع

الاختصاص مع انه لو قال وعلامة الجمع لعم المكسر ويعلم بنفسه

بخلاف ما اذا كان ذكر اخرها فانه يحتاج الى ان يقدر الالف في التثنية والواو في الجمع

كي ينفرد بقوله واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد قوله

وان يقال في خولي وذلك نمري وذلك اي اذا نسب اليه فعل

بفتح الفاء وكسر العين والا فعل بضم الفاء وكسر العين

يجوز ان يفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع الياءين مع

قلة حروف الكلمة يخلف عليه لان كثرة الحروف هو

الاجتماع وبخلاف تفعلي على الافصح وبعضهم يفتح بناء

اجتماع الياءين مع الكسرتين

على ان سكون الثاني جعله كالثلاثي واما فعل بكسرتين

لما يلي فيه طريقان ابقاء الكسرة ليجري اللسان على سنن واحد وفتح
عند النسبة
العين لئلا يجتمع الكسرات مع الياءين مع قلة حروف الكلمة وهو
يعرض له لكون ابقاء الكسرة فيه طريقا ايضا قوله وفي نحو حنيفة
حنفي الا ان في نحو حنيفة ما يدعو على وزن فعيلة مما ليس معتل العين
واللام كالمضاعف لان معتل العين والمضاعف لا يحذف
بالتاء لا يقال في طويلة وشديدة طويلي وشديدي لانه اذا
عند النسبة بل المحذوف التاء فقط
حذف الياء ولم يدغم ولم يقلب يلزم خلاف التانيث مع الثقل
واذا قلب وادغم يلزم التلبيس زيادة التغيير والمعتل كاللام
لجي حكمه عقيب هذا والمقصود ان نحو حنيفة يحذف تاءه كما في
القبطي ثم ياءه بعد فك من الفعيل ولم يعكس لثقل التانيث ثم
بفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع الياءين وتبقى شاذ
مع قلة حروف الكلمة
السليقة الطبيعة يقال فلان يتكلم بسليقته
وجذ
قال الشاعر

غنوي وضروي واموي مثل

وجذ على الشذ لان في الاول ابقاء الفتح على اصله وان كا
بعد النسبة
ن على خلاف القانون وفي الثاني عدولا به عنه بلا ضرورة
بضم الثاني
قوله في نحو غنية وضرية واحية الى حق المنسوب ان يقال
فعيلة وفعيلة بفتح الفاء وضمها من المعتل اللام كغنية
وضرية واحية غنوي وضروي واموي ويقال اموي بالياء
في النسبة الى احية
لفتح على خلاف القياس ايضا باسقاط التاء وتبدل الكسرة
بفتح فاء الفعل
فتحة تماد كرو وتبدل الياء التي هي لام الفعل واو لئلا يجتمع الياء
آث وبعضهم يقول اميتي بارجع يا آث لان فتح الثاني يوهم
خلاف حق غنيتي لعدم وجود فتحة الثاني فيه
ن اي الاجتماع قوله وفيما آخره الف ثالثة
اجتماع الياءات
عطف على قوله في نحو غنية وذلك اي ما آخره الف ثالثة
منقلبة عن الواو كعصا او عن الياء كرحى او اصلية
فان الشاعر ولست بجعدي يلعك
لسانا ولكن سليقتي اقول فاعرب
او اربعة منقلبة كعصاوا عشي عصوي واعشوي مثل

كمنى او الرابعة منقلبة عن الواو كاعشى اصله اعشو قلبت الواو

ياء ثم اليا الفا او عن الياء كمرمى اصله مرمى قلبت الياء الفا ثم قلب

الفا عن الياء واوا وتقول اعشوى ورحوى ومرموى

واعشوى ومرموى لان الانباء بالالف يؤدى الى التباس

الكنيتين والحذف خلاف الاصل والانقلاب ياء اجتماع

الياءات وانما قيد الرابعة بانها منقلبة لان الرابعة الغير

الرابعة المنقلبة يجوز فيها الوجهان القلب والحذف كما سيأتى

قوله وفى زائدة الرابعة القلب والحذف اى حذف المنقلب

فى الالف الزائدة الرابعة القلب وابقائها بالالف الاصلية

كجمزى ويجوز ايضا فى الالف بعد القلب ما تشبها بالمد

واما كتابة الواو والياء فى مثل دنيا وعلى مع الحمل

ما عدا خفيا وى والحذف تشبها بالتاء والتانيث لزيادتها كالتاء

حبلى زيدت لغرض التانيث كالفضلى او لغرض آخر كالفارطى هذا

فى ساكن الوسط كجمزى واما متحرك الوسط كجمزى فكالخامس بلا فرق

فكما يجب صارى بالحذف يجب جمزى وذلك لتنزل الحركة منزلة الحذف و

المصنف لم يضع المسالة على الاختصار رمزا اليه بالمثال قوله وفى

طى سنة الحذف لا غير كصارى فى صارى الى فى الالف الحذف

مطلق منقلبة او غير منقلبة اصلية او زائدة لغرض التانيث او لا

فى تنقيح الحذف ولا يجوز القلب لثقل الخامس ولم يتعرض لحذف الالف

دعنا لانه جمع بطريق الاولى لازدياد ثقلها كستنقى فى مستنقع

بالالف قوله وفى آخره يا ان ثنيا كم عمدى لما تكلم فيما آخره

اسم منقوص اى لما تكلم فيما آخره الف اراد ان يتكلم فيما آخره ياء وبناء ان يقدم ما آخره

الف شرع ان يتكلم فيما آخره ياء فقال وفى آخره ياء ان ثنيا كم

الكسعد وتقلب الياء واوا وجوبا اما الفتح فقبلا يجتمع
الكسرتان مع الياء بين مع قلة وقوعها الكلمة واما القلب فقبلا يجتمع الياء
الف وقيد الياء بالثالثة لان الرابعة يجوز فيها الامران قوله وفي
الرابعة كقاض وقاضوا كمشترى مشترى الكوفة
نقل الزجاج والقلب صيانة للحذف الاصلي من وجه مع عدم بقاء
الثقل نهاية لكن الحذف افصح من القلب لرجحان الخفة عليه
الاصالة عند تحقق الثقل فكيف لا بالشرط ان لم يكن
صلة دراهم عند الكوفي ولا تقدم قوله وفي الحذف
لا غير كقاض وحرا فعال وذلك لبلوغ الثقل نهاية فان
الثقل اذا بلغ نهاية تعين الخفة ولا يكون غرض وراء الخفة
يثبت طرف طصلة ولم يثبت من الحذف الا دسنة وهي لانه يعلم

يعلم من طريق الاولى كمشترى في المستقبل قوله وفي المنصرف في المحدود
كمشاري وحباري اي الذي لم يعتل بالياء بل الثابت بلام الفعل
بدون ان تنقلب عن شيء كقراء على وزن فعال بمعنى العابد او جمع
قارئ مع الانقلاب كمشاعي على وزن فعال اصله كمشاعي بالعدول لم يعوض
لا اول لان حاله يعلم من الثاني بطريق الاولى او لزيادة للالحاق بالا
من الياء كحبارى على وزن فعلاء بالهمزة فان الهمزة للالحاق بقرطاس
اي هي زائدة لا يصير بسببها المثال الا تنقص عن المثال الا زيد ليعامل
به ما يعامل بالا زيد من الاحكام والالحاق لزيادة لو بالا زيد
غير هذا ثبت عند النسبة على حاله ولا تنقلب همزة واو لان الشبه
الاصل وللاداء للعدول عنه وبعضهم يجيز القلب
بهمزة التانيث ويفعل قراوى وكساوى وحبارى لكن القلب

فيما همزته للالحاق اكثر منه في الذي همزته اصلية فذكر الملزوم و

حيث ان

هو الانصراف وارادة اللازم وهو عدم كون الهمزة للتانيث

الانصراف المحدود

وتصير للتمثيل على هذا الارادة قيمتية لان الهمزة في الامثلة ليست

للتانيث قوله وفي غير المنصرف من الممدود اي الممدود الذي

همزته للتانيث كتي بالاللازم وهو عدم الصرف وارادة

الانصراف الملزوم وهو كون الهمزة للتانيث ونصب المثال

قرينة على هذه الارادة فلا يرد عليه كساء بالهمزة في كساء

علما لامراة غير منصرف للعلمية والتانيث لان المراد بعدم

الصرف كون الهمزة للتانيث فلا يرد ما اورده ابن الحاجب

عليه في هذا الموضع تامل قوله حمراوي وذكراوي ايراد المثال

لبيان تنبيه على استواء التانيث الحقيقي واللفظي في حكم لا

في حكم الانقلاب الى تانيث حمراء حقيقي وتانيث ذكراء لفظي سو

الاضافة بيانية

انما وجب القلب لان الالفات قد شبهت العلامة ولحق اخلالها

وقلبها ياء التزام اجتماع اليا آت فقلبوا واحدا عن الز

وم المحذور قوله واذا نسب الى الجمع رد الى واحده اي اذا نسب

الى الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم لان حال جمع المذكر السالم

قد علم فيما سبق قالوا انما وجب الرد لان الغرض من النسبة

اثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه وهذا يقوم

بالنسبة الى لفظ المفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا غير دال الواحد

حذرا عن وصمة اللاغية الا ان يطلق عليهما العلمية فح

لا رد بل وجب ان يقال مساجدي ومسلمي في النسبة الى

مسجد ومسلمان علمين والحري الانصاري والاعرابي بجري

في حكم الانقلاب الى تانيث حمراء حقيقي وتانيث ذكراء لفظي سو

الاضافة بيانية

انما وجب القلب لان الالفات قد شبهت العلامة ولحق اخلالها

وقلبها ياء التزام اجتماع اليا آت فقلبوا واحدا عن الز

وم المحذور قوله واذا نسب الى الجمع رد الى واحده اي اذا نسب

الى الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم لان حال جمع المذكر السالم

قد علم فيما سبق قالوا انما وجب الرد لان الغرض من النسبة

اثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه وهذا يقوم

بالنسبة الى لفظ المفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا غير دال الواحد

حذرا عن وصمة اللاغية الا ان يطلق عليهما العلمية فح

لا رد بل وجب ان يقال مساجدي ومسلمي في النسبة الى

مسجد ومسلمان علمين والحري الانصاري والاعرابي بجري

العلم لطائفتين مخصوصتين يقال أعرابي وانصاري قوله

كفرضي وصحفي برد في النص وصحفي في نفسه وصحفه ثم بحذف

التاء والياء ثم بقلب المكسور يقال فرضي وهو الماهر في الفرائض

وصحفي وهو الماهر في المكاتيب وجرى لفظ الفرائض

مجرى العلم للفن المخصوص يقال في الفرائض انصاري قوله

اسماء العدد لما اتضح بينهم ان العدد من اي شيء عبارة

واي شيء يعني اعرض عن تعريفه وبادر الى بيان كيفية

استعماله في المذكر والمؤنث قبل اسماء العدد وما و

ضع لتقع جوابا لكم فالواحد وما فوقه عدد لانه

يقال واحد واثنان في جواب كم درهما وقبل العدد

نصف مجموع الحاشيتين كاثنين وما فوقه فان احدى

حاشيتي الاثنين واحد والحاشية الاخرى له ثلاثة و

الثلثة مع الواحد اربعة ونصف الاربعة اثنان فا

ثنان عدد لكونه نصف مجموع الحاشيتين والواحد غير

عدد لانه ليس له حاشيتان بل له حاشية واحدة فقط

قوله تقول ثلثة الى عشرة في المذكر بلا تلحق التاء بعد

والمذكر من ثلثة الى عشرة وتقول ثلثة الى عشرة رجا

لا وذلك لان كلا من المذكر والمؤنث باعتبار الجماعة والاله

فمثال في قوله فمن جاء بالحسنة فله عشر امثالها الحسنا

ة عن الحسنات فيجمع مؤنث او مكتبة للتانيث من

المضاف اليه واما قولهم ثلثة بنات اوى فلان الفا

حد ابن اوى لان المذكر العقل العاقل قد يجمع بالالف و

التاء نحو سرادق وان كان الواحد بنت

أو هي لم يشكل امر التاء ايضا قبل بعض المقاربة يشترك

كما اذا كان الواحد ابن آوى منه منه

المذكر والمؤنث في لفظة البنت في عمى الكلا العقلاء ولو

بدليل قوله هم بنت مخاض انثى فلولا اشتراك فيها ان البنت

لما قارن بها تلك الصفة ولا تلحق التاء بعدد المؤنث ثلاثة ولا

ولا تقول ثلثة نسوة وعشرة نسوة فرقا بينهما وهما كرمة

بلكسي لرجحان المذكر على المؤنث يعني عند اقتضاء كل منهما انثى

علامة التانيث لرأي مقتضى المذكر لرجحانه ويلغ مقتضى

التانيث والواحد والاثنان لعدم المقتضي لعدوله بهما

عن التانيث المشهور لعدم كونهما في معنى الجماعة

جاز الياء على التانيث يقال في المذكر واحد واثنان

بدون التاء

وفي

وفي المؤنث واحدة واثنتان او ثنتان فلذلك قال

وتقول ثلثة وبدأ من ثلثة حوله والمميز مجرور ومنصوب

وهو يميز المائة والالف

فالمجرور مفرد اي المميز المجرور المفرد مميز المائة والالف نحو ما

ثة رجل والف دينار وكذا مميز تثنيتهما نحو مائتا رجل

ومميز جمع الالف ايضا الالف رجل واما جمع المائة فلا

كمميز المفرد والتثنية

وجود له في طلائعها ومثمن في قوله تلقيت حنيف للملوك

في بيوتها اي وجلت عن وجوه الاهالي بشيار غير صادر

عن الواضع جملة علية انكسار الوزن مع انتفاء شروط الجمع

بالواو والنون اما لا فيثبت الاضافة وقد تترك الاضافة

فينصب كقوله اذا عاشي الفتى مئتين عاما واما الافراد فلا

ن الغرض الجنس وهو يعم بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضا

يعا ولان فيها ثقل الكثرة فلو كان مميزها جمعا لتضا
عف الثقل وسنين في قوله تع وبثوا في كونهم ثلث ما
ية سنين محمول على البدل اي لبثوا سنين قال ابو اسحق
الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لزم ان يكونوا قد
لبثوا في الكهف تسعمائة ووجهه بعضهم بان مميز المائة
فرد من افرادها كمائة درهم فلو كان سنين مميز
مائة لكان فرد من افرادها ويجمع واقل الجمع ثلثة
فكل فرد من افراد المائة ثلثة فالمائة الواحدة
تصير ثلثمائة سنة فالجمع تصير تسعمائة لكونه مائة
ثلث مرات وفيه نظر اذ لا مانع ان يمنع لزوم كون مميز
المائة فردا من افرادها لا يجوز ان يكون مثل ثلثة

رجال

رجال في بعض استعمالاته يعني كما لا يكون مميز ثلثة
رجال فردا من ثلثة فليكن ثلثمائة سنين كذلك فلنا
قوله ويميز الثلثة الى العشرة جمعا مجرورا
ثلثة لان الواحد والاثنين لا يفارقهما التمييز ولا يقال
ل واحد رجل ولا اثنان رجل او رجلين استغنيا بلفظ
تمييزهما عنهما بل يقال رجل ورجلان فيحصل الدلالتا
ن دلالة على العدد ودلالة على الجنس وقوله ظرف
يجوز فيه تشاخنظل شاذ والقياس فيه حنظلتان واما
هما وان دلا على العدد فلا دلالة لهما على الجنس فلا
استغنيا بهما عن مميز بهما فلا يستعملان الا حيث
يعلم الجنس كقوله تع ومن الضان اثنين ومن المعز

ثنين وثلثة رجال ونحوه لاستغناء فيهما اصلا لانه

لو اقتصر على العدد لا يعلم الجنس ولو اقتصر على العدد واى على

التمييز لا يعلم العدد وجعل الغاية عشرة لان تمييز ما فوقها

مفرد منصوب او مجرور اما مجرور فلا اضافة ويترك فينصب

التمييز نحو ثلثة اثواب واما الجمعية فلمطابقة المعدود والعدد

الذى يعود الى نفسه الا فى اذ الاصل فيه المطابقة ولا

مانع عنها هنا وقد شذ نحو ثلثمائة الفول وذلك

لان مائة ليست بجمع لا لفظا ولا معنى اما لفظا

ظاهر واما معنى فلانه لعقد معين ولا شيء من الجموع كذلك

لانه ليس فيها علامة الجمع من الواو والنون والياء والنون

بخلاف ثلث رفقة فانه وان لم يكن جمعا بحسب اللفظ فهو

جمع بحسب المعنى لعدم تعينه لعدد معين وقد وقعت

العشرة والنقص من الثلثة الى التسعة فاضح واضح

وقد وقعت تمييز الثلثة الى التسعة والعشرة ثلثة مثلى فى المذكر و

ثلثما كان المثلث فيه فى تعجيبه لما كان فيه معنى المائة

من لا يلمع واغتنب عن مع انه ثلثما له ثقل الكثرة مع ثقل التانيث

فعدا انضم اليهما ثقل الجمع لتضاعف الثقل فهما واستصعب لمميز

احد عشر الى عشرين لا يضاف لامتناع اضافة المركب لانه يضاف

الى غير مميزه كواحد عشر فلم يضف الى مميزه فرقا بينهما ولم

يعكس دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه وكذا يمتنع اضافة ما فيه

شبه نفى الجمع من الاعداد لاستلزام اضافته اجتماع المتنافيين

وهو سقوط النون وعدم سقوطه اذ يجب بها بعد ان الجمع يقتضي

سقوطها وكونها جزءا من الكلمة يقتضي عدم سقوطها فتشكل

العدد لا يضاف باب عشرين الى غير مميزه الا بضاف مع سبب

ج البرهان للبيان وعزيك وعشري رمضان اظنه من كلام المعاكدين وفعلان
كبيان المضاف مليكا واختصاصا كما رمنه
بعضهم يضاف الى غيره مجازه بالاتفاق غلط منشاه عدم تتبع كتب اللغة
وهو صاحب المستقصى
قوله ولا يكون الا مفردا اي الجزء المنصف لا يكون الا مفردا وذلك لان الغرض
من الاثنان بيان الجنس وهو يحصل بلفظ المفرد فلا حاجة الى لفظ الجمع
ولان في المركب ثقل التركيب وفي باب عشرين ثقل الجمعية مع الكثرة
فلو جمع التمييز لتضاعف الثقل وهو سباطا في قوله تعالى اثنتي عشرة
سباطا بدل الاتمييز والا يلزم ان يكون السباط ستة وثلثين كما في البعض
لست في ثلثمائة سنين قوله وجمع المشترك فاذن لها حقه اي الجمع
يليق به ويناسبه ان يكون جمع قلة الجمع المذكر او المؤنث السالم او
المكسر من الاوزان الاربعة التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ليطابق
بقاء القلة لان العبرة وهو ادونها اقل مراتب العدد الا اذا اعتبر اي
العدد والمعدود

الا يكون جمع قلة الا اذا اعتبر معنى

حق ان يكون جمع قلة لكل وقت وزمان الا وقت اعتبار جمع القلة اي وقت
فقد جمع القلة من لفظ المجاز في جهة الاثنان بجمع الكثرة للضرورة فقال ثلث شسوع جمع شسع وهو زمام النعل
لفقد اسماع اشسع واشساع وشسعة وشسعين وشسعات وقوله مبتدا
ثم بدأ تبعض بالنفس ثلث قروء قروء مستعار في موضع اقراء الاعطاء
طهرية وكثرة مستعملة قوله وتعقل تانيث الاعداد المركبة ان قصد
بيان تذكير الاعداد قلنا لانه لم عدم بيانه فان بيان تانيثها يستلزم
بيان تذكيرها ضمنا فان قيل لم يبين تذكيرها صريحا حتى يعلم منه تانيثها
ضمنا قلنا وذلك يتمكن من بيان سكان الثاني وكسر الثالث قوله تانيث
الاول لكن تانيث الاول في احدى عشرة واثنتي عشرة على القياس لان الالف
اي تانيث الاول اي انه حارعما كدة من فاعل تعقل
في احدى والثاني في اثنتا علامة التانيث وفي ثلث عشرة الى تسع عشرة معه
عطف على قوله في احدى عشرة
وان عن الاصل حار على قياس تانيث العدد فان الاسقاط في الثلث واحدى
الثاني في جار على الاصل في الكل لان العدول عن الاصل يحصل الفرق
لانه يدخل التاء في تانيث غير اي العدد
وذكر الاصل الحاق علامة التانيث بالذكر المؤنث
عطف على مقدر تقديره تانيث الاول في احدى واثنتا تانيث الثاني

الاتصال بالافعال باعتبار وهو الحدث نفس مدلول المصدر قوله

وهو الاسم الذي يشتق منه الفعل او يؤخذ منه الفعل المراد بالاخذ

ان ينقل مادة المصدر عن الهيئة المصدرية الى هيئة اخرى من

سيئات المشتقات فالفعل ما خوذ من المصدر بمعنى ان مادة المصدر

المصدر منتقلة عن الهيئة المصدرية الى الهيئة الفعلية

بهذا سوا الاشتقاق العملي وقولهم الاشتقاق ان تجد بين

اللفظين تناسبا في الحروف والمعنى فترد احدهما الى الاخر

الاشتقاق العلم لان الوجدان هنا بمعنى العلم اى الاشتقاق العلم

بين الضرب وضرب مثلا ان تعلم التناسب بينهما فى الحروف والمعنى

فرد ضرب الى الضرب فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه

قال العلماء الكوفية المصدر ما خوذ من الفعل والاصل هو الفعل

يعنون ان مادة الفعل منقولة عن الهيئة الفعلية الى الهيئة

المصدرية كما تنقل قطعة الفضة

سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد

قوله عمل متعد ينتزع الى قوله

كان في صفة المفعول المطلق المحذوف

كعملا وبذلك تنتفي

المصدر

كان يعني

فقارن يعمل عمل فعله اي عملا كعمل فعله ان لازما فلازم

وان متعديا

الماضي او الحال او الاستقبال لانه معرب بان مع الفعل ماضيا كان

او غيره لان ان مع الفعل آخذ من المصدر احكامه كالفاعلية

وغيرها فالمصدر آخذ منه حكم العمل مطلقا كخفة عجبت من ضرب زيد عمرا

اي من ان ضرب زيد عمرا او من ضرب عمرا زيد بتقديم المفعول

الا من ان ضرب عمرا زيد وخفة عجبت من ضرب زيد عمرا اي ان يضرب

زيد عمرا الآن او غدا ولكونه مؤولا بان مع الفعل قل عمله

المصدر

معربا باللام كفعله كررت فلم انكل عن الضرب سمعا فان قيل

فيكون عمله قليلا عند الاضافة لان ان مع الفعل لا يضاف قلنا

بينهما فرق اذ اللام يفيد المصدرية والمعنى والاضافة تفيد

المصدرية المصدر ومعناه منه

فقط ان قيل لم يشتق من المصدر

قلنا لان مثال المتعدي مثال له فلجلبه

اللازم ايضا

اي كما شتق من المتعدي

اي صورة المصدر ومعناه اما تغير الصورة فظاهر واما تغير

المعنى فلانه يجعل معمولا ظاهرا او غيره

فبسبب انفصال الفاعل عنه خفي عجبت من ضرب زيد عمرا وان الفعل

عملا

بالاضافة اما في القرآن نحو ومن المصادر المعرفة

فعل ما يأتي في القرآن نحو ومن المصادر المعرفة

بالاضافة اما فاعلا او مفعولا صريحا بالاقتداء

عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر

بالسوء الآية

بالجملة لان عمل المتعدي وهو الرفع والنصب ينفصل عمل اللازم وهو الرفع

فقط كعلم ويضاف الى الفاعل اي يضاف المصدر لكونه

اي يضاف المصدر الى

الى الفاعل ويضاف المفعول منصوبا ان ذكر كخفة عجبت من ضرب

اي يضاف المصدر الى

زيد عمرا فصار مفعوله المحل وان كان في وراء اللفظ فذلك

فاعل المصدر

والاظهر مرفوع المعنى به يوسف

يجوز الرفع ان تابع كخفة عجبت ضرب الجلاد الحاذق بالرفع والى

اي تابع فاعل المصدر المضاف

مفعوله ايضا فيبقى الفاعل مرفوعا ان ذكر كخفة عجبت من ضرب

اي الفاعل

زيد عمرا فصار محل وراء اللفظ منصوب بحسب المحل

حين كونه مضافا اليه

كونه مفعولا فيجوز نصب توابعه اذا على المحل كخفة عجبت

مفعول الفاعل

ضرب عمرا ان رق زيدا وان قلنا ان ذكر الفاعل والمفعول

لان ذكرهما المصدر غير لازم اجماعا لمفاده ما ذكرنا ويضاف

اي لا مقتضى ولا مظهر اجماعا

ايضا الى القائم مقام الفاعل كخفة عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب

كما يضاف الى الفاعل والى المفعول

قراءة بناء المجهول غلبت فعله ولا يتقدم عليه معمول اما عدم تقدم
الفاعل فظاهر واما عدم تقدم مفعوله فلانه حال دال بان مع الفعل
كما اشرنا اليه وهو اي ان مع الفعل له صدر الكلام لا يتقدم عليه معمول
فالمصدر لا يتقدم عليه معمول وبعض المتاخرين جوز تقدم الظرف
عليه مستندا بانه معمول ضعيف يكفيه رائحة من الفعل وبانه مع الاشياء
كالحرم فلما لم يكن لا يكون بغيره فيجوز ان يتقدم عليه مع احتياج تقدم
غيره كانه يقال يعجبني اليوم ضربك وبعضهم يجعله مثل ذلك لعدم منع
فلا يمنع على اصل العامل وكذا مذكور مفتتحا اي يعجبني ضربك اليوم
ضربك فعله واسم الفاعل يشتق من فعل بني لما قام به الفعل
مع جواز عليه الحركات والسكنات بحسب الحروف ولا يبطل طرده
فاعل التفضيل لان المراد بالفعل ما خذ الاشتقاق كالضرب

الفاعل فظاهر واما عدم تقدم مفعوله فلانه حال دال بان مع الفعل
كما اشرنا اليه وهو اي ان مع الفعل له صدر الكلام لا يتقدم عليه معمول
فالمصدر لا يتقدم عليه معمول وبعض المتاخرين جوز تقدم الظرف
عليه مستندا بانه معمول ضعيف يكفيه رائحة من الفعل وبانه مع الاشياء
كالحرم فلما لم يكن لا يكون بغيره فيجوز ان يتقدم عليه مع احتياج تقدم
غيره كانه يقال يعجبني اليوم ضربك وبعضهم يجعله مثل ذلك لعدم منع
فلا يمنع على اصل العامل وكذا مذكور مفتتحا اي يعجبني ضربك اليوم
ضربك فعله واسم الفاعل يشتق من فعل بني لما قام به الفعل
مع جواز عليه الحركات والسكنات بحسب الحروف ولا يبطل طرده
فاعل التفضيل لان المراد بالفعل ما خذ الاشتقاق كالضرب

زيد قيام اذ راجع في قوله وبعضا لا الفاعل لان القيام مقام الفاعل فاعل
عند الله وقوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم
سيغلبون يمكن ان يحمل على كل من الاضافات الثلث على اضافة
المصدر الى الفاعل اي غلبت الفارس الروم على قراءة بناء المعلوم
غلبت وهم اي الفارس من بعد غلبهم اي من بعد ان غلبهم الروم على
حذف المفعول سيغلبون بالبناء للمفعول اي سيغلبون اي الروم
وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم اي الفارس من بعد غلبهم
اي من بعد ان غلب الروم هم اي الفارس على حذف الفاعل سيغلبون
اي الروم وعلى اضافة المصدر الى القائم مقام الفاعل والمعنى وهم
اي الروم من بعد غلبهم اي من بعد ان غلب للفارس سيغلبون الفارس
على حذف المفعول نحو قراءة بناء المعلوم في سيغلبون وقراءة
اضافة المصدر الى القائم مقام الفاعل

المضارع لفظا فقط كان بمعنى الحال او الاستقبال لا لازاة معنى

فيعمل المزاة فيقدى على العمل بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي لحق

زيد ضارب عمرو امس او اريد به زمان ماض مستمر لحق مدرك

بزيد مالك العبيد فانه لا لازاة بينهما وبين المضارع معنى

فلا يعمل لضعف المزاة لانه لا يزاوي المضارع الا من جهة

اللفظ ولا يزاوي الماضي الا من جهة المعنى بلا اضافة

بخلاف الكاف فانه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال

او لم يكن مشكلا بفعله كقولهم كلبك باسط ذراعيه بالصعيد فان باسطا

عمل في ذراعيه مع وقوع البسط في الزمان الماضي قبل

نزول الآية وبفعلهم جاء الضارب زيدا امس وبفعلهم زيد

واعطى عمرو درهما امس فالجواب عن الاول ان باسطا اريد به

ان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما

اسم ان عطف على ما قبله زوجه امرأة خبر ان

به حكاية حال ماضية فيصير بمعنى الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية وعن
الثاني ان اسم الفاعل اذا دخله اللام صار فعلا في صيغة اسم لان
اللام فيه معرف والمعرف لا بد له من صلة والصلة لا تكون
الا جملة وهي هنا اسم فاعل وهو ليس بجملة فيصير اسم الفاعل في قوة
الفعل فيعمل كعمله فعلا في الحقيقة سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال
لانه عامل لا
لم يكن غير مؤد لاصالة اسم اصطلاحا للتلفظ لئلا يدخل
عليه صيرورة اللام وايضا لم يكن للتعريف وعن ثالث ان دخولها
منصوب بفعل مقدر اي اخطب دخولها لا كاسم الفاعل فعلا
الا اذا اريد حكاية حال ماضية مستثنى مفرغ اي لا يجيء عملها
بمعنى الماضي كل وقت وزمان الا اذا اريد الا وقت ارادة حكاية
حال ماضية منه فانه يعمل حينئذ كعمله بمعنى الحال في الجملة وعلى سبيل

سبيل الحكاية كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان البسط
وان كان واقعا قبل نزول الآية الا انه لم يرد في معرض الحكاية
نزل منزلة الحال وعمل في المفعول كالذي بمعنى الحال حقيقة اعلم
الفرق بينه اذا كان بمعنى الماضي ولم يرد به حكاية حال ماضية وبين ما اذا
كان بمعناه واريد به حكاية حال ماضية هو ان غرض المتكلم في الاول
ان يخبر السامع عن الواقع في الماضي فقط وفي الثاني ان يخبر عن الواقع
فيه مع الارادة ان يكون السامع كانه يراه بواسطة الصيغة يعني ان المتكلم
المقصود افادة البسط الواقع عن كلب الكهف بدون ان يلاحظ صيغة
وانقضائه فيكون السامع كانه يراه بواسطة الصيغة لان صيغة اسم الفاعل
الفاعل حقيقة في الواقع في الحال اتفاقا وفي الماضي مجاز عند البعض و
في الاستقبال مجاز اتفاقا واعلم ان عمله مشروط ايضا عند النحاة

نحو زيد مضروب غلامه كيضرب غلامه ومعلوم يعلم يعلم وهو رفع

المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل ونصب الثاني نحو يعلم زيد

قائم وزيد معلوم غلامه قائما ولو جاز ان يعمل عمل مطلق المضارع المبني

للمفعول لجاز ان يعمل مضروب عمل يعلم وليس كذلك اذا وعيت

ما تلوناه عليك فاعلم ان عمله عمل يفعل من فعله شروط بان يكون

بمعنى الحال او الاستقبال وبان يعتمد على صاحبه او على حرف النفي

او على حرف الاستقبال م وبان لا يوصف ولا يصغر وان يحله دخله

اللام يساوي الازمنة الثلثة في عمله لكونه فعلا في صورة الاسم

وان الكوفيين بمعنى الحال او الاستقبال ليس بشرط لعمله ايضا عند الكسائي

وان الكوفيين لا يشترطون الاعتماد لعمله ايضا والمصنف لتعرضه لبعض

الشروط في اسم الفاعل استغنى عن التعرض لذلك البعض في اسم

المفعول لكونهما في حكم المتقابلين والمتماثلين الصفة المشبهة وهي

ما اشتق من فعل لازم ليدل على دوام قيام الماخذ بالذات دواما او

قعيا او صلبيا غير جار على يفعل من فعله ولها صيغ متخالفة بحسب

السماع كحسن وكريم وصعب وغيرها وكلها مترادف تدل على الدوام

كصيغ الماضي في الدلالة على الزمان الماضي وصيغ المضارع في الدلالة

على الزمان الآتي ومثل الواجب والدائم والمستمر يدل بالصيغ على دوام

قيام الماخذ بل الدوام نفس الماخذ او مرادفه تامل ولوضع صيغ بهذه

الصفة للدوام اذا قصد حدوث قيل حاسن لاقتضاء تغير

الدلول تغير الدال وانما سميت مشبهة لان لها

صعب

والاظهر انه يمكن ان يكون لازما البقاء

عند الاشتقاق كريم لا الاسم فانه

يجوز ان يجيء جنبه

ق من كريم بكسر العين بعد نقله

عبارة عن الازمان المتتالية له

كريم بضمها فلا

اذا جاء زمان الماضي حال مضي زمان الماضي

واذا جاء زمان الاستقبال مضي زمان الماضي

لان لها شبها باسم الفاعل في الدلالة على قيام الماخذ بالذات

والتانيث

بقيم

الزمان وفي التثنية والجمع وغيرهما قوله وتعملها كعمل فعلها

طبيعة

الصفة المشبهة له

وبيعمل رفع الفاعل فقط اذ لا تواخذ الا من اللازم ولدلالتها

الكريم يجمع

الدلالة والاستقبال له

على الدوام لا تشترط عملها باحد الزمانين لان جاء الفرق

الكريم

بالزمان يكون معيارا له ولدوام للزمان وجود

لان

من مطلق الزمان له

جزء منه مشروط بقيام آخر فلا يدوم ما يقترن به لعدم

الجمع

دوام معياره وهي دالة على الدوام فلا تشترط عملها باحد

الحال ان الصفة المشبهة

الزمانين لكن يشترط بالاعتماد وبان لا يصف ولا يصف

اعلم ان هذه الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها وعلى

الحسن له

كلا التقديرين اما معمولة لها معرفة باللام او مضاف او

عن الاضافة واللام

مجردة عنهما فالمجموع ستة وكل من الستة اما مرفوع او

تثنية المعرفة باللام وتثنية مجردة عنها باعتبار معمولها

معمولها معرفة باللام او مضاف او مجرد عنهما على الاحسن المتون

وجه حسن

وجه حسن الوجه

وجه حسن وجه

وجه الحسن الوجه حسن الوجه

وجه الحسن ثلثة

والاحسن ثلثة فان قيل ما الحسن

حسن وجه منه

حسن الوجه

في الاحسن الوجه

مشبه الكنانة و

تبدل صيغة

الفرق بالكسر ان الاصل الحسن وجهه رحمه الله

الجمع اقسام الصفة له

منصوب او مجرور فبضرب الستة في الثلثة تحصل ست مرفوعات

وثمان ومن منصوبات وست مجرورات فالجميع ثمانية عشر

فمنها تسعة للصفة المجردة عن اللام وتسعة للمعرفة بها اثنان منها

اقسام المعرفة باللام منها قسم مجرور اراه للحسن وجهه الحسن وجه

ولعله صفة بعد صفة لاثنان له

مثنيان وواحد منها اقسام المجردة عن اللام منها قسم مجرور ايضا

الست الكائنين له

مختلف فيه وهو حسن وجهه والاصح جوازه فبقي ستة عشر وما

اي القسم الذي

فيه ضمير واحد للموصوف في الصفة او في معمولها احسن لحصول

الا راجع اليه

المقصود وهو الربط بدون زيادة عليه وما فيه ضميران لا حسن لحصول

اي الربط الصفة بالموصوف

الربط وليس باحسن لوجود الزائد على المقصود لان الرابط

بحصل باحدهما فلا حاجة الى الآخر وما لا ضمير فيه اصلا قبيح لعدم

الرابط متى رفعت بها فلا ضمير فيها لامتناع تعود الى عدم فان وجد

الضمير

الضمير في معمولها فاحسن والا فقبيح وان نصبت او جررت بها فقبيح

نحو الحسن وجهه وحسن وجهه

فيه لموصوف لامتناع خلوها عن الفاعل فان وجد في معمولها ايضا

الصفة

فحسن وليس باحسن والا فهو احسن ثم علم ان الرفع على الفاعلية

اي المعمول لذلك التسمية

والنصب في المعرفة على التشبيه بالمفعول وفي النكرة على التمييز

اي تشبيه معمول الصفة

له وافعل التفضيل ويوما اشتق منه

الثلثة او الاربعة

فعل موصوف بزيادة على غيره فيه لانه يمكن ان يوخذ

هذا اللفظ من لفظ افعل التفضيل له ولا يعمل في الظاهر

اي الاسم

اقول وذلك لانه لا يجري على فعله بحسب المعنى لانه يدل

على زيادة الموصوف في الصفة على الغير كافضل في زيد افضل

الافضل

من عمرو فانه يدل على زيادة زيد في الفضل على عمرو بخلاف يفضل

فانه لا يدل على زيادة شخص في الفضل على آخر فلما لم يجر عليه

اي الزيادة على الغير

وقد جاء في المثال المذكور

بان يفيد نفعا له او ضرا

عنه او حالا منه رجائي في التفكر

جل في المثال المذكور

فعله منا جهة المعنى لم يعمل في الظاهر الذي هو معمول قوي لا يعمل

في الظاهر وفي

وعلى الحال ان افعل التفضيل

فيه الاعاجم قوي الا اذا كان جارا بالشيء وهو في المعنى بلسبب التفضيل

في التحقيق

لذلك الشيء مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا فانه

يعمل جر في الظاهر نحو ما رايت رجلا احسن في عينيك الكحل منه في عين

زيد لانه بالجري على المعمول وبالجري على الاب يكون عمله في الظاهر وهو

نفي منفيا تقع في موقع الفعل اذ حرف النفي مناد داخل الفعل

فيتعلق على العمل فيعمل في الظاهر مع انه لو لم يعمل في السبب

بل رفع المسبب على الابتداء ورفع افعل التفضيل على الخبرية و

تحمل ضمير المبتداء اعني المسبب لوقوع الفصل بين العامل وهو

احسن في مثالنا وبين معموله وهو منه باجنبي وهو

الكحل لكونه مبتداء واحسن في قوله تع لنعلم اي الحزبين احصى لخبرية

بخلاف ما اذا لم

في مرورنا برجل افضل منه ابوه فانه جائز له

لما لبثوا امدا ماض من باب الافعال لا افعل التفضيل

وقول انس في قول الشاعري واضربنا بالسيوف القوانس منصوب بفعل مقدر مدلول عليه باضربنا وهو بعض

اي بعض القوانس بالسيوف ح له فلا يقال هي لفظا او حكما اذا طلب شخص

ان يرجل افضل منه ابوه اي يجعل افضل على البدل صفة رجل فعلا لهذا لا يكون اللام

ويرفع ابوه على الفاعلية اما اذا رفع ابوه على البدل

ثبت ورفع افضل على الخبرية مقدما مجملا لضمير المبتداء

فلا مقال في جوازه ح له وبلزمه التكلم مع مناد

ذلك لانه لا بد له من مفضل عليه وكيانه طرف اجد بها

نحو زيد افضل من عمرو وانثا نية الاضافة نحو

زيد افضل القوم وانثا لثة لام العهد كقولك زيد

من في قوله بالاكثر منهم لا يتعلق بافعل

التفضيل بل تعلق بلست اي ليست من

حصل البيان باحدهما ثم يجيء الى الاخر بمن فاذا

استعمل مع من لا يستعمل مع الاضافة واللام فلزمه التنكير

اذ لا يتصور تعريفه الا باللام او الاضافة ويعرب حالا

يستعمل معهما ومن في قوله ولست بالاكثر منهم حصى

لبيان المفضل عليه بل هي كالتي في قولهم انت البطل الشجاع

عن بينهم والمعنى ولست بالاكثر من جملة الحصى من زيد

مثلا من بين القوم الفلاني فلبيان الاكثرية بالنسبة الى

زيد لا بالنسبة الى القوم فالقوم ليس بمفضل عليه فمن

الداخلة عليه ليست لبيان المفضل عليه بل لمعنى حق التامل

قوله فاذا فارقته فالتعريف باللام او الاضافة

نحو زيد الافضل وافضل الرجلين مثلا

اى فاذا فارقت كلمة من عن افعل التفضيل اى اذا لم يستعمل

مع من لا لفظا ولا تقديرا فالتعريف باللام او الاضافة لازم

نحو زيد الافضل وزيد افضل الرجال ليحصل بيان المفضل عليه احد البيانين

بعد انتفاء الطريقة الثالثة وكلا الطريقين معتبرة للتعريف ولا يرد قولنا الله

يعلم السر واخفى وقولهم الله اكبر وقولك عدان الذى كمل النبى بابى لنا بيتا

جمعه اصح عز واطول لان من مقدرة والمعنى ويعلم اخفى من السر وهو اكبر

من كل شيء ودعائه اعز واطول اف دعائم كل بيت واذا اوحى كعكى

ما تلى عليك فاعلم ان المستلزم مفارقة من اياه تعريفه باللام او بالاضافة

نظرا الى انه يجوز ان يضاف الى النكرة نحو زيد افضل رجل فيقع على انكارية

برفع الاضافة لانه يخص لانه قال في مفصل فالتعريف باللام او بالاضافة

بعادة وغاية ما امكن في تقريره ان نقول اراد بالتعريف معنى يشمل التعريف

بيان مطلق التخصيص

حصل البيان باحدهما ثم يجيء الى الآخر بمن فاذا

استعمل مع من لا يستعمل مع الاضافة واللام فلزمه التنكير

اذ لا يتصور تعريفه الا باللام او الاضافة ويعني لا

يستعمل معهما ومن في قوله ولست بالاكثر منهم حصى ليست

لبيان المفضل عليه بل هي كالتي في قولهم انت البقل الشجاع

من بينهم والمعنى ولست بالاكثر من جملة الحصى من زيد

مثلا من بين القوم الفلاني فلبيان الاكثرية بالنسبة الى

زيد لا بالنسبة الى القوم فالقوم ليس بمفضل عليه فمن

الداخلة عليه ليست لبيان المفضل عليه تلحق حق التامل

قوله فاذا فارقته فالتعريف باللام او الاضافة

نحو زيد الافضل وافضل الرجلين مثلث

اي فاذا فارقت كلمة من عن افعل التفضيل اي اذا لم يستعمل

مع من لا لفظا ولا تقديرا فالتعريف باللام او الاضافة لازم

نحو زيد الافضل وزيد افضل الرجال ليحصل بيان المفضل عليه احد الامرين

بعد انتفاء الطريق الثالث وكلا الطريقين معتبرة للتعريف وللارد فقال يعني ان

يعلم السر واخفى وقولهم الله اكبر وقول الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا

عالية اعز واطول لان من مقدرة والمعنى ويعلم اخفى من السر وهو اكبر

من كل شيء ودعائه اعز واطول من دعائم كل بيت واذا اوعى كعكك يستعمل مع من لا لفظا ولا تقديرا

مثل كعكك فاعلم ان الاستلزام مفارقة من اياه تعريفه باللام او بالاضافة

نظرا الى انه يجوز ان يضاف الى النكرة نحو زيد افضل رجل فيتبع عدم كارية

بدفع الاضافة لانه يخص لانه قال في مفصله فالتعريف باللام او بالاضافة

بدفع الاضافة لانه يخص لانه قال في مفصله فالتعريف باللام او بالاضافة

باعادة وغاية ما امكن في تقريره ان يقال اراد بالتعريف يعني يشمل التعريف

والتخصيص كما يجيء شائعا عموم المجاز او بنى الامر على الاعم الاغلب

كما يعود اليه في هذه الرسالة ميلا الى الاختصار قوله وما اذا

استعمل من قد كر اللازم ويعني التكني واراد الملزوم ويعني الا

ستعمال مع من مع جواز ارادة اللازم على ما يعني طريق الكناية و

يقال زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون ا

فضل من عمرو وهند اجمل من دعد والهندان اجمل من دعد و

الهندات اجمل من دعد بلفظ الافراد في الكل وذلك لامرين

احدهما انه يشبه صيغة التعجب في الوزن والمبالغة فكما لا

يتصرف صيغة التعجب لا يتصرف هذا والآخر ان كلمة من كجزء منه

لزومها له عند مفارقة اللام والاضافة فيخل العلامة

بينهما

بينهما كتخلل الفاصل بين العصا وحاملها واطلق عليها اي

على كلمة من اذا علامة التثنية فيدخل لفظ المؤنث المذكر

مع تقارب عوارض التثنية وغيرها على الصرف قوله

واذا عرف باللام انث وثنى وجمع نحو الزيدان الافضلان

والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان

والهندات الفضليات او الفضل وذلك لقلة اسميته

بحذف اللام وضعفت بمنعه فعلا التعجب ومفارقة

كلمة من الى نفسه عن التصرف وبعوارض التثنية وغيرها

قال الله تعالى بالاخسرين اعمالا قوله واذا اضيف ساغ

في الامران اما اذا اضيف وقصد زيادة موصوفه على المضاف

اليه ساغ في الامران المطابقة وعدم المطابقة اما المطابقة

فلما ذكر المعرف باللام واما عدم المطابقة فلمشابهته بالذي يعني في

ذكر المفضل عليه صريحا واذا اضيف ولم يقصد زيادة موصوفه على المضا

فيه بل قصد زيادته مطلقا واضيف لمجرد التعريف لا لبيان

المفضل عليه وجبت المطابقة نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان

اي الناقص والاشج الكائنان في بني مروان اعدل من العا

دلين سواء كان بني مروان عادلا غيرهما او لم يكن بل انما اضيف

لمجرد التوضيح لجواز الاشتراك بعد الاوضاع في هذين الاسمين و

كقولنا محمد افضل قريش اي محمد الكائن من قريش افضل من الملائكة والنبيين

فاذا هو اضافة توضيح للاشتراك في الاسم الغير بعد الاوضاع وعلى

وجب المطابقة في لغة الاسمية بسبب الاضافة وعدم مشابهته بالذي

في ذكر المفضل عليه صريحا

باب الفعل

هو ما صح ان يدخله قد في اول كلمة جاز

دخول

لما فرغ المصنف من تقسيم الاول من اقسام الكلمة اعني الاسم شرع في التقسيم الثاني

واعني الفعل المشهور به وانما قدمه على الحرف لاصالته بوقوعه احد جزئي الكلام

دخول قد وحرف الاستقبال او السين وسوف والجوازم عليه والشغل

به الضمير المرفوع او يمكن ان يشغل به الضمير المرفوع البارز لان المسكن

يشمل الافعال والصفات والحروف والمراد الافعال كلها فكانه اراد

بالاتصال الايصال المعنوي فان جر اللغة لا يطلق الا على البارز لا

لحق يكذب اتصال شيء بضرب في زيد ضرب بل العود بالاتصال

على وهذا بالساكنة لان المحركة خواص الاسم ولم يكن الامر للتعادل

تعول الفعل وخفة الاسم وتحريك خشل ضربا عارض بسبب الانوولزا

لم يقل الحذوف فيه دعا ولم يقل دعا ثم السبب في اختصاص

هو لا بالفعل هو ان قد تدخل بين الحال او تعليل الفعل في المستقبل

وهذان لا يتعلقان الا في الفعل وفي اختصاص في الاستقبال

وتشاكيد نحو اضرب يعون ال

ذكر السين

لانه السين لا توقع مختلفة والسين دون سوف

لا تختص بالفعل بل تدخل الاسماء

لا تختص بالفعل بل تدخل الاسماء

لا تختص بالفعل بل تدخل الاسماء

سوف انها تختص المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال و

ذا اتصالا لا يتعلق الا في الفعل في اتصال الضمير المرفوع البارز نحو انه

لاتصاله وبروزه اقوى فلا يتصل الا بالاقوى ولان اتصاله

بغير الفعل يوذي في مثل ضاربان وضاربون لاجتماع الا

نونين والواوين لان هذه النون ان الالف والواو حرفا اعراب تنوين

لهما بالعوامل نحو رايت ضاربتي وضاربيني فلا بد من الف

وواو اخريين والواو في مثل هما تو ابوهما كم حرف للدلالة

على كون المسكن جمعا والا لوجب ان يقال يا قوم صلوا ويا قوم

من سوا اذا احطت بهذا علما فاعلم ان كلا من خواص المذكورة غير

شاملة لجميع افراد ذي خاصة سوى اتصال الضمير المرفوع اليا

زر فانه خاصة شاملة لجميع افراد الفعل نحو ضربا ويضربون وا

خرج

الامر المتعدي وغير المتعدي اعني تصريف افعال القلوب الافعال

على معنى ان كل ما يصدق عليه هذا التعريف فهو فعل منه

واضربي واما قد فلا تدخل الامر والسين وسوف لا يدخلان

غير المضارع وتاء التانيث الساكنة لا تدخل غير الماضي وبعض

الجوازم لا تدخل غير المضارع لكن التعريف لاشتماله على خاصة

صفة شاملة مطردة ومنعكس وقد تخلص التعريف عن العوارض

المفارقة بحيث يستقيم طرده وعكسه بمعنى ان كل ما وجد فيه

احدى العوارض المفارقة فهو يصدق الحدود وان الحدود لا

يخلو عن احدى العوارض

قدم الماضي لتجرده عن الزوائد ولكونه مسبقا باعتبار الزمان

والمضارع لكونه ماخذ الامر وقدم المتعدي لكونه موجدا والوجود

او لكثرة عمله وجعل المبني للمفعول صنفا برأسه لكونه مغيرا عن

الاصل مع تغيير معمولية لنحت عن كيفية واخواته واخر الافعال

المتعدي وغير المتعدي صنفا واحدا

عن افعال القلوب

الافعال التي تدخل

المقابلة من الافعال الناقصة

الناقصة لكونها انقص في التصرف من الافعال الناقصة لاختصاصها

بخبرها بان يكون مضارعا وقدم باب المدح على باب النعت لانه

له فرعا غير هو اكثر منه ذكر وترك العطف لابراد فهما على اعتبار التقييد

التقييد في الحاضر اي الصنف الاول من الاصناف في

الذي يدل على حدوث زمان قبل زمان التكلم سواء

على حدوث زمان قبل زمان تكلم او يضيف دلالة بالوضع فخرج ما دل

على زمان بعارض نحو زيد ضارب عمرا امس ودخل ما دل

بالوضع وخرج بعارض نحو نعم وعسى ولم يشترط تعيين

الوضع اعتمادا على انصراف المطلق الى الكامل وهو الدلالة

له بالوضع ويجوز تخصيص التعريف بالماضي المتصرف

فخرج نعم وبئس عن استدراك

قوله واصناف الماضي والمضارع الخ وقدم الماضي لتجرده عن الزائد ولكونه اصلا باعتبار الزمان

والمضارع لكونه ماخذ الامر وقدم المتعدي لكونه وجوديا او لكثرة عمله وجعل المبني

للمفعول صنفا برأسه لكونه مغيرا عن الاصل بغير معلوم ليس عن كيفيته واحواله واخر الافعال

الناقصة عن العشرة لنقصانها واخر افعال المقاربة عن الافعال الناقصة لكونها انقص في التصرف

من الافعال الناقصة لاختصاص خبرها بان يكون مضارعا وقدم باب المدح على باب النعت لانه

له فرعا غير هو اكثر منه ذكر وترك العطف لابراد فهما على اعتبار التقييد الماضي الصنف الاول

من الاصناف الخامس وهو الذي يدل على حدوث زمان قبل زمان التكلم او يضيف دلالة بالوضع

وبرأسه على زمان قبل زمان تكلم تضيف الى زمان التكلم او لم يضيف دلالة بالوضع

فخرج ما دل على زمان بعارض نحو زيد ضارب عمرا امس ودخل ما دل بالوضع وخرج ما دل

نحو نعم ولم يشترط تعيين الوضع اعتمادا على انصراف المطلق الى الكامل وهو الدلالة

بالوضع ويجوز تخصيص التعريف بالماضي المتصرف فخرج نعم وبئس

وزيادة الباء فيما يسند الى اسماء الله تع كقولك ان الله يقضي بالحق فنا على ان كل اسم من اسمائه مذكور
غاير بمعنى ان فيه علامة التانيث وليس بصيغة التكلم والخطاب ولا تعرف بالغائب الا ما ليس بصيغة التكلم
والخطاب وان كان ذا تاء متوالية عن الذكورة والانوثة والغيبة لانها من صفات الاجسام
اذا فالغائب ما لا يدرى مخاطب حتى كان ودرا الجد اما اذا اخبر عما لا يدرى مطلقا فمخاطب حتى اذا
الكبر ما يعدم الطلاق لفظ الغائب عليه لمجرد عدم الاذن الا ان يعرف ما لا يدرى مطلقا ولا يطلع على ما دل
بين المتكلم والمخاطب فح لا معنى للاطلاق الغائب عليه لانه لا يكون من حضور ثلثة الا بعد الوهم وهو
اقرب اليهم من حبل الوريد وخص التوثب بالمتكلم مع غيره اربا المتكلم الذي قارنه فرد او فرداه فصاعدا
المخاطب او من الغائب او منهما جميعا لانه كان عملا في الماضي وجعلا في المضارع كذلك او لسوف تحتاج او
تقول لم يتوهم حروف اللين فاعطى اياه بدونه الا لاشتباه الى المناسب وقد يزاد النون في
المتكلم وحده تنبيها على جلالته وعظمه وعلى انه تعالى كثير وعلى انه يصدر منه ما يصدر عن الكثير
من الاثار والافعال ومن قوله نحن نقص عليك ونشاركه في الحاضر والمستقبل
والاستقبال الا اذا دخله اللام او سوف

عند الاطلاق غير قرينة بالنسبة الى السامع على معنى ان الحادث الذي هو خبر الاول كالخبر في يقوم زيد
يحتمل ان يكون مراد المتكلم وقوعه في الحاضر ويكون مساق الكلام وان يكون وقوعه في المستقبل ويقع
سوق الكلام مخصوصا كما هو شانه في سائر المشتركات ولهذا الاشتراك بمعنى ان المتكلم قد ساق الكلام
لهما جميعا فباطل قطعا لان المشترك باعتبار المعنيين ولا يلزم المتكلم بمعنى باللفظ فقد
لازم على الخاطر فهم مراده على القطع بل اللازم عليه فهم مجموع اللفظ سواء كان مراده او لم يكن ولهذا
فالسواء وضع المشترك قصد الابهام ولو اطلق بازاء المعنيين جميعا لما كان فيه الابهام قطعا
وقيل يستعمل في الوضع الاول وقيل يعود الى الوضع ثم اعلم ان بعضهم على انه حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال وبعضهم على عكسه وكل يريد الاول لتبادر الوهم منه عند الاطلاق فيرى عن قرينة
الى الحال والحق انه مشترك بينهما وضع تعريفه واخرى للاستقبال لانه يطلق عليهما اطلاق
كل مشترك على معانيه بمعنى انه لو كان مجازا في الاستقبال لصير القرينة عند اطلاقه بازائه ولا مشتبه
فهم الاستقبال من غير قرينة لا يدل عليه وليس كذلك وكانا لو كان مجازا في الحال لا مشتبه فهمها

منه بدون قرينة لدلالة ان الفهم ينساق الى الحال عند الاطلاق بدون قرينة فالحق انه حقيقة
في الحال والتبادر الى الحال لكثرة الاطلاق فيه اذا قوله الا اذا دخلت اللام على ان الشرطية فيه
كلام وذلك ان الاوفق دخول اللام او سوف فانه وقد دخول اللام يعني للحال على ان الكلام
فيه دون دخول سوف او السين يعني للاستقبال كما هو شان المشترك عند تجرده عن احد
المعاني واثر عبثا جلاء ان قيل ان كان اللام للحال فكيف جامعت في الاستقبال في قوله
ولسوف يعطى فالجواب ان اللام تفيد الحال اذا دخلت على المشترك واما اذا دخلت على المستقبل
الصرف فهي للتاكيد المجرد عن افادة الحال
فلا تنافي فيه وهو معنى قول الشارح التفطن في جزء مدلوله فان قيل فلتفد اللام معناه ويتعدد
فلا سوف معنى آخر غير الاستقبال قلنا لكل سوف وسين الفعل واللام يدل على تقدم دخولها على الفعل
فلا وجه لابطال حكمها بما يدخل بعدها مع ان اللام للحال والتاكيد جميعا كما اشار اليه فاذا لم تفد
الحال تفيد التاكيد واما سوف فهي للاستقبال فقط واذا لم تفده يؤثر عن معناها قطعا والسين يشترك
ايضا لمجرد التاكيد كقوله تعالى سيقولون ما قالوا وكقول الشاعر سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

على ان ليس اعراب المشابهة وهي الخمسة من حروف المضارعة وهو ضعيف فلا يؤيد نظرة كلامهم

اذ ليس فيه ما اخره عاملا فيه وانتصابه باربعة احرف اه بعد الفراغ من بيان عامل الرفع

خاض في بيان عامل النصب وقدم ان لانها اصل في النواصب لانها تشبه ان المشددة وهي تنصب الفعل

واما النواصب فهي انما تنصب مشابهة بها حتى ذهب بعضهم الى ان الناصب هو ان وحدها والنصب بعد

النواصب باضمار ان نصب ما لم يتصل في اخره نون بتبديل الضمة فتحة ونصب ما قبل النون الساقطة النون

نشر اللنا كلمة الجازم سور جمع الموتر فانه مبني ونوم ضمير الفاعل لا يعمل فيه جازم ولا ناصب

هذا ولك ان لا تعمل نشر لانها المصدرية كما لم تعمل ما المصدرية في ما قدرنا لكم نوايدوا عليكم

قال الشاعر اي الا ان اسمي بالمدينة ولا ابرح بسكون الواو والعباس ان اسمي بالفتح وقال ابن ان تقر

ان على الماء وحكي بالنون والعباس ان تقرا بدون النون ووجهه ان ان لها علامات تعطي وهو التغير

ومعنوي وهو جعل الجملة في قوة المشتق المصدر فجاز ان يتغير فيها بعض الشيء لانها على العمل

للمعنوي كان الذي هو ما المصدرية هو الاقتصار على العمل المعنوي قوله ويضمر باضمار ان في الماضي

اخره شيء السلام وهو ان لا تشعر اجدادكم

بعد خمسة احرف وهي واللام واو بمعنى الى معنى

ولا يكون منكرا اكل السمك وشرب اللبن ان يشرب اللبن اذ لو اريد منعه عن كل منهما على حدة قيل لا تاكل
السمك ولا تشرب اللبن بالجزم فيهما جميعا لمعنى لا تشرب واما النفي فيحمل على النهي واما الخاص
فلان فقدم هو ان تجعل النصب اما على السببية في الفاء وعلى المعية في الواو فان كلا منهما يفيد الشركة
ويلو بعدم قصد ايقاع ما بعدها على الاستيفاء وايقاع الاشتراك بعقوبة وهو الولد من بعد
شفق وكقولهم كونوا ورثة واذ ذكرا ابا وانا نحن نزوركم او لو تزورنا ولو ازورك فقد
ما تاتينا فتحدثنا معنى احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا ان لم يكن منكم اتيان فحديث
منا والاخر ما تاتينا اتيانا بشيء الحديث ان يوجد منكم اتيان بلا حديث وذلك لان
الكلام مسوق لنفي المجموع ونفي المجموع اما بانتفاء كل فرد فهو المعنى الاول واما بانتفاء
بعض افراده وهو الحديث واما العكس فمن مفهوم الشرط وقيود المسببية انتفاء السبب

الا بما المزيدة وهو اذا وقسم يستعمل معها وبدونها نحو مهما تاتني اكرمك وحيثما تاتني اكرمك

وبعضها للمكان وهو اقسام ثلثة قسم لا يستعمل الا بما وهو حيث نحو حيثما تكن اكن وذلك

لكثرة مباشرة الاضافة المانعة عن الالزام وقسم لا يستعمل معها اصلا وهو اين وقسم يستعمل معها

مرة واخرى بدونها وهو اين نحو اين تكن اكن وايما تكن اكن ثم ان الغرض من تقسيمي هؤلاء

الكلمات معنى ان هو حصول التعليق باعتبار العموم على وجه الاختصار بيانه انك اذا اردت

تعليق اكرامك باكرام زيد ايا كان ولا تمكنك احضار جزئيات المكرم وان لا عموم دون

فيها فلا بد لك لحصول هذا الغرض ان تاتي باسم فيه عموم وان تضمه بعض ادوات الشرط

ليحصل الوفق الذي هو التعليق على وجه العموم والاختصار وذلك الاسم كمن في من يكرمني اكرمه

على معنى ان من يكرمني اكرمه فما هو للزمان للتعليق باعتبار عموم المكان وما هو لذي العلم

للتعليق باعتبار عموم ذي العلم وما هو لغير ذي العلم للتعليق باعتبار عموم غير ذي العلم واما

هو مشترك للتعليق باعتبار عموم ذي العلم وغيره فان قيل يلزم من قولك من تاتني اكرمه

بكر منه

بجزاء الشرط وجزائه

بخبر المبتدا

بمبتدا الخبر

بالفعل

بالفعل

بالفعل

حيث لم أشم حل السلط لأن لا لعموم المكان فالمعنى في أي مكان أردتم فالجواب أن أي مبهم كيف
قبلا أو دبرا
لعموم الأحوال أي فأتوهن في أي حال أردتم أرقاعة أو قاعدة أو غيرهما أو بعضهن من أي جانب
أي موضع الإتيان
أرقاتوهن من أي جانب أردتم بعد أن يكون المأتي واحدا أو يعم منع أي في أي زمان أردتم ليلا أو نهارا
جواب تسليم
أو على تقدير تسليم أن يكون لعموم المكان فليكن المعنى في أي مكان أردتم أي في أي دار أردتم
أو في أي حجرة أردتم وعلى هذا لا يكون المراد به عموم السببين بقرينة الحرث فإن العقدة لا يزرع
بموضع الحراثة بل هو موضع تضييع البذر فيها هذا ولكن سبب النزول يكون الأولى أعلم
والمراد من البذر الإنزال فإنه يحصل منه كما يحصل من البذر الغلة
إذا جزم المضارع إذا كنت عاجزا عن الإضافة وعند الكوفيين جزمه مطلقا تمسكا بقوله
إذا تقبلكم من الحوادث نكبة فاصبر فكل عباية فستنجلي وإن كيف لا يجازى به ولا العمل
الفاء جزائية
كيف تكن أكن على رأي البصريين لامتناع التعليق باعتبار عموم الأحوال خلافا
للكوفيين فإنهم يجوزون جزم المضارع وسببه في التعليق باعتبار عموم الأحوال و
خصوص الأحوال كما يمكن التعليق باعتبار عمومها كالنعم والعقود لأن الصحة والمرض
الطلب غالب تعلق
ترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا
مسببا له فإذا كان المضارع الواقع بعد
الفعل المطلوب
بما ذكر الفائدة وقصد سببية الفعل لها فلا بأس بالجزم
بعد المضارع الواقع بعد الأمر
بما يجوز تسليم تدخل الفاء

حرف من حروف اللين تؤدي الى اجتماع حرفي العلة فزيد النون لكونه
اقرب الحروف اليها شبها قوله وذلك في الرفع اي لحرف النون علامة لرفع ا
المضارع دون نصبه وجزمه وذلك لان الرفع اقوى الاحوال ووجود
النون اقوى من سقوط فاستوثق الاقوى بالاقوى واما في الجزم فيحذف
حذف الحركة واما في النصب فيحذف حملا على الجزم وان لم يكن النا
صب سقط الحركة وذلك لتعذر النصب بدون اسقاط النون
وعدم اسقاط ان الناصبة لون الاعراب تشبيها لها بالمصدرية
وعدم اسقاط الجوازم والنواصب لون جماعة النساء قد ذكرنا
فلا نعيد قوله والامر ما يؤمر به الفاعل المخاطب على مثال افعل نحو
اصنع من تصنع ونحو ضع وضارب ودحرج اي صيغة يؤمر بواسطتها
الفاعل المخاطب كائنة على مثال افعل اي محذوفا منها حرف المضا
رعة خوف اللبس بالمضارع ومعاملا اخرها معاملة مجزوم من حذف الحركة
ونون الاعراب لئلا يجتمع الاعراب والبناء مبتدئ بما بعد حرف

المضارعة ان كان متحركا نحو ضع من تضع وضارب من تضارب ودحرج
من تدحرج وزيد في اولها همزة وصل مكسورة ان كان ساكنا للتوصل بها
الى النطق بالساكن انما تعين لها فلانها اقوى الحروف والابتداء بالا
قوى اولى ولانها في الاصل الف والالف اخف واما كسرها فلانه الا
صل في تحريك الساكن وبهذه زيدت ساكنة لما فيه من تقليل
الزيادة ثم حركت بالكسر دفعا لتعذر الابتداء بالساكن كما هو مذهب
بعضهم او زيدت بالحركة كما هو الاصح لكن لما زيدت لدفع الابتدا
بالساكن كانت بمنزلة تحريك الساكن فزيدت مكسورة اللهم الا
ان يضم عين المضارع فتضم هاء لجرى اللسان على سنن واحد ولئلا
يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة نحو اكتب وضمة الميم في ارموا منقولة
عن اللام واكرم ماض فمن تاكرم لا يعني من تكرم فهو من الاول لان التا
والهمزة للقطع فلا منافات بين قوله على مثال افعل وبين قوله نحو ضع
وضارب ودحرج لان تخصيصه بالذكر لكونه من المجرد الثلاثي

لعدم الحاد هما ذاتا فان تعقل الكثرة موقوف على تعقل المكثر وهو المفعول الا

ول وعلى تعقل المكثر وهو الثاني وهو علمته فاضلا مفعولاه مبتدأ وخبر لا لما

ذكرنا فان هذا البيت يعقل لتغير الذات بصفة فلا بد لهم من مفعولين احدهما

الذات والمنسوب اليه والآخر الصفة والمنسوب قوله والثالث الذي يتوقف تعقله على

ثلثة نحو اعلمت زيدا عمرا اخا الناس فان الاعلام يقتضي شخصا عالما بالذات

مع الصفة اي عالما بالمنسوب اليه والمنسوب الثاني المنسوب اليه والثالث المنسوب والاول

عالم بهما اعلم ما يتعدى الى ثلثة فهما قسم من مفعولي الثلاثة المجرد المتعدي

الى المفعولين الى الافعال وهو لفظا اعلم وارى فان علم ورأى بمعنى علم متعديان الى

مفعولين وبالنقل الى الافعال ازداد آخر وهو الاول والعالم بالمنسوب

المنسوب اليه فصارا متعديين الى ثلثة وقسم يتعدى الى مفعول واحد وهو الاصل

ايضا الذي يتوقف تعقله على معقولين نحو كسوته جبة مما لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا

لعدم اتحادهما ذاتا فان تعقل الكسوة موقوف على تعقل المكسو وهو المفعول الا

ول وعلى تعقل المكسو وهو الثاني وهو الجبة فاضلا مفعولاه مبتدأ وخبر لا لما

ذكرنا فان هذا البيت يعقل لتغير الذات بصفة فلا بد لهم من معقولين احدهما

الذات والمنسوب اليه والآخر الصفة والمنسوب قوله والثالث الذي يتوقف تعقله على

ثلثة نحو اعلمت زيدا عمرا اخا الناس فان الاعلام يقتضي شخصا عالما بالذات

مع الصفة اي عالما بالمنسوب اليه والمنسوب الثاني المنسوب اليه والثالث المنسوب والاول

عالم بهما اعلم ما يتعدى الى ثلثة فهما قسم من مفعولي الثلاثة المجرد المتعدي

الى المفعولين الى الافعال وهو لفظا اعلم وارى فان علم ورأى بمعنى علم متعديان الى

مفعولين وبالنقل الى الافعال ازداد آخر وهو الاول والعالم بالمنسوب

المنسوب اليه فصارا متعديين الى ثلثة وقسم يتعدى الى مفعول واحد وهو الاصل

لكثرة تصرفه وكون مفهومه وجوديا قوله المتعدي ما كان له مفعول بمراد به المفعول

به فهو نوعان الى مفعول به وقد المفعول به لان المتعدي وغيره سيان في تقدم ما عدا المفعول

به والفارق بينهما هو المفعول به فقط قوله وتعدي الى مفعول واحد قوله وذلك

لتوقف تصوره على متعلق واحد كضرب زيدا فان الضرب لا بد له من مضروب كما انه لا بد

له من ضارب فيتوقف تعقله على هما ولا يتوقف على غيرهما قوله وما اثنين قوله وذلك

العلم الخبر ثم يجوز ان تضمنها معنى الاعلام لان الاخبار مستلزم للاعلام وتعديها الى
ثلث تعديتها الى واحد تقول اخبرت زيدا فاضلا بمعنى اخبرت زيدا اعلمت زيدا فاضلا
قال بعض المحققين وثانى المفعولين مفعول مطلق للنوع في الحقيقة لان نوع من الاخبار اخبار
كثير مطلق الانباء والاخبار والمعنى انبأته بنوع انباء وهذا الاخير من الادق
وغير المتعدي ما يختص بالفاعل اي ما لا يتجاوز عمله من رفع الفاعل الى نصب المفعول به كما
قوله
فالاختصاص اضافي كالاذ والمتعدي ثلثة اقسام ما عدا المفعول به فعلى المتعدي بثلثة
اسباب التصيير غير المتعدي متعديا سواء كان عدم تعديه حقيقيا او اضافيا بثلثة اسباب
الاول الالف الهمزة ان النقل الى باب الافعال بشرط ان تغير الهمزة معنى الفعل وتضم الى
معنى التصيير نحو اذهبت زيدا بمعنى صيرته ذاهبا وتنقسم الى الثلاثي الوسط بعال الى باب
مثل فلان ازرى وسطهم وخبثهم ان النقل الى باب التفعيل بشرط تغير المعنى وضم التصيير

فهو غير جار على اللازم متعديا ثانيا قوله بمعنى المفعول وهو فعل ما لم يسم فاعله

اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله لغرض من الاغراض للاختصار مع شهرة

الفاعل نحو خلق الانسان ابهاما اي خلق الله هؤلاء الخلق والايجاد لا يصلح الا له

ومنه علم الرجل فهو معلوم وسلم فهو مسلوم وجن فهو مجنون وصيد فهو مصيود

وقد الرجل وقد السيف اذا جعل حسن القطع للعلم بان هؤلاء في الغالب هو الفاعل

وقد ترك معلوما في كلامهم واسما لا يقال علمه فهو معلوم ولا سلمه فهو مسلوم

وهكذا الا ولان القصد الى وقوع الفعل على المفعول به لا الى صدوره عن الفاعل

نحو قتل الخارجي فان المهم قتله بسوء من غير نظر الى فاعله او لصون الفاعل عن الملك نحو ضرب

الانوف اذا كان الضارب عظيم الشان رفيع او لصون لسانك عنه نحو ضرب الاعناق اذا كان الفاعل

ربه وبنار ذليلا او لتجهيل الفاعل على الطلب لامر نحو قتل زيد او لتجهيل الفاعل نحو سرق

المال او لامر آخر غير ذلك موضوعه واسند ذلك الفعل الى المفعول النائب عن الفاعل

البيت الكفاية يرمز الى قوله فعل ما لم يسم فاعلم فان هذه الاضافة تقتضي الاسناد الى

المفعول كما لا يخفى على من له ذوق وملاحظة قيد الاسناد الى المفعول ليخرج ما لم يسم المبني

للمفعول مع انه لو لم يلاحظ الدخل في التعريف ضرب نحو مثل ضربني واكرمني زيد اذا

اعلم الثلثة وحذف فاعل الاول على رأي الكسائي لان فعله معلوم لم يذكر فاعله

قوله وينسب الى المفعول به لانه احد طرفي الفعل كالفاعل فعند عدم الفاعل لا بد

وان يكون له نسبة الى الآن لا يوجد ولا يجوز ان يسند الى غيره عند وجوده خلافا

لسيبويه فان المتكلم على رأيه مخير ان شاء اسند الى المفعول به وترك ما سواه على نصبه

وان شاء اسند الى غيره وحذف المفعول به لان كل ما هو اخف في عناية المتكلم فهو اهم وهو اخف

ولو ولد فكل جزء وكل يسند الكلام الى ما شاء حمله عليه فعند سيبويه الفواعل والمفاعيل

باب في الابدال فصل الا اذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت ان يسند الى

المفعول به كما وقد زمان الاوقات ان يكون الثاني في باب علمت اي في باب العلوم

افعال بدل

كالدوام والتشبيه كما تقدم الا انه لا يقصد فالقائم مقام الفاعل هو النوع

نحو سير سيرا وضرب ضرب الامير او ضربة او القرب وجمع الضمير واشتمل الضمير

العدد نحو ضربت ضربة وضربتين لان فيهما شيئان لا بد لاعلى العقل وسند الا الظ

فيه فيفيد الاسناد والابهام

فان الظرف في الزمان والمكان لان كلا منهما بلا بس العقل ويصلح للقيام مقام الفاعل

لان فاعلهما غير ذاته بخلاف

ولا مانع عن نحو سير يوم الجمعة وسير فرسخان ولا يذهب عليك انهما لا يقوم مقام المصدر

الفاعل الا بعد تقريره عاجز بعد ذلك هذا اذا كان الكلام خلوا عن المفعول به الصريح

اما عند وجوده فلا مانع لقيام الجار ومقام الفاعل كما اشرنا اليه واذا لم يوجد فلك

الجار في البواقي ومنهم من رجح المصدر لانه جزء مدلول الفعل واقرب اليه ومنهم من رجح

الجار والمجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة ومنهم من رجح المصدر والظرف على

الجار والمجرور لعدم افتقار العامل فيهما الى الواسطة وسكت عن المفعول معه والمفعول له

لامتناع قيامهما مقام الفاعل لان المفعول معه لو قام بالواو يلزم العطف بدون

والثالث في باب اعلمت فيد بالثاني لان الاول يقوم مقام الفاعل بالاتفاق وفا

في باب علمت لان الثاني في باب اعلمت يقع موقع الفاعل لعدم المانع واما الثاني

في باب علمت والثالث في باب اعلمت فلا يقعان موقع الفاعل لا يقال علم قائم زيدا

او لا اعلم فاضلا زيدا عمرو لانهما خبر في الحقيقة وهو الخبر لا يخبر عنه واجاز بعض

الاخبار وكذا اذا كان نكرة لان التنكير يرشد الى انه ثان وثالث ولا يلزم اللبس

الاول بالقيام مقام الفاعل واجاز بعض الاخبار ذلك في المعرفة ايضا بشرط التزامها

من البابين وبالثاني في باب علمت

نحو مركز فهما نحو انه يقال علم زيدا هو لانه خبر يرشد الى انه ثان وثالث فهو اولى

المصدر لانه اقرب وسند الى المصدر نحو سير شديد لانه جزء مدلول الفعل ولا مانع عن الا

سناد اليه ووصف المصدر بشيء يدل على ان المصدر التاكيدي لا يجوز نيابته عن الفاعل

لعدم الفائدة فيه لانه جزء مدلول الفعل فيدل عليه الفعل تضمنا ذكر او لم يذكر

سند اليه الفعل يجب ان يكون شيئا لا دلالة للفعل عليه فلا يقال الا ان يقصد

كالدوام والتشبيه كما تقدم الا انه لا يقصد فالقائم مقام الفاعل هو النوع

نحو سير سيرا وضرب الامير او ضربة او القرب وجمع الضمير واشتمل الضمير

العدد نحو ضربت ضربة وضربتين لان فيهما شيئان لا بد لاعلى العقل وسند الا الظ

فيه فيفيد الاسناد والابهام

فان الظرف في الزمان والمكان لان كلا منهما بلا بس العقل ويصلح للقيام مقام الفاعل

لان فاعلهما غير ذاته بخلاف

ولا مانع عن نحو سير يوم الجمعة وسير فرسخان ولا يذهب عليك انهما لا يقوم مقام المصدر

الفاعل الا بعد تقريره عاجز بعد ذلك هذا اذا كان الكلام خلوا عن المفعول به الصريح

اما عند وجوده فلا مانع لقيام الجار ومقام الفاعل كما اشرنا اليه واذا لم يوجد فلك

الجار في البواقي ومنهم من رجح المصدر لانه جزء مدلول الفعل واقرب اليه ومنهم من رجح

الجار والمجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة ومنهم من رجح المصدر والظرف على

الجار والمجرور لعدم افتقار العامل فيهما الى الواسطة وسكت عن المفعول معه والمفعول له

لامتناع قيامهما مقام الفاعل لان المفعول معه لو قام بالواو يلزم العطف بدون

بدون المعطوف عليه ولو تم بدونها لم يكن معمولا معه لان المذكور بعد الواو

واما المفعول له فلانه ليس ضروريا للفعل لان اكثر من الافعال غير معلل والقائم مقام

الفاعل يجب ان يكون ضروريا كالفاعل ولانه جواب لم والفعل والفاعل لا ينخلعا بشيء

سؤال قوله افعال القلوب سمي هذه الافعال افعال القلوب لان بعضها للعلم

وبعضها للظن والعلم والظن مما يتعلقان بالقلب وان كان للحواس مدخل فيهما

وخلت وظننت وقدم ما هو للظن لكثرة الظنيات بالنسبة الى اليقينيات

الظن مجرى المبادر لليقين لكونه مسبوقا بالظن غالبا قوله وعلمت ورأيت ووجدت

زائر ووجدت وعلمت يستعمل مرة بمعنى ظننت وهو اذن للاعتقاد والذهول بلا دليل

والثلثة الباقية تدخل على المبتدأ والخبر فيصير الاسمية لبيان ما هو عبارة عن ظن

او بمعنى تصيرها الى نصب المبتدأ والخبر مفعولين لانه لا يتغير معناه

مفعولا الجملة الاسمية لم يذكر النصر والمعنى بناء على ان التغير يقتضي تقدم

ظننت كان المعنى زيد مقيم في ظني لكن حين التوسط يضعف الا
لغاء لتقدمها على احد المفعولين وحين التاخير يقوى الالغاء لا
زدياد ضعفها بتاخرها عنهما جميعا واما الاعمال فلانها افعال
والافعال تعمل متقدمة ومتاخرة قوله والتعليق بالرفع عطف
على جواز اى ومن شانها التعليق خاصة لان التعليق خاصة
في باب اعطيت يؤدى الى حمل احد المتباينين على الاخر ولا يجوز
عطفا على الالغاء لان التعليق واجب لا جائز وهو اى التعليق
ابطال علاقة المفعولية لفظا لا لفظ وهو ان لا تبطل صدر
اصحاب التعليق التي هي اللام وكلمة الاستفهام وحرف النفي لا
محلا لوقوع معانيها على مدلول الجملة مثلا اذا قيل لزيد منطلق
فالجملة منصوبة على المفعولية لوقوع العلم على انطلاق زيد فان
قيل فليكن زيد مقيم ظننت كذلك لوقوع الظن على اقامة زيد وا
انتم قلتم الالغاء ابطال المفعولية لفظا ومحلا قلنا ان قلت

زيد مقيم منصوب المحل على المفعولية لظننت فقيل لك ما المانع عن
النصب اللفظي فاتقول يعني انه لو كان مفعولا لانتصب لفظا لعدم
المانع عنه فهو ليس بمنصوب لا لفظا ولا محلا بل الظن ظرف يجب للمغني
كما اشرنا اليه بخلاف علمت لزيد منطلق فانه منصوب المحل لوجود
المانع عن النصب اللفظي وهو اللام تامل ثم اعلم ان تعليق هذه الا
فعال قبل احد هذه الاسباب بشرط ان يتقدم على المفعول الاول
كاسئلة المتن واما اذا تاخر عن الاول كقوله تع ليبلوكم ايكم احسن عملا
بمض ليعلمكم لانه تع منزه عن البلوى والاختبار فلا تعليق الا بالنسبة
الى الثاني لانه لا مانع عن العمل في الاول لفظا قوله نحو علمت ازيد
عندك ام عمرو وارايتم في الدار اذا وقع هذان في جواب ازيد عندك
ام عمرو وايتهم في الدار فالمعنى علمت جواب ذلك السوال فالمضاف
محذوف والمضاف اليه مراد اللفظ واذا لم يقعا في جواب السوال
فالمعنى علمت احدهما بعينه عندك على ما يقتضيه الاستفهام بالهمزة

بالهمزة وبام وباي استعملت للاستفهام في مقتضاه وهو التعيين ولو ار
دت علمت احدهما لا بعينه عندك لم يبعد ويكون لفظة علمت نحو
بما تستلزمه الهمزة وام وهو علم احد الامرين عند المخاطب لا على التعيين
قوله الافعال الناقصة وهي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
غير مصدرها وسميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها بل تفتقر الى
المنصوب وذلك لان تمام الكلام باجزائه والكلام اسمائها وا
خبارها وهي انفسها قيود لاخبارها فانه اذا قيل كان زيد قائما
وصار زيد غنيا فالمعنى زيد قائم في الزمان الماضي وزيد متصف بالغنى
بعد الفقر وما قال بعضهم معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام
المتصف بالكون اي الحصول في الزمان الماضي ليس بشيء لانه خلاف المتبادر
ولان الكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة مع انه يقتضي
ان يكون كان جزءا من الكلام وقائما حالا لا خبرا تامل قوله وهي كان الخ
الافعال الناقصة شايعة اطلاقها المتداول استعمالها كان الخ وا

والمجموع ثلثة عشر لفظا ومنها جاء وغدا وعاد وراح وقعد في مثل قولهم متى
قعدت كانها مرتبة بمعنى صارت قوله ترفع الاسم وتنصب الخبر اى تدخل
على المبتدء والخبر وتنقلب فيهما فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد
منطلقا والاصل زيد منطلق هذا تصرفها اللفظي المشترك فيه بين جميعها
ولكل منها تصرف معنوى كالنقل الى الماضي في كان والانتقال من شيء الى شيء
في صار هكذا قوله وكان تكون ناقصة وتامة نحو كان الامر اى وقع وزائدة
نحو ما كان احسن زيدا ومضمرا فيها ضمير الشان نحو كان زيد منطلق اى
الشان لما بين التصرف اللفظي المشترك بين الكل شرع ان يبين التصرفات
المخصوصة بكان وقصر البيان عليها لكونها ام الباب فقال وكان تكون
ناقصة تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي دائما نحو كان الله
عليما او منقطعا نحو كان زيد قائما وقيل انها في الاول زائدة معنى لتعالى
لقدمه عن مقارنة الزمان وفيه نظر لان المقارن العلم بالمعلوم لا نفس العلم
وتكون تامة بمعنى وقع ووجد لا تفتقر الى الخبر بل تتم بالمرفوع نحو كان الامر ومنه

ومنه قوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى من وجد في المهد حال كونه
صبيا وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اى حصل في المهد حال كونه صبيا ولا يجوز ان تكون ناقصة على معنى كيف نكلم
من كان في الزمان الماضي في المهد صبيا اى كيف نكلم الآن من ثبت له
الصبوة والطفولية والوجود في الزمان الماضي اذ لا يجوز استنكار التكلم
واستبعاده وسياق الاية له اذ كل من نكلم الآن فهو من ثبت له الصبوة
والطفولية والوجود في المهد في الزمان الماضي ويكون زائدة لفظا ومعنى
نحو ما كان احسن زيدا فهي زائدة لمجرد التاكيد ولا يبعد ان يكون غير زائدة
معنى ويكون المقصود منه التعجب من الاحسان في الزمان الماضي واما قول
العرب لقد ولدت فاطمة بنت الخرشب الكاهنة من بني عنس ولم ير مثلها
كان مثلهم فزائدة لفظا ومعنى لا احتمال لعدم زيادتها لجب المعنى
كما في قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب اى على المسومة
العراب او لفظا لا معنى نحو زيد كان قائم اى قائم في الزمان الماضي فهي زائدة

لفظا لعدم عملها لا معنى لافادتها الزمان الماضي واما زيادتها معنى لا
لفظا فقد قال بها البعض تمسكا بمثل كان الله عليما فانهم قالوا اي
غير زايدة لفظا لكونها عاملة وزائدة معنى لتعالى علمه تع لقدمه
مقارنة الزمان والجواب عنه قد عرفته انفا فلا نعيده ويكون مضمرا
فيها ضمير الشان اي ضمير مدلوله الشان والقصة فاضافته الى الشان
اضافة الدال الى المدلول ولهذا الضمير اربع علامات عدم تقدم
المرجع وكون الجملة وعدم رجوع الضمير منها اليه وكون مفسره الشان
وقالوا انه لاستدامة الاجمال والتفصيل لا يستعمل في موضع التفخيم
فلا يقال كان زيد هاتك لعدم الفخامة في الحكمة ان قيل هذا تقبيل
قسم الشيء قسيما له لان ما اسم ضمير الشان قسم الناقصة قلنا معنى كلامه
وكان تكون ناقصة بان لا يكون اسمها ضمير الشان وناقصة بان يكون اسمها
[illegible] الى العام والخاص على سبيل منع الخلو جايز وان
كان مستقبحا ان كان عليها ان يتعرض لكونها بمعنى صار كقوله بينما

بينما رقق والمطي كانها قطاء الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت
بيوضها فراخا ولا يستقيم ان يكون زائدة لكونها عاملة ولا استئنافا
حمل الفراخ على البيوض وان يكون للزمان الماضي لانه يوهم سبق الفراخ
على البيوض كما لا يخفى على من له ذوق ولا يستقيم ايضا ان يكون اسمها
ضمير الشان لمانع لفظي هو نصب الخبر وهو لا يخبر عنه الا بالجملة
ومعنوي وهو حمل الفراخ على البيوض فتعين ان يكون بمعنى صار وا
المعنى كان المطي اي المركب في السرعة قطا الحزن قد صارت بيوضها
فراخا اي انتقلت بيوضها من صفة البيضية الى الفراخية وهل هذا
الا بمكان من الاستقامة والصحة قلنا يمكن ادراجه في الناقصة
والمعنى وكان تكون ناقصة بان يكون للزمان الماضي وبان يكون للا
نتقال مع انه يمكن ان لا يتعرض له لقلته وانما تعرض لما يكون اسمه
ضمير الشان لاختصاصه بخواص كاد ابه في هذه [illegible]
ثم نقول ان المصنف وان كان قد قصر البيان على الباب لا يلبس علينا ان

انتفصل الباب بقدر الوسع على وجه الاختصار فاعلم ان صار تستعمل
ناقصة للانتقال من ذات الى ذات نحو صار الماء هواء او من وصف الى
وصف نحو صار زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغنى واخرى تامة للانتقال
من جهة الى اخرى نحو صار زيد الى عمرو اى ذهب وانتقل من هذه الجهة
الى جهة تلى عمرا وان اصبح واسى واضحى مرة يقترن مضمون الجملة با
الاوقات الخاصة اصبح تقترنه بالصباح واضحى بالضحى وامسى با
المساء واخرى مستعمل للانتقال من شئ الى شئ نحو اصبح زيد غنيا وامسى
زيد فقيرا قال عدى ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور
اى ثم صاروا مشبهين بالورق الجاف اليابس وانتقلوا من النظارة والـ
الطراوة الى البلى والرثاثة وهاجوا واضطربوا بالحوادث هيجان الورق
الجاف وانقلابه بالرياح وليس المراد انهم فى الضحى على هذه الصفة لان
تقييم لا يختص زمانا دون زمان وثالثة تكون تامة تفيد الدخول فى هذه
الاوقات نحو اصبح زيد وامسى زيد بمعنى دخل فى الصباح والمساء قال

قال عبد الواسع اذا البلة الشهباء اضحى جليلها او دخل جليلها
فى الضحى وظل وبات لهما معنيان اقتران مضمون الجملة بالوقتين
الخاصين وكونهما بمعنى صار منه قوله تع واذا احدهما بالانثى ظل وجهه
مسودا وهو كظيم اى انتقل وجهه بالتبشير من صفة البياض الى السواد
لاستكراهه ولادة الانثى خشية املاق اى خوف العار من دخولها تحت
تصرف الغير والانتقال الى السواد لكراهية ولادة البنت مما لا يختص
ببعض الازمان حتى يستقيم ارادة الوجه بالولد فى خصوص النهار
فهو فيه للانتقال كصار وعاد وغدا وراح وجاء مرة تكون بمعنى صار
واخرى تكون تامة يقال عاد زيد عن سفره اى رجع عنه وقال الشاعر غدت
من عليه البين اى انتقلت من عليه وطارت يقال راح زيد اى ذهب
قال اخو بيضات راح متاوب اى ذاهب بعد الزوال متاوب اى راجع
اليها اول الليل واما اض فهو بمعنى صار قطعا وقصير مجيئه جاء بمعنى
صار على قول العرب ما جاءت حاجتك ليس بقوى لانهم يقولون

كما البرياء البر قفيزين ولا يعنون ان البر قفيزين بل يعنون كلنا البر نصار
بالاكتيال على هذه الصفة وهي كونه قفيزين واما قصير تعد بمعنى صار
في موضع التشبيه فمسلم لانه يقال قعد زيد كانه سلطان بمعنى صار كان سلطانا
ولا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار زيد كاتبا وما في اولها اما النافية وهي ما
زال وما انفك وما برح وما فتئ للاستمرار خبرها الفاعل بما قبله
لان دخول النفي على النفي اثبات ونفي الزوال استمرار وقد يحذف النافي
ويراد كقول امرئ سالم بن قحفان تزال حبال مبرمات اعدها لها اي
لا تزال وكقول الشاعر امرئ القيس فقلت لها والله ابرح قاعدا اي
لا ابرح وفي التنزيل تالله تفتأ تذكر يوسف اي لا تفتأ وما في اولها
ما المصدرية لتوقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس
ما دام زيد جالسا اي اجلس وقت جلوس زيد وليس لنفي الحال تقول
ليس زيد قائما الآن ولا تقول ليس زيد قائما غدا وبعضهم على انه
للنفي مطلقا تمسكا بقوله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فان عدم

عدم العذاب عنهم اما استقبالي يوم القيمة والجواب ان الكائن
الاستقبالي في كلام الله تع بمنزلة الحالي لامتناع الكذب في خبره تع فكان
القيمة قد قامت فغشيهم العذاب وهو غير مصروف عنهم الآن
قوله ويجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها وذلك لانها فعل
والفعل له تصرف في العمل يعمل مقدما ومؤخرا وعند كون معمولها على سمته
الاصلي وعند تغيره عنه قوله الا ما في اولها استثنى من الجواز المتصل بعلى
اي لا يجوز تقديم الخبر على الذي في اولها ما نافية كانت او مصدرية بل يتعين
التقديم على الاسم فقط وذلك لاقتضاء كل من النافية والمصدرية
لكونها مغيرة لصدر الكلام لا يقال ابرح ما زال زيد ولا اجلس جالسا
ما دام زيد لا خلاف لاحد فيه الا لابن كيسان في غير ما دام وسنده ان
هذه الافعال الاربعة قبل دخول النافي منفية فبعد دخول النافي
يصير مثبتة لان نفي النفي اثبات فهي ككان ولذلك خطئ ابن هانئ
في قوله جراجيح لا تنفك الاساخة على الحق او يرمي بها بلدا قفرا ولو لم يكن

اشبا لما كان للخطئة وجه معقول لجواز التقريع في غير الموجب اتفاقا و
الجواب ان العبرة بصورة النفي في نظر القوم لان لجنهم يتعلق بالالفاظ
ولذا كان الاصح جواز التقديم على ليس مع تحقق النفي المعنوي وقيل
الا ماء اشربه والا نزول لك والا رجل عندك بناء الاسم في الكل على الفتح
لتحقق صورة النفي وان كان القصد في الاول الى مجرد التمني وفي الثاني
الى العرض وفي الثالث الى الاستفهام عن الكل عند المخاطب والا لما
كان للبناء على الفتح وجه فرع اي الافعال الاربعة منفية في الجملة
وانما قال فالاصح جواز التقديم على ليس لان بعضهم ذهب الى امتناع
التقديم عليه ذهابا الى المعنى والا لانه مغير عن صفة الفعل المتصرف
باسكان العين الى صورة ليت والذي يبطله قوله تع الا يأتيهم ليس
مصروفا عنهم فان يوما صلة مصروفا ومقدم على ليس وهو اي مصروفا
خبر ليس واذا جاز تقديم المعمول على ليس فتقديم معمولها جوز ولم
يتعرض المصنف للخلافين تنبيها على ضعف سندهما وعلمائهما الاعتداد

ابتدا بها قوله الافعال المقاربة اي هي افعال وضعت لرجاء قرب الخبر او
لحصول قربه او لقرب حصوله الى حصول الخبر وتمامه الى الحال فالاول نحو
وهي لرجاء قرب الخبر تقول عسى الله ان يشفي مريضك ومرادك ان قرب
شفائه الى الحال مرجو من عند الله ومطموع منه الان قرب شفائه قد
حصل لانك تقوله مجوزا ان لا يبرئ عن مرضه ولكونه انشاء لرجاء القرب
كالعل لا يتصرف ولا يجيئ منه مضارع ولا غيره الا اربع عشر لفظا نحو عسى
عسيا عسوا الى بخلاف اخواته فانها لكونها اخبارا تتصرف ويجيئ منها
المضارع وغيره كقوله تع يكاد البرق يخطف ابصارهم وكقول الشاعر يوشك
من فرقتي منية في بعض غراته يوافقها والثاني ذكر وهي لحصول قرب الخبر
الى الحال نحو كادت الشمس تغرب اي قربها من الغروب قد حصل وستغرب
وقد تستعمل لقرب الشبه وكمال المناسبة بين الشيئين نحو كاد العروس يكون
امير ليس المراد ان قربه من الامارة قد حصل وسيكون امير بل المراد ان بينهما
كمال المناسبة كان العروس هو الامير نفسه والثالث كرب واوشك وجعل

واخذ وطفق بهولاء لوب حصول الخبر وتمامه بعد تحقق الشروع فيه
نحو كربت الشمس تغرب حتى اقل قربها قوله وعملها كعمل كان اى فرفع
المبتدء ونصب الخبر وعدم استقلالها مع الفاعل كلاما فان قيل
فلم يوب لها عمل افعال بها وهي ناقصة في الحقيقة كجريان ذلك الباب
قلنا اختصاصها بكون الخبر مضارعا وافادتها الوب اقتضى ذلك
ليبحث فيه عن تفاصيل الوب وتبيني فيه ان ما خبره مضارع بدون
وما خبره مضارع معها ماذا وان ما يجوز فيه الامران ماذا قوله الا ان
خبر عسى ان مع المضارع الاستثناء منقطع والا بمعنى لكن يعني ان قوله
عملها كعمل كان لما اوهم ان كل ما يصلح خبرا لكان يصلح خبرا لهذا الباب دفع
ذلك الوهم بقوله الا ان خبر عسى الخ يعني ان خبر كان لا يلزم ان يكون مضارعا
بخلاف هذا الباب فان خبره لا يكون الا مضارعا وذلك لانه لما وضع
لافادة الوب الى الحال رجاء او حصولا او اخذا التزموا ان يكون خبره صيغة
الحال ليكون خبره ادل على مقتضاه وقولهم عسى الغوير ابوسا شاذ وارد

وارد على الاصل المرفوض واما مقارنة ان لخبر عسى فلانها للرجاء الوب
فيراى ان لكونها للرجاء ايضا ادل على مقتضاها وملائمة لما هو الغرض
منها لخبر عسى زيد ان يخرج اى قارب زيد الخروج على معنى ذا الخروج والا لا
يستقيم الحمل والباب من دواخل المبتدء والخبر فلا بد من تقدم المضاف
او من جعل المصدر في قوة اسم الفاعل قوله وقد ان مع المضارع فاعلا
لها ويقف عليه قوله وح يكون تامة بحسب الظ لعدم الخبر ولكن في الحقيقة
ناقصة لجزء المنسوب اليه والمنسوب في صلة ان وخبرها في صلتها
يقتصر على ان مع الفعل والا فلا وجه للاقتصار لان وضعها على افادة
قرب ثبوت المنسوب للمنسوب اليه رجاء اعلم انه يجوز ان يعتبر المرفوع
في هذا الاستعمال اسمها وان مع الفعل خبرها ففي الاول يقال عسى ان
يخرج الزيدان والزيدون وعلى الثاني عسى ان يخرجا اخواك وان يخرجوا
اخوتك قوله وخبر البواقي الفعل المضارع بغير ان اما وجه كونه مضارعا
فقد بيناه في السابق واما عدم مقارنة ان فلانها للرجاء والوب

في البولة مطموع فيها نوع منافات وقوله فابت الدهر وكدت آيسا منه
لما اضطر استعمل الاصل المرفوض قوله ويجوز تشبيه عسى بكاد اي يجوز
خبرها عن ان خبر كاد كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب وقد شبه ايضا بعسى من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا
قوله كرب مثل كاد اي في جواز خبره عن ان بل التي روعيها اليق بخبره من خبر كاد
كما لا يخفى على المتامل فقلب التشبيه لكثرة استعمال كاد قوله او شذ مثلها
في الاستعمال اي مثل كاد وعسى فيه اي يجوز خبره عنها مرة يقارنها اخرى
نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد كعسى ان يخرج زيد في الا
حتمالين واوشك زيد يخرج ككاد زيد يخرج قال يوشك من فر منيته
في بعض غراته يوافقها قوله فعلا المدح والذم وهما اما وضع لانشاء
مدح وذم فلا يرد بدحت وذممت لان وضعهما للاخبار وكونهما لا
نشاء مدح وذم عارض لجواز القصد وكذا لا يرد نحو امدح واذم ولا مدح
ولا ذم لان المراد ان يوضع لانشاء مدح او ذم ولا يكون الاشتقاق لفظ

لفظ المدح او الذم ولاعتبار الوضع اختار لفظ التثنية واعتبر بما هو
الاصل في الباب صنفا على حدة وعبر عما هو غير اصل فيه بلفظ الجاري مجرى
الباب تمييزا بين الاصل والفرع قوله وهي نعم وبئس بكسر الفاء وسكون
العين والاصل نعم وبئس بفتح الفاء وكسر العين وقيل النقل الى الانشاء
يجوز فيهما ما يجوز في فخذ من اللغات الاربع اللاف احديها اصل وثلثها
فروع وبعد النقل الى الانشاء يتعين كسر الفاء وسكون العين لان الا
نشاء لا يقبل التصرف والاول اعني نعم لانشاء مدح والثاني لانشاء ذم
وكل منهما يدخلان على اسمين مرفوعين لاقتضاء كل منهما فاعلا و
مفسرا له يسلك فيهما مسلك التفصيل بعد الاجمال لان كلا من المد
والذم موضع مبالغة ومقام افراط واول الاسمين يسمى الفاعل لكونه
فاعلا وصدق رسم الفاعل عليه والثاني يسمى المخصوص بالمدح في نعم
والذم في بئس قوله نحو نعم الرجل زيد وبئست المرئة هند بالتاء
علامتهما وان كانا بسبب النقل الى الانشاء جامدين لكنهما لم تسلبا

عن تعرف التانيث عند كون الفاعل مؤنثا بل يجب تانيثهما عند كونه
مؤنثا نحو نعمت المرئة هند وبئست المرئة دعد ورد به ايضا على انهما
الكوفية حيث ذهبوا الى اسميتهما تمسكا بقوله تع يا نعم المولى ووجه
انه يقال بئست المرئة دعد بتاء التانيث الساكنة وهي لا تلحق الا
الفعل فهما فعل والمنادى في قوله تع يا نعم المولى محذوف والتقدير يا
الله نعم المولى ثم انهم ذكروا في اعراب المثالين وجوها احدها ان يكون
المخصوص فيهما مبتدء والجملة خبر لمقدما عليه بتقدير مفعول الثاني
ان يكون المخصوص خبر مبتدء محذوف كانه لما قيل نعم الرجل وبئست المرئة
قيل من الممدوح والمذموم فقيل زيد ودعد اى هو زيد وهي دعد والثالث
ان يكون بدلا من الفاعل ويكون مساق الكلام له والفاعل كالباطل لذكره
والرابع ان يكون عطف بيان وتتمة للفاعل لايضاحه وكشفه ومساق
الكلام له اى للفاعل لا له قوله وحق الاول التعريف بلام الجنس اى
بلام الاستغراق لان الاستغراق اشبه بهذا المقام لانه يدل على ان المخصوص

المخصوص قايم به مناقب الجنس او مثالبه ومقام المدح والذم مقام اطراء
وافراط ومنع ابن الحاجب فكسره كون اللام للجنس ذاهبا الى ان اللام
للعهد الذهني والمعنى نعم فردا ما زيد مستندا بان المخصوص يكون عبارة
عن الجنس والافراد وهي يجب ان يكون عبارة عنه لكونه تفسيرا له و
بان نعم رجلا زيد وهذا رجلا زيد بمعنى نعم الرجل زيد بالاجماع ولا
استغراق في المضمر والاشارة والجواب عن الاول انه من قبيل المسا
محات كما اشرنا اليه والمعنى انه قائم بالمخصوص ما للجنس وجميع الافراد
من المناقب والمثالب وعن الثاني منع ان لا يكون المضمر والاشارة
للاستغراق لم لا يجوز ان يقصد بكل منهما الى الاستغراق بقرينة المقام
قوله ويضمر ويفسر بنكرة منصوبة اى وقد يضمر فاعل هذا الباب
ويفسر بنكرة منصوبة اما الاضمار والتفسير فللتفصيل بعد
الاجمال واما النكارة فلوجوب نكارة التمييز واما النصب فلامتناع
اضافة المضمر وقد يجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز تاكيدا ومبالغة

كقوله تر ومثل زرابيك فينا فنعم الزاهد زرابيك زرابيك ثم البصريون
علل ان المضمر في الباب لا يتغير عن صورة المفرد المذكر ولا يطابق التمييز
يقال نعم رجلا ونعم نساء لانه عبارة عن شيء ذهني غير ملاحظ بصفة
غير الشيئية فلا وجه لتانيثه وتثنيته وجمعه والكوفيون يجعلونه
مطابقا للتمييز ويقولون نعمت امرأة هند وبهكذا لانه عبارة عنه
لكن اجماع الفريقين منعقد على نكارته لانه لا يراد به الا شيء ما فيكون
نكرة كالمرجع قوله وقد يحذف المخصوص اي عند قيام القرينة لانه ركن
من الكلام فلا يحذف الا مع القرينة كقوله تع فنعم الماهدون والمراد
فنعم الماهدون نحن والقرينة قوله تع والارض فرشناها الاية فرشنا
بمعنى مهدنا فالفارش هو الماهد ومنه قوله تع في قصة ايوب نعم العبد
اي نعم العبد ايوب والقرينة مساق الاية قوله وحبذا يجري مجرى نعم
اي في افادة المدح على سبيل الاستغراق من غير تعيين خصلة ولم
يجعله من الباب بل جعله جاريا مجرى نعم لانه غير معبر عن صورة الاخبار

الاخبار بخلاف نعم ولان فاعله لا يكون الا ذا مع انه يستعمل في الخبر كثيرا
يقال حب بها مفتولة حتى تقتل اعلم ان ما ذكروه في مخصوص نعم من
الوجوه جار في مخصوص حبذا مع زوائد وهي ان يكون حبذا مبتدء
والمخصوص خبره في قوة الممدوح زيد وهذا لا ينهض الا على مذهب
من يغلب الاسمية على الفعلية عند التركيب وان يكون المخصوص
فاعل حبذا وهو مذهب من يغلب الفعلية على الاسمية عند
التركيب ومن المقلبين من يجعل الفاعل المعرف باللام الذي يعقب
اسم الاشارة الى المخصوص وهو ضعيف لانه حبذا زيد وحبذا رجلا
زيد ولا معرف باللام قوله وساء يجري مجرى بئس جعله جاريا
مجرى بئس ولم يجعل من الباب اصالة لانه في صورة الخبر ويستعمل
للاخبار كثيرا نحو ساء زيد بمعنى اسلة ثم من احكام هذا الباب تجانس
الفاعل والمخصوص فقوله تع بئس مثل القوم الذين كذبوا على حذف
المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم او على حذف المضاف اي

بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا ومنه قوله ساء مثلا القوم الذين
كذبوا اى مثل القوم كذبوا قوله فعلا التعجب وهو اى التعجب كيفية ا
انفعالية تكيف النفس بها عند ادراك امر غريب مقارن كادراكها اياه
خفى عليها سببه او غير مقارن خارجا عن العرف والعادة قوله وهما ما افعله
وافعل به اى بهما صيغتان احديهما افعل كاكرم والاخرى افعل عاميته
لم الافعال قوله ولا يبنيان اى بهذان الوزنان لا يبنيان ولا يؤ
خذان من كل فعل ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا فيه لونيا او عيبيا
او غيرهما بل يؤخذان من ثلاثى مجرد ليس بلونى ولا عيب لان بقاء
جميع الحروف فى الرباعى والثلاثى المزيد فيه اخلال بالوزنين والحذف
خلاف الاصل واللونى والعيبى لا يؤخذ منهما افعل التفضيل
فلا يؤخذ منهما صيغة التعجب لان لها شبها به فى الوزن والمبالغة
وقوله بمعنى افعل وافعال فى قوة ليس بلونى ولا عيب لان هذين
البابين مقصوران والعيوب ومستلزمان لاحديهما فتذكر الملزوم

اللازم واراد اللازم ولا يرد ما اجهله وما اضله لان المراد بالعيب
العيب الظ قوله ويتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك باشد اى اذا
قصد بناء التعجب مما يمتنع بناؤه منه يتوصل الى التعجب باشد اى يبنى
فعل التعجب مما يجوز بناؤه منه ويجعل مصدر ما يمتنع بناؤه منه
معمولا له ويقال ما اشد دحرجة وما ابلغ سواده وما اقبح عوره
وكذا يقال اشدد بدحرجة وابلغ بسواده واقبح بعوره فيحصل منه
ما يحصل منه لو بنى بدون واسطة من التعجب والمبالغة وقولهم
ما اولاه معروفا وما اعطاه من الافعال شاذ عند الجمهور قياس
عند الاخفش وقولهم ما امقته ويل شهاه من مقت وشهى مبنيان
للمفعول على خلاف القانون المستنبط من تتبع كلامهم مع ان باب
التعجب شبه افعل التفضيل وهو لا يبنى لتفضيل المفعول فبناؤهما
منه على خلاف القانون قوله وما فى ما افعل مبتدء وافعل خبره هذا
مذهب سيبويه اذا قيل ما احسن زيدا فالمعنى شئ احسن زيدا

على رايه وعلى راى الاخفش انها موصولة والجملة صلتها وبه مع صلتها
مبتدء محذوف الخبر والتقدير الذى احسن زيدا شئ وفيه نقل لانه تقبل
الحذف بلا ضرورة تدعو اليه لان المتبادر منه الى الوهم عند الاطلاق
بيانه تركيب تام لا ناقص وحمل اللفظ على خلاف المتبادر خلاف ما
توهم ومنهم من ذهب الى انها استفهامية مبتدء والجملة خبرها و
التقدير اى شئ احسن زيدا ولا يخفى ما فيه من الركاكة لان النقل من الانشاء
الى آخر غير معهود فى كلامهم واما افعل به فى اكرم بزيد فقد قيل اصله اكرم
زيد بمعنى صار ذا كرم كاعد البعير الى انه غير الى هيئة الامر دلالة على
تغير المعنى والانتقال عن المعنى الاخبارى الى الانشائى والباء مثلها
فى كفى بالله ولا حاجة الى التغير فى ما افعله ولان ما التعجبية يعصمها
عن اللبس بالاخبار وقال العلامة وفى هذا ضرب من التعسف وعندى
ان الاصل منه ما خذا ان يكون امرا لكل احد ان يجعله كريما بان يصفه بالكرم
والباء زائدة فالهمزة للتعدية او بان يصيره ذا كرم والباء للتعدية

للتعدية فالهمزة للصيرورة وانا اقول فيه ايضا تعسف لان النقل
من الانشاء غير معهود فى كلامهم الا ان التعسف فى ذلك لفظى وفى هذا
معنوى ولا يذهب عليك ان خلافهم فيهما فى المنقول عنه لا فى
المنقول اليه فان المعنى المنقول اليه فى كلا الوزنين واحد ان قيل
لم يبق حال افعل وقد بقى حال ما افعل قلنا العدم اختلافهم فيه
فان جميعهم مجمعون على ان الاصل اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم كاعد
البعير غير الى هيئة الامر والباء زائدة فى الفاعل لا خلاف لاحد فيه
غير المصنف بخلاف ما افعله فان لهم فيه اقوالا ثلثة فتعرض له ليبين
مختار اقوالهم فيه **باب الحرف** سمى بهذا القسم حرفا لان الحرف
بحسب اللغة هو الطرف وهذا القسم طرف ابدا وضميمة لاحد جزئى
الكلام قوله هو ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى
غيرها اى بضم ضميمة لا بنفسها كقد فى قد ضرب فانه دال على التحقيق
الحاصل فى مدلول ضرب وكلام فى الرجل فانه دال على التعريف فى مدلول

رجل وقيل معناه ما دل على معنى ملحوظ باعتبار غيره كمن في سرت من
البصرة فانه دال على ابتداء مخصوص ملحوظ بين السير والبصرة على انه
آلة لملاحظتهما او سبب لاجتماعهما في خزانة الخيال بان يكون احدهما
مبدأ والآخر ابدا وبهذا ماله الى الاول وقوله واصنافه حروف الاضافة
الحروف المشبهة بالفعل حروف العطف حروف النفي حروف التنبيه
حروف النداء حروف التصديق حروف الاستثناء حروف الخطاب
حرف الصلة حرفا التفسير لحرفان المصدريان حروف التخصيص
حرف التقريب حروف الاستقبال حرفا الاستفهام حروف الشرط
حرفا التعليل حرف الردع اللامات تاء التانيث الساكنة النون
المؤكدة بهاء السكت قوله حروف الاضافة وهي الجارة كما قدم بهذا
المصنف في الاجمال قدمه في التفصيل فقال حروف الاضافة وهي
الجارة اي الصنف الاول من الاصناف حروف الاضافة سميت
بذلك لانها تضيف معاني الافعال اي تنسبها الى الاسماء نحو

نحو مررت بزيد فان الباء تضيف معنى المرور الى زيد واما تسميتها
بالجارة فاما لهذا المعنى فان الباء في مررت بزيد تجر معنى المرور الى
زيد وتضيفه اليه واما لانها تعمل الجر وتجرد قولها قوله من للابتداء
اي للابتداء المخصوص الملحوظ بين السير والبصرة مثلا لا ان معناها
هو الابتداء المطلق والا يلزم ان يكون اسما كلفظة الابتداء
وعلى هذا البواقي فان التعبير عن معاني الحروف بالمطلقات من قبيل
المسامحات جارة كانت او غيرها وقد يكون للابتداء بدون ملاحظة
الغاية نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومواضع التبعيض والتبيين
والزيادة راجعة الى المعنى الابتداء كما يظهر عند التامل ثم ان سيبويه
يقصر زيادتها على غير الموجب والاخفش تعمها مستشهدا بقوله تع
يغفر لكم من ذنوبكم والجواب منع ان يكون زائدة بل هي للتبعيض والمعنى
يغفر لكم بعض ذنوبكم ولا يعارضه قوله تع ان الله يغفر الذنوب
جميع لان المخاطب بالاول امة نوح عليه السلام والثاني نزل في امة

محمد صلى الله عليه وسلم وعلى تقدير اتحاد المواد والمخاطب منع ان
يكون الاستواء في قوله تع ان يغفر الذنوب جميعا حقيقيا لم لا يجوز ان
يكون عرفيا ويكون المراد به عموم الصغائر وعلى تقدير ان يكون الاستواء
حقيقيا نقول لا تعارض الا بان نقول بالمفهوم المخالف في مثل يغفر
لكم بعض ذنوبكم ونحن لا نقول به في مثله وقد يجاب بانها بيانية و
المبيان مقدر والتقدير يغفر لكم شيئا من ذنوبكم وفيه ما فيه قوله
والى وحتى للانتهاء الآن حتى يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فانه
اذا قيل اكلت السمكة حتى راسها وغت البارحة حتى الصباح
فالراس ماكول والصباح منوم واما الى فقد قيل حكم عدم الدخول
الا مجازا وقيل حكمه الدخول الا مجازا وقيل مشترك بين الحكمين
حقيقة فيهما والحق انه ان تناول الصدر والغاية فحكمه الدخول
كمسئلة السمكة فان السمكة تتناول الراس لانها عبارة عن
مجموع الاجزاء وكقوله تع فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فان

فان اليد ممتد الى الابط فالمرفق جزء منها فالصدر يتناول الغاية
وذكر الغاية لاسقاط ما وراءها عن حكم وجوب الغسل فعلى المرفق واجب
منطوق النص غير ما خوذ من السنة وان حتى لا تدخل الضمير فلا يقال حتاه
استغناء عنه باليه ولدفع الالتباس لان بعض الضمائر يقوم موقع بعض
وحتى لا تدخل الجمل لانها تكون عاطفة ومبتدء ما بعدها حتى يجوز فيه مسئلة ا
السمكة وجوه الاعراب الجر بناء على كونها جارة والنصب بناء على كونها عاطفة
والرفع بناء على كونها ابتدائية والتقدير حتى راسها ماكول وقوله حتاك
يا ابن ابي يزيد شاذ قوله وفي للوعاء اي معناها الظرفية محققة كانت
نحو زيد في داره وركض في الميدان او مقدرة نحو زيد مقيم في الكتاب وسعى
في حاجته فان النظر والسعي يتمكنان ويستقران في تحصيل الحاجة واستقرار
ما في الكتاب تمكن زيد والركض واستقرارهما في الدار والميدان وقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل التحقيق فيه انها فيه على اصلها التمكن المطلق
في الجذوع تمكن الكاين في الظرف فيه وهل الظرفية الا هو الحلول والدخول

قوله الباء للالصاق حقيقة نحو به داء والتصق به وخاره او حكما نحو مررت
به اى التصق مرورى بموضع يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله اذ المعنى
التصق قسمى بلفظة الله ويستعمل للاستعانة نحو كتبت بالقلم وبتو
فيق الله وكذا كلما دخل الآلة والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب
السفر اى معها وتزاد فى المنصوب كقوله تع ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة اذ اريد بالايدى الانفس وكقول الشاعر سود المحاجر لا يقرأن
بالسور اى لا يقرأن السور وفى المرفوع نحو كفى بالله شهيدا او بحسبك
زيد اى كفى الله وحسبك زيد الا ان زيادتها فى المنصوب اقيس منها
فى المرفوع لكون الجارة موضوعة لمعنى المفعولية وتزاد قياسا فى خبر ليس
وخبر ما بمعنى ليس وساعا فى غيرهما الا فى فاعل كفى فانها فيه قياس قوله
وللام للاختصاص اما مع التمليك نحو المال لزيد او بدونه نحو الجل
للفرس والشيخ عم التمليك كالاختصاص وجعله فى مثل الجل للفرس
مجازيا وقد تزاد كقوله تع ردف لكم ومثل لا ابا لكم من بهذا القبيل على رأى
سيبويه

سيبويه والخبر محذوف وقال ابن الحاجب ليس بمضاف لفساد المعنى و
بقاء لا بلا خبر وقد يستعمل للقسم فى موضع التعجب نحو لله لا يؤخر الا
جل وكقول الزهرى لله تبقى على الايام ذو حيد اى لا يبقى فان عدم تاخر
الاجل الى آن آخر وعدم بقاء ذى حيد مستحصف لجبل شمخ على مرور
الايام تعجب منهما قوله ورب للتقليل اى تقليل النوع من الجنس
نحو رب رجل كريم فان الرجل الكريم نوع من مطلق الرجل والمتكلم يستقله
بواسطة رب ولها خصائص لا يدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة و
يجب توصيف النكرة اذا كانت ظاهرة نحو رب رجل جواد وتفسيرها
بمنصوب اذا كانت مضمرة نحو ربه رجلا ووجه الوجوب ان رب للتقليل
وانضمام الصفة يفيده فان الرجل الجواد اقل من مطلق الرجل وان المضمر
الغائب لا يفهم منه عين الشئ ولا جنسه فيفسر ليعلم جنس المراد
بالتقليل ويجب تاخر عاملها لانها للانشاء التقليل وكل ما وضع
للانشاء فوضعه صدر الكلام فان قيل صدور الملاقات عن المتكلم و

ووقوعها على الرجل الجواد في رب رجل جواد نسبة اخبارية محتملة للصدق
والكذب فاوجب تحقق النسبة الانشائية فيه قلنا النسبة الانشائية
استقلال لا للرجل الجواد والنسبة الاستقلالية انشائية لا محالة
ويجوز عاملها حذفه فاعلا لئلا يطول الكلام ويجب ان يكون ماضيا
لان وضعها للتقليل المطلوع ولا يجوز رب رجل جواد سالقي او
لا لقيني ويود في قوله تع ربما يود الذين كفروا بمنزلة ودلالة
الحال الاستقبال في خبره تع بمنزلة الكائن الماضي لامتناع الكذب
في خبره تع وفيها لغات لا يسع نظمها نطاق هذا المختصر قوله ويختص
بالنكرات اي ظاهرة او مضمرة ولرمزه الى الانقسام جمع لفظ النكرة و
قال النكرات ووجه اختصاصها بالنكرة انها لتقليل النوع من الجنس
وذا لا يتصور الا في النكرة قوله واو القسم بدلة من الباء الالصاقية
في اقسمت بالله لان الواو للجمع والجمع والالصاق متقاربان وهي
لكونها فرع الباء لا تدخل المضمر ولا يذكر متعلقها ولا تستعمل للاستعطاف

للاستعطاف بخلاف الباء فانها لاصالتها تدخل على المظهر و
المضمر وتستعمل للاستعطاف نحو بحوتك اخبر في قوله وتائه وهي مبدلة
من الواو في والله خاصة ووجه ابدالها عن الواو قرب المخرج مع ان ابدال
التاء عن الواو شايع في كلامهم نحو تراث وتجة في وراث ووجه ولكونها
فرع لا تدخل من الظواهر الا على لفظة الله لا يقال تالشمس وتالليل
وتدرى الاخفش ترب الكعبة قوله وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد
على السطح اي استعلى عليه او حكما نحو عليه دين فانه لا تعلق بذمته و
لزم عليه ادائه صار كانه استعلاه كما يقال ركبه دين وقولك مررت
عليه وارد على الاتساع لان المرور لم يقع عليه بل على مكان يقرب منه
زيد وهو في جانب الاعلى وهي اسم بمعنى الفوق في قوله غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها اي انتقلت وطارت من فوقه اذ لو كان جارا لما دخله
الجار قوله وعن للمجاوزة اي تدل على مجاوزة ما قبلها وبعده عما بعدها
نحو رميت عن القوس وكساه عن العري اي بعد السهم عن القوس بان قذفه
السهم

عنها وبعد زيد عن العرى وجاوز به عنه بان كساه والبسه ونحو جلس
عن يمينه بمعنى جلس متاخيا عن يمينه في المكان الذي يحاذي يمينه كانه
جاوز عن مكانه الى مكان يحاذي يمينه فجلس فيه وان دخل عليه الجار
يكون اسما بمعنى الجانب كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة
واما ومرة اي من جانب يميني اعلم ان كل موضع يصح فيه تقدير الابتداء
والمجاوزة فهو موضع لمن وعن ولكن ان توقع فيه ايهما شئت نحو سقاه
من العطش وعن العطش لان الابتداء السقي من العطش وهو بعد
بان سقاه عن العطش وكل موضع لا يليق الا بابتداء فهو موضع من نحو
زيد افضل من عمرو فان افضلية زيد لكونها من الامور الاضافية انما تظهر
بالقياس الى افضل عمرو وبالنسبة اليه فبدء ظهورها افضل عمرو وارادة
المجاز غير معقول لان فضل الشخص لا يتجاوز عنه الى غيره كذا قيل
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يراد زيد بعيد عن عمرو بسبب افضليته
فيقال زيد افضل من عمرو وان كل موضع لا يليق الا بالمجاوزة فهو موضع

موضع عن نحو اتى عن دينه اي كفل بدين زيد فانتقل الدين وتجاوز
بسبب الكفالة عن ذمة زيد الى ذمته واداه واوصله الى الدائن وخلصه عنه
قوله والكاف للتشبيه اي لتشبيه ما قبلها بما بعدها نحو الذي كزيد
اخوك فالذي مشبه وزيد مشبه به والكاف آلة التشبيه ووجه الشبه
مجمل وهو مع كونه مجملا ينبغي ان اخص اوصاف المشبه به فلا يجوز ان يراد
الذي كزيد في الشيبة اخوك لان الشيبة ليست اخص اوصافه وهو
اسم في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد لان الجار لا يدخل الجا
وفي زيد كالاسد يجوز ان يعتبر اسما وحرفا واما في نحو الذي كزيد اخوك فلا
لكون الاحرف لان الصلة لا تكون الا جملة قالوا وهي في قوله تعالى ليس كمثله
صلة والا يلزم نفي الله تعالى لانه يصير المعنى هكذا ليس شيء من الاشياء مثل
مثله لانه على تقدير ثبوت المماثلة بين مثل مثل لان المماثلة من الطرفين
فنفي مثل مثله نفي الله تعالى فهي صلة والحق ان الاية من قبيل الكناية البليغة
ذكر اللازم وارادة الملزوم وبيان ذلك ان تحقق المثل له يستلزم

تحقق المثل لمثله فاذا انتفى اللازم وهو مثل مثله انتفى الملزوم وهو تحقق
المثل له كقولهم ليس لاخي زيد اخ والمقصود ليس له اخ تامل حق التامل ثم
اعلم ان الكاف لا يدخل المضمر اسما كان او حرفا لا يقال كه بل يقال مثله و
قوله وام او عال كهما او اقرباشاذ اضطره عند انكسار الوزن قوله ومذ
ومنذ للابتداء في الزمان الماضي نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومذ يوم السبت
ويكونان اسمين بمعنى اول المدة فيليهما مفرد معرفة اي زمان يصلح
ان يقع جوابا لمتى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت الرؤية
فيها يوم الجمعة او بمعنى جميعها فيليهما المقصود بالعدد كالتثنية
والجمع نحو ما رايته مذ يومان او ثلثة ايام اي اول المدة وآخرها يومان
او ثلثة ايام ولا يليهما المفرد المعرفة الا بتاويل كان يقال ما رايته
مذ يوم الجمعة ويراد اول المدة وآخرها اثنا عشرة ساعة او عشر ساعات
وقد مر البحث فيهما قوله وحاشا معناها التنزيه والتطهير ما بعدها
عن حكم ما قبلها نحو سار القوم حاشا زيد فان له برائة عن حكم الاساءة

الاساءة وحاشا في قوله حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحات والشتم
تنزيه للممدوح وتقديسه عن اللوم اي ازم القوم والوهم الا ابا ثوبان
فان له لزاهة من اللوم وان في شانه لجلالا عن الملحات اي اللوم والشتم
لانه يستحق المدح وراى المبرد استعماله فعلا متعديا بمعنى جانب نحو
سار القوم حاشا زيدا بالنصب بمعنى جانب بعضهم اي كل بعض من
ابعاضه قصدا الى البعض المستغرق او جانب الهاجم زيدا ليبعد عن
الايراد وان كان مندفعا بالقصد الى الاستغراق حكى ابو عمرو الشيباني
عن بعض عرب الوبار اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان و
ابن الاصبغ بالنصب اي جانبا كل بعض من ابعاض من سمع الدعاء
او جانبا السامع الشيطان وابن الاصبغ قوله وعدا وخلا للاستثناء
اي لصرف ما بعدهما عن حكم ما قبلهما نحو جاء القوم عدا زيد وخلا زيد
بمعنى الا زيدا والذي يكثر في كلامهم كونهما فعلين متعديين نحو جاء
القوم عدا زيدا وخلا زيدا بمعنى جانب بعضهم او جانب الجائي زيدا وا

واذا صدرتا بما يجب نصب ما بعدهما التحضيض فعلين اذ ذاك وقد
الكلام فيهما في بحث الاستثناء ثم اعلم ان كي في قولهم كيمه ولولا في لولا
حرف جر ولم يتعرض لهما المصنف لقلة استعمالهما ولوقوع الخلاف فيهما
ومما يتعلق بهذا المقام ان لحذف الجار ويتعدى الفعل بنفسه الى
متعلقه كقوله تع واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وان
اضماره قليل ومن ذلك اضمار رب بعد الفاء والواو واضمار الباء في
القسم نحو الله لافعلن كذا بالجر وفي قوله رؤية خير اذا قيل له كيف اصبحت
اي اصبحت بخير واللام في لاه ابوك اي لله ابوك قوله الحروف الم
المشبهة بالفعل سميت بها لتشبيهها بمطلق الفعل في لزومها الكلمة
وفي كونها على ثلثة احرف فصاعدا وبالمتعدي منه في اقتضاء الطرفين
وبالماضي منه في الاخر وفي المعنى ايضا قوله ان وان للتحقيق اي لتحقيق
الجملة الاسمية وتوكيده اذا كان السامع مترددا فيه او منكرا له او
لا يجاء عليه شيء من مخائل الانكار كقوله تع انك ميت وانهم ميتون وقد يؤكده

يؤكده المتكلم مع خلو ذهن السامع عن المذكور بسائر وجوه عليه نحو ا
انك علام الغيوب وانك يسمع الدعاء قيل كلما كان يقول ابو
اسحق ان لقد وجدت في كلامهم استدراكا لانهم يقولون زيد قائم
وان زيدا قائم وكلاهما واحد ولد يذهب عليك ان احتمال
الكذب باق بعد التاكيد قوله ولكن للاستدراك اي لرفع توهم نشاء
مما سبقها نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ فان الاخبار عن زيد بالمجيء
لما اوهم مجيء عمرو لتصاحبهما رفعه لكن فهي تتوسط بين كلامين متغا
يرين نفيا واثباتا والتغاير في المعنى بمنزلة التغاير في اللفظ نحو
فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غايب قوله وكان للتشبيه
اي بحالة لتشبيه المبتدا بالخبر نحو كان زيدا الاسد والاصل ان زيدا
كالاسد مما اريد بناء الكلام من اول الامر على التشبيه قدم الكاف
وفتحت همزة ان بهذا اذا كان الخبر جامدا كما ذكر واما اذا اشتقا نحو
كان زيدا قائم فهي بمعنى لعل لاقتضاء التشبيه تغاير الجهات

ولا تغاير بينهما وبعضهم يقبل التشبيه هنا ايضا بتقدير
الموصوف اي كان زيدا شخص قائم فهو حي نحو كان زيدا اسد في تحقيق
التقدير بحسب الذات قوله وليت للتمني وهو اظهار ارادة شيء ممتنع
او ممكن لا طماعية في وقوعه كقول الشاعر الا ليت الشباب يعود يوما
وكقولك ليتك ترضى والانام غضاب فان رضي الله تع عنه وان كان
ممكنا لكنه لا يتوقعه لسواد وجهه بفرطانه وفرط معاصيه وقد يتمنى
بلعل لتناهي قصره في متمناه قوله ولعل للترجي اي لاظهار ارادة الشيء
الممكن المتوقع وقوعه كقول الشاعر لعل الله يجعله رحيلا يعني على الاقامة
في ذكرها فان كون السفر معينا على اقامته في ناحية المحبوب امر ممكن يتوقع
ويتوقع وقوعه لان السفر وسيلة الى جمع المال وهو وسيلة الى اصطياد
الغوالي ومعاشراتها وتستعمل ايضا للتوقع امر مكروه محذور كقول
القائل لعل الحبيب يلبس النعال ويقطع الوصال واما قوله تع لعل
الساعة قريب فهو ترج للعباد والمعنى يا ايها العباد كونوا على توقع قرب

قرب القيمة وجعلها في خبره تع بمعنى ان لا يتمشى في قوله تع لعله يتذكر
او يخشى لعدم تحققهما من فرعون ليلزم الكذب في خبر الله تع فان قيل
قال فرعون آمنت برب موسى وهارون حتى ادركه الغرق فالجواب
ان ذلك من فوق الغرق لا عن صميم القلب فالمعنى يا موسى وهارون
اذهبا انتما على رجائي ذلك من فرعون وكونها للتعليل على
كما ان استقام في قوله تع لعلكم تفلحون لا يستقيم في لعل الساعة قريب
وفي لعل يتذكر او يخشى والذي يطرد في الكل حرف الترجي في الكل الا
العباد قوله فان المكسورة مع ما بعدها جملة والمفتوحة مع ما بعدها
مفرد اشارة الى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في افادة التاكيد و
ذلك ان الجملة بعد دخول ان المكسورة على حالها في الاستقلال و
الخبرية فلم يحدث بدخولها الا التاكيد فقط والمفتوحة تقلبها
الى حكم المفرد ولا يجوز السكوت عليها فضلا عن ان تكون اخبارا او انشاء
ولذا تعامل معاملة المفرد فتوقع فاعلة ومفعولة ومبتدء ومضافا اليها

ولا تستعمل بدون الانضمام قوله فاكسر في مظان الجمل وافتح مظان المفردات
لازم للفرق المذكور اي اذا كان كذلك فاكسر اي فاستعمل ان المكسورة
في مظان الجمل اي في مواضع يظن وقوع الجمل فيها اذ افتتاح الكلام لا له موضع
الجملة لان من انتقل من الصمت الى النطق يغوه بما يصح السكوت عليه
غالبا وبعد القول لان مقوله لا يكون الا جملة وبعد الموصول لوجوب
جملية الصلة وبعد الامر والنهي والدعاء نحو قوله تعالى ذق انك انت
العزيز الكريم ولا تدن من الاسد انه بالك ورحمك الله انك ذق وا
ما ان لان بعد هولاء الثلثة تكون جملة استئنافية والجملة الاستئنافية
لا تكون الا جملة وفي كل ما الجرفة مصدر باللام نحو علمت ان زيدا لمنطلق
رعاية لصدارة اللام وان كان حقها ان يفتح لوقوعها مفعولة وافتح
اي استعمل ان المفتوحة في مظان المفردات اي في مواضع الفاعل والمفعول
وعند ملاصقة الجار وعند كونها مبتدء وعند كونها مضافا اليها لان
هولاء المواضع يلتزم فيها الافراد فيها الافراد وانفتاحها بعد لو

لولا لكونها مبتدء وبعد لو لكونها فاعلة لمقدر نحو لو انك منطلق
اي لو وقع انطلاقك لكن اذا وقعت مبتدئة التزم تقديم الخبر نحو ان
زيدا منطلق لئلا يلتبس بالمكسورة لاتحادهما في نقش الكتابة وبالمفتوحة
وهي بمعنى لعل نحو رايت السوق انك تشتري اللحم اي لعلك ولئلا يلزم
تقاربهما في مثل ان عندي انك قائم اذا اخر الخبر واذا وجد موضع
يحتمل تقدير المفرد والجملة يرجع فيه اليهما شئت نحو اوما اقول
اذ احمد الله ان جعلتها خبرا وان لم تحكك فالواجب الفتح لان حق
الخبر هو الافراد ولعدم الضمير في صلتها الى المبتدء وان جعلتها خبر
وحكيتها وقصدت الى اللفظ كسرت وقلت اذ احمد الله لان الحكاية
تقع على ما قيل فالمعنى على الاول اول مقول اذ حمد الله وعلى الثاني
اول مقول اذ احمد الله اي هذا الكلام وجعله الخبر مقدما في الكسر
في قوة اول ما اقول اذ احمد الله ثابت لا يروج عند من له طبع فدلالة يول
المعنى اول اذ احمد الله ثابت لان عبارة عن مقوله واوله باعتبار

الجزء بهمزة وباعتبار الكلمات ان فاخبار يكون بالثبوت عن الزهرة
او عن ان وكلاهما ظاهر الخلل قوله واذا عطف على اسم ان المكسورة بعد ذكر
الخبر جاز في المعطوف النصب والرفع نحو ان زيدا منطلق وبشرا وبشر
على اللفظ والمحل انما قال بعد ذكر الخبر لان العطف على محل اسم ان
المكسورة قبل ذكر الخبر كان يقال ان زيدا وبشر منطلقان يفضي الى ترا
رد عاملين على معمول واحد لان منطلقان في خبر ان وللمبتدء وهو
باطل قطعا والكوفيون على تجويزه بناء على ان لا عمل لان في الخبر فلا يلزم
ذلك المرهوب عنه على رايهم ويعضدهم قوله تع ان الذين آمنوا و
الذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الاخر
وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون لانه محمول على التقديم و
التاخير على معنى ان لا يكون الخبر خبر ان فقط ويقدر الخبر للمعطوف كانه
قيل والصابئون كذلك بعد ما في الخبر او على معنى ان يقدر الخبر الى
ان قبل المعطوف بقرينة الخبر المذكور ويجعل الخبر للمعطوف وقول

وقول ناس من العرب انهم اجمعون وانك وزيد اذاهبان حمله
سيبويه على الغلط قوله وكذلك لكن دون غيرها اي كان ا
المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا
او تقديرا نحو ما جائني زيد لكن عمرا لم يجئ وبكر دون غيرها يعني انه
لا يجوز العطف بالرفع على محل الاسم في البواقي اما الاول فلان لكن
للاستدراك وهو لا يغاير معنى الابتداء واما الثاني فلان الفتوحة
تقلب الجملة الى حكم المفرد وكان مركبة من كاف التشبيه وان وليت
ولعل لجعلان الاخبار انشاء والرجاء اجرى الصفة مجرى المعطوف
وحمل كلام الغيوب في قوله تع ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
على الوصف وجعله صفة محمولة على المحل واباه غيره للزوم الفصل
ولما تمسك بالاية لا ينهض لاحتمال ان يكون المرفوع فيهما خبرا بعد خبر
او بدلا اي فاعل يقذف والاصل لا يثبت الا بثبت قوله ويبطل
عملها الكف والتخفيف ويهيئها للدخول على القبيلين نحو انما زيد

منطلق وانما ذهب عمرو وان زيد لكريم وان كان زيد لكريما وبلغني
انما زيد منطلق وانما ذهب عمرو وان زيدا اخوك وان قد ضرب زيد
ولكن اخوك قائم ولكن خرج بكر اى على الجملة الاسمية والفعلية اما
ابطال ما الكافة فلعدم لتهما بينهما وبين معمولها ولانزالتهما مناسبة
بهذه الحروف بالماضي في كونهن مفتوحات الاواخر وذلك في الكل و
قد علمت من قالت الا ليتما هذا الحمام لنا نصب الحمام واما ابطال
التحقيق فلاستلزامه تغييرها عن وضعها ولازالة شبهها بالماضي
في فتح الاخر الا انه لا يلحق الا بما اخره النون كراهة اجتماع النونين بخلاف
ليت ولعل وقد تعمل المكسورة المخففة نحو ان زيدا وفرحي وان كلا
لما ليوفينهم على الاعمال وقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على رواية
النصب اقل واندر والمفتوحة المخففة تعمل في ضمير شان مقدر
وجوبا لكونها اصل الباب نظرا الى المشابهة فلما لم يوجد عملها في الظاهر
قدرته في ضمير شان مقدر واما التنبيه للدخول على القبيلتين فلان

فلان اختصاصها بالاسم لاجل العمل وقد بطل باحد العارضين فلا
وجه للاختصاص قوله وكان ثدياه حقان مصراع ثان والاول قوله
وحر مشرق اللون والضمير في ثدياه للنحر قوله والفعل الذي يدخل عليه
ان المفتوحة يجب ان يكون يدخل على المبتدء والخبر نحو ان كان زيد لكريما
وان ظننت لقائما وذلك لئلا تنحط عن الدرجة بالكلية ويراعى مقتضا
في الجملة والكوفي يعمه مستندا بقوله بالله وبك ان فتلت لمسلما والجواب
منع سند بنه لندرته قوله واللام لازمة لخبرها اى خبر ان المكسورة
المخففة وكريما في ان كان زيد لكريما وقائما في ان ظننت لقائما بمنزلة
خبر ان ووجه اللزوم ان تكون فارقة بينهما وبين ان النافية وقيل لا
يلزم عند العمل لعدم اللبس بالنافية وليتجه بها نقصان
التحقيق واما عند العمل فلجبر النقصان ولان تجري على سنن واحد في
الحالتين قوله ولا بد لان المخففة من احد الحروف الاربعة نحو قد و
سوف والسين وحرف النفي نحو علمت ان قد خرج زيد وان سيخرج وان

وان سوف يخرج وان لم يخرج يريد انها لا بد لها من احد الحروف الاربعة
عند دخولها على الفعل ليكون عوضا عما حذف منها وفارقا بينها
وبين ان الناصبة لان الناصبة لا تجامع هذه الحروف كما لا يخفى و
جرها على المتامل واما عند دخولها على الاسم فلا حاجة الى احد هذه
الحروف لعدم الالتباس ح لان الناصبة من خواص الفعل قوله نحو
علمت ان قد خرج تصديران بفعل العلم رمز منه الى ان الفعل الذي
على المفتوحة المثقلة او مخففة يجب مشاكلته اياها في معنى التحقيق
كعلمت وايقنت بخلاف اطمع وارجو واخاف فانه لا يدخل الا على
الناصبة التي للرجاء والطمع ومثل ظننت وحسبت يدخل عليهما
نحو ظننت ان تخرج وان لم تخرج وان سيخرج واما دخوله على الناصبة فظاهر
واما دخوله على التي للتاكيد والتحقيق فبالنظر الى ان الظن من مبادي
الحكم كاليقين بل الاحكام اكثرها ظنيات بخلاف التمني والترجي
ونحوهما قوله حروف العطف الواو للجمع اي لجمع بين الشيئين في ثبوت

في ثبوت المعنى لهما نحو جاء زيد وعمرو او في انتفائه عنهما نحو ما
جاء زيد وعمرو او في ثبوته لاحدهما لا بعينه نحو جاء زيد كاتب وشاعر
او في الانتفاء عنه نحو ما زيد بكاتب ولا شاعر وبين الجملتين في
الوقوع نحو قام زيد وقعد عمرو او في الانتفاء نحو ما قام زيد وما
قعد عمرو او فيهما جميعا نحو ما قام زيد وقعد عمرو اذا عطف على
النفي دون المنفي قوله بلا ترتيب يعني انه لا اشعار فيه بل يصدق
جاء زيد وعمرو بعكس الترتيب وبالمعية كما يصدق بالترتيب
ومصدقه اختصم بكر وخالد وسيان قعودك وقيامك وزيد
وعمرو اخواك حيث لا يتصور فيهما الترتيب اذ لا يصدر الا
ختصاص عن واحد ولا يجوز الاخبار بالمساوات عن واحد والترتيب
في الاخوت غير معقول وقوله عز وجل حاكيا عن المنكرين للبعث
والحيوة بعد الموت وما هي الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيا اذ
لو كانت للترتيب وهم من اهل اللسان عارفون باللغة لقالوا

نحيا ونموت وما يرى الا الشافعي رضي الله عنه من انه للترتيب حيث
اشترط الترتيب في الوضوء وغسل الاعضاء المفروضة افتراء عليه وسهوا
والشافعي منه براء لانه لم ياخذ الترتيب من الواو بل اخذه من السنة و
فعل الرسول صلعم وكذا ما روى الجمع ومالك رضي وقوله صلعم حين قالوا
له ابتدء من الصفا ام من المروة يا رسول الله نبدء بما بدء الله تع لا
يدل على انه للترتيب بل المراد تقديم على المروة لا يخلو عن حكمة ومصلحة
فهو يدل على ان السعي ينبغي ان يبدء من الصفا بدون الالتفات
الى الواو الى الترتيب في كونها من شعائر الله ولو كانت للترتيب لوجب
ان يقع كونهما من شعائر الله لان ما سبق له النظم هو كونهما منها لا
البدء كما قال سيبويه لم تجعل للرجل منزلة بتقديمك اياه يكون اولى بها
من الحمار كانك قلت مررت بهما والمراد ليس له منزلة بالنسبة الى الحكم
المرور ولا شك ان تقديمه في الذكر على الحمار لمنزلته وشرفه فانهما يقدمان
الاشرف قوله والفاء وثم له مع الترتيب اى للجمع مع الشعار على الترتيب

الترتيب وقد يافان للترتيب في مجرد الذكر نحو ترضاء رسول الله
صلعم فنصل دبره الى اخره وقوله الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد
ساد قبل ذلك جده ان قلت ان الفاء في قوله تع كم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا الاية مستعمل في عكس الترتيب لان مجيء البأس قبل الا
هلاك وان ثم في قوله تع واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم ا
اهتدى مستعملة فيما لا يتصور فيه الترتيب ولا المعية لان الاهتداء
ليس الا الايمان والتوبة والعمل الصالح فالجواب ان المراد ارادة الاهلاك
لا نفس الاهلاك وهي سابقة على مجيء البأس وان كان نفس الاهلاك
متاخرا عنه او المراد فحكم بان البأس قد جاءها يعني ان المعطوف ليس لمجيء
البأس بل هو الحكم بمجيء البأس فانه لا يكون الا بعد الاهلاك وان المراد بقوله
تع ثم اهتدى دوام الاهتداء وثباته فانه ليس نفس الايمان والتوبة وا
العمل الصالح بل هو امر واحد قد يترتب عليها وقد لا يترتب او المراد به سلوك
سبيل الاستقامة في الوقايع ومكاره الامور فانه ليس بالايمان والتوبة

والعمل الصالح بل امر واحد لا يوجد الا في بعض اخص الخواص كنبينا صلعم
كما قال شيخنا في سورة هود حيث امر عليه السلام فيها بالاستقامة بقوله
تع فاستقم كما امرت فالاية على هذا التوجيه قاطعة لرجاء المذنبين غفران
ذنوبهم لانه في مائة الف منهم واحد على الاستقامة قوله وثم تراخ اشارة
الى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في افادة الجمع مع الترتيب والفرق بينهما
ان الفاء توجب وجود الثاني بعد الاول بدون مهلة وتراخ وثم توجبه
بمهلة وتراخ لكنهما لكونهما عرفيين تختلفان بحسب اختلاف الافعال
والاحكام فكم من فعل وحكم يكون نصف اليوم بل ثلثه بالنسبة اليه مهلة
وتراخيا ومن آخر لا يكون اربعون يوما مع لياليها بالنسبة اليه مهلة و
تراخيا بل تعد فورا كقوله تع فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة
عظاما فكسونا العظام لحما فان بين كل الجارين اربعين يوما مع لياليها
لكن لما كانت هذه الايجادات ايجادات امور متباينة متسمة ببدائع
وغرائب ومبادي لحصول الانسان الذي هو اغرب الاشياء وابدعها

وابدعها ومجتمع دقايق صنع الله تع لم تعد تلك المدة مهلة و
قوله وحتى لمعنى الغاية يعني ان المعطوف بها يجب ان يكون اخر جزء
من المعطوف عليه اما ادونه نحو قدم الحاج حتى المشاة او اعلاه نحو
مات الناس حتى الانبياء لتفيد قوة للمعطوف او ضعفا له واخر جزء
من الشيء غاية له فهي بمعنى الغاية اعلم ان حتى للترتيب كالفاء وثم
الا ان الترتيب فيهما ذهني سواء وجد في الخارج او لم يوجد بخلاف الفاء
وثم فانه فيهما ذهني وخارجي والترتيب الذهني هو ان يعتبر الذهن
تعلق الحكم بالمعطوف عليه اولا ثم بالمعطوف ثانيا سواء كان في
الخارج كذلك او لم يكن كذلك ففي مات الناس حتى الانبياء ومات
كل اب حتى آدم يعتبر الذهن تعلق الموت بأشخاص غير الانبياء و
بآباء غير آدم ثم بالانبياء وبآدم ثانيا مع ان الامور في الواقع ليس
كذلك وان فيه معنى التدريج كما يظهر عند التامل في قول ابن الراوندي
وكنت فتى من جند ابليس فالحال حتى صار ابليس من جندي فان

من كان من جند ابليس لا يكون ابليس من جنده الا بالتدرج والترقي
المنكر والغواية والاغواء يوما فيوما قوله واو واما لاحد الشيئين
او الاشياء اى تعلق الحكم باحد الشيئين اذا كان المعطوف واحدا
وباحد الاشياء اذا كان فوق الواحد وتقعان في الخبر والامر والا
ستفهام نحو قام زيد او عمرو ولما زيد واما عمرو واضرب راسه
او ظهره او اما راسه واما ظهره وارايت عبد الله او اخاه واما عبد الله
واما اخاه ووقوعها في الخبر اما الشك من المتكلم او لتشكيك السامع
وفي الامر للتخيير نحو خذ اما درهما واما دينارا وللاباحة نحو تعلم الفقه
او النحو والفرق بينهما ان المامور لو اخذ الدرهم والدينار جميعا لما حصل
الامتثال بخلاف الاباحة فان المامور اذا تعلم الفقه والنحو جميعا
كان ممتثلا كما اذا تعلم واحدا فقط فان قيل اين احد الامرين في الا
باحة قلنا مفهومهما فيها ايضا احد الامرين وعدم الخلو عن الاخر
ما خوذ من خارج لا منهما تامل وقد يستعمل او بمعنى الواو كقوله تع

تع لا تطع منهم اثما او كفورا اى اثما وكفورا وكقول الشاعر قرى رجلا
او فيله او مجنه اى رجلا وفيلا ومجنه وابو علي لم يعد اما من الحروف
العاطفة محتجا بانها تقع قبل المعطوف عليه ويدخل العاطف
عليهما والجواب ان الواقعة قبل المعطوف عليه موطئة وان العاطف
الداخل على اما تعطف اما على اما واما بعد بها على ما قبلها واجتماعهما
ليس لغرض واحد حتى يستنكر الاجتماع والفرق بين او واما ان اما يلزمها
تقدم اما بخلاف او قوله وام نحو هما اى في تعليق الحكم باحد الامرين
غير انهما لا تقع الا في الاستفهام متصلة بخلافهما فانهما لا اختصاص
لهما به بل تقعان فيه وفي الخبر والامر كما تقدم وهما اى ام المتصلة التي
تقع بعد همزة الاستفهام يليهما احد المتساويين والا فالهمزة نحو
ازيد عندك ام عمرو وبعضهم لا يشترط التوافق فيما يليهما وتقع فيه
وفي الخبر منقطعة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وانها لابل ام شاة
اى بل اهي شاة وانما سميت منقطعة لانها بمعنى بل والهمزة كما ا

اشرنا اليه وبل للاضراب عن الاول واعراض عنه فما بعدها منقطع
عما قبلها كما هو مقتضى الاضراب وبيان انها بمعنى بل والهمزة انك
استفهمت اولا عن حصول زيد عند المخاطب ثم ظهر لك ان لا حصول
له عند المخاطب وجوزت ان يكون الحاصل عنده عمرا فقلت ام عندك
عمرو على معنى بل اعندك عمرو وكذا رايت جثة من بعيد واعتقدت انها
ابل فقلت على حسب اعتقادك انها ابل ثم تبين لك انها ليست بابل
وظننت كونها شاء وجوزت عدم كونها شاء تجويزا مرجوحا فقلت
ام شاء على معنى بل ابهي شاء بخلاف المتصلة فان ما بعدها كما قبلها و
ما قبلها كما بعدها في المشكوكية والاحتمال اذا قلت ازيد عندك
ام عمرو كان المعنى ايهما عندك فلذا سميت متصلة بهذا مع الاتصال
اللفظي ايضا فيها حاصل لانك اذا قلت ايهما عبرت عنهما بلفظ
بهما بخلاف المنقطعة فان التعبير بذلك الوجه فيها غير ممكن كما
لا يخفى ثم ان السؤال بالمتصلة عن التعيين فلذا كان الجواب بالتعيين

بالتعيين دون نعم او لا لان الاول غير مفيد والثاني خلاف الواقع لان
حصول احدهما عند المخاطب معلوم السائل ومقطوع الا ان يقصد
تخطئة المتوهم قوله ولا ينفي ما وجب للاول الخ عن الثاني نحو جاءني زيد
لا عمرو فان لا نفي المجيء الثابت لزيد عن عمرو ودل على عمرا ما جاء قوله
وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا نحو جاءني زيد بل عمرو
وما جاءني بكر بل خالد اي للاعراض عن الاول مستويا فيه نفيه والجاء
في كونه مفرغا بل عنه ثم الاضراب على راي الجمهور جعل الاول في حكم المسكوت عنه
لا يعلم بهذا الكلام مجيئه وعدم مجيئه وكذا اذا قيل ما جاءني بكر بل خالد
كان معناه بل ما جاءني خالد وبكر في حكم المسكوت عنه لا يعلم بهذا
الكلام مجيئه وعلى راي المبرد صرف حكم الاول عنه الى الثاني واثبات
ضد حكمه له اي ضد حكم الاول للاول حتى اذا قيل جاءني زيد بل عمرو
كان معناه على رايه بل جاء عمرو وما جاءني زيد واذا قيل ما جاءني
بكر بل خالد كان معناه بل ما جاءني خالد وجاء بكر واذا ازيد

بل جاء خالد فلا اضراب الا بحسب اللفظ ومنه ما يستعمل في مقام الرفع
نحو زيد يعطي درهما بل دينارا ليس الاضراب فيه الا بحسب اللفظ قوله
ولكن للاستدراك وهو رفع توهم نشأ من كلام سابق على لكن فلذا يجب
توسطها بين المتغايرين نفيا واثباتا معنى سواء وجد هناك تغاير بحسب
اللفظ او لم يوجد لان رفع التوهم من الايجاب سلب ورفع التوهم
من السلب ايجاب قوله وهو في عطف الجملة نظيرة بل اي في جميعها
بعد النفي والايجاب جميعا نحو جاء زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد
لكن عمرو قد جاء وجاء زيد لكن عمرو غائب وفارقني زيد لكن حاضر
وفي رفع التوهم الناشي عن كلام سابق فان بل فيهما معنى الاستدراك
مع زيادة الاضراب بخلاف لكن فانها لمجرد الاستدراك قوله وهي
في عطف المفردات نقيضة لا لانها اذا عطف بها مفرد على مفرد
كانت للاستدراك بعد النفي خاصة والاستدراك بعد النفي ايجاب
نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فتوجب ما نفي عن الاول فهي نقيضة لا لانها

لانها تنفي عن الثاني ما وجب للاول قوله حروف النفي ما تنفي الحال
والماضي منها نحو ما يفعل وما فعل اي لتنفي في زمان الحال نفي الاضافة نوع
مساهلة ولنفي الفعل في الزمان الماضي القريب لا الحال فهي بمعنى لا وقوله
القريب م
القريب صفة الماضي بحسب اللفظ وفي الحقيقة اصفة الفعل المنفي في الماضي
قال سيبويه ما فعل نفي قد فعل يعني ان قد للتقريب من الحال فكذا
نفيها قوله وان نظيرتها في نفي الحال اي نظيرة ما في التصرف المعنوي
فقط ولا يجوز اعمالها عمل ليس لعدم السماع واجازه المبرد بحمل العباس
واللغة لا تدخل للقياس ولانها لا تعمل عمل ليس تدخل على الجملتين
الفعلية والاسمية لان المقتضي للاختصاص باحد القبيلتين
هو العمل ولا عمل فلا اختصاص قوله ولا لنفي المستقبل والماضي بشرط
التكرير والامر والدعاء نحو لا تفعل وقوله تعالى فلا صدق ولا صلى و
قد لا يتكرر نحو لا فعل ولا تفعل يسمى النهي ولا رعاك الله اي لنفي
سيفعل او يفعل غدا ولنفي الماضي بشرط التكرير اي بشرط ان يتكرر النافي

ويترقب الحين التكلم فاذا قيل لم يركب زيد كان عدم ركوبه مستمرا
الى حين التكلم وركوبه متوقعا ومترقبا الى هذا الحين بخلاف لم يركب
زيد فانه يجوز ان لا يستمر النفي ويقع الركوب قبل زمان التكلم بهذا
هو المراد بقولهم ان لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي قد فعل وقرق آخر
وهو انه يجوز ان يسكت على لما فيقال ندم زيد ولما اي ولما ينفعه الندم
كما يجوز ان يسكت على ندم وكان قد وذلك لان اصل لما لم ضمت ا
اليها ما ليزاد بها معنى التوقع والانتظار وليكون كالعوض عن ا
الفعل اذا حذف بخلاف لم فانها لا يجوز السكوت عليها الا في الشعر
كقوله يوم الاغارة ان وصلت وان لم اي وان لم تصل قوله ولن نظيرة
لا في نفي المستقبل قيد بقوله في نفي المستقبل لانها ليست بنظيرة
لها في التاكيد والنصب اذ التاكيد في لا ولا عمل لها قوله ولكن
على التاكيد استدراك ورفع للتوهم الناشي من قوله نظيرة لا
في نفي المستقبل فانه موهم لعدم الفرق بينهما في هذا الحكم فاذا اردت

اردت نفي المستقبل بدون التاكيد قلت لا ابرح غدا واذا اردت
نفيه مع التاكيد والتشديد قلت لن ابرح اليوم مكاني وقيل لنفي المستقبل
على التاكيد وعدم القول بالرؤية يوم القيمة بناء على هذا ويبطله
التحديد في قوله تعالى فلن ابرح اليوم حتى ياذن لي ابي قال الخليل اصلها
لا ان فخففت ونزيف بعدم جواز زيدا لا ان يقوم ويجوز زيدا لن
اضرب وبان الاصل في الحروف هو الافراد والعدول الى التركيب بلا
ضرورة ضروري الضعف وقال الفراء لن نها مبدلة من الف لا ورد بهذا
ايضا بان الاصل في الحروف عدم الابدال ولا داعي له ويجوز زيدا
اضرب بتقديم المفعول وزيدا لا اضرب ليس بمعهود في كلامهم و
قال سيبويه وهو صرف برأسه وبهذا هو صحيح سالم عن وجود الترنيف
جار على القياس قوله حروف التنبيه لها حوتها ان عمرا بالباب
فائدتها ايقاظ المخاطب عن الغفلة واخلاء ذهنه عن الشواغل
ليصغي الى كلام المتكلم ولا يفوت مقصوده عنده قوله واكثر دخولها

على اسماء الاشارة والظماير نحو يهذا وبها انت بهذا يهو المسبب
لا نزاد بها بالاذكر عن اختيها ولا جهة لتلك الكثرة غير الاستقراء و
التتبع وقد تدخل على غيرهما نحو يها ان عمرا بالباب قال التابغة
يها ان تاعذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد
قوله واما والا ولكثرة اما في كلامهم تستخفون فيه تارة بحذف الف
كقوله بجير بن طليب ام وسيفي وترسه ورمحي ونصليه وقوسي
واذنيه لا يدع الرجل قائلا ابيه وهو ينظر اليه واخرى بابدال الهما
عن همزته فان الهاء اخف من الهمزة لانه اخرج منها والاخرج من
حروف الحلق اخف نحو يهما والله ويهم والله وبابدال العين عنهما
ايضا لان العين اخرج منهما نحو عما والله وعم الله قوله حروف النداء يا
وايا الخ النداء طلب اقبال الشيء بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
هذا هو الاصل وبساق لاغراض اخر لا يسع ذكرها المقام قوله للبعيد
اي لنداء البعيد حقيقة كبعيد المسافة او حكما كالاصم والنائم

والنائم والساهي والسر في اختصاص هولاء بنداء البعيد هو
ان فيها زيادة صوت ليست في الهمزة واي ونداء البعيد يحتاج
اليها قوله واي والهمزة للقريب اي لنداء القريب حقيقة كقريب
المسافة او حكما كبعيد المسافة المحصور بالبلد دائما كقوله اسكان
نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان لما دام حضور هولاء
السكان بقلبه صار وكانهم في قلبه فنادى اليهم بالهمزة وهم
بمراحل عنه واذا نودي القريب بغيرهما فذلك لحض المنادي
على اقبال المنادى وليتفطن لامر يناديه له وقول الداعي يا رب يهضم
لنفسه واستبعاد لدعائه عن مظان القبول لافراطه في التفريط
في جنب الله تع واظهار لرغبته في الاستجابة بالجوار والتضرع يعني
ان البعد ليس الا بالنسبة الى الاحسان والاستجابة كيف وهو اقرب
اليه من حبل الوريد هذا وان بعضهم على ان يا اعم الحروف وايا وهيا
للبعيد واي والهمزة للقريب فلا حاجة الى التوجيه في يا رب نعم

يحتاج اليه في اياب قوله والمندوب وهو المتفجع عليه بوا او يا ان
لم ذكر حرف الندبة في بحث حروف النداء قلنا الان له مناسبة بها في افادة
الاختصاص فكما ان المنادى مخصوص من قوته بالنداء وكذلك المندوب
مخصوص بالندبة فلذا يذكرون المندوب في بحث المنادى قوله حرف
التصديق نعم لتصديق الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام اي
لتقديرهما على حالهما كقولك لمن قال قام زيد او لم يقم زيد او قام
او لم يقم زيد نعم اي ان الامر كما اخبرت والحال كما سئلت وكنانة تكسر عينها
وتقول نعم وقرء عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا نعم
وعن نصر بن شميل نحم بالحاء لغة ناس من العرب قوله وبلى تختص بالمنفي
خبرا او استفهام اي تقع تصديقا للمنفي على سبيل الايجاب ولا تقع
تصديقا للمثبت فاذا قيل لمن قال لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى كان
المعنى بلى قد قام ولهذا قال بلى في الست بربكم الارواح الظاهرة
على ظهر آدم بمسمع جبرئيل عم مؤمن لانه في قوة بلى انت ربنا على ما يتوجه

ما يستوجبه القانون المتقدم له وقائل نعم منهما كافر للنفي في قوة نعم
لست ربنا لان نعم يقع تصديقا لما سبقها على حاله من الايجاب
والسلب اللهم الا ان يحمل على العرف اذا قيل لك اليس لي عليك
كذا دينا فقلت نعم حمل القاضي كلامك هذا على الاقرار دا
الزمك اداء المقر به ترجيحا للعرف على اللغة فهو كبلى نظرا الى العرف
فالمعنى نعم لك علي كذا دينا ونعم انك ربنا واذا تلخص هذا
فاعلم ان لقائل ان يقول اذا كانت الجا بالما بعد النفي فلا يكون
تصديقا بل تكذيبا فما وجه ادراجها في حروف التصديق وتسميتها
حرف تصديق وغاية ما امكن في التوجيه حمل الادراج والتسمية
على التغليب قوله واجل وجير بالخبر نفيا واثباتا اي لا تقعان تصديقا
للاستفهام بل للخبر وتقعان تصديقا له على حاله وقد يفتح راء
جير وقد يجمع بينهما كقوله وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير
ان كانت ابيحت دعاثره قوله واي تختص بالقسم وتقع تصديقا

لما سبقها عملا حاله والاختصاص بالقسم ماخوذ من الاستقراء ولا
وجه له من جهة العقل اذا قال لك المستخبر هل كان كذا قلت اى والله
واى الله بفتح الياء وحذف واو القسم واى الله بالتقاء الساكنين
والله بحذف الياء لالتقاء الساكنين كما هو القياس ومن حروف
التصديق ان بمعنى نعم كقول ابن زبير لمن قال امن الله ناقة حملتنى
اليك ان وراكبها اى نعم وراكبها وان فى قوله تع ان هذان لساحران
بمعنى نعم على احد التوجيهات قوله حروف الاستثناء الا وحاشا
وخلا وعدا كون الا حرف استثناء مقطوع به وكون حاشا حرف استثناء
لغة معروف وكون عدا وخلا حرفى استثناء خلاف المتعارف قوله وما
الخطاب الكاف والتاء فى مثل ذلك وانت كون الكاف فى ذلك حرف
خطاب امر مشكوك لا سترة فيه لان ذا اسم اشارة لا يتم جزء من الكلام
بدون انضمام الكاف فقط الحرف يزاد فى بعض الاطلاقات ليتبين به
ان المعنى بالخطاب من هو وكون التاء فى انت حرف خطاب بناء

بناء على الضمير فى الكل ان وحده والتاء حرف لحقه لبيان احوال الحكاية
ويؤيد تجرده تجرب عن تاء المتكلم وحده كانا مع انه لا مانع عن اعتبار
مجموعه ضميرا وكون الكاف فى اياك حرف خطاب امر مختلف فيه واما
الكاف فى اياك بمعنى خذ والتحاك بمعنى اسرع وارتبك بمعنى انصرف
فحرف بالاتفاق والا يلزم اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشئ
واحد فى غير فعال القلوب وهو باطل قطعا فاللاحقة بهؤلاء

حرف البتة قوله ويلحقها التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما
الضمائر قال ويلحقها التثنية ولم يقل تثنيان وتجمعان لئلا يتوهم
انهما تثنيان وتجمعان على سلم وسلمتى وسلمياتى قوله حرف الصلة ان
فيما ان رايت زيدا الخ اراد بحرف الصلة حروف الزيادة سميت
بذلك لان المتكلم يصلها الى غرض التاكيد واستقامة الوزن والقا
فية وغيرها اعلم ان تزاد بعد ما النافية كثيرا نحو ما ان رايت زيدا
والاصل ما رايت زيدا فزيدت ان للتاكيد واللام على انهما حرفا نفى

في تزادون تزاد في حرف التاكيد في ان زيدا لقائم وبعد ما المصدرية
وقليلا ما تجلس ما ان جلس القاضي اي وقت دوام جلوس القاضي و
ان ان تزاد بعد لما نحو لما ان جاء البشير اي لما جاء البشير وقبل لو و
بعد القسم كثيرا نحو والله ان لو قمت اي والله لو قمت قمت وقلت في مثل
لان لو استقاموا وان اسم وجهك وان ما تزاد في اخر حيث وجوبا اذا او
به للجازات والتعليق باعتبار عموم المكان لتكفه عن الاضافة
المانعة عن الانجزام ولتاكيد بها عمومه وكذا تزاد وجوبا في اخر مه في بها
على تقدير ان يكون مركبا من مه وما لتدل على الخلاع معنى الفعل عنه
وعلى اكتسابه معنى الجازات وتزاد جوازا في اخر اين لتاكيد العموم كقوله
اين ما تكونوا يدركم الموت وتزاد بعد الباء الجارة كقوله تع فبما رحمة
من الله لنت لهم ولو كانت استفهامية على ما زعم البعض لقيل فبمه
من الله كقولهم لمه وعلامه وبعد عن الجارة كقوله تع عما قليل اي عن قليل
وبين المضاف والمضاف اليه كقوله تع ايما الاجلين قضيت اي الاجلين

الاجلين وان لا تزاد بعد ان المصدرية كقوله ليلا يعلم اهل الكتاب
وما منعك الا تسجد وزيدت قبل اقسم كقوله تع لا اقسم بيوم القيمة
لان مساق الاية على ان يقسم بيوم القيمة تعظيما لشانه وتفخيما لامره
وتنبيها على انه مقطوع به قيل نفي لكلام الكفار من انكار البعث واقسم
مقطوع عنها والمعنى ليس الامر على ما زعموا اقسم بيوم القيمة وقيل نفي
للقسم على معنى لا اعظم يوم القيمة كما هو حقه وان من تزاد بعد النفي
خاصة على راي سيبويه كقوله تع ما جاءنا من بشير وكقوله تع هل من
مزيد والاخفش يعمها مستدلا بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم اي ذنوبكم
والتبعيض يعارضه ان الله يغفر الذنوب جميعا والجواب منع المعارضة
بان المخاطب بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم امة نوح عليه السلام والمراد بالذنوب
في قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا ذنوب امة محمد صلعم فلا منافاة
بين غفران البعض دون الكل وبين غفران الكل وبان الاستغراق
في قوله تع يغفر الذنوب جميعا عرفي اي يغفر جميع الصغائر فلا منافاة

يعني غفران جميعا وعدم غفران بعض الكبائر او بان المعنى انه يغفر جميع
الذنوب من الصغائر والكبائر ان تاب اصحابها وان الباء تزاد قياسا
في مثل ما زيد بقائم لتاكيد النفي وقالوا بحسب زيد وقال الله تع وكفى بالله
شهيدا والمعنى حسبك زيد وكفى الله شهيد وزيادتها في المنصوب كقوله
تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اذا اريد بالايدي الانفس اقيس منها
في المرفوع وهو في فاعل كفى قياس قول كفى زيد وكفى بزيد وكفاك بهذا الامر
وبهذا الامر والدليل على زيادة هؤلاء الحروف في المواضع المخصوصة عدم
اختلال المعنى بطرحها واختلاله بزيادتها قوله حرفا التفسير اي مخرجة
اي صعد وان في نادينه ان قم اي تفسير لمفهوم اللفظ وان لجواب النداء
واي في قوله تريني بالطرف اي انت مذنب تفسير لكون سبب الرمي بالطرف
ذنبا قوله ولا يجيئ الا بعد فعل في معنى القول كالنداء والبعاء والامر
والنهي والكتابة ولا تقع تفسيرا صريحا القول وما خذ الحصر مجردا الاستقراء
يقال امرته ان قم وكتبت ان ارجع وقال الله تع وانطلق الملاء منهم ان

منهم ان امشوا يعني انهم لما سمعوا كلام ابي طالب في شان محمد صلعم
علموا انه براع غبطة ولا يشاركهم فيما قصدوا في شانه عم من الايذاء
بل يغضبه عليهم من اجله فذهبوا من مجلسه موريين بالغيظ وا
الغضب قايلا بعضهم ان امشوا قوله الوفان المصدريان ان في قوله
الخ اخره وتقليمنع لكن اياك لا اقلي لم يذكر ان المشددة لان لها اثرا غير
ذلك كالتاكيد ولاختصاصها بالجملة الاسمية بخلاف بها تين فا
نهما مختصان بالجملة الفعلية والمصدر جزء مدلول الفعل فهو كا
لشيء المتعلق عن موضعه بالنسبة اليهما وانما فسرت بما رجحت برجحا
لعدم استقامة ان يكون ما فيه موصولة او موصوفة او غيرهما كما لا يخفى
على من له ادنى تمييز وقد حمل عليه قوله تع والسماء وما بناها اي وبناها
بناء على ان اصلها ان تستعمل في غير من يعلم وهو اعلم ممن يعلم وفيه
ان يكون موصولة بناء على احتجاب كنهه عن العقول والاوهام وهم
يطلقونه فيما لا يدرك كنهه قوله حروف التحضيض لولا ولوما

ولوما وهلا والا وقيل ان الهاء في هلا بدل من الهمزة وهو ليس
ببعيد لاضبط الشرح بقدر الوسع واجب اعلم ان التحضيض هو
الترغيب والتسمية باعتبار المضارع لانها للتحضيض فيه واما
في الماضي فهو للتوبيخ على الترك كما سيحقق وقد تسمى حروف التندم
وتلك باعتبار الماضي لان التندم هو التوبيخ من الندم قوله وتدخل
على الماضي والمستقبل وذلك لان وضعها على ان تفيد التوبيخ على
الترك في الماضي تقول هلا قمت وغرضك ان تلومه على استيطائه
في القيام وتقاعده عنه اي كان عليك ان تتصف بالقيام في الماضي
لم افللت الواجب وضيعت وقته وتفيد الحث والترغيب على
الفعل في المستقبل كما تقول هلا تقرء القرآن وغرضك ان تحثه على
قراءته وتامره بالقراءة اي اقرء القرآن وهذان الغرضان لا يعقلان
الا في الفعل فهي من دواخل الفعل فاذا وجد بعدها اسم مرفوع او
منصوب فعل اضمار رافع او ناصب كقولك لمن ضرب القوم لولا زيدا

زيدا اي لو ضربته قال سيبويه وتقول لولا خيرا من ذلك او لولا
تفعل وترفع على معنى هلا كان منك خير من ذلك على معنى هلا وجد
منك خير من ذلك ولهذا اوجبوا النصب بعدها في باب ما
اضمر عامله وقالوا لولا زيدا ضربته ولم يجوزوا الرفع على الابتداء
قوله ولولا ولوما تكونان لامتناع الشيء لوجود غيره اي لما تكونان
للتحضيض والتوبيخ تكونان لامتناع الشيء اي لامتناع الثاني
لوجود غيره اي لوجود الاول فتختصان اي تجيء بالاسم فرقا بينهما
نحو لولا علي لهلك عمر فامتنع هلاك لوجود علي قيل في سبب ورود
هذا الكلام ان عمر رضي الله عنه امره النبي صلعم برجم الحامل من الزنا
فذهب بها ليرجمها وهي حامل فلقيه علي رضي الله عنه وكرم الله
وجهه فمنعه عن الرجم قبل وضع الحمل فقال ان كانت الام قد اذنبت
فما ذنب الجنين فاخبر عمر رضي الله عنه رجمها واتى الى النبي صلعم
مستفسرا وقائلا ارجم وهي حامل ام بعد الوضع فقال عم بعد الوضع

عمر رضي الله عنه لولا علي لهلك اي لاتم بالرجم وقيل ان سائلا اتى الى
باب النبي عم فقال لعمر رض اقطع لسانه على معنى احسن اليه فذهب
الى النبي عم مستفسرا قائلا له اي شيء تقي ما القطع يا رسول الله قال اريد
الاحسان فقال عمر رض لولا علي لهلك عمر وقيل اذ اتت الى حضرة عمر
رض فقال يا امير المؤمنين اجر الفتنة واكره الحق اليقين وامر بين
رحمة الله فسل لسيفه ليضرب عنقه فقال علي رض يا امير المؤمنين وهو
يقول الحق تحب اولادنا وهي فتنة قال الله تع انما اموالكم واولادكم
فتنة لكم وتكره الموت وهو الحق اليقين قال الله واعبد ربك حتى
ياتيك اليقين وتهرب من المطر وهل هو الا رحمة فقال عمر رضي الله عنه
لولا علي لهلك عمر قوله حرف التقريب قد تقرب الماضي من الحال اي الواقع
في الزمان الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة ان قلت لا قيام
للصلوة في الماضي حتى تقرب الى الحال قلت معنى قد قامت الصلوة
قد قرب وقت الصلوة المفروضة الى الحال ولا شك ان الوقت

الوقت قد ثبت في الماضي وقد قربه قد الى الحال والى حين الشروع ونفقه
عن الانقضاء واما الشروع فقد وقع في الوقت نفسه تامل عن استبصار
قوله ويقلل المستقبل اي تدل على قلة الفعل الواقع في المستقبل
نحو ان الكذوب قد يصدق اي ان الكذوب قليل الصدق قيل وقد
ياتي بها في المضارع للتحقيق كقوله تع قد يعلم الله المعوقين ولا وجه لتعليل
علم الله تع وبعضهم تكلف وقال متعلق التقليل متعلق العلم الى نفس العلم
والمعنى احوال المعوقين اقل معلومات الله تع قوله وفيها توقع وانتظار
اي في كلمة قد عند دخولها على الماضي توقع وانتظار اي لا تدخل الا على خبر
يتوقعه السامع ويتوجه نحو لا يقال قد ركب الامير الا لمن ينتظر ركوبه
ولا قد قامت الصلوة الا لجماعة ينتظرون بهذا الخبر والفصل بينه
وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وطرح الفعل بعده كقوله لما
برحالنا وكان قد اي وكان قد زال واسعان في كلامهم قوله حروف
الاستقبال سوف والسين وان ولن كلها مشترك في تخصيص المشترك بين

الحال والاستقبال بالاستقبال وان ولن من بينهما تنصب المضارع و
قد يؤتى بالسين لمجرد التاكيد كقوله تع سنكتب ما قالوا وكقول الشاعر
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا انتم فان كتابة ما قالوا وتطيب
النفس بالبعد والذان امران حاليان واللام في قوله والسين للعهد
لان المراد بها السين المعهود لا مطلق السين ولم يقل والسوف لكونه
في صورة الحرف وان كان اسما بين سنا مرادا به اللفظ ولانه لا افتقار
فيه الى لام العهد لعدم الاشتراك فيه بخلاف السين فانه مشترك بين
الاستقبال وسين الاستفعال وسين الكسكر والفرق بينهما انه ان
يضيف الفعل الى الحال يقال سيفعله زيد وان يراخ عنها يقال سوف يفعل
زيد دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل الى الحال وبتكثير الحروف
على تراخي الفعل وبعده عنها وفي سوف لغات لم يفصلها الاشتهار بها
فيما بينهم قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل وقال سيبويه ان هل بمعنى
قد الا انهم ما تركوا الهمزة قبلها قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام

في الاستفهام وقد تستعمل معها كقوله اهل رآونا بفج الفاج ذي الاكم
وقد تستعمل مجردة عن معنى الاستفهام كقوله تع هل اتى على الانسان
اي قد اتى قوله والهمزة اعم تصرفا منها لانها تقترنها بام المتصلة و
توقعها قبل الواو نحو اذ كنا عظاما ونخرة وتقول ازيدا ضربت وانضرب
زيد وبهوا خوك ولا يجوز لك ان توقع هل في هذه المواضع ووجه
ذلك ان هل لطلب التصديق والسؤال بام المتصلة على التعيين
بعد حصول التصديق وفي زيدا ضربت عن متعلق الضرب اي
لطلب تصور المفعول الذي يدل عليه تقديمه على الفعل وايلائه
حرف الاستفهام وقيل مقصور على طلب التصديق وصدور الضرب
عن المخاطب ووقوعه على محل مالك مقطوع السائل فالتصديق حاصل
والمطلوب تصور المفعول وتعينه واما عدم جواز هل تضرب زيدا
وبهوا خوك فلانه هل لتخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع
كالسين وسوف فلا يصح استعمالها لانكار الواقع في الحال بمعنى انه لا

لا ينبغي ان يقع كما لا يصح استعمال الهمزة لذلك فقوله وهو اخوك ليكون
قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع
الضرب في المستقبل كذا وجه السكاكي وبهذا ظهر بطلان التوجيه بان هل
للاستفهام والفعل المستقبل لا يتقيد بالحال قال الله تع سيدخلون
جهنم داخرين وقال الشاعر ساغسل عني العار بالسيف جالبا واما في نحو او
من كان وافمن كان واثم كان فلان هل بمعنى قد في الاصل وقد من خواص
الفعل فاذا رايت الفعل في الذيل لم ترض بجهلولة الحائل وحنت
الى الف المالوف وهو معانقة الفعل معانقة العاشق بالمعشوق بخلاف
ما اذا لم تره ذهلت عنه وتسلت والمرفوع في هل زيد خرج فاعل فعل
يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج مع انه يمكن ان يوجه باخر قوله ويحذف
عند الدلالة نحو زيد عندك ام عمرو اي ازيد عندك ام عمرو والدليل
ام المتصلة لانها لا تستعمل الا مع الهمزة فاذا وجدت منفردة عن الهمزة
قدرت قوله وللاستفهام صدر الكلام يعني لا يجوز تقديم شيء مما في

مما في خبره عليه لا يقال ضربت ازيدا ولا وزيدا هل هل ضربت وذلك
لكونه مغيرا جاعلا المقطوع مشكوكا والمغير له صدر الكلام قوله او وذا الشرط
ان للاستقبال وان دخل على الماضي الماضي وقوله وان دخل على الماضي لدفع
ان يتوهم انها للاستقبال ان لم يدخل على الماضي كقوله ابتنع بداية وان كان
حمارا والمعنى انها للاستقبال مستويا دخولها على المضارع والماضي وكونها
للاستقبال لتخصيصها المضارع المشترك بين الحال والاستقبال با
لاستقبال نحو ان تضرب اضرب والمعنى ان وقع منك ضرب في الاستقبال
وقع مني ونقلها الماضي حصر من معنى الماضي الى معنى الاستقبال نحو ان
ضربت ضربت والمعنى ايضا ان وقع منك ضرب يقع مني قوله ولو للماضي
وان دخل على المستقبل قوله وان دخل على المستقبل ايضا لدفع ان
يتوهم انها للماضي ان لم يدخل على المستقبل وكونها للماضي في المضارع
ظ واما في الماضي فلا يظهر بل هو تحصيل الحاصل في الظ والحاصل ان ان
لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال ولو لتعليق حصول

حصول الجزاء لحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض مع القطع بانتفاء
الشرط نحو ضربت ضربت اي لو وقع منك ضرب في الماضي لوقع مني لكن لعدم
وقوعه منك لم يقع مني يعني ان الانتفاء مني معلل بالانتفاء منك فكان
بهذا الاعتبار يكونهما للماضي فلا يلزم تحصيل الحاصل وزعم الفراء انهما تستعمل
في الاستقبال كان وقيل في قوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي
بهما ليستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط بدون ملاحظة الزمان
الماضي اي ان تعدد الهة لزم فساد بهما ولا فساد فلا تعدد قوله ويجيء
فعلا الشرط والجزاء الخ اعلم اولا ان الشرط لا يكون الا فعلا والجزاء قد
يكون فعلا وقد لا يكون ثم على تقدير كونه فعلا لا يخلو اما ان يكون مضارعا
او ماضيا او غيرهما فهما باعتبار الماضي والمضارع اربعة اقسام لانهما
ماضيان او مضارعان او الاول ماض والثاني مضارع او على عكس ذلك
فان كانا مضارعين واكثر الشرط ان يجب جزمهما نحو ان تضرب اضرب
لان المضارع قابل للجزم والجازم موجود وان كانا ماضيين يمتنع جزمهما

جزمهما لفظا لان الماضي مبني لا يعمل العامل فيه لفظا وان كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت يجب جزم الشرط لفظا وجزم
الجزاء محلا وان كانا على عكس من ذلك نحو ان ضربت اضرب يمتنع جزم ا
الشرط لفظا ويجوز في الجزاء امران اما الجزم فظ واما عدمه فلان الجزاء
تابع الشرط فلما لم يعمل في الشرط لفظا لم يعمل في الجزاء ليكون الجزاء على معنى
الشرط نحو ان ضربتني اضربك بالجزم والرفع قوله ويدخل الفاء في الجزاء ان
لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه نحو ان جئتني فانت مكرم وان اكرمتني
فقد اكرمتك امس اعلم اولا ان اكثر الشرط اعني لا يخلوا اما ان تفيد معنى
الاستقبال في الجزاء اولا فان افادت لم يحتج الى الفاء لاغناء الارتباط
المعنوي عن الارتباط اللفظي التي بها الفاء وان لم تفد فلا بد من الفا
التي بها الة الارتباط واتباع الشيء لشيء لانه لما انتفى الارتباط المعنوي
واجب الارتباط اللفظي والا لم يكن جزاء لان الجزاء لا بد وان يرتبط
بالشرط فاذا تلخص هذا فنقول ان المصنف صرح الثاني بقوله ويدخل الفا

في الجزاء اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه اي يدخل الفاء في الجزاء
اذا لم تقدالة الشرط معنى الاستقبال فيه واشار الى الاول بالمفهوم المخالف
لانه من قوله اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه انه اذا كان احدهما
نحو ان تضرب اضرب وان ضربت ضربت لم يدخل الفاء لافادتها معنى الا
ستقبال فيه ومصول الارتباط المعنوي فاذا كان الجزاء امرا او نهيا
او دعاء او ماضيا صريحا او مؤولا لفظا او تقديرا او مضارعا منفيا
بلن او جملة اسمية فلا بد من الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيها اما
في الامر والنهي والدعاء والمضارع المنفي بلن فلان التاثير فيها تحصيل
الحاصل لان هولاء المذكورات مقترنة بمعنى الاستقبال قبل وقوعها
جزاء واما في الماضي الصريح فلان قد تقرب الماضي من الحال فلا يؤثر فيه
حرف الاستقبال الذي هو الة الشرط واما في الجملة الاسمية فلان
وضعها للدوام ولا تقيد بالزمان المتجدد الغير المتقرر فان قلت
اذا لم تؤثر اداة الشرط فيها فكيف يكون جزاء يجب الارتباط اللفظي

اللفظي والجزاء لابد وان يرتبط بالشرط معنى قلت بتحول كلامها الى
معنى فعل يؤثر فيه اداة الشرط وترتبط بالشرط معنى فقولك ان اتاك
زيد فاكرمه في قوة ان اتاك زيد يجب عليك اكرامه وقولك ان
اتاك زيد فلا تهنه في قوة يجب عليك عدم اهانته وقولك ان
اتيتني فرحمك الله في قوة ان اتيتني فاسال الله غفرانك وقولك
ان جئتني فانت مكرم في قوة يجب علي اكرامك وقولك ان اهنتني
فلن اكرمك في قوة ان اهنتني يتاكد عدم اكرامي لك وقولك ان
اكرمتني فقد اكرمتك امس في قوة ان اكرامك سبب لاكرامي لك
قوله ويزاد عليهما ما للتاكيد اي يزاد على ان الشرطية ما التاكيد الجازمة
والتعليق كقوله تع فاما ياتينكم منى هدى واذا زيدت عليهما وجب
تاكيد الشرط بالنون لئلا يلزم رجحان الالة على ذيها قوله ولها صدر
الكلام اقول وذلك لان الشرط كالاستفهام في التغيير وجعل
المقطوع مشكوكا فلا يتقدم عليه شيء مما في حيزه ونحو قولك آتيك

ان اتيتني ليس المقدم فيه جزاء بل هو دال على الجزاء والجزاء محذوف
بدلالة قوله ولا يدخل الا على الفعل اما ان فلانها لتعليق حصول
الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال ولو لتعليق حصول الجزاء بحصول
الشرط في الماضي على سبيل الفرض مع القطع بانتفاء الشرط كما تقدم
ولا يعتقد بهذان الدالة الفعل في قوله تع ان امرأ هلك وان احد
من المشركين استجارك وقالوا انتم تملكون خزائن رحمة ربي على انها
فعل يفسره الظهر ولاقتضائهما الفعل لزوما لزم في ان الواقعة بعد
لو ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف وكالمفسر له
كقوله تع ولو انهم فعلوا ما يوعظون به اي لو وقع انهم فعلوا واما
اما ففيه معنى الشرط اذا قلت اما زيد فمنطلق كانك قلت
مهما يكن من شيء فزيد منطلق ووقوع شيء من الحوادث ملزوم الكلام
ووقوع الانطلاق من زيد لازم الكلام وزيد ملزوم قصدي
والانطلاق لازم قصدي حذف ملزوم الكلام لانه غير مقصود فيغير

فيغير الى اما ووضع الملزوم القصدي في موضعه وادخل الفاء لانه
به الآن لازم الكلام على اللازم القصدي فقيل اما زيد فمنطلق
قوله واذن جواب وجزاء اي جواب لقول القائل تحقيق كقولك
اذن اكرمك لمن قال انا اتيك او تقدير كقولك لو اكرمتني اذن
اكرمك فانك حين قلت لو اكرمتني كانه قيل لك ما يرتبط بالاكرام
على تقدير ثبوته فقلت اذن اكرمك اي يرتبط به الاكرام وجزاء
اي عوض عن فعل الفاعل كاتيان الآن قال الزجاج اذا قلت اذن
اكرمك لمن قال لك انا اتيك كان المعنى ان كان الامر كما ذكرت
فاذا اكرمك يعني ان فيها معنى المجازات حتى يصح تقديرها مصرحا
قوله وعملها في فعل مستقبل غير معتمد على ما قبلها اما اشتراط الا
ستقبال فلان وضعها للاستقبال فلا تعمل الا فيه تقول اذن
اظنك كاذبا بالرفع وانك في حال الظن لمن حدثك اي فيك فجر
لم تصدقه واما اشتراط عدم الاعتماد على شيء قبلها كالمبتدء والموصوف

وذي الحال والشرط والقسم فلانها عند الاعتماد على احد بهولاء لا تعمل لانه
عامل قد نبتك عنه العمل حيث يقع في موقع لا يتصور فيه العمل كقولك انا
اذن فاعل كذا لمن قال لك انا اتيك فاذا انعقد التعلق بين ما قبلها
وما بعدها انعقادا للاعراف من ان لا تعمل مع ان الاعمال في بعض المواضع
مع يؤدي الى ازدحام عاملين في معمول واحد والى اختلال المعنى تامل حتى
يتجلى لك حقيقة الحال وصدق هذا قوله وتلغيها اذا كان الفعل حالا
كقولك لمن حدثك اذن اظنك كاذبا او اعتمد على شيء قبلها نحو انا
اذن اكرمك اي بحسب اللفظ وباعتبار النصب والغائها باعتبار
المعنى غير معهود في كلامهم واذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل
جاز ان يلغى لانعقاد التعلق بين ما بعدها وما قبلها بالعطف و
جاز ان تعمل لاستقبال المعطوف بدون المعطوف عليه نظرا الى اللفظ
قال الله تع واذن لا يؤتون وقرء واذن لا يؤتوا حرف التعليل كي
نحو جئتك كي تكرمني ان قيل للتعليل وقد يجيء بها كاللام وحتى ومن وعن
وعن قلنا ما ذكره من الحروف اكثر في غير التعليل منها في التعليل بخلاف
كي فانه نص فيه فلذا جعله حرفا واحدا ان قيل التعليل من اي جانب اما
قبلها ام مما بعدها قلنا منهما جميعا فان المجيء علة الاكرام بحسب
الخارج ومعلول له بحسب الذهن فان المجيء لكونه امرا اختياريا لا يقدم
عليه بدون تصور الغاية وهو الاكرام في المثال فالاكرام سابق باعتبار
تصوره مسبوق باعتبار وجوده في الخارج كقبل اول الفكر اخر العمل وهي
جارة بدليل كيمه على حدله وانتصاب الفعل بعدها باضمار ان و
قد اظهرت بعدها في قوله لكيلا تاسوا وتحذفا وبعضهم على
على انها ناصبة وعليها اجماع المتاخرين ويعضده قوله لكيلا تاسوا
على ما فاتكم ولو كانت جارة لما دخله الجر والقول بالاشتراك بين ان
تكون جارة وناصبة تدفع بعارض الدليلين قوله حرف الردع كلا
قال سيبويه ردع وزجر وقال الزجاج ردع وتنبيه فاذا قلت كلا
لمن قال فلان يبغضك كان معناها ارتدع عن هذا القول وامتنع

عنه على راى سيبويه وعلى راى الزجاج امتنع عنه وتنبه على الخطاء فيه ثم ان
كونها للردع مشروط بان يتقدم ما يرد بها اى بكلا سواء كان المردود
المتقدم من كلام المتكلم على سبيل الانكار كقوله تع يقول الانسان يومئذ
اين المفر كلا لا وزر الى ربك يومئذ المستقر فان المتقدم يقول الا
نسان يومئذ اين المفر وهو كلام المتكلم الحكيم المتعالى على سبيل الانكار
او على سبيل الحكاية كقوله تع قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا
فان المتقدم المردود انا لمدركون وهو من كلام عز وجل على سبيل الحكاية
والقائل فى الحقيقة اصحاب موسى او من كلام الغير كقولك انا ابين
العالم كلا ردع لمن قال ابنت العالم او انهين العالم تامل وان لم يتقدم
ما يرد بها فهى بمعنى حقا وعليه يحمل مواضع فى القران بهذا ولقائل ان
يقول اذا كان كلا بمعنى ارتدع فلم لا تكون اسم فعل نصه ومر واما السر
فى كونه حرفا يا ليت شعرى ما الوجه قوله اللامات لام التعريف فى نحو امرء باصغريه
وفعل الرجل كذا اراد بالاصغرين القلب واللسان لانهما اصغر الاعضا

الاعضاء وهو فى الاول لتعريف الجنس اى بهذا الجنس بالاصغرين اى كمالهما
لان احدهما منشاء المعانى والاخر مظهرها ولا مروة الا بهما وفى الثانى لتعريف
العهد اى فعل الرجل المعهود بينى وبينك وقد يؤتى بها لتعريف الاستغراق
اى لتعريف الحقيقة فى ضمن جميع الافراد ولتعريف العهد الذهنى اى
لتعريف الحقيقة فى ضمن فرد ما وقد فصلنا هذا فى بحث المعرفة ولو
لام التعريف بناء على مذهب سيبويه لان الهمزة مجلوبة لمجرد الابتدا
بالساكن على رايه ولا دخل لها فى التعريف وعلى راى الخليل الاكثر وا
السقوط فى الدرج لكثرة الاستعمال واهل اليمن يبدلون من لام التعريف
ميما وعليه ورد ليس من ابر امصيام فى السفر قوله ولام القسم اى لام
جواب القسم فى والله لافعلن رمزا بالمثال الى ان جواب القسم اذا كان مثبتا
مثبتا صدر باللام واكد بالنون وتصدر الماضى بدون قد قليل كقول
امرء القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال
والاكثر ان يصدر بقد نحو والله لقد نامو قوله والموطئة له اى مهيئة

الجواب للقسم وهي التي تدخل على حرف الشرط بعد ما تقدم القسم لفظا نحو
والله لئن اكرمتني لاكرمتك او تقديرا كقوله لئن اخرجوا لا يخرجون معهم
اي والله لئن اخرجوا تدل على ان الجواب له لا للشرط لان جواب ان الشرطية
لا يصدر باللام هذا هو المراد بالتوطئة وليس المراد بها ان ما صدر به
اعني الشرط جواب القسم بل جواب القسم ما يعقب الشرط والقسم مع
جواب الشرط والمعنى ان اكرمتني فوالله لاكرمتك قوله ولام جواب لو ولولا
كقوله تع ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها وكقوله تع ولولا فضل ربي ورحمته
لاتبعتم الشيطان فائدتها تاكيد ارتباط احد الجملتين بالاخرى يعني
ان انتفاء اتباع الهدى لازم مرتبط بانتفاء المشية ومعلل له وانتفاء
الاتباع مرتبط بوجود الفضل ومعلل به وهذان اللامان يؤكدان هذين
الارتباطين ويقويانهما وقد يحذف لام جواب لو كقوله تع لو نشاء جعلناه
اجاجا ويجوز حذف جوابه راسا كقوله واو ان لي بكم قوة اي لدفعتكم و
كقول الشاعر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحارصا بي لو نهيت لاشتيت عليك

عليك ويجوز ان يكون للتمني قوله ولام الامر وهي مبنية على الكسر لاصالتها
على لام الجر وصونا لها عن الالتباس بلام التاكيد ويجوز تسكينها بعد الفاء
والواو العطف وفائه كقوله تع فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي والاسكان بعد الفاء
اكثر منه بعد الواو وذلك لان وجه الاسكان هو تشبيه فلي من كلمة
فليستجيبوا ولي من وليؤمنوا بمثل كتف وفخذ في عدد الحروف وكسر الوسط
ولم فلم يوجد وجه اخر من الشبه ليس بين كتفي وولي وهو الاتصال الصوري
فان الفاء في فلي يكتب متصلا باللام كالكاف في كتف والفاء في فخذ
بخلاف الواو فانه لا يكتب متصلا بما بعدها اصلا فالاسكان بعد
اكثر كقوة جهة الاسكان فيه ولبناء ثم على اكثر من حرف واحد واستقلالها
في الكتابة شذ الاسكان بعدها لضعف ما يقتضيه وهو الشبه
كقوله تع ثم ليقضوا تفثهم ولشذوذه بعدها لم يتعرض له قوله ولام
الابتداء في لزيد قائم وانه ليذهب ويدخلان الاسم والفعل المضارع
كما اشار اليه المصنف بالمثالين وحق هذه اللام ان يصدر به الكلام

نحو لزيد قائم فان قلت فلعارض نحو الله ليذهب لانه لو قيل لانه يذهب
او ان لزيدا يذهب للزم تقارن اداتي التاكيد فاخر الجزء لخلصا عن
هذا المحذور ولا يجاء الابعد الاصل مثل مثالي ولم يتعرض للام الفارقة
في ان زيدا لقائم لانها لام الابتداء في الحقيقة قوله وتاء التانيث
الساكنة اي قيد بالساكنة لانها تكون متحركة في الاسم ان قيل ما السر
في اعتبارهما صنفا على حدة لم لم يعتبروا مطلق تاء التانيث صنفا
واحدا او لم لم يعتبروا المتحركة صنفا ايضا على حدة قلنا لان اصل التاء
ان تكون لفعل لتدل على تانيث الفاعل وتؤذن من اول الامر بان الفاعل
مؤنث والفاعل بالاصالة بمانة الفعل واقتضاء بعض الاسما
فاعلا على سبيل التبع والتشبيه وبهذا في الفعل ساكنة لان السكون
اصل في البناء وتحركها في مثل رمتا عارض بعذر التقاء الساكنين وردت
الالف الساقطة لذلك وقول بعضهم رماتا لغة ردية والعدول
الى الحركة في الاسم للفرق ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم ولان

ولان الاصل التاء ان يكون في الفعل والاصل فيها السكون ويتحرك بالكسر
عند ملاقات الساكن كقوله تعد والنفت الساق بالساق قوله النون
المؤكدة وهي ضربان ثقيلة مفتوحة وخفيفة ساكنة اما سكون الخفيفة
فعلى الاصل والعدول الى الحركة في الثقيلة لالتقاء الساكنين وفتحها
للخفة والثقيلة اصل على الخفيفة عند الكوفيين لازديادها تاكيدا و
الامر على العكس عند البصريين لان الواحد قبل الاثنين ولان الفرع لا بد
ان يوجد فيه الاصل مع زيادة والخفيفة توجد في الثقيلة مع زيادة
قوله ولا يؤكد بها الا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب وهو
الحصران الماضي فايته والغائب والحال لكونه مشروعا فيه في قوة الغائب
ولان الغرض من التاكيد اطلاع السامع على قوة الفعل والواقع في الحال
في راي السامع ومنظره يطلع على قوته وضعفه برؤيته ونظره فلا حاجة
الى التاكيد لاجله وان المستقبل الصرف لا طلب فيه ووضع هذا النون
لتاكيد الطلب لان الطالب لا يطلب في العادة الا ما هو مراده

وطلب المراد يقتضي تأكيده لان غرضه تحصيله والتأكيد من مبادي الحصول
ثم لا تدخل الا على مستقبل فيه معنى الطلب والمستقبل الذي فيه معنى
الطلب هو الامر والنهي والاستفهام والقسم وقد يشبه النفي بالنهي
فيقال زيد لا يقومن وربما بالنفي لان رب للتقليل والقلة تناسب
النفي والعدم فيقال ربما يقومن زيد ويشبه بجواب القسم الشرط الموكد
ادانه بما كقوله اما ترين من البشر احدا منه حيثما تكونن انك ثم ان طرح
هذا النون شائع الا في جواب القسم فان قولك والله ليقوم زيد ضعيف
لان الحقيقة اذا لاقاها ساكن طرحت نحو لا تضرب ابنك بفتح الباء
قال الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه بفتح
النون واعادة العين والا لوجب لا تهين الفقير بكسر النون وعدم
اعادة العين لان الحركة الحاصلة بالكلمة المنفصلة لا اعتداد بها
وانما تقلب الفا في الوقف نحو يا زيدا خير قوله والخفيفة تقع حيث تقع
الثقيلة الا في فعل الاثنين وجماعة المؤنث لئلا يلزم التقاء الساكنين

الساكنين على غير حده وما ذهب اليه يونس والكوفيون من تجويز
دخولها فيهما متحركة بالكسر وبقاء على سكونها ضعيف واستدلوا بهما
بقوله تعالى فاستقيما ولا تتبعان بسكون النون وقرئ بكسرها مدفوع
بجواز ان يكون الواو حالية والنون للاعراب فلا يلزم عطف الانشاء
على الانشاء الذي هو الاستدلال عليه قوله بهاء السكت تزاد في
كل متحركة حركتها غير اعرابية للوقف قال في كل متحركة لانها لا تزاد في
ساكن الاخر لا يقال مه وقال حركتها غير اعرابية لان المتحركة المعرب
لا تلحقه هذه الهاء بل يحذف حركته لاجل الوقف نحو يا بشرى هذا غلام
بالسكون لان الحركة الاعرابية لاستفادتها من العامل لا يقع اللبس بزوالها
للوقف بخلاف الحركة البنائية فان زوالها يستلزم اللبس مثلا اذا
قيل كيف لم يعلم ان الزائلة لاجل الوقف فتحام غيره ولان الاتيان
بالهاء في المعرب يؤدي الى اللبس بهاء الضمير كان يقال هذا غلامه
لان الاضافة من شانه وكذا لا تلحق المتحرك المبني الذي بناؤه عارض

لا يقال في لا رجل ويا زيد لا رجله ويا زيده وكذا لا تلحق الماضي نحو يضربن
لا يقال ضربه ولا يضربنه في ضرب ويضربن قوله ولا تكون الا ساكنة لانها
لغرض الوقف والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا وتحريكها لحن اي خطاء
وباطل من القول وخروج عن كلام العرب وتشبيه اللفظ العربي باللحن
الذي هو صوت الطير كقوله يا مرحبا بحمار عفوا يا مرحبا بحمار ناجيه اجرى
الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير فعدل عن القافون
والحقها بالساكن الا في محركة هذا وان المصنف ترك التنوين لكونها مفصلة
في بحث الاسم في كتب النحو والتعرض والتضيف للتفصيل ومن اصناف
شبه الوقف وسببه وهما اللتان تلحق بكاف المؤنث عند الوقف صونا
لها عن الالتباس بكاف المذكر اذا وقف عليها بالاسكان كان يقال
الرمتكه والحاق الشين وهي الكشكش لبني تميم والحاق السين المهملة
وهي الكسكسة لبكر ومعاوية انه قال يوما من افصح الناس فقال رجل
من جرم وهم من فصحاء الناس فقال ذلك الرجل قوم يتباعدوا

تباعدوا عن قرابة العرب ويتورموا عن كشكشة التميم ويتياسروا عن كسكسة
بكر ليت فيهم غمغمة قضاعة وطمطمانية حمير فقال معاوية من هم
قال قومي وغير رواية قومك وهو الانسب درايه ومن اصناف الحرف بعد
الانكار وهما اما تلحق بعد فاصل نحو زيد ينه بكسر التنوين او بفاصل
نحو ازيدانيه بابقاء مع سكونها وابقام ان بينهما وبين الحرف الذي قبلها
مثل ما ان رايت زيدا ولها معنيان انكاري ان يكون الامر كما ذكر او على خلاف
كقولك لمن قال قدم زيد ازيدينه منكرا لقدومه او بخلاف قدوم كقولك
الامرده لمن قال غلبني الامير مسهما بابه ومنكرا لتعجب غلبة الامير اي لا
وجه للتعجب من غلبة الامير على الفقير ثم ان الحرف الذي يليه مدة الا
نكاران كان متحركا جانسته وحركته فيقال في هذا عمرو عمروه وفي رايت
عثمان عثماناه وفي مررت بحمام خراصيه وان كان ساكنا وحرك بالكسر فيقال
بالياء قطعا نحو ازيدينه ازيدانيه ومن اصناف الحرف حرف التذكير
وهو مدة يزيدها المتكلم مجانسة لحركة الاخر ويقول في قال زيد ويقول

عمرو حرام قالت قالات يقولوه وخراى اذا تذكر ولم يرد نا يقطع كلامه

وان الاوساكن وكر بالكسر ثم او ذ بالياء فحو قوى ذ قد فعل ولا في الاذان

واللام اذا تذكر حادثا ووجه ترك بهذه الاصناف عموم شيوعها اذ اطلاقات

وشة البربوع والنصب الماخفة القيصوم والشيخ الذين ذرت بهم ا

الشمس للقاضي تمت كتابته كتاب سلوا الله

من بدص الكوستاني لاجل السند

حارث افندى

تم

جامعة السليمانية
الامانة العامة للمكتبة المركزية

٨٥٠٢٥
الرقم في مكتبة جامعة صلاح الدين ١٨٠

العنوان حدائق الدقائق رقم المصور

خطه قديم وفي أوله وآخره صفحات بخط جديد الموضوع نحو

المؤلف سعد الدين سعد الله البردعي

الناسخ حسن الكردستاني مكان النسخ تاريخه اللغة

الخط الجزء الأوراق ٤٧ق الأسطر المقاس X س

البداية اللهم إنا نريد أن ننشيه

النهاية الذنب ذرت بهم المسمن للقاصي

السماعات و الإجازات

التملكات

المصادر: / الأعلام / كحالة /

الفهارس:

الدواوين بها هو الامام جار الله كشاف حقائق التنزيل

وجمع السموات دون الارض وهي مثلهن لان
طابقت السماء مختلفة بالذات متفاوتة الاقدار
والحركات بخلاف الارض كما لا يخفى على الفطن فان
قيل لما قدمها قلت لشرفها وعلو مكانها وتقدم
وجودها خازن كتبه محمد مهدي الله الا الله

جامعة السليمانية
الاحاطة العامة للمكتبة المركزية

وتحتوي على رموز لا يهتدي اليها بدون المعالم والدلائل الا الا

وحدي المستكشف لدقائق هذا الفن المفتش المستطلع طلع ما في الا

المرتع المهزول في سنين هيدانه المنقطع عن عقال التعلم الكامل في

شانه اردت ان ارفع الحجب والسرائر واظهر الضمائر والسرائر جمع السر

واستر مخفيات كنوزه واصرح باشاراته ورموزه تعميما لفوائده

وتذليلا لمحاوره وشوارده فنظمت ما في خزانة الخيال من فرائد وعلقت

على مغلق القواعد من نفائس الفرائد فجاء بحمد الله ايضاحا لقواعد

قسم الادب ومفتاحا لمغلقات كلام العرب ومصباحا لدياجير

وضوء الظلام مجلي ومشكله تجري لعباراته كافية لذي الالباب وتحرير

شافية لعطائل الاكابر من الالتهاب بل مفصل فيه جل ما اجمل

وملخص فيه كل ما اهمل الا اني لم اقدم عليه باقدام الناقل والافكار

ولم انظر اليه بعين الالتفات والاختبار ولم اراجع فيه الى كتاب من

كتب الغريبين الا الى ايضاح المفصل في موضع او موضعين فلو عارضه

فيه على زلة القدم وعن سمت الصواب على انحراف القلم فلا تتخذوني
بيدق الملام ان الحوادث عثرة لا بلام والمعاند لا يروج الخالص ولسهم
المنظف فكيف مثل هذا المزيف والمزخرف واما اصحاب الكمال فلعين
الوضاضهم من كل عيب كلال فهل تزييف المزيف وابطال الباطل الا
تحريف المحرف وتحصيل الحاصل وبعد ما نبر الاغام في وقت وقوف
الفهم في الحدائق سميته حدائق الدقائق في شرح رسالة علائم الحقائق
متفضلا وراجيا من ذلك الجناب ان يجعل مثل الحدائق بدل الكتاب ٥
يتناول اليه اليد الاستفادة في الفصول والاوقات تجتني منه نفائس
الازهار وكرائم الثمرات اللهم اجعله ذخيرة في الآخرة وآخذ بيدي
عند زلتي وفرطاتي عند كربتي وغمتي وانا اعوذ بك ان اكون ممن يرم على الماء
اويقتبس ويبني على الهواء الاطائل تحت سعيه وماله في امره من طلاف
عليك نوكلت واليك انبت وانا غريق الخطايا لا الاكاد اصيب
اقول منكا يجعل التوفيق وغروة التخفيف بمنه لما اراد ان يبحث عن انواع

الكلمة عرف الكلمة اولا لتوقف البحث عن الانواع على معرفة الجنس مع انها
موضوع الفن فلا بد من تقديم معرفتها قبل الخوض في مقاصده فقال
الكلمة مفرد اي الحقيقة المعهودة المعتبرة عنها بهذا الاسم في عرف
القوم لفظة دالة على معنى بالوضع اي وضع كائن مفرد بخلاف عرف
اللغة فانها في عرف اللغة تطلق على مهمل ومركب ايضا يقال تكلم
بكلمة لا معنى لها ويقال لقولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولم يصرح
بعض فيود التعريف لاشتهارها فيما بينهم ومبلاغة الى الا
يجاز سيما في هذه الرسالة وانما التزم تكلف التقدير ليساوي الحد
المحدود لان المفرد يقع على المهمل ايضا لانه اذا انتفى المعنى الحق
ضوع له لان انتفاء هذا المجموع يجوز ان يكون بانتفاء اربعة
اجزاء اللهم الا ان يقع الاصطلاح على استعمال المفرد في المستعمل فقط
في تتم المساواة بلا تكلف تقدير واغافلنا اي الحقيقة المعهودة لان التحديد
للماهية لا للفرد اذ الفرد لا يعرف الا بالاشارة الخارجية والتعريف

وبكفيه بالتمييز في الجملة على مذهبه تعريف الفرد وتحديده لان الاعم لا
ينفك عن افادة تصور الاخص وعن تميزه عن الاغيار في الجملة واما معرفة
كنهه وتميزه عن جميع الاغيار فلا سبيل اليها الا بالاشارة الخارجية هذا هو
وجه قولهم التعريف للماهية لا للفرد تامل حق التامل ثم اعلم انه خرج عن
الحد بقيد اللفظ ما يشارك المحدود في الدلالة على المعنى بالوضع ولا يكون
لفظا كالدوال الاربع وبناء الوحدة بعض المركبات مما لا يطلق عليه لفظ
واحد افرد معناه او ركب كعبد الله علما او غير علم وبقيد الدلالة المهمل
المسموع من المشاهد لان وجود لا فظ يعلم بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ وفيه
ما فيه وبقيد الوضع المحرفات والالفاظ الطبيعية والمهملات المسموعة
من وراء الجدار لان دلالة الاول بطريق احتمال الخطاء ودلالة الثاني و
والثالث بالعقل وبقيد المفرد ما يطلق عليه لفظ واحد من المركبات
كالرجل وضربا وضربت لاتمام اجزائها على اجزاء المعنى الموضوع له وان
من الخلق بهذا المقام معرفة ان الوضع في التعريف اعم من اللغوي وغيره حتى
يدخل في الحد كل لفظ معرفة بالنسبة الى الوضع اللغوي كلفظ الصلوة بالنظر

فاصح عنها الا الذي الذا اذا اردت معرفة زيد بتعريف آخر فانها
لا تحصل الا بان تشير اليه وتقول لكل زيد هذا والتعريف بنظم الحد
لا يحصل الا بان تشير اليه وتقول هو رجل طويل القامة
لا يفيد تلك المعرفة لان النهاية فيه ان تقول هو رجل طويل القامة
صغير الهامة عريض اللحية حافظ النفس ثابت في محله لذا ومن المعلوم
ان هذا لا يفيد صورة مساوية له لجواز الاشتراك في هذه الصفات
فالام في الحد وذ لتعريف الماهية فالتعريف للماهية من حيث هي
اذا اريد به تعريف الفرد كان المعنى ان الفرد الفلاني لفظ دال على معنى
بالوضع مفرد ولو اريد به تعريف الحقيقة في ضمن فرد ما كان المعنى
ان فردا ما من افراد الحقيقة المعلومة لفظ دال ولو اريد به تعريف
الاستغراق كان المعنى ان كل فرد من افراد الحقيقة المعلومة لفظ دال
فح الكل لا تحصل المساواة لان اللفظ الدال على معنى بالوضع المفرد اعم
من الفلاني ومن فرد ما ومن كل فرد من الافراد نعم من لا يشترط المساواة
في مطلق المعرف ويجوز التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة و

الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي كلفظة الصلوة بالنظر الى الاركان ٥

الذي وضع الصلوة بازائه وضع اللغوي (س)

المخصوصة وكذا بالنسبة الى العرف الخاص كلفظة الفعل بالنسبة الى ما دل على

ان الوضع العرفي الغير الشرعي

على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وبالنسبة الى العرف العام ٥

كلفظة الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا اعم من الوضع الشخصي والنوعي والشخصي

اعم من العلمي وغيره فيدخل فيه لفظ الاسد نظرا الى الحيوان المفترس و

وهو الوضع لحقيقة

الى المعنى العلمي والى الرجل الشجاع فان وضعه بازاء الاول والثاني شخصي و

الفاء للتعليل

بازاء الثالث نوعي وبتوان ذكر الدال على الملزوم وارادة لازمه بنصب

القرينة جائز ٥ اما اسم كرجل واما فعل كضرب واما حرف كقد اقول الكاف

للتمثيل وهو المراد في من اقر الكلي لا بصاحبه لا للتشبيه والا يلزم ان لا

يكون مدخولها فردا للكلي الذي هو الاسم وهو ظ مع انه خلاف الواقع خلاف

الغرض ايضا اذ الغرض ايضاح الكلي بالفرد لا التشبيه ووجه الانحصار انها

ان دلت بالهيئة على الزمان وبالمادة على الحدث فهي فعل والا فان صلحت

لان يخبر عنه او به فهي اسم والا فهي حرف وقبل ان دلت على معنى في نفسها او

في نفسه اي على معنى مقصود بالذات فان اقترن باحد الازمنة الثلثة فهي فعل

والا

والا فهي اسم وان لم يدل على معنى في نفسها اي على معنى مقصود بالذات

بل دلت على معنى مقصود لاجل الغير كاللام في الرجل فانه دال على التعريف

في مدلول رجل اي الغرض من الاتيان باللام تعريف مدلول رجل لا افادة

معنى هو مقصود على انفراده فهي حرف وقيل ان كانت آلة لملاحظة الغير و

تركيبه ولاجتماع الامور في خزانة الخيال فهي حرف كمن للابتداء في سرت من

البصرة فانها آلة لتصور السير والبصرة معا ولتركيبهما واجتماعهما في

خزانة الخيال على ان يكون احدهما مبدأ والآخر ذا مبدأ والا فان اقترن

باحد الازمنة فهي فعل والا فهي اسم والكلام مؤلف لا افول المراد

ان يبين احد قسمي موضوع الفن اعني الكلام اذ بعض محمولات المسائل هو

رضيه وان يقسمه الى قسميه عرفه على وجه حصل منه معرفته ومعرفة قسميه ايضا

فقال الكلام مؤلف اي لفظ مركب من جزئين بهما اسمان اسند وضم اي

احدهما ضم مفهوم وجودي او عدمي الى الآخر اما ثانيهما الى الاول نحو زيد

قائم او اولهما الى الثاني نحو بهما ذا اذا درج في هذا الضم نظر الى اللفظ او

من جزئين بهما فعل واسم فذا اسند ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولم يتعرض هنا

للاسناد لان وجوب الاسناد بين الاسمين يدل على وجوبه بين الفعل و
الاسم وذلك لان الكلام لا بد له من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع والتضام
فيه ليس الا بالاسناد فلا بد للتضام بين الاسمين من الاسناد لا بد له من
الاسناد بين الفعل والاسم حتى يصير المجموع على هيئة وحدانية كلاما
واما الدليل على ان الاسناد من الفعل الى الاسم دون العكس فهو ان الفعل
لتضمنه المعنى النسبي متعين لان يسند الى الغير لان المسند لا بد وان تقوم
بالمسند اليه والمعنى النسبي كذلك لا محالة وكذا دل عليه التعريف الآتي للاسم لانه
يدل على ان صحة الحديث من خواص فلو كان الفعل مسندا اليه لكان مخبرا عنه فلا
يكون تلك الصحة من خواص فهو من الفعل الى الاسم دون العكس وانما وجب
الاسناد بين الجزئين لان الكلام لا بد فيه من انضمام بين جزئيه حتى يخرجا
عن حكم التفرد ولا انضمام هنا الا بالاسناد الذي يوضع احد الجزئين الى
الآخر على وجه الافادة التامة الا على وجه يصح سكوت المتكلم عليه سواء افاد
المخاطب فائدة جديدة او لم يفد وسواء كان ذلك الضم اخباريا او انشائيا
فالخبر ايجابا او سلبا والايجاب وكذا السلب حمليا او شرطيا الى ما يطول

اسم اسم فعل فعل حرف حرف اسم فعل اسم حرف فعل حرف

الكلام بذلك ثم الاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه فالكلام لا بد له منهما فالكلام
منحصر في قسمين اسمين واسم وفعل ولا ثالث من الاقسام الاربعة التي هي ضم
فعل الى جنسه وضم حرف الى جنسه وضم حرف الى اسم وضم فعل الى حرف من التركيب
الستة الحاصلة من انضمام كل من الانواع الى جنسه والى خلاف جنسه لفقد المسند و
المسند اليه كليهما او لفقد

للاسناد لان وجوب الاسناد بين الاسمين يدل على وجوبه بين الفعل وا
لاسم وذلك لان الكلام لا بد له من اجتماع الاجزاء وانضمامها والاجتماع والانضمام
فيه ليس الا بالاسناد فلما لا بد للانضمام بين الاسمين من الاسناد لا بد له من
الاسناد بين الفعل والاسم حتى يصير المجموع على هيئة وحدانية كلاما
فهو ان الفعل

اسم اسم فعل فعل حرف حرف اسم فعل اسم حرف فعل حرف

الكلام بذلك ثم الاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه فالكلام لا بد له منهما فالكلام
منحصر في قسمين اسمين واسم وفعل ولا ثالث من الاقسام الاربعة التي هي ضم
فعل الى جنسه وضم حرف الى جنسه وضم حرف الى اسم وضم فعل الى حرف من التركيب
كضرب ضرب وزيد قام وزيد في الدار وضرب في الدار
الستة الحاصلة من انضمام كل من الانواع الى جنسه والى خلاف جنسه لفقد المسند
المسند اليه كليهما او لفقد احدهما وذكر الاقسام الاربعة وقولهم ليس يرد نقضا
للحصر لانه ليس بكلام حقيقة بل هو سادّ مسدّه والكلام في الحقيقة ادعوه فاعلمه
الحصر الكلام في قسمين
المتكلم وهو مؤلف من الفعل والاسم اعني المتكلم ادعوه ثم تالف الكلام
من الجزئين اعم من ان يكونا ملفوظين كزيد قائم او احدهما ملفوظا والآخر
منويا نحو قم في واقوم ومن ان يكونا مذكورين او محذوفين او احدهما محذوفا
بناء على القرينة نحو نعم في جواب ازيد قائم ونحو زيد في جواب من فعل اي فعل
زيد ولئن سلمنا انه كلام في الحقيقة لكن لا نسلم بطلان الحصر به لان يا اسم فعل
على ما هو مختار بعضهم فالتالف من الاسمين احدهما يا والآخر الضمير المتكلم
فيه اعني انا واما الجملة الشرطية فالنقض بها وارد على الحصر قطعا لانها كلام
حقيقة مع ان جزئيها ليسا باسمين ولا باسم وفعل بل هما شرط وجزاء من ا

من اقسام المركب والاسم والفعل من اقسام المفرد ويمكن الجواب بان الكلام في
للتفتيش عند القوم يعم الجزء الواحد والشرط فيه اذا قيل ان ضربت ضربت فالمعنى
اضرب وقت وجود ضربك كما بين المؤرخ في علم المعاني واما على مذهب ارباب
المعقول فلا مجال للتفتش عن هذا النقض لان الكلام عندهم مجموع الشرط
والجزاء والاسناد الشرطي منعقد بينهما ولو تكلفنا وقلنا بمنع في قوله قولنا
هذا ملزوم لذاك لا خللنا معنى الجملة الشرطية وصرنا الى معنى الجملة الشرطية الا
سمعة للتفتش عنه على مذهبهم الا ان يقال حصر الكلام في القسمين على مذهبهم قوله
وبسمى جملة اي يسمى المؤلف المذكور جملة ايضا قال بعضهم لفظ الكلام ولفظ
الجملة مترادفان فان كل منهما موضوع بازاء المؤلف المذكور وقال نجم الائمة و
فاضل الائمة الرضي الاستراباذي ان الجملة اعم من الكلام مطلقا كل كلام جملة
من غير عكس قال لان لفظ الجملة موضوعة بازاء المؤلف المذكور ولفظ الكلام
موضوع بازاء ما هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع قيد ان لا يكون
مقصودا لاجل الغير وثمرة الخلاف يظهر في جملة تعلقت بالغير بالجزئية فانها
عند القائلين بالترادف جملة تامة وكلام ايضا وعند القائل بالعموم

ماصح الحديث عنه ودخله حرف الجر واضيف وعرف ونون منن
جملة وليس بكلام قوله باب الاسم اي هذا باب الاسم او من الابواب باب
الاسم فعلى الاول خبر لمبتدا محذوف وعلى الثاني مبتدا محذوف الخبر وفائدة
الفصل بين البحثين اي بين بحث الموضوع وبين بحث احد النواعي الذي هو
الاسم يعني بعد ما فرغ عن بحث الموضوع اراد ان يشرع في بحث الاسم فصل
بينهما بلفظ الباب ثم شرع في بحث الاسم فعرفه بالخواص وقال هو ما صح
الحديث عنه اي امكن الاخبار عنه فالمراد عن نفسه او مرادفه ولم يقل ما اخبر
عنه ليندرج فيه مثل زيد حالة الاخبار عنه وعدمها فان المتبادر من اخبر عنه
هو الاخبار بالفعل مع انه اسم اخبر عنه بالفعل او لم يخبر عنه فعلى هذا لو
قال وان يدخله حرف الجر وان يضاف ليكون عطفا على فاعل صح ويلاحظ الا
مكان في كل منهما الكان اوجه وانسب لان المتبادر من قوله ودخله واضيف
وعرف ونون هو الدخول والاضافة والتنوين والتعريف بالفعل فلا يندرج
في التعريف بكل منها بناء على التبادر الا ما وجد فيه ذكر القيد بالفعل فلا بد ان
يلاحظ الامكان في منها وان كان خلاف التبادر ليندرج في الحد بكل منها ما امكن
ذكر القيد سواء وجد فيه بالفعل او لم يوجد هذا مع ان قوله ودخله حرف

الجر لا يدل على اختصاص الجر المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان يقول وقد
خله الجر ليشمل اختصاص الجر بن كليهما واراد بقوله واضيف الاضافة بتقدير حرف
الجر لان الاضافة بلفظ حرف الجر تشمل النوعين نحو انا مار بزيد ومررت بزيد
وبقوله عرف التعريف باحدى طرق التعريف العلمية والاضمار والاشارة والموصولية واللام والميم عند طي والاضافة الى احد المذكورات معنى وحرف النداء
فان التعريف بكل منها من خواص الاسم وكذا اراد بقوله ونون التنوين باحد
التنوينات الاربع التي هي تنوين التمكين والعوض عن المضاف اليه والعوض
عن نون جمع المذكر السالم وهو تنوين المقابلة وتنوين التنكير واما تنوين
الترنم والتنوين الغالي فلا اختصاص لهما بالاسم لان تنوين الترنم بدل من
الالف الاطلاق في القافية لترك الترنم وهو رفع الصوت والتنوين الغالي
هو التنوين اللاحق بالقافية المقيدة بالسكون وهاتان القافيتان تشملان
انواع الكلمة باسرها فلا اختصاص للتنوين فيهما بالاسم لم السر في اختصاص
عنه بالاسم هو ان الفعل خبر او بمنزلة خبر واقتضاء المسند اليه فجعله مخبرا
عنه خروج به عن الوضع والحرف آلة لملاحظة الغير ونفسه فليس له مدلول

استقلالي

استقلالي يصلح للاخبار عنه او به لا يقال ان عدم الاخبار عن
عنهما لان المراد ان معنى
اذا عبر عن معنيهما بلفظ
بان ومعنى من هو الا
ولهم تسمع بالمعيدي
فعل ماض وان للتاكيد
للتاكيد وهو اختصاص
الفعل والحرف لا يخبر عنهما
لاقتضاء معنى الفعل الى الانتساب
فوع بهذا اللفظ واختصا
ريف او للتخصيص او للتخفيف
في النكارة بكذا قالوا
ملابسة تصحح الحمل نحو خاتم فضة
لكر المضاف اليه للمضاف او
ره وعليه او ملابسة هي ظرفية

استقلال يصلح للاخبار عنه او يه لا يقال ان عدم الاخبار عن
الفعل والحرف في قولهم الفعل والحرف لا يخبر عنهما لان المراد ان معنى
الفعل والحرف لا يخبر عنهما بلفظيهما اما اذا عبر عن معنييهما بلفظ
الاسم كان يقال معنى ضرب هو الحدث مع الزمان ومعنى من هو الا
بتداء فيخبر عنهما لانه حينئذ معنى الاسم وقولهم نسمع بالمعيدي
خير من ان نراه في قوة سمعنا عنه وقولهم قام فعل ماض وان للتاكيد
في قوة هذا اللفظ فعل ماض وهذا اللفظ للتاكيد وفي اختصاص
دخول حرف الجر هو انه علامة المخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما
وقولهم زيد مرفوع بقام في قوة زيد مرفوع بهذا اللفظ واختصاص
الاضافة بنقد بحرف الجر هو انها اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف
والفعل خبرا او بمنزلة خبر وحق الخبر هو النكارة هكذا قالوا
لا وجه ان يقال ان الاضافة لا بد فيها من ملابسة تصحح الحمل نحو خاتم فضة
لانه يجوز هذا الخاتم فضة او ملابسة هي ملك المضاف اليه للمضاف او
كالتملك نحو غلام زيد واخوه وارضه ودارهم وعلمه او ملابسة هي ظرفية

الا الاضافة بلفظ

الجر لا يدل على اختصاص الجر المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان يقول وقد
خلو الجر لتشمل اختصاص
الجر لان الاضافة بلفظ
وبقولهم عرف التعريف با
صولية واللام والميم
فان التعريف بكل منها من
التنوينات الاربع
عن نون جمع المذكر السا
الترنم والتنوين الغالي
الالف الاطلاق في القافية
هو التنوين اللاحق با
الفاظ الكلمة باسرها
عنه بالاسم هو ان الفعل
عنه خروج به عن الوضع والحرف

المضاف اليه للمضاف نحو ضرب اليوم اي في اليوم والفعل لو اضيف لا

ضيف الى الفاعل او الى المفعول او المنتظم واضافته الى الفاعل والمفعول

غير مفيد لانها لا ملابسة فيها من الملابسات المذكورة واما الى المنتظم

فانها انما تتحقق اذا اريد به لفظه في يكون اسما لا فعلا واما التخفيف

فهو انما هو بسقوط التنوين او ما يقوم مقامه والفعل والحرف ليس فيهما

هذا ولا ذاك فلا وجه لاضافتهما لذلك وفي اختصاص التعريف باحد الطرف

هو ان الفعل والحرف يفيدان بدون التعريف فلو عرفا لوقع التعريف

ضائعا والحق ان التعريف فيهما لا يتصور الا بالنداء والاضافة وا

لام وهما لا يقبلان النداء والاضافة كما مر واما التعريف باللام

فلان مدلول ضرب صدور الضرب عن محل ما في الزمان الماضي وتعريف

هذا المجموع موقوف على تعريف كل جزء ومن المعلوم ان اللام لا يتعرف به

كل جزء من اجزاء هذا المجموع واما قوله ومن جره بالشبه المنتقع

فشاذ لما اضطر ادخله عليه واراد به الموصول بمعنى الذي والكوفي يدخله

عليه لهذا المعنى قياسا وفي اختصاص التنوين باحدى التنوينات

الاربع هو ان تنوين التمكن علامة مكانه مدخوله في الاسمية والفعل و

الحرف لا اسمية لهما فضلا عن مكانتهما وان تنوين جمع المؤنث السالم

مقابل نون جمع المذكر السالم وعوض والفعل والحرف لا يقبلان

الجمعية فلا يدخلهما ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عوض

من المضاف اليه وهما لا يضافان فلا يدخلهما ذلك وان تنوين التنكير

علامة لنكارة مدخوله وفارق بين النكرة والمعرفة كما اذا قيل سيبويه

بالتنوين يراد به الشخص المعين المسمى بهذا الاسم واذا قيل سيبويه

بالتنوين يراد به شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم واذا

قيل بتعدد الاوضاع وهما نكرة ابدا فلا يحتاجان الى فارق ثم اعلم

ان هنا مجتنا لا بد من التنبيه عليه وهو ان المصنف عرف الاسم بخواص

غير شاملة لان صحة الحديث لا يوجد في الاسماء الآزمة للظرفية كاذ

واذا وكذا الاضافة لا يتصور في المضمر والاشارة والموصول

وكذا دخول حرف الجر لا يتصور في اللوازم للظرفية وكذا التعريف لا

يتصور في بعض اللوازم للظرفية كمذ وكذا بعضها لا يتنون لا لفظا و

تقديرا واذا للماضي واذا للمستقبل لكن

الاربع

لا محلا كما لج والتعريف بغير الشامل من الخواص لا يجوز لوجوب طرد
التعريف وعكسه ولا عكس للتعريف بتلك الخاصة اذ لا يصح كل صحيح الاخبار
عنه وهكذا والذي ينبغي في توجيهه ان يقال ان التعريف بمجموع تلك الخواص
والمجموع مطرد بمعنى ان ما وجد فيه احدى الخواص المذكورة فهو اسم
ومنعكس بمعنى ان كل ما هو اسم يجب ان يوجد فيه احدى الخواص المذكورة
كون قوله واصنافه لا عرف الجنس وقسمه الى الانواع ثم عرف احدا
نواعه وهو الاسم ثم انتقل الى تعداد اصناف هذا النوع اجمالا اولا
ليبحث عن كل منها تفصيلا ثانيا على ترتيب الاجمال وترك العطف في غير الحقا
بلين سلو كما غلط التعديد فقال واصنافه اي اقسامه جمع صنف وهو
النوع المقيد بصفة كلية عرضية وايضاح هذا المقام ان الكلمة جنس كا
لحيوان والاسم نوع كالانسان واسم الجنس صنف كالرومي فكما ان
في الرومي زائدا على حقيقة الانسان فكذلك في اسم الجنس امور زائدة على
حقيقة الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة و
اسم الجنس ما علق من هذا النوع على شيء وعلى كل ما اشبهه اي ما يثنا

الا ما يتناول عند الاطلاق على شيء وعلى كل ما اشبهه على سبيل البدل
بوضع واحد وهذا التناول خارج عن تلك الحقيقة وزائد عليها
خارج الرومية عن حقيقة الانسان اذ الشخص هذا فقولك لما فرغ عن
تعداد الاصناف اجمالا اراد ان يبحث عن كل منها تفصيلا على ترتيب الاجمال
فقال اسم الجنس وهو ما علق على شيء اي اسم الجنس هو اسم متناول
عند الاطلاق لفرد معين ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في الحقيقة التي هي العلة
المشتركة بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل نحو رجل فانه متناول
في هذا الاطلاق لزيد ولكل فرد يشبه ذلك الفرد في الرجولية على سبيل البدل
بوضع واحد فالتعليق على شيء وعلى كل ما اشبهه هو التناول عند
الاطلاق على سبيل البدل وانما قلنا على سبيل البدل لامتناع التناول
على سبيل الشمول والعموم في غير موضع الاستغراق اذ لا شك ان الجاء
في جاء رجل فرد مما لا مجموع الافراد فخرج عنه المعارف كلها والنكرات ايضا
اما خروج غير العلم فلانها لا تتناول لها عند الاطلاق لشيء ما ولكل ما
اشبهه بل يختص عند الاطلاق لشيء معين وان كان الوضع عاما و

واما خروج العلم فلانه وان كان متناولا لا عند الاطلاق لشيء
معين ولكل ما اشبهه ولكن ليس ذلك بوضع واحد بل باوضاع
متعددة واما خروج النكرة فلان الملحوظ فيها قصدا هو عدم تعين
المدلول والتناول فيها لشيء ولكل ما اشبهه خارجي خارج عن مفهومها
ويجوز ان يكون ما عبارة عن اسم نكرة في يخرج به جميع المعارف واما
النكرة فبقوله وعلى كل ما اشبهه ويجوز ايضا ان يراد بشيء في قوله ما علق
على شيء شيء غير معين في يخرج به المعارف لانها معلقة الى مشعلة بازاء
شيء معين وان كان الوضع في البعض عاما ان قيل طرد التعريف باطل
بعلم الجنس كاسامة لانه متناول لشيء ولكل ما اشبهه قلنا هو موضوع
بازاء الحقيقة المعلومة واطلاقه على شيء وعلى كل ما اشبهه مجاز ولئن سلمنا
انه حقيقة لكن لا نسلم بطلان الطرد لان باب اسامة اسم الجنس كاسد
واطلاق العلم عليه لاحكام لفظية فهو مشير بحيث هو الى حقيقة معلومة و
اطلاقه على فرد منتشر مجاز بناء على الجواب الاول ومشير بحيث هو الى
حقيقة من حيث هي او الى فرد منتشر من افرادها وغير مشير بحيث هو

الى حقيقة معلومة بل بالآلة لو كانت بناء على الجواب الثاني قوله واسم عين
لا اسم شيء يقوم بذاته ويستغني عن محل يقوم به وقيل معنى قيامه بذاته انه
يتحيز بنفسه بخلاف المعنى فان تحيزه تابع لتحيز المحل والاول اشمل لان الجزء
على تقدير وجودها اسماء اسم عين ولا تحيز لها اصلا ولان مثل الفا
دي من اسماء تع اسم عين مع انه لا يتصور التحيز فيه الا ان اطلاق
العين عليه ليس باصطلاح وغير معقول ايضا ان فسر العين بالممكن
الخاص وان لم يطلق عليه لم ينحصر التقسيم اللهم الا ان يقال ليس القصد الى
الحصر بل يكفي في مراده ان له قسما سمي عينا وآخر يسمى معنى وثالثا ليس بهذا
ولا ذاك كما في تقسيم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف فان هذا على تقدير
المعنى غير حاصر ايضا كما لا يخفى على المتأمل هذا كان اسم العين شيء
يقوم بذاته ويستغني عن محل يقوم فلا جرم يكون اسم معنى اسم شيء لا
لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل يقوم به كالعلم يقوم بالعالم والمفهوم
يقوم بذي الفهم ولو قيل معنى القيام بالمحل هو التبعية في التحيز لم ينحصر
التقسيم لان صفات الدفع معان تقوم بذاته واسماؤها اسم معنى مع انها ليست
والتقويم
وهو فاسد كل وقت
الا وقت ان يقال (يوسف)

ولهذا يحتاج الى الهيولى الى الصورة في القيام والصورة الى الهيولى في الشكل

التحرز في صفات الله مطلقا اللهم الا ان يقال ليس القصد الى الحصر والحق ان
معنى قيام الشيء بذاته انه لم وجودا في الخارج بدون الانضمام الى محل يقوم به و
معنى القيام بالمحل ان لا يمكن له فيه وجود بدون الانضمام سواء كان هناك
محل ام لم يكن فالتقسيم منحصر الا ان اطلاق العين على ذات الله تع واطلاق
المعنى على صفات الله تع ليس باصطلاح بل هو غير معقول ان قلت العين
والمعنى بالممكن الخاص قوله العلم الخ وهو ما استعمل لما فرغ عن الصنف
الاول اراد ان يخوض في الثاني فقال العلم هو ما استعمل لشيء بعينه غير
جائز استعماله في آخر بوضع واحد وباب السامة وضعه بان احقيقة
معلومة واستعماله في فرد منتشر مجاز او هو اسم جنس كاسد واطلاق
العلم عليه لاحكام لفظية فلا يبطل عكس تعريف العلم ولا طرد تعريف اسم
الجنس به ثم العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اما عن مركب او مفرد
والمفرد اما اسم جنس وهو الغالب او فعل ماض كشمر من شمر زيد لا
من زيد شمر او منه مع اعتبار تجرده عن فاعله او مضارع كيزيد من يزيد
المال لا من قولهم المال يزيد او منه مع تجرده عن فاعله المتكلم او امر كا

ضمت باعتبار تجرده من فاعله اذ لو اعتبر مقارنته الفاعل لكان جملة ولكان
النقل عن الجملة لا عن المفرد واما النقل عن الحرف فغير معهود في كلامهم و
المركب اما جملة كتابط شرا لقب لثابت بن جابر بان قالت له امه حين
سئلت عنه وقيل ابن ثابت لا ادري الا انه خرج من البيت وتابط شرا
اي اخذ تحت ابطه سيفا او مضاف ومضاف اليه كعبد الله او غيرهما وكذا
المرتجل اما قياسي جار على القانون المستنبط من تتبع كلامهم كغطفان
علم لابي قبيلة وهو بن قيس بن غيلان فانه ظاهر نزوان واما معدول
عنه كجحى اسم رجل فان مقتضى القانون في مثله هو الادغام وكعوهب
بفتح الهاء اسم رجل مع ان مقتضاه في مثله كسر العين اذ لا وجود لفعل
بفتح العين من المعتل الفاء الواوي في كلامهم هذا وان المرتجل في مصطلح
الاصوليين قسمان احدهما هذا والآخر ما نقل عن المعنى الاول ولم يرا
ع المعنى الاول في الوضع الثاني ولا مناسبة فيه واشتقاق المرتجل
من ارتجل الشعر اذا ابتداه من غير تهيئة وهو كانه على رجل يقوى اصطلاح
القوم وهو ايضا ينقسم الى مفرد كغطفان والى مركب كامرئ القيس

فان الرسمة الاضافية من محل واين كان كل من المضاف والمضاف اليه ذا وضع

قبل العلمية قوله المعرب لا قالوا المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل

كانهم سئلوا عن منعقل الواضع في وضع لفظ المعرب وقيل لهم ما

منعقل الواضع في وضع هذا اللفظ فاجابوا فقالوا المعرب ما اختلف

اخره اي جا منعقل الواضع ثم وضع لفظ المعرب بازائه هذا فبيان ا

لمنعقل موقوف على بيان ما اختلف آخره اي على بيان اختلاف الآخر و

بيان اختلاف الآخر موقوف على تتبع كلام العرب فان من تتبعه

علم ان مثل زيد يختلف آخره باختلاف وان مثل هؤلاء لا يختلف آخره

ولا يتوقف بيان اختلاف على بيان المنعقل حتى يدور واما اذا سئل

عن حقيقته مع قطع النظر عن الواضع ومنعقله وقيل ما حقيقة هذا

القسم من الاسم وقيل في جوابه ما اختلف آخره لا فيدور لان بيان

الحقيقة حتى يتوقف على ثبوت الاختلاف له وثبوت الاختلاف له موقوف

على اثبات الاختلاف له واثبات الاختلاف له موقوف على انكشاف

الحقيقة وعلى معرفة ان هذا اللفظ معرب الا ترى ان من انشا تركيبا

فيدور تامل قوله على ضربين منصرف وغير منصرف تقسيم المعرب على هذين

القسمين مع تفسير المنصرف بهذا وغير المنصرف بذاك غير حاصر له

فيهما لا يشملان المعرب بالحروف بالتفسيرين المذكورين واما اذا

فسر غير المنصرف بما وجد فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما والمنصرف

بما لم يجتمع فيه علتان ولم يوجد فيه ما نائب منابهما يكون حاصرا له

فقصده ليس الى الحصر بل الى ان له قسما يسمى منصرفا وهو هذا وآخر يسمى

غير منصرف وهو ذاك وثالثا ليس هذا ولا ذاك وهو المعرب بالحروف

ولكن ان يجعل التقسيم حاصلا بالتكلف البارد فلا منع لجل والشق بن لم يوجد فيه علتان واما ان وجدت فيه علتان

ارادبالجر في الكسر المخصوص محال للجر لان الكسر المشترك بين النصب
والجر غير ممنوع منه فمعنى التعريف هو الاسم المعرب الذي منع الكسر
المخصوص محال الجر وتنوين التمكن الى كل شيء ممنوع منه قصدا وبا
لاصالة لشبه الفعل وذلك لان في الفعل فرعيتين فرعية الاشتقاق
وفرعية التأليف وفي هذا القسم ايضا فرعيتين اذ فيه علتان كل واحد
حدة منهما فرع الاصل فلما شابه الفعل ونقل منع بعض ما لا يكون
في الفعل وهو الكسر والتنوين الذي هو تمكن النقل ولم يمنع عن
جميع ما لا يكون فيه ليبقى بينهما فرق وبعضهم قالوا ان المقصود با
لمنع هو التنوين فقط ومنع الجر بتبعيته وهؤلاء قالوا منع
الجر مع التنوين اي آثر والفتحة مع على الواو ونصب وفتح في موضع الجر
ولم يقل ونصب في موضع الجر كما هو الظاهر من اطلاق النصب
في المعرب لان النصب علم المفعول به فيؤدي الكلام الى معنى ويكون مفعولا
في موضع الجر وهو هذا لا يجوز وانما سمي القسم الذي يستوفي
جوده الاعراب والتنوين منصرفا لخلوصه في الاسمية لتقربه عن

شبه الفعل والصرف اللين الخاص الذي اخذ عن تنوين والقسم الثاني غير
منصرف لعدم خلوصه فيها لان له شبها بالفعل وهو الا اذا اضيف الى منع
ظرف لفعله منع او بفتح على اختلاف القراءتين اي منع عن الجر كل وقت الا
وقت الاضافة ودخول اللام او بفتح في موضع كل وقت الا وقت الاضافة ود
خول اللام فانه ح يجر بالكسر اما لانصرافه بسببهما كما قال بعض واما
بسبب ان المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط الكسر تابع لسقوطه
وفي الحالتين لا يتصور وجود التنوين فلا يتصور سقوطه فلا يتصور
سقوط الكسر فدخله مع كونه غير منصرف والحق انه ان بقي في الحالتين علما
ن فغير منصرف ودخول الكسر اما لانه تابع التنوين في السقوط ولا يتحقق
التنوين فيهما فيسقط فيتحقق الكسر واما لتقوي الاسمية بدخول اقوى
الخواص فدخله مع كونه ممنوعا بالذات في الحالتين ومع بقاء حكم عدم
الصرف واما لئلا يكون كالفعل في التعري عن الجر كل الاوقات وان لم
يبقيا او لم يبق احدهما منصرف ودخول الكسر لانصرافه فالاعراب هو
اختلاف آخر الكلمة لاخرج بقيد الآخر اختلاف الاول والوسط وبقيد
الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل مثل

اختلاف العوامل اختلاف الآخر بسبب آخر كاختلاف آخر من في من زيد
ومن البكر ومن الرجل فان سكونه بالوضع وفتحه وكسره بملاقاة
الساكن وخرج به ايضا في المستفهم منه مما منع حين قال المخبر جاء
رجل رايت رجلا مررت برجل فانه وان كان فيه اختلاف الآخر الا انه ليس
باختلاف العوامل بل سببه ان المستفهم يريد ان ينبه على حركة المسؤل
عنه بما يجانسها من حروف المد لئلا يقع الاشتباه في المسؤل عنه ان
قيل اذا كان الاعراب اختلاف الآخر يلزم بناء الاسم في اول التركيب
كيف لعدم الاختلاف اذ يبقى انتقال من بعض الحركات الى بعض ولعدم
العوامل وهو معرب بالاتفاق قلنا لا نسلم عدمه لان الاختلاف من
مطلق الانتقال من حركة الى حركة او من سكون الى حركة والعوامل في
فوق العامل والاختلاف بمعنى الوجود اي اختلاف آخر الكلمة بوجود
العامل والثاني موجود في اول التركيب ولئن انه الانتقال من حركة الى
حركة لكن لا نسلم عدمه في اول التركيب لان هذا الانتقال اعم من الفعلي و
الفعلي الثاني والثاني موجود فيه لحصول احدى الحركات واحد العوامل

فيه او نقول عدمه فيه لا يضر لانه خاصة مفارقة وفيه بحث ومنهم من جعل
الاعراب تغيير الآخر بتغيير العوامل الاعراب
الا نفس الحركات والحروف وعلل عدوله عن طريق الجماعة بوجهين احد
هما ان الحركات والحروف امور موجودة يليق بها ان تجعل دلائل
المعاني بخلاف الاختلاف فانها امر ذهني والثاني ان الاعراب ثلثة
اجماعهم والاختلاف امر واحد نا ثلث من الحركات والحروف فجعلهم الا
عراب نفس الاختلاف مخالف اجماعهم على كونه ثلثة بخلاف ما اذا كان
نفس الحركات والحروف فانه لا مخالفة فيه للاجماع لكون الحركات والحروف
ثلثة بلا شبهة اقول لا نسلم ان لا وجود للاختلاف كيف وهو محسوس
باحدى الحواس ولا نسلم ايضا ان الاختلاف امر واحد بل هو امور
ثلثة انتقال من السكون الى الضمة ومن الضمة الى الفتحة ومن الفتحة الى الكسرة
قوله وذلك في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم لا في حال مضافة لا
لانها اذا انقطعت عن الاضافة اعربت بالحركات قال الى غير ياء المتكلم
لانها عند الاضافة اليها تعرب بالحركات المحلية والتقديرية على اختلاف
الوالين وكان عليه ان يقول سكيرة لانها تعرب بالحركات اللفظية

مصغرة نحو ابيه وان بفعل مفردة لانها تعرب بتمام الحركات ان كا

بت جمع تكسير نحو آباء وآبائه وببعض الحروف اذا التثنية او جمعت

بالواو والنون نحو ابواه وابوه وابويه في الون وابين

جمع اب على خلاف القياس لكنه اعتمد على المثال فانه من المفردة الكبيرة

فاقبل فلم لم يكتف عن قيد الاضافة بالمثال فلنا كيلا يتوهم ان اعرابها

بالحروف مخصوص باضافتها الى الضمير فان الاضافة في جميع الامثلة

الى المضمر وانما اعربت بالحروف عند وجود هذه القيود لان في

نقلها ثقلا لانها لكونها من الامور الاضافية يستلزم نقلها ان

نقل الغير فان نقل الاب يستلزم نقل الابن مع ان اواخرها

حروف تصلح للاعراب بالانقلاب فلو اعربت بالحركات لتضاعف

الثقل ثقل النقل وثقل حرف العلة وثقل الحركة والجمهور على ان اعر

ابها هو الاختلاف الناشئ من الحروف وبعضهم على ان الاعراب

بها نفس هذه الحروف والبعض على ان اعرابها بالحركات المقدرة

المنقلبة عن الياء لانها اواسطها ومنهم من جعل الاعراب بالحركات

اللفظية وجعل هذه الحروف متولدات بالاشباع ومنهم من جعل

اعرابها بالحركات والحروف اللفظيتين وغرى الى الى سيبويه

انها معربة بالحركات التقديرية والحروف اللفظية ولكل وجه هو

مولها والحق هو الاول والثاني ايضا لا يبعد عن الصواب

قوله وجوبا اضافة الى ضمير المؤنث لان الحم قريب زوج

المرأة كاب زوجها واخيه قوله وفي كلا مضافا الى مضمر فالمضافا

الى المضمر لانه عند الاضافة

مصغرة نحو ابيه وان بفعل مفردة لانها تعرب بتمام الحركات ان كا

بنت جمع تكسير نحو اباته وآباته وببعض الحروف اذا التنث او جمعت

بالواو والنون نحو ابواه وابوته وابوه وابيه في الون وابين

جمع اب على فلاف القياس لكنه اعتمد على المثال فانه من المفردة الكبيرة

فاعل فلم لم يكتف عن قيد الاضافة بالمثال قلنا كيلا يتوهم ان اعرابها

بالحروف مخصوص باضافتها الى الضمير فان الاضافة في جميع الامثلة

الى مظهر معرب بالحركات تقديرا نحو جاءني كلا اخويك ورايت كلا

اخويك ومررت بكلا اخويك وانما اعرب ببعض الحروف عند

الاضافة الى مضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعرابه وقيل كلا اسم في

الرفع وكليهما في النصب والجر واعرب بالحركات عند الاضافة الى

مظهر لانه مفرد اللفظ فاعرب باعرابه مثل العصا ثم قدر اعراب الا

عشارين حقه وكم يعكس لان المظهر اصل والحركات اصل والمضمر فرع

والحروف فرع فاعرب بالاصل عند الاضافة الى الاصل وبالفرع عند

اللفظية وجعل هذه الحروف متولدات بالاشباع ومنهم من جعل

اعرابها بالحركات والحروف اللفظيتين وعزى الى سيبويه

انها معربة بالحركات التقديرية والحروف اللفظية ولكل وجه هو

مولها والحق هو الاول والثاني ايضا لا يبعد عن الصواب

قوله وجوبا اضافة الى ضمير المؤنث لان الجمع قريب زوج

المرأة كاب زوجها واخيه قوله وفي كلا مضافا الى مضمر فاعرابا

لانه لا انضاح لمعناه الا بالاضافة قال الى مضمر لانه عند الاضافة

الى مظهر معرب بالحركات تقديرا نحو جاءني كلا اخويك ورايت كلا

اخويك ومررت بكلا اخويك وانما اعرب ببعض الحروف عند

الاضافة الى مضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعرابه وقيل كلا اسم في

الرفع وكليهما في النصب والجر واعرب بالحركات عند الاضافة الى

مظهر لانه مفرد اللفظ فاعرب باعرابه مثل العصا ثم قدر اعراب الا

عشارين حقه وكم يعكس لان المظهر اصل والحركات اصل والمضمر فرع

والحروف فرع فاعرب بالاصل عند الاضافة الى الاصل وبالفرع عند

قوله المراد به اعني النحو المرادف لقولنا علم العربية اللفظان المترادفان لما اختلفا

لفظا واتحدا معنى كالانسان والبشر سيما بذلك لتمادنها اي قربها بها على سنن

والعربية علم اصاغته العلم اليمن اصاغته العام الخاص للتبيين كشجر الاراك

ويسميها البيانيون بيانية ومقتضى كلامهم انها بمعنى البيانية ومقتضى كلام

النحاة انها بمعنى اللام وبه صرح بعض المتاخرين قال الشمني وعلم العربية

علم يحترز به عن الخطاء كلام العرب لفظا وكتابة وينقسم كما قال ان يحتوي

اما على اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض

والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات

ومنه التواريخ واما البديع فجعلوه ذيلا علم البلاغة لاشتمالها

وقد يطلق على علم النحو الشامل للصرف كما هنا حكيم

الاضافة الى الفرع ولانه عند الاضافة الى المضمر يقوى امر التثنية
فيه لانه مثنى المعنى ومضاف الى المثنى المتصل به فيعرب باعراب المثنى
بخلاف ما اذا اضيف الى مظهر فانه لا قوة لامر التثنية فيه فلا يعرب
باعرابها وقيل ان كلا مثنى كل وهو باطل قطعا بوجوه احدها
لزوم اشمئنة الواحد من المثنى وهو باطل قطعا ولزوم اعلالة
بالحروف مطلقا وليس كذلك ولزوم امتناع كلا الرجلين جاءني
بلفظ الافراد وليس بممتنع ولزوم حفظ صيغة كل فيه وليس كذ
لك هذا وكان عليه ان يعترض لاثنان لانه معرب ببعض الحروف
كالمثنى وليس بمثنى الا ان يدرج في المثنى بان يراد بالمثنى
ما هو في صورة المثنى سواء كان مثنى حقيقة او لم يكن قوله وفي
التثنية والجمع المصحح اي جمع المذكر السالم واما الجمع المكسر وجمع
المؤنث السالم فاختلاف الآخر فيهما بالحركات وانما لم يختلف
آخرهما بالحركات لان فيهما ثقلا معنويا وثقل زيادة العلامة فلو
اعربا بالحركات لتضاعف الثقل ولا ذكر الحركات شطر حروف والمفرد

غطى المثنى والمجموع فالمناسب ان يعرب الشطر بالشطر والكل
بالكل وانما اعربا ببعض الحروف لانهما لما اعربا باتمام الحروف يلزم
اللبس بين نصبهما في حالة الاضافة يعني لو قيل في نصب المثنى زيدا
بدان بالكسر وفي نصب الجمع زيدان بالفتح لانحصر الفرق بحركة النون
فسقوطها عند الاضافة لا يبقي الفرق واما الفرق بين رفعهما
وكذا بين جرهما فيمكن بحركة ما قبل الواو والياء فيرتفع الفرق
التنوين الى المختصات الست فاختص واحد برفع هذا وآخر برفع
ذاك واشتركا في جرهما والتاء وكسر ما قبل الياء وفتح النون في
الجمع وعكس الامر في التثنية وحمل نصبهما على جرهما لما بين النصب
والجر من التناسب وهذا كله ظاهر لكن كان عليه ان يذكر تهنا عشرين
واخواتها لانها معربة بالواو والياء كالجمع المصحح ولبث اباه لعدم
المفرد اذ لو كان عشرون مثلا جمع عشرة لوجب ان لا يطلق على اقل
من ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مفاد بن الواحد وليس كذلك
لانه نص في مضاعف عشرة ولو وجب ايضا ان لا يتعين لعدد مخصوص

لان الجمع لا يتعين بعدد مخصوص وليس كذلك لانه نص فيه وهكذا في
البواقي والذي يمكن في توجيهه ان يقال ان اراد بالجمع المصحح جاء في آخره واو
ونون في الرفع وياء ونون في الجر والنصب سواء كان جمعا مصطلحا
سالمين او لغويا كعشرين فهي مقدرة تحت عموم الجمع المصحح فلا
حاجة الى التعرض لباب عشرين على الانفراد وهذا جيد لو مثل من
هذا الباب ولم يمثل منه قوله وما لا يظهر الاعراب في لفظه قدر في محله اي
الاسم المعرب الذي لم يظهر الاعراب في لفظه لمانع منه من التعذر
او الثقل قدر في محله اي في نفس آخر ذلك الاسم المعرب والا لزم خلو
المعرب عن الاعراب وهو باطل قطعا وانما قلنا في نفس آخر ذلك
المعرب ليتميز الاعراب المحلي في المعرب عن المحلي في المبني فان المحلي في المبني
لا يكون في نفس آخر ذلك المبني والا لكان يلزم ان يكون معربا فاراد
بالمحلي في المبني الكلمات التي في بدل المبني بالمعرب لتحقق الا
عراب في ذلك المعرب فيظهر فيه مثلا اذا قلت قام هؤلاء كان هؤلاء
مرفوع المحل على معنى الكلمات او قلت موقعه معربا وقلت قام الرجال كان

والا لم يكن الفرق
ذكر المعرب مرفوعا لان الرفع مقدر في نفس آخر هؤلاء والا لزم
ان يظهر لان آخره لا يمتنع عن تحمل الحركة وان يكون معربا بوجود الا
عراب في ذاته بخلاف عصا في هذه عصا فانه مرفوع المحل على معنى
ان الرفع مقدر في نفس الآخر اذ اصله عصو قلبت الواو مع حركته
الفا منفتحة عن المتحرك فليشامل قوله كعصا وسعدى الاول منصرف
معرب بتمام الحركات تقديرا والثاني غير منصرف معرب ببعض
الحركات تقديرا وامتناع ظهور الحركة فيهما لامتناع الالف عنه
واراد بمثل عصا الاسم المعرب المقصور المنصرف وبمثل سعدى
الاسم المعرب المقصور الغير المنصرف قوله والقاضي في حالة الرفع
والجر اه وكالقاضي اراد بمثل القاضي الاسم المنقوص الذي آخره
ياء قبلها كسرة كالمشتري والجواري والعمي واما قوله في حالة الرفع
والجر لان نصبه بفتحة الفتحة على الياء واما قدر في الحالتين
بثقل الضمة والكسرة على الياء بقال جاء القاضي ومررت بالقاضي
بالسكون وزايت القاضي بالفتح واما قوله فيهما بجاز بن الهوى

قوله يا رادي القوس بن بالنبت محكم لا تفسد القوس اعط القوس حقها

كسر ما قبل الياء وقول آخر فذكاد يذهب بالدنيا ولذتها موالي الكمالش

القوس سحاج بضم الباء فشاذ اركبه لعذر الكسار الوزن كما ان سكون

الياء في قولهم اعط القوس باريها وانزل الدار بانيها شاذ والقياس

الفتح جرى على لسانهم سكون الياء لكثرة استعماله لكونه مثلا قوله

واسباب منع الصرف تسعة الخ اي الاسباب التي بوجود اثنين منها

او بتكرر واحد منها يمتنع الاسم عن الصرف تسعة وقيل احد عشر تسعة

منها جاء ذكره في المتن وواحد منها شبه الف التانيث في مثل ارطى الغم

للاكاف لجعفر لالف التانيث يقال ارطى للجنس وارطاة للواحد واذا

سمي به رجل امتنع عن الصرف لشبه الغم بالف التانيث في الزيادة وعدم

قبول التاء لان الشبه يمنع الصرف وآخر مراعات الاصل في مثل

احمر بعد التنكير فانه اذا نكر بعد ما سمي به شخص يبقى غير منصرف

على ما راى سيبويه نظرا الى انه كان قبل التسمية غير منصرف للوصفية و

على ما راى غيره يكون منصرفا لئلا يلزم وجود الاثر بدون المؤثر

وزن الفعل وقد زالت الوصفية بعروض العلمية لما بينهما من

التضاد العقلي فاذا نكر عاد حكم الوصف لزوال مضاده وقال

بعضهم اثنان للحكاية والتركيب اي كل ما امتنع عن الصرف فسبب

امتناعه اما الحكاية واما التركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل

سواء قارن العلمية كيزيد او الوصف كاحمر ووجه الحكاية في الا

ول ظاهر لانه كان قبل العلمية فعلا لا يقبل الكسر والتنوين وبعد

العلمية كذلك واما في الثاني فلانه لم يسمع وصفية العلمية

اجيب بان ذلك الوزن لو كان

لعدم الصرف احمر اي س

ين فكذا الا لاختلاف اذا كان في الاسم

حالة العلمية فقط منصرف

بعلت ذلك الاصل حينئذ مع ا

تركيب ففي البواقي كزينب فانه فيه

ان فان فيه تركيب العلمية مع الالف

فيه فان شبه الف التانيث راجع الى

الاصل راجع الى الوصف فان

عددت مثل بعلبك سببا على انفراده

بل يركب منها امتزاجا يفيد سببا

قوله يا بارئ القوس بريًا لست محكمه لا تفسد القوس اعط القوس

غير ما صح بكسر الياء وقول آخر فذكاد يذهب بالدنيا ولذتها موالي كلباش

القوس سحاج بضم الياء فاذا ركبه تعذر الكسر الوزن كما ان سكون

الياء في قولهم اعط القوس باريها وانزل الدار بانيها شاذ والقياس

الفتح جرى على لسانهم سكون الياء لكثرة استعماله لكونه مثلا قوله

واسباب منع الصرف تسعة الخ اي الاسباب التي يوجد اثنين منها

او يتكرر واحد منها يمنع

منها ما ذكر في المتن وواحد

للاحاق لجعفر للتانيث

سمي به رجل امتنع عن الصرف

فبعد التاء ح لان التسمية

اجر بعد التنكير فانه اذا

على راي سيبويه نظرا الى ا

وزن الفعل وقد زالت

لتضاد العلل فاذا نكرت

بعضهم اثنان للحكاية والتركيب اي كل ما امتنع عن الصرف بسبب

امتناعه اما للحكاية واما التركيب اما للحكاية ففي وزن الفعل

سواء قارن العلمية كيزيد او الوصف كاحمر ووجه الحكاية في الا

ول ظاهر لانه كان قبل العلمية فعلا لا يقبل الكسر والتنوين وبعد

بقائه ذلك الحكم واما في الثاني فلان لانه لم يسبق وصفيته العلمية

حتى يحكم على الحالة الاولى وان اعتبل بان ذكر الوزن لو كان

في الفعل عاد حكم الكسر والتنوين فكذا الا لا خلافه اذا كان في الاسم

وردعدم صرف افعل حال الحسنة بعد ذلك الاصل حتمال مع

ثم منصرف بلا خلاف واما التركيب ففي البواقي كرزينب فانه فيه

تركيب العلمية مع التانيث وكعمران فان فيه تركيب العلمية مع الالف

والنون وهكذا والحق انها تسعة فان شبه الف التانيث راجع الى

الف التانيث تاسعا ومراعاة الاصل راجعة الى الوصف فان

شرطه ان يكون في الاصل ولو عدت مثل هذين سببا على انفراده

للزمكان تعدد شبه سببا ويدل على تعدد بوكونه اعجميا يقتضي دخل سببا

على انفراده حتى يكون الاسباب اثنى عشر واما الحكاية فقد عرفت ما
فيها واما التركيب فباطل الطرد والعكس واما بطلان طرده فلان
في بعض الاسماء تركيبا بالمعنى المذكور ولا امتناع فيه من الصرف
كبعلبك فان فيه تركيب الوصفية مع الالف والنون مع انه منصرف
واما بطلان عكسه فلان بعض الاسماء ممتنع مع عدم التركيب
فيه كما جمع ان التركيب الذي يكون احد السببين او سببيه
اما لمنع الصرف ينبغي ان يكون تركيبا لفظيا يكون اجزاؤه مركبة
مسموعة وتركيب بعض الاسباب مع البعض تركيب تخيلي قوله
العلمية اي كون الاسم علما اما للعين كعمران او لجنسه الاعم كانسان
او لجنسه المعين كبقال او للمعنى كفعلان او للعلم
كفلانة فانه وضع ليكنى به عن اعلام النساء فهو علم الاعلام او
لجنسه وقت خاص كسحر وقبله كل من اصناف العلم المذكور
معتبر في عدم الصرف والثانث اي التانيث اللازم لفظا
كحبلى فانه لازم بالوضع وكطلحة فانه لازم بالعلمية لان التسمية بمنع

التعريف او مع كتانيث زينب فانه لازم بقارنة العلمية فيدنا التانيث باللازم
لعدم الاعتداد بغير اللازم ولذا اعرف الصفات المؤنثة كضاربة وامرأة
جريح مع وجود التانيث والوصف الى الوصف الوضعي وهو
ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى كامر معناه شيء له الضاربة والحق اللازم
ما يلزم التانيث فيه كباب ثلث فانه وصف نحو لازمي لا يقال ثلث رجال بل
رجال ثلث وصرف ممتنع للوصف اللازمي والعدل التحقيقي واما الوصف
العارضي فلا اعتداد به فلذا صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع
تحقق الوصف العارضي ووزن الفعل قال بجمع الائمة صرف اربع
في مررت بنسوة لانه يدل على عدم الاعتداد بالوصف العارضي
لجواز ان يكون صرفه بناء على افتقاد شرط وزن الفعل فان شرطه ان لا
يقبل التاء المذكر وهو يقبلها اذ يقال مررت برجال اربعة ومع افتقاد
شرطه مستند بان التاء ليست علامة للتانيث بل للتذكير لم يات بسلطان
مبين لان التاء المذكر الخ يتوقف عليها هاء من خواص الاسم نحو زيدت
للتذكير او للتانيث قوله ووزن الفعل الى وزن الفعل الذي يختص

وفي الاسم الا منقولا عن الفعل كثيرا وعن الاسم كثيرا او بغلبة كفعل فانه في الفعل اكثر
منه في الاسم لان في الفعل اربعة افعال اصناف في هذا الوزن ماضي الا
فعال وصيغة المتكلم وصل من باب فعل يفعل وفعل بفعل واحدى
صيغتي التعجب وفي الاسم ثلثة اصناف افعل التفضيل والصفة المشبهة
وكما قد فهو في الفعل اكثر منه في الاسم فقط احتمال العكس كما قال بعضهم
لكن يرد عليه عدم صرف فائل اذا اسمي به رجل لان فاعل في الفعل اكثر
منه في الاسم مع ان المذهب انه منصرف اللهم الا ان يمنع الاكثرية في
الفعل ويدعي العكس قال المتقدمون انما يثبت وزن الفعل اذا اختص
به او كان في الاول زيادة الفعل كزيادة الفعل غير قابل للتاء سواء
كان غالبا في الفعل او مختص بالفعل لا يرد نحو قائل اذا اسمي به رجل لعدم
الاختصاص وعدم الزيادة في الاول وقال بعضهم ما نقل عن الفعل
وجعل علما يمنع الصرف سواء اختص به او غلب فيه او كان في اوله
زيادة او لا فضرب اذا اسمي به رجل امتنع عن الصرف وهذا اقرب من
مذهب الحكاية والعدل انتقال مادة الاسم عن هيئة الى هيئة

اخرى مع ان الاصل ان تكون هيئة على تلك الهيئة فالمادة منتقلة والهيئة الا
صلية منتقل عنها والهيئة الاخرى منتقل اليها وبقيد الغيابة خرج عن التعريف
نحو رجل ورجلان لانه ليس الاصل في مثل هذين البابين ان تكون على
الهيئة الاصلية لانه يختل المعنى المستفاد من الهيئة العارضية بخلافه
ثلث وعمر فانهما لو كانا على الهيئة الاصلية لم يختل المعنى فاذا قيل جاءني
رجال ثلث كان المعنى تقسيم الموصوف على العدد المخصوص وكذلك اذا قيل
جاءني رجال ثلثة ثلثة وكذلك الشمنة بعامر وبعمر فلا تفاوت في المعنى
بين المعدول والمعدول عنه ثم العدل قسمان تحقيقي وهو ان يوجد
في كلا القسمين
ون ملاحظة عدم الصرف بدون علتين دليل يدل على انتقال المادة من
هيئة الى اخرى وتقديري وهو ما لا دليل فيه على انتقال سوى عدم الصرف
بدون علتين اما الاول كثلث في جاءني رجال ثلث فانه معدول عن الكلمة
الى عن ثلثة ثلثة فان الغرض من جريه على الموصوف تقسيم الموصوف على العدد
المخصوص الى جاءني رجال منقسم على هذا العدد بالغا ما بلغ والمقسم في كلا
مهم مكرر نحو الصرف الواقع للدلالة وقرأت الكتاب بابا بابا فهو معدول

عن المكرر واما الثاني فلان مثل عمر وجد غير منصرف ليس فيه غير العلمية فقد
فيه العدل حفظا لقاعدة عدم الصرف والا لم يوهم فيه العدل فضلا عن ان
يخرم اذ المنصرف من هذا الوزن كثير ولا تقدير عدل فيه قوله والجمع اي والجمع
الذي ليس على زنة واحد كمساجد ومصابيح فان هذين الوزنين من
الجمع كما لم يوجد عليهما واحد من الوحدان العربية تقوى الجمعية وثابت
مثاب العلتين فامتنعا من الصرف وقيل في هذين الوزنين ما جمعا مر
تين كالكالب جمع الكلب جمع كلب واناعيم جمع انعام جمع نعم فامتنع ذلك التكرر
للجمعية كما لم يجمع مرتين من هذين الوزنين كمساجد ومصابيح حمل عليه
في عدم الصرف للمشاكلة لورود على الاول مثل افلس فانه ليس له نظير في الاحاد
مع انه منصرف بالاتفاق ولو قيل وهو الجمع الذي ليس على زنة واحد وكا
ن بعد الف تكسيره حرفان متى كان كمساجد وثالثه او نسطها ساكن كمصابيح
لم يرد مثل افلس قوله والتركيب اي والتركيب المقارن بالعلمية ولا يكون
منقولا عن المركب النسبي ولا يكون ثانيه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف
قبل النقل اما مقارنته للعلمية فلازم لان التركيب المعتبر هو اللازم واما

انتفاء فعلانة لينبت الشبه ثم ان الكوفيين على ان منعه ليس بعضا رعة لا

لفع الثانيث بل هو كسائر الاسباب والبصريين على ان منعه للمضارعة و

بعضهم على انه مستقل في المنع كالعلمية به ولا اثر للعلمية في الاسم لا الوصف

في الصفة والجمهور هم على عدم استقلاله لان العلمية دون العلمية به فلا يلزم

من عدم استقلال العلمية به استقلاله قوله متى اجتمع في الاسم سببان الخ اي

في الاسم المعرب لان السببان الاسباب لا اثر لها في المبني وانما اجتمع في منع الصرف

الى سببين او تكرر واحد لان الاسم بواحد غير صرف مكرر يتنايل بين

الصرف وعدمه فيجذبه الصرف لاصالته فينصرف فلا بد من آخر او من تكرر

للرجح جانب الفرع فيمتنع عن الصرف ووجه الامتناع عند اجتماع الا

ثنين او تكرر واحد هو ان كلا من الاسباب فرع لاصل فان العلمية

فرع للجنسية والتانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف ووزن الفعل

فرع لوزن الاسم والعدل فرع المعدول عنه والتركيب فرع الافراد

والجمع فرع الواحد والعجمة فرع العربية والالف والنون فرع لالف التانيث

او لما يدخلهما فيكون في الاسم فرعيتان كما ان في الفعل فرعيتين فرعيته

ساكن الوسط مثل

التاليف وفرعية الاشتقاق فيمتنع عن الكسر والتنوين امتناع الفعل عنهما

قوله الا ما كان على ثلثة احرف الخ الموصول مع الصلة مستثنى من فاعل لم

ينصرف اي لم ينصرف وجوبا وعلى سبيل القطع الا ما كان على ثلثة احرف

ساكن الوسط فانه ح لا قطع بعدم الصرف بل يجوز الصرف وعدمه وانما

قلنا وجوبا وعلى سبيل القطع لان عدم الانصراف لو اخذ مطلقا لم يصح

الاستثناء كما لا يخفى على من له ادنى ذوق اما الصرف فلخفته لان عدم الصرف

لدفع ثقل السببين وخفة الاسم تعارض ذلك الثقل واما عدم الصرف

فلاعمال السببين مع قطع النظر عن خفة الاسم قوله كنوح ولوط فان في كل

منهما العلمية والعجمة فيجوز صرفه للخفة وعدمه لاعمال السببين وكذا ما احد

سببيه تانيث كهند ولم يمثل منه لان جواز الامرين فيه مقطوع وعدمه

استعمال الفصحاء قال لم تنتفع بفضل ميزر بها وعد ولم تشق بعدم العلة

واما ما احد سببيه عجمة كنوح فان جواز الامرين فيه مجرد القياس لم يرد

استعمالهم بعدم صرفه حتى ان بعض المتاخرين قطع صرفه واستدل بالمنقول

والمعقول فوروده منصرفا في التنزيل وغيره من كلام العرباء واما المعقول

وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها

فهو ان العجمة سبب ضعيف لا تعارض اللغة بخلاف التانيث فلذا مثل منه
ولم يمثل من باب سعد ثم انه اراد بمثل نوح ولوط ما فيه سببان من هذا
النوع سواء كان احد السببين عجمة كنوح او تانيثا كهند واما ما فيه
اسباب ثلثة من هذا النوع كجاءة وجورب فان كلا منهما علم لبلدة مخصوصة
وفيهما العلمية والعجمة والتانيث المعنوي فلا مقال في امتناع صرفه لان
اللغة لو عارضت احدها بقي اثنان بلا معارض فيمتنع قطعا فان قيل
فلتعارض العلمية والآخران مشروطان بها وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء
المشروط فلينصرف قلنا وجود العلم شرط لتاثيرهما لا لتاثره قوله وكل
لا ينصرف الى غير منصرف احد سببيه او اسبابه العلمية ينصرف عند
التنكير اي عند ارادة فرد ما من الافراد المسماة بهذا الاسم بالاوضاع
المتعددة وذلك لان ما هو مشروط بها من الاسباب يكون زوال
العلمية زوالها فينصرف لبقائه بلا سبب وما هو غير مشروط بها
كالعدل ووزن الفعل وان لم يكن زوالها زوالهما لكن يبقى بعد التنكير
سبب واحد فينصرف وهما منضمان ان استقرا فلا يكون مع العلمية

الا احدهما واصبت علم لبرة من نصبت بكسر العين وان لم يشتهر فلا فرق
بين الكلمة تلك الكلمة واما الجمع والتانيث بالالف فلا اثر للعلمية فيهما لان
استقلالهما في المنع واما الوصف والالف والنون فيه فلا يجامعهما انضما
دهما وانما قال في الغالب لان مثل احمر يبقى غير منصرف بعد التنكير
ايضا على راي سيبويه لانه كان في الاصل وصفا وقد زال بالعلمية فيعود
زوال العلمية يعود الحكم الاصلي لزوال المعارض واما عود نفس الو
صف فلا قائل به فان معنى احمر قبل العلمية شيء له الحمرة وبعد بها ذات
مخصوصة وبعد التنكير شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم
فالعائد حكم الوصف لا نفسه وعلى راي الاخفش ينصرف لان الوصفية
قد زالت بالعلمية وهي زالت بالتنكير والساقط لا يعود وجواب
ان العائد ليس نفس الساقط بل حكم وهما فائدة لا بد من التنبيه
عليها وهي ان خلافهما يجري في كل ما احد سببيه فيه الشمة وصف والا
خر آخر سوى افعل التفضيل فانه لا يجري فيه خلافهما لان الشمة لو فا
رقت بمن بقي غير منصرف بعد التنكير اتفاقا لان من مذكرة للوصفية

الفاعل لا ينسخه ناسخ بخلاف رفع المبتدأ والخبر فانه ينسخه دواخل المبتدأ
والخبر فاعل الفاعل اصل ح وما سواه ملحق به لا كما ذهب اليه البعض
من ان المرفوعات اصل في الرفع ولا كما ذهب اليه الآخر من ان المبتدأ و
الخبر اصل والفاعل ملحق قوله وهو على ضربين مظهر الخ اقول
هذا التقسيم تمهيد لبيان ان الفاعل في مثل زيد ضرب منوي لا محذوف
ولا متقدم والدليل عليه امتناع الزيدان ضرب والزيدون ضرب بعني
لو كان الفاعل فيه محذوفا او متقدما لوجب ان يقال الزيدان ضرب
والزيدون ضرب بافراد ضرب لانه لو قيل الزيدان ضربا مع اعتبار المقدم
فاعلا لزم تعدد الفاعل ومع اعتباره محذوفا لزم التناقض ولو
علل عدم كون المقدم فاعلا بقاعدة امتناع تقدم الفاعل لدار لان
قاعدة الامتناع منتزعة من عدم جواز ان يكون المقدم في زيد ضرب
فاعلا فلو اخذ عدم جواز ان يكون المقدم في زيد ضرب فاعلا من
الدار فالدار باطل لانه يجب الزيدان ضربا والزيدون ضربوا فالمقدم
مثله فالفاعل فيه منوي قوله والملحق به خمسة اضرب الخ اي والملحق بالفاعل

الواثلة فكانها غير رائلة وان لم يكن بمفارقة من تصرف بعد التكلم باله
تفاق لضعف معنى الصفة فيه لانه لا يجري على الفعل المتصرف بحسب المعنى
قوله المرفوعات على ضربين لا كما كان وجوه اعراب الاسم رفعا ونصبا
وجرا كان اقسام المعرب بالضرورة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما كا
ن وجوه الاعراب ثلثة لان مقتضيات الاعراب ثلثة الفاعلية والمفعولية
والاضافة فلو زادت الوجوه على ما لزم الترادف ولو نقصت عنها يلزم ا
لاشتراك وهما خلاف الاصل فالوجوه ثلثة والمعرب كذلك وقدم المرفوع
على الآخرين لانه عمدة لا يتم الكلام بدونه بخلاف المجرور فانه فضلة والمنصوب
وان كان البعض منه عمدة الا ان اكثره فضلة وقلل المرفوعات على ضربين اصل
كالفاعل والمبتدأ والخبر والمشبه بالفاعل وحكم الرفع اصل الا في استحقاق الرفع وملحق به
اي بالاصل في الرفع بعد ان
احد الا لفسي رفعه بالاصالة لا على سبيل الشبه والالحاق بالغير والآخر بحلا
ف الاول فهو الفاعل وانما كان اصلا لقوة عامله اذ عامله لا يكون الا الفعل
او شبهه وقوة العامل بناء على اقوى الاعمال وهو الرفع ولان الفاعل ثاني
الفعل وعلة من المرفوعات ثالث ثلثة وانما كان اصلا بالنسبة الى الثالث ولان رفعه

في الرفع خبر لا ازيد ولا انقص والدليل على الرفع بهو الاستقراء فقط

واما التوابع فهي داخلة تحت حكم المتبوع بنصبت عمل العامل على الصيغتين

بعد المتبوع والتابع انصبابه واحدة الا ان عمل العامل يصل الى المتبوع بلا

واسطة والى التابع بواسطة كمن حمل الاناء فانه عامل للاناء والماء جميعا

وفيها مذاهب اخر لا يسع بيانها بهذا المختصر قوله المبتداء والخبر اعلم ان

في الفاعل حيثيتين حيثية كونه مسندا اليه وحيثية كونه آخر جزء من الكلام

فالمبتداء الخ به في الرفع لاشتراكهما في الحيثية الاولى والخبر الخ به في الرفع

لاشتراكهما في الحيثية الثانية وقدم ذكر المبتداء والخبر مبادرة الى رد من

ذهب الى اصالتهما قوله وحق المبتداء ان يكون معرفة اي ما يناسبه ويليق

بشانه بهو التعريف اي المعلوم عند المتكلم ليمكنه ان يخبر عنه وعند المخاطب

ليفيد الاخبار الا ترى انك لو قلت شيء ما موجود كما اردته بكلامك

لما كانت الضرورة امرا واذا المخاطب يعلم بالضرورة ثبوت الوجود لشيء

ما بخلاف ما اذا قلت زيد قائم فانه محط الفائدة يستفيد المخاطب عنه

ثبوت القيام لزيد وتحقيق هذا انه كلما ازداد خصوص المحكوم عليه

ازداد

في معناه نكرة اشرح مفتاح

ازداد الحكم بعدا عن ذهن السامع فالاخبار به افادة له فانظر لا قولك زيد

حافظ القرآن والاشياء موجودة حتى يتجلى لك ان الاول محط الفائدة والثاني

ليس في شيء منها قوله وقد يجيء نكرة الخ اي بعد المفيدة لجزئية الحكم لعلته

نكارة المبتداء لان الاصل فيه بهو التعريف لكن اطلق الحكم وليس كذلك لان

وروده نكرة مشروط بان يتحقق تخصص بوجه من الوجوه بالوصف

تعبيره لعلم مراده اشار اليه بالمثال لان النكرة في المثال تخصصه اما

بالوصف المستفاد من التنكير اي شر عظيم اهر ذا ناب اذ التنكير للتعظيم

واما بكونه فاعلا في المعنى لان الاصل ما اهر ذا ناب الا شر فشر فاعل

اهر محكوم عليه بالاهرار تخصص بتقدم اهر واسناده الى ليس الفا

على مطلق شر بل شر موصوف بالاهرار فلما قصد الاختصاص اسقط

حرف النفي والا وقدم المحكوم عليه على المحكوم به ليحصل الاختصاص مع

بقاء الحصر فكما انه مخصص حال كونه في سمته الاصلي كذلك مخصص عند عدولهم

عن ذلك اذ ذلك المعنى محفوظ بعينه بعد العدول كذا قيل وفيه بحث بهو ان

التخصص بتقدم الفعل واسناده اليه بكون بعد الحكم والمطلوب بهو

التخصيص السابق على الحكم ليكون شيئاً يصح الحكم على النكرة وهو لا وجود له

في مثل شر أهر إذا لم يؤخذ الوصف من التنكير مع أن قولهم هو في قوة ما أهر

ذا ناب الا شر في حين لأن هذا التخصيص اما تخصيص الجنس والمعنى أن الشر

جنس الشر لا جنس الخير وهو باطل قطعاً لأن الخبر لا يتعرّه والتخصيص رد للاعتقاد

الخطأ ولا اعتقاد فلا رد وفيه بحث لأن النحاة عدّوا الظاهر قال وإن سلّم

يكون المعنى أن الذي أهره جنس الشر لا جنس الخير فالخبر يكون حينئذ ألا أن المراد

صوت الكلب عند المرغوب أو المكروه دون نباحه وأما تخصيص الأفراد والمعنى

أن الشر لا شران وهو بعيد قطعاً من مظان استعمال هذا التركيب فالحق

ما أشير إليه أولاً من التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير أو يقال هو محض

نكرة حكم عليه بالإهرار ومسائغ الحكم على النكرة المحضة مذهب الفاضل ابن الدهان

والميل بعض المتأخرين من المحققين وذلك لأن الغرض من الحكم على النكرة إذا

كان غير إفادة السامع فلا منع والمسائغ أظهر ولو كان إفادة السامع لجاز

صحة ثبوت الإفادة فيما نبت فإن كثرة وموضعه ويمكن أن يحمل إطلاق

المصنف على هذا الوجه وحق الخبر أن يكون نكرة أي وشأن الخبر ومقتضاه

النكارة

النكارة أي ينبغي أن يكون الخبر بحيث لا يتعرّه بجوهره أو بالآلة إلا معلوم

المخاطب لأنه يحط الفائدة وإن كان معلوماً للسامع فلا فائدة في الإخبار

به وأما علم المخاطب ذلك بخارج من الكلام فلا بأس به **قوله وقد يجيئان معرفتين**

في الظاهر في الأسلوب أن يقول وقد يجيء معرفتان لأن الخبر في الخبر ولأن شأن

المبتدأ هو التعريف فلا وجه لأدلة التعليل في تعريفه لكن لما أراد أن ينبه على

أن تعريف الخبر مشروط بتعريف المبتدأ في التركيب الخبري غير الأسلوب وقال

وقد يجيئان معرفتين أن قيل إذا كانا معرفتين فما الفائدة في الإخبار

قلنا إن لم يكن المتكلم بصدد الإخبار والإعلام والأمر في جواز تعريفه

أظهر لأن الغرض ليس إفادة المخاطب مثلاً قائل الله إلهنا ومحمد نبينا غرضه

التعرّف بتكلم كلمة الشهادة لا إفادة السامع حتى يورد أنه لا فائدة فيه و

إن كان بصدد الإعلام فالوجه أن يقال إن الخبر نزل العالم بالخبر لعدم

جريه على موجب علمه فإن موجب العلم هو العمل به منزلة الجاهل به فالقي إليه

وقال الله إلهنا محمد نبينا القاه إلى الجاهل أو يقال غرضه ليس إفادة نفس

الخبر لأنه معلوم المخاطب بل غرضه إعلام المخاطب أنه عالم بالخبر كالمخاطب وفي

مثل زيد المنطلق وجه آخر وهو ان المخاطب كما يعرف زيدا يعرف ان منطلقا
ذو انطلق لكن لا يعرف ان زيدا هو ذلك المنطلق فافاده الخبر ان زيدا هو
ذلك المنطلق بعينه ثم انهما اذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتدا على الخبر لا
ان يجوز الامرين يؤدي الى اللبس والتزام تقديم الخبر ترك الاصل بلا ضرورة
فالمقدم مبتدا والمؤخر خبر فاذا قيل الهنا الله فالله مبتدا والله
خبره الا ان لا يستقيم المعنى الا بان يكون المؤخر مبتدا كقول ابي حنيفة
ابو يوسف فان صحة المعنى واستقامة التشبيه يقتضي ان يكون ابو يوسف هو
المبتدا وابو حنيفة خبرا له على معنى ابو يوسف كابي حنيفة في الفقاهة ولو
اعتبر المقدم مبتدا على معنى ابو حنيفة كابي يوسف لم يجد التشبيه مخرجه ولم
يستقر في مركزه لانه تشبيه الاقوى بالاضعف والامر فيه على العكس وبعضهم
اطلق وجوب التقديم وجعل مثل قولهم ابو حنيفة ابو يوسف من قبيل تشبيه
المقلوب وهو تشبيه الاقوى بالاضعف مبالغة في شان الاضعف كقوله
وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح
لان المثال المذكور وامثاله ليس من باب تعريف المبتدا والخبر معا نظرا

وكقوله تعالى انما البيع مثل الربوا

المعقول والمعنى زيد اكرامك اياه ملزوم لاكرامه لك وصحة قولهم زيد ان يكرم
بكرا اكرم عمرا انعقد قول ارباب المعقول الحق الجزء عن الضمير العائد الى
المبتدا والحال على راى العموم زيد اكرم عمرا وقت اكرامه بكرا وعلى راى ارباب
المعقول ان زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرامه عمرا والاستمرار في سماجة المعنى الاول
وحاله الثاني ومنافاته فحوى وطرفيه نحو خالد اعامك وبشر من لا اكرام الاول حما
الخبر فيه ملزوم منزلة الظرف بمعنى ان في الثاني حذف المتعلق وانتقال العمل منه
اليه اي الى الثاني كما ان في الاول كذلك والتقدير خالد حصل اعامك او حاصل
ما مكر وبشر حصل من الكرام او حاصل من الكرام فحذف وانتقل فاعله الى الظرف
وبالجار والمجرور وكونه جملة بناء على تقدير الفعل كما هو مذهب النحاة البصرية
فانهم يقدرون فعلا لان الاصل في العمل ولان تقدير الفعل عند وقوعه
صلة بالاتفاق فعند التردد وجب المصير الى المتفق عليه في موضع اما اذا
قدر اسم فاعل كما هو مذهب الكوفية فلا يكون جملة لان الاصل غير جملة فالخلف
كذلك ووجه الاتمام ان المقدر خبر وحق الخبر الافراد والقياس على الصلة فاسد
لان الصلة من مظان الجمل بخلاف الخبر والانصاف ان المتبادر من زيد في الدار

عند الاطلاق هو حصول زيد في الدار فالمقدر حاصل ولو كان المقدر حصل
لزم ان يفهم منه الحصول فيها في زمان سابق على زمان الاطلاق واللازم باطل
والملزوم مثله ولا بد في الجملة من ضمير يرجع الى المبتدا اي لا بد في الجملة الخبرية
الواقعة خبرا عن غير ضمير الشان من ضمير يرجع الى المبتدا او من قام مقامه
كلام الاستغراق في نحو الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدا والجملة
خبرا له مقدما فقوله من ضمير اما بناء على الاعم الاغلب فان الارتباط في اغلب

المعقول والمعنى زيد اكرامك اياه ملزوم لاكرامه لكن وضع قولهم زيد ان يكرم
بكرا اكرم عمرا بعضد قول ارباب المعقول الحق
المبتداء والحال على راى العموم زيد اكرم عمرا وقت اكرامه بكرا وعلى راى ارباب
المعقول زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرامه عمرا والاستثرة في سماجة المعنى الاول
وضرائه الثاني ومشاركته فيهما وطرفيته نحو خالد امامك وبشر من لا اكرام الاول
لخبر فيه ملزول مفعوله الظرف بمعنى ان في الثاني حذف المتعلق وانفعال العمل منه

عند الاطلاق بهو حصول زيد في الدار فالمقدر حاصل ولو كان المقدر حصل
لزم ان يفهم منه الحصول فيها في زمان سابق على زمان الاطلاق واللازم باطل
والملزوم مثله ولا بد في الجملة من ضمير يرجع الى المبتداء
الواقعة خبرا عن غير ضمير الشان من ضمير يرجع الى المبتداء او من قام مقامه
كلام الاستغراق في نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتداء والجملة
خبرا له مقدما فقوله من ضمير اما بناء على الاعم الاغلب فان الارتباط في اغلب
المواضع بالضمير واما بناء على ارادة عموم المجاز اي لا بد في الجملة من ذكر فان
الذكر يتناول الضمير وغيره وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع
خبرا وانما قلنا عن غير ضمير الشان لان الجملة الواقعة خبرا له لكونها عبارة
عنه نفسه لا تحتاج الى الضمير يربط بينهما بل خلوها عن الضمير واجب قوله الا
اذا كان معلوما مستغنى عنه اي لا فراق في الجملة من ضمير يرجع الى المبتداء لفظا
كل وقت وزمان الا وقت كونه معلوما بدلالة السوق فانه لا حاجة الى
ذكر الضمير بل يكفي مجرد تقديره وارادته فقولنا لا بد من عنايته ليصح الاستثناء
ناقل قول البيرالكوسنبي دريهما اي الكوتبه بسنبي دريهما

المختص على المبتدا وجوبا حفظا لتلك الصدارة ولا يقال زيد ابني ويضاف

التقديم لا لهذه العلة ولا يضاف الى الاهتمام والى رفع الاحتمالات ولا الى

غيرهما وايا امكنت وكون الخبر ظرفا عند كون المبتدا نكرة فانه يجب

تقديمه على المبتدا اما لئلا يلزم الاخبار عن النكرة المحضة واما لدفع الـ

لتباس بالصفة اذ لو قيل رجل في الدار لم يعلم ان الظرف خبر او صفة و

كغيرهما على ما عرف في المطولات قوله ويجوز حذف احدهما عند الدلا

لة لا قوله ويجوز حذفهما معا ايضا كقولك نعم في جواب ازيد قائم فان

التقدير نعم زيد قائم ولم يصرح بهذا الاندراج تحت قوله ويجوز حذف

احدهما لان حذف الامرين يستلزم حذف احدهما وانما قال عند الدلالة

لامتناع حذفهما بدون الدلالة لكونهما ركنا من الكلام ثم حذف كل منهما

مرة على سبيل الجواز ومرة على سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز

فكقولك نعم فصبر جميل فانه اما مبتدا محذوف الخبر اي فصبر جميل اجمل الـ

من الجزع والشكوى واما خبر محذوف المبتدا والتقدير فامري او عادتي

وسيوتي عند مس المكروه صبر جميل اي حسن المنفي من الجزع وبث الشكوى

الكرو على الثاني حال من فاعل الظرف اعني بستان درهما والقرينة على الحذف سوق

الكلام وتقديم الخبر على الكرة فالواقع مثل هذا الاسلوب يجوز حذف الضمير

فيما نحو الغنم شاة بدرهم اي شاة منها بدرهم قوله وقد يقدم الخبر لا

يجوز جوازا ووجوبا اما التقديم على سبيل الجواز فاما لاهتمام

لكونه محط الفائدة ومناط الكلام لافادته واما لئلا يذهب نفس السامع

قبل ذكره الى كل مذهب ممكن مثلا اذا قيل زيد يذهب نفس السامع قبل ذكره

الى كل احتمالات شتى الى ان الخبر قيام او قعود او غيرهما الا ما لا يتناهى فا

ذا قدم وقيل قائم علم من اول الامر ان الاخبار في هذا الكلام عن المخبر عنه با

لقيام فيصير الحصول التام غير متوقف وللقائل ان يقول اذا انقطع الاحتمالات

بتقديم الخبر في جانب الخبر ثبت ان الاحتمالات في جانب المخبر عنه قبل

ذكره واما لغيرهما من استقامة النظم وغيرها واما التقديم على سبيل

الوجوب فلامر يوجبه ويعدله عن نسخة الاصل قطعا وذلك كتضمن الخبر

المفرد ما له صدر الكلام كاين في اين زيد فانه خبر مفرد متضمن لمعنى الاستفهام

الا اذا لم صدر الكلام المؤخر مفردا جاعلا المقطوع منكوكا فيقدم ذلك الحد

المختص

لا الجزع وبث الشكوى فيحمل الآية على حذف المبتدأ اولى بوجوه كون
المبتدأ معرفة وكثرة حذف المبتدأ وترتب غرض المدح على مساق الآية
فان مساقها لمدح القائل بالصبر ونوافق قراءة النصب والرفع في كلمة
والصبر الى القائل ودلالة الحال على حذف المبتدأ وبهم ان سوف الآية
لمدح القائل بالصبر وحذف المبتدأ بعيد وفي هذا الاخير نظر لانه
كما ان مساق الآية دلالة على حذف المبتدأ كذلك المقام يدل على حذف
لان من سير الصالحين ان يقولوا اذا اصابتهم مصيبة صبر جميل
اجمل فاذا قيل صبر جميل اجمل فالقيل صبر جميل بدون ذكر اجمل يفهم منه
معنى الاجملية بقرينة المقام ولو لم يكن دلالة على حذف الخبر لما كان لحمل
الآية على حذف المضاف للخبر وجه اصلا واما الحذف على سبيل الوجوب
فهو اما سماعي او قياسي والسماعي كقولهم زيد من غير دام اي
زيد من غير دام والقياسي كقولهم الحمد لله اهل الحمد اي هو
اهل الحمد وفي علم جميع ما قطع بالرفع عن الخوف لغرض المدح او الذم
او الترحم وعلة الوجوب في الاول اتباع الاستعمال الوارد على تركه وفي

وفي الثاني اتباع الاستعمال الوارد على تركه في نظائره واما حذف الخبر وجوبا ففي
مواضع كثيرة لا يسع ذكرها المقام قوله والاسم في باب كان صرح بكان وا
ضافة الباب اليه لاصالته لكثرة استعماله واقامة الاقبل مالرتبة ان المصنف
رحمه الله لم يذكره اسم كان في المفصل في ملحقات الفاعل وذكره فيها في هذه
الرسالة فلما انه لما عرف الفاعل هنالك بحيث دخل فيه اسم كان وهو ما كان
المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه واسم هذا الباب كذلك فلم يذكره
في الملحقات وفي هذه الرسالة لما لم يعرف الفاعل بين الكلام على ما عليه الجمهور
من ان الاسم في هذا الباب ملحق بالفاعل لشبهه به في كونه مسندا اليه هذا و
لكن لقائل ان يقول لا نم صدق تعريف الفاعل على اسم كان لان كون كان
لكونها افعالا لا تسند الى اسمها بل الاسناد الى الاسم من قبيل الخبر فقط اللهم
الا ان يتقبل ما قاله البعض من ان معنى كان زيد قائما كان زيد متصف بالقيام
المتصف بالكون اي الحصول في الماضي فيتحقق الاسناد من قبيل كان الى الا
ثم ايضا فصدق عليه التعريف قوله والخبر في باب ان لا الحق به في الرفع لان
له شبها به في كونه امرا جزءا من الكلام قوله وحكمه حكم خبر المبتدأ اي حكم هذا

خبر هذا الباب كحكم خبر المبتدأ في الاصناف والاحوال والشرائط الى
في انه يجوز ان يكون مفردا وجملة وفي لزوم الضمير عند كونه جملة وفي جواز
حذف الضمير لدلالة السياق وفي جواز تعريفه وتنكيره وفي غيرها الا في
في التقديم الى لا يجوز تقديم خبر هذا الباب على اسمه لضعفه في العمل ولا
وفي التقديم الى التمس بالفعل كل وقت وزمان الا وقت كونه ظرفا او جارا
وبالجر اه فانه يجوز تقديمه لان الظرف لاتساعه ومغاريته لكل ممكن
تعلق الخبر منه بالاشياء والنحو لتنوعها منزلة انفسها فيجوز فيه ما لا
يجوز في غيره مع انه لعدم ظهور الرفع فيه لا يؤدي التقديم فيه الى اللبس
ولا يلزم من عموم التشبيه واستحقاق التقديم فقط صحة وقوعه مثل ابي
خبرا لان كما لا يصح وقوعه خبرا للمبتدأ لان غرض المصنف ان يثبت
مشاركة الخبر المبتدأ في جميع الاحكام سوى التقديم بعد ما ثبت
خبريته لان بل لو قال كل ما يصلح خبرا للمبتدأ يصلح خبرا لان لورد
النقض بمثله ولم يقل كذلك فلا ورود بمثله وخبر لا التي لنفي
الجنس قال لنفي الجنس لا تخبر لا بغير ليس من قسم المخصوص بان

مقول

لا رجل افضل الا ولا ان يمثل بالاغلام رجل افضل منك ليكون المرفوع نقضا
للخبرية ولا يكون فيه احتمال الوصفية اذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية
ولا احتمال فيه للوصفية لعدم التطابق في الاعراب بخلاف مثال المصنف فان
المرفوع يحتمل ان يكون وصفا جاريا على محل رفع المبتدأ وقد يحذف
الخبر لا وهذه عند قيام القرينة كقولهم لا باس ان لا باس عليك
القرينة انهم يقولون تارة لا باس عليك واخرى لا باس فدل ذكرهم
عليك في ذلك على ان المحذوف في لا باس عليك ويجوز ان جوابا نفي الفا بكون
ثل يدل على باس فالقرينة هي السؤال وبنو تميم لا ينبتونه اصلا عاما
كان او خاصا واذا قالوا لا رجل افضل نصبوا افضل او رفعوه على الو
صفية وقال بعض الائمة لا ينبتونه اصلا اذا كان عاما كالموجود واذا كا
ن خاصا كالغنيا والا فضلته فهم والحجازيون سواء في الاثبات لعدم
الدال على الحذف وميل المصنف الى الاول لانه قال في المفصل في قولك حائم
ولا كريم من الولدان مصبوح يحتمل ان يترك طائشة الى المجازية ويجعل مصبوح
خبرا او لا يترك ويجعل صفة جارية على محل الرفع مع انه خاص فلو كان

مذهبهم اثبات الخاص لما لزم من اثبات مصنوع قول المذهب لانه خاص
والاشبه بالحق ما ذكره نجم الائمة لامتناع حذف ركن الكلام بدون قرينة
فالفرق بان لا فرق بينهما في اثبات الخاص واما في العام فبنو تميم يوجبون
الحذف والحجازيون يكثرونه قط واسم ما ولا بمعنى ليس جرهم الحاقه بالفاعل
كونه مسندا اليه مثله قال بمعنى ليس لان اسم لا التي لنفي الجنس من قسم المنصوبات
مثل ما بمعنى ليس تشبيها على انها لا تعمل في المعارف والنكرات بخلاف ما فانها لا
تعمل الا في النكرات وذلك لان ما اوغل في الشبه بليس من لا وعملها ثمرة مشا
بهتها المنصوبات على ضربين لا احدهما اصل في استحقاق النصب و
الآخر ملحق به فيه والاصل في استحقاق النصب هو المفعول لان النصب
علم المفعولية والمفعولية صفة والحال والتمييز والمستثنى وغيرها ملحقات في النصب
بالمفعول لانعقاد الشبه بينها وبينه والتوابع المنصوبة داخلة تحت
حكم المتبوع المنصوب بنصب عمل العامل على الفيلتين انصبانه واحدة
يعني ان نصب التابع هو كانه نصب المتبوع لان العامل يعمل فيه بان
قضاء المتبوع فقط فلا تعدد في الاقتضاء فكانه لا تعدد في النصب فلا

اصل وملحق به فالاصل هو المفعول

بطلان

بطلان حصر المنصوب على القسمين قوله وهو على خمسة اضرب لا دليل للحصر
هو الاستقراء فقط قدم المفعول المطلق لكونه اقرب الى الفعل لكونه جزءا
مدلول الفعل ولكونه اصلا بالنسبة الى سائر المفاعيل وذلك لانه فعل
الفاعل اختيارا او طبعا بخلاف غيره فان زيدا في ضربت زيدا ليس فعلا
للمتكلم وانما يقال له مفعول لتعلق الفعل به بالوقوع واما نحو ضربته تا
ديبا له فان التاديب وان كان فعل المتكلم كالضرب الا انه على سبيل التو
لد لا على سبيل المباشرة وقيامي في نحو هت قيامي وان كان فعل الفاعل
لكن لما ذكر لغرض ان يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع صار كانه ليس فعل
الفاعل بالوقوع وليس بصادر عنه قوله وهو المصدر لما عرفه بالمصدر
واراد بالمصدر المعرف اسم الحدث الذي جرى على الفعل تاكيدا لمدلوله
نحو ضربت ضربا او بيانا لعدد مدلوله نحو ضربت ضربة او لنوع مدلوله نحو
ضربت ضربة سوط اشتق منه الفعل كالامثلة المذكورة او لم يشتق كقوله تعالى
في رجع القهقرى ولو اراد به اسم الحدث المشتق منه الفعل لبطل عكس تعريفه
بمثل القهقرى في رجع القهقرى لعدم اشتقاق الفعل منه والدليل عليه
نحو ضربته ضربا وضربة وضربتين

تقسيم المصدر المفعول المطلق في المنقسم الى المصدر وغير المصدر بعد ما عرفت
بالمصدر فانه لو لم يرد بالمصدر المعرف ما ذكر بل اراد اسم الحدث المشتق منه
الفعل كما اراد ذلك من المصدر الذي هو احد قسمي المفعول المطلق في قوله
على ضربين مصدر وغير مصدر لبطل عكس تعريفه ولزم النقض لان قوله
المفعول المطلق هو المصدر في قوة كل فرد من افراد المفعول المطلق هو
المصدر وقوله المفعول المطلق مصدر وغير مصدر في قوة بعض من
المفعول المطلق هو المصدر فيتنا قض كلاماه هذا وان قوله ضربين ضربة
يجوز ان يكون الكسر والتاء فيه كلاهما للنوع وهي الهيئة التي عليها الفا
على عند ملابسة الفعل والمعنى ضربت نوع ضرب ويجوز ان يكون الكسرة
على النوع وبالتاء على وحدته والمعنى ضربت نوع ضرب واحدا اي نوعا
واحدا من الضرب قوله وقعدت جلوسا اشار بهذا المثال اشارة منه الى
الاعدم لزوم الموافقة بينه وبين عامله لفظا بل اللازم هو الموافقة معنى
ومن ثم ورد على سيبويه بابلغ وجه واوكده حيث شرط فيه الموافقة لفظا
ومعنى ذلك لانه لما قال المفعول المطلق هو المصدر اي اسم الحدث الجاري

على الفعل سواء اشتق منه الفعل او لم يشتق منه علم من
هذا الاطلاق ان كل اسم متصف بتلك الصفة يصلح ان يكون

[illegible] اذا اورد بعد

تنقض لان الموصوف
بجملة او ظرف اذا اريد به معين يكون
شبه مضاف لكونه شبه مضاف امر ضروري
لانه لا يخلو ان يقال معرفة لانه يلزم اتصاف المعرفة
بالجملة التي لا وجه له لا تعريفها بوجه من الوجوه والحيلة ان يقال المنادى
مضاف والجملة مضاف اليه ولو بالشبه بخلاف ما اذا كان المنادى موصوفا بمفرد واريد
به معين فح يجوز اتصافه بذلك المفرد لجواز جعله معرفة وبعضهم جعله شبه مضاف طردا للباب
الصفة في المنادى المراد به معين [illegible] الموصوف وحالات

ان في بستان ما

[illegible]

[illegible] اذا اردت معرفة وجه [illegible] من الاضافة [illegible]

على الفعل سواء اشتق منه الفعل او لم يشتق منه علم من
هذا الاطلاق ان كل اسم متصف بتلك الصفة يصلح ان يكون
مفعولا مطلقا سواء وافقه في اللفظ او لم يوافقه فاذا اورد بعد
هذا الاطلاق قعدت جلوسا يكون تصريحا للرد المستفاد من الاطلاق
وهل هذا الا للرد على وجه التاكيد ومذهب سيبويه في هذا الاسلوب ذهاب
الى التقدير وجعل المفعول المطلق لمقدر اي قعدت وجلست جلوسا
قوله والمفعول به قدمه على البواقي لانه اقرب الى الفعل بالنسبة اليها لان
الفعل المتعدي له طرفان طرف القيام وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول به
وهو الذي يتعلق به الفعل الفاعل بالوقوع عليه حسا نحو ضربت زيدا او معنى
وذهنا نحو علمته سواء كان له وجود قبل تعلق الفعل به كالمثالين المذكورين او
خرج من العدم الى الوجود بتعلق الفعل به نحو خلق الله العالم وان اورد على عكس
التعريف بنحو ما ضربت زيدا فالجواب ان الاصل ضربت زيدا
والنفي طارئ عليه وهو اي التعلق بالوقوع حاصل في الاصل وان اورد على طرده
بنحو زيد ضربته بان زيدا فيه يصدق عليه الحد دون المحدود لكونه مبتدا فالجواب
ان قيد الحيثية مراد في التعريف اي الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه ويذكر

حاصله انه ان كانت الجارة اي لاجل ما بعده علة لما قبله يكون المقدر هو فعل الطلب
تقديره لاجل تيسر الحاج اي لطلب الحج مكة اي يريد فيكون المعقول المنقول هو مكة وحده وذكر
الحاج لكونه علة لقوله مكة فيتعين تقديره وان كانت العمل لجعل العامل كونيا في عمله الا المنقول
يعمل في متعلقه بلا لام فيكون المنقول هو مجموع الحاج مكة اصله يا حاج مكة فحذف حرف النداء
ثم ادخلت لام التقوية عليه فاخبر به فالمقدر فعل الخاطب وقيل في قصة اذ يكون ان
تكون للتعليل ويكون المقدر فعل الخاطب وايضا يمكن ان تكون لتقوية العمل ويكون المقدر
فعل الغائب لاتحاد ان يكون متعلق المنقول مركبا من المبتدا ومتعلق خبره لا من المنادى
ومتعلق جوابه فالتقدير الحاج يريد مكة بل اولى فيكون توجيها بلا وجه ومرجحا
بلا مرجح والحق ان يقال ان الجار هنا لكون مدخولها معقولا لا اعني الحاج وما عداه
اعني مكة معقولا فاجمع المقام وشرح الكرام الحمد لله

هذه الحيثية وزيد في زيد ضربته وان كان فيه هذه الحيثية لكن ذكره بحيثية

اخرى وهي ان يحكم عليه بالمضروبية لا لان يقع عليه الفعل وقوله

انه كما يصدق عليه الحد يصدق عليه المحدود الا ان الفعل

لاشتغاله بضميره لم ينصبه او هو من نسج العنكبوت لانه مبتدء

محكوم عليه ركن من الكلام والمفعول فضلة فكيف يكون احد المتباينين

هو المتباين الاخر بعينه كقولك للحاج مكة وللراي القرطاس

اللام الجارة للتعليل اي كقولك لاجل من يريد الحج ولاجل من يريد الرمي

وليست لتقوية العمل والا لزم تقدير المخاطب والمقدر غائب كما يشهد

به عبارته في المفصل اي يريد ذلك العازم مكة ويصيب ذلك المنتهي

القرطاس والقرينة على خصوص الحذف في الاول تهيئة اسباب الحج

وفي الثاني توجه المنتهي المسدد سهمه الى جهة القرطاس

ومنه المنادى المضاف نحو يا عبد الله غير الاسلوب بايراد كلمة منه تنبيها

على لزوم اضمار الفعل في هذا الباب والوجه في اللزوم ان الاصل ان يقال

يا ادعو عبد الله لانه اذا قيل يا توجه الخطاب الى كل من يسمع فيمس

الحاجة الى الاتيان بكلمة ادعو لبيان ان المعنى بالخطاب منه من هو ثم

ثم لما علم الواضع ان هذا الباب يستكثر وقوعه في لسانهم وضع البدل على

الحذف والنيابة تخفيفا ولا يذهبن عليك ان المعنى بكثرة الاستعمال في كل

واجب الحذف ليس الا هذا لان الباب يستعمل بالذكر شهرا او سنة وكذا

الوقوع في لسانهم بالفعل ثم حذف المنوب وناب النائب منابه لان هذا

ينافي وجوب الحذف تامل قوله والمضارع له نحو يا خيرا من زيد وجه مضار

عنه له ان خيرا بعمل في محل الجار والمجرور النصب على المضاف في المضاف

اليه الجر او ان خيرا من يعمل الجر في زيد على المضاف الجر في المضاف اليه

او ان من زيد او زيد من ثمة الاول كما ان المضاف اليه من ثمة ثم اعلم ان

ان المضاف عنه يتحقق ايضا بنعت نهو جملة نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا في

الدار وبنعت مفرد عند بعضهم نحو يا رجلا ظريفا ويكون الثاني معطوفا

على الاول بشرط كونهما علما وقيل مطلقا نحو يا ثلثة وثلثين اسم رجل

او مرادا به جماعة معهودة نهذا العدد قوله والنكرة نحو يا راكبا اليه وهو

الذي يطلب اقباله ايا كان لصارف عن طلب اقبال المعين كمع المنادى

واما المؤد المعرفة له كانه قيل انت قنت ومنه المنادى المضاف و

قوله ثم اعلم عطف على مقدر اي اعلم السابق المذكور من وجه المضارع عنه ثم اعلم ان له

والمضارع له والنكرة فما حال المفرد المعرفة فقال واما المفرد المعرفة اى غير
المضاف والمضارع له وغير النكرة فضموم اى مبنى على الضم او على ما يقوم مقامه
من الالف والواو اى حاله بحسب الظاهر هذا واما بحسب المحل فهو منصوب
مفعول به عامله مضمر وجوبا كالمضاف وغيره وانما بنى لانه له شبها بالكاف
ادعوك فى الخطاب والتعريف والافراد والمفعولية لان كلا منهما مفعول به
وذلك الكاف شبه لكاف ذاك الذى هو حرف مبنى الاصل ومشابه المشابه
للشىء مشابه لذلك الشىء فذلك المنادى لكونه مشابها بالكاف فذاك بالواسطة
بنى وعلى الحركة لعروض بنائه اذ البناء على السكون من خواص البناء اللازم
وعلى الضم لتحاشى لعروض حركة بنائه حركة اعرابه التى هى النصب فى يا عبد الله و
الجر فى يا لزيد ولانه لو بنى على الفتح للزم اللبس بالنكرة فى مثل يا احمر لسقوط
التنوين بعدم الصرف ولو بنى على الكسر فيلى يا غلام لالتبس بالمضاف
الى ياء المتكلم المحذوف منه ياؤه اكتفاء بالكسرة وقال بعضهم ان مثل
يا زيد نكرة يعرف بالنداء لئلا يجتمع التعريف العلمى والندائى وفيه
نظر لان هذا يا هذا لا تقل التنكير والبعض الآخر على انه متعرف بآه

بالنداء مع بقاء علمه عليه والممتنع اجتماع التعريفين بالآلتين اللفظيتين
وهو ليس ببعيد عن الصواب لانك اذا قلت يا زيد ينتقل السامع عن سماع
لفظ زيد بمعرفة وضعه الى الموضوع له اعنى نفسه وهو التعريف الندائى
وقيل لما كان زيد معرفة استغنى عن التعريف الندائى والنداء لمجرد
طلب الاقبال فلو وصفته اى صفة المنادى المضموم المفردة اى الغير
المضافة بالاضافة المعنوية الرفع والنصب اى يجوز رفعها حملا على لفظه
لجريه مجرى المعرب فى عروض الحركة ونصبها حملا على محله لكونه مبنيا محله
النصب وتابع المبنى تابع محله واما التوابع الباقية فتمامه فالبدل و
المعطوف بغير اللام حكمهما حكم المنادى الذى بلا حرف النداء بيانا ان اقر
ا وتنصبان ان اضيفا بدون التفات الى حال المنادى نحو يا عبد الله بشر و
يا بشر عبد الله ويا عبد الله وزيد ويا زيد وعبد الله وذلك لان البدل فى
حكم لكونه العامل وحرف العطف نائب مناب حرف النداء مع امكان تقدير
حرف النداء مع ان كلا منهما مقصود بالنداء فهما كالذى بلا حرف النداء
والمعطوف باللام وعطف البيان والتاكيد المعنوى حكمها حكم الصفة

بلا فرق وان التاكيد اللفظي فقد قيل حكمه حكم متبوعه في افراده واضافته وقيل
فقصره البيان على حكم الصفة ميل منه الى الاختصار و
حكمه حكم متبوعه الصفة
تقديم المتعلم حكم بعض التوابع لتحصيله مثالا يحتذى به احكام سائر التوابع
حتى تعلقها بالتدريج قوله والمضافة النصب لا غير له وذلك لان المضاف
من المنادى واجب النصب مع وضع حرف النداء المختص للضم قدم عليه
فبطريق الاولى يجب نصب الصفة المضافة التي لم يضع قدم عليها حرف النداء
واما التوابع الباقية المضافة فالصفة بعينها وتخصيص الصفة بالذكر
لما ذكر قوله واذا وصف المنادى بابن نظر اليه نظر الابن فان وقع الابن
بين العلمين فتح المنادى اي بني على الفتح اختيارا عند الجمهور ووجوبا
عند البعض مع ان الابن معرب منصوب خلافا لبعضهم فانه ذهب الى
بنائهما على الفتح وقال بزيادة البناء من الموصوف الى الصفة كقولهم
لا رجل ظريف ومنهم من ذهب الى اعرابهما ونصبهما قائلا بزيادة الاعراب
من الصفة الى الموصوف وهذا لا مولد له في كلامهم واما تج على الفتح لكثرة
استعمالهم لفظ الابن صفة بين العلمين فاتخف باخف الحركات في المنادى

وقيل بازيد بن عمرو بالفتح اختيارا ووجوبا فحصل التخفيف بوجهين يجري
اللسان على شيء واحد وبتبدل الضمة فتحة مع ان لفظ الابن تشتد اتصاله
بالموصوف ولا ينفك عنه الا يرى ان بنوة زيد لا تنفك عن احد الاعلام كلاف
بازيد ابن اخي لان هذه البنوة قد تنفك بان لا يكون له عم اصلا ونحو يا رجل
ابن زيد وبازيد ابن رجل وانما امتنع الانفكاك فيه ايضا لان بنوة الرجل لا تنفك
عن احد الاعلام وكذا بنوة زيد لا تنفك عن الانتساب الى رجل لكن مثل هذه
النسبة في البنوة هنا فيه نسبة ما يمكن فيه الانفكاك فلهذا صدر بعلة فتح
على الفتح قوله وليس في يا ايها الرجل الا الرفع كما اوهم قوله وفي صفة المفردة الو
فع والنصب جواز الامرين في ايها الرجل لان اي مفرد معرفة والرجل صفة
مفردة رفع بقوله وليس في ايها الرجل الا الرفع فكان الاولى ان يذكر هذا
قبل بيان حكم الصفة المضافة وانما تعين الرفع لانها المقصودة بالنداء
لان اي لنوعه في الابهام لا يقبل النداء لكن الزم لئلا يدخل حرف النداء
على ما فيه اللام اذ لو قيل يا الرجل لزم اجتماع آلتي التعريف واجتماع المتنافيين
ايضا لان حرف النداء يقتضي بناءه وخطابه واللام اعرابه وغيبته وكذا

تعين الرفع في توابع الرجل مفردة او مضافة لانه معرب وان كان مقصودا
بالنداء وتوابع المعرب توابع لفظه وقيل قوله يا هذا الظريف كيا الرجل ان قصد نداء الظريف وان قصد نداء هذا فكيا زيد الظريف في الوجهين
وحذف حرف النداء من العلم المضموم والمضاف اما على سبيل الجواز كقوله يا يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واما على سبيل الوجوب
كقولهم اللهم فانه منادى محذوف حرف ندائه وجوبا معوض منه الميم المشددة
وبعضهم على انه مركب مع جوابه والجواب عوض عن حرف النداء والتقدير
يا الله امنا بخير اي اقصدنا بخير فحذف همزة ام والضمير المنصوب وكب
المنادى مع جوابه فصارا اللهم وضعف هذا الجواز اللهم اغفر لنا اذ لو كان
الامر كذلك لوجب اللهم واغفر لنا تامل وانما حذف ايضا من لفظ اي كقوله
يا ايها الناس اعبدوا ربكم ومن لفظ من كقول القائل من لا يزال محسنا
اي اقبل الى يا ايها الناس ويا من لا يزال ولم يتعرض لهما لقلة الحذف فيهما
بالنسبة الى الاولين وقولهم اصبح ليل واقبل محذوف واطرد ايضا مع خصوص
للحذف كثرة استعمالها المتلبسة بها قوله ومن خصائص المنادى الترخيم لغة

اذا كان علما غير مضاف وزائدا على ثلثة احرف نحو يا دعاء وبا اسم وبا عثم وبا منصور منى
اي من خصائصه حال السعة والاختيار لان الشاعر اذا اضطر رخم آخر غيره
وانما اختص بحال السعة لان النداء لا يكون الا لمهم فبالترخيم وسرعة الوقوع
عن اللفظ يقصد تنبيه الاقبال وهو اي الترخيم حذف آخر المنادى
على سبيل الاعتباط واشترط بكونه علما لانه لشهرته ووضوحه يدل ما يقع
منه على ما طرح عنه بسبب الترخيم وبكونه غير مضاف لان المضاف لو رخم
فيكون الترخيم من الوسط او آخر المضاف اليه فيلزم الترخيم من غير المنادى
لان آخر المضاف اليه ليس بآخر المنادى صورة والكوفي يجوز الترخيم من آخر
المضاف اليه بناء على تنزيلهما منزلة اسم واحد وقولهم يا صاح في يا صاحب شاذ
بالاتفاق لان الحذف من آخر المضاف وتكونه زائدا على ثلثة لئلا يلزم الاجحاف
بمجرد التخفيف خلافا للكوفيين لانهم يرخمون نحو كتف لتنزل حركة الوسط منزلة حرف
رابع فيقولون في يا كتف علما يا كت وبعضهم يرخم ما كان على ثلثة احرف مطلقا
فكانه يا عل فيقولون في يا زيد يا زي
فتحرك الوسط او ساكن لان في الاسماء ما ثلثة كله فيقولون في يا زيد يا زي
اذا تلخص هذا فاعلم ان العلمية والزيادة شرط اذا لم يكن في آخر المنادى
تاء تانيث فان التاء تحذف سواء كان علما وزائدا او لم يكن وان المختفات و

والمندوب والمنقول عن الجملة لا يرخم مطلقا لكون الاستطالة مطلوبة في
الاولين ووجوب حكاية المنقول عن الجملة على الحالة الاولى ولما كان المحذوف
للترخيم انما اشار بالامثلة اليها فما حذف منه حرف واحد وبا
اسم وباعم مما حذف فيه زائدان زيدنا معا كقولهما في الاقل يا الا
لف وبهمزة التانيث وفي الثاني بهما الالف والنون وبا منصور مما حذف
فيه حرفان اولهما مدة زائدة وثانيهما حرف صحيح اصلي وكان عليه ان
يمثل من ترخيم المركب كيا نجد في يا نجد نصر لبقع الاشارة الى ترخيم قسم
المركب والى ان المحذوف منه هو الجزء الثاني بكماله والظابط ان المنادى
ان كان مركبا حذف الجزء الاخير بكماله والا فان كان في اخره زائدتان زيدنا
لا معا حذفتا مطلقا عند البعض لانهما لتانيث فهما بمنزلة حرف واحد يجمع
تحريكهما باعتبار الحذف كامتناع تحريك الحرف الواحد فيقولون في يا يدان
علما يا يد وفي يا صحيح ومشروطا بالزيادة على الاربع عند الاخرين
لئلا يلزم الاجحاف بمجرد التحقيق فيقولون في يدان علما يا يدا والا فان كان
في اخره حرف صحيح خفيفا او حكما فبه مدة زائدة وهو اكثر من اربعة احرف

حذف حرفان اما الاخير فلكونه اخيرا واما المدة فلكونها حرف علة زائدة
مع عدم المانع عن الحذف والا حرف واحد لان حذف الاكثر بسبب العارض
والعارض منتف ثم ان المحذوف اذا كان في حكم الثابت لفظا ومنع على الاصح
الاكثر وقد يعامل بانه ثابت ما يعامل بالمنادى الذي لم يحذف منه شيء فيقال
يا حار بالضم في يا حارث ويا حار بالكسر على الاصح والمفعول فيه هو
ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان فالزمان ينتصب كله اي مبهم و
محدوده لانه جزء مدلول الفعل كالمصدر فيما ينتصب المصدر مبهما او
محدودا كذلك ينتصب الزمان مبهما او محدودا والمبهم منه ما لا يتعين له
بخصوص نكرة كان او معرفة كحين والحين والمحدود منه ما لا يتعين له
مقدار مخصوص معرفة او نكرة كاليوم والليلة ويوم وليلة اذ كل منهما انما
عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا الا ان اليوم من الطلوع الى الغروب
والليل بالعكس فالمبهم ما يقابل المحدود لا المعرفة بل بهما قد ينصادفان
كوقت الحين فانه مبهم ومعرفة ايضا وقد يصدق المبهم بدون المعرفة نحو
سرت حينا فانه مبهم وليس بمعرفة وقد يصدق المعرفة بدون المبهم نحو صمت

يوم الجمعة فانه معرفة وليس بمبهم واما المحدود والمبهم فهما متباينان قطعاً
لتباين النكرة والمعرفة فامثلة المتن كلها من المحدود وبعضها محدود معرفة
فة والبعض الآخر محدود لنكرة والسر في تخصيص الامثلة به هو ان نصب
المبهم من الزمان ظاهر لا افتقار فيه الى التفسير ومن قرن المبهم بالنكرة والمحدود
دبالمعرفة وقطع ان بعض من الامثلة مبهم والبعض الآخر محدود فذلك
منه لعدم تتبع كلام الشيخ حيث يطلع على حقيقة الحال قوله والمكان لا ينصب
منه الا المبهم لا الى المبهم من المكان بفعل النصب لان في الفعل دلالة عليه الثرا
ما فان القيام في مكان ما بخلاف المحدود ومنه فا
ن الفعل لعدم دلالته عليه بوجه من الوجوه لا يشبهه بل لا بد له من لفظ
في نحو صليت في المسجد ودخلت الدار ونزلتها وسكنتها فهو متسع لكثرة الا
ستعمال والقول بالتعدية من غير واسطة على الطريق النصب شاذ والقياس
في الطريق ثم المبهم اختلفوا في تفسير المبهم من المكان فسره بعضهم بالفاظ
للجهات الست فورد عليه عند ولدى ودون ومع ولفظ المكان والموضع
والبويد والمبيل لان هؤلاء عنده مبهم بالتفسير المذكور مع انها تنصب

للاقدام سواء كان غرضا للفاعل نحو ضربته تاديبا له او لم يكن نحو قولك
عن جنا فالاول باعتبار تصوره علة للاقدام على الضرب وباعتبار
وجوده معلول له والثاني باعتبار وجوده في الخارج علة للاقدام
على الفعل ونفس الفعل علة لزواله فانه كما قد يزول جنسه وسواء كان
فعلا للفاعل كالتاديب والجناية فان الاول فعل اختياري والثاني
طبيعي او لم يكن كالسمن وسواء كان نكرة كضربت تاديبا او معرفة
نحو ضربت مخافة الشر وقوله وكذا كل ما كان علة للفعل اشارة الى ما
ذكرنا من التفاصيل وشرط نصبه ان يكون فعلا لفاعل العلة ومتحدا
زمانه في الحصول ومصدرا كالتاديب في المثال المذكور فانه فعل
المتكلم كالضرب الآن الضرب فعله مباشرة والتاديب فعله تولدا
مقارنا له في الحصول في الخارج ومصدرا ايضا وبعضهم شرط الفعلية
والمقارنة في الحصول ولم يشترط المصدرية لانها ولا اتحاد العلة
الوجه في ذلك ان فعليته يستلزم مصدريته ان كان فعلا كان مصدرا
فلا حاجة الى الشرط له بعد الشرط لفعليته فاذا انتفت الفعلية والمقارنة

لا لا بد له من ناصب اما فعل كصنع في ما صنعت واياك او معناه كشان
في ما شانك وزيدا اي ما تصنع مع زيد لان السؤال عن الشان سؤال
عن الصنعة وبهذا البيان قياس عند بعضهم يعمل فيه كل ما يمكن عمله للذ
الواو بمعنى مع فكما ان العامل يعمل فيه بطريق القياس كذلك فيما بعد
الواو وعند الآخرين مقصور على السماع اي يعمل فيه ما سمع عمله فيه
عن العرب كصنع وشان في ما صنعت وما شانك ولا يعمل فيه ما لم
يسمع عمله فيه من العرب كضرب ولفظ حال لا يقال ما ضربت وعمرا
وما حالك وزيدا لعدم السماع فيهما والقياس عام مع فاسد لان مع
ظرف والواو حرف كذا قيل واظن ان الاشبه بالحق هو الاول وكون
العامل عاملا في الاسم الغير فيما سبق الاول وكون الواو عا
ملا عند العامل الشيخ عبد القاهر بقرينة الثاني في المثل لكون الحرف عاملا
سماعيا بلا ريب يعني ان الواو لو كان عاملا على ما عليه لكان عاملا
سماعيا وان لم يكن عاملا بل كان العامل هو الفعل او معناه فلا
قل من ان يقع حكم السماعية تامل قوله المفعول له هو ما كان علة

كلتاهما او احدهما فاللام نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس ونحو
جئتك اليوم لاكرامك امس ونحو جئتك للسمن وخوفا وطمعا في قوله
تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حال يخيف خائفين وطامعين ولئن سلم
انه مفعول له فالمضاف محذوف اي ارادة خوفكم وطمعكم او علة للمورد
لا للرائية اي فترونه خوفا وطمعا والخوف والطمع وان لم يكونا
فعلا لفاعل الرائية وهو الله تعالى لكنهما فعل لفاعل الرؤية وهم المخا
طبون قوله والملحق به اي والملحق بالمفعول في النصب صفة بالاستقراء
الاول الحال وهي بيان هيئة الفاعل او المفعول به ولا يقع بيانا لسائر
المفاعيل والملحقات ونحو ضربت الضرب شديدا في قوة اوجدت الضرب
شديدا فالحال بيان لهيئة المفعول به في المعنى ونحو جئت انا وزيد
راكبين في قوة جئنا راكبين فالحال عن الفاعل في المعنى وقولهم بيان
في تعريف الحال من المسامحات المشهورة والمراد به معنى اسم الفاعل اي
مبينة هيئة الفاعل والمراد بالهيئة الصفة التي عليها صاحب الحال عند
ملابسة الفعل واقعا منه او عليه ونحو لقيته راكبين لا يبطل عكس

التعريف لصدقه عليه لان ما يبين هيئتهما مما يبين احدهما بالضرورة
واما قوله تعالى مصعدا ومنحدرا فاحدهما من الفاعل والآخر من
المفعول به اذ التخصيص هذا فنقول بقيد الهيئة خرج مبين الذات
نحو عشرون درهما وباضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به خرج
امران مثل قهقرى في رجع القهقرى اذ هو مبين هيئة الفعل اي
الرجوع والنعت نحو رجل قائم عالم فان قائما وان كان مبينا لهيئة
الذات الآن لكن الذات ليست بفاعل ولا مفعول به ونحو جاءني
زيد العالم فان العالم وان كان مبينا لهيئة الفاعل الآن الغرض من
وروده ليس بيان هيئة زيد من حيث انه فاعل بل الغرض من وروده
ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع مع قطع النظر عن فاعليته
بخلاف راكبا في جاءني زيد راكبا فان الغرض من وروده بيان هيئة
زيد من حيث انه فاعل المجيء لا ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاو
ضاع لان مثل ذلك الابهام لا يرفع بذكر راكبا كما لا يخفى على من له ادنى
ادراك قوله نحو ضربت زيدا قائما اما حال عن الفاعل والمعنى

ضربت زيدًا حال قيامي واما عن المفعول به والمعنى ضربت زيدًا
حال قيامه قال نجم الائمة حال من المفعول به ولو كان حالًا من الفاعل
لذكر في جنبه وفيه ما فيه قوله وحقها التنكير اي مقتضاها وما يليق
بشانها هو النكارة قطعًا ووجوبًا لانها خبر في المعنى عن ذيها ولا
لانها نعت الفعل والفعل نكرة فيجب نكارتها ولانها لو عرفت التبست بالصفة
في نحو ضربت زيدًا القائم ونحو اركبها العراك ومررت به وحده في فتى تعتنق العراك وتنفرد وحده فيهما مصدران معرفان
والحال هو العامل المحذوف او بهما او فعلان موقع معتركًا ومنفردًا
فالحال وان كانت معرفة في الظاهر لكنها نكرة في الحقيقة بخلاف هو شان
المعهود الذهني او بهما ظرفان على التوسع اي ارسلها زمان العراك
ومررت به زمان وحدته وحق ذي الحال التعريف لانه محكوم عليه
ولانه لو كان نكرة لالتبس بالموصوف في نحو ضربت رجلًا راكبًا فان
تقدم الحال على صاحبها جاز تنكيره لعدم الالتباس بالموصوف لان
الصفة لا تتقدم على الموصوف ومثل نحو جاءني راكبًا رجل لئلا يتوهم
فان تقدم الحال على ذي الحال جاز تنكيره نحو جاءني راكبًا رجل منق

ان التقديم لازم في مثل ضربت راكبًا رجلًا لان التاخير فيه يؤدي الى
اللبس ولئن يلازم في مثل جاءني راكبًا رجل لانه لا التباس فيه بالتاخير
او لم يكن ثم اعلم ان المصنف اطلق وجوب التقديم عند تنكير ذي الحال
الا ان فيه تفصيلًا وهو انه يجب التقديم اذا لم يكن تنكير النكرة موصوفة
ومصدرة بالاستفهام وواقعة في سياق النفي ولا مفصل لا بينها و
بين الحال بالا ولا مشاركة للمعرفة في الحال فالوجه ان يقال تركه لا يشتبه
بناء على الشهرة ورمز الى المقصود بالامثال فلو اتى بالخبر وبهذا دفع الالتباس
بهام عن الجملة لا والمراد بالابهام في الجملة احتمال المجاز في الجملة اي في
الاسناد نحو طاب زيد نفسًا فان في هذا الاسناد احتمال المجاز لانهم
يتجوزون ويسندون الطيب الى زيد لطيب عيشه او رائحته او غيرهما
فاذا قيل نفسًا تبين المراد وظهر ان الاسناد حقيقة واسناد الطيب
الى زيد من جهة نفسه لا من جهة اخرى وبالابهام في المفرد ان لا يكون
في الاسناد احتمال المجاز وعلى تقدير ان يكون فيه احتمال المجاز ان لا يفيد
بيانه نحو عندي رافود خلًا اذ لا يتجوز في هذا الاسناد ولا يسندون

للحصول عند المتكلم في الواقود مع ان الحاصل عنده لا يكون واقودا

بل شيئا آخر يتعلق به وكذلك منوان سمنا وعشرون درهما وملؤه

عسلا بل في احد طرفيه ابهام يقتضي التمييز لازالته وذلك الابهام اما

في المقدر المقدار باعتبار الموزون نحو عندي منوان سمنا او باعتبار

المكيل نحو عندي قفيزان برا او باعتبار المعدود نحو عندي عشرون

درهما او باعتبار ما فيه نحو رافق دخلا او باعتبار المعين

نحو ولي ملؤه عسلا فانك لو قلت لي ملؤه يعلم المخاطب ان عندك شيئا

تشكره تثني علي بهذا الاناء لكن لا يعلم انه عسل او غيره فاذا قلت

عسلا تبين المعين وظهر انه عسل او باعتبار الممسوح نحو ما في السماء

موضع كف سحابا او في غير المقدار باعتبار المادة نحو له خاتم حديدا

والذي ينجر بالتنوين ونون التثنية منهما يحذف اضافته الى التمييز نحو

رافق دخلي وخاتم فضة والخفض اكثر في الثاني وما ينجر بالاضافة وشبه

نون الجمع لا يجوز تركه الى الاضافة لا يقال ملؤه عسل لانه ان قدر اضافة

الى العسل يلزم ظرفية العسل وان قدر اضافة الاناء يلزم ان يكون

العسل

العسل بيانا للاناء واضافة المجموع اضافة الاجزاء في الحقيقة لان المجموع

هو الاجزاء مع الهيئة الواحدة التي فاضافة الاجزاء يستلزم

مشتاق اضافة المجموع وكذا لا يقال عشرون درهما او عشرون درهم لان

الاول يستلزم سقوط ما هو من نفس الكلمة بسبب الاضافة والثاني

يستلزم ثبوت ما هو شبيه بنون الجمع في الاضافة فاضافة كلا عشرين

لا دائرا الى اجتماع المثنى فيبقى ممتنعة مطلقا لا تضاف الى التمييز ولا الى غيره

قوله والمستثنى بالا الى ثالث الملحقات هو المستثنى بالا بعد كلام موجب

اي غير مصدر بحرف نفي او نهي او استفهام قال بالا لان المستثنى بغير

وسوى وسواء واجب الجر وبحاشا مختار الجر وجائز النصب على المفعولية

وبعدا وحلا مختار النصب على المفعولية وجائز الجر وعاعدا وما خلا وا

جب النصب على المفعولية وليس ولا يكون واجب النصب على الخبرية

وقال بعد كلام موجب لان المستثنى بالا بعد كلام غير موجب لا يجب

نصبه بل يختار فيه البدل ويجوز النصب على التشبيه والالحاق اذا

كون المستثنى منه بخلاف ما استثنى بالا بعد كلام موجب فانه واجب النصب

على التبليه والالحاق ولا مساغ للبدل فيه لانه لو ساغ البدل فيه لساغ
التفريغ والتفريغ لا رائم الى الفساد فاسد اما اداؤم الى الفساد فلانه لو
قيل جاءني الا زيد وان لم يجاءني زيد لزم زيادة الا وهو باطل قطعا
وان ان لم يجاءني زيد لزم ان يكون الا نافية للفعل مذكورة بعده
وهو باطل ايضا وقيل لانه لو قيل جاءني الا زيد لزم منه مجيء من سوى
زيد وهو غير معقول وهذا وجه معقول ايضا لانه عند عدم القرينة
على الخاص وجب الصير الى تقدير العام فالمعنى جاءني كل الناس الا زيدا
لكن يرد ان اسقاط المبدل منه مشروط بان لا يلزم منه فساد اذ لو
لزم منه فساد لم يجز الاسقاط كقوله تع وجعلوا لله شركاء الجن فان الجن
بدل من شركاء ولو اسقطت المبدل منه تع جعلوا لله الجن وهو ظاهر
الحرازة فللبدل مساغ بدون التفريغ في الجملة في بعض المواد قوله وان
كان الفصيح هو البدل لا حال فالاية جواز النصب في غير الموجب على
الالحاق اذا ذكر المستثنى منه ان لم يكن الفصيح هو البدل وان كان
الفصيح فيه هو البدل اي الرفع على البدلية في المثال المذكور يعني ان

فصاحة البدل وكونه مختارا لا ينافي جواز النصب على الالحاق وانما قلنا
اذا ذكر المستثنى منه وان لم يكن الفصيح هو البدل عاد حد العامل

قوله وفي قوله كغيره والف التانيث المقصورة والممدودة تقلب اي
تقلب الهمزة التي للتانيث على هذا المذهب على الالف الزائدة قبلها
كانه قيل ان الممدودة منسوبة الى التانيث كالمقصورة وهي مجموع
الهمزة والزائدة مع ان علامة التانيث همزة الهمزة وحده لا مجموع
الممدودة فلا يصح كمثل النسبة فاجاب بانه تغليب تامل في هذا المقام
واجعله من الحرام فانه من هفوات الاقدام وما حررناه من التحقيق مأخوذ
مستفاد من الفاضل المولى عبد الحكيم في مبحث الاسباب عن قول
ابن الحاجب والف التانيث

على التشبيه والالحاق ولا مساغ للبدل فيه لانه لو ساغ البدل فيه لساغ
التفريغ والتفريغ لا دائم الى الفساد فاسد اما ادائه الى الفساد فلانه لو
فلم يكن للبدل مساغ فيه
فصاحة البدل وكونه مختارا لا ينافي جواز النصب على الالحاق وانما قلنا
اذا ذكر المستثنى منه لانه اذا لم يذكر يعرب المستثنى على حسب العامل
ان اقتضى رفعه برفع نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى نصبه بنصب نحو ما رأيت
الا زيدا او هكذا نحو ما مررت الا بزيد وما مررت الا بزيد ولم يذكر
اعتمادا على المثال وعلى وضوح اعتباره في جواز البدل وروما للاختصار
سيما في هذه الرسالة ولو المستثنى المقدم على الاول وثالث الملحق به هو
المستثنى بالا المتصل المؤخر عن المستثنى منه المذكور وما استثنى به هو منه
في كلام موجب وغير موجب والمستثنى بالا المتصل المقدم على المستثنى منه
والمستثنى بالا المنقطع عن المستثنى منه بان لا يكون من افراده قدم او
اخر نحو ما جاءني احد الا حمارا فان حمارا ليس من افراد احد لانه ذو العلم
وكذا اذا قيل جاءني بنو تميم الا زيدا من الحجاز بين يكون منقطعا لان من
هو من هذه القبيلة لا يكون من تلك القبيلة اذا تحقق هذا فنقول ان
ان المنقطع بالا والمقدم بالا كلاهما واجب النصب على الالحاق لانه
لو رفع لرفع على البدلية او على الوصفية وكلاهما لا مساغ تقدم التابع

على المتبوع ممتنع وكذا المنقطع لو رفع لرفع على البدلية او على الوصفية

وكل منهما ممتنع اما امتناع البدل فلامتناع كونه احد الابدال الاربعة

اما امتناع الاقسام الثلثة فظاهر لان الجار ليس كل القوم ولا بعضه

وليس بينهما ايضا ملابسة واما امتناع بدل الغلط فلانه بدل عن

الغلط ولا غلط ههنا واما امتناع الوصفية فلان كون احد غير حمار

معلوم بالضرورة فيمتنع التقييد بالوصف ضائعا وبنو تميم يجوزون البدل

في المنقطع في غير الموجب اذا ذكر المستثنى منه بحكم التغليب ويقولون ما

جاءني احد الا حمار اي الا هذا الاحد فالحمار صار احدا بالتغليب فيكون

بدل البعض من الكل اعلم ان شبه الحال والتمييز والمستثنى بالمفعول به

ان هؤلاء فضلة كالمفعول بجيئه بعد تمام الكلام وان للمستثنى شبها

خاصا بالمفعول معه من حيث ان العامل يعمل فيها بواسطة فيه وحكمه

غير حكم الاسم الواقع بعد الا لا يعني ان المستثنى بعد غير لكونه مضافا

فالبه واجب الخفض وانما نفى الغير فحكمه في الاعراب كحكم الاسم الواقع

بعد الا على التفصيل المذكور يجب نصبه في الموجب وعند التقديم

او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد من عدا بعد

عدا واذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو

جاءني القوم خلا زيدا اذ هو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول به من نحو

خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز ويحذف من وبعد حصل الفعل

فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الا

استثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وقا

عليها فضمير لا راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل

منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني

القوم خلا وعدا مجيئهم جاءني جاءني جاءني جاءني جاءني

او مثلا عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب

وجوبا اذا كان المستثنى مثلا ما على المستثنى منه سواء

كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم

البدل على المبدل منه او منقطعا جاءني

والمراد بالغايات الظروف المطلقة الى الغير المفيدة بعد الانقطاع عن الاضافة كما فانها في الحقيقة عبارة عن الظروف

اذا كان المستثنى

الغير الموجب وكذا في سائر الصور

حيث ان كلا منهما فضلة

اذا اما مكرر في شيء اما مكر

من الامكنة الى انقطاع الارض

بينا ولجميع من سوى زيد فيما

لكن غير في جاء القوم غير زيد نصب

ب كان في الافعال الناقصة صرح بجان

صالح ووجه نصب خبر هذا الباب انه بمنزلة

الطرفين فكما ان المتعدي رافع وناصب كذلك

ن رافعا وناصبا فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه

حدل قولهم الاسم في باب ان لا اي في الحروف المشبهة بالفعل

غا نصب هذا الباب اسمه اي المبتدأ لانه بمنزلة المتعدي وا فضلة

الطرفين فنصب المبتدأ ورفع الخبر نصب المتعدي مفعوله ورفع المتعدي

فاعله واللزوم تقديم المنصوب هنا لان المتعدي له عملان اصلي وهو تقديم

ان اردت معرفة وجه

وما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعدهما خلا وما عدا لان ما
فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاء القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او
خلو بعضهم من زيد او وقت عدو زيد او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل
المصدر بمعنى الفاعل او جاؤا خاليا بعضهم من زيد او جاوز بعضهم
او بعضهم جاى

على المشهور

وكل منهما ممتنع

اما امتناع الافام

ولبس بينهما ايضا ملا

الغلط ولا غلط ههنا و

معلوم بالضرورة فيقع التقييد

لانه لا يطلق الا على ذوى العلم و

في المنقطع في غير الموجب اذا ذكر المس

واما في الموجب فلا

جاء في احد الاحتمالين الا هذا الاحرف

بدل البعض من الكل اعلم ان شبه الحال و

ان هؤلاء فضلة كالمفعول بجميع بعد تمام الم

فاضلا بالمفعول معه من حيث ان العامل يعمل فيهما

غير كحكم الاسم الواقع بعد الا يعنى ان المستثنى بعد

فالبه واجب الخفض واما نفى الغير فحكمه في الاعراب

فع بعد الا على التفصيل المذكور يجب نصبه في الموجب وعند التقديم و

وارسلها العراك اى ومر رثايه وحده ونحوه
مثل فعلته جهدك متناول بالتكرار فلا يدخلها
على اشراط كونها تكرارا وتاويلها على وجهين
احدهما انه مصادر لافعال محذوفة اى
تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده و
جهد جهدك فهذه الجملة الفعلية و
نعت حالا وهذا اى المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة
في موضع النكرات اى مشتركة
ومنفردا ومجتهدا فالصور
وان كان معارفا فوقوعها
تقديرا النكرات

ان حسن

صورة

في الكلام الموجب

في الاستثناء دون النفى اذ لا يوجد

عند الانفصال والتابع

والمراد بالغايات الظروف المطلقة الى الغير المفيدة بعد الانقطاع عن الاضافة فانها في الحقيقة عبارة عن الظروف
هنا

المنقطعة عن الاضافة

وعند الانقطاع ويجوز نصبه ويختار البدل في غير الموجب اذا ذكر المستثنى

في الكلام الغير الموجب وكذا في سائر الصور

منه لكن النصب في المستثنى بالا على التشبيه بالمفعول من حيث ان كلا منهما فضلة

وفي غيره على التشبيه بالغايات في الابهام وذلك ان امامك في قولك امامك

اى لفظ غير اى الظروف اى وجه الشبه

مبهم يتناول جميع ما يحاذى امام المخاطب من الامكنة الى انقطاع الارض

بيان للابهام

كذلك غير في جاء القوم غير زيد مبهم يتناول جميع من سوى زيد فكما

بيان للابهام

ان امامك منصوب على الظرفية كذلك غير في جاء القوم غير زيد نصب

على التشبيه به قوله ولا خبر في باب كان الى في الافعال الناقصة صرح بان

واضاف الباب اليه لاصالته ووجه نصب خبر هذا الباب انه بمنزلة

لكثرة استعماله واقسامه منه

المتعدى في اقتضاء الطرفين فكما ان المتعدى رافع وناصب كذلك

هذا الباب كان رافعا وناصبا فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه

اى باب كان

بالمفعول قوله الاسم في باب ان الى في الحروف المشبهة بالفعل

واما نصب هذا الباب اسمه اى المبتدا لانه بمنزلة المتعدى في اقتضاء

اى باب ان

الطرفين فنصب المبتدا ورفع الخبر نصب المتعدى مفعوله ورفع المتعدى

اى كنصب المتعدى

فاعله واللزوم تقديم المنصوب هنا لان المتعدى له عملان اصلى وهو تقديم

اى هذا الباب

على المرفوع

ان اردت معرفة وجه

الفاعل الى المرفوع على المنصوب وفرعي وبعد تقديم المنصوب على
المرفوع فاناسب للفرع عمله الفرعي ولان تقديم المرفوع في هذا الباب
يؤدي الى اللبس بالفعل ناقل قولوا اسم لا لنفي الجنس لا قال لنفي الجنس
لان اسم لا بجمعه ليس من الموقوعات وقال اذا كان مضافا او مضافا اليه
له لانه اذا انتفى الامران جميعا بني على الفتح او على ما يقوم مقامه من البناء
في لا غلامين لك والكرة في لا مسلمات في الدار اما حالة البناء فتضمنه
معنى من الاستغراقية لان لا غلام في قوله لا من غلام لان لا لاستغراق
النفي وكلمة من لتاكيد استغراق النفي فكان ما بعد لا هذه الموقوع من
الاستغراقية فحيث لم يوجد ما يقوم مقامها حكموا بتقديرها مع ان اظهارهم
اياها في لا غلام لك شاهد صدق على ذلك وبناء على الحركة لعروض
البناء وعلى الفتح او ما يقوم مقامه للخفة واما المفرد فمفتوح كانه
قيل ما حال اسم لا هذه اذا لم يكن مضافا ولا مضافا اليه فقال واما
المفرد فمفتوح اي مبني على الفتح او على ما يقوم مقامه من قبيل عموم المجاز
ويجوز ان يكون قد بنى الامر على الاعم الاغلب اذ الاغلب فيه هو البناء

على الفتح وعلة البناء على الفتح قد ذكرناها فلا نعيدها وقولهم لا اب لك
ليس بردا نقضا على قاعدة البناء لان ابا مضاف الى الكاف واللام مقحم
لتاكيد الاضافة وليخفف لكان الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير
لا اب لك موجود وقيل هو مفرد والقياس لا اب لك لانه ليس بمضاف
ولا مضاف لكنه يشبه بالمضاف لمشاركته له في النسبة اللاحقة فاخذ
الاسم نكرة كما [illegible] مقتضيا لها والخبر
البناء وهو النفي فائدة المفرد
ان لكم بنفي بانتفاء
المضارعة له
لنفي الجنس
واقتضاء الطرفين
مشروطا بالمعقول والتزام هنا
مبني الاصل في تقديم المرفوع مع ان
وهو الفعل المتعدي
تقديم المرفوع اصل لا مقتضى للعدول عنه لان لفظ ما ولا البعد من

الفاعل الى المرفوع على المنصوب وفرعي وهو تقديم المنصوب على
المرفوع فانما يناسب للفرع عمله الفرعي ولان تقديم المرفوع في هذا الباب
يؤدي الى اللبس بالفعل تامل قولهم اسم لا ينفع الجنس لا قال لنفع الجنس
لان اسم لا بمعنى ليس من المرفوعات وقال اذا كان مضافا او مضافا اليه
له لانه اذا انتفع الامران جميعا لنفع على الفتح او على ما يقوم مقامه من البناء
ولا غلامين لك والكثرة في لا مسلمات
معنى من الاستغراقية لان لا غ
النفي وكانه من لنا كيد
الاستغراقية في
اياها في لا غ
البناء وعلى الفتح او
قبل ما حال اسم لا هذه اذا لم يكن
المفرد فمفتوح اي مبني على الفتح او على ما يعد
ويجوز ان يكون قد بني الامر على الاعم الاغلب اذ الاغلب فيه هو البناء

على الفتح وعلة البناء على الفتح قد ذكرناها فلا نعيدها وقولهم لا اب لك
ليس بورد نقضا على قاعدة البناء لان ابا مضاف الى الكاف واللام مقحم
لتاكيد الاضافة وليتحقق نكارة الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير
لا ابا لك موجود وقيل هو مفرد والقياس لا اب لك لانه ليس بمضاف
ولا مضارع له لكنه يشبه بالمضاف لمشاركته له في النسبة اللامية فاخذ
حكم المضاف فانتصب بالالف فالاسم نكرة كما هو مقتضاها والخبر
مذكور كما هو الاصل اذ قيل كما ان علة البناء وهو النفي قائمة في المفرد
قائمة في المضاف والمضارع له فلم يبنيا قلنا كما ان الحكم بمنع البناء
العلة كذلك بمنع لوجود المانع عنه والاضافة وكذا المضارعة له
بمنع البناء قوله وخبرها ولا يعمل ليس له اي بخلاف خبر لا لنفي الجنس
فانه من المرفوعات كما تقدم ووجه الالحاق انهما في اقتضاء الطرفين
كالمتعدي فالحق مرفوعه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول والتزم هنا
تقديم المرفوع ليجري الفرع على سنن الاصل في تقديم المرفوع مع ان
تقديم المرفوع اصل لا مقتضي للعدول عنه لان لفظها ولا البعد من

هيئة الفعل بخلاف باب إن فإن تقديم المرفوع فيه يؤدي إلى اللبس

قوله وهي اللغة المجازية أي لغة إعمال ما ولا عمل ليس هي اللغة المجازية

فإن قلت لا تقدم للفظة اللغة فكيف يرجع الضمير إليها قلت هي متقدمة

ذهنا وبمنزلة تقدم لفظا بناء على قوة القرينة وهي عدم الخبر من المنصوب

بإن والنصب لغة مجازية وكون الخبر لفظة اللغة كقوله نعم ولا يوم

لكل واحد منهما الدرس وكقوله نعم كلا أنهما لفظ نزاعه للشوى الضمير

في الأول للميت بقرينة الميراث وفي الثاني لهم بقرينة ذكر لفظ وبقرينة

النزع والشوى اعلم أن سندهم في الإعمال عقلي ونقلي أما العقلي فهو

أن شبه الشيء للشيء يقتضي أخذ حكمه كباب إن فإنها لما أشبه بالمتعدي في

اقتضاء الطرفين أخذ حكمه الذي هو الرفع والنصب فشبهها بليس

يقتضي أخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب وأما النقلي فقوله نعم ما

هذا بشرا فإن ما فيه بمعنى ليس وقرئت وبئس بتم لا يعمل فيهما عمل

ليس وحجتهم في ذلك أنهما تدخلان على الفعل والاسم جميعا والعامل

يجب أن يختص بفعل معمولين ويجوز أن ما هذا مبتدأ بالرفع على طبق

ع منهم أثر المصحف فإنه يوافق الحجازيين وذلك قلنا الا

لأن لا النافية للجنس عاملة بالاتفاق مع أنها تدخل على

فإن قالوا الداخلة على الفعل ليست نافية للجنس قلنا

لو اختلفا على الفعل ليسا بمعنى ليس مع أن قراءتهم قوله تعالى

بالرفع على طبق لغتهم غير معقول لأن قراءة النصب

ل بني تميم عن الإجماع إن قيل لم يتبين اختلاف القراءتين

لم لم يتبينه في بحث الاسم مع أنه متقدم على هذا البحث

لإعمال الخاطر في الخبر إذا اسمها مرفوع سواء أعملا

إذا تقدم الخبر إذ تقدم خبرهما على اسمهما لأنه

لهما ممتنع أعملا أو لم يعملا أو انتقض نفيهما بالا يبطل

اسمهما وخبرهما على الابتداء به والخبرية لأنه أي السبب

ضعيفتان في العمل ووضعهما على تقديم المرفوع فإذا تقدم

عن اسمهما الأصلي فيبطل العمل لبطلان الوضع وتغير

المصنف وغيره أطلق بطلان العمل بتقديم الخبر مطلقا

او انتقض النفي بالا فالرفع نحوها منطلق زيد وما زيد إلا منطلق

هيئة الفعل بخلاف باب إن فإن تقديم المرفوع فيه يؤد

قوله وهي اللغة الحجازية أي لغة إعمال ما ولا عمل ليس

فإن قلت لا تقدم للفظة اللغة فكيف يرجع الضمير إليها فقد

ذهنا وبمنزلة تقدم لفظا بناء على قوة القرينة وهي عدا

بان والنصب لغة تميم وكون الخبر لفظة اللغة كقول

لكل واحد منهما الرئيس وكقوله تع كلا إنها لظى نزاعة

في الأول للبيت بقرينة المجرات وفي الثاني لجهنم بقرينة

النزع والشوى اعلم أن سندهم في الإعمال عقلي ونقلي

أن شبه الشيء للشيء يقتضي أخذ حكمه كباب إن فإنه

اقتضاء الطرفين أخذ حكمه الذي هو الرفع والنصب

يقتضي أخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب وأما النقلي

هذا بشرا فإن ما فيه بمعنى ليس وقرئت وبعولتهن

ليس وحجتهم في ذلك أنهما لا دخلان على الفعل والاسم

يجب أن يختص بقبيل معمولهما ويقرؤون ما هذا بشرا

أغفهم الآية أقنع منهم أثر المصحف فإنه يوافق الحجازيين في ذلك قلنا ألا

لزام متروك لأن لا التي لنفي الجنس عاملة بالاتفاق مع أنها تدخل على

الفعل أيضا فإن قالوا الداخلة على الفعل ليست نافية للجنس قلنا

في جوابهم كذا الداخلتان على الفعل ليستا بمعنى ليس مع أن قراءتهم قوله تع

ما هذا بشرا بالرفع على طبق لغتهم غير معقول لأن قراءة النصب

فلا وجه لعدول بني تميم عن الإجماع إذ قيل لم يبين اختلاف الفريقين

في بحث الخبر ولم يبينه في بحث الاسم مع أنه متقدم على هذا البحث

قلنا لأن أثر الإعمال إنما يظهر في الخبر إذ اسمها مرفوع سواء أعملا

أو لم يعملا وإذا تقدم الخبر إذ تقدم خبرهما على اسمهما لأنه

تقديم الخبر عليهما ممتنع أعملا أو لم يعملا أو انتقض نفيهما بإلا يبطل

عملهما فرفع اسمهما وخبرهما على المبتدأ والخبرية لازم أي بسبب

التقديم فلأنهما ضعيفتان في العمل ووضعهما على تقديم المرفوع فإذا تقدم

الخبر بطل وخرجا عن سمتهما الأصلي فيبطل العمل لبطلان الوضع وتغير

اعلم أن المصنف وغيره أطلقوا بطلان العمل بتقديم الخبر مطلقا

أو انتقض النفي بإلا فالرفع نحو ما منطلق زيد وما زيد إلا منطلق مثل

سواء كان ظرفا او غير ظرف وليت شعري لم لم يبق غوابقاء العمل مع
تقديم الخبر الظرف كما في باب ان اللهم الا ان يقال فرق ما بين الباب ان
في قوة الشبه وضعفه لان لباب ان شبهها بالفعل المتصرف بالوجوه وهذا
الباب يشبه بالفعل الغير المتصرف معنى وافتضاء لا لفظا فجوز وا بقاء
العمل مع تقديم الخبر الظرف في ذلك الباب ولم يجوزوا في هذا واما سبب
الانتفاض فلان عملهما غرة المشابهة من جهة النفي فاذا انتقض النفي
بطل ثمرة المشابهة فبطل ثمرة العمل مثل التقديم والانتقاض من ما فقط
لانهما اذا بطلا عمل ما التي هي اقوى في الشبه بليس لانهما لنفي الحال
فابطالهما عمل لا يكون بطريق الاولى واذا وجدت ما تلوتا عليكم فاعلم
انهما اذا عطف على خبرهما بحرف عطف ناقض للنفي كبل ولكن يبطل النفي
عملهما في المعطوف لبطلان سبب العمل نحو ما زيد قائما بل قاعدا او لكن
قاعدا وان عمل ما يبطل بزيادة ان نحو ما ان زيد قائم وزيادة لا بعد
لا في كلامهم لم يثبت المجرورات على ضربين لا اقول اي المجرورات
باعتبار عامل الجر على ضربين مجرور بالاضافة اي بالمضاف اي بسبب

اضافته فالباء زائدة على سبب العمل لا على العامل لان الجر علم الاضافة و
العامل بعمل الجر يكون علما عليها وقيل عامل الجر هو الحرف المقدر لان حرف الجر
عامل بالاتفاق وعمل المضاف الجر لم يثبت بعد وعند التردد وجب المصير
الى ما هو قطع العمل وقيل ان العامل هو المضاف والحرف المقدر كلاهما
اما الحرف فلانه اصل في عمل الجر واما المضاف فلان لفظ حرف الجر ساقط و
المضاف نائبه والحق هو الاول لان المضاف لنيابته عن حرف واقتضائه
المضاف اليه بعمل الجر واضمار الجار ضعيف مع ان في قولهم غلام زيد في قوة
غلام لزيد تجوز منهم وبيان لان المضاف لتضمنه معنى اللام يعمل الجر لا
تخفيف منهم كيف والمضاف اليه بمنزلة التنوين والفصل بينه وبين المنون
يشبه لفظا او تقديرا بدليل البطلان ولو سلم فالواجب ح بقرب التنوين
وعدم تعريفه كما اذا ظهر كصورة اللام مع ان تواردا العاملين على
معمول واحد مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع على رفضه والاضافة
على ضربين لا اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية اي مفيدة
للمضاف معنى لا وجود لذكر المعنى قبل الاضافة وهو تعريفه اذا كان المضاف

معرفة وتخصص اذا كان نكرة وقوله وهي التي بمعنى اللام تفسير لها بالنظر
الى علاقة ثابتة فيها اذ بهذه الاضافة لا بد فيها من تحقق علاقة بين المضاف
والمضاف اليه تامة او في الجملة حتى تصح الاضافة للتصحيح بها وتصادق
للفعول مركزها لا يقال السمن كوكب زيد لعدم العلاقة بخلاف كوكب الخرقاء
سهيل لان فيها اذ في علاقة تجذبها وعلمها حين طلع فتذكر العلاقة ان كانت
اختصاص المضاف بالمضاف اليه بمعنى التملك نحو غلام زيد ومولى غانم او
بمعنى هو بمنزلة التملك نحو ابوه وابنه واخوه وجاره وعلم وحبل الفرس
كانت الاضافة بمعنى اللام التي هي للاختصاص والتملك وان كانت تعلق
المضاف بالمضاف اليه مع صحة تضاد فيهما نحو خاتم فضة في ثم اضيف الى فضة
لتخصص امره بالاضافة وتبين انه من اي جنس هو مع الكراهة اذا ملكت الاضافة
وحملت المضاف اليه على المضاف وقلت هذا خاتم فضة لكان اسد كلام
لتغايرهما مفهوما واتحادهما ذاتا فهما شيئان على الايجابي كانت الاي
اضافة بمعنى من وان كانت ظرفية المضاف اليه للمضاف نحو مكر الليل
الى مكر في الليل وقولهم في تاريخ سنة اثنين وسبعين اي في تاريخ سنة

احبذا

قال الشاعر احبذا ريح الوليد لدى ريح الخزامى في البلد هكذا كل الوليد لم يلد قبل الاحد عشر شهرا

في راس اثنين وسبعين كانت الاضافة بمعنى في الا انه لم يذكر هذا القسم
لقلته مع انه يمكن ادراجه في التي بمعنى اللام لان للظروف نوع اختصاص
بالظرف اختصاص الكلي بالفرس ثم ههنا بحث فيما سبق العام وهو ان هذه
الاضافة كاللام في انها قد يشار بها الى حقيقة معينة كقولك جاء غلام زيد
مشيرا الى شخص معهود كغانم وقد يشار بها الى حقيقة معلومة في ضمن
حصة ما كقولك جاء غلام زيد مشيرا الى فرد ما من افراد الحقيقة المعلومة
مضاف الى زيد بملابسة التملك اي جاء فرد ما منسوب الى زيد بالتملك من
افراد الحقيقة المعلومة سالما او غانما او آخر وقد يشار بها الى نفس الحقيقة
كقولهم ماء المهند بارد خير من ماء المورد اي هذه الحقيقة خير من تلك
الحقيقة وقد يشار بها الى الحقيقة المعلومة في ضمن جميع الافراد نحو في
كقولهم يدل على حرارة الارض النفي من الحرارة اي يطلق على كل فرد من افراد
هذا الجنس الرتبة والقوة من الحرارة كذا قيل والحق ان القصد فيه
الى الجنس اي يدل على هذا الجنس والمثال الاسلم لم نحو ضربت زيدا قائما او
نحو عبدي احرار اي لا يقع ضرب مني على زيد الا حال قيامه وكل فرد

من افراد الحقيقة المعلومة المنسوبة الى بالتملك حتى الى جميع جنسها اصوات

قصدا بالاضافة الى العموم والاستغراق قوله وهي اضافة اسم الفاعل الى

مفعوله الى اضافة اسم الفاعل المتعدي الى المفعول به واحتيج في ذلك على

ذلك المفعول به لتحليل الاضافة لتنصيبه وذلك بان كان قد قارن شرط عمله

الذي هو الاعتماد على احد الاشياء الستة واقتران احد الزمانين

وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا او الى الظرف المتسع نحو يا سارق

الليلة اهل الدار ويا راكب الجمل ويا جالسا امام المسجد قوله والصفة المشبهة

الى فاعلها نحو حسن الوجه الاصل حسن وجهه لما اضيف الى الوجه سقط

الكناية وعوض عنها اللام فحصل التخفيف من غير وجه سقوط الكناية و

سقوط التنوين وتبدل الضمة بالكسرة وكذا اضافة اسم الفاعل اللازم

الى فاعله نحو زيد قائم الاب اي قائم ابوه واسم المفعول اللازم الى القائم

مقام فاعله نحو زيد معمور الدار اي معمور داره فلم يذكر بها رفعا لا

فحصل مع امكان معرفتهما بالمقابلة الى اضافة الصفة المشبهة لان كلا

من المضاف من صفة لازمة كالصفة المشبهة والمضاف اليه فبقي الاضافة

المعنوية من تجريد المضاف للحال

احكامهما وشرايطهما فقال ولا بد

الى عن التعريف باحدى طرق من

باعث الاضافة ولو عكس ضاعت

ثم اضيف وقيل الغلام زيد

زيد ثم ادخل اللام وقيل الغلام

تعريف الآخر وقول الكوفيين

واستعمال الفصحاء مردود

تعريف والحكم هو المعدود

كونه عمدة وركنا من الكلام

معدود لبيان الجنس اضافته

باطلة يمكن جريها في

والمعدود مقصود يا

للشباب وقال ثلث

فالعدد المراد بالتنوين في مثل سيبويه التنوين

المحلي لا اللفظي لان جزء الثاني يكون صوتا

مبنيا على السكون فاعرف ابراهيم

بناء على السكون حالة الافراد لاباءه عن التنوين

حالة التركيب وابن الافراد من التركيب في

المحل ما محله رد هذا القول وهو واما

سيبويه ونحوه من الاسماء فهو اسم مبني

مع صوت فجعلا اسما واحدا وكسر وآخره الى

فينون في التنكير انتهى وقوله

سخفاف فلا منافاة بين كلاميه هذا ما اكد

ان ابن التوفيق بجبل التحقيق حاجي احمد

من افراد الحقيقة المعلومة المنسوبة الى بالتملك كما الى جميع طبيدى اصداده

فصدا بالاضافة الى العموم والاستغراق قوله وهي اضافة اسم الفاعل الى

مفعوله الى اضافة اسم الفاعل المتعدى الى المفعول به واحتيج لاجل ذلك على

ذلك المفعول به لتحليل الاضافة لتنصيبه وذلك بان كان قد قرن بشرط عمله

الذى هو الاعتماد على احد الاشياء الستة واقتران احد الزمانين

وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا او الى الظرف المتسع نحو يا سارق

الليلة اهل الدار و

قوله ان يقدر لفظ الجميع الخ ان يقدر لفظ الجميع واولا

وبالذات لصحة الوجوه التى ذكرت فى حصر الكتب

وتعريفات الاقسام الى صلة من ذلك الوجوه

لكن حذف جزء من كل طرفين اختصارا وشاكسه المحذوف

يكون الباقى فى كل منهما دليلا على المحذوف

فى الآخر ومثل هذا التاويل احوال التاويلين

للشيخ المشار فى كلام الفاضل الشارح الى ان

نحو اعود نعود فرع لبعد فانه ما قاله الفاضل

محمد البابلى محمد بن يوسف

قوله لا باعتبار العوامل الخ فيه للاصالة فقط

من الفعل الى الرفع وقوله وانما كان اصلا الخ

اليها فيه للاصالة لكن بالنظر الى

الرفع فقط من فظر الى الخ

مرفوع كما اشير اليه قوله ولا بد فى المضاف من تجريد المضاف لاجل

بين المضاف والمضاف اليه ارادة ان يبين احكامهما وشرايطهما فقال ولا بد

فى المضاف من تجريد المضاف عن التعريف اى عن التعريف باحدى طرق منه

العلمية وغيرها لانه لو تعرف ثم اضيف ضاعت الاضافة ولو عكس ضاعت

اللام يعنى اذا دخل اللام مثلا وقيل الغلام ثم اضيف وقيل الغلام زيد

ضاعت الاضافة ولو اضيفا اولا وقيل غلام زيد ثم ادخل اللام وقيل الغلام

زيد ضاعت اللام لاغناء تعريف كل منهما عن تعريف الآخر وقول الكوفيين

الثلثة الاثواب والاربعة الكتب لحن لغة العباس واستعمال الفصحاء مردود

وحجتهم فى ذلك ان المقصود بالذات من جهة التعريف والحكم هو المعدود

فادخل اللام عليه لذلك وادخل على العدد ايضا لكونه عمدة وركنا من الكلام

بحسب الظاهر لا لافادة التعريف واضيف الى المعدود لبيان الجنس

بيانه لاتحادهما ذاتا وقيل الثلثة الاثواب وهى باطلة يمكن جريانها فى جميع

جزئيات الاضافة البيانية مع ان كلا من العدد والمعدود مقصود بالذات بالجنسين قال الشاعر

اما العدد فباعتبار بيان الكمية

واما المعدود فباعتبار بيان الجنس

الاناث والدبار البلافع فرد واللام لا يضاف الا بعد تجرده عن اللام
عددا او غير عدد وكذا العلم لا يضاف الا بعد التنكير اي بعد ارادة فرد
ما من الافراد المسماة بهذا الاسم بتجرد الاوضاع كمضمر الحمراء و زيد
بطنه وقول نجم الائمة يضاف العلم عندي مع بقاء علميته لا وقوف به لان
سبب امتناع اضافة سائر المعارف ثابت فيه ايضا واما المبهم وضمير
المتكلم فلا يقبلان التنكير فلا يضافان واما ضمير الغائب والمخاطب
واي قبلا التنكير فلا يضافان ايضا لعدم المعنى للاضافة فلو تقول
في اللفظية الضارباه زيد لا يعني ان شرط الاضافة المعنوية تجرد
المضاف عن التعريف بخلاف اللفظية فان التجرد فيها ليس بشرط لان
الغرض منها حصول الخفة فاذا وجدت فيه فهو مجزئ بها سواء كان
المضاف منكرا نحو ضارباه زيد او معرفا نحو الضارباه زيد فان الاصل
الضارباني زيدا لما اضيف سقط النون وقولهم الضارب الرجل
وان لم يكن فيه الخفة بوجه من الوجوه محمول على الحسن الوجه لان المضاف
في كل منها صيغة معرفة مذكورة بعدها واللام فان قيل ما الخفة

في الحسن الوجه قلنا سقوط الكناية وتبدل الضمة بالكسرة اذ الاصل الحسن
وجهه قوله ولا يجوز الضارب زيد اي يجوز الضارب الرجل وان لم يكن
فيه الخفة بوجه ما ولعدم شبهها بالحسن الوجه لان المضاف اليه فيها ليس بزائد
اللام كما في الحسن الوجه خلافا للفراء فانه يجوزه مستندا بان الاضافة سببا
بقية على اللام او بانه محمول على الضارب بكر وكلاهما مدفوع اما الاول فلان
اللام لكونه لتحقيق ذات الاسم سابقة على الاضافة التي هي لتحقيق العارض
الى الخفة واما الثاني فلوجوب المناسبة التامة في المحمل كما بين الحسن الوجه
والضارب الرجل ولا مناسبة تامة بين الضارب بكر والضارب زيد حتى يحمل
احدهما على الآخر والضارب بكر ونحوه محمول على ضارب بكر لانهم كاروا فضلوا
ان يجمعوا بين التنوين والمتصل في ضارب بكر وان يقولوا ضارب بكر وجيف خوفا عن الالتباس
الاضافة مع حصول التخفيف بسقوط التنوين وقالوا ضارب بكر محمول عليه
الضارب والضاربه والضارباه والضاربي والضارباني والضارب بكر
والضارب بكر بناء على كون المضاف صفة في الكل والمضاف اليه ضميرا متصلا
ومنهم من قال بالخفة في هؤلاء بانبدال المنفصل متصلا بناء على ان الاصل

هو الضارب اياك كما اضيف القلب المنفصل متصلاً فصار الضارب كه

الامام عبد القاهر قدس سره العزيز على ان المتصل في نحو الضارب كه

ضمير منصوب في لا حاجة الى تكلف الحل او الاستدلال لانه ح ليس من باب

الاضافة والمعنوية تعرف كل مضاف الى معرفة اي بخلاف اللفظية فا

نها تفيد الخفة فقط بخلاف المعنوية فان المقصود الاصلي منها تعرف

المضاف وان حصل التخفيف ايضا وانما قال الى معرفة لان الاضافة الى نكرة

لا تعرف المضاف لان تعرف المضاف بالاضافة سريان في جزئي كتكيف

الحجر بكيفية الحرارة عند مجاورته النار فاذا كان المضاف اليه نكرة فكيف

يسري منها التعريف الى المضاف ثم تعرف المضاف وان كان سريانا

جواريا لا بكيفية مجرد المجاورة بل لا بد مع ذلك من انضمام العهد سواء

كان المعهود فردا او الحقيقة في ضمن فرد ما او في ضمن جميع الافراد

او نفس الحقيقة من حيث هي هي الاترى انك لا تقول ماء الهند ماء

خير من ماء اليمن الا من هو عالم بالحقيقتين وتشير بالاضافة

الى معلوم وكذا لا تقول جاء غلام زيد مريدا به غلاما الا من هو عالم

بانه غلام فتشير بالاضافة الى معلوم لم تفيده بالخبرية في المثال الا

ول والمجيء في المثال الثاني حتى لو لم ينضم اليها عهد اصلا وقيل جاء غلام

زيد كان نكرة كغلام لزيد بلا فرق وان حصل المجاورة في الاول

الا نحو غير ومثل لا وذلك لتوغل هذا الباب في الابهام وعرافته لا تعرفه

الاضافة الى المعرفة بل تخصصه فقط الا ترى انك اذا قلت مررت برجل

غيرك على معنى مررت بك وبآخر وما مررت بك بل مررت برجل يغايرك

في الاخلاف والشمائل فكل من عدا المخاطب غيره يتناوله المغير على

سبيل البدل الا اذا اشتهر الموصوف بالمغايرة للمضاف اليه او بمماثلته

نحو عليك بالحركة غير السكون ونعلم الفقه من الشافعي رحمه الله مثلي صفة الشافعي

الى ضعيفه رضي الله والدليل على عدم تعرف هذا الباب بالاضافة اضافة النكرة

به بعد اضافته الى المعرفة نحو مررت برجل غيرك ولو كان معرفة لم يقع

صفة للنكرة لاشتراط التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا ان قيل فليتعرف

بانضمام العهد ولكن اتصاف النكرة به كاتصاف المعهود الذهني الذي

هو معرفة بالاتفاق بالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت

فلت لا يعني قلنا وضع باب غير لنوع غير في الابهام على عدم العهد
ولا يضاف الا لمجرد التخصيص بخلاف المعهود الذهني فان قلت بين الفرق
بين هذا وبين المعهود الذهني حتى يتبين ان هذا نكرة وذاك معرفة
قلت ان وضع هذا الباب لفردتا ووضع المعهود الذهني لحقيقة
معهودة في ضمن فردتا فيكون هذا نكرة وذاك معرفة اما لو اورد على
الدليل وقيل لا يلزم من اضافة النكرة به نكارته كما لا يلزم من اضافة
المعهود الذهني بالنكرة فردتا ثم ان قيل نكارته لهيئة المتدل اللام
الا ان يقال المعرفة بها لحقيقة والمتصف بالنكرة فردتا ثم ان قيل
اذا كان باب غير نكرة فلم لا يجوز التعريف باللام قلنا من عادة العرب
ان اللفظ اذا غير عن صورته مثل غلامك واما اشتباه الغلام رجل
فلئلا يلزم تخصيص الاخص بالاعم قوله وقد يحذف المضاف لا يهدا
ايضا من احكام الاضافة المعنوية لان الحذف في باب الاضافة اللفظية
غير معروف في كلامهم اي نقد المفيدة لفظة الكلم لانه عند عدم القرينة يمتنع
الحذف لا يقال رايت هيئا والمراد غلامها وعند وجودها يجوز الذي

والعشر والعشية ازغار شام ناخفتن اساس

الذكر ايضا وقد شذ قوله عليه السلام لا ربوتون بعدما فتح خيبر في مشيع القوم
بهو براي ابن بهو بر لانه لا قرينة عليه في مساق الشرع ولا يدل على ان الواقع
خيبر في موضع القتال بهو ابن بهو بر لا بهو بر نفسه لم لا يجوز ان يكون ذكر
بهو بر نفسه لا ابنه ولا يدل عليه العقل ايضا كما في اسئل القرية لان بهو بر
قابل للكون في موضع القتال كابنه فان قلت فكيف يحكم ح بحذف المضاف
قلت نظرا الى الواقع فان المقتول في معركة القتال انما هو ابن بهو بر
لا نفسه فالمراد بعدم القرينة في مثله عدمها بالنظر الى الكلام والى العقل
والا فالمراجعة الى نفس الامر قرينة على الحذف في الجملة والا امتنع علم الحذف
تامل قوله ويقام اليه مقامه اي يعرب المضاف اليه باعرابه ان رفعا
فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر نحو اسال القرية والاصل القرية
فحذف المضاف بقرينة السوال لان القرية جماد والسوال عن الجماد محال
واعرب المضاف اليه وهو القرية باعراب المضاف الذي هو النصب
فالقرية حقيقة لغوية والاعراب مجاز ويجوز ان يكون من قبيل ذلك
كل المكان وان ارده المتكلم فالقرية مجاز لغوي والاعراب حقيقة

وقيل لفظ القرية مشترك بين السوار والاهل كالعين بين المعاني
والمراد ههنا هو الاهل لا السوار في لا حذف ولا مجاز اصلا لا في لفظ
القرية ولا في الاعراب وقيل يجوز ان يكون السؤال في مثله مجازا عن
تذكير الفاعل تفننا على طريق قولهم سل الارض من شق انهارك وغرس
اشجارك وجنى ثمارك فان مقصود القائل تذكير نفسه ووعظها وحملها
على الاعتبار بملاحظة خراب العمارة وانقراض اهلها ونهيها عن
الانهماك والتوغل في طلب الدنيا لا المخاطبة بالارض والمسائلة بها
حقيقة في لا مجاز الا في السؤال وقد يترك المضاف اليه على اعرابه الاصلي
بعد حذف المضاف كما يترك المجرور بحرف الجر على جره بعد حذف الجار كقول
لبيد لاه ابوك في الله ابوك ومنه مثل ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة
على راي سيبويه لانه لما لم يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين
مطلقا اي لم يجوز عطف سوداء على بيضاء والعامل في جره لفظ كل
وعطف تمرة على شحمة والعامل في نصبه ما بمعنى ليس بعاطف واصرح هو
الواو هنا حملا على حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه فقال

والتقدير ولا كل سوداء اي جر سوداء ليس بلفظ الكل المذكور لانه
يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين بل بلفظ الكل المقدر واما
من جوز العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا او في مثله فالمثال
المذكور ونحوه ليس عنده من باب حذف المضاف بل لفظ الكل المذكور
مضاف اليهما وعامل الجر فيهما جميعا الا ان اضافته الى الاول وعمل الجر فيه
بدون واسطة واضافته الى الثاني وعمل الجر فيه بواسطة الاول كما في الماء
بواسطة الاناء **التوابع** تتبع كل ثان ما معرب باعراب سابقه من جهة
واحدة اي ينصب عمل العامل على السابق والثاني انصابه واحدة اي يعمل فيهما
معا يا فتضاء السابق فقط كمن حمل الاناء والماء جميعا بحمل الاناء لكن
عمل العامل في السابق بدون واسطة وفي الثاني بواسطة السابق بخلاف
المبتدأ والخبر والمفعولين في باب علمت واعطيت فان الخبر وكذا
المفعول الثاني وان كانا معربا باعراب سابقه الا انه بجهتين واقتضا
ئين لان المجرد عن العوامل اللفظية يرفع المبتدأ باقتضائه المسند اليه
والخبر باقتضائه المسند وكذا باب علمت ينصب المفعول الاول باقتضائه

منصوبا البه والثاني باقتضائه منصوبا لان وضعه لمعرفة الذات بصفة

والذات منسوب اليها والصفة منسوبة وكذا باب اعطيت بنصب الاول

باقتضائه آخذا والثاني باقتضائه ماخوذا وفيها مذاهب اخر لا يسع نقلها

بتفصيل دلائلها نطاق هذا المختصر بعضهم لا يقول بالانتصاب ويقدر

العامل من جنس المذكور في كل ومنهم من يقدر العامل في البدل والمعطوف

الغير المعرف باللام ويقول بالانتصاب في البواقي قوله وهي خمسة

اي يجب الاستقراء ان فيما بعد اي التغبرية من التوابع بالاجماع

لانه معرب باعراب سابقه من جهة واحدة مع انه خارج عن الاقسام

لمنه فالحصر في خمسة باطل قلنا هو عند الجمهور راجع الى قسم عطف البيان

فان عطف البيان عندهم قسمان احدهما ما لم يذكر بعد اي والآخر

ما ذكر بعدها وعند صاحب المفتاح راجع الى قسم العطف بالحروف لان

اي التغبرية عاطفة عنده فالحصر في خمسة مسلم والمنع ساقط قوله التاء

كبدل الاداة مطلق التاكيد معنويا كان او لفظيا اما المعنوية فهي

الفاظ مخصوصة نقلت نقلها القسما او اقسامها القسام القسام

الى كتبت التي زوائد واحدة لي واحدة

فكتبت واحدة قبل واحدة فرا بالله قال

لا تكتب كذا لانه اي واحدة منهما احسن لي

والاخرى للاذ فاني كتبت هما بقطع لحوته الكيلان

في سنة ١٣٠٤

وكذلك جنسه جنسها الخ وكذا هما في المؤنث وكلاهما في المذكر وكله وكلها كلهم

كلهن واجمع جمعاء اجمعون جمع وكذلك اكتع وابتع وابصع بلا فرق

بالصاد المهملة و

بالانفاظ كلها والانسان

المجيء هو والمافهم المثال

المعنوي يؤكد جانب الحكم

ان اسناد المجيء الى زيد

فاذا قلت نفسه ازلت

يؤكد جانب اللفظ

الا بسمعه المخاطب

او ونا نسي فيه ومراده

اسمعه وازلت احتمال

اول وهذه

عمرو فيبقى لسانه فاذا كرر

السهو والنسيان وقررت ان مقصود كل هو الاخبار عن زيد تخفيفا

او تجوزا وقد يؤتى به لدفع الشبهة من جانب المتكلم ايضا بيانا انه

وكذلك جنبه جنبها الخ وكلتا هما في المؤنث وكلاهما في المذكر وكله وكلها كلهم
كلهن واجمع جمعاء اجمعون جمع وكذلك اكتع وابتع وابصع بالاقوف
وجميعه جميعها جميعهم جميعهن وكذلك عامة لا وطرا وفاطبة في قولهم رايت
القوم طرا وفاطبة والعظم تكريرا للعظم في الالفاظ كلها والانسان
بالمرادف في الضمير المتصل نحو اكرمتك وزيدا اجبني هو والمافهم المثال
على المعنوي لكونه اصلا بالنسبة الى اللفظي لان المعنوي هو كوجاء زيد الحكم
كما اذا قلت جاءني زيد فان لظان ان يظن ان اسناد المجيء الى زيد
يجوز وان الجاءي غلامه او كتابه او غيرهما فاذا قلت نفسه ازلت
احتمال التجوز وبينت ان الجاءي نفسه واللفظي هو كرجب زيد اللفظ
وتصحيح شبهة منه لانكر اذا قلت جاءني زيد فربما لا يسمعه المخاطب
اول وهذه لغفلته او سمعه لكن يظن انكر سماه او نادى فيه ومراده
عمرو فيقول لا تكرر وقلت زيد زيد اسمعه وان كنت اخاف
السهو والنسيان وقررت ان مقصود كر هو الاخبار عن زيد تحقيقا
او تجوزا وقد يقول لدفع الشبهة من جانب المتكلم ايضا بيانا انكه

لمات الضم والكسر في المضارع الفتح قد يكونا
عبا موقوفا على السماع كنصر وضرب بضرب وقد
يكون قياسيا غير موقوف على السماع في احاد الا
بنية الواردة على احدهما على الصحيح الضم لزموا الضم
ولم يقاس قوله في مضارع الاجوف بالواو مع نقلها
ما قبلها للثقل عليها فخصان يصون ولزموا الضم
الفا في المنقوص بالياء اي بالواو مع السكانها
نفا فردي يدعو ولزموا الكسر فيهما اي في الا
الاجوف والمنقوص بالياء نحو باع يبيع ورمى يرمي
لمناسبة الضم للواو والكسر للياء وقيل لو بقي الكسر
في الواوي الى انقلابها ياء والضم
في الياء الى انقلابها واوا
لكان كتبه رسول الاجل
الشارح سليمان

الغير المعرف باللام ويقول با
اي يجب الاستغراء ان قبل جاء
لانه معرب باعراب سابقه
لمنه فالحرف لمنه باطل فلنا
فان عطف البيان عندهم
ما ذكر بعدها وعند صاحب
اي التعبيرية عاطفة عند
كبد لا الا ادبه مطلق التاكيد معنويا كان او لفظيا اما المعنوي فهي
الفاظ مخصوصة منه نفسه نفسها النفس ما او انفسهما النفس النفس

اذا اردت ان تقول جاءني زيد وقد قلته ثم عرض لك شك في الذكر فقلته ثم
فكرت فيه لتكون ملتفظا بزيد يقينا بخلاف جاءني زيد نفسه فانه يؤكد جاء زيد
المعنى فقط ولا يرفع بلفظه احتمال السهو والنسيان لان لقائل ان يقول
ايضا ان مقصودك ان تقول جاءني عمرو نفسه فيفيد كما اذا قلت جاءني
زيد نفسه بل لو اردت ان ترفع هذا الظن فقل جاءني زيد زيد نفسه قوله
والوجلان كلاهما اي لا ان لجاء احدهما والآخر رسول الآخر وكتابه
الا بعد ذكر والفرق بينه وبين الوجلان انفسهما بحيث الخاص لان مقام
التاكيد بكلا مقام توهم ان لجاء احدهما ورسول الآخر ومقام التاكيد
بانفسهما مقام توهم التجوز في الحكم مطلقا فمعنى جاءني الوجلان كلاهما ان لجاء
اي كلاهما لا ان احدهما جاء فقط ومعنى جاءني الوجلان انفسهما ان الجميع
صدر عنهما لا ان لجاء رسولاهما او رسول احدهما قوله والقوم كلهم
اجمعون ان الجميع صدر عن كل القوم في زمان واحد او زمانين او ان
منه لا ان لجاء بعض القوم ورسول البعض الآخر لكن نزلت الرسول
منزلة المرسل وقلت جاء القوم نحوا ولا ان لجاء بعضهم لكن نسبت لجاء الى
بعض تاكيده بصفة الجمع يعني انفسهما وانفسهم وانفسهن اي ان استاري مشتق اجمعهم ملك عبد الله كوعمرة

عن الواحد كالاختصام فانه لا حاجة فيه الى التاكيد بكلا لا يقال اختصم
الرجلان كلاهما لامتناع صدوره عن الواحد وليس في كلامهم اطلاق
المثنى وارادة الجماعة حتى يدفع به ومثل الاختصام ذلك الاحتمال واعلم
ايضا ان كلا واجمعون واخواتهما اعني اكتعون وابتعون وابصعون
يقع تاكيدا للذي اجزاء يصح تجزيها حسا كالقوم او حكما كالعبد بخلاف
النفط ومثل زيد لا يقال كتبت النفطة كلها ولا جاءني زيد كله لان النفطة
لا اجزاء لها وزيدا لا يصح تجزيه لا حسا ولا حكما لكن في لفظة كل يعرف بين
النوعين بالضمير يقال في المؤنث المذكر كله والمؤنث كلها وفي الجمع المذكر من
ذوي العلم كلهم وفي غيره كلهن وفي البواقي بالصيغة يقال اشتريت العبد
اجمع وللجارية جمعاء وجاء القوم اجمعون والنساء جمع وكذا في اخواتها
ثم اذا اردت ان تؤكد ذا الاجزاء باجمع واخواته جميعا فاذكر اولا اجمع
ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع ولا يجوز ان تتبع مجموع الثلثة على الترتيب او بدونه
او احدها بدون اجمع ولا تقدم مجموعها او بعضها على اجمعين ولا تؤكد به
النكرات الا لا تؤكد بالتاكيد المعنوي النكرات محدودة كيوم وليلة او

اوغير محدود كحين ودهر لا يقال سرت يوما كله ولا صمت دهرا كله وللتاكيد
الى هذا الاطلاق والعموم قال ولا تؤكد النكرات بلفظ الجمع ردا على الكوفيين
حيث جوزوا تاكيد النكرات المحدودة به تمسكا بقوله فوصرت البكرة يوما
اجمعا مع ان المحدود كالمعرفة والوجه في عدم تاكيد النكرات باجمعين هو
ان المؤكد لنكارته يقتضي العموم والمؤكد لتعريفه يقتضي الخصوص فيتنافيان
فضلا مع ان التاكيد لتقوية الثابت بذكره ثانيا والنكرة غير ثابتة
الوجود وغير متعينة الوجود فلا تؤكد ولا يرد نحو رجل رجل لان التا
كيد هرنا للفظ وهو ثابت الوجود بلا خفاء قوله والصفة لا قال
هي الاسم الدال على بعض احوال الذات كعالم في جاءني رجل عالم فانه دال
على بعض احوال رجل وهو العلم ان قيل الخبر والحال كذلك قلنا لا نم ذلك
لان المراد ان الصفة هي الدال على بعض احوال الذات الى اسم لم يذكر
الا لبدل على بعض احوال الذات وتوضحها او تخصصها او تفيد مدحا
او ذما لها الى غير ذلك مما يطول تعداده والخبر والحال ليسا كذلك اما
الخبر فلان ذكره ليفيد السامع النسبة المجهولة التي هي النسبة الثبوتية او

او اللاتنويتة لا لان يدل على بعض احوال الذات ويوضحها او يخصصها واما
الحال فلانه يبين هيئة صدور الفعل عن الفاعل او هيئة وقوعه على المفعول
به لا لان يدل على بعض احوال الذات ويوضحها وان شئت اتضاح ما قلنا
فانظر في قولنا زيد قائم وضرب زيد قائما وزيد القائم عالم فقائم في الاول
ليفيد السامع ثبوت القيام لزيد لا ليدل على بعض احواله ويوضحه لان
زيدا معلوم وعلى تقدير عدم معلوميته لم يتضح بذكره وفي الثاني ليدل على
هيئة زيد حال صدور الضرب عنه لا لان يدل على بعض احوال زيد ويوضحه
لانه معلوم السامع وعلى تقدير عدم معلوميته لم يتضح بذكره بل الواجب
ان يقال زيد العالم قائم وضرب زيد العالم قائما واما ذكره في الثالث فليدل
على بعض احوال زيد ويوضحه لانه مبهم بتعدد الاوضاع ولكونها اسماء دالة على
بعض احوال الذات وجب ان تكون مشتقة او في قوته والاول كضارب و
مضروب وكريم والثاني كعدل وذو مال وهاشمي فان العدل بمعنى العا
دل لان الصفة النحوية يجب اتحادها ذاتا بالموصوف وذو مال بمعنى صاحب
مال او منسوب الى هاشم وكذا قولهم مررت برجل

اي رجل لانه في قوة كامل في الرجولية واما قولهم رجل رجل اذا اريد الوصف
بالثاني فليس من قبيل الثاني بل من قبيل الاول لان الثاني صفة مشتقة بمعنى
راجل وكذا قولهم مررت بزيد هذا لانه بمنزلة مررت بزيد المشار اليه اي
المحسوس وكذا قولهم هذا الرجل عالم لانه في قوة هذا المذكور من جنس الانسان
عالم واذا عرفت ما سبق فاعلم ان الغرض الاصلي لما في الصفة هو ايضاح
الموصوف اذا كان معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة وقد يؤتى بها لاغراض
اخر لا يسع ذكرها بهذا المختصر قوله ويوصف النكرات بالجمل لا لخبرية
كما اشار اليه بالمثال لان الانشائيات لا تقع وصفا اذ الوصف يجب ان
يدل على بعض احوال الموصوف ويوضحه للسامع بناء على ان السامع يعرفه
بتلك الصفة قبل كلام المتكلم او يخصصه بناء على تقييده بالقيد المحقق
والانشاء لكونه غير ثابت الوجود لا يصلح لايضاح الموصوف ولا
لتقييده وقوله جاء والمذق هي رائبة الذئب قط على اضمار القول
اي بمذق مقول عنده هذا القول لورقته لانه سماد وانما قال ويوصف
النكرات لامتناع اتصاف المعرفة بها لوجوب التطابق بينهما تعريفا و

وتنكيره وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فلو يسبني ذو نسب

حال من اللئيم لا صفة وقيل هو صفة واللام زائدة في الموصوف واللام

للعهد الذهني اما الاول فلان القائل يصف نفسه بالاناة والوقار فيقول

ولقد امر على زمان على لئيم من اللئام يسبني سبا بعد سب لا

التفات اليه لاجل السب ولا يعبأ به لان الالتفات اليه طيش وسخافة

فالمناسب لهذا الغرض هو الوصفية لا الحالية واما الثاني فلان المعهود

الذهني لكون المقصود منه الى فرد ما من افراد الحقيقة المعلومة يتصف بالجملة

اتصاف النكرة بها والزيادة خلاف الاصل فلا يصار اليه الحقيقية و

واذا اتصفت النكرة الحقيقية والحكمية بالجملة وجب الذكر فيها الى النكرة لتربط

كما اشار اليه بالمثال واما قوله نعم ولكن رسول ابلغكم رسالات ربي فهو

جعله الرسول اما وقع خبرا عن المتكلم صار كانه متكلم فصح اتصافه بقوله

ابلغكم رسالات ربي ضرورة اشتمال هذه الجملة على ضمير المتكلم والصفة

الصفة توافق الموصوف في اعرابه لا الى الصفة التي هي فعل الموصوف و

حاله يجب موافقتها له في اعرابه الى اعراب موصوفها الا ان رفعا فرفع وان

نصبا فنصب وان جرا فجر وفي افراده وتثنيته وجمعه ايضا الى ان افرد الموصوف

افردت الصفة وهكذا وفي تعريف الموصوف وتنكيره وفي تذكيره وتانيثه الى

مجموع الامور التي يعتبر فيها

والافراد ومقابلاته والتعريف

الموصوف والصفة عند النحو

احد من الافراد ومقابليه وا

مفرد ومنكر ومذكر فالسو

التعريف والتانيث وهكذا ان

فالواجب عالم واذا قيل

مركب له فالواجب الوجود

فالعالمان او العالمين وا

عالمون وهكذا فالموجود في كل

في التانيث

بحث مطابقة الصفة التي هي فعل

الاعراب فلان الصفة من التوابع

فاعرابها مثل اعراب متبوعه واما في غيره فلانها هي الموصوف في الحقيقة فلو

ان وجود انتفاء مجموع المركب وهو ما يقصد

جزء معظم اللفظ الدلالة على جزء المعنى با

نتفاء ثلثة او اربعة او اثنين او واحدة

مثال الاول كزيد عالما فان له معنى الموضوع له

وانتفاء جزء المعنى وقصده ودلالته و

مثال الثاني كعبد الله عالما فان له المعنى الموضوع

له وجزئه وانتفاء القصد والدلالة ومثال

الثالث كالجسم الناطق حين العلمية فان

له معنى الموضوع له وجزئه والدلالة وانتفاء

القصد ومثال الرابع كزيد كديز وبكر

وبيز وغيرهما فانه انتفاء المعنى الموضوع له

وجزئه وقصده ودلالته رسول ذي

رحمة الله عليه كتبه عبد الله بن رسول

وتنكيرا وقوله ولو امرؤ على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فلو يسبني لم

حال من اللئيم لا صفة وقيل هو صفة واللام زائدة في الموصوف واللام

للعهد الذهني اما الاول فلان الغائب بصفة نعم بالانباء والوفاء فيقول

ولو امرؤ زمانا بعد زمان على

التفت اليه لاجل السب ولا بعد

فالمناسب لهذا الغرض هو الوصف

الا ترى لكون العضو منه الا فردا

انصاف النكرة بها والزيادة خلا

واذا انصفت النكرة الحقيقية والحكم

كما اشار اليه بالمثال واما قوله

جبه ان رسولا انما وقع خبرا

ابلغكم رسالات ربي ضرورة

الصفة توافق الموصوف في

حاله يجب موافقتها اياه في اعرابه

نصبا فنصب وان جر فجر وفي افراده وتثنيته وجمعه ايضا اي ان افرد الموصوف

افردت الصفة وهكذا وفي تعريف الموصوف وتنكيره وفي تذكيره وتانيثه اي

ان كان الموصوف معرفة كانت الصفة كذلك وهكذا فمجموع الامور التي يعتبر فيها

موافقة الصفة للموصوف عشرة الاعراب الثلثة والافراد ومقابلاته والتعريف

والتنكير والتذكير والتانيث والموجود منها في الموصوف والصفة عند التوافق

فتي اربعة واحد منها من الاعراب الثلثة وواحد من الافراد ومقابليه وواحد

من المتقابلين نحو رجل عالم كلاهما مرفوع مفرد ومنكر ومذكر فالسوا

فط ستة النصب والجر ومقابلا الافراد والتعريف والتانيث وهكذا ان

قيل رجلا ما فالواجب عالما واذا قيل برجل ما فالواجب عالم واذا قيل

الرجل فالعالم واذا قيل الرجلان او الرجلين فالعالمان او العالمين و

اذا قيل الرجال او رجال فالعالمون او عالمون وهكذا فالموجود في كل

جزء اربعة منها والسوا فط ستة وانما وجبت مطابقة الصفة التي هي فعل

الموصوف اياه في الامور المذكورة اما في الاعراب فلان الصفة من التوابع

فاعرابها مثل اعراب متبوعه واما في غيره فلانها هي الموصوف في الحقيقة فلو

خالفته في احد الامور الباقية فالصفة نفسها مثلا لو قيل رجل عالم ان لزم
من الاعراب في الصفة
ان يكون الشيء الواحد واحدا او اثنين ولو قيل رجل عالم او امرأة عالم لزم
ان يكون الشيء الواحد مذكرا ومؤنثا وكذا لو قيل جاء الرجل عالم او رجل
العالم لزم ان يكون الشيء الواحد معينا وغير معين والكل بديهي البطلان فان قلت
المبتدأ والخبر متحدان ذاتا مع ان حق الاول هو التعريف وحق الثاني هو
التنكير فيلزم فيهما ما ذكر في الموصوف والصفة بعينه قلت بينهما فرق فا
ان القصد من المبتدأ الى الذات ومن الخبر الى المفهوم ولا شك في تغاير الذات
والمفهوم فجاز تغايرهما تعريفا وتنكيرا بخلاف الموصوف والصفة فان
القصد من كليهما انما الى الذات نحو زيد العالم قائم او الى المفهوم فقط نحو زيد
رجل صالح فان قصد منهما الى الذات فاتحاد الذات بناء في التغاير يجب
ان من الصفة والموصوف
التعريف والتنكير كما ذكر وان قصد منهما الى المفهوم فالمفهومان لم يتحدا
وهو اشتقاقي لغة الشيء لغة ان من الصفة والموصوف
لكن احدهما تابع للآخر وتتمة له وموضح لتقييده فلا يجوز مخالفته له بخلاف
جزئي المبتدأ فانهما وان اتحدا ذاتا الا ان الخبر ليس تتمة للمبتدأ بل
كل منهما ركن على حدة غير تابع احدهما للآخر فجاز اختلافهما تعريفا وتنكيرا

بفعل ما هو من سببه نحو مررت برجل منبع جاره ورحب فناؤه ومؤدب خدامه مثل

قوله ويوصف الشيء الى اي كما يوصف الموصوف بفعله وبما يصدر عنه
كذلك يوصف بفعل ما هو من سببه اي يوصف بفعل شيء آخر هو اي
ذلك الشيء الآخر من سببه اي من سبب الموصوف ومتعلقاته لان السبب
بمعنى التعلق يقال لا سبب بين زيد وعمرو اي لا تعلق بينهما وحاصل هذا
الكلام انه يوصف الموصوف بفعل شيء آخر بشرط ان يكون ذلك الآخر
شان
متعلق الموصوف مضافا الى ضميره لانه ح يكون فعل الشيء الآخر كفعل
بيان لكونه متعلقا له
الموصوف نفسه بخلاف ما اذا لم يكن متعلقه فانه تكون اجنبيا عن الموصوف
اي الشيء الآخر
لا يتصف الموصوف بصفته ولا تنزل صفته منزلة صفة الموصوف
اي الشيء الآخر
بعينه فلا يقال مررت برجل فوق اسود الغاية بل يقال مررت
جمع اسود بفتح
برجل منبع جاره ومؤدب خدامه ورحب فناؤه اي واسع جانب بيته
فالمنع والوسعة والتاديب وان كانت افعالا للجار والفناء و
الخدام لكن لما اضيفت هؤلاء الى ضمير رجل صارت متعلقا به وانزلت
صفاتها منزلة صفة رجل فكما يتصف رجل بصفة نفسه يتصف بذلك الصفات
اي احوالها
الا ان صفة نفسه تدل على معنى قائم به وتوضحه او تخصصه ايضا وهذه لا تفيد الا

التوضيح او التخصيص نحو مررت بزيد المنيع جاره وبرجل منيع جاره
فهي بالنظر التوضيح والتخصيص صفة لما قبلها وبالنظر الى انها تدل على معنى
قائم بما بعدها صفة لما بعدها الا ترى ان منيع في مررت برجل منيع جاره
تخصص الرجل ويدل على قيام المنع بالجار فلرعاية الامرين وجب مطابقة
نعتها للموصوف اللفظي في الاعراب والتعريف والتنكير واعتبر حالها
في الباقية بالنظر الى الموصوف المعنوي الذي هو ما بعدها فجعلت
فيها بالنظر الى ما بعدها كالفعل مع الفاعل الظاهر لان ما بعدها فاعل
على لها فاوجب تذكيرها ان كان ما بعدها مذكرا نحو منيع جاره وتانيثها
ان كان مونثا حقيقيا نحو مررت برجل حسنة جاريته واختير تانيثها
ان كان مونثا غير حقيقي نحو مررت بحسنة عينه او حسن عينه وحسن قاعد
غلمانه وجاز فيه غلمانه لانه ليس مثل يقعدون صورة وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون فلما امتنع يقعدون
غلمانه لامتناع تعدد الفاعل ضعف قاعدون غلمانه لانه مثل يقعدون
وانما لم يجز يلزم منه تعدد الفاعل لان الواو فيه حرف لا ضمير فاعل

قوله والبدل وهو تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه سواء
كان المبدل منه كالبساط لذكره او لم يكن كبدل الغلط فان المبدل منه
لا يكون كالبساط لكونه غلطا واتيا في غيره فالمبدل منه كالبساط لذ
كره ثم الفائدة لذكر البدل بعد البساط تفصيل بعد الاجمال وتقرير
للحكم الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا اخاك فقد قصدت المضروب
بانه اخو المخاطب فكانك قلت ضربت اخاك فخرج بقولنا مقصود بما
نسب الى المتبوع غير المعطوف من التوابع وبقولنا دونه خرج المعطوف
لان متبوعه مقصود بالنسبة ايضا بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة
الاسنادية او الايقاعية والمبدل منه شهيد لذكره ويقع على اربعة
نحو جاءني زيد اخوك
ضرب يوجب الاستغراق البدل الكل من الكل وهو بدل مسماه مسمى المبدل
منه نحو رايت زيدا اخاك فان مسمى الاخ هو مسمى زيد بعينه والفرق
بينه وبين عطف البيان هو ان بدل الكل من الكل مقصود بالذات و
ورود الاول كالبساط لذكره بخلاف عطف البيان فان القصد الى
متبوعه وورود الاجلى ان يوضح امر المتبوع وان البدل لكونه في حكم تكرير

العامل لا يجوز في مثل الضارب الرجل زيد جرة زيد على البدل من الرجل

لانه يكون في قوة الضارب زيد وهو ممتنع ويجوز جره على ان يكون

بيانا للرجل وقد تعرف ايضا بانه اذا قيل مررت باخيك زيد فان

تعدد اضافة المخاطب فزيد عطف بيان لان المقام في مقام الايضاح

والتبيين وان لم يتعدد فهو بدل لان المقام ليس مقام الايضاح

والثالث بدل البعض من الكل وهو بدل مسماه بعض مسمى المبدل منه

سواء كان عضوا منه نحو ضربت زيدا راسه او لم يكن نحو رايت قومك

اكثرهم او اقلهم او ثلثهم او ناسا منهم او فردا او فردين منهم والثالث

بدل الاشتمال وهو الذي بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية و

البعضية فبقيد الملابسة يخرج بدل الغلط وبقيد غير الكلية والبعضية

بدل الكل والبعض نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب ليس كل زيد ولا بعضه

لكن بينهما ملابسة اللابسية والملبوسية وما كان مدار هذا البدل ملابسة

بغير البعضية والكلية فانما وجدت لكل ملابسة فذاك مظنة هذا

البدل وموضعه لكن بشرط ان يكون المبدل منه متقاضيا لذكره ودالا

عليه قبل ذكره اجمالا ويكون هو بحيث اذا لم يذكر يبقى المخاطب منتظرا او

ذلك لا عيا ذهم على اسناد السلب الى زيد بان سلب لبسه فاذا قيل

اعجبني زيد غلامه فالغلام غلط اذ كان ذكر زيد غلطا لان المبدل منه

لا يتقاضى ذكره ولا يدل عليه اجمالا قبل ذكره لانهم ما اعتادوا على

اسناد الاعجاب الى زيد باعجاب غلامه بخلاف اعجبني زيد علمه او داره او

حسنه او طوله او سواده وبخلاف نظرت الى القمر فلكه لانهم معتادون

على اسناد الاعجاب الى زيد باعجاب علمه وحسنه وداره وطوله وسواده

وعلى ايقاع النظر على القمر بنظرهم الى فلكه فهو بدل الاشتمال لا بدل الكل

من البعض على ما وهم وكذا قوله تع انا زينا السماء بزينة الكواكب على

قراءة التنوين لجرى العادة على اسناد تزيين الكواكب الى زينتها بحيث

اذا قيل زينا السماء بزينة ينتظر المخاطب الى ذكر الكواكب فهو بدل الاشتمال

من قسم ابدال الموصوف من الصفة ثم انهم ذكروا في وجه تسمية هذا البدل

ببدل اشتمال وجوها بعضهم قال لاشتمال المبدل منه على مسمى البدل

كاشتمال زيد على علمه ومنهم من قال لاشتمال البدل على المبدل منه كاشتمال

الثوب على زيد ومنهم من قال لاشتمال الكلام على نسبة الحكم اليه لانه
اذا قيل اخيه زيد لاحسنه كان هذا الكلام مشتملا على نسبة الاعجاب الى الحسن
والتحقيق هو الاول لكن اشتمال دلالة لا اشتمال ظرف على المظروف كما
اشرنا اليه والرابع بدل الغلط وهو ان تقصد اليه بعد ان غلط بغيره
نحو مررت برجل حمار اراد ان يقول بحمار فسبق لسانه الى ان قال برجل
ثم تداركه فقصد الى المقصود فقال حمار على معنى ما مررت برجل بل مررت
برث حمار فهو بدل من الغلط وغير صادر عن روية وفطانة ولكونه
بدلا من الغلط غير صادر عن روية وفطانة لا يقع في افصح الكلام
قوله وبدل النكرة عن النكرة لا تعرض لابدال احد المتغايلين عن
الآخر لاشتراط ابدال النكرة عن المعرفة بالاتصاف يعني انه كما اراد
ان يتعين على اشتراط ابدال النكرة من المعرفة تعرض له وتعرض ايضا
لابدال المعرفة عن النكرة لكونه عكسه واما ابدال المعرفة من المعرفة و
ابدال النكرة من النكرة فلم يتعرض لهما لعدم اشتراطهما بشيء مع انه
يمكن ان يقال تعرض لابدال احد المتغايلين عن الآخر دفعا للتوهم

عدم

عدم الجواز واما ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة فلا ريب
في جوازهما لحصول التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا فلا حاجة الى ذكرهما دفعا
لتوهم عدم الجواز بناء على عدم التطابق ثم الشرع في اشتراط الاتصاف هو
ان البدل اصل والمبدل منه كالساقط لذكره فاذا كان نكرة كان ناقصا
دلالة على المقصود من المبدل منه فيجبر نقصانه بالاتصاف واذا تلخص
هذا فاعلم ان اقسام البدل اربعة والاقسام باعتبار التعريف والتنكير
ايضا اربعة فيحصل بضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر قسما لان اربعة ابدال
الكل وهكذا وان الاقسام باعتبار الاظهار والاضمار ايضا اربعة
المظهر من المظهر والمضمر من المضمر والمظهر من المضمر والعكس فيحصل ايضا
بضرب الستة عشر قسما اخرى خلا ان ابدال المظهر عن ضمير المتكلم و
المخاطب اذا كان البدل بدل الكل غير جائز والمجموع اثنان وثلثون
قسما عليك باستخراجها قوله وعطف البيان وهو ان تتبع المذكور با
شهر اسميه لا الى اسمه المسمى الى ان تقدم احد الاسمين وتوفيه اشهر الا
سميين يعني ان عطف البيان ارداف الاشهر غير الاشهر من اسمي المسمى

بأنه نحو جاءني رجل اي زيد ورفع اي صعد وهذا عند صاحب المفتاح من

فيبقى العطف بالحروف او بغير انه نحو جاءني ابو عبد الله زيد والمراد بالمسمى

المسمى بما يطلقان عليه سواء كانا علمين نحو ابو عبد الله زيد او غير علمين

نحو جاءني الرجل اخوك او احدهما علما والآخر غير علم نحو جاءني زيد او

زيد اخوك وههنا بحث لانه جعل عطف البيان عبارة عن ايراد الاشهر

غير الاشهر وهو ليس من التوابع بل احد التوابع نفس الاشهر لعل

ذلك تسامح منه ومراده هو الاشهر المتبع للمذكور ليكون كالترجمة له

ويوضح امر المذكور به ولو عكس لاختل غرض الترجمة والايضاح لان الا

شهر لا يترجم بغير الاشهر ولا يوضح امره به هذا مختار المص والآخرون

على تجويز الامرين لان اجتماعهما لا يخلو عن ايضاح البتة اما اذا كان

اشهر من متبوعه فظاهر واما اذا كان المتبوع اشهر منه فلانه اذا كان

المكنى بابي عبد الله خمسة والمسمى بزيد عشرة ومع ذكر لو قيل جاء ابو عبد

الله زيد حصل البيان والايضاح لان المسمى بزيد في هؤلاء الخمسة واحد

واحد فقط او اثنان مثلا فاذا قال جاء ابو عبد الله زيد علم المخاطب

ان الجائي احد هؤلاء الخمسة لا غير الاثنين ثم اذا اردف زيدا علم الجائي من

بعينه لان المسمى بزيد فيهم واحد فحصل البيان من الاجتماع وان كان

المتبوع اشهر من عطف البيان لان المتبوع مشترك فيه بين خمسة وعطف

البيان بين عشرة واذا اوعيت ما تلوناه عليك فاعلم ان الغرض الاصلي منه

ايضاح المتبوع وقد يأتي لمجرد المدح منه قوله تع جعل الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام

عطف بيان للكعبة سيق لمجرد المدح لان الكعبة لا ابهام فيها ولمجرد الذم ايضا

كقولك جاءني زيد فقه اذا علم السامع قبل ذكر فقه فان فقه نظرا الى

الوضع السابق وهو التجرد البائنة تفيد الذم للمتبوع قال صاحب الكشاف

في قوله تع الا بعدا لعاد قوم هود فائدة عطف البيان وان كان

البيان حاصلا بدونه هي ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم

ابدا مخففا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه قوله والعطف بالحروف لغة

اعلم ان لفظ العطف يطلق على الاتباع وعلى نفس التابع المخصوص

وارادة الاول لا تناسب المقام لانه ليس من التوابع فالمراد به الثا

نع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وقد يرخص

بتقديم هذا التابع على متبوعه احد الحروف الستة عند الضرورة كقوله الا
يا نخلة من ذات عرق عليكما ورحمة الله السلام والمراد عليكما السلام وقوله
رحمة الله وحروف العطف في جواب من سؤال مقدر كانه قيل
ما حروف العطف وكم هي فقال وحروف العطف تذكر في باب الحرف ان تعلق
مشيئة الله بذكرها يعني لا نطالب منا بيانها كالمخارجها واحكامها ونعدا
ذكرها في موضع ذكر البيان باب الحرف قوله لا يعامل الخ خرج به المعرب لان
سكونه يجاز وحركاته بواقع ونواصب وجازم بخلاف سكون المبني وحركاته
اذ كل منهما بالوضع نحو سكون كم وفتح اين وضم حيث وكسر امس فان كلا
ذلك وضع لا بسبب عامل والا لزم تغيرها بتوارد العامل واللازم باطل
لانه يقال كم رجلا عندك وكم رجلا ضربت وبكم رجلا مررت فهو في الاول
مبتدا وفي الثاني مفعول به وفي الثالث مجرور بحرف الجر كلا فلو اثر فيه
العامل لفظا لوجب ان يرفع في الاول وينصب في الثاني ويجر في الثالث
لفظا واللازم باطل لانه ساكن فالملزوم مثله فسكونه وضعي وكذا الكلام
في فتحة اين وضم حيث وكسر امس قوله وسكونه بسيط وقفا اي بخلاف

وحركته فتحا وكسرا وضما مثل

سكون المعرب وحركاته فان سكونه بسيط جزما وحركاته رفعا ونصبا
وجرا فالوقف والضم والفتح والكسر اسماء لمجرد السكون والحركات به
بدون ملاحظة شيء آخر بخلاف الجزم والرفع والنصب والجر فان الجزم
اسم للسكون بملاحظة الاعراب والرفع اسم للضم بملاحظة الفاعلية
والنصب اسم للفتح بملاحظة المفعولية والجر اسم للكسر بملاحظة الا
ضافة فاذا قيل هذا الاسم مضموم فمعناه هذا الاسم كحركته مخصوصة
واذا قيل هذا الاسم مرفوع فمعناه فيه ضم دال على الفاعلية من
شانها ان تزول بزوال الفاعلية قوله وسكونه مبتدا وقوله
بسيط بناء المفعول والقائم مقام فاعله مستكن فيه راجع الى المبتدا
وقوله وقفا مفعول ثان لبسيط والخبر المبتدا وقوله وحركته معطوف
على المرفوع المتصل المستكن في بسيط لوقوع الفصل بين بينه وبين
هذا وقوله فتحا معطوف على وقفا ولا يجوز ان يعطف قوله و
حركته على سكونه كما هو المتبادر الى الفهم في بادي النظر لان
هذا عطف على معمولي عاملين مختلفين لان العامل في سكونه

تكونه مبتدأ معنوي وفي وقفا لفظي وهو بيع فيلزم نيابة الواو مثل
عاملين مختلفين وهو ممتنع بالاجماع في مثل تلك الصناعة الا عند الفراء

قوله وسبب بنائهم مناسبته غير المتمكن اي الحرف او الماضي او الامر
بغير اللام مناسبة موجبة للبناء قريبة او بعيدة لفظا او معنى او محلا
وذلك اما فرنا غير المتمكن بالحرف والماضي والامر بغير اللام لان
غير المتمكن اعم من هذه الثلثة لشموله الاسماء المبنية ايضا فهو من قبيل
اطلاق العام وارادة الخاص ولك ان تاخذه مطلقا لان المناسبة
بغير المتمكن تتحقق بالاخرى الى احد هولاء الثلثة اما ابتداء او انتهاء
وانما احتاج البناء الى المناسبة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه بدو
ن صارف عن الاعراب هذا كله ظاهر لكن كان عليه ان يعوض لبناء
الاسم لانتفاء التركيب وذلك لان الاسم يصير معربا بوجود سبب الا
عراب وهو التركيب وانتفاء المانع عنه وهو المشابهة فكما بين بعد
وجود السبب لوجود المانع نحو قام زيد هو كذلك بين لانتفاء السبب
مع انتفاء المانع نحو زيد قبل التركيب فكان عليه ان يقول وسبب بنائه

مناسبته غير المتمكن او عدم كونه جزءا من التركيب على سبيل منع الخلو دون
المنع قوله ومنه المضمرات لا الابعض المبني المضمرات قدم المضمرات لكثرة
اقسامها وابحاثها ولفرقتها في البناء بخلاف الموصولات والاشارات
فان المشتبه فيها معربة او في حكم المعرب انما يبنيت لانها لما بز مرفوعها
ومنصوبها ومجرورها بالصيغ نحو انت واياك وبكلا افتقار لها
الى الاعراب اذ الافتقار اليه لتمايز المذكورات وهي متمايزة بالصيغ
مع ان لبعضها مناسبة بالحرف من حيث الافتقار كضمير الغائب فانه
في افتقاره الى تقدم المرجع يشبه الحرف ولبعضها مناسبة به في الصيغة كالكاف
الدعوى يشبه كاف ذاك وهي اي المضمرات على ضربين متصل ومنفصل
لانه ان استغنى في التلفظ عن الانضمام الى شيء فهو منفصل والا فهو متصل
فهو متصل والمتصل اما مرفوع او منصوب او مجرور والمرفوع اما
مستكن او بارز وكل منهما اما متكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره
لفظا او معنى او حكما والمنصوب ايضا اما متكلم او مخاطب او غائب تقدم
ذكره بوجه ما وكذا المجرور ثم المنصوب يتصل بالفعل نحو ضربني وضربك

وضربه ويجب ان تحوانى ولبكر ولعمرو وباسم الفاعل عند الشيخ في مثل
الضاربه والضاربكم والضاربتم والضواربي والضرابي فان هذه المنفصلات
عنده ضمائر منصوبة والمجرور يتصل بحرف الجر نحو له ولكم وله وبالاسم المضاف
نحو داري وداركم وداره واما المرفوع البارز فلا يتصل الا بالفعل و
الواو في نحو ضربوا وهم والنون في نحو ضربا وهما
يضربون واضربي واما المسكن فيسكن في الفعل نحو زيد ضرب او يضرب
وبا زيد اضرب وفي الصفة ايضا نحو انا ضارب وانت حسن وزيد افضل
من عمرو وفي اسماء الافعال نحو يا زيد صه وبا قوم رويدا وفي الظروف
ايضا نحو زيد في الدار واما مكرا اي استغرقها وكذلك المسكن اي الكا
لبارز في امر الاتصال المسكن في زيد ضرب الى في ضرب غير الاسلوب
بقوله وكذلك لخفاء في الاسكنان وفي اتصال المسكن بل الحق بشهد بان
ضرب في زيد ضرب ما اتصل به سبع بخلاف ضربا اذ الالف لكونه بارزا الضمار
محسوس فالقول بالاستتار وباتصال المسكن اصطلاح نحوي ولا
مشاحة فيه ولا يذهب عليكم ان المسكن محذوف في الحقيقة لكن لا يجري عليه

لفظ

والضرب والضربه

عند الفاهر

وانصفار بكم والضواربه

لا ضمير مرفوع بارز منه

وهم

ابعدوا

وهم

اي الانثى

اي الانثى

اي الفاعل

لا يقبل

لا امر تجميع

ان يكون البدل منه ظاهرا والبدل
الحذف والاضمار قيل
ان الحذف اسقاط
الشيخ لفظا ومعنى
والاضمار اسقاط
لفظا لا معنى مثال
والنصب فلدرناه في اربعة مثال للابدال الاربعة
منازل برفع النهب الظاهر الظاهر نحو زيد اخوك زيد
ونصبه فالرفع زيد علمه زيد الجار وفنا لنا في ابدال
مثال الحذف زيد علمه زيد الى
والنصب مثال النصب من النصب زيد ضرب بشرا اياه و
الاضمار وقيل زيد قطعته ابا بها وجمل الزيد بين كتفيها
يستعمل الحذف والاضمار فيهما اياه وجمل الزيد بين كتفيها
الامر موضع الاضمار
مجاز انظر الى النظر اياه ومثل لها في ابدال النصب من الظاهر
شرح المفصل
ضربت زيدا اياه ويد زيد قطعته
زيدا ابا بها وجمل زيد كتفيها
اياه وجمل زيد كتفيها اياه و
مثال لها في ابدال النصب من المضمر زيد
ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد
كتفيها جمل وزيد كتفيها جمله
موسط رحمه الله عليه

زيد في انه محذوف بل
كون بناء على قوة القرينة
وفي هنا في الواقع
على قوة القرينة
نصا له عن سائر المحذوف
لذلك المحذوف
ناعل في زيد ضرب
المذكور بالفعل او
تاع هند ضرب والزيد
نه لو كان في هند ضربت
الفاعل
م باطل لوجوب
لا مقدم ولا محذوف
لا امتناع هند ضرب ووجوب هند ضربت
وكذا لو كان المقدم فلا توجب الزيدان
ضرب ولا امتناع الزيدان ضربا لامتناع تورد
الفاعل واللازم باطل
ده امتناع تقدم
قاعدة الامتناع
ع الاصنام لبن من

لفظ المحذوف بناء على قوة القرينة كواو الضمير في اضربن فانه محذوف لا
لان القرينة القوية فكما انهم يجعلون الفاعل هنا كالمذكور بناء على قوة القرينة
ويحكمون بامتناع حذف الفاعل مطلقا مع انه محذوف هنا في الواقع،
كذلك يجعلون المحذوف في زيد ضرب كالمذكور بناء على قوة القرينة و
يعبرون عنه بلفظ المنوي ولفظ المستتر والمضمر تخصيصا له عن سائر المحذوف
فانه ولا يكون منويا ان قلت لم لا يجوز ان يكون الفاعل في زيد ضرب
محذوفا كسائر المحذوفات ولا يكون منويا وكالمذكور بالفعل او
لم لا يجوز ان يعتبر المقدم فاعلا لا مبتدا، قلت امتناع هند ضرب والزيدان
ضرب يقطع عرق هذين الاحتمالين وذلك لانه لو كان في هند ضربت
محذوفا لا منويا لوجب ان يقال هند ضربت واللازم باطل لوجوب
الزيدان ضربا وامتناع الزيدان ضرب فهو منوي لا مقدم ولا محذوف
كسائر المحذوفات ولو منعت الاحتمالين بناء قاعدة امتناع تقدم
الفاعل وامتناع حذف الفاعل لزمك تقبل الدور لان قاعدة الامتناع
مبني ماخوذة من امتناع الاحتمالين فلو اخذ امتناع الاحتمالين من

وهو الضمير والمضمر ونفس الفعل لا لان الفعل لا يكون فاعلا بدون الفاعل منه

حاصل الكلام ان النحوي غير ملتفت الى الحذف والمحذوف وانما يلتفت الى المنوي والمستتر والمضمر

وهو المنوي لان خبره جملة ووجه فيها ضمير يرجع الى المبتدا منه

وهو المنوي لان خبره جملة ووجه فيها ضمير يرجع الى المبتدا منه

لا امتناع هند ضرب ووجوب هند ضربت وكذا لو كان المقدم فاعلا لوجب الزيدان ضرب ولا امتنع الزيدان ضربا لامتناع تقدم الفاعل واللازم باطل

وضربه ويجب ان نحو
الضارب والضارب
عنده ضمائر منصوبة
نحو داري وداك و
الواو في هانوبه
يضربون واضربوا و
وبازيد اضرب وفي
من عمرو وفي اسماء
ايضا نحو زيد في ا
لبارز في امر الا
بقوله وكذلك لخفاء
ضرب في زيد ضرب
محسوس فالقول با
مشافه فيه ولا يذ

فان قلت هو غير جامع
فان قولك زيد ضرب خرج
بالاتفاق مع عدم جزئه
عن العوامل المنقطعة
قلت المراد من العوامل المنقطعة
عامل الاسماء والافعال
ندفع ما ذكرتم او نقول
هو مجموع لم يضرب وهو
جزء عنها او نقول ان
لم عامل في الفعل بحيث
عن الفاعل والجزء
مجموع الفعل والفاعل
وهذا ايضا جزء عنها

تامل خيصي
ولعل وجه التامل ان
الفقهي المستقر عنه
قابل لان يجعل العامل
فيه فعل في الجزء القابل
كما هو المعروف له

اجمل

من قاعدة الامتناعين لزم الدور فامتناع الاحتمالين بناء على ما ذكر

والفاعل في زيد ضرب مستكن جوازا وفي افعل ونفعل مستكن وجوبا لا

يقال افعل زيد ونفعل الزيدون وانا ونحن في افعل انا ونفعل نحن

تاكيد الفاعل وكذا في نفعل وجوبا اذ الحاق خطابا وجوازا اذا كانت

غائبة لا يقال انت تفعل زيد وانت في تفعل انت تاكيد لا فاعل وتقول

هند تفعل وتنتهي في تفعل هي واخرى تفعل هند وتسنده الى المظهر

او ما تفعل الا هي فتسنده الى المنفصل كما تفعل مرة زيد ضرب فتسنده

ضميرا في ضرب واخرى ضرب زيد او ما ضرب الا هو فتسنده الى الظاهر وا

لى المنفصل ايضا فالمعنى بلزوم الاستكنان ان لا يجوز تركه الى الظاهر

والمنفصل وبعدم لزومه ان يجوز تركه اليهما في متصل ومنفصل لا اعلم ان

المنفصل اما مرفوع او منصوب اذ لا مساغ للمنفصل في المجرور لان

المتصل لكونه اخف اصل والعدول عنه الى المنفصل لاسباب يتعذر

معها الاتصال مثل التقديم نحو اياك ضربت والفصل نحو ما ضربت

الا اياك ومثل حذف العامل نحو اياك والشر ومثل كون المرفوع والعامل

نحو هو وانت وانا ونحن واياك منى

معنوي

معنوي نحو هو زيدا وعنفه جاريته على غيره من هو لم نحو هند زيد ضاربه

هي او حرف نحو ما فانما تريدان ولا وجود لواحد من الاسباب المذكورة في

المجرور فلا منفصل له فليتامل والمرفوع المنفصل هو انا هم هي هما هن

انت انتما انتم انت انتما انتن انا نحن لا يشتبه عليك ان الضمير في انت الى

انتن هو ان وحده واللواحق حروف لبيان احوال المخاطب من الافراد

وغيره والتذكير وغيره كذا قيل مع انه لا مانع عن اعتبار مجموعه ضميرا

والعائد الى ذاك فاسد لان الاشارة هنا الى غير المخاطب بخلاف انت

فان الضمير فيه عبارة عن المخاطب والمنصوب المنفصل اياه اياهما

اياهم اياها اياهما اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي اياكما اياكن اياي

اياي قيل الضمير هنا ايضا في الكل واللواحق حروف لبيان احوال المو

جوع اليه وفيه مذاهب اخر لا يسع ذكرها هو المقام لكن ينبغي هنا بحث

لا بد من الاشارة اليه ليطلع عليه المتعلم قبل الخوض في المطولات من

كتب الفن لانه نافع جدا والاطلاع عليه سهل وهو ان المعاني التي وضع

الالفاظ الضمير بازائها تسعون والالفاظ ستون اما الاول فحاصل

من ضرب خمسة هي المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل في ثمانية عشر حاصلة من ضرب ستة هي المتكلم المثنى الى المفرد وفي ضرب ستة
المثنى والمجموع والمخاطب المثنى كذلك والحاصل المثنى في اثنين هما المذ
كر والمؤنث ومن ضرب الستة في الاثنين يحصل ثمانية عشر ومن ضرب
الخمسة في ثمانية عشر يستعود معنى لان ضرب الخمسة في ثمانية عشر يستلزم ان يكون
كل من الخمسة ثمانية عشر فيصير المجموع ستين واما الثاني فحاصل من ضرب
تلك الخمسة في اثني عشر لان كلا من ثمانية عشر معنى خمس مرات لا يزيد الفاظها
على اثني عشر لانه يسقط اربعة من المتكلم في الكل وواحد من التثنية
في الغيبة وآن منها في الخطاب في الكل فالمجموع ستة والباقي اثنا عشر فيصير
الالفاظ اثني عشر خمس مرات فتصير ستين ثانية وقوله ومنه اسماء الاشارة
له وهي اسماء وضعت لمحسوس مشاهد الى في آن الاشارة واما ضمير المتكلم
والمخاطب فوضعهما لمتكلم ومخاطب بدون ملاحظة كونه محسوسا مشاهدا
فكونه محسوسا مشاهدا خارج عن غرض الواضع اعلم ان ذا للمفرد المذ
كر وذان لمثنى المذكر حال الرفع وذين حال النصب والجر واما قوله

الخمسة في الخمسة يحصل خمسة وعشرون لان كلا من الخمسة يصير خمسة نحو ذاك
ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن تاكَ تاكما تاكم تاكِ تاكما تاكن ذانكَ ذانكما
ذانكم ذانكِ ذانكما ذانكن تانكَ تانكما تانكم تانكِ تانكما تانكن او
لتكَ او لتكما او لتكم او لتكِ او لتكما او لتكن فاذا قيل ذاكَ بفتح الكاف
يكون الاشارة والخطاب كلاهما لمفرد مذكر لكن المشار اليه غير المخاطب و
اذا قيل ذاكِ بكسر الكاف يكون الخطاب للمؤنث والاشارة فاذا
قيل تاكَ انعكس واذا قيل تاكِ بكسر الكاف يكون الاشارة والخطاب
كلاهما لمفرد مؤنث واذا قيل ذانكَ بفتح الكاف يكون الاشارة
الى المثنى المذكر والخطاب للمفرد واذا قيل ذانكِ بكسر الكاف يكون
الخطاب للمفردة المؤنث والاشارة بحاله وعلى هذا قِس ما
ذكر فاعلم ان ذا يشار به الى المفرد المذكر القريب حقيقة او حكما
وذاك يشار به الى المتوسط وذلك الى البعيد حقيقة او حكما وكذا تا و
تاك وتلك وكذا ذان وتان وذاك وتاك بتخفيف النون وذانك وتانك
بالتشديد فان التشديد بمنزلة اللام في ذلك وكذا اولاء واولئك واولالك

قوله ومنه الموصولات لا يقال للمفرد المذكر الذي وللمفرد المؤنث التي
وقد يشدد الياء وقد يحذف الياء اكتفاء بالكسرة ويقال الذي بكسر الذال
وقد يسكن الذال بعد حذف الياء ويقال الذ بسكون الذال وفي التثنية
حال الرفع اللذان واللتان واللذين واللتين حال النصب والجر
وقد يحذف النون كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الا
غلال وفي جمع المذكر الذين في الاحوال الثلث وقد يحذف النون اكتفاء
كقوله نحن خطبنا كالذي خاضوا وفي جمع المؤنث اللاتي بسكون الياء بعد
التاء المكسورة واللائي بحذف الياء بدلالة الكسرة واللائي بالياء
الساكنة وكسرها واللواتي كاية جمع اللاتي جمع التي ويقال في المفرد ومعا
يليه من المذكر والمؤنث من ذوي العلم جاءني من ابو عالم في الكل با
رجاع ضمير المفرد المذكر نظرا الى لفظه من لانه مفرد مذكر ويجوز ابوها
ابوهما ابوهم ابوهن نظرا الى المعنى قال الله تع ومنهم من يستمعون
اليك واما ما فهي كمن بعينه الا انها تختص بغير ذي العلم واما قوله تع
والسماء وما بناها اي والذي بناها فيا لنظر الى ان كلمة تع مخبر عن الا

عن الاوهام وهم يستعملونه فيما لا يدرك كنهه ايضا واما قوله تع فانكحوا ما
طاب لكم من النساء وان كانت عبارة عن النساء وهم من ذوات
العلم لكن لما دخلت تحت تصرف الازواج ومكرها الازواج مكرهن
وكانت ناقصات العقول مع ان عقد النكاح متعلق في الحقيقة باس
البضع وهو ليس من ذوات العلم عبر بلفظ ما وآله للتعبير عن غير
ذوي العلم وقيل ما طاب لكم اذا تخصص بهذا فنقول ان جميع الموصو
لات مبهمة لافتقارها الى الصلة افتقارا يشرف الى متعلقه سوى اي للمد
كروانه للمؤنث فانهما موبان لمانع عن البناء وان قامت فيهما العلة
التي اوجبت الحكم في الاصوات لان الحكم كما يرتفع بانتفاء العلة يرتفع
بثبوت مانع مع ثبوت العلة وذلك المانع هو اضافتهما الى ما بعدهما
بعضه وجزؤه والاضافة تنزل المضاف اليه منزلة تنوين التمكن
تمنع البناء مع ان الاعراب نظير لهما من حيث المعنى وهما بعض وجزء
واعراب تعبيرهما وهما كل وجميع يقتضي اعرابهما ايضا الا اذا حذف
صدر صلتهما فانهما حينئذ يبنيان لتأكد الافتقار لافتقارهما

الى نفس الصلة والى الصدر المحذوف فيبنيان على الضم مع وجود الاضافة كقوله تع
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا بضم اي مع كونه مفعولا لننزعن
اي الذي هو اشد منهم عتيا وفرئ ايهم بالنصب نظرا الى وجود الاضافة و
ان كان الافتقار مؤكدا قوله والموصول ما لا بد له لا عرف الموصول
بعد تعداده والمناسب ان يعرفه اولا ثم يعدد اقسامه لكنه لكثرة اقسامه
كانه يحرك نفس السامع لطلب معرفتها فيعرفه ثم عرفه وقال الموصول ما لا
بد له من جملة الى آخره اي اسم مبهم لافتقاره لابهامه من جملة خبرية معلومة
النسبة للسامع تقع صلة له ليتضح بها امره ويزول عنه بواسطتها ابهامه نحو
جاءني الذي ابوه منطلق فانه لو قيل جاءني الذي واقتصر عليه لم يعلم منه
عين الجائي ولا جنسه فاذا انضم اليه ابوه منطلق يفهم السامع بواسطة معلومية
تلك الجملة شخص الجائي وعينه مثلا بعرف السامع الشخص الذي ابوه منطلق
ويعرف ثبوت الانطلاق له ايضا لكن لا يعرف بعينه فاذا قلت جاءني
الذي ابوه منطلق فقد اخبرت عن مجيء من يعرفه السامع ويعرف انطلاق
ابيه ثم انهم يذكرون الصلة بتمامها وقد يحذفون شطرها بناء على القرينة

نحو ما انا الذي قائل لك شيئا اي هو قائل وقد يطرحونها راسا تشبيها
على في منها وعظم شانها وعلى انها بلغت في الخاصة مبلغا تقاصرت العبارة
عن كنهها وتقولون بعد الثنيا والتي الا بعد لحظة التي من فظاعة شانها
كنت وكنت ولا بد لكل الصلة من ضمير يربطها بالموصول ويحذف كثيرا اذا
كان مفعولا كقوله ثم يبسط الرزق لمن يشاء اي يشاءه وقليلا اذا كان
مبتدأ نحو ما انا بالذي قائل لك شيئا اي هو قائل لك شيئا او مجرورا كقوله على
الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كانوا عليه ويمتنع حذفه اذا كان
فاعلا لامتناع حذف الفاعل ثم انهم اختلفوا في تعريفها قال بعضهم ذاك وا
بتمام الصلة لازالة الابهام كما ان زيدا مع كونه علما معرفة لاشتراك فيه
بتعدد الاوضاع يفتقر الى الصفة لتزيل الابهام عنه وقال اخرون كسيبويه
من الصلة اليه سر بانه من المضاف اليه الى المضاف لكن عالم يتكلم عن الصلة
لم يضف ولم يدخل اللام عليه لعل هذا اقرب الى الحق لان المعرفة لا بد وان
يشير الى معلوم السامع حالة الاطلاق ولا اشارة في ذات الموصول
الى معلومية ما والا لما اعتبر والموصول مع صلته شيئا واحدا وما اعربوها

كوبد زيدا وهم يعرفون شهدائكم وجهد التزيد وبهمات ذاك وشان
ما بينهما واف وفه وصه وذونك وعليك مثل
باعراب واحد بل جعلوا الصلة كالصفة الجارية على المعرفة لازالة الابهام
وفيه بحث لجواز التفاوت في الابهام والقيود ولان يشيع في جاء في شيع طويل
كالموصول بعينه في انه لا تفهم منه عند الاطلاق عين الجاء ولا جنسه مع انه
لا يفهم مع قيده شيئا واحدا ولا يعرب معه باعراب واحد قوله ومنه اسماء
الافعال اي اسماء سادة مسد مصادر ذي ساده مسد افعالها فيع الا
ضافة نوع مساهمة وضافرناه به لان صه بمعنى سكوتك بالنصب على معنى
سكت سكوتك لانه لو كان بمعنى اسكت ومراد فاته لزم ان يكون فعلا لاستلزام
فعلية احد المترادفين فعلية الاخر قالوا غير المنون من هذا الباب علم الحقيقة
المصدر السادة مسد الفعل مثلا قول القائل صه علم لحقيقة السكوت والافلاس
وجه التسمية ثم ان هذه الاسماء اما بمعنى الامر او بمعنى الماضي او بمعنى المضارع والذي
بمعنى الامر اما متعد او غير متعد والمتعدي اما مفرد نحو رويد زيدا بمعنى امهله
او مركب والمركب اما اولى ظرف نحو دونك زيدا بمعنى خذه او حرف نحو عليك
زيدا بمعنى الزمه او لا بهذا ولا ذاك وبهذا الثالث اما ان يحذف بالتركيب
منه شيء ولا يحذف والاول كهلم شهدائكم بمعنى احضروهم فانه مركب اما
والافلاس وجه

من هاء التنبيه وثم او من هل وثم فالمحذوف على الاول الف هاء وعلى الثاني هاء
أم والثاني نحو حيهل الثريد بمعنى ائتم فانه مركب من حي وهل ولا حذف بالتركيب
وغير المنحذف اما مفرد او مركب والثاني نحو البكر بمعنى تنح ولم يذكره المص
لقلة وقوعه والاول اما ان يشتق منه الفعل نحو صه بمعنى اكفف يقال صهصه
بمعنى زجره او لا يشتق منه الفعل نحو صه بمعنى اسكت كذا قيل وفيه نظر لانه
لم يقال صه صه بمعنى قلت لم صه والذي بمعنى الماضي اما ان يكون يجوز
في آخره غير الفتح نحو هيهات زيد بمعنى بعد جدا يجوز فيه ثالثه الحركات الثلث
مع التنوين وبدونه او لا يجوز نحو شتان ما بينهما اي افترق حالاهما
جدا لا يجوز في نونه غير الفتح والذي بمعنى المضارع قسم واحد مفرد لا
زم نحو اف بالحركات الثلث مع التنوين بمعنى التضجر وبدون التنوين بمعنى
الماضي فالمجموع احد عشر غير ان المص لم يذكر الا ستة عشرة منها وترك
مثال المركب اللازم مما هو بمعنى الامر وقد اشرنا في الشارح ولا يظن ان
هذا ضبط بالنظر الى جزئيات هذا الباب فانها لا تكاد تضبط بل هو الكلي
ضبط الانواع والاقسام بالنظر الى الجزئيات المذكورة في المتن ثم ان كلا

من

من المذكورات يستوي فيه المفرد ومقابلاه والمذكر والمؤنث يقال يا
زيد يا زيدان يا زيدون يا هند يا هندان يا هندات يا زيد عمرو او
عليم فقس وبعضهم يقول هلم هلما هلموا هلمي هلمما هلممن ويأتي باللغ
حق للدلالة على احوال المسمى والوجه في الاستواء انها سادة مسد
المصادر والمصدر لا يثنى ولا يجمع مع ان البعض مركب والمركب لا يعمل
التصرف وان رد لو مصدر في الاصل من باب الافعال يقال ارود ايرادا
واد بمعنى امهل امهالا فرضم ثم صغر وسمي به الفعل والمصدر لا يثنى ولا
يجمع قالوا ان شتان لكونه للافتراق الحالي الذي لا ينحصر صدوره من
واحد لا بد وان يكون فاعله شيئين فصاعدا نحو شتان زيد وعمرو
ولا يجوز شتان وشتان هو ما بينهما لم يجوزه اكثرهم لعدم التعدد في الفا
على لفظا ولم يستبعده بعضهم عن القياس لان ما الموصولة تقع على الوا
حد والمثنى والمجموع فيه ههنا وان كانت واحدة بحسب اللفظ الا ان المعنى
على التثنية اذ المعنى افترق حالاهما والمص قد رس سره لكونه ممن يجوزه
مثل منه وقال شتان ما بينهما اظهارا لمذهبه ورد على الاكثرين بالمثال

اذا اوعى سمعك ما تلونا عليك فاعلم ان المصنف لم يتعرض للاصوات

في هذه الرسالة مع انها من اقسام المبني بالاتفاق والوجه في ذلك انها

على قسمين قسم يصدر بسببه للبهائم كقولهم ح لاناخة البعير وقسم يحكى به

عن الصوت كقولهم عند حكاية صوت الغراب غاق والقسم الاول من هذا

الباب لا ح بمعنى اخ والفرق بينه وبين صه ان البعير لا يعلم وضع اللفظ

ولا يلاحظ خصوص التركيب بل يفعل الاناخة عند سماع هذا الصوت

خاص بطريق جري عادة السمع على خلق الاناخة عند سماع هذا اللفظ

بخلاف يا زيد صه فان زيدا لكونه عالما بوضع اللفظ وبخصوص التركيب

يفهم منه المعنى ولولا علمه بالوضع وبخصوص التركيب لكان هذا اللفظ

بالنسبة اليه بمنزلة دبز فاذا اراد ان يمثل الامر بسكت والا فلا فالتعرض

لهذا الباب تعرض للاصوات في الجملة لكن ينبغي عليه ان يمثل من الاصوات

ايضا في المفصل وانما بنيت اسماء الافعال لتضمنها معنى الامر او معنى

لام الامر او معنى الماضي والذي بمعنى المضارع محمول عليهما او على احدهما

قوله ومنه بعض الظروف اه قيد بالبعض لان البعض الآخر منها معرب

نحو اذ واذا ومتى وايان وقبل وبعد ومن

كالبوم ومن المبني اذ واذا ومتى وايان وقبل وبعد اما اذ فهي للزمان

الماضي وتقع بعدها الجملتان نحو قمت اذ زيد قائم واذ زيد يقوم اذ

يقوم زيد اذ قام زيد فهي فيه للوقت المجرد واستغنوا اذ زيد قام

لانه ان قصد الى الفعلية فالواجب اذ قام زيد وان قصد الى الاسمية وا

في بالماضي للدلالة على القيام فيما مضى فتلك الدلالة لكونها مستفادة من

لفظ اذ يستغنى فيها عن لفظ الماضي واما اذا فهي للاستقبال اذا تضمنت

معنى حرف المجازات فهي ح لا تدخل الا على الجملة الفعلية عند المصنف كحرف المجازات

والموقوع في مثل قوله اذا الشمس كورت عنده فاعل فعل مقدر يفسره

المذكور وقد يكون بمعنى الوقت المجرد عن معنى المجازات منضما اليه معنى

المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع واقفا وغير منضم نحو اذا القوم زيد

اذا بعد عمرو وفي بعض وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وما ينضم اليه

معنى المفاجاة تدخل على الجملة الاسمية وما لا ينضم اليه ينبغي ان تدخل على

كلتا الجملتين ووجه بناء اذ ما جاورتها الجملة لانهما نقيضان فان الجملة ابدا

مع اذ وضع اذ كوضع ان وان اذا تضمن معنى ان الشرطية واما متى فهي

كا

تستعمل تارة للاستفهام نحو متى القتال الآن او بعد غد الى ما لا يكاد يضبط.

واخرى للمجازات نحو متى تأتني اكرمك اي متى تأتني نهارا اكرمك وان تأتني ليلا اكرمك

الى ما لا يكاد ينتهي فينبغي استفهامية تتضمنها معنى همزة الاستفهام وشرطية

تتضمنها معنى حرف الشرط واما ايان فهي للاستفهام في مقام الاستبعاد

نحو ايان يوم الدين اي في هذه السنة او في السنين الآتية الى ما لا يتناهى و

المقصود استبعاد ذلك اليوم وانكار وقوعه في الاستقبال فينبغي

تتضمنها معنى همزة الاستفهام واما قبل وبعد فهما من اسماء الجهات

وتذكر الاسماء احوال ثلث هي في احوال مبنية على الضم وهي ان يقطع به

عن ما يضاف اليه الجزء ذكره في السابق وينوى معنى ذلك المحذوف

في المضاف اي يؤدي معنى المضاف والمضاف اليه بلفظ المضاف كقولهم

بعد التيمن بالتسمية والتحميد وبعد الصلاة على الرسول في الخطب اما بعد

بالضم فيحذفون المضاف اليه وهو التيمن بالتسمية والتحميد والصلاة على

الرسول بقرينة جرى ذكره في السابق وينوون معنى المضاف اليه في المضاف

ويعبرون عن مجموع المعنيين بلفظ المضاف فيتضمن المضاف معنى الاضافة

وهي معنى من معاني الحروف الجارة فبني على الضم للتضمن مع ان المضاف اليه كونه

منويا يفتقر المضاف اليه افتقار الحرف الى متعلقه اما البناء على الحركة فلعروض

البناء واما على الضم فلجبر المحذوف باقوى الحركات وفي الآخرين وهما ان

تضاف نحو جئتك قبل زيد وان يحذف ما يضاف اليه ويجعل بنيا منويا

اي يكون مرادا في نفسه ولا ينوى معناه في المضاف وجعله بنيا منويا على

معنى ان لا يكون مرادا في نفسه باطل قطعا لان كلا من اسماء الجهات امر

اضافي لا يتحقق بدون المضاف اليه مثلا قبليته مجيء المتكلم في جئتك قبل

زيد لا يتحقق الا بالنسبة الى مجيء زيد معربة منصوبة او مجرورة اما الاول

فلعدم التضمن والافتقار لصراحة ذكر المضاف اليه في احدى الصور

وكونه بنيا منويا بالنظر الى المضاف في الصورة الاخرى واما

الثاني والثالث فلعدم جواز الرفع فموكول الى التتبع قال فاغ في الشراب

وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات اي قبل ماء الشراب لكنه هذا

المحذوف لما كان مرادا في نفسه غير منوي في لفظ المضاف غير متضمن معناه

المضاف اجاب لفظ المضاف وكذا قبل وظن ان القصد في مثله الى السابق

من الدهر والمعنى كنت في سابق من الدهر كاد اختص بالماء الغراف الذي

السهل الدخول فالقبلية بمعنى السابق من الدهر هنا وان استلزمت

السابقية على مساغ الشراب لكن ليس القصد الى السابقية على مساغ الشراب

واذا لم يكن لمساغ الشراب مدخل في القصد فهو منتج على الاطلاق اي

بالنظر الى المضاف والى القصد جميعا مع ان الفرق يقتضي جواز الاعراب

والبناء في كل موضع لحذف اذ كان ان تنوي معنى المضاف اليه في المضاف

فتبنيه وان لا تنويه فيه وتعتبره مرادا في نفسه فتعربه وليس كذلك

لان كلا منهما متعين في موضعه فليتامل في هذا المقام فانه لا يطلع عليه

الا واحد بعد واحد من فرسان هذا الميدان قوله ومنه المركبات

وهي كل لفظ مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة فولنا ليس نسبة لتخرج

به عن المركبات النسبية نحو بعلبك وحضرموت واحد عشر وغلام زيد فان

اجزائها معربة لانتفاء البناء او لوجود مانع عنه والمركب الذي

لا نسبة بين جزئيه ان تضمن ثانيه معنى الحرف بين شطراه اما الثاني

فلتضمنه واما الاول فلتنزله منزلة صدر الثاني نحو خمسة عشر اذ الاصل

خمسة وعشرة لما تركب حذف الواو ولان ثبوت الواو ينافي التركيب والا لتضمن

وما حذف تضمن معناه الثاني وتنزل الاول في الالتصاق بالثاني منزلة

صدره فبني الثاني والاول والالتصاق بالتنزل على الفتح واما الحركة فلزوم

من البناء واما الفتح فلتخفه ان قلت الواو بينهما فالدليل على ان المتضمن

هو الثاني دون الاول قلت لان تصرفه في الثاني دون الاول لانه يدخل الكاف

في حكم الاول ولا يفيد في الاول شيئا وقولهم آتيك صباح مساء وهو جا

ري بيت بيت ووقعوا صحن بصحن خمسة عشر وتضمن الثاني معنى الحرف وتنزل

الاول منزلة الصدر من الثاني وفي بناء كل من الجزئين على الفتح سوى ان

هؤلاء تركيبات امتزاجية وذاك تعدادي وان المقدر في بيت بيت حرف

جر والتقدير آتيك كل صباح ومساء وهو جاري من بيت الى بيت ووقعوا

فعلوا في صحن وبصحن اي فتنة شديدة تموج باهلها متقدمين متراد

مناض بن اخرى من خاص بعض تقدم وباض بعض ناض تمادكبت هؤلاء

حذف الحرف المتوسط وتضمن معناه الثاني وتنزل الاول منزلة صدره

فبني الجزآن على الفتح وصباح مساء ظرف للفعل المتقدم على تقدير اضافة كما

كما اشرنا اليه وبيت بيت حال موكدة بمعنى ملاصقا لدلالة الجملة المتقدمة
عليه قبل ذكره التزاما ثم اعلم ان بناء الجزئين على الفتح ثابت في الاعداد
الحركية سواء اريد بها العدد كخمسة عشر او واحد من العدد كخامس
عشر الا في اثني عشر فان الشطر الاول منه معرب لتنزل الثاني منزلة النون
المنزل منزلة النونين ولهذا لا يضاف ولا يقال اثني عشرك بل يقال
جاء اثنا عشر بالالف ورايت اثني عشر وكذا في الجر بالياء ان قلت ان المقوم
بها الاسم المبني والمركبات ليست باسم لانها ليست بكلمة فكيف يقول
ومنه المركبات قلت نسامحه في العبارة فذكر المركبات واراد اجزائها
والمقصود ومنه اجزاء المركبات مع انهم كما يطلقون لفظ المركب على
المجموع من حيث هو مجموع يطلقونه على اجزائه ايضا ويضمنونه معنى الانضمام
ويعدونه بالي تعدية الانضمام بها يقولون زيد مركب الى ضرب اي منضم
اليه فيحتمل ان يكون مراد المصنف بالمركب هنا هو الثاني والمعنى ومنه
الاسماء المنضم بعضها الى بعض اي الاسماء المتضامة تامل قوله ومنه الكنايات
اي اراد بها الفاظا مبهمة يعبر بها المتكلم عن معلوم عنده في آن الاخبار

او مجهول في آن الاخبار معلوم قبله فالاخبار على سبيل الابهام في الاول
لغرض يتعلق به وفي الثاني ضرورة طرو الجهل وان الاخبار فعل هذا لان
تكون كم الاستفهامية من الكنايات لانها لا يعبر بها بل يستفهم بها عن
تكثير كم الاستفهامية من الكنايات لانها لا يعبر بها بل يستفهم بها عن
المثال على الاستفهامية لتكون الخبرية من هذا الباب بلا شبهة ذكرت او لم تذكر
بخلاف الاستفهامية فانها ليست من هذا الباب على الحقيقة بناء على التغيير المذكور
فان ذكرت فيه تكون منه على سبيل التبع والا كاف والا فلا اما تسمية استفهامية
منه لتضمنها معنى حرف الاستفهام لان معنى كم مائة او عشرون او نحوهما
لا يستفهم به وكذا خبرية لاتحادها بالاستفهامية صيغة او كونها للتكثير كما
انها للتقليل واما كذا فانه مركب من كاف التشبيه وذا وكل منهما قبل التركيب
مبني فابقي حكمهما بعد التركيب وانما تخلع عنهما معناهما وحدث معنى الكناية
بعد التركيب واما كيت وكيت وفي مقامه ذيت وذيت فلانها كناية عن الجملة
لخبرية المعلومة عند المتكلم مثلا يقول المتكلم في مقام قتل زيد عمرا وكان من
الامر كيت وكيت اي يخبر عن القصة المعلومة على الوجه الابهام لغرض يتعلق به

به من الخوف او غيره والجزم بمنع فبنيت هذه لوقوعها موقعها ان قلت ما وجه
التكرار والعطف قلت كونها كناية عن الجملة اذ الجملة لا بد فيها من نقد الا
جزاء ومن وجود الارتباط بينها بالاسناد فالتزم فيها النقد والآلة الربط
التي هي الواو وقالوا يجوز الحركات الثلث في تائها الكسر لانه الاصل في تحريك
الساكنة كانها بنيت على السكون ثم حركت الى الكسرة لالتقاء الساكنين والفتح
للخفة والضم لجبر المحذوف بالضمة الحركات لان الاصل كيت ذيت بتشديد
الياء كسيد فخففا قوله المثنى لا اراد به ان المثنى اسم لحق آخره اي آخر مفرده
الف حال الرفع وياء مفتوح ما قبلها حال النصب والجر معنى التثنية اي
بدل الالف حال الرفع والياء حال النصب والجر على معنى التثنية الذي هو ضم
شيء الى مثله في اللفظ والمجانسة في المعنى فلا يشمل المفرد فان لالتقاء
المثلين في اللفظ ولا المشترك باعتبار معنيين لالتقاء المجانسة في المعنى
فلا يقال قرآن يراد به الطهر والحيض بل الواجب ح ان يراد طهران او
حيضان واما القرآن فعلى التغليب واما الزيدان فلان لحوق التثنية
بالعلم يستلزم جنسيته ولا اشتراك بعد لحوق التثنية اذ لو اريد بلفظ زيد

شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم لكان تناول لفظ زيد لجميع الاشخاص
المسماة بهذا الاسم على سبيل البدل بوضع واحد والمشترك لا بد فيه من تعدد
الوضع فاذا قيل جاء الزيدان فالمعنى جاء المسميان من المسمين بهذا
الاسم فلا تقصى لتحقق المثلين في اللفظ والمجانسة في المعنى واما لحوق النون
فيكون عوضا عن الحركة والتنوين القائم في المفرد ولا محل له في الا
لانه على معنى التثنية ولكن المصنف الى هذا المعنى اشار لحوق النون عن قوله معنى
التثنية وعلله بالعوضية هذا على مذهب من يجعل الاعراب عبارة عن الاختلاف
ومن جعله نفس الحركات والحروف جعل النون عوضا عن التنوين فقط والا
يلزم ان يكون النون اعرابا لكن يرد على هذا الاخير ان لا يجامع اللام وليس
كذلك لانه يقال جاء الرجلان اللهم الا ان يقال انه مع كونه عوضا عن التنوين
لم دخل في الدلالة على معنى التثنية فيراعى عند الدخول اللام بهذا التثنية دون
الياء في كلام المصنف لضعف هذه الدلالة
لكن التثنية قوله وبسقط النون عند الاضافة اي لكونها بدلا عما يسقط عندها
والالف ايضا اذا لاقاها ساكن لالتقاء الساكنين وقولهم التقت حلقتا
البطان بالالف شاذ نبهوا بتحقيق التقاء الساكنين على قطاعة الحالة ان

وهي الناقة المسرعة ثانية مشافية

والعادو والشيدان مثالان لوقوعها بعد الياء والواو

الكرة تورن الاقوتها والعام

الشابان مثالان لوقوعها بعد الالف

الاوجب وتحتى مثالان لوقوع الياء بتوسط

مثال لوقوعها بعد الضم

مكسورة ومثال الالف

مكسورة وثان مثال

الضائرة بالغ موضع غير

مذكورة بهذه الى شيء وهو

وشيء يقال دع وهذيان

على ذكرت شرحت

ان قيل فلتسقط باللام ايضا لكونه بدلا مما يسقط باللام قلنا لا بدلا من

التنوين وهو التنوين

الحركة ايضا والحركة لا تسقط باللام اي ننظر الى هذه الحيثية عند دخول اللام منه

الحركة العوضية عن الحركة

لا في نكر الحيثية فان قيل فلينظر الى هذه الحيثية في الاضافة ايضا ولا تسقط

الحيثية العوضية عن التنوين منه

بها قلنا تنزل المضاف والمضاف اليه منزلة لفظ واحد فيمنع النظر الى

الحيثية العوضية عن الحركة

هذه الحيثية لانها الى عنبرت عوضا عن الحركة ولم ننظر الى كونها عوضا عن

التنوين يلزم بثبوتها التخلل بين لفظين كلفظ واحد بخلاف ثبوتها مع اللام

فانها بالنظر الى كونها بدلا عن الحركة لا يلزم بثبوتها محذور اصلا قوله وما

وآخره الفاه بوزان الاسم الذي آخره الف مفردة اي الف ليس بعدها

همزة ان كان ثلاثيا مجردا يرد الى اصله من الواو والياء عند التثنية

ان كان واويا

اذا عرف له اصل منهما لان الاثبات يستلزم التقاء الساكنين والحذف خلاف

عطف على الاثبات

الاصل ويعود الى اللبس عند الاضافة مثلا لو قيل عصاك ثم اضيف وقيل

ان اثبات الالف عند التثنية

ان الى لبس التثنية بغير التثنية

بحذف الالف في تثنية عصاك منه

عصاي لم يعلم انه مفرد او مثنى واذا اضطر الى القلب فالرد الى الاصل

اولى وان جهل الاصل من الواو والياء فان جازت الامالة تقلب ياء

ان الرد الاسم

ان الجهوري

من الرد الى غير الاصل

ان امالة الالف المجهول

نحو متبان في تثنية متى ان سمع به وان لم يجز تقلب واوا نحو لدى وان في الالى

الاصل

تكون الواو ياء

ان امالة ذي الالف

الالف مقصورة اذا كان ثلثيا ابدل الى اصله نحو عصوان ورحيان منه

ان سمع به قوله وليس فيما يجوز الثلاثي اي ليس في المقصور الذي يجاوز

ان في الاسم المقصور

الثلاثي بان يكون رباعيا او خماسيا او سداسيا الا قلب الفه ياء عند

التثنية سواء كان ذلك الالف منقلبة عن الواو كالف اعشى ومصطفى

ان في قلب الفه ياء

اصلهما اعشو ومصطفو او عن الياء لغير الالحاق كالف مرمى اصله مرمي

الاصل

الكاينة لغيراه

او للالحاق كالف ارطى فانه منقلب عن الياء الحاق بها للالحاق بجعفر او

الف

غير منقلبة بل كان للتانيث كالف حبلى او للتوسع كالف حبارى فان

ان توسع البناء منه

هذه الالف ليست منقلبة عن لام الفعل لانها زائدة وليست ايضا للا

لعدم فعالل

لحاق لعدم فعالل وكالف قبعثرى لانه ليس لنا اصل سداسي حتى نلحقه

في اوزان الاسم

بذلك بزيادة الالف وليست للتانيث ايضا لانه منصرف وقابل للتاء

ان لان كلا من حبارى وقبعثرى منه

يقال حبارى وحباراة وقبعثرى وقبعثراة فهي للتوسع فقط و

ان الف كل منهما

انما فعلوا ذلك لان الاثبات يستلزم التقاء الساكنين والحذف خلاف

ان اثبات الالف المذكورة عند التثنية منه

الاصل وادى الى اللبس سيما حالة الاضافة وقلبها واوا ايضا عند النقل

ان لبس التثنية بغير التثنية منه

نقل الواو ونقل المقصور المجاوز عن الثلاثي فيه الكل تقلب ياء يقال

عثيان في تثنية اعشى وهو الذي لا يبصر في الليل ويبصر في النهار اصله اعشو

ان قلب الالف ياء فيما جاوز الثلاثي محلف منه

فلبت الواو ياء ثم الياء الفا ومصطفيان في تثنية اصله مصطفو فلبت الواو
ياء ثم الياء الفا اسم مفعول من الافتعال والتاء منقلبة عن الثاء وحبليان
في تثنية حبلى وهي الحامل الف للتانيث وحباريان في تثنية حبارى الف للتوسط
وهي طائر يشبه البط قوله وان كان آخر الممدود الف التانيث لما بحث عن
تثنية المقصور شرع ان يتكلم في تثنية الممدود فقال وان كان آخر الممدود
الف التانيث اي الهمزة المنقلبة عن الف التانيث كهمزة حمراء فانها في الا
صل الف وعلامة للتانيث والاولى زائدة للتوسط فلبت همزة لالتقاء
الساكنين ولم يجعلوها اصلا لان كون الالف علامة للتانيث مقطوع في
باب جميع بخلاف الهمزة فانها لم تجد لها علامة له في غير باب حمراء فاذا تردد
في انها منقلبة عن الف التانيث ام هي للتانيث بالاصالة فالحمل على ما هو
المتفق عليه اولى لان الباب لا يثبت بالاحتمال فتت حمراوان قلبت الثا
نيث عند التثنية واوا وقلبت حمراوان فرقا بينها وبين الهمزة الاصلية
والمنقلبة عن الاصلية ولم يعكس لان التحرف بالزائدة اولى ولان ابقاءها
بحالها يستلزم توسط العلامة والحذف اخلالها وكلاهما خلاف الاصل و

وقرآء وحرباء كسآن وقرآن وحرباآن مثل

بالهمزة المناسبة بخلاف قلبها واوا فان الهمزة اقوى حروف الحلق
اذ لا مناسبة بين الهمزة والياء منه
قوى حروف العلة ويقتضي اجتماع الياءين في النصب والجر قوله
تفعل في كساء لا يخفى انه ان كان آخر الممدود همزة اصلية كهمزة قراء بمعنى
عالم مفرد كوضاء ويجوز ان يكون جمع قاري لصحة تثنيته بالجمع بارادة الجما
عة بمعنى جمع القراء منه
عنين كقول لبيد بن ربيعة مالك ولنسل او منقلبة عن الاصلية كهمزة كساء
اصله كساو فلبت همزة لتطرفها بعد الف زائدة او زائدة وهو باطن الكف
والحرباء دويبة تدور مع الشمس تثبت عند التثنية لانه الاصل ولا داعي
للعدول عنه بقال كسآن وقرآن وحرباآن وجوزوا القلب في الاخريين ايضا تشبيها لهما
التانيث في العروض وعدم الاصالة وقالوا كساوان وحرباوان قوله
المجموع على ضربين لا وجه الا تخصيصه بهذا بناء الواحد ان كان محفوظا في الجمع
فصحيح والا فمكسر والصحيح اما مذكر او مونث والمذكر ما لحق آخر آخر مفرده
واو مضموم ما قبلها حال الرفع او ياء مكسور ما قبلها حال النصب والجر
للدلالة على معنى الجمع الذي هو ضم فرد الى فرد مع المثلية في اللفظ
والمجانسة في المعنى فلا يجمع الالفاظ المترادفة لانتفاء المثلية في اللفظ ولا

ولا المشتق باعتبار المعاني لا يقال ضاربون والمراد الذاق والماشي

والمبيتن لانتفاء العلمية في المعنى بل يجب ان يراد جماعة الذاق او الماشي

او المبيتن وكتبه الضاربون مفتوحة لتكون عوضا عن الحركة والتنوين

في المفرد اي المقصود الاصلي من حروفه ذلك وان جاز ان يكون له مدخل

في الدلالة على معنى الجمع ولكون المقصود الاصلي من حروفه ذلك اخر حروف

النون عن قوله بمعنى الجمع ثم ان هذا الجمع يختص عن العلم في اسمائه وصفاته

لانه اشرف الجموع باعتبار التذكير وسلامة بناء الواحد ومن يعلم

اشرف من غيره فوجب المناسبة ان يختص الاشرف فيقول ما يجمع هذا

الجمع ان كان اسما غير دال على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة

هذا الجمع منه امور ثلثة العلمية والعالمية والتذكير فلا يقال رجلون لا

انتفاء العلمية ولا اعوجون في جمع اعوج علم كراع معين لانتفاء العلمية

بمعنى ولا هندون لانتفاء التذكير وابلون وتبنون وارضون وسنون

وفلسون وتبون خارجة عن القانون لا يبطل بها قاعدة الاشتراط

وان كان صفة دالة على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة هذا الجمع

منه امران العالمية والتذكير واما العلمية فتضاد الوصفية لتنافي مقتضيهما

لان علمية ضارب تقتضي اختصاص اطلاقه على المسمى به وكونه صفة يقتضي

صحة اطلاقه على كل من قام به الضرب واحد المتنافيين لا يكون شرطا

لحكم الاخر فلا يقال افراس كميتون لانتفاء العالمية ولا اضاربون

لانتفاء التذكير واما قوله تع اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر

رايتهم لي ساجدين فلان الكواكب لاتصافها بالسجود الذي هو من

صفات العقلاء نزلت منزلتهم فاخذت حكمهم وجمعت هذا الجمع قوله

او الف وتاء في المونث اي المصحح من المونث جمع لحق اخر مفرده الف

وتاء بمعنى الجمع اضمر هذا القيد ولم يذكره صريحا بقرينة ذكره في السابق

والا ورد على طرد التعريف مثل عرفاة بزيادة الالف والتاء مفردا يقال

استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء بمعنى قطع اصلهم وعرقهم واما قولهم

استاصل الله عرقاتهم بكسر التاء فهي فيه جمع كلمات اللهم الا ان يقال

يتكلف ويقال المراد بالتاء في التعريف تاء لا تنقلب هاء في الوقف لا يبطل

الطرد بمثل عرفاة مفردا لان تاءه تنقلب هاء في الوقف ويقال عرفاه بالهاء

بخلاف عرفاة جمعا يقال فيه عند الوقف عرفات بالتاء الساكنة وتكون
تلك التاء مضمومة في الرفع ومكسورة في النصب والجر اي يحمل نصبه على جره
ليكون الفرع وهو جمع المؤنث السالم على وتيرة الاصل الذي وهو جمع
المذكر السالم وحمل النصب على الجر فالاولى ان يقول ويكون مكسورة في الجر و
النصب بتقديم الجر ثانيا من قوله ومكسر وهو ما يتكسر فيه بناء الواحد الى بعد
ما فرغ عن بيان الصحيح تعميما لارادة بيان المكسر فقال وهو ما يتكسر فيه بناء
الواحد اي جمع يتغير فيه صيغة الواحد تحقيقا كرجال من ذوي العلم وافراس
من غيرهم تغيرت فعل بفتح الفاء وضم العين في الاول اي افعال بكسر الفاء وفتح
العين وفعل بفتحتين في الثاني اي افعال او تقديرا واعتبارا كابيات و
فلك في جمع ابيات وفلك يقال ناقة ابيات اي بيضاء ونوق ابيات اي بيض
وفلك مشحون اي مملوء وفلك مشحونات فكسرة ابيات المفرد والفتحة عنبر عارضين
ككسرة حمار والفتحة وابيات في ابيات الجمع تعتبران عارضين ككسرة رجال والفتحة
كانه جمع بحن وكذا ضم الفاء وسكون العين في فلك المفرد عنبر عارضين
كضم قرب وسكونه وفي فلك الجمع تعتبران عارضين كضم اسد وسكونه

جمع اسد كانه جمع فلك بفتحتين لما فرغ عن بيان ما بينه اراد ان يبين
حكمه فقال ويعم ذوي العلم وغيرهم كرجال وافراس وذلك لان اختصاص
الجمع بالواو والنون بمن يعلم لشرف السلامة وشرف التذكير ولا وجود
فيه للشرف الاول قطعا والشرف الثاني قد يكون فيه وقد لا يكون فلا
وجه لاختصاصه بمن يعلم بل ينبغي ان يعم وغيره قوله والمذكر والمؤنث
من الصحيح اي يحمل نصبهما على جرهما اما فان قيل هذا لا طائل تحته لان المؤنث
بينهما في الجمع بالواو والنون قد علمت في اول الرسالة وفي الجمع بالالف و
والتاء قيل هذا البحث قلما يمكن ان يقال فصده فيما الا تحد التسوية بين
النصب والجر بدون ان يشير الى ان نصبهما محمول على جرهما والى ان الحمل من
اي جانب من جانب النصب ام من جانب الجر واما هنا فقد ان يشير
الى ان نصبهما محمول على جرهما والى ان الحمل من جانب النصب دون الجر و
الذي يدل عليه قوله هنا بين لفظ الجر والنصب بتقديم ذكر الجر وقوله هنا
ك ومكسورة في النصب والجر بتقديم وكذا يمكن ان يقال فصده هنا الى
ضبط التسوية في الموضعين لان التسوية في جمع المذكر قد علمت في الصدر

وفي جمع المؤنث قيل بهذا البحث واذ يقال فصده هنا ليس الا بيان الشوبة
لانها قد علمت في السابق بل الى التمثيل فقال والمذكر والمؤنث من المصحح
يستوي فيهما الا يكون بهذا المبتدا مفتقرة للتمثيل من امثلة الاستواء اذ
لم يمثل المصنف للاستواء في جمع المؤنث السالم في السابق اصلا ومثل له في
جمع المذكر السالم في الصدر في بحث الاعراب والتمثيل هنا بدون تقديم
هذا القول لا يروج عند من له ادنى ذوق وادراك واما تاخير التمثيل
عن بيان المكسر فلئلا يتباعد المتقابلان قوله والجمع المصحح مذكره ومؤنثه
للقلة الى بعد ما قسم مطلق الجمع الى المصحح والمكسر اراد ان يقسمه قسمة ثانية
الى جمع القلة والكثرة فقال والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة اي يطلق
على العشرة وعلى ما دونها الى الثلثة بلا قرينة العدد يقال جاء الزيدون و
جاءت الزينبات بدون ذكر العدد اذا كان المراد ثلثة فصاعدا الى العشرة
ولا يرد عندي ثلثة مسلمين لان المسلمين ذكر لبيان العدد لا ان العدد
ذكر لبيانه اولا لان المراد نفي الوجوب لا نفي الجواز ويطلق على ما فوق
العشرة بقرينة العدد يقال جاء الزيدون العشرون او الاحد عشر وكذا

ما كان من المكسر على افعل كافعل فلس وافعال كافراس وافعلة كارغفة
وفعلة كفلكة جمع قلة يطلق على العشرة الى الثلثة بلا قرينة وافلس احد عشر او
وعلى ما فوقها مع قرينة يقال عندي افلس للثلثة فصاعدا الى العشرة بلا قرينة
وافلس احد عشر او عشرون وما عدا ذلك جمع كثرة اي الجمع الذي غاير المصحح
والاوزان الاربعة من المكسر من قبيل اختلاف لفظ ذكر على اثنين كما في
قوله تع عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر وفي قول الشاعر وكلا ذ
لك وجه وقبل اي كلا الخبر والشر جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة بلا قرينة
لمناسبة الكثرة الكثرة وعلى ما دونها مع قرينة يقال عندي رجال اذا كان
المراد ما فوق العشرة وعندي رجال عشرة او ثلثة قال بعض المحققين الفرق
بينهما باعتبار ذكر القرينة وباعتبار الاخلاء عنها انما هو في فوق العشرة
واما فيها وفيما دونها فلا فرق اذ الاخلاء عنها فيها وفيه لكل منهما جائز
مستندا بانه لو قال له على دراهم بلا قرينة لزم الثلثة بافراده مع كون
دراهم جمع كثرة بلا قرينة قوله وما جمع بالالف والتاء من فعلة لا اقول
كان عليه ان يذكر هذا قبل تقسيم الجمع الى القلة والكثرة لانه حكم يتعلق بالتقسيم

الاول لانه عارض جمع المؤنث واما تاخيره عن المكسر فلانه يتحرك ساكنه
به يصير كانه مكسر فاخره عنه ومن ذا الى هذا والمعنى والاسم الذي يجمع
بالالف والتاء من فعلة بفتح الفاء وسكون العين صحيحة العين اي
غير مضعفة العين ولا مضاعفها فالاسم اي ما لا يدل على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين سواء كان اسم عين كتمرة او اسم معنى كضربة فاعتبار
عن اسم مقابل للفعل والحرف والاسم في قوله فالاسم منه مقابل للصفة فلا
يلزم انقسام الشيء الى نفسه منه اي مما يجمع بالالف والتاء متحرك العين
اي يتحرك عينه بالفتح وجوبا اما التحرك فللفرق بين الاسم والصفة ولم يكن
بنقل الصفة وخفة الاسم واما الفتح فللخفة واما قوله فشرح النفس
من زفراتها بسكون الفاء في جمع زفرة كضربة فشاذ تقديره بعذر الكسار
العذر قوله صحيحة العين اشارة منه الى ان معتل الفاء كعدة ومعتل
اللام كرحية وعزوة كصحيح الفاء واللام في هذا الحكم بلا فرق يقال وعدات وعزوات
قبات بفتح القاف والباء قال تالله لقد باطمأنت الفاء فلق لنا بفتح الباء
والصقات بفتح العين والميم كالانجم جمع طبع الفاء الارض المستعدة
لهذا وان ما يجمع بالالف والتاء من فعلة وفعلة بكسر الفاء وضمها مع سكون

بخلافه بالياء كفتية فالكسر فيه جائز لان الياء المفتوحة اذا انكسر ما قبلها كانت كالياء
فيفتقر فيها ما يفتقر فيه من منه

العين وصحتها فالاسم منه يتحرك عينه بالفتح نحو كسرات وغرفات في جمع
كسرة وغرفة ويجوز كسرات بالكسر تابع وغرفات بالضمتين للاتباع و
بعضهم يجوز الاسكان ايضا لثقل الضم والكسرة والمصنف قد رأى سترة
خصص بالذكر ما يتعين فتحه ولم يذكر حكم هذين البابين لعدم تعين
الفتح فيهما قوله والصفة مبقاة العين اي المراد بالصفة ما يدل على ذات
مبهمة باعتبار معنى معين كضخمة بمعنى شدة الضخامة وهي الصفة تبقى
على السكون اذا جمعت بالالف والتاء لان البقاء اصل ولا داعي للعدول
عنه سواء كانت صحيحة العين او لا وسواء كانت مفتوحة الفاء كضخمة
او مكسورة كصعبة او مضمومة كحلوة يقال نساء ضخامات وبيوت صعبات
الا ما شاذ عن الخبرات ونساء حلوات بالسكون في الكل قوله واما معتلها
فعلى السكون اي اذا كان معتل العين ما يشمل المضاعف ايضا كشدة الا ان
للمنيف ان يقول منه ايضا واراد بهما ما يكون حينئذ حرف علة ولم يذكر المضاعف
عن لا حاجة يعلم منه لاشتراك علة البقاء بينهما مع قصد الاختصار واما
البقاء فلانه لو قيل بمضاعف وجوازات وشددات ولم تغلب ولم تدغم

لنقل مع الزمام الفاحرة ولو فيل باضاف وجاوات بالقلب والا

جاء على الفاعل نون لزم زيادة التغيير فيجب ان يبقى كل منهما على كونه

ويقال بيضات وجوزات وشذات بالسكون هربا عن المحذوف و

يجيء تحريك معتل العين ويقول بيضات وجوزات بالتحريك بناء على عروض

ضرورة قال قائلهم اقول بيضات رباح مناوب فواعل يجمع عليه فاعل

على فاعل الاسم يجمع على فواعل بدون شرط شيء نحو كواهل في جمع كاهل

وهو ما بين الكتفين وفاعل الصفة يجمع ايضا على فواعل بشرط ان يكون

بمعنى فاعلة نحو حوائض وطوالق في جمع حائض وطالق وهما بمعنى حائضة

وطالقة لاختصاص الحيض والطلاق بالمرأة ومأخذ الاشتراط

كلامهم قالوا اذا قصد واحدوث هذين الوصفين في الموصوف بهما

يقولون حاضت هند وتحيض هند ويجمعون بالالف والتاء ويقولون

حائضات وطالقات واذا قصد واستمرارهما في الموصوف بهما

يقولون هند حائض باخلائهم عن التاء التي هي علامة الحدوث والتجدد

ويجمعونه على حوائض ولا يجمعونه بالالف والتاء لخلوه عن التاء وليحصل

الفرق

الفرق بين المذكر والمؤنث في

يختص بالمؤنث ويبطل قولهم قولهم

مراءة عاشق بدون التاء

او قال سيبويه قولهم حائض

في وجه الاخلاء عن التاء

شخصا او انسانا الا كحائض

في وجه الكوفيين

حيض بانهم لا يقولون للمرأة

او بانهم لا يقولون حاض

ما ذهب اليه الجمل من ان نحو

حائض هو وضابط بدون التاء من قبيل الفاعل والمعنى ذات حيض وذات

صنوبر كما يقال امرأة نامر بمعنى ذات نمر واما حائضة فهي اسم فاعل

وجاء على الفعل بمعنى ذات لها الحيض فلذا دخلها التاء قوله وفاعلة اسما

وصفة لها يجمع فاعلة ايضا على فواعل اسما وصفة بدون شرط شيء نحو

كواتب في جمع كاتبة وهي ما يقع عليه مقدم السرج من الفرس في الاسم

نحو كواتب وضوارب من

لنقل مع انعدام القاعدة ولو قيل باضاف وجاز ان بالقلب والا

جاء على القاعدة نون لزم

ويقال بيضاء وحوزاء

معنى قيل فالتزام اخو بيضاء

وهو ما بين الكتفين وفا

بعض فاعلة نحو حوايض و

بالا يكون تاء التانيث

وطالقة لاختصاص الجبه

كلامهم قالوا اذا قصدو

في الفرق بين حا

يقولون حاضت هند وتحيض هند وتجمعون بالالف و

لان الالف الفعلية تدل على الحدوث

حايضات وطالقات واذا قصدوا استمرارهما في الموصوف بهما

الاخبار عن استمرارهما

يقولون هند حايض باخلائه عن التاء التي هي علامة الحدوث والتجدد

ويجمعونه على حوايض ولا يجمعونه بالالف والتاء لخلوه المؤذن عن التاء وليحصل

الفرق

فالاول عقلي ويراد السمع عقيب التنبيه على ان المعتمد

في الذي نقل السماع والنقل فان الاخفش قال

فاعرف ان ان مبناه وهو انصاف المكثرة به

سماعي ويجوز ان يقال ان هذا تفصيل للاول و

تمهيد لقوله ان قيل فليفرق في ابراهيم

كانه قيل لم يستلزم الانصاف عدم التعريف

ويصح دليلا عليه فاجاب بقوله ولو اذا لم يكن

في اولاد لو كان في ابراهيم

فلو اضيف بالالف لما جاز لكان قاريب

الرجال ابراهيم

الفرق بين طالق بحسب الاعتبارين قال النحاة الكوفية انما قالوا حايض و

طالق بدون التاء لعدم الاحتياج اليها اذ هي للفرق بين المذكر والمونث في

الوصف المشترك والحيض والطلاق مما يختص بالمونث ويبطل قولهم

جمل ضامر وناقة ضامر ورجل عشق وامراة عاشق بدون التاء

مع كون الضمور والعشق وصفا مشتركا وقال سيبويه قولهم حايض

وطالق بدون التاء بناء على اعتبار الموصوف شخصا او انسانا لا كحيض

حايض او انسان حايض وهو ايضا مضعف بانهم لا يقولون للمراة

ضارب باعتبار الموصوف شخصا او انسانا وبانهم لا يقولون حاض

بعض شخص حاض او انسان حاض فالوجه ما ذهب اليه الخليل من ان نحو

حايض او ضارب بدون التاء من قبيل الفاعل والمعنى ذات حيض وذات

ضمور كما يقال امراة تامر بمعنى ذات تمر واما حايض فهي اسم فاعل

وجار على الفعل بمعنى ذات لها الحيض فلذا دخلته التاء قوله وفاعل اسما

وصفة لما لا يجمع فاعله ايضا على فواعل اسما وصفة بدون شرط بشيء نحو

كواتب في جمع كاتبة وهي ما يقع عليه مقدم السرج من الفرس من الاسم

نحو كواتب وضوارب

وضوارب جمع ضاربة من الصفة قوله وقد شذ نحو فوارس في جمع فارس

بقوله وصفة اذا كان بمعنى فاعلة والمعنى وقد خرج عن القانون المستنبط

عن تتبع كلامهم نحو فوارس في جمع فارس فانه فاعل الصفة وليس بمعنى فا

علة وقد جمع على فواعل مع انتفاء الشرط واراد بنحو فوارس نواكس

في قوله اذا الرجال ولدوا ولد بدر ابنهم قضيع الرقاب نواكس الابصار

عظيما واكراما لبدر وهو الكر في مقامهم هالكة في الهوالك والذل لكن

في توجيه هولاء هو ان يقال ان الفارس وكذا الراكب والصاحب لعموم

جريه على الموصوف لا يقال رجل فارس وامراة فارسة تنزل منزلة الاسم

جمع جمع وان نواكس في جمع ناكس في الشعر بعذر انكسار الوزن وان هو

لكن مخصوص بالمثل ولذا لم يكون لغيره قوله ويجمع الجمع نحو الكالب على الجمع

الكلب جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عيم جمع انعام جمع

نعم وهو ما يرعى من الحيوان السائم ان اقل ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة لو

جوب اطلاق الجمع على ثلثة مغاير الواحد والواحد جمع واقل الجمع ثلثة و

الثلثة ثلث مرات تسعة فاقل ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة وان الثلثة

كانه قيل لما قال من خصائص المنادى

ورد بهذا اعتذر

ضاربة وشرط ان يكون النعت اسم

قوله وشرط اوصاف المضاف الى اسم وان لم يتضح جواز وصف

من الاشارة وهو اخص منهما والاذى اللام لانهما

اسم الاشارة وتعريف اذا اسم الاشارة بدل على الحضور

اسم من اسم الاشارة وتعريف اذا اسم الاشارة بدل على الحضور

تعيين وهو بدل على صفة في الذات دون الحضور

ضلع وصفه بالاشارة بالوجل اقل الاسم بعضات اخر الكلام الموضوع للدلالة

رجل لعام فيوفي بالوجل والرد من تعريفه بطابق مدلوله وحقيقته وذكر انما يحصل باللام

بهذا الجنس والرد من تعريف الشيء باعتبار مدلوله وحقيقته وذكر انما يحصل باللام

معناه في تعريف الشيء باعتبار نفسه فاختصر وصفه

الموضوع كتعريف اللام لا بالمضاف اليه والاول لا غير لان التعلق

بالجنس ذي اللام لا بالمضاف اليه باعتبار نفسه فاختصر وصفه

ضاربة تعرف الاسم باعتبار معناه هنا

لا باعتبار معناه هنا

كانه قيل لما قال من خصائص المنادى
الترخيم ولم يقل وخصة المنادى الترخيم
لان خصائص المنادى الترخيم فقط
فاجيب بوجهين الوجه الاول ان قول
سعد الدين في حدائق الحقائق من
خصائص المنادى الترخيم من قبيل
حب رمانك في اضافة حب لفظه الى
رمان ومعنى الى كاف الخطاب
لان من اضاف الى الخصائص لفظا
والى المنادى معنى وهو اى حب رمانك
مبنى على الحكايات وهو ان لشخص
حب رمان فقط وقال شخص آخر
حب رمانك والوجه الثانى ان خصا
ئص المنادى كثير حذف حرف النداء
وجوابه والترخيم فلا باس عليه
في قوله من خصائص المنادى
الترخيم والاوجه هو الاول لانه
وجه الثانى [illegible] ان خصائصه
كثير باطل قطعا لان حذف حرف النداء
ليس في المنادى فقط لانه ثابت في المندوب
ايضا نحو زيدا وازيدا وهو لان جوابه مثل
حذف حرف النداء اى ليس فيه [illegible] فقط
بل يكون الجواب لاغلب الاشياء على الافصح

يجمع كثيرا لانه للقلة بمنزلة الواحد وجمع الكثرة يجمع قليلا نحو قشاشين
في قشان جمع قش الا بالالف والتاء فانه كثير لجاز نعد قياسيا ولرمزه
الا ما ذكرنا مثل جمع الجمع من المكسر من القلة لان كلا من الكلب واسوة
وانعام جمع قلة ويجمع الجمع بالالف والتاء من الكثرة لان كلا من رجال
وجمال جمع كثرة قوله المعرفة ما دل على شيء بعينه لا الا عند الاطلاق سواء
كان له وضع بازاء شيء معين كالعلم او لم يكن كسائر المعارف فان انا
وانه يدل على شيء معين بعينه عند الاطلاق لكن لا وضع له بازاء شيء
معين بل هو موضوع لمتكلم وحده اياكان اللهم الا ان يقال ما قاله البعض
من انه بملاحظة المفهوم الكلي موضوع بازاء معينات غير متناهية بوضع
ضع واحد قوله العلم والمضمر اه قدم العلم لكونه معرفة بالنسبة الى الوضع
والاستعمال جميعا بخلاف سائر المعارف فانها وان كانت معرفة بحسب
الاستعمال لكنها نكرة بحسب الوضع لان انا موضوع لمتكلم وحده اياكان
كان اللهم الا ان يقال انه موضوع بملاحظة المفهوم الكلي لمعينات غير
متناهية بوضع واحد ومن قدم المضمر نظر الى ان انا لا شركة فيه بوجه من

ولا المعرفة
عطف على الضمير المستكن في
لا بد من ثم لا بد من صفة اي
منسوبة المعرف باللام او بالمضاف الى العلم وانما كان كذلك
لانه كذلك كذلك لكم مرارا بالرجل صاحب العلم بما يعد دونه من
ما فيه اللام كذلك المعارف فخصه منه فيه من الاسماء الاشارة
ما عدا ذلك من هذه مرارا بذلك الذي كذلك وذلك الاسم
جعله بذلك حاضر عنده او وصل بتلك او ركب الاداة
كررت بذلك حاضر صاحبه وهذا الذي كذلك
العلم تعدد حاضر صاحبه بتلك الاداة
ايان يستعمل الان تبار الدعوة
انا يستعمل الان تبار الدعوة
اليه الفتح دلما ان
الاوضع

اي في هذا البيت الفتح اي عند ذلك ثالث غدات اي اوبهم في الهوا كذلك

الوجوه فهو اعرف الاقسام بالنظر الى بعض اقسام واثر الخلاف
نظم في امر الوصف ثم قدم المضمر لانه اعرف من البواقي لان الموصول و
اسم الاشارة لا ينضمان الا بانضمام الصلة والصفة والمعرف باللام
تعريفه بحسب العهد قوله وهو شيئان اسماء الاشارة والموصولات
قدم اسماء الاشارة لكونها اعرف من الموصولات لان المشار اليه يرى
محسوس مشاهد ولذا قد ينفك عن الصفة بخلاف الموصول فانه لا يخلو
لعراقته في الابهام لا ينفك عن الصلة والتي والتي في قولهم بعد
اللتيا والتي من اسماء الداهية او محمول على حذف الصلة تنبيها على فخامة
اي بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت بعد بلغت في الفخامة
مبلغا تقاصرت العبارة عنه والمحذوف المقدر كالمذكور قوله والمعرف
باللام سواء كان المراد به تعريف الفرد نحو اشار رجل فضربت الرجل
او تعريف الحقيقة من حيث هي كقولهم الهكر الناس الدينار والد
رهم اي ذكر الجنس بهذا الجنس من بين الاجناس او تعريفها في ضمن
فردها نحو ادخل السوق اي فردا من افراد الحقيقة المعلومة او في ضمن

اضافة حقيقة مثل

نحو جاءني رجل وركبت فرسا منه

جميع الافراد كقوله تع ان الانسان لفي خسر اي كل انسان فرد من افراده
الحقيقة المعلومة قوله والمضاف الى احدهما اي المراد بالحقيقة المعنوية قيد بذلك
لان الاضافة الى احد المذكورات لفظا لكونها في قوة الانفصال لا تفيد
تعريفا للمضاف قوله والنكرة ما شاع في امته اي اسم انتشر في افراده عند
الاطلاق على سبيل البدل فان الجاءني رجل فرد واحد بلا شبهة لكن
لكارثه بسبب جميع الآحاد على سبيل البدل قوله المذكر والمؤنث
قدمه مع دخول العدم في مدلوله نظرا الى تجرده عن الزيادة مع ان تجريدهم
عن الالفاظ ودخول العدم في المدلول قوله ما ليس فيه تاء التانيث اي
لا في اللفظ بخلاف التجرد عن الزيادة
لا لفظا ولا تقديرا فان البناء لا صالة لها في هذا الباب تكون ملفوظة
ومقدرة قوله وحمراء اعلم ان في مثل حمراء ثلثة مذاهب اصحها رواية ود
رايته هو ان علامة التانيث هي الهمزة المنقلبة عن الالف والالف لو سمع
البناء وقبل العكس وقبل كلا الالف والهمزة علامة قوله فجميع كتانيث المرافق
ارادة بالجميع تانيث ما يزاد ذكر من الحيوان سواء لفظت علامته او
فقدرت وبغير الجميع ما تعلق بمجرد الوضع والاصطلاح سواء لفظت

علامة كالظاهر والبشرى او لم تلفظ كاذن وعين فالاخلق عليه كان ان يتلى
في الفصيح مما علامته غير ملفوظة ايضا كهند وارض قوله والتخفيف اقوى
لا اقول وذلك لانه يجب المعنى والتخفيف ولاجل انه اقوى امتنع جاء هند
بترك التاء لعدم المطابقة بل وجب جاءت هند بالتاء ليحصل المطابقة
لان اصالة التانيث وقوته تقتضيها ولاجل ان غير التخفيف اضعف لانه
ليس الا بمجرد الوضع والاصطلاح جاز طلع الشمس حال السعة بدون
المطابقة وان كان المختار طلعت الشمس اشعارا بالتانيث قوله فان
فصل الى الا فان وقع الفصل بين الفعل والمونث التخفيف او غير التخفيف
فالمستند فصل ضمير مصدره وهو متحول الى معنى وقع كقوله تع ولقد
تقطع بينكم على قراءة النصب اى ولقد وقع التقطع بينكم والا لم يستقم لا الى معنى
ثم لا يقال ضرب ضرب جاز جاء اليوم هند بدون المطابقة لعروض
الضعف بالفاعل بامر الفصل لان اصل الفاعل ان يلي فعله فيصير بوقوع
الفصل كانه ليس بفاعل فلا يجب المطابقة مع قوة التانيث وان كان المختار
جاءت اليوم هند لان قوة التانيث تقتضي المطابقة وان ضعف امر الفاعلية

بالفصل بدل
بالفعل اللزم الا ان يقع اللبس بترك التاء فيجب المطابقة مع وجود
الفصل كزيد اذا جهل علم امراة لا يقال جاء اليوم زيد بل يجب جاءت
اليوم زيد لئلا يظن انه علم مذكر وانما حسن طلع اليوم الشمس بترك التاء
بسبب الفصل لعروض الضعف بالفاعل بامر الفصل مع ضعف التانيث
وعليه حمل قوله تع فمن جاءه موعظة وقوله تع ولو كان ذو مرة فاستوى
التاء قوله هذا اذا اسند الفعل الى جواز ترك التاء في الفعل المسند الى
المونث الا مونث كان بشرط ان يسند الفعل الى ظاهر المونث اما اذا
مسند الى ضمير المونث اى مونث كان فتجب اطلاق العلامة بالفعل اما
في ضمير التخفيف فظاهر واما في ضمير غير التخفيف فلدفع التوهم وان ضعف
امر التانيث لانه لو قيل الشمس طلع كان لتوهم ان يتوهم ان الاسناد الى
الظاهر الاتي كما يقال الشمس طلع فرقها الى المضمر بخلاف ما اذا قيل الشمس
طلعت بالتاء فان التاء بجسم مادة هذا التوهم ويدل على ان الاسناد الى
ضمير الشمس لا الى الظاهر الاتي لانه لا يقال الشمس طلعت فرقها وقوله ولا
ارض الفعل اى لا ما قال بلا مكان والمكان مذكر قوله والتاء تقدر الى
في بعض الاسماء نحو ارض وفعل بوزن اربعة وخمسة متن اولم ولا تنز ودفت ودفها

يعني أن التاء المحمودة التي هي علامة التأنيث تقدر في بعض الأسماء المؤنث
وذلك لكثرة تصرفها لاصالتها في هذا الباب نحو أرض ونعل بدليل أرضة و
نعلة يعني لعلم تكن مقدرة في المكبر لما ظهرت في المصغر اعلم أن تأنيث ما
ليس فيه علامة لفظا يظهر بالتصغير كأريضة وبتأنيث المسند نحو طلعت الشمس
وعين جارية والنخل باسقات وبتأنيث المسند اليه كقوله تع وقل لهذه
سبيلي وبتأنيث المضمر كقوله تع والارض فرشناها وبتأنيث الاشارة
نحو اسلك هذه السبيل وأما الدال على تقدير التاء بدون واسطة شيء فا
نما هو التصغير فقط بخلاف البواقي فانها تدل على تأنيث الاسم والتأنيث
يستلزم تقدير التاء لان المؤنث لا بد له من علامة وليست بملفوظة فهي
مقدرة وأما أن المقدر تاء دون غيره فلان الظاهر بالتصغير ليس
الا التاء وذلك في الثلاثي نحو أريضة دون الرباعي لا يقال عقيربة لطوله
بل يظهر اثر التاء فيه بدلائل أخر نحو لدغته العقرب وعقرب لادغة وهذه
العقرب قتلها وورثته في تصغير وزاء وقد بينه في تصغير قدام وارداف
على الشذوذ وقوله ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث لا وجه ارتباط هذا الجزء

فعول وفعيل بمعنى مفعول نحو بقرة وحلوب وقتيل وجريح مثل

بما سبق بل أن الاستواء يستلزم تقدير التاء عند جري الصفة على الموصوف
المؤنث وانما قال في فعيل بمعنى مفعول لانه اذا كان بمعنى فاعل لم يستو بل نحو
رجل رحيم وامرأة رحيمة ولم يقل في فعول بمعنى مفعول مع أن الاستواء انما هو
فيه لانه عند المصدر لا يكون الا بمعنى فاعل فلا حاجة الى التقييد مع انه يوهم
جريان الامرين فيه ولا جريان لهما فيه عنده فان اورد عليه مثل ان
اللهم تشكو بانه مشكور لا شاكر فالجواب ان الشكر اذا اسند الى الله
فهو بمعنى المفعول والمعنى ان الله قابل لتوبة من تاب اليه فهو بمعنى الفاعل
ومثل بعير حلوب وفتوب بانه محلوب ومفتوب لا حالب وفاتب
بانهما بمعنى المحلب والمفتب اذ لا يخص هذا فعول لا يقال ان يفعول اذا ذكر الموصوف لانه لا استواء عند عدم ذكر الموصوف يقال مررت بقتيل فلان و
فبقيد الاستواء الامرين فيهما فيتبين الآن بقال نرك هذا القيد لظهوره ولكونه مشتركا بينهما وذ
كر ما هو خاص بالفعيل لخصوصه قوله وتأنيث الجموع غير حقيقي لا الاد
بالجموع غير جمع المذكر السالم فانه مخصوص من العموم لانه لا شمول له على
شرف التذكير والعاقلة والعاقلة لا يعتبر مؤنثا ولا يقال جاءت الن

رأيت قومي تجمعوا وبعيني كذبوا لا ابالي بجمعهم لان كل جمع مؤنث

الزيدون ولا الزيدون جاءت لئلا يشوبه نقص التانيث والمعنى وتانيث جميع
الجموع غير حقيقي لانه باعتبار لفظ الجماعة وهو ليس مما بان انه ذكر من الحيوان
سواء كان الواحد مذكرا حقيقيا كرجال او غير حقيقي كايام او مونثا حقيقيا
كنساء او غير حقيقي كعيون لان تانيث كل منها باعتبار لفظ الجماعة ولا عبرة
للواحد ولاجل انه غير حقيقي قيل فعل الرجال ومضى الايام وجاء المسلمات بتذكير
الفعل وتكثير الامثلة اشارة الى استواء الجموع في الحكم بل نصرح بما علم من قوله وتا
نيث الجموع بلفظ الجمع قوله وتقول في الضمير الرجال فعلوا الا يعني ان الواجب اذا
اسند الفعل الى ضمير جمع واحده مذكر عاقل الاتيان بالواو واذا برز نحو الرجال
جاءوا فعلوا لان الواو لذكور العقلاء وان يقال فعلت اذا اسكن لان فعلت
للمفرد المونث ولفظ الجماعة كذلك والمعنى لجماعة المعهودة فعلت وان الواجب
اذا اسند الى ضمير جمع ليس واحده مذكرا عاقلا سواء كان واحده مونثا
عاقلا كمسلمات او غير عاقل كعيون وثمرات ولم يذكره المص قصدا الى الاختصار
او مذكرا غير عاقل كايام هو الاتيان بالنون كان يقال المسلمات جئن والا
يام مضين والعيون جرين اذا برز ولا يجوز الاتيان بالواو لاختصاصه بذكور
العقلاء

والواو في الكلوم البواغيث حرف وان يقال فعلت اذا اسكن نظرا الى لفظ الجما
عة روى عن ابي عثمان المازني ان العرب تقول للذوع الكثرت والاجذاع
تكسرن كما تقول خمس عشرة فلسا وخمس ليال خلون يعني ان العرب اذا
اسندت الفعل الى ضمير جمع الكثرة اسندت الى المسكن قطعا وتقول
للذوع الكثرت واذا اسندت الى ضمير جمع القلة اسندت الى النون اذا
لم يكن من ذكور العقلاء وتقول الاجذاع الكسرن حملا لجمع الكثرة على عدد
الكثرة ولجمع القلة على عدد القلة قال الجلاحة ما ذاك بضربة لازب اي بنوع
لازم يعني يجري في كل منهما كلا الامرين الاتيان بالنون والاسكان وكذا
يجوز خمس ليال خلون وخلت قوله مما بينهما بينه وبين واحده التاء لحـ
اي من اسماء التي اذا اطلقت واريد بها الجنس لا يدخلها التاء كان يقال
عندي نخل اي جنس نخل قلت افراده او كثرت واذا اطلقت واريد بها
الواحد يدخلها التاء نحو عندي نخلة اي فرد من افراد الجنس قالوا هذا كثير
في مصنوعات الله قليل في معمول البشر نحو سفن وسفينة ونحو وكماة و
جباة وجباة وقفت عن الواضع على خلاف القانون لان ما بالتاء يراد به

الجنس والعارى عن التاء بمراديه الواحد ومقتضى القانون عكس ذلك قوله بذكر

وبونث اى بالتاء فيه وارادبه الجنس بذكر نظرا الى لفظه لانه مفرد اللفظ وبونث

باعتبار المعنى وباعتباره جماعة كقوله نع عزمن قائل كانهم نخل خاوية واجا

زنخل منقعر واما ما بدخله التاء وبراد به الواحد فمونث قطعا نحو نمرة طيبة

واعلم ان مونث هذا الباب لا يفرق عن مذكره بالتاء ولا مذكره عن مونثه

بعدم التاء لئلا يلتبس المونث بالواحد والمذكر بالجنس لو اريد التنصيص

على المذكر والمونث يونى بالوصف ويقال شاة ذكر وحمامة انثى قوله المصغر

لما اختلف المعرب والمبنى اختلف تصغيرا هما وهو من المعرب ما ضم اوله و

فتح لا ومن المبنى ما سيأتى اما ضم اوله ليعرف من المكبر ولم يقتصر عليه ليتميز

عنه فى باب قفل ففتح ثانيه ايضا ولم يقتصر عليهما بل لحقه ياء ثالثة ساكنة

ليتميز عنه فى باب ضرد بضم الاول وفتح الثانى وخص الياء بالزيادة لكو

نها اخف من الواو ولم تزد الالف لئلا تلتبس بالمكسر اذ الالف يقع علامة

له كثيرا ولم يعكس للتعادل لثقل الجمع وخفة المصغر ولم يلحق الاخير بل لحقت ثالثة

لئلا يلتبس بياء الاضافة ثم الغرض من التصغير اما تحقير الشئ باعتبار و

صف

وصف غير معين نحو زيد اخوك اذ لا يفهم منه الا حقارته فى وصف

من اوصافه لا على التعيين او باعتبار وصف معين نحو زيد شويعر اى

حقير فى شعره واما تقليل العدد نحو لزيد دريهمات اى عدد قليل من

هذا الجنس وذكر مخصوص بالجموع ونحو كميت للذى يضرب حمرته الى

السواد وزيد فضيل منك اى التفاوت بينكما قليل وقريب

وقليل ونحو يا بنيه لا تقصص رياكا ونحو قوله وكل اناس سوف يد

خل بينهم دويهية تصفر منها الانامل راجعة الى التحقير والتقليل وايذكا

نوا يفعلون نحو كميت وزيد فضيل منك للقرب وفى نحو يا بنيه للشفقة و

فى نحو دويهية تصفر منها الانامل للتعظيم لان القرب لا ينافى التحقير وتعلق

الواو للرجاء ولده لا ينافى تحقيره فى وصف من اوصافه وقد انه المبنية با

عتبار الآثار وباعتبار افادتها الاجرام الكبار لا ينافى تحقيرها بحسب

الذات او بحسب الامتهان مهالى لان المراد ان احقر الاشياء الذى لا جرم له

ولا يتعلق به الواو لم تصغر منه الانامل او المراد دابهة احقر منها لا

من الدواهى ناشئ عن استصغار فى واشتقه فعل لى اى وابنيه وهبانه

القياسية فعلل في الثلاثي المجرد بضم الاول وفتح الثاني وبالياء الثانية

الساكنة التي بعدها حرف اعراب كفليس في فلس وفعيعل في الرباعي

اي فيما حروفه اربعة كلها اصول او بعضها بدل من مثال المصغر في الر

باعي هيئة خاصة اولها مضموم وثانيها مفتوح وثالثها ياء التصغير

ورابعها مكسور لاجل الياء وخامسها حرف اعراب كدريهم ومضيرب

في درهم ومضرب وفعيعيل في الخماسي اي في الذي حروفه خمسة بعضها

اصول والبعض الآخر زائد واما الخماسي الاصول فلا يصغر مجردا

كسفرجل او مزيدا فيه كعضرفوط لا دائه الى الطول والامتداد والحذف

فخامسه او ما يشبه الخامس الزائد واذا صغر على الضعف والاستكراه

فخامسه كسفيرج في سفرجل وقيل يحذف ما يشبه الزائد اذا كان طرفا

او قريبا اليه فعلى الاول يقال فريزد في فرزدق وجميمر في جحمرش

على الثاني فريزق وجحيرش بحذف الدال والميم لان الدال تشبه التاء

وهي من حروف الزوائد وان كان اصلا هنا بهذا والمقصود ان

هيئة تصغير الخماسي هيئة سداسية خامسها مدة بعد كسرة التصغير

وسادسها حرف اعراب ان قبل دريهم فعليل ودريهيم فعيعيل فلم يكرر العين

فلنا تنبيها على ان مقصوده مجرد قصر الهيئة ومجرد ضبط الحروف والحر

كات والسكنات لا التنبيه على كيفية الوزن كيف واوزانه لا تنحصر اذ المراد

بالرباعي ما حروفه اربعة سواء كان كلها اصولا او بعضها كما اشرنا والز

وائد مختلفة ومواضع الزيادة متعددة فالاوزان لا تنحصر فكرر العين

تنبيها على هذا الغرض ثانيا في نظير كدبت الموضع عن فتره قوله كدنبيب

لي ان قبل الواجب في دينار دنينير بالياءين فاوجب تكرر النون فالجواب

ان التصغير رده الى الاصل اذ الاصل دنار بالتشديد فاستحق بالقلب

كديوان في دوان فلما زال نون اجتماع النونين بتحلل ياء التصغير رد

الى الاصل وقيل دنينير قوله وقالوا اجمالا لي جواب لي سؤال مقدر

كانه قيل انتم قلتم هيئة في الخماسي فعيعيل بكسر ما بعد ياء التصغير وبالياء

بعده وفي الرباعي فعيعل وهم قالوا في باب افعال جمعا افعال بالفتح و

الالف واما افعال المفرد فهو افعيل كاعشار واعشير في باب فعلاء

فعيلاء كحمراء وفي فعلا فعيلا كحبلى في حبيلى وفي باب فعلان فعلى

فعلان كسكران في سكران واما فعلان فعلانة فيقال فيه فعلين كندمان
يمين في ندمان بمعنى الظريف ولا تشتبه عليك ان المراد بباب فعلان كل حمد
ودهمن فيه للتانيث سواء كان مفتوح الفاء او لم يكن وبباب فعلى المقصور
الذي الفه للتانيث مفتوحا فاؤه او غير مفتوح اذ الممدود الذي همزته
ليست للتانيث والمقصور الذي ليس الفه للتانيث لا عدول فيهما
عن القانون يقال في حرباء وارطى حربيء وارطيء ومخصص للجواب انهم
عدلوا في هذه الابواب عن القانون محافظة لها على القانون التي هي
علامة الجمع في باب افعال وعلامة التانيث في باقي فعلاء وفعلى لئلا يتغير
العلامة ولتتميز الابواب عن الاخيار المشاكلة لها والالف والنون
في فعلان فعلى وان لم يكن علامة لشيء الا انهما يشبهان التاء التانيث في
عدم قبول التاء فاخذا حكمهما في البقاء وعدم التغير ونقول الحاجز
على القانون في فعلان فعلانة عدلوا عنه في فعلان فعلى فرقا بينهما
ويقول في ميزان لا يعني به ان كل ما غير عن الاصل بعارض من
القلب والحذف سواء كان المقلوب فاء كميزان اصله موزان بسكون
الواو من الوزن فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او عينا كباب وناب
اصلهما بوب ونيب بفتح الفاء والعين قلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
او لاما كعصا اصله عصوو قلبت الفا وسواء كان المحذوف فاء كعدة اصلها
وعد بكسر الواو او عينا كسه الاصل سنه بدليل سنهة او لاما نحو يد اصله
يدي يرجع الى الاصل عند التصغير اما لزوال المقتضي للتغير واما لتمكن بناء
التصغير فيقال في ميزان موين بالرد لزوال علة الانقلاب وهي كسرة
الميم وسكون الواو وفي باب من الواو وناب من الياء بويب ونيب
بالرد لذهاب المقتضي بضم الاول وفي عصا عصيه بالياء الاصل عصيوة
فقلبت الواو ياء واد غمت الياء في الياء واما التاء فلكونها محذوفة في المكبر
الثلاثي والتاء المحذوفة في الثلاثي تظهر في التصغير وانما ترد لزوال المقتضي
وهو فتح ما قبل الواو بالحاق ياء التصغير وكذا يقال في عدة وعيدة وعيرة
على راي وفي سنة سنيهة وفي يد يديه بالرد في الكل لعدم امكان البناء بدونه
الرد لعدم الاعتداد بتاء التانيث لكونها في حكم كلمة منفصلة مع بقاء المقتضي
وهو الحذف من الفعل في مثل عدة وكثرة الاستعمال في البواقي بخلاف مبيت

في مَيِّتٍ اصله ميت بالتشديد فاستُخِفَّ بحذف الياء المتحركة فلا ترد لقيام
المقتضي مع امكان البناء بدون الرد وظهور التاء في شُبَّهٍ ويدية لكو
نها مقدرة في المكبر واما اذا زال المقتضي وامكن البناء بدون الرد فلا
يرجع الى الاصل كما اشرنا اليه كقُفْعٍ بُتْلٍ في قائل اصله قاول قلبت الواو
همزة اتباعا للفعل فبالتصغير لا يزول المقتضي وهو اعلال فعله فلا يرد
الى الاصل بل يقال قُوَيْئِلٌ بالهمزة وكُنَيْتٍ وأُوَيْدٍ في تراث واويد اسم
رجل والاصل وراث وويد بدون الرد لبقاء المقتضي وهو ان لا يقع
الضمة على الواو بل الضمة ح اقعد وانبت كما لا يقع فلا وجه للرد
التاء المقدرة في الثلاثي الا قول وذلك لئلا يجتمع فرعية التصغير مع فر
عية التقدير ولان في التصغير معنى الوصف فكما يجب هند الحقيرة يجب
هُنَيْدَةٌ بالتاء والعريب في تصغير العرب والعُرَيْسُ في تصغير العرس
او العرس خارجان عن القانون المستنبط عن تتبع كلامهم والقياس على
وعريسة والوجه العُرَيْسُ امرأة الرجل ما دامت في الاعراس والعرس بالضم
وليمة العرس فالاعراس الذي هو مصدر ملحوظ فيهما وان العرب مصدر

في الاصل بمعنى الخلوص والمصدر مما لا تقدير للتاء فيه فالعرب والعرس
والعرس بالكسر والضم كانها لا تقدير لتاء فيها فلم تظهر وفي عُرَيْبٍ وعُرَيْسٍ
بدون التاء قال في الثلاثي لان المقدرة في الرباعي لا تثبت كما سيجيء
واراد بما حروفه اربعة سواء كان كلها اصول كجعفر او بعضها كفواق
قوله ولا تثبت في الرباعي الا اي فيما جاوز حروفه ثلثة رباعيا كان او
خماسيا او سداسيا ويجوز ان يراد بما حروفه اربعة فقط لان حال
ما فوقه يعلم بطريق الاولى لان التاء اذا لم تثبت في الرباعي لطوله فلان
لا تثبت في الخماسي والسداسي بطريق الاولى قوله الا ما شذ من قديديمة
ووُرَيْئِةٍ استثناء من قوله في الرباعي اذ المعنى لا تثبت في كل فرد من افراد
الرباعي الا في هذين الفردين وكذا الاستثناء السابق استثناء من قوله
في التصغير اذ المعنى تثبت في كل فرد من افراد تصغير الثلاثي الا في هذين
الفردين فانه قيل ان العدام كما يطلق على الجزء المخصوص يطلق على جملة
ايضا فقيل قديديمة في الذي بمعنى الجزء وقديديم في اسم ملك فرقا بينهما و
الكسر غير معقول وكذا الورئة يطلق على ولد الولد كما يطلق على الجزء

المخصوصة فقيل في الذي يعني وذي بالتاء فرقا بينهما وقيل الجمع الفاظ
للجماعات مذكرة غير هذين اللفظين فلما خالفا اخواتهما بامر التانيث
خالفا الرباعيات المؤنثة بشبوت التاء قوله وجمع القلة يجري على بنائه
لما وذلك للتناسب بين التصغير والقلة لاستلزام القلة الخفة و
يجوز ان يرد الى الواحد ايضا نحو كليبات في الكلب قوله وجمع الكثرة
يرد الى افعل لعدم التناسب بين الكثرة والتصغير يرد جمع الكثرة الى
واحده وجوبا ان لم يوجد له جمع قلة وان وجد فلك الخيار ان شئت
رددته الى الواحد وان شئت رددته الى جمع القلة واذا رددته الى الو
احد يجب عليك ان تجمعه بعد التصغير على ما يستوجبه القياس بالواو والنون
ان كان من ذكور العقلاء نحو شويعرون في شعراء جمع شاعر وبالا
لف والتاء ان لم يكن منهم نحو مسيجدات في مساجد جمع مسجد وذلك لئلا يخل
الجمعية ان قيل الغلام اسم فكيف يجوز غليمون بدون العلمية قلنا لحذف
التصغير جعله وصفا يجب المعنى فكما يجوز رجال حفيرون يجوز
غليمون ولا يخل قاعدة الرد بجمع كثرة لا واحد له ولا جمع قلة له كعباديد

بعض

بعض الجماعات المتفرقة لان الواحد اعم من التحقيق والتقديري ومثل
عباديد وان لم يكن له واحد تحقيقا له واحد تقديرا لان ما يجمع على هذا
الوزن اما فعلال او فعليل او فعلول فواحده احد هؤلاء وان كان
فهو بصفة على فعيلي ويجمع بالالف والتاء كعبيد لات واما النقص
عن سكارى وحمر جمع الاحمر فوارد لانهما جمع كثرة ولا جمع قلة
لهما وواحدهما لا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء كما علمت في
موضعه فلا يصح ان الاعلى لفظهما فيجب استثناؤهما على قاعدة الرد ولا
استثناء اللهم الا ان يقال هما مخصوصان على القاعدة وترك الاستثناء
للشهرة قوله وتحقير الترخيم لا الى التحقير بعد الترخيم وبعد حذف الزائد
ففي الاضافة نوع مساهلة ويجوز ان يكون الترخيم بمعنى المرخم الى تحقير
الاسم الذي حذف زائده فالاضافة اضافة المصدر الى مفعوله ان
اعتبرت تحذف في ان تحذف صيغة معلوم واضافة المصدر الى الفاعل
مقام الفاعل ان اعتبرت بناء مجهول والمراد بالترخيم هنا حذف الزا
ئد لاجل التحقير كما اشرنا اليه لا المصطلح في باب النداء قوله وتقول في

في ذا وتا ذيا وتيا لا عما فرغ عن تصغير المعرب شرع في تصغير المبني اللازم
لان المبني العارض حكمه في التصغير حكم المعرب يقال خمسة عشر ويعيلبكك
في لا بعلبك وباذ بذ لا رجيل وباذ بيذ فرقه بالمثال وقال وتقول في ذا وتا
ذيا وتيا وفي الذي والتي اللذيا واللتيا اي تزيد بعد الآخر ياء وبعده
الفا فيجتمع ثلث سواكن الاول ياء التصغير والثاني الف ذا وتا وياء
الذي والتي والثالث الف التصغير فتقلب الف ذا وتا ياء فتدغم ياء التصغير
في ياء فيا وكذا تدغم التصغير في ياء الذي والتي فيصير ذيا وتيا واللذيا
واللتيا بعد تبديل الكسرة فتحة في الاخيرين وفي التثنية يحذف الف التصغير
لالتقاء الساكنين فيقال ذيان وتيان واللذيان واللتيان وكذا
في الجمع يقال اللذيون بحذف الالف وتبديل الفتحة ضمة لمناسبة الواو اذ
الاصل اللذيايون واللتيايون بحذف التصغير فان قيل لم حذف الف التصغير
ولم يحذف واو الجمع ولا الف التثنية قلنا لان للتصغير علامة اخرى بخلاف
التثنية والجمع قال بعض المتاخرين لا وجه للاتيان بالف في التثنية والجمع
ثم الحذف لالتقاء الساكنين لانهما علامتان متعددتان بلا فائدة مع انه لو كان

الالف

الالف في اللذيون محذوفة لالتقاء الساكنين لوجب ان يبقى الفتحة دلالة
على حذف الالف وليس كذلك لانه يقال اللذيون بالضم اعلم انه لا حذف
في اولاء واولاء بالقصر والمد لانه يزاد قبل الالف ياء وبعده الف فتقلب
الف اولاء ياء وتدغم الياء في الياء فيقال اوليا واوليا قبل زيادة الالف
بعد زيادة الياء تعويض عن فتحة الثاني وضم الاول لانه على تقدير
الاكتفاء بالياء يتم الغرض ولا يلزم اللبس هذا وان تصغير المبني اللازم
سماعي وقيل تصغير المضمر باسرها لان التصغير هو الوصف بالصغر
والمضمر لا يوصف وكذا تصغير بعض الموصولات كمن وما ورد فقلوا ايضا
تصغير اسماء الافعال لتضمنها معنى الافعال والافعال لا تصغر وكذا قيل
تصغير من المعرب لتضمنه معنى الا وتصغير مع وذو منه لعدم الامكان فقيل
وتصغير الاسم العامل عمل فعله حين عمل لا يقال زيد ضويرب عمرا ويقال
ويقال زيد ضويرب قوله المنسوب هو الاسم الملحق به الى الاسم الذي
الحق بآخره ياء مشددة للنسبة اليه اي لتدل الياء المشددة على نسبته اليه آخره
ياء مشددة الى المجرد عنها اي عن الياء فالمنسوب بغدادي والمنسوب اليه بغداد

بدون بدو الياء ورجل في رجل بغدادي هو الموصوف لا المنسوب الاصطلا

حة فالضمير في اليه راجع الى الاسم المذكور بملاحظة تجرده عن الياء او بعدم

ملاحظة لحوق الياء فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه ثامنها انما

احتاجت النسبة الى الزيادة لانها معنى حادث كالتثنية والجمع ونعني

الياء لكونها من حروف اللين ولم تزد الواو لثقلها ولم تزد الالف حذرا

عن اللبس بالمكسر اذ الالف تقع علامة له لكثرة كثيرا وشددت لئلا

يلتبس بياء الاضافة قوله الملحق بآخره خرج به ما لم يلحق بآخره شيء قوله

ياء خرج به ما لحق آخره غير الياء قوله مشددة خرج به نحو غلامي بياء الا

ضافة وقوله للنسبة اليه خرج به كرسي الفلك الثامن والتعريف على

اسم آخره ياء مشددة منقلبة عن حاله الى حال وعن معنى الى معنى آخر الا ترى

ان الاعراب قبل لحوق الياء كان جاريا على دال بغداد وبعد الياء يجري

على الياء وقبل الياء كان اسما وبعدها صار وصفا يعمل في المضمر او في

نحو زيد بغدادي وزيد بغدادي غلامه وامرأة بغدادية والمعنى قبل الياء

هو الولاية المخصوصة وبعدها هو الشخص المنسوب الى تلك الولاية وقد

يبدل عن احد الياءين الف نحو هذا رجل عاني ولا بد من الياء في النسبة

الى يمن والقياس يمني وقالوا ان الالف في زنديق بدل من الياء والاصل

زنديقي منسوب الى زندقة كتاب زنادقة لكم الضال المضل المحذول

في الدنيا والآخرة قوله وحقه ان تحذف منه تاء التانيث لا لان ثبوت

التاء يستلزم توسط العلامة وتانيث صفة المذكر واجتماع التانيث

في صفة المؤنث وثبوت الالف في التثنية والجمع اي ثبوت علامتيهما يستلزم

اجتماع الاعرابين بالحركة والحرف مع ان الغرض من النسبة وهو انبات

العلاقة بين المنسوب والمنسوب اليه قائم بالنسبة الى لفظ المفرد فيقع

لفظ التثنية والجمع ضائعا الا ان يكونا علمين فاعربا بالحركة في تثبت

لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه واذا اعربا بالحروف نظرا الى الاصل

فلا مساغ للاثبات لادائه الى اجتماع الاعرابين فتذكر جاء خبلي وخبلاني

في النسبة الى خبلان اسم رجل وفتري وفتريني في النسبة الى فترين

اسم بلدة جمع فتر في الاصل وهو الشيخ الفاني سمي به بلدة لكثرة الشيخ الفا

ني فيها لكن اذا اعربا بالحركة يلزم الالف في التثنية نحو جاء خبلانا و

والياء في الجمع نحو هذا فسنين كانت عليهم سنين بدون العين لخفة الالف
في التثنية والياء في الجمع واذا تلخص هذا فاعلم ان الظاهر كان عليه ان
يقول وعلامة التثنية والجمع لان المحذوف ليس مجرد النون بل علامة كل
منهما لكن عدل عنه وقال نون التثنية والجمع تنبيها على تنزل النون مع الالف
والواو منزلة حرف واحد في عدم التجزي وعلى ان سقوطها يستلزم سقوط
اخرها وخصص النون بالذكر مع ان التثنية تحصل بذكر اخرها ايضا
بالنون لكونها مشتركة بين النوعين لتحصل التثنية مع الاختصار مع
انه لو قال وعلامة الجمع تعم المكسر وهو سيذكره منفردا بقوله واذا نسب
الى الجمع رد الى الواحد وان يقال في عمرو وثبل الى اي اذا نسب الى فعل
بفتح الفاء وكسر العين والى فعل بضم الفاء وكسر العين يجب ان يفتح
العين لئلا يجتمع الكسرتان مع الياءين مع قلة حروف الكلمة بخلاف عليط
لان كثرة الحروف هونت امر الاجتماع وبخلاف نفتح على الافصح و
بعضهم بفتح بناء على ان سكون الثاني جعله كالثلاثي واما فعل بكسر ففيه
كابل ففيه طريقان الفاء الكسرة ليجري اللسان على سنن واحد وفتح العين

لئلا يجتمع الكسرتان مع الياءين مع قلة حروف الكلمة ولم يتعرض له
المصنف لكون الفاء الكسرة فيه طريقا ايضا وفي نحو حنيفة حنفي
اراد بنحو حنيفة ما هو على وزن فعيلة مما ليس بمعتل العين واللام و
المضاعف لان معتل العين والمضاعف لا يحذف ياؤهما بل يقال في طويلة
وشديدة طويلي وشديدي لانه اذا حذف الياء ولم يدغم ولم يقلب يلزم
خلاف القانون مع الثقل واذا قلب وادغم يلزم اللبس مع زيادة
التغيير والمعتل اللام يجيء حكمه عقيب هذا والمقصود ان نحو حنيفة
يحذف تاءه كما هو القياس ثم ياءه ليفرق من الفعيل ولم يعكس لثقل الحذف
ثم بفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع الياءين وفتح شاذ وجذ
ي اشذ لان في الاول الفاء الفتح على اصله وان كان خلاف القانون
وفي الثاني عدولا عنه بلا ضرورة وفي نحو غنية وضرية وامية
اي حق المنسوب ان يقال في فعيلة وفعيلة بفتح الفاء وضمها من المعتل
اللام كغنية وضرية وامية غنوي وضروي واموي ويقال اموي بالفتح
على خلاف القياس ايضا باسقاط التاء والياء وتبديل الكسرة فتحة

بما ذكر وبقلب الياء التي هي لام الفعل واوًا لئلا يجتمع الياآت وبعضهم
يقول اسْتَحْيَى بادغام ياآت لان فتح الثاني يهدي امر الاجتماع قوله و
فيما آخره الف ثالثة لا عطف على قوله في نحو غزو وظبي ما آخره الف ثالثة
منقلبة عن الواو كعصا او عن الياء كرحى او اصلية كمتى او زائدة منقلبة
عن الواو كاعشى اصله اعشو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا او عن الياء
كرمى اصله مرمي قلبت الياء الفا بانقلاب الفه عن النسبة واوًا يقال عصوي
ورحوي ومنوي واعشوي ومرموي لان الاثبات يودي الى التقاء
الساكنين والحذف خلاف الاصل والانقلاب ياء اجتماع الياآت وا
ذ لكن وان كان على خلافه منكره
فاقتدا الرابعة بالمنقلبة لان الرابعة الغير المنقلبة يجوز فيها الوجهان
ن القلب والحذف كما سياتي قوله وفي الزائدة الرابعة القلب والحذف
اي حق المنسوب في الالف الزائدة الرابعة القلب واوًا تشبيهًا بالالف
الاصلية كحبلوي ويجوز في تمام الالف بعد القلب اما تشبيهًا بالممدود و
اما لئلا يجتمع الواو والياء في مثل دنياوي مع حمل الباقي عليه نحو حبلا
وي والحذف تشبيهًا بتاء التانيث لزيادتها كالتاء سواء زيدت لغرض
الثانية كالف صحرا او لغرض آخر كالف اربطع هذا في ساكن الوسط
كبلي واما متحرك الوسط كجمزى فكالخامسة بلا فرق فكما يجب حباري با
لحذف كذا يجب جمزي وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف والمصنف لوضعه
الرسالة على الاختصار رمز اليه بالمثال قوله وفي الخامسة الحذف لا غير
اي في الالف الخامسة مطلقا منقلبة او غير منقلبة اصلية او زائدة لغرض
التانيث او لا آخر بتوسيع الحذف ولا يجوز القلب لتنزل الخامسة ولم يتعرض
لحذف ده لانه يعلم بطريق الاولى لان زيادة تقلها كمتى في مشي بالا
لف قوله وفيما آخره ياء ثالثة لا لما تكلم فيما آخره الف شرع ان يتكلم فيما آخره
ياء فقال وفيما آخره ياء ثالثة كعمي اي بفتح المكسور ويقلب الياء
واوًا وجوبًا اما الفتح فلئلا يجتمع الكسرتان مع الياء التي هي فتحة حروف
الكلمة واما القلب فلئلا يجتمع الياآت وقيد الياء بالثالثة لان الوا
يغير يجوز فيها الامران قوله وفي الرابعة كقاضي وقاضوي اي
يجوز الحذف لثقل الرباعي والقلب صيانة لحرف الاصلي من وجه مع عدم
يقوع غايته لكن الحذف افصح من القلب لرجحان دلالة على رعاية الاصالة

عند تخفف النقل قال فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عندنا

نوتى ولا نقدر وفي الخامسة للحذف لا غير له وذكر لبلوغ النقل نهايته

فان النقل اذا بلغ النهاية تعين للخفة ولا يكون غرض ولا مهما فيثبت

للحرف لحصوله ولم يتعرض لحذف السادسة لانه يعلم من طريق الاولى

وفي المنصرف من المحمود له اي الذي همزته ليست للتانيث

بل هي لام الفعل بدون ان تنقلب عن شيء كقراء على وزن فعال بفتح العا

بدا وجمع قارئ او مع الانقلاب ككساء على وزن فعال اصله كساو بالواو

ولم يتعرض للاول لان حاله تعلم من الثاني بطريق الاولى او زائدة للالحاق

بفرطاس اي زائدة لان يصير بسببها المثال الانفص على المثال الالف

يدل على ما يعامل به ما يعامل بالازيد من الاحكام والاحوال ولا فائدة لزيا

دتها غير هذا التثبيت عند النسبة على حاله ولا تنقلب همزته واوا لان الحق

هو الاصل ولا داعي للعدول عنه وبعضهم يجيز القلب تشبيها لها بهمزة التا

نيث وبقول قراوي وكساوي وصحراوي لكن القلب فيما همزته للالحاق

اكثر منه في الذي همزته اصلية فذكر الملزوم وهو الانصراف واراد

اللازم

اللازم وهو عدم كون الهمزة للتانيث ونصب المثال على هذه الارادة

قرينة لان الهمزة في الاصلية ليست للتانيث وفي غير المنصرف من الحمد

وداي الحمد والذي همزته للتانيث كخ باللازم عن الملزوم فان المحذوف

كون الهمزة للتانيث يلزمه عدم الصرف فذكر اللازم وهو عدم كونه

الصرف واراد الملزوم وهو كون الهمزة للتانيث ونصب المثال قرينة

على هذه الارادة فلا يرد عليه كساء اي بالهمزة في كساء علما للمرأة غير

منصرف للعلمية والتانيث لان المراد بعدم الصرف كون التانيث فلا يرد

ما اورده ابن الحاجب عليه في هذا الموضع تامل

وتي ايراد المثالين تنبيها على استواء التانيثين للجمع والقطع في حكم الا

نقلاب اذ تانيث حمراء جمع وتانيث زكريا بقطع وانما وجب القلب

لان الانباث توسيط العلامة والحذف اخلالها وقلبها ياء التزام

جماع الباب فتقلب واوا حذرا عن لزوم المحذور واذا نسب الى

الجمع رد الى واحده اي اذا نسب الى الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم لا

ن حال الاخير كالسالم فذعلم فيما سبق قالوا انما وجب الرد لان الغرض

جمع

من النسبة اثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه وهذا يقوم

بالنسبة الى لفظ المفرد فيقع لفظ الجمع ضابطا

عن وضع الاجنبة الا ان يطرأ عليها العلمية

جدتي ومسلمات في النسبة الى ماجد ومسلمات

والاعراب مجرى العلم بطابقتين مخصوصة

فكفرضي وصحفي يرد فرائض وصحف

التاء والياء ثم يحذف بفتح المكسور فيقال ف

وصحفي وهو الماهر في المكاتب وجرى لف

المخصوص بقال فرائضي اضافة اسماء

من الى شيء عبارة والى شيء هو اعرض عن نوعه و

استعماله في المذكر والمؤنث قبل اسماء العدد ما وضع ليس

لكم فالواحد وما فوقه عدد لانه يقال واحد واثنان في جواب كم د

هكذا وقبل العدد نصف مجموع الحاشيتين كاثنين وما فوقه فان احد

حدى حاشيتي الاثنين واحد والحاشية الاخرى له ثلثة والثلثة مع

الوا

الواحد اربعة ونصف الاربعة اثنان فالاثنان عدد لكونه نصف مجموع

الى شيئين والواحد غير عدد لانه ليس له حاشيتان بل له حاشية واحدة

فقط قوله تقول ثلثة الى عشرة في المذكر اي تلحق التاء بعدد المذكر

من الثلثة الى العشرة وتقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وذلك لان كلا

منها مؤنث باعتبار الجماعة والامثال في قوله تع من جاء بالحسنة فله عشر

مثالها عبارة عن الحسنات فهي جمع مؤنث او مكنية للمانث من المضاف

اليه واما قولهم ثلثة بنات آوى فلان الواحد ابن آوى لان المذكر الوجه

العاقل قد يجمع بالالف والتاء مخوشد دفات في جمع سرادق ولو كان الف

كان حد بنت آوى لم تكن امر التاء ايضا قال بعض المحاربة تشترك المذكر

والمؤنث في لفظة البنت في غير العقلاء ويؤيده قوله تع بنت مخاض التي

فلولا الاشتراك فيها لما قارن بها ذكر الصفة ولا تلحق التاء بعدد المؤنث

ولا تقول ثلثة نسوة وعشرة نسوة فرقا بينهما ولم يعكس لرجحان المذكر على

المؤنث يعني عند اقتضاء كل منهما علامة التانيث لو الى مقتضى المذكر لرجحانه

ويلغى مقتضى المؤنث والواحد والاثنان لعدم المقتضى لعدولهما عن القانون

من النسبة اثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه وهذا يقوم
بالنسبة الى لفظ المفرد فيبقى لفظ الجمع ضائعا فيرد الى الواحد حذرا
عن وصمة اللاغية الا ان يطرأ عليها العلمية فح لا رد بل وجب ان يقال مسا
جدي ومسلماتي في النسبة الى مساجد ومسلمات علمين وجرى الانصار
والاعراب مجرى العلم لطابقتهما مخصوصين يقال اعرابي وانصاري
كفرضي وصحفي برد فرايض وصحف الى فريضة وصحيفة ثم يحذف
التاء والياء ثم يحرك بفتح المكسور فيقال فرضة وهو الماهر في الفرايض
وصحفي وهو الماهر في المكاتب وجرى لفظ الفرايض مجرى العلم للفن
المخصوص يقال فرايض البضاعة اسماء العدد لما انقضى بينهم ان الوحد
من الشيء عبارة والى شيء هو اعرض عن نوعه وبادر الى بيان كيفية
استعماله في المذكر والمؤنث قبل اسماء العدد ما وضع ليقع جوابا
لكم فالواحد وما فوقه عدد لانه يقال واحد واثنان في جواب كم در
هم وقيل العدد نصف مجموع الحاشيتين كاثنين وما فوقه فان احد
حدي حاشيتي الاثنين واحد والحاشية الاخرى له ثنتان والثلثة مع

الوا

الواحد اربعة ونصف الاربعة اثنان فالاثنان عدد لكونه نصف مجموع
الى حاشيتين والواحد غير عدد لانه ليس له حاشيتان بل له حاشية واحدة
فقط قوله تقول ثلثة الى عشرة في المذكر اي تلحق التاء بعدد المذكر
من الثلثة الى العشرة وتقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وذلك لان كلا منهما
مؤنث باعتبار الجماعة والامثال في قوله تع من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها عبارة عن الحسنات فهي جمع مؤنث او مكنية لما تنث من المضاف
اليه واما قولهم ثلثة بنات آوت فلان الواحد ابن آوى لان المذكر يوم
العاقل قد يجمع بالالف والتاء نحو سجدات في جمع سراد ق ولو كان الف
كان حد بنت آوى لم تكن امر التاء ايضا قال بعض المحاربة بشتد كي المذكر
والمؤنث في لفظ البنت في غير العقلاء ويؤيده قوله تم بنت مخاض التي
فلولا الاشتراك فيها لما قارن بها ذكر الصفة ولا تلحق التاء بعدد المؤنث
ولا تقول ثلثة نسوة وعشرة نسوة فرقا بينهما ولم يعكس لرجحان المذكر على
المؤنث بعض عند اقتضاء كل منهما علامة التانيث لو الى مقتضى المذكر لرجحانه
ويلغو مقتضى المؤنث والواحد والاثنان لعدم المقتضي لعدولهما عن القانون

المشهور لعدم كونهما في معنى الجماعة جاريان على القانون يقال في المذكر
واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان او ثنتان فلذلك قال و
تقول ثلثة وبدأ من ثلثة وهو مميز المائة والالف الى المميز المجرور
المفرد مميز المائة والالف نحو مائة رجل والف دينار وكذا مميز تثنيتهما
نحو مائتا رجل والفا رجل ومميز جمع الالف ايضا نحو آلاف رجل واما
جمع المائة فلا وجود له في كلامهم ومئين في قوله ثلث مئين للملوك وفي بها
رداء وجلت عن وجوه الاهلهم شاذ غير صادر عن الواضع حمله عليه
الكسائي الوزن مع انتفاء شروط الجمع بالواو والنون واما الجر فبسبب
الاضافة فقد يترك الاضافة كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما واما الافراد
ولا فلان الغرض بيان الجنس وهو يقوم بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا و
لان فيهما ثقل الكثرة فلو كان مميزهما جمعا لتضاعف الثقل وسنين في قوله
تع وبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين مجرور على البدل اي لبثوا سنين قال
ابو اسحق الزجاج لو انتصب سنين بالتمييز لزم ان يكون قد لبثوا في الكهف
تسعمائة ووجهه بعضهم بان مميز المائة فرد من افرادها كانه قيل

او مجرورا اما المجرور فلا اضافة وقد يتركب فينصب التمييز نحو ثلثة اثوابا واما
المجموعة فلمطابقة المعدود والعدد الذي هو في المرتبة الاولى اذ الاصل
هو المطابقة ولا مانع عنها قوله وقد شذ نحو ثلثة ثلثمائة اقول وذلك
لان مائة ليست بجمع لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه
لعقد معين ولا شيء من الجموع كذلك بخلاف ثلث ذود فانه وان لم يكن جمعا
بحسب اللفظ فهو جمع بحسب المعنى لعدم تعينه لعدد معين وقد وقعت تمييزا
لثلثة الى تسعة والقياس ثلث مئين في المذكر وثلثمائة في المؤنث قيل في
توجيه لما كان في معنى المائة كثرة نزلت بمنزلة الجمع واغنت عنه مع ان في
ثلثمائة ثقل الكثرة مع ثقل التانيث فلو انضم اليهما ثقل الجمع لتضاعف
الثقل قوله والمنصوب بعد احد عشر انما نصب لامتناع اضافة المركب
الى تمييزه لانه يضاف الى غير تمييزه نحو احد عشر كوكبا فلم يضف الى تمييزه فرقا
بينهما ولم يعكس دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه وكذا يمتنع اضافة ما فيه
شبه نون الجمع من الاعداد لاستلزام اضافته اجتماع المتنافيين وهو
سقوط النون وعدم سقوطه اذ شبهها بنون الجمع يقتضي سقوطها و

وكونها جزءا من الكلمة يقتضي عدم سقوطها فتركب العدد لا يضاف باب
عشرين الى غير تمييزه الضامن مسبق لحاجة البيان وعشرين و
عشري رمضان الظنة من كلام المولدين وقول بعضهم يضاف الى غير تمييزه
بالاتفاق غلط منشاه عدم تتبع كتب الفن قوله ولا يكون الا مفردا
اي المميز المنصوب لا يكون الا مفردا وذلك لان الغرض بيان الجنس و
هو يحصل بلفظ المفرد فلا حاجة الى لفظ الجمع ولان في المركب ثقل التر
كيب وفي باب عشرين ثقل الجمعية مع الكثرة فلو جمع التمييز تضاعف الثقل
واسباطا في قوله تعالى اثنتا عشرة اسباطا بدل لا تمييز والا يلزم ان يكون
الاسباط ستة وثلثين كما قال ابو اسحق في ثلثمائة سنين قوله ومميز العشرة
فما دونها حقه الجر اي ما يليق به وما يناسبه ان يكون جمعا قلة اي جمع المذ
كر والمؤنث السالم او مكسرا من الاوزان الاربعة التي هي افعل وافعال
وافعلة وفعلة ليتطابقا في القلة لان العشرة وما دونها اقل مراتب
العدد الا اذا اعوز اي حقه ان يكون جمع قلة في كل وقت وزمان الا
وقت اعواز جمع القلة اي وقت فقد جمع القلة من لفظ المميز في يجوز

الابنية لجمع الكثرة للضرورة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع و
شاسع واشسعة وشسعين وشسعات وقوله ثم بنو تميم
بالفرق ثلثة فروق فروا فيه مستعاذ في موضع افراد الحقيقة وكثرة استعمال
وتقول في تانيث الاعداد المركبة له ان قيل لم لم يبين تذكير الا
عداد قلنا لانه لم عدم بيانه فان بيان تانيثها يستلزم بيان تذكيرها
ضمنا فان قيل فلم لم يبين تذكيرها صريحا ضمنا فلنا
وذلك ليتمكن من بيان اسكان الشين وكسرها تامل قوله تونث
الاول لكن تانيث الاول في احدى عشرة واثنتا عشرة على القياس
لان الالف في احدى والتاء في اثنتا علامة التانيث وفي ثلث عشرة الى
تسع عشرة معدول عن الاصل جار على القياس تانيث العدد فان الكو
ه الاسقاط فيه دليل التانيث واما الجزء الثاني فجاء على الاصل في الكل
لان العدول عن الاصل لحصول الفرق وهو قد حصل بالجزء الاول فلا
وجه لعدول الثاني عنه بلا ضرورة وتقول في تذكيرها احد عشر اثنا
عشر ثلثة عشر الى تسعة عشر تذكير الاول لكن في احد عشر واثنا على القياس

المشهور

لان الالف في الثاء بعد الذكر للفرق وهو يحصل بالجزء الاول

وهو عدم لان الثاء بالتذكير

وهو ان تكون الثاء بعد التذكير

المشهور وفي الباقي على القياس اسماء العدد اذا الثاء دليل التذكير فيها
واما التذكير الثاني فعلى القياس المشهور في الكل قوله وتسكن الشين من عشرة
او تكسر بها اقول الاسكان للجمع بين هربا عن توالي اربع حركات
فيما هو مركب بما آخره متحرك فالكسر لبيان تميم هربا عن توالي اربع فتحات
فيما هو مركب بما آخره مفتوح والوجه هو الاول لان توالي اربع حركات
محذور فتحات كانت او لم تكن فهم في ورطة تميم هربوا عنها قوله الاسماء
المتصلة بالافعال انصالها بالافعال نفس المعنى المنسبح اي الحدث او كون
معناها نفس الحدث فان الحدث جزء مدلول الفعل وجزء مدلول المشتقات
ونفس مدلول المصدر قوله المصدر اي الاول من الاسماء المتصلة بالمصدر
قدمه على سائر الاسماء اما لانه اصل وماخذ للبواقي واما لانه اقوى
في امر الانصال لان الانصال بالافعال باعتبار الحدث وهو اي الحدث
نفس مدلول المصدر قوله وهو الاسم الذي يشتق منه الفعل اي يوخذ
منه الفعل المراد بالاخذ ان ينقل مادة المصدر عن الهيئة المصدرية
الى هيئة اخرى من هيئات المشتقات فالفعل ماخوذ من المصدر بمعنى ان

مادة المصدر منتقلة عن الهيئة المصدرية الى الهيئة الفعلية هذا هو الا
شتقاق العلي وقولهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في الحرو
ف والمعنى فترد احدهما الى الآخر هو الاشتقاق العلي لان الوجدان
هنا بمعنى العلم اي الاشتقاق العلي بين الضرب وضرب مثلا ان تعلم التنا
سب بينهما في الحروف والمعنى فترد ضرب الى الضرب فالمردود مشتق و
المردود اليه مشتق منه قال العلماء الكوفية المصدر ما خوذ من الفعل
والاصل هو الفعل بمعنى ان مادة الفعل منقولة عن الهيئة الفعلية
الى الهيئة المصدرية كما تنقل قطعة الفضة عن الهيئة الاصلية الى الهيئة
الخاتمية ودلائل الفريقين مذكورة في المطولات قوله ويعمل عمل فعله يعني
ان الفعل يكون فاعله وكون الكلام وكون اقتضائه له اشد من اقتضاء
المصدر لفاعله وتضمنه المعنى النسبي الذي لا بد له من محل يقوم به وهو
يقع هو عليه ان كان متعديا اصلي في العمل بخلاف المصدر فانه يكون فاعله
فضلة يتم الكلام بدونه فرع في العمل للفعل وعمله دائر على الفعل اما خوذ منه
ان كان الفعل اما خوذ منه لازما فهو لازم وان كان متعديا الى واحد او

الى اثنين او الى ثلثة فهو اي المصدر كذلك ولزوم الفاعل لبعض المشتقات
ليس لكونه ركنا من الكلام بل لسبب آخر فلا يلزم كونها اصلا في العمل كالا
فعال فلذلك شبه عمل المصدر بعمل الفعل فقال ويعمل عمل فعله اي عملا كعمل فعله
ان لازما فلازم وان متعديا فمتعد وسواء كان بمعنى الماضي او الحال
والاستقبال لانه ما قيل بان مع الفعل ماضيا كان او غيره لان ان مع الفعل
آخذ من المصدر احكامه كالفاعلية وغيرها فالمصدر آخذ منه حكم العمل مطلقا
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واي من ان ضرب زيد عمرا ومن ضرب عمرا زيد
بتقديم المفعول اي من ان ضرب عمرا زيد ونحو يعجبني ضرب زيد عمرا واي ان يضرب
زيد عمرا والآن او غدا ولكونه ما قيل بان مع الفعل فلو عمله معرفا باللام كقوله
كم رزئت فلم اكن اتحلى عن الضرب مسمعا فان قيل فليكن عمله قليلا عند الاضافة
لان ان مع الفعل لا يضاف فلنا بينهما فرق اذ اللام يغير المعنى والمعنى و
الاضافة تغير المعنى فقط ان قيل لم لم يخل من المصدر اللازم ايضا قلنا لان
مثال المتعدي مثال له في المجد لان عمل المتعدي وهو الرفع والنصب يتضمن
عمل اللازم وهو الرفع فقط قوله ويضاف الى الفاعل اي يضاف المصدر

فيبقى المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واي المفعول فيبقى الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب عمرا زيد

لكونه اسما الى فاعله ويبنى المفعول منصوبا ان ذكر نحو عجبت من ضرب زيد
عمرا فهو مرفوع المحل وان كان مجرورا يجب اللفظ فان كان يجوز الرفع
في توابعه نحو اعجبني ضرب الجلاد الحاذق بالرفع والى مفعوله ايضا فيبنى الفا
على مرفوعا ان ذكر نحو عجبت من ضرب زيد عمرو فهو مجرور يجب اللفظ
منصوب يجب المحل لكونه مفعولا فيجوز نصب توابعه اجراء على المحل نحو
اعجبني ضرب عمرو السارق زيدا وانما قلنا ان ذكر الفاعل والمفعول لان ذ
كرهما للمصدر غير لازم اجماعا فمراده ما ذكرنا ويضاف ايضا الى القائم
مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد ويمكن ادراجه في قوله
ويضاف الى الفاعل لان القائم مقام الفاعل فاعل عند المص وقوله نع الم
غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون يمكن ان يحمل على كل من الاضافات
الثلث على اضافة المصدر الى الفاعل اي غلبت الفارس الروم على قراءة
بناء المعلوم في غلبت وهم اي الفارس من بعد غلبهم اي من بعد ان غلبوا الر
وم على حذف المفعول سيغلبون بالبناء للمفعول في سيغلبون اي الروم
وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم اي الفارس من بعد غلبهم اي

اي

اي من بعد ان غلب الروم هم اي الفارس على حذف الفاعل سيغلبون اي

الجميل مع لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على
الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر
بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشكر ايضا
مع لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا
لانعامه على الشاكر وعرفي وهو ص والعمل جميع
ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح هو الوصف بالجميل
تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر بالتعظيم
فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره بمقابلة
الانعام وغيره اختيارا او غيره شرح ابن هشام

واعرف منه ما قاله الش
يعني الامر الاشرف كلام
الش ايضا مفهوم مردود
بين مجموع السببين او
باحد احدهما فقط مثل
السبب المؤثر في منع الصرف
فانه تام اما وناقصا لا يكون
العلمية شرطا فيه فانه اعم من
مجموع السببين اذ يصدق
عليه انه سبب تام كوامكن
اجتماعهما ومن احدهما اذ
ناقصا يتم بانضمام سبب آخر
اليه لكن لا يجوز اجتماع السببين

لكونه اسما الى فاعله ويبنى المفعول منصوبا ان ذكر نحو عجبت من ضرب زيد

وان كان في قوة ان مع الفعل منه

ان الكلية لامها للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية
على ما هو رأي البعض والتعريف تبع فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث هو هو اذ
التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام في اوائل شرح
للكافية وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها
وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التنافي
في بينها وبين المركب او بينها الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام
ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب وقال الشيخ الرضي
وهو اشتقاق بعيد الظاهر

فهو لبيد الفعل اسم

اذا حصل الفعل الجاري والبناء فيا
ذا شابه الاسم الاعرابي
معناه كما انهما الاحتمال
عمل واذا شابه مركبه الذي يبنى ويعطى
فيه جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمل ولا
يبنى للضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب
المضارع ما يظهر الاسم واذا شابه بوجه بعيد
يكون فيها فلا يبنى بنية المشابهة لضعفها
مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل
الفعل لطرفه من المعنى الفعل
الاعراب وهو التنوين ثم ينبه الكسر او فتحا
اذا

وم على حذف المفعول سيغلبون بالبناء للمفعول في سيغلبون اي للروم
وهو الروم والواو قائم مقام الفاعل راجع الى الفارس منه
وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم اي الفارس من بعد غلبهم اي

اي

اي من بعد ان غلب الروم هم اي الفارس على حذف الفاعل سيغلبون اي
وهم
للروم وعلى اضافة المصدر الى القائم مقام الفاعل والمعنى وهم اي الروم من
اي سيصيرون مغلوبين للروم
بعد غلبهم اي من بعد ان غلبوا الفارس سيغلبون الفارس على حذف المفعول
وعلى قراءة بناء المعلوم في سيغلبون وقراءة بناء المجهول في غلبت قوله
ولا يتقدم عليه معموله اما عدم تقدم الفاعل فظاهر واما عدم تقدم مفعوله
اي على المصدر
فلانه ما دل بان مع الفعل كما اشرنا اليه وهو اي ان مع المفعول صدر
حال
الكلام لا يتقدم عليه معموله فالمصدر لا يتقدم عليه معموله وبعض المتاخرين
في امثلة الحوي منه
جوز تقديم الظرف عليه مستندا بانه معمول ضعيف بكفيه ما فيه من الفعل وبانه
وهو التشاؤل منه
مع الاشباه كالحرم فلهم حكم لا يكون لغيره فيجوز ان يتقدم عليه مع
مصدر
والظاهر وللحرم بالواو
متاع تقدم غيره كان يقال اليوم ضربك والجمهور يجعلون منه ذكر لو
اي غير الظرف على المصدر
وقع في كلامهم على اضمار العامل وكون ذكر المذكور مفسرا اي اليوم ضربك البوم
ضربك قوله واسم الفاعل هو ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل مع الدلالة عليه
والثاني اسم الفاعل
في الحركات والسكنات وعدد الحروف ولا يبطل طرده بافعل التفضيل لان
المراد بالفعل ما خذ الاشتقاق كالضرب في ضارب وافضل مشتق من الفضل

لمن قام به الفعل الذي هو مأخذ الاشتقاق تامّ ولا يمكن
استفادة هذا المعنى من لفظ اسم الفاعل لم يعرّفه المصنف واكتفى باشارة
اللفظ عن التصريح لئلا يطول الكتاب قوله ويعمل عمل يفعل من فعله اذا كان
بمعنى الحال لا قوله عمل يفعل اي عمل الجنس للفاعل من المضارع لاشتقاقه منه
قوله من فعله اي لا يعمل عمل مطلق الجنس للفاعل ايّا كان بل يعمل عمل الذي هو
اي اسم الفاعل مشتق منه فضارب يعمل عمل يضرب في رفع الفاعل ونصب
المفعول وذاهب يعمل عمل يذهب في رفع الفاعل فقط قوله اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال يعني انّ عمله عمل يفعل مشروط بان يكون حين عمله بمعنى
الحال او الاستقبال بارادة المتكلم اي بالقرينة او لم يأت بها وذلك نحو
زيد ضارب عمرا غدا فلو كان بمعنى الحال او الاستقبال لوازاه معنى
فبتقوى الموازاة فيقوى على العمل فيعمل بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي نحو
زيد ضارب عمرو امس او اريد به زمان مستمر نحو مررت بزيد مالك
العبيد فانه لا موازاة بينه وبين المضارع معنى فلا يعمل لضعف الموا
زاة لانه لا يوازي المضارع الا من جهة اللفظ ولا يوازي الماضي الا

من جهة المعنى بل يجب الاضافة ح معنى فلا فالكسائي فانه يجوز عمله مطلقا سواء
كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن متمسكا بقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط عمل في ذراعيه مع وقوع البسط في الزمان الماضي قبل
نزول الآية وبقولهم جاءني الضارب زيدا امس وبقولهم زيد معطي عمرو
درهما امس والجواب عن الاول انّ باسط اريد به حكاية حال ماضية فهو بمعنى
الحال في المجلة وعلى سبيل الحكاية وعن الثاني انّ اسم الفاعل اذا دخله اللام صار فعلا
في صورة الاسم لانّ اللام فيه موصول والموصول لا بدّ له من صلة والصلة
لا تكون الا جملة وههنا اسم فاعل وهو يجب تجريده فهو اي اسم الفاعل في قوة
الفعل فيعمل لكونه فعلا في الحقيقة سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن
غيّروه الى صورة الاسم اصلاحا للفظ لئلا يدخل عليه صورة اللام والا لم
يكن للتعريف وعن الثالث انّ درهما منصوب بفعل مقدّر اي اعطى درهما
لا باسم الفاعل قوله الا اذا اريد به حكاية حال ماضية مستمرة اي لا يجوز
عمل ما هو بمعنى الماضي كلّ وقت وزمان الا اذا اريد اي الا وقت ارادة حكا
يته حال ماضية منه فانه يعمل ح لكونه بمعنى الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية كقوله تع

وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد فان البسط وان كان واقعا في نزول
الآية الا انه لورود ذلك في مورد الحكاية تنزل منزلة الحال وعمل في المفعول
كالذي بمعنى الحال تحقيقا اعلم ان الفرق بينه وبين اذا كان بمعنى الماضي ولم
يرد به حكاية حال ماضية وبين ما اذا كان بمعناه واريد به حكاية حال
ماضية هو ان غرض المتكلم في الاول الاخبار السامع عن الواقع في الماضي
فقط وفي الثاني الاخبار عن الواقع فيه مع ارادة ان يكون السامع كانه يراه
بواسطة الصيغة يعني ان المقصود افادة البسط الواقع من كلب اصحاب
الكهف بدون ان يلاحظ مضيه وانقضائه فيكون السامع كانه يراه بواسطة
الصيغة لان صيغة اسم الفاعل حقيقة في الواقع في الحال اتفاقا وفي الماضي كما
زعمه البعض وفي الاستقبال مجازا اتفاقا واعلم ان عمله مشروط ايضا عند
نحاة البصرة بان يعتمد على المبتدأ نحو زيد ضارب غلامه عمرو او على الموصوف
نحو جاءني زيد الضارب غلامه عمرو او على ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا غلامه
او على حرف الاستفهام نحو اقائم الزيدان او على حرف نفي نحو ما قائم الزيدان
خلافا للنحاة الكوفية والاخفش من البصريين فانهم لا يشترطون الاعتماد

وبان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لا يقال هذا ضارب عالم زيدا ولا زيد
ضويرب عمرا لان الفعل لا يوصف ولا يصغر ويبقى عمله الا ما يشذ له
واسم المفعول وهو مشتق لذات من يقع عليه الفعل ولامكان اشتقاقه
هذا المعنى من لفظ اسم المفعول لم يقرنه به يعمل عمل يفعل اي يعمل عمل المضارع
المبني للمفعول لانه ماخوذ منه قوله من فعل اي لا يعمل عمل مطلق المضارع
المبني للمفعول بل يعمل عمل المضارع المبني للمفعول الذي هو اي اسم المفعول
مشتق منه فمضروب يعمل عمل يضرب وهو رفع المفعول لقيامه مقام الفاعل
نحو زيد مضروب غلامه كيضرب غلامه ومعلوم يعمل عمل يعلم وهو رفع المفعول
الاول لقيامه مقام الفاعل ونصب الثاني نحو هل يعلم زيدا فاعلا وزيد معلوم
غلامه فاعلا ولو جاز ان يعمل عمل مطلق المضارع المبني للمفعول لجاز ان يعمل
مضروب عمل يعلم وليس كذلك اذا اوجبنا ما ثلونا عليك فاعلم ان عمله عمل يفعل
من فعله مشروط بان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وبان يعتمد على صاحبه
او على حرف النفي او على حروف الاستفهام وبان لا يوصف ولا يصغر واذا
دخله اللام يساوي الاسم في عمله لكونه فعلا في صورة الاسم وان

الكون بمعنى الحال او الاستقبال ليس بشرط لعمله ايضا عند الكسائي وان الكف
فيمن لا يشترطون الاعتماد لعمله ايضا والمصنف لم يتعرض لبعض الشروط في اسم
الفاعل استغناء عن التعرض لذلك في اسم المفعول لكونهما في حكم المتقابلين و
المتماثلين والصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم ليدل على دوام
قيام الحادث بالذات دواما واقتضاء او قصد ثباته جار على بعض من فعله
ولها صيغ متخالفة بحسب السماع كحسن وكريم وصعب وغيرها وكلها مترادف
تدل على الدوام كصيغ الماضي في الدلالة على الزمان الماضي وصيغ المضارع
في الدلالة على الزمانين وصيغ الواجب والدائم والمستمر لا تدل بالصيغ على
دوام قيام الحادث بل الدوام نفس الحادث او مرافقه تامل ولوضع صيغ هذه
الصفة للدوام اذا قصد حدوث الحادث قبل حاسن لاقتضاء تغير الدلول لتغير
الدال وانما سميت مشبهة لان لها شبها باسم الفاعل في الدلالة على قيام الحادث
بالذات وفي التثنية والجمع وغيرهما وعملها كعمل فعلها وهو رفع الفاعل فقط
اذ لا تؤخذ الا من اللازم ولدلالتها على الدوام لا تشترط عملها باحد الزمانين
لان ما يقترن بالزمان يكون معبرا له ولا دوام للزمان لان وجود

جزئيه مشروط بفناء آخر فلا يدوم ما يقترن به لعدم دوام معياره وهي
دالة على الدوام فلا تشترط عملها باحد الزمانين لكن يشترط بالاعتماد وبما
ان لا يوصف ولا يصغر اعلم ان هذه الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها و
على كلا التقديرين اما معمولها مضاف او معرف باللام او مجرد عنهما فالمجموع
وكل من الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور فيضرب الستة في الثلثة يحصل ثمانية عشر
حالة وسبع منصوبات وست مجرورات فالمجموع ثمانية عشر قسما نسخ للصفة المجردة
عن اللام ونسخ للمعرفة بها اثنان من اقسام المعرفة باللام من المجرورات لحسن
وجهه لحسن وجه ممتنعان وواحد من اقسام المجردة عن اللام من قسم المجرورات
ايضا مختلف فيه وهو حسن وجهه والاصح جوازه فيبقى ستة عشر وما فيه ضمير واحد
للموصوف في الصفة او في معمولها احسن لحصول المقصود وهو الربط بدون
زيادة عليه وما فيه ضميران احسن لحصول الرابط وليس باحسن لوجود الزائد على
المقصود لان الربط يحصل باحدهما فلا حاجة الى الآخر وما لا ضمير فيه اصلا قبيح
لعدم الرابط مع رفعت بها فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل فان وجد الضمير
في معمولها فاحسن والا فقبيح وان نصبت او جررت بها فيها ضمير الموصوف لامتناع

خلوا عن الفاعل فان وجد في معمولها ايضا حسن وليس باحسن والا فهو احسن

ثم اعلم ان الرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة على التشبيه بالمفعول وفي النكرة

على التمييز والجر على الاضافة قوله وافعل التفضيل وهو ما اشتق من فعل نحو صعو

فوق زيادة على غيره ولم يقرنه به لانه يمكن ان يوخذ بهذا المعنى من افعل التفضيل

قوله لا يعمل في الظاهر اقول وذلك لانه لا يجري على يفعل من فعل يجب المعنى لانه يدل

على زيادة الموصوف في الصفة على الغير كما فضل في زيد افضل من عمرو فانه يدل

على زيادة زيد في الفضل على عمرو بخلاف يفضل فانه لا يدل على زيادة شخص

في الفضل على آخر فلما لم يجر على فعله من جهة المعنى لم يعمل في الظاهر الذي هو معمول

فوق لا يعمل فيه الا عامل فوق الا اذا كان جارا بالنسبة وهو في المعنى مسبب

لذلك الشيء مفضلا باعتبار الاول على الف باعتبار غيره منتفيا فانه يعمل

في الظاهر نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بالجري

على الشيء بعينه وبالجري على المسبب يمكن عمله في الظاهر ويكونه منتفيا يقع في مو

فع الفعل اذ حرف النفي من دواخل الفعل فينفوي على العمل فيعمل في الظاهر مع

انه لو لم يعمل في المسبب بل رفع المسبب على الابتداء ورفع افعل التفضيل على

الخبرية ويحمل ضمير المبتدا اعني المسبب يوقع الفصل بين العامل وهو احسن

في مثالنا وبين معموله وهو منه باحسن وهو لا الكحل بكونه مبتدا واحسن في

قوله نعم لنعلم ان الخبر بين احسن لما بينوا مرارا ما كان من باب الافعال لا افعل

التفضيل وقوانس في قول الشاعر واضرب بالسيوف القوانس منصوب

بفعل مقدر مدلول عليه باضرب وهو يضرب اي يضرب القوانس بالسيوف قوله

فلا يقال مررت برجل افضل منه ابوه الا يجر افضل على ان يكون صفة رجل وبر

فع ابوه على الفاعلية اما اذا رفع ابوه على المبتدائية ورفع افضل على الخبرية

مقدما منحلا لضمير المبتدا فلا مانع في جوازه قوله ويلزمه التنكير مع من وذلك

لانه لا بد له من مفضل عليه وبيانه طرف احدهما من نحو زيد افضل من عمرو والثا

نية الاضافة نحو زيد افضل القوم والثالثة اللام العهدية كقولك زيد الافضل

مشيرا باللام الى المعهود المفضل عليه كعمرو فاذا حصل البيان باحدهما لم يحتج

الى الاخريين فاذا استعمل مع من لا يستعمل مع الاضافة واللام فيلزمه التنكير اذ لا

يتعلق تعريفه الا باللام او الاضافة وهو لا يستعمل معهما وهي في قوله و

لست باكثر منهم حصى ليست لبيان المفضل عليه بل هي كالتي في قولهم انت البطل

الشجاع من بينهم والمعنى ولست بالاكثر من جهة الخصم من زيد مثلا من بين القوم
الفلانى فسلب الاكثرية بالنسبة الى زيد لا بالنسبة الى القوم فالقوم ليس
بمفضل عليه فمن الداخلة عليه ليست لبيان المفضل عليه تامل حق تامل
فاذا فارقته فالتعريف باللام او الاضافة اى اذا فارقت كلمة من عن
افعل التفضيل اى اذا لم يستعمل مع من لا لفظا ولا تقديرا فالتعريف باللام
او الاضافة لازم نحو زيد الافضل الرجال ليحصل بيان المفضل عليه احدى بها
بين الطريقين بعد انتفاء الطريقة الثالثة وكلا الطريقين موجبة للتعريف
ولا يرد قوله تع الله يعلم السر واخفى وقولهم الله اكبر وقول الشاعر ان الذى
سمك السماء بنا لنا بيتا دعائمه اعز واطول لان من مقدرة والمعنى والله يعلم
اخفى من السر وهو اكبر من كل شيء ودعائمه اعز واطول من دعائم كل
بيت واذا اوعى سمعك ما تلى عليك فاعلم ان فى استلزام مفارقة من اياه
تعريفه باللام او بالاضافة نظرا لانه يجوز ان يضاف الى النكرة نحو زيد
فضل رجل فيبنى على انكاره والتوجيه برفع الاضافة لا ينهض لانه قال فى
مفصله فالتعريف باللام او بالاضافة باعادة الجار وغايته ما امكن فى نحو

نوجيه ان يقال اراد بالتعريف معنى يشمل التعريف والتخصيص كما هو شان
عموم المجاز او بنى الامر على الاعم الاغلب كما هو دابه فى هذه الرسالة مبلغا
الى الاختصار وما دام منكرا اى يستوى فيه الذكور والاناث والا
ثنائى والجمع وقت استعماله مع من فذكر اللازم وهو التشكيك واراد الملزوم
وهو الاستعمال مع من مع جواز ارادة اللازم على ما هو طريق الكناية
ويقال زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل
من عمرو وهند اجمل من دعد والهندان اجمل من دعد والهندات اجمل من
دعد بلفظ الافراد فى الكل وذلك لامرين احدهما انه يشبه صيغة التعجب فى
الوزن والمبالغة فكما لا تتصرف صيغة التعجب لا تتصرف هذا والآخر ان كلمة
من كما مر منه للتفضيل ومعناه مفارقة اللام والاضافة فتحصل العلامة بينهما
كتحصل الفاصل بين العصا وحاملها والحامل عليها اى على كلمة من افراد علامة الشيء
من الشيء فيلزم لفظ المفرد المذكر مع تعارد عوارض التثنية وغيرها على المحل
وان اعترف باللام انث وثنى وجمع نحو الزيدان الافضلان والزيدون
الافضلون وهند فضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات اى

والفضل وذلك لقوة اسميته بدخول اللام وضعف مشابهته فعل التعجب ومفا
رقته كالمانعة عن التصرف بعد الضم التثنية وغيرها قال الله تع بالاخرين
الا قليلا واذا اضيف ساغ فيه الامران اي اذا اضيف وقصد زيادة موصوفه
على المضاف اليه ساغ فيه الامران المطابقة وعدم المطابقة فلما بينه
بالذي بين في ذكر المفضل عليه صريحا واذا اضيف ولم يقصد زيادة موصوفه
على المضاف اليه بل قصد زيادته مطلقا واضيف لمجرد التوضيح لا لبيان المفضل
عليه وجبت المطابقة نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان الناقص والاشج
الكائنان في بني مروان اعدل من العادلين سواء كان في بني مروان عادل غيرهما
او لم يكن بل انما اضيف لمجرد التوضيح لجواز الاشتراك بتعدد الاوضاع في هذين
الاسمين وكقولنا محمد افضل قريش اي محمد الناشئ من قريش افضل من الملائكة
والثقلين فالمضاف للتوضيح للاشتراك في الاسم العزيز بتعدد الاوضاع و
اما وجبت المطابقة لقوة الاسمية بسبب الاضافة وعدم مشابهته بالذي
بين في ذكر المفضل عليه صريحا **قوله باب الفعل** لما صح ان يدخله قد لا اي
كانه جاز دخول قد وحرف الاستقبال اي السين وسوف والجوازم عليها وان

وانفصال الضمير المرفوع وتاء التانيث الساكنة نحو قد ضرب وسيضرب وسوف يضرب ولم يضرب وضربت وضربت ومثل الفعل

وانفصل به الضمير المرفوع اي امكن ان ينفصل به الضمير المرفوع البارز لان
المتكلم يشمل الافعال والصفات والظروف واسماء الافعال كلها فكانه اراد
وبالانفصال الانفصال اللفظي فانه يجب اللفظ لا يطلق الا على البارز لان
يكذب انفصال شيء بضرب في زيد ضرب بل الفعل بالانفصال في مثله اصطلاح
نحوي وتاء التانيث الساكنة ليدل على انا نبث الفاعل وقيد بالساكنة لان
المتحركة من خواص الاسم ولم يعكس الامر للتعادل لنقل الفعل وخفة الاسم
وتحركها في مثل ضربتا عارض من سبب الالف ولذا لم يعد المحذوف في مثل دعتا
ولم يقل دعاتا ثم السبب في اختصاص هؤلاء بالفعل هو ان قد لتقريب
الماضي من الحال او لتقليل الفعل في المستقبل وهذان لا يتعقلان الا في الفعل
وفي اختصاص حرف الاستقبال هو انها لتخصيص المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وذا ايضا لا يتعقل الا في الفعل وفي انفصال الضمير المرفوع
البارز هو انه لاتصاله وبروزه اقوى فلا ينفصل الا بالاقوى ولان
تصاله بغير الفعل يؤدي في مثل ضاربان وضاربون الى اجتماع الالفين
والواوين لان هذين الى الالف والواو حرفا اعراب لتغيرهما بالعوامل

نحو رايت ضاربين وضاربين فلا بد من الفاء والواو آخرين والواو في مثل
هما نوابه بها لكم صرف للدلالة على كون المتكلم جمعا والا لوجب ان يقال يا قوم
صهوا ويا قوم مهوا اذا احطت بهذا علما فاعلم ان كلا من الخواص المذكورة
غير شامل لجميع افراد ذي الخاصة سوى اتصال الضمير المرفوع البارز فانه
خاصة شاملة لجميع افراد الفعل نحو ضربا ويضربون واضربي واما قد فلا تدخل
الامر والسين وسوف لا يدخلان غير المضارع وتاء التانيث الساكنة لا
تدخل غير الماضي وبعض الاقسام لا يدخل غير المضارع لكن التعريف لاشتماله
على خاصة شاملة مطردة منعكسة وقد ينضم تعريف من العوارض المفارقة
بحيث يستقيم طرده وعكسه بمعنى ان كل ما وجد فيه احدى العوارض المفارقة
فهو يصدق عليه المحدود وان المحدود لا يخلو عن احد العوارض قوله وا
صنافه الماضي المضارع لا وقدم الماضي لتجرده عن الزوائد ولكونه اسبق
باعتبار الزمان والمضارع لكونه مأخذ الامر وقدم المتعدي لكونه وجود
يا او لكثرة كلمه وجعل المبني للمفعول صنفا براسه لكونه معتبرا عن الا
صل مع تغيره ليبحث عن كيفيته واحواله واخر الافعال الناقصة عن افعال

نحو رايت ضاربين وضاربين فلا بد من الفاء والواو آخرين والواو في مثل
بها نوابد بها نكم صرف للدلالة على كون المتكن جمعا والا لوجب ان يقال يا قوم
صهوا ويا قوم صهوا اذا اخطت هذا علما فاعلم ان كلا من الخواص المذكورة
عند شامة لجميع افراد ذي الخاصة
نه خاصة شاملة لجميع افراد الفعل
الامر والسين وسوف لا يدخلان
تدخل غير المضي وبعض الاقسام لا يدخل
على خاصة شاملة مطردة ومنعكسة
بحيث يستقيم طرده وعكسه
فزيد يصدق عليه المحدود
صنافة الماضي المضارع له وقدم
باعتبار الزمان والمضارع لكونه ماخذ الامر
تا او الكثرة تعلم وجعل المبني للمفعول صنفا برأسه لكونه مغيرا عن الا
جل ما يتغير ليبحث عن كيفيته واحواله واخر الافعال الناقصة عن افعال

لانفصالهن واخر افعال المقاربة عن الافعال الناقصة لكونها انقص في التصرف
التصرف من الافعال الناقصة لاختصاصها خبرها بان يكون مضارعا و
قدم باب المدح على باب التعجب لان له فرعا فيهما اكثر من ذاك وترك العطف
لا يراد بها على نمط التعديد
الماضي قوله وهو الذي يدل على حدث في زمان قبل زمانك الى بادئه على
حدث ويبتدئه على زمان قبل زمانك الى قبل زمان تكلمك سواء تضيق
في زمان التكلم او لم يتضيق دلالة بالوضع فخرج ما دل على زمان
بعارض نحو زيد ضارب عمرو امس ودخل ما دل بالوضع وتجرد لعارض
نحو نعم وعسى ولم ينحرف بقيد الوضع اعتمادا على الحرف المطلق الى الكا
ملا وهو الدلالة بالوضع ويجوز تخصيص التعريف بالماضي المنصرف ولم
يقل في الزمان الماضي بدل في زمان قبل زمانك لئلا يتوهم توقف التعريف
وهو مبني على الفتح اما البناء فلانه الاصل في الافعال واما الحركة
مع ان السكون اصل في البناء اللازم فلانه لما ادى ما ادته بالاسم فبني
على الحركة توفيرا على ذلك الشبه حقه واما الفتح فللخفة

مستثنى مفرغ اى مبنى على الفتح كل وقت وزمان الا وقت ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فبالاعلال نحو غزا

ورمى الاصل غزو ورمى قلبت الواو والياء الفا وبالاتصال الحرف المتحرك البارز نحو ضربت واما وجب هذا الاتصال سكونه لئلا يتوالى

الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة ولئلا يتخلل الحركة بين الفعل و

بين فاعله الذى كثيرا منه واما الضم فلمناسبة الواو والمضموم فى مثل غزو

محذوف والضم فى مثل رضوا لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضم او انقلاب

الواو ياء المضارع وهو ما اعتقب فى صدره احدى الزوائد الاربع و

معنى الاعتقاب فى الزوائد الاربع ان يوجد فى اول المضارع اكثر من واحد وان لا يخلو المضارع عن جميعها وهى الزوائد الاربع الهمزة التى هى

علامة المتكلم وحده وتاء الخطاب والغيبة فى المؤنث وياء الغيبة ونون

المتكلم مع الغير وانما اختيرت هذه الى احدى الزوائد ليتميز عن الماضى ولم يكن

لسبق الماضى باعتبار الزمان والتجرد سابق فاخذوه وتميزت هولاء الزوائد

بزيادة لان بعضها من حروف اللين وهو وبعضها بدل منها كالهمزة والتاء

فان الهمزة بدل من الالف والتاء بدل من الواو وبعضها يشبه حرف اللين فى سهولة

التلفظ وهى النون وهى حروف اللين كثيرة الدور فى الكلام اذ كلما تلفظ

تلفظ اما بنفسها او بابعاضها الخ للحركات او بانفسها وبابعاضها فهى

لكثرة دورها ليق بالزيادة وخصت الهمزة بالمتكلم وحده لان المتكلم

اصل والهمزة الف فى الاصل فاستؤثر بالاخف ولان المتكلم اقوى والهمزة

بضا اقوى فاستؤثر الاقوى بالاقوى وخص التاء بالخطاب لذلك ولما بينا

لانها بدل من الواو ولئلا يجتمع الواوات فى مضارع مثل وجد وحمل البارى عليه

والبدل العاو تاء كثير فى كلامهم كتراث اصله وراث وتجاه اصله وجاه والواو

من مشترى المخارج والمخاطب بشتى العم كلام المتكلم فناسب اعطاء ايا بها

وخص الياء بالغيبة لكونها من وسط المخارج والغائب ذكره واثر بين

المتكلم والمخاطب والعدول الى التاء فى الغائبة والغائبتين لئلا تلتبسا بالغا

ئب والغائبين والتباسهما بالخطاب اسهل ولم يعدل عنها فى جمع المؤنث

لعدم الالتباس اذ جمع المذكر بالواو والواو ونون زيادة الياء فيما بعده

الى اسماء الله تع كقوله ان الله يقضى بالحق بناء على ان كلا اسم ثم مذكر غائب بعض

انه ليس فيه علامة التانيث وليس بصيغة المتكلم والمخاطب ولا نعني بالغائب
الا ما ليس بصيغة المتكلم والمخاطب وان كان ذاته متعالبا عن الذكورة والانو
ثة والغيبة لا تنافي صفات الاجسام هذا اذا فسر الغائب بما لا يرى بحجاب جسما
في كما روي الجدار اما اذا فسر بما لا يرى مطلقا بحجاب جسماني او بحجاب الكبرياء
فعدم اطلاق لفظ الغائب عليه لمجرد عدم الاذن الا ان يفسر بما لا يرى مطلقا
ولا يطلع على ما جرى بين المتكلم والمخاطب في لا معنى لاطلاق الغائب عليه لانه
لا يكون من نحوي تلك الانبوت بهم وتعاقب اليهم من حيث الوريد وخص
النون بالمتكلم مع غيره اي بالمتكلم الذي قارنه فرد او فردان فصاعدا من المخاطب
او من الغائب او منهما جميعا لانه كان علما له في الماضي وجعل في المضارع كذلك
او ليوافق نحن او نقول لم يبق من حروف اللين شيء فاعطيت اياه بدون الا
لتفات الى المناسبة وقد يراد النون في المتكلم وحده تنبيها على جلالته وعظمته
وعلى تنزله منزلة جمع كثير وعلى انه يصدر منه ما يصدر على الكثير من الآثار و
الافعال منه قوله نحن نقص عليك قوله ويشترك فيه الحاضر لا اي ويشترك الز
مان الحاضر والمستقبل في المضارع عند الاطلاق من غير قرينة بالنسبة الى السا

الى السامع على معنى ان الحدث الذي هو جزء مدلوله كالضرب في يضرب زيد يحتمل ان
يكون مرادا للمتكلم وقوعه في الحاضر وان يكون مساق الكلام له وان يكون وقوعه
في المستقبل ويقع سوق الكلام لخصوصه كما هو شان سائر المشتركات
واما الاشتراك بمعنى ان المتكلم قد ساق الكلام لهما جميعا فباطل قطعا لان
المشترك لا يستعمل باعتبار المعنيين ولا يلزم المتكلم تعيين المراد باللفظ
فهم لازم على المخاطب فهم مراده على القطع بل اللازم عليه فهم محتملي اللفظ
كان مراده او لم يكن ولهذا قالوا سبب وضع المشترك قصد الابهام ولو
طلق باناء المعنيين جميعا لما كان فيه الابهام قطعا وقيل سببه الذهول عن
الوضع الاول وقيل تعدد الواضع ثم اعلم ان بعضهم على انه حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وبعضهم على عكس ذلك ثم الاول تبادر الفهم منه عند
الاطلاق من غير قرينة الى الحال والحق انه مشترك بينهما وضع للحال مرة وا
خرى للاستقبال لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على معانيه بمعنى انه لو كان
مجازا في الاستقبال لوجب القرينة عند اطلاقه بازائه ولا يمتنع فهم الاستقبال
منه بدون قرينة تدل عليه وليس كذلك وكذا لو كان مجازا في الحال لامتنع فهمها

منه بدون قرينة مع ان الغرض يتبادر اليها عند الاطلاق بدون قرينة فا

لحق انه خصصه فيهما والتبادر الى الحال لكثرة اطلاقه بان انها قوله الا اذا د

خله اللام لا اى يشترك فيه بهذا ان كل وقت وزمان الا وقت دخول اللام

او سوف فانه وقت دخول اللام يتعين للحال على راى الكوفيين ووقت

دخول سوف او السين يتعين للاستقبال كما هو شان المشترك عند

نصب القرينة على احد المعانى نحو رايت عينا جارية ان قيل اللام للحال فكيف

جامعت حرف الاستقبال فى مثل قوله ولسوف يعطيك فالجواب ان اللام تفيد

الحال اذا دخلت على المشترك واما اذا دخلت على المستقبل الصرف فهى لمجرد التاكيد

من قبيل استعمال اللفظ فى جزء مدلوله فان قيل فلتفد اللام معناه ولتقصد من

سوف معنى آخر غير الاستقبال قلنا تخلل سوف بين الفعل واللام يدل

على تقدم دخولها على الفعل فلا وجه لابطال حكمها بما يدخل بعدها مع ان اللام

للحال والتاكيد جميعا كما اشرنا اليه فاذا لم تفد الحال تفيد التاكيد واما سوف

فهى للاستقبال فقط واذا لم تفده فقد تعرت عن معناها فطرحها والسين

قد تستعمل ايضا لمجرد التاكيد كقوله تع سنكتب ما قالوا وكقول الشاعر ساطلب

بعد

ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا انتم فان كنابة قولهم وطلب بعد الدار عن الم

الخاطبين فى الحال قوله ويعرب بالرفع والنصب والجزم بعض يقتضى الجزم عن

الجر فى الاسم ولا يدخله الجر المستفاد من العامل لفظا او تقديرا حطا لرتبته

الاسم اذ هو منتظم فى الاعراب عليه بشابهته اياه ونعتق هذا مع ان

الانحطاط يحصل باى كان لانه عام بنتظم فى علم لم ينتظم فى اعرابه ايضا كما

فى الرفع والنصب فانهما منتظمان فى العمل فينتظمان فى اعرابه ثم ان الجزم

المخرجات سوى الخاطبة اسقاط الحركة وجزم ما فى آخره النون اسقاط

النون سوى جمع المونث كما سياتى بيانه قوله وارتفاعه بالحايتين الواقع

اعراب المضارع خاص فى بيان عواملها فقال وارتفاعه بعض الاباء من

ذهب لاحظ للسان فيه وهو وقوعه بدون ناصب وجازم موقع الاسم

اى موقع جنس الاسم مسندا نحو زيد يضرب فى موقع ضارب لان حق

الخبر هو الافراد او مسندا اليه نحو يضرب زيد فى موقع زيد فى زيد ضا

وب لان اول الكلام موضع الابتداء فى الجملة فلو منى من الثانى ايضا لكان

احسن ليحصل التنبيه على هذا واغا لم يذكر هذا البعض لكونه موجبا لشبه المضارع

بالاسم الذي شأنه الاعراب وانما عمل الرفع لانه موجب لكمال الشبه الذي بينا
بناسبه اقوى الاعمال وهو الرفع والكسائي ذهب الى ان ارتفاعه بما
صدر به من حروف المضارعة بناء على ان سبب اعرابه المشابهة وهي تحصل
من حروف المضارعة وهو ضعيف فلا بد له نظير في كلامهم اذ ليس فيه ما
يكون جزءه عاملا فيه قوله وانتصابه بان بعد اخواتها لما فرغ من بيان
عامل الرفع خاض في بيان عامل النصب وقدم ان لانها اصل في النواصب
لانها تشبه ان المثقلة وهي تشبه الفعل واما البواقي فربما انتصب بها
بنية ان حتى ذهب بعضهم الى ان الناصب هو ان وحدها والنصب بعد
البواقي باضمار ان ثم ان نصب ما ليس في اخره نون تبديل الضمة فتحة و
نصب ما فيه النون اسقاط النون تشبيها للناصب بالجازم سوى
جمع المؤنث فانه مبني ونونه ضمير الفاعل لا يعمل فيه جازم ولا ناصب
هذا وان قد لا تعمل تشبيها لها بالمصدرية كما شبهت بها المصدرية
من قراءة لا يكونوا بنون على قال الشاعر الا ان العمو بام ولا ب يكون
الواو والقياس ان العمو بالفتح وقال ايضا ان نؤمن على اسماء ويحكما

بالنون

بالنون والقياس ان نؤمن بدون النون ووجه ان ان لها عملان لفظي
وهو النصب ومعنوي وهو جعل الجملة في قوة المصدر فجاز ان تضمر فيها
في بعض استعمالاتها على العمل المعنوي كما ان الذهب في ما المصدرية
هو الاقتصار على العمل المعنوي قوله وينصب باضمار ان الا انما اضمر ان بعد
حتى واللام لانها حرفا جر وحرف الجر لا يدخل الفعل فوجب تقدير ان بعدهما
لتجعل الفعل في قوة الاسم نحو سرت حتى ادخل البلد بمعنى الى دخول البلد او
الى ان ادخل البلد بمعنى لدخولي او الى دخولي هذا اذا كان مدخول حتى مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا في الواقع نحو اسير حتى ادخل البلد
او لم يكن نحو سرت امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا الا
انه وقت وجود السير كان مترقبا وغرضك ان تخبر عن المترقب مع قطع
النظر عن تعقبه وان لا بد له من حال تحققا نحو مرض فلان حتى لا يرجونه اي لا
يرجون في حال شفائه عن مرضه او حكاية نحو كنت سرت امس حتى ادخل البلد
فان الدخول وان كان منقضيا الا ان غرضك ان تحكي حال الدخول وتخبر
السامع عنها بصيغة الحال مع قطع النظر عن تعقبه ليكون السامع بواسطة الصيغة

فان الدخول مستقبل بالنظر الى الامر
في الواقع ايضا

بعد حتى ادخل حتى واللام واو بعض الاسلوب

كالمعاني لو كانت حرف ابتداء ولا تكون جارة لامتناع تقدير أن لأنها لا تجا
مع لا لأن فتدفع ما بعدها على جهة الاستئناف ويجب سببية ما قبلها لما بعد
لكونها للاستئناف
بها بتحقق الارتباط المعنوي بعد ما بطل الارتباط اللفظي كالمرض والسير
وهو متعلق بالجار والمجرور بما قبله
في المثال المذكور بين أن المرض سبب عدم الوجاء والسير سبب للدخول
قوله وإذ بمعنى إلى وفي كلام بعضهم بمعنى إلى أن وهو هذا الأخفش من النحو لا
مستقراء تكرر أن ولكن هو الأول وسبب الاضمار بعدها كونها بمعنى إلى
يجوز أن يكون المعنى ولا تزمنكم كلما وفاء الا وقت اعطائكم حق او لا تزمنكم
لكي تعطيني حقي فيجيء تقدير أن أيضا لكون كل من الا ولام كي من دواعي الاضمار
لكونها بمعنى إلى
لتأكيد اللام
قال سيبويه في قول امرئ القيس قلت له لا تبكه عينك انما نحاول ملكا ونموت
تنظيه
تصبح
فنذرا نور فقد كان غريبا جائزا على أن تشرك بين الاول والاخر كأنك
تصبح جائزا في لغة العرب
نحاول
قلت انما نحاول او انما نموت وعلى أن يكون مبتدأ محذوفا عن الاول
الواو بمعنى او
نموت المستأنف
نحاول
بمعنى او نحن نموت قوله وواو الجمع والفاء في جواب الاشياء الستة قوله
الكائنة في جواب لا
قيد ح
في جواب الاشياء الستة الجامعة جميعا فان الاضمار بعدها مشروط
الواو والفاء
بان يقعا في جواب الاشياء الستة اي في خبر احدها هذا شرط مشترك بينهما

الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض نحو جئني تكرمني
منع وسرف منع ادخلها منني

ولكل منهما شرط خاص وهو السببية في الفاء والجمعية في الواو واما السببية في المثال
فلانهما اذا وقعا في جواب احدها كان ما قبلهما انشاء وما بعدهما اخبارا
الواو والفاء
فيلزم عطف الاخبار على الانشاء مع كمال الانقطاع بينهما فوجب ان تأول كل
وهو لبكين
منهما بمصدره مع بقاء اصل المعنى في الجزء بعض زائد من خارج كان بقاء في اينع في
من الاشياء الستة
صلة لبقاء
لئلا يختل اصل المعنى
كونه مكرا لبكين منكرا انبات في واين حصل التفرع عن ذلك المضيق الا انه توجد ور
كلمة اخرى وهو عطف الفعل على الاسم اي لبكين منكرا انبات في كرام منى ولا يكون
الكرم
منكرا كل السمن وشرب اللبن اي مع شرب اللبن اذ لو اريد منعه عن كل
ح س
منهما على حدة فيبطل لانا كل السمن وشرب اللبن بالجزم فيهما جميعا بمعنى لا تشرب
اضمار ان
واما النفي فمحمول على النهي واما السر في الخاص فلان قصدهم ان يجعلوا النصب
في اضمار ان بعد الفاء والواو في جوابه
امارة على السببية في الفاء وعلى الجمعية في الواو وان في كلامهم تغيير شيء لنفي
ينتفي
فلو انتصب ما بعدهما مع انتفاء السببية والجمعية لزم نصب العلامة بدون المعلم
وهو النصب
عليهم فاذا انتفيا ويوجد عدم قصد ارتفع ما بعدهما على الاستئناف او على الا
الفاء والواو
شتراك كقوله ودوا لو تدهنون فيدهنون اي فهم يودون الادهان
ويدهنون
في الحال
يدهنون على كل حال او لو تدهن فتدهنون وكقولهم لو تزورني وازورك

اى وانا نحن نزورك او لو نزورنى ولو ان ورد قولهما انا ثبنا فتحدثنا لم
هذا ناظر الى الاستئناف (منه) وهذا ناظر الى الاستدراك (منه)
معنيان احدهما ما انا ثبنا فكيف نحدثنا اى لم يكن منكما اتيان فحديث
منكما والآخر ما انا ثبنا اتيانا يتسبب الى الحديث اى يوجد منكما اتيان بلا
حديث وذلك لان هذا الكلام مسوق لنفى المجموع ونفى المجموع اما بانتفاء
كل جزء فهو المعنى الاول واما بانتفاء الجزء الثانى وهو الحديث واما العكس
فغير معقول لان وجود الاتيان مع انتفاء السبب قوله ولبعض عندك فا
فوز وان لا تنزل بنا فتصيب خيرا الاول مثال النفى والثانى مثال الحرف
تقدير الاول ليست لى حصول لا عندك فعوض الى كون الفعل لا وتقدير الثانى
الا يكون منك نزول بنا فاصابة خير منا ان فيهما ما الفرق بينهما وكلا
شرطهما اظهار ودادة الشيء قلنا نعم لكن المتمنى محال او ممكن لا طمع
فى وقوعه بخلاف المعروض فانه لا بد وان يكون ممكنا يتوقع وقوعه ولا
ان المتمنى على التقدير وقوعه يعود نفعه الى القائل والمعروض على تقدير وقوعه
يعود نفعه الى السامع كاصابة خير فى المثال المذكور وان جاز ان يعود
الى القائل نفع ما لا يقتضيه اظهار الودادة قوله والجزاء لجنسه اعرف لا

وسيأتى معانيها على التفصيل ان شاء الله تع فى باب الحرف ويستعمل لما و
الجزم محذوف نحو لذم زيد ولما اى ولما ينفعه الذم وكذلك لم فى
الشرط كقوله يوم الاغارة ان وصلت واليكم الى وان لم تصل وقد يفصل
بين لم ومجزومه فى الشعر كقوله كان لم يسود اهل من الوحش نوهل
الا لم نوهل قوله وبعض اسماء متضمنة معنى ان لا وهى اى الاسماء المتضمنة
بعضها غير ظروف وبعضها ظروف وغير الظروف بعضها لذى العلم وهو
من وبعضها لغير ذى العلم وهى ما ومهما وبعضها مشترك وهو اى ما
لمذكر وانثى للمؤنث والظروف بعضها للزمان وهو فيما فيم لا
يستعمل الا بما المزيدة وهو اذما وفيم يستعمل معها وبدونها نحو متى
ثانى الكرمك ومتما ثانى الكرمك وبعضها للمكان وهو اسام ثلثة فيم
لا يستعمل الا بما وهو حيثما نكن اكن وذلك لتكفه ما عن الاضافة
المانعة عن الاجزام وفيم لا يستعمل معها اصلا وهى اى وفيم يستعمل معها
مرة واخرى بدونها وهو اين نكن اكن وانما نكن اكن ثم ان الفرق
بين تضمين هؤلاء الاسماء معنى ان وهو حصول التعليق باعتبار العموم

وهو التعليق باعتبار العموم على وجه الاختصار

على وجه الاختصار بيانه انك اذا اردت تعليق اكرامك باكرام مكرم ايا
كان ولا يمكنك احصاء جزئيات المكرم وان لا عموم فيها فلا بد لك لحصول
هذا الغرض ان تاتي باسم فيه عموم وان تضمنه معنى ان وتستعمله في بد
لها ليحصل الغرض الذي هو التعليق على وجه العموم والاختصار و
ذلك الاسم كمن في من يكرمني اكرمه على معنى ان انسانا يكرمني اكرمه فما
هو للزمان للتعليق باعتبار عموم الزمان وما هو للمكان للتعليق
باعتبار عموم المكان وهو لذي العلم للتعليق باعتبار عموم ذي العلم
وهو لغير ذي العلم للتعليق باعتبار عموم غير ذي العلم وما هو مشترك
للتعليق باعتبار عموم ذي العلم وغيره فان قيل يلزم من قوله نحو ما
تكم حيث لكم فانوا حيث لكم ان حيثما حل اللواطة لان ان لعموم المكان فا
معنى في اي مكان اردتم فالجواب ان ان بمعنى كيف لعموم الاحوال اي فا
نوا من في اي حال اردتم اي قائمة او قاعدة او غير هما او بمعنى من اي
جانب اي فانوا من اي جانب اردتم بعد ان يكون المأتي واحدا او
بمعنى متى اي في اي زمان اردتم ليلا او نهارا وعلى تقدير تسليم ان يكون
جواب تسليم منه

لعموم المكان فليكن المعنى في اي مكان اردتم اي في اي ا[illegible] وان اردتم
او في اي جهة اردتم وعلى هذا لا يكون المراد به عموم [illegible] السببين بقرينة
[illegible] فان المقعدة ليست بموضع للرائة بل هي موضع تضييع البذر وهذا
لكن سبب النزول يناسب الاول ثم اعلم ان اذا تجزم المضارع اذا كقوله
عما عن الاضافة وعند الكوفيين تجزم مطلقا تمسكا بقوله اذا تصبك من الحق
[illegible] فاصبر فكل غبانة فستجلي وان كيف لا يجازى به ولا يقال كيف تكن
اكن على راي البصريين لامتناع التعليق باعتبار عموم الاحوال خلافا
للكوفيين فانهم يجزمون به المضارع ويستعملونه في التعليق باعتبار عموم
الاحوال ويخصون الاحوال بما يمكن التعليق باعتبار عمومها كالقيام و
القعود لا كالصحة والمرض ولا كالحيوة والموت قوله وعليه فقس الا على
المذكور وهو من يكرمني اكرمه فواو الباقي فاستعمل كلا منها لجزم الفعلين
والجزاء والباقي فقس زائدة للتزيين اللفظ ولذا قدم صلة فقس عليه وفيه
هو فاء الجزاء والشرط محذوف مع الآلة اي مهما تكن من شيء فقس انت الباقي
على المذكور فعليه اما على المذكور ان جوز تقديم ما بعد فاء الجزاء عليه في مثل ما سبق

التي تجاب بالفاء الا
النفي نحو ائتني اكرمك وعليه
فقس متن

للجمع فزيد مطلق واما صيغة المعذر ان لم يجوز والمذكور مقيد فوله ويجزم
بان مضمرة في جواب الاشياء الستة لا اعلم ان لاقتضاء لها الجملتين الا
الشرط والجزاء متناقضين في هذا الباب لانها لاقتضائها يجب ان يكون عاملة في
لاقتضائها الجملتين يجب ان تعمل عملا يحصل به الاقتضاء ويقول الجزم والبواقي
الجازم لمشابهتها اياها في النقل فلا صالحة لها الجازم مظهرة تجزم مضمرة في جواب
احد الاشياء الستة التي تجاب بالفاء حين ان ينتصب المضارع بعدها با
ضمار ان لا انها تجاب بالفاء حين الجزم باضمار ان وانما تشترط اضمار ها بان
بعض في جواب الاشياء الستة لان كلا منها غير النفي انشاء مشكوك ومتضمن
معنى الطلب فيناسب الشرط المشكوك الذي هو خطر ان يكون وان لا يكون مع
ان متعلق الطلب في كل منها مدلول الشرط فينوب كل منها منابه الشرط ويدل
عليه قوله الا النفي يعني لا يجوز الا الجزم باضمار ان في جواب النفي لانه خبر محض
خال عن الطلب غير مناسب للشرط المشكوك فلا تقول ما تاتينا تحدثنا بمعنى
ان لم تاتينا تحدثنا لما ذكر ولعدم استقامة المعنى قوله نحو ائتني اكرمك اي ائتني
فانك ان تاتني اكرمك فالشرط مع الاداة مضمر وعليه قوله تع قل لعبادي الذين

امنوا يقيموا الصلوة اي ان تقل لعبادي اقيموا الصلوة ولا يلزم الكذب لان الشرط
عدنا فقد والمعنى ان وقع القول مع انضمام امر آخر وقع اقامة الصلوة
ولوجود ذلك الانضمام وقع اقامة الصلوة عند القول من المتنبين المتفا
دين للامر ولعدم الانضمام تخلف عن الاقامة المتفاعدون المتكاسلون
قوله ويكتفى بعد الفي الضمير وواوه وياءه ونون اقول وذلك لتعذر ان يكون
ن اللام معتقب الاعراب لاقتضاء الضمائر التي بعدها كونها على وجه واحد
من الضم او الفتح او الكسر ومعتقب الاعراب ينبغي ان يتوارد عليه الوجوه
والضمائر لكونها كلمات اخر لا تصلح ان تكون اعرابا له وبقاء حرف من حروف
في اللتين تؤدي الى اجتماع حرفي علة فزيدت النون لكونها اقرب الحروف اليها
قوله وذلك في الرفع اي لحوق النون علامة لرفع المضارع دون نصبه و
جزمه وذلك لان الرفع اقوى الاحوال ووجود النون اقوى من سقوطه فا
ستوثر الاقوى بالاقوى واما في الجزم فبحذف حذف الحركة واما في النصب
فبحذف حملا على الجزم وان لم يكن الناصب مسقط الحركة وذلك لتعذر النصب
بدون اسقاط النون وعدم اسقاط ان الناصبة نون الاعراب تشبيها للهام بالعنق

بالمصدرية وعدم اسقاط الجوازم والنواصب نون جماعة النساء فلذا
كرنا انها فلا نعيد قولوا الامر ما يؤمر به الفاعل الى صيغة يؤمر بواسطة الفا
على المخاطب كائنة على مثال افعل اى محذوفا منها حرف المضارعة خوف اللبس با
لمضارع ومعاملا اخر بها معاملة مجزوم من حذف الحركة ونون الاعراب لئلا
يجمع الاعراب والبناء مبتدأ مما بعد حرف المضارعة ان كان متحركا نحو
ضع من يضع وضارب من يضارب ودحرج من يدحرج ومبتدأ اولها همزة
وصل مكسورة ان كان ساكنا ليتوصل بها الى النطق بالساكن اما بعضهم
فلانها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولى ولانها في الاصل الف والالف
قف واما كسرها فلانه الاصل في تحريك الساكن وبعده زيدت ساكنة عما فيه
من ثقل الزيادة ثم حركت بالكسر فعند الابتداء بالساكن كما هو مذ
هب بعضهم او زيدت بالحركة كما هو الاصح لكن عاد زيدت لدفع الابتداء بالساكن
كن كانت بمنزلة تحريك الساكن فزيدت مكسورة اللهم الا ان يضم عين المضارع
فتضمها حكى اللبان على سبيل واحد ولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
نحو اكتب وضمة الميم في ارموا منقولة عن اللام واكرم ما خوذ من اكرم لان مكرم

ولم يتوقف للبناء لان الاتيان باللام يستلزم مع الاعتماد على الامثلة وذلك
لان العدول من اللام الى الصيغة المخصوصة في امر الحاضر لكثرة الاستعمال ولا
كثرة له في غير الفاعل الحاضر فلا وجه للعدول فيبقى حرف المضارعة ونون باللام
فالصيغة صيغة المضارع معربة لثبوت حرف المضارعة مع عدم المعارض
ومنه لوجود الجازم بخلاف صيغة امر الحاضر فانها لعدم حرف المضارعة مبنية لا
ن البناء هو الاصل في الافعال والمشابهة ذاتية بزوال حرف المضارعة فيكونها
معربة مجزومة كما هو مذهب الكوفيين غير معقول لعدم المشابهة مع ان اضمار
الجازم ضعيف في المتعدي وغير المتعدي قدم المتعدي لكثرة تصرفه ولكونه
مفعولا به وجوديا في المتعدي ما كان له مفعول به اراد بالمفعول به هنا
المنصوب الذي يتعدى اليه الفعل بدون واسطة حرف الجر فالمفعول به ما نصب
المفعول به فهو توقف له بحسب اللفظ وقد المفعول بقوله به لان المتعدي وغيره
سيان في نصب ما عدا المفعول به والفارق بينهما هو المفعول به فقط
ويتعدى الى مفعول واحد اقول وذلك توقف تصوره على تصور منعلق واحد
كضربت زيدا فان الضرب لا بد له من مضروب كما انه لا بد له من ضارب فيتوقف

تعقله

تعقله عليهما ولا يتوقف على شيء غيرهما والى اثنين اقول وذلك ايضا يتوقف
تعقله على مفعولين نحو كسوته جبة مما لا يكون مفعولا به مبتدأ او خبرا
لعدم اتحادهما ذاتا فان تعقل الكسوة موقوف على تعقل المكسو وهو المفعول
الاول وعلى تعقل المكسو وهو الثاني ونحو علمته فاضلا مما مفعولاه مبتدأ
وخبر لاتحادهما ذاتا فان هذا الباب مفعول لتعريف الذات بصفة
فلا بد له من مفعولين احدهما الذات والمنسوب اليه والآخر الصفة والمنسوب
قوله والى ثلثة الى تتوقف تعقله على ثلثة نحو اعلمت زيدا عمرا وخبر الناس
فان الاعلام يقتضي شخصا عالما بالذات مع الصفة الى عالما بالمنسوب
اليه والمنسوب الثاني المنسوب اليه والثالث المنسوب والاول عالم بهما
اعلم ان ما يتعدى الى ثلثة فهما ذ قسم منقول من الثلاثي المجرد المتعدي
الى المفعولين الى الافعال وهو لفظان اعلم وارى فان علم ورأى بمعنى
علم متعديان الى مفعولين وبالنقل الى الافعال ازداد آخر وهو الاول
العالم بالمنسوب والمنسوب اليه فصارا متعديين الى ثلثة وقسم متعد الى وا
حد في الاصل وهو خمسة الفاظ انبأ نبأ اخبر خبر حدث بطال انبأ انكر عن

زيدو في التنزيل قال نبأني العليم الخبير ثم يجوز ان تضمنها معنى الاعلام
لان الاخبار مستلزم للاعلام وتعديتها الى ثلثة تعديته اليها وتقول انبا
تك زيدا فاضلا بمعنى اخبرتك بفضل زيد اي اعلمتك زيدا فاضلا قال بعض
المحققين ثاني المفعولين وثالثه مفعول مطلق للنوع في الحقيقة لانه نوع
من الاخبار مندرج تحت مطلق الانباء والاخبار والمعنى انبا تك نوع انباء و
هل هذا الاعتزال من الدقة قوله وغير المتعدي ما يختص بالفاعل اي ما لا يتجا
وز عمله من رفع الفاعل الى نصب المفعول به فالاختصاص اضافي لانه والمتعدي
سيان في نصب ما عدا المفعول به قوله والتعدية ثلثة اسباب اي لتصيير متعديا
سواء كان عدم تعديه حقيقيا او اضافيا ثلثة اسباب اي ثلثة آلات الهمزة
الا النقل الى باب الافعال بشرط ان تغير الهمزة معنى الفعل وتضم اليه معنى التصيير
نحو ادهبت زيدا بمعنى صيرته ذاهبا وتنقيل الحشو الى الوسط يقال فلان
من حشو بني فلان اي وسطهم وضيافتهم اي النقل الى باب التفعيل بشرط تغيير
المعنى وضم التصيير نحو فرحت زيدا اي صيرته فرحا بخلاف موتت الابل وفرحت
الحر وذلك ايضا بشرط تغيير المعنى وضم التصيير اليه نحو خرجت به بمعنى صيرته

خارجا

خارجا وما لم يتغير به معنى الفعل لا يكون الفعل به متعديا نحو مررت بزيد نعم
يقال ان الفعل متعد بواسطة الباء في مثل مررت بزيد بمعنى ان الفعل عامل
بواسطة الباء ولا يطلق عليه المتعدي بمعنى المقابل للازم هذا واياك ان تظن
ان كل لازم يتعدى بكل آلة من الآلات التعدية بل الامر فيه موكول الى السماع لا
يقال ذهبت خالدا ولا انصرت زيدا عمرا وان تظن ان كل لازم يتعدى بكل
حرف من الحروف الجارة بل الامر فيه ايضا موكول الى السماع ان قيل حصر الاسباب
في ثلثة ممنوع لان سين الاستفعال والف المفاعلة والتضمين اسباب لها
ايضا قلنا مراده حصر الاسباب التي لا يشوبها شيء سوى التعدية في الثلثة وسين
الاستفعال والف المفاعلة يشوبهما الطلب والمشاركة واما التضمين فالمراد ان
المتعدي في التحقيق ليس هذا بل ذاك كما وان معنى المتعدي فذا كشف لفظ اللازم
كحسبي العادة فهو غير جاعل اللازم متعديا ثانيا مثل قوله لمبني للمفعول وهو
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله لغرض من الاغراض اما
اختصارا مع شهرة الفاعل نحو خلق الانسان سهلا اي خلقه الله سهلا والمراد بالخلق
والايجاد ما لا يصلح الا له ومنه علم الرجل فهو معلوم وسئل فهو مسئول وجن

فهو مجنون وضُرِبَ فهو مضروب وقد الرجل قد السيف اذا جعل حسن القطع

للعلم بان فاعل هذه الافعال هو الله تع ولذلك تركت معلوماتها في

كلامهم راسا لا يقال علة فهو معلول ولا سبب فهو مسلول وهكذا اولا

ان القصد الى وقوع الفعل على المفعول به لا الى صدوره عن الفاعل نحو قتل

الخارجي فان المهم قتله ليؤمن من شره لا قاتله او لصون الفاعل عن ساكن نحو

ضرب الانوني اذا كان الضارب بعظيم الشان رفيع القدر او لصون ساكن عنه

نحو ضرب الامير اذا كان الضارب دنيا رذيلا او لتجهيل الفاعل على السامع

لا من نحو قتل زيدا او للجهل بالفاعل نحو سرق المال او لامر آخر مما هو مقرر في مو

ضعه واسند ذلك الفعل الى المفعول لنيابته عن الفاعل ولم يصرح بالاسناد

اليه اكتفاء برمزه اليه بقوله فعل ما لم يسم فاعله فان هذه الاضافة تقتضي

الاسناد الى المفعول كما لا يخفى على من له ذوق وملاحظة وقيد الاسناد الى

المفعول ليتحقق ماهية الجنس للمفعول مع انه لو لم يلاحظ لدخل في التعريف

ضرب في مثل ضربني واكرمت زيدا اذا اعمل الثاني وحذف فاعل الاول على رأي

الكسائي لانه فعل له مفعول لم يذكر فاعله قوله ويسند الى المفعول به لانه اصل

طرف

طرف في الفعل كالفاعل فعند عدم الفاعل لا بد وان يسند اليه الا ان لا يوجد و

لا يجوز ان يسند الى غيره عند وجوده خلافا لسيبويه فان المتكلم على رأيه مخير

ان شاء اسند الى المفعول به وترك ما كان عليه على نصبه وان شاء اسند الى غيره

وحذف المفعول به لان كلا منهما هو ادخل في عناية المتكلم فهو اهم وقوله و

لو ولدت قبيرة ج وكليب لسبت بذنب الحرو والكلابا شاذ حمله عليه قصدنا

سب الفواق والروباة في الابيات الا اذا كان الثاني في باب علمت والثالث

في باب اعلمت لان يسند الى المفعول به كلا وقت وزمان الا وقت ان يكون الثاني

في باب افعال القلوب والثالث في باب اعلمت فبدا بالثاني لان الاول يقوم

مقام الفاعل بالاتفاق وقال في باب علمت لان الثاني في باب اعطيت يقع موقع

الفاعل لعدم المانع واما الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت فلا يقولان

موقع الفاعل لا يقال علم قائم زيدا ولا اعلم فاضل زيدا عمرا لانهما خبر في الحقيقة

وحق الخبر ان لا يخبر عنه واجاز ابن الانباري ذلك اذا كان نكرة لان التنكير

يؤدي الى انه ثان وثالث ولا يلزم اللبس بالاول بالقيام مقام الفاعل وا

جاز نجم الائمة ذلك في المعرفة ايضا بشرط الزام مبتدا ومركزهما نحو ان يقال علم

زيدا اخوك لان التاء فيه يسند الى الثاني وثالث قولهم الى المصدر لا يسند
الى المصدر نحو سير سير شديد لانه جزء مدلول الفعل ولا مانع عن الاسناد اليه
ووصف المصدر تنبيها على ان المصدر التاكيدي لا يجوز نيابته منابه الفا
على العدم الغالبة فيها لانه جزء مدلول الفعل فيدل عليه الفعل تضمنا ذكر او
لم يذكر وما يسند اليه الفعل يجب ان يكون شيئا لا دلالة للفعل عليه فلا يقال
سير سير الا ان يقصد صفة من التكثير كالدوام والشدة كما يقال ما
سرت الا سيرا اي ذكر القصد فالقائم مقام الفاعل هو النوعي نحو سير سير شديد
وضرب ضرب الامير او ضربة او الضرب ورجع القهقرى وشتم الضمار والعدد
نحو ضرب ضربتين وضرب الف لان فيهما شيئا لا يدل عليه الفعل ويسند الى الظرف
وهو النوعية والعددية
وفي البضاعة الى ظرف الزمان والمكان لان كلا منهما يلابس الفعل ويصلح للقيام
مقام الفاعل ولا مانع عنه نحو سير يوم الجمعة وسير فرسخان لا يذهب عليكما
انهما لا يقومان مقام الفاعل الا بعد تقريبهما عن تقدير في هذا اذا كان الكلام
مخلوا عن المفعول به الصريح اما عند وجوده فلا مساغ لقيام الباقي مقام
الفاعل كما اشرنا اليه واذا لم يوجد فلك الخيار في البواقي ومنهم من رجح المصدر

لانه

لانه جزء مدلول الفعل واقرب اليه ومنهم من رجح الجار والمجرور لانه مفعول
به وان كان بواسطة ومنهم من رجح المصدر والظرفين على الجار والمجرور
لعدم افتقار العامل فيها الى الواسطة وسكت عن المفعول معه والمفعول
له لامتناع قيامهما مقام الفاعل لان المفعول معه لو قام بالواو يلزم
العطف بدون المعطوف عليه ولو قام بدونها لم يكن مفعولا معه لانه المذ
كور بعد الواو واما المفعول له فلانه ليس ضروريا للفعل لان الكثير من
الافعال غير معلل والقائم مقام الفاعل يجب ان يكون ضروريا كالفاعل ولا
فرق بين الفعل والفاعل لا يتخلل بينهما سوى قولنا افعال القلوب سميت
بهذه الافعال افعال القلوب لان بعضها للعلم وبعضها للظن والعلم و
الظن مما يتعلق بالقلب وان كان للحواس مدخل فيهما قولهم حسبت و
خلت وظننت قدم ما هو للظن لكثرة الظنيات بالنسبة الى اليقينيات وجرى
الظن مجرى الجازم لليقين لكونه مسبوقا بالظن قولهم علمت وزعمت ورايت
ووجدت وزعمت يستعمل مرة بمعنى ظننت واخرى للاعتقاد والدعوى بلا دليل
والثلثة الباقية لليقين قولهم تدخل على المبتدا والخبر ان على الجملة الاسمية لبيان

ما هو عبارة عن ظن او يقين فتنصبهما اي فتنصب المبتدأ والخبر بهذا
تصرفها اللفظي وتصرفها المعنوي افادة معناها في الجملة الاسمية لم يذكر
التصرف المعنوي بناء على ان النحو اللفظي تفهم ذلك من التسمية الا من قوله
افعال القلوب لانه يجوز ان يقال افعال الظن واليقين قوله وحسبت و
خلت لازمان لذلك اي للدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية
اذ ليس لهما معنى آخر يتعديان به الى واحد فقط بخلاف الباقية فان لها معاني
اخر تتعدى بها الى واحد فقط فان ظننت اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لا يجا
وز واحدا الا انه لا ينتصب الا متعلقا واحدا منه قوله نح وما هو على الخبر
يقين الا بمعنى وعلمت اذا استعمل بمعنى معرفة الشيء فقط اي لا بمعنى معرفة الشيء
بصفة تقتضي التباين نحو علمت زيدا اي عرفته تقتضي جهلته فكما ان جهل
لا يتعدى الا الى واحد كذلك تقتضيه ورأيت اذا استعمل للادراك بحاسة البصر
لا لادراك الذات بصفة لا يجاوز واحدا نحو رأيته بمعنى ابصرته وكذا وجدت
اذا استعمل لمصادفة الشيء واصابته لا لمعرفة الشيء بصفة لا يتعدى الا مفعولا
واحدا نحو وجدت الضالة اي صادفتها تقتضي فقدت الشيء فكما ان فقدت

لا يجاوز واحدا كذلك تقتضيه وزعمت اذا استعمل بمعنى القول بدون دليل
يقتصر على الواحد كقوله تع زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اي قالوا وتكلموا
بهذا القول بدون دليل وامان عمت بمعنى كفلت فليس من هذا الباب قطعا
لان الكفالة لا تتعلق بالقلب اصلا والمراد بالمعاني الاخر معان تتعلق با
لقلب في الجملة والابصار طريق ادراك القلب والمتهم من لا يتهمه القلب
ومن شأنها جواز الالغاء اي من شأن افعال القلوب جواز الالغاء فانه
ولا يجوز الالغاء في باب اعطيت لمنافاة الالغاء فيه الى حمل احد المتباينين على
الآخر فتقدم الخبر للحصر وهو اي الالغاء ابطال علاقة المفعولية لفظا ومحلا
لا من هو توسط هذه الافعال بين مفعوليها نحو زيد ظننت مقيم او تأ
خرها عن مفعوليها نحو زيد مقيم ظننت ولا يجوز الغائها حين تقدمها على
مفعوليها لعدم امر يقتضيه من عروض الضعف بتقدم احد المفعولين
واكثرها الا عند من لا يعتد به فانه ذهب الى تجويز الالغاء حين التقدم نظرا
الى صلاحية المفعولين لان يكونا مبتدأ وخبرا والضمير في قولهم عبد الله
اظنه منطلق ضمير المصدر لا المفعول الاول والمعنى عبد الله اظن ظنا منطلق

ثم اعلم ان وجه الالغاء حين التوسط والتأخر عروض الضعف عند استقرارها
عنهما او عن احدهما مع استقلال المفعولين كلاما وتمام افادة معناهما في الجملة
الاسمية وبيانها بعبارة عنه من ظن او علم فاذا قيل زيد ظننت مقيم او زيد
مقيم ظننت كان المعنى زيد مقيم في ظني لكن حين التوسط يضعف الالغاء لتقدم
مهما على احد المفعولين وحين التأخر يقوى الالغاء لازدياد ضعفها بتأخرها
عنهما جميعا واما الاعمال فلانها افعال والافعال تعمل مقدمة ومؤخرة فتعمل
بالرفع عطفا على جواز الاعمال ومن شأنها التعليق فاقد لان التعليق في باب الجملة
يؤدي الى حمل احد المتباينين على الآخر ولا يجوز حمله عطفا على الالغاء لان
التعليق واجب لا جائز وهو ان التعليق ابطال علاقة المفعولية لفظا لا من
لفظ وهو ان تبطل صدارة اسم التعليق التي هي اللام وكلمة الاستفهام و
حرف النفي لا محلا لوقوع معانيها على مدلول الجملة مثلا اذا قيل علمت لزيد منطلق
فالجملة منصوبة المحل على المفعولية لوقوع العلم على انطلاق زيد فان قيل فليكن
زيد مقيم ظننت كذلك لوقوع الظن على اقامة زيد وانتم قلتم الالغاء ابطال المفعولية
لفظا ومحلا قلنا ان قلت زيد مقيم منصوب المحل على المفعولية لظننت قيل

لكن ما المانع عن النصب اللفظي فنقول نعم انه لو كان مفعولا لانتصب لفظا
لعدم المانع عنه فهو ليس بمنصوب لا لفظا ولا محلا لان الظن ظرف يجب الغاؤه كما
اشرنا اليه بخلاف علمت لزيد منطلق فانه منصوب المحل لوجود المانع عن
النصب اللفظي وهو اللام ثانيا ثم اعلم ان تعليق هذه الافعال قبل احد هذه
الاسباب بشرط ان يتقدم على المفعول الاول كما مثلنا الآن واما اذا تأخر
عن الاول كقوله تعالى لنبلوكم ايكم احسن عملا يعني لنعاملكم لانه نوع من معنى التبلوى
والاختبار فلا تعليق الا بالنسبة الى الثاني لانه لا مانع عن العمل في الاول لفظا
قوله علمت ان زيدا عندك ام عمرو والتقدير في الدار اذا وقع هذان في جواب ازيد
عندك ام عمرو والتقدير في الدار فالمعنى علمت جواب ذلك السؤال فالمضاف
محذوف والمضاف اليه مراد اللفظ واذا لم يقعا في جواب السؤال فالمعنى
علمت احدهما بعينه عندك على ما يقتضيه الاستفهام بالهمزة وبام وبان كما
تكرر استعملت الاستفهام في مقتضاه وهو التعيين ولو اردت علمت احدهما
لا بعينه عندك لم يبعد ويكون لفظ علمت تصريحا باستلزامه الهمزة وام
وهو علم احد الامرين عند المخاطب لا على التعيين قوله الافعال الناقصة وهي

افعال وصف لتعريف الفاعل على صفة غير مصدرها وسميت ناقصة لانها لا
لا تتم الكلام بل تحتاج الى المنصوب وذلك لان تمام الكلام باجزائه والكلام
اسمائها واخبارها وتتم الكلام بخبرها فهو دلالة اخبار كانه اذا قيل كان زيد قا
بما وصار زيد غنيا فالمعنى زيد قائم في الزمان الماضي وزيد متصف بالغنى
بعد الفقر وما قال بعضهم معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف با
يكون اي الحصول في الزمان الماضي ليس بشيء لانه خلاف المتبادر ولان الكون
بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة مع انه يقتضي ان يكون كان جزءا
من الكلام وقائما حالا لا خبرا انتهى قوله وبيع كان لها اي الافعال الناقصة المتابع
اطلاقها المبتدأ واسمها لها كان له والمجموع ثلثة عشر لفظا ومرها جاء وغدا
وعاد وراح وقعد في مثل قولهم جاء فقعدت كانها حرية بمعنى صارت قوله وترفع
الاسم وتنصب الخبر اي تدخل على المبتدأ والخبر وتنقلهما فترفع المبتدأ
وتنصب الخبر نحو كان زيد منطلقا والاصل زيد منطلق هذا تصرفها اللفظي
المشترك فيه بين مجموعها وكل منها تصرف خاص معنوي كالنقل الى الماضي في كان و
الانتقال من شيء الى شيء في صار هكذا قوله وكان تكون ناقصة لها تابين التصرف اللفظي

المشترك

المشترك بين الكل شرع ان يبين التصرفات المخصوصة بكان وقصر البيان عليها
تكون تامة ام الكل فقال وكان تكون ناقصة تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان
الماضي دائما نحو كان الله عليما ومنقطعا نحو كان زيد قائما وقبل الزمان الاول زائدة
معنى لتعالي علمه تعالى عن مقارنة الزمان وفيه نظر لان المقارنة بين تعلق العلم
بالمعلوم لا لنفس العلم وكونه ناصبا بمعنى رفع ووجد لا تحتاج الى الخبر بل تتم با
المرفوع نحو كان الامر ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي من وجد
في المهد حال كونه صبيا وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف نكلم من في
المهد صبيا اي من حصل وجد في المهد حال كونه صبيا ولا يجوز ان يكون ناقصة
على معنى كيف نكلم من كان في الزمان الماضي في المهد صبيا اي نكلم كيف نكلم الآن من
ثبت له الصبوة والطفولية والوجود في المهد في الزمان الماضي اذ لا يجري استنكار
التكلم واستبعاده وساق الآية له اذ كل من نكلمه الآن فهو من ثبت له الصبوة
والطفولية والوجود في المهد في الزمان الماضي وتكون زائدة لفظا ومعنى نحو ما
كان احسن زيدا في قوله ما احسن زيدا فهي زائدة بمجرد التأكيد ولا يبعد ان يكون
غير زائدة معنى ويكون المقصود منه التعجب من الاحسان في الزمان الماضي واما قوله

قوة الحرب لقد ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس ولم يوجد كان مثلهم فرا

دة لفظا ومعنى لا احتمال لعدم زيادة انها بحسب المعنى كما في قولهم جبا دبني ابي بكر

بكر شامي على كان المسوقة الجواب الا على المسوقة الجواب او لفظا لا معنى نحو زيد كا

ن قائم الا قائم في الزمان الماضي فهي زائدة لفظا لعدم عملها الا معنى لافادتها

الزمان الماضي واما زيادتها معنى لا لفظا فقد قال بها البعض تمسكا بمثل

كان الله عليما فانهم قالوا ليس غير زائدة لفظا لكونها عاملة ولا زائدة معنى لتعا

لى علمه تع لتقدمه عن مقارنة الزمان والجواب عنه قد عرفت انفا فلا نعيده ويكون

مضمرا فيها ضمير الشان الا ضمير مدلوله الشان والقصة فاضافته الى الشان ا

ضافة الدال الى المدلول ولهذا الضمير اربع علامات عدم تقدم المرجع وكون الجملة

جملة وعدم رجوع الضمير منها اليه وكون مفهومه الشان قالوا انه لا يستلزم الاجمال

والتفصيل لا يستعمل الا في موضع التفخيم فلا يقال كان زيد عالما لعدم التفخيم في

الحاكة ان قيل هذا يقتضي كون قسم الشيء قسيما له لان ما اسم ضمير الشان قسم انما

فصد فيما معنى كلامه وكان يكون ناقصة بان لا يكون اسمها ضمير الشان وناقصة

بان يكون اسمها ضمير الشان على ان التقسيم الى العام والخاص على سبيل منع

الخلو

الخلو جائز وان يستغني ان قيل كان علم ان يتعرض لكونها بمعنى صار كقوله

يتبعها قد واسطع كانها قطا الحزن فدكانت فراخا بيوضها الى فدصارت

بيوضها فراخا ولا يستقيم ان يكون زائدة لكونها عاملة ولاستلزامها حمل

الفراخ على البيوض وان يكون للزمان الماضي لانه يوهم سبق الفراخ على

البيوض كما لا يخفى على من له ذوق ولا يستقيم ايضا ان يكون اسمها ضمير الشان

لمانع لفظي وهو نصب الخبر وهو لا يخبر عنه الا بالجملة ومعنوي وهو حمل الفرا

خ على البيوض فتعين ان يكون بمعنى صار والمعنى كان المطلع الى الموكب في الس

نة قطا الحزن فدصارت بيوضها فراخا اي انقلب بيوضها من صفة البيضية الى

الفراخية وهل هذا الامكان من الاستقامة والصحة فلنا يمكن ادراجه في الناقصة

والمعنى وكان يكون ناقصة بان يكون للزمان الماضي وبان يكون للانتقا

ل مع انه يمكن ان لا يتعرض له لفظه وانما نعرض بما يكون اسمه ضمير الشان لا

ختصاصه بخواص كما سيوردها في هذه الرسالة مبلغا الى الاختصار ثم نقول

ان المصدر وان كان قد فهم البيان على ام الباب لا باس علينا ان نفصل الباب

بقدر الوسع على وجه الاختصار فاعلم ان صار تستعمل ناقصة للانتقال

من ذات الى ذات نحو صار الماء هواء او من وصف الى وصف نحو صار زيد
غنيا اى انتقل من الفقر الى الغنى واخرى تامة للانتقال من جهة الى اخرى نحو صار
زيد الى عمرو اى ذهب وانتقل من هذه الجهة الى جهة زيد عمرا وان اصبح وامسى
واضحى وبات تقترن بمضمون الجملة بالا فان الخاصة اصبح تقترنه بالصباح واضحى
بالضحى وامسى بالمساء واخرى تستعمل للانتقال من شيء الى شيء نحو اصبح زيد
غنيا وامسى زيد فقيرا قال عدى ثم اضحوا ورقة جفت فالوت بها الصبا والدبور
اى ثم صاروا متشبهين بالورق الجاف اليابس وانتقلوا من النضارة والطراوة
الى البلى والرثاثة وهاجوا واضطربوا بالحوادث هبوب الورق الجاف وا
نقلا بانه بالرياح وليس المراد انهم في الضحى على هذه الصفة لان تغيرهم لا
يختص زمانا دون زمان وثالثة تكون تامة تفيد الدخول في هذه الاوقات
نحو اصبح زيد وامسى زيد بمعنى دخل في الصباح والمساء قال عبد الواسع اذا
الليل اشهبا اصبح جلبيبها ادخل جلبيبها في الضحى وبات لهما معنيان هما
اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين وكونهما بمعنى صار منه قوله تع اذا بشر احد
احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم اى انتقل وجهه بالتغير من صفة

البياض الى السواد لاستكراهه ولادة الانثى خشية املاق او خوف لحوق
العار من دفنها تحت تطرق الغبر والانتقال الى السواد لكراهة ولادة
البنت مما لا يختص ببعض الازمان حتى يستقيم ارادة اتصاف الوجه
بالسواد في خصوص النهار فهو فيه للانتقال كصار وعاد وغدا وراح
وجاء مرة تكون بمعنى صار واخرى تكون تامة يقال عاد زيد من سفره اى
رجع منه قال الشاعر غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اى انتقلت من عليه وطاء
رت وبقال وبقال راح زيد اى ذهب قال اخو بيضات راح مثاوب اى
ذاهب بعد الزوال مثاوب راجع اليها اول الليل واما امسى فهو بمعنى صا
رقطعا وقصر مجيء جاء بمعنى صار على قول العرب ما جاءت حاجتك لبس بفوت
لانهم يقولون كلنا البر جاء البر قفيزين ولا يقولون اى البر قفيزين
بل يقولون كلنا البر قفيزا بالانتقال على هذه الصفة وهي كونه قفيزين
واما قعد فقد يجعل صار في موضع التشبيه فيتم لانه يقال فلان زيد كانه سلطان
بمعنى صار كانه سلطان ولا يقال فلان زيد كاتبا بمعنى صار زيد كاتبا
وما في اوائلها ما النافية وهي ما زال وما انفك وما برح وما فتئ للاستمرار

غالب

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال

وخبر بها لفاعلها مذ قبله لأن دخول النفي على النفي إثبات ونفي الزوال استمرار

وقد يحذف النافي ويراد كقول امرأة سالم بن قحفان تزال جبال مبرمات

أعدها لها لا لا تزال وكقول الشاعر امرأة القيس فقلت لها والله أبرح

قاعدا أي لا أبرح وفي التنزيل تالله تفتأ تذكر يوسف أي لا تفتأ وما في أو

له ما المصدرية لنفي فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام

زيد جالسا أي اجلس وقت جلوس زيد وليس لنفي الحال نحو ليس زيد قائما

الآن ولا نحو لا زيد قائما غدا وبعضهم على أنه للنفي مطلقا تمسكا بقوله تعالى ألا

يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فإن عدم صرف العذاب عنهم أمر استقبالي

يكون يوم القيمة والجواب أن الكائن الاستقبالي في خبر الآية بمنزلة الحالي لا

مشاع الكذب في خبره تعالى فكأن القيمة قد قامت فغشيهم العذاب وهو مصروف

عنهم الآن قوله ويجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها أقول ذلك لأنها فعل

والفعل له تصرف في العمل بعمل مقدما ومؤخرا وعند كون كونه معمولا لاسمه الأصلي

وعند تقدمه عنه قوله إلا ما في أوله مستثنى من المجرور المتصل بعلى أي لا يجوز

تقديم الخبر على الذي في أوله ما نافية كانت أو مصدرية بل يقتصر التقديم على

الاسم

الاسم فقط وذلك لانتفاء كل من النافية والمصدرية لكونها مؤخرة لصدر الكلام

فلا يقال أصبر ما زال زيد ولا اجلس جالسا ما دام زيد لا خلاف لأحد فيه إلا

لابن كيسان في دام غير ما دام وسنده أن هذه الأفعال الأربعة فيها دخول

النافي منفية فبعد دخول النافي يصير مثبتة لأن نفي النفي إثبات فهي كان

ولذلك قطع ابن هانئ في قوله جراح لا تنفك آماقه على الخد أو يومي بها

بلد أقل ولو لم يكن إثباتا لما كان للتخطيء جهة معقول لجواز التقديم في

غير الموجب اتفاقا والجواب أن العبرة بصورة النفي في غير نظم القوم لأن

تجهم يتعلق بالألفاظ ولذا كان الأصح جواز التقدم عليها ليس مع تحقق

النفي المعنوي وفي الأمالي أشربه والا تنزله لك والا رجل عندك ببناء

الاسم في الكل على الفتح لتحقق صورة النفي وإن كان القصد في الأول إلى مجرد

النفي وفي الثاني إلى العرض والثالث إلى الاستفهام عن الكون عند المخاطب

والأما كان للبناء على الفتح وجه فرع إلى الأفعال الأربعة منفية في الجملة و

أما قلنا الأصح جواز التقديم على ليس لأن بعضهم ذهب إلى امتناع التقديم

عليه ذهابا إلى المعنى وإلى أنه معبر عن صيغة الفعل المتصرف بالمكان العاين

الى صورة ليت والذى يبطله قوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا خبر ليس

واذا جاز تقديم معمول المعمول على ليس فتقديم معموله اجوز ولم يتعرض المص

للخلاف بين نسبتها على ضعف سندهما وعلى انهما لا اعتداد بهما قوله افعال

المقاربة هي افعال وضعت لرجاء قرب الخبر او لحصوله فيه او لقرب حصوله

الى حصول الخبر ومآله الى الحال فالاول عسى وهي لرجاء قرب الخبر تقول

الله ان يشفي مريضك ومرادك ان قرب شفائه الى الحال مرجو من عند الله

ومطموع منه لا ان قرب شفائه قد حصل لانك تقول له مجوز ان لا يبرأ عن مرضه

ولكونه انشاء لرجاء القرب كلعل لا يتصرف ولا يجيء مضارع ولا غيره الا

ربما عسى لفظا نحو عسى عسى لاختلاف اخواته فانها لكونها اخبارا تصرف

ويجيء منها المضارع وغيره كقوله يكاد البرق يخطف ابصارهم وكقوله الشا

عر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها والثاني كاد وهي لحصول قرب

الخبر الى الحال نحو كادت الشمس تغرب اي قربها الى الغروب قد حصل وستغرب و

قد تستعمل لقرب الشيء وكمال المناسبة بين الشيئين نحو كاد العروس يكون

امبرا ليس المراد ان قربه من الامارة قد حصل وسيكون امبرا بل المراد ان

بينهما كمال المناسبة كان العروس هو الامير من نفسه والثالث كرب وا

وشك وجعل واخذ وطفق هؤلاء لقرب حصول الخبر ومآله بعد تحقق

الشروع فيه نحو كربت الشمس تغرب حين افل قرنها قوله علمها كيف كان الى في

رفع المبتدا ونصب الخبر وعدم استقلالها مع الفاعل كلاما فان قيل فلم

تؤثر لها على افرادها وهي ناقصة في الحقيقة كزيادة ذلك البيت فلنا اختصا

صها بكون الخبر مضارعا وافادتها القرب اقتضيا ذكرها ليبحث فيه عن تفا

صيل القرب ويتبين فيه ان ما خبره مضارع بدون ان وما خبره مضارع معها

ماذا وان يجوز فيه الامران ماذا الا ان خبر عسى ان مع المضارع الا

شتاء منقطع والا يجيء لكن يجيء ان قوله علمها كيف كان لما اوهم ان كلا ما يصلح خبرا لكان

يصلح خبرا لهذا البيت دفع ذلك الوهم بقوله الا ان خبر عسى لا يجيء ان خبر

كان لا يلزم ان يكون مضارعا بخلاف هذا البيت فان خبره لا يكون الا مضا

رعا وذلك لانه لما وضع لافادة القرب الى الحال رجاء او حصولا واخذا

التزموا ان يكون خبره صيغة الحال ليكون خبره ادل على مقتضاه وقولهم

عسى الغوير ابؤسا ذوارد على الاصل المفروض واما مقارنة خبر عسى

نظر الى بقى القرب من الحصول بدل على الحصول بالفعل فافهم سوق الوجه

الافعلام

قلا منها لرجاء القرب فرى الا ان تكونها للرجاء ايضا ادل على مقتضاها

وملائمة لما هو الغرض منها نحو عسى زيد ان يخرج اى قارب زيد الخروج على

معنى الخروج والا لاستقيم الحمل والباب من دواخل المبتداء والخبر فلا بد

من تقدير المضاف او من جعل المصدر فى قوة اسم الفاعل قوله وقد يقع ان

مع المضارع فاعلا لها ويقتصر عليه اقول لح تكون تامة محمد الظاهر لعدم

الخبر ولكن فى الحقيقة ناقصة لخبرها المنسوب اليه والمنسوب فى صلة ان وخبرها

فى صلتها يقتصر على ان مع الفعل والا فلا وجه للاقتصار لا لا وضعها على

افادة قرب المنسوب للمنسوب اليه رجاء اعلم انه يجوز ان يعتبر المرفوع

فى هذا الاستعمال اسمها وان مع الفعل خبرها فعلى الاول يقال عسى

ان يخرج الزيدان والزيدون وعلى الثانى عسى ان يخرجا اخواك وان يخرجوا

اخوتك قوله وخبر البواقى الفعل المضارع بغير ان واما وجه كونه

مضارعا فقد بيناه فى السابق واما عدم مقارنة ان فلانها للرجاء

والقرب فى البواقى مقطوع فبينهما نوع منافاة وقوله فاثبت الى فهم وما

كدت ايسا شاذ لما اضطر استعمل الاصل الموفوض ويجوز تشبيه عسى

بكاد اى بجريدها خبرها عن ان خبر كاد كقوله على الكرب الذى امسيت فيه

بكاد يزول الله فرج قريب وقد شبه كاد ايضا بعسى من قال قد كاد من طول

البلى ان يمصحا وكرب مثل كاد اى فى تجرد خبره عن ان بل التجرد عنها اكثر

من خبر كاد لما لا يخفى على المتامل فغلب التشبيه لكثرة استعمال كاد قوله واوشك

مثلهما فى الاستعمال اى مثل كاد وعسى فيه اى يتجرد خبره عنها مرة ويقارنها

اخرى نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد كعسى ان يخرج زيد فى الاحتمال

لان واوشك زيد يخرج كما كاد زيد يخرج قال ابو شكر من قرن مبينة فى بعض غير

انه بوافقها قوله فعلا المدح والذم وهما ما وضع لانشاء مدح وذم فلا

يرد عليه مدحت وذممت لا وضعهما للاخبار وكونهما لانشاء مدح او ذم

عارضى يجرد القصد وكذا لا يرد نحو امدح واذم ولا امدح ولا اذم لان

المراد ان يوضع لانشاء مدح او ذم ولا يكون ماخذ الاشتقاق لفظ المدح

او الذم ولاعتبار الوضع اختار لفظ المثنية واعتبر ما هو الاصل فى

الباب صنعا على حدة وعبر عما هو اصل غير اصيل فيه بلفظ الجارى

البعد غيرا بين الاصل والفرع وهما بوس بكسر الفاء وسكون

العين والاصل نعم وبئس بفتح الفاء وكسر العين وقبل النقل الى الا
ثناء يجوز فيهما ما يجوز في فخذ من اللغات الاربع اللاتي اصلي وثلثها فروع
والاول اعني نعم لانشاء مدح والثاني اعني بئس لانشاء ذم وكل منهما يدخلان
على الاسمين من نوعين لاقتضاء كل منهما فاعلا ومفسرا له ليكون فيهما
مكر التفصيل بعد الاجمال لان كلا من المدح والذم موضع مبالغة ومقام
افراط واول الاسمين يسمى الفاعل لكونه فاعلا وصدق رسم الفاعل عليه
والثاني يسمى المخصوص بالمدح في نعم والذم في بئس فقولك نعم الرجل زيد وبئست
المراة دعد بنية بالتاء على التانيث وان كانا بسبب النقل الى الانشاء جا
مذين لكنهما لم يسلبا تصرف التانيث عند كون الفاعل مؤنثا بل يجب تانيثهما
عند كونه مؤنثا نحو نعمت المراة هند وبئست المراة دعد وردّه الفرا
الكوفية حيث ذهبوا الى انهما مشكلان نعم بانهما الحق و
انه يقال بئست المراة دعد بتاء التانيث الساكنة وهي لا تلحق الا
الفعل فهما فعل والمنادى في قوله نعم يا نعم المولى محذوف والتقدير يا الله
نعم المولى لم انهم ذكروا في اعراب المثالين وجوها احدها ان يكون

وعن الثاني منع ان لا يكون المخصوص والاشارة للاستغراق لم لا يجوز
ان يقصد بكل منهما الى الاستغراق بقرينة المقام وقد يضمر ويفسر بنكرة
منصوبة اي وقد يضمر فاعل هذا الباب ويفسر اي بمميز نكرة منصوبة اما الا
ضمار والتفسير فللتخصيص بعد الاجمال واما النكارة فلوجوب نكارة التمييز
واما النصب فلامتناع اضافة المضمر وقد يجمع بين الفاعل المظهر والتمييز
تاكيدا ومبالغة كقوله ثن وَدَمْعٌ زادَ ابكر فيسا ونعم الزاد زاد ابكر زادا ثم
البصريون على ان المضمر في الباب لا يتغير عن صورة المفرد المذكر ولا يطابق
التمييز بقال نعم رجلا ونعم رجالا ونعم نساء لانه عبارة عن شيء ذهني فهم ملاحظة
بصفة غير الشيئية فلا وجه لمطابقته وتثنيته وجمعه والكوفيون يجعلونه مطابقا
للتمييز ويقولون نعمت امرأة وعدد وهكذا لانه عبارة عنه لكن اجماع الفريقين
منعقد على نكارته لانه لا يراد به الا شيئا ما فيكون نكرة كالمرجع وقد حذف
المخصوص اي عند قيام القرينة لانه دكن من الكلام فلا يحذف الا مع القرينة كقو
له تع فنعم الماهدون اي الماهدون نحن والقرينة قوله تع والارض
فرشناها لان فرشنا بمعنى مهدنا فالفارش هو الماهد ومنه قوله تع في قصة ايوب

الفاعل والمخصوص فقوله بئس مثل القوم الذين كذبوا على حذف المخصوص
اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم او على حذف المضاف اى بئس مثل القوم
مثل الذين كذبوا ومنه قوله تع ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثل القوم
الذين كذبوا فعلا التعجب وهو اى التعجب كيفية انفعالية تنكيف النفس بها
عند ادراك امر غريب مفاد كادراكها احسانا قوى عليها سببه او غير مفاد
خارجا عن العرف والعادة وهما ما افعله وافعل به اى هما صيغتان احد
يرهما افعل كاكرم والاخرى افعل على هيئة امر الافعال وهما لا يبنيان الا
بهذان الوزنان لا يبنيان ولا يوخذان من كل فعل ثلثيا او رباعيا مجردا او
مزيدا فيه لونيا او عيبيا او غيرهما بل يوخذان من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا
عيب لان ابناء جميع الحروف فى الرباعى والثلاثى المزيد فيه اخلال بالوزنين
والحذف خلاف الاصل واللونى والعيبى لا يوخذ منهما افعل التفضيل فلا يوخذ
منهما صيغة التعجب لان لهما شبها به فى الوزن والمبالغة وقوله ليس بمعنى افعل
فحال فى قوة ليس بلون ولا عيب لان هذين البابين مخصوصان على الالوان
والعيوب ومستلزمان لاحدهما فذكر الملزوم واراد اللازم ولا يرد ما اجهله
وهو فرع الالوان والعيوب
وهو افعل وافعال
وما

وما اضله لان المراد بالعيب العيب الظاهر قوله وتتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك
باشد الى اذا قصد بناء التعجب مما يمتنع بناؤه منه يتوصل الى التعجب منه بنحو اشد
الى بنى فعل التعجب مما يجوز بناؤه منه ويجعل مصدر ما يمتنع بناؤه منه معمولا له
ويقال ما اشد دحرجته وما ابلغ سواده وما اقبح عوره وكذا يقال اشد
دحرجة وابلغ بسواده واقبح بعوره فيحصل منه ما يحصل من لو بنى بدون
واسطة من التعجب والمبالغة وقولهم ما اولاه معروفا وما اعطاه من الافعال
شاذ عند الجمهور قياس عند الاخفش وقولهم ما اعقله وما اشهاه من عقل
وشهى مبنيين للمفعول على خلاف القانون المستنبط من تتبع كلامهم مع
ان باب التعجب من افعل وهو لا يبنى لتفضيل المفعول فبناؤهما منه على خلاف
القانون قوله وما فى ما افعل خبره هذا مذهب سيبويه اذ اصل ما احسن زيدا
فالمعنى شىء احسن زيدا عند رايه وراى الاخفش انها موصولة والجملة صلتها مبتدا
وهو مع صلتها مبتدا محذوف الخبر والتقدير الذى احسن زيدا شىء او فيه
نظر لانه يقتضى الحذف بلا ضرورة تدعو اليه ولان المتبادر منه الى الفهم عند
الاطلاق انه تركيب تام لا ناقص وحمل اللفظ على خلاف المتبادر خلاف

فانونهم ومنهم من ذهب الى انها استفهامية مبتدأ والجملة خبرها والتقدير
الى شيء احسن زيدا ولا يخفى ما فيه من الركاكة لان النقل من الانشاء الى الخبر غير معهود
في كلامهم واما افعل به نحو اكرم بزيد فقد قيل اصله اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم
كاخذ البعير الا انه غير الى هيئة الامر لدلالة على تغير المعنى والانتقال عن المعنى
الاخباري الى الانشائي والباء مثلها في كفى بالله ولا حاجة الى التغير في ما
فعل لان ما التعجبية تفصلها عن التمس بالاخبار قال العلامة وفي هذا ضرب من
التعسف وعندي الى اسهل منه ما خذ ان يكون امر الكل اخذ بان يجعله كريما
بان يصفه بالكرم والباء زائدة فالهمزة للتعدية او بان يصيره ذا كرم و
الباء للتعدية فالهمزة للصيرورة وانا اقول فيه تعسف ايضا لان النقل على
من الانشاء غير معهود في كلامهم الا ان التعسف في ذلك يغتفر وفي هذا معنى
ولا يذهب عليك ان اختلافهم فيما في المنقول عنه لا في المنقول اليه فان المعنى
المنقول اليه في كلا الوزنين واحد الا قيل لم يبين حال افعل به وقد بين
حال ما افعله قلنا لعدم اختلافهم فيه فانه جميعهم مجمعون على ان الاصل
اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم كاخذ البعير غير الى هيئة الامر والباء زائدة بزيد

في الفاعل لا خلاف لاحد فيه غير المصنف بخلاف ما افعله فان لهم فيه اقوالا ثلثة
فعرض له بثبوت مختار اقوالهم باب الحرف سمي هذا القسم حرفا لان الحرف
في اللغة هو الطرف وهذا القسم طرف الدال وضميمة لاحد جزئي الكلام قوله
هو ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها لا بضميمة لا
بنفسها كقد في قد ضرب فانه دال على التحقق الحاصل في مدلول ضرب وكاللام في
الرجل فانه دال على التعريف في مدلول رجل وقيل معناه ما دل على معنى ملحوظ
باعتبار غيره كمن في سرت من البصرة فانه دال على ابتداء مخصوص ملحوظ بين
السير والبصرة على انه آلة لحاظهما وسبب لاجتماعهما في ذهنه بان يكون احد
هما مبدأ والآخر ذا مبدأ وهذا اما الى الاول فهو حروف الاضافة وهي الجارة
كما قدم هذا الصنف في الاجمال فذكره في التفصيل فقال حروف الاضافة وهي
الجارة اي الصنف الاول من الاصناف حروف الاضافة سميت بذلك لانها تضيف
معاني الافعال اي تنسبها الى الاسماء كمررت بزيد فان الباء تضيف معنى المرور
الى زيد واما تسميتها بالجارة فاما لهذا المعنى فان الباء في مررت بزيد عن معنى
المرور الى زيد وتضيفه اليه واما لانها تعمل الجر وجر مدخولها قوله من للابتداء اي

فانوهم وهم من ذهب الى انها استفهامية مبتدأ والجملة خبرها والتقدير
اى شيء احسن زيدا ولا يخفى ما فيه من الركاكة لان النقل من الانشاء الى اخر غير معهود
في كلامهم وانما افعل به نحو اكرم بزيد فقد قيل اصله اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم
كاخذ البعير الا انه غير الى هيئة الامر لدلالة على تغير المعنى والانتقال عن المعنى
الاخباري الى الانشائي والباء مثلها في كفى بالله ولا حاجة الى التغير وما
فعل لان ما التعجبية تغنى عن اللبس بالاخبار فان العلامة وفي هذا ضرب من
التعسف وعندي اني اسهل منه ما خذ ان يكون امرا لكل احد بان يجعل كريما
بان يصفه باكرم والباء زائدة فالهمزة للتعدية او بان يصيره ذا كرم و
الباء للتعدية فالهمزة للصيرورة وانا اقول فيه تعسف ايضا لان النقل على
من الانشاء غير معهود في كلامهم الا ان التعسف في ذلك يخفى وفي هذا معنى
ولا يذهب عليك ان اختلافهم فيما في المنقول عنه لا في المنقول اليه فان المعنى
المنقول اليه في كلا الوزنين واحد الا ان لم يبين حال افعل به وفي بين
حال ما افعله فلنا لعدم اختلافهم فيه فان جميعهم مجمعون على ان الاصل
اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم كاخذ البعير غير الى هيئة الامر والباء زائدة بزيد

الا للابتداء المخصوص الملحوظ بين السير والبصرة مثلا لا ان معناه هو الابتداء
المطلق والا يلزم ان يكون اسما كلفظ الابتداء وعلى هذا النبوا في فان النحو
عن معاني الحروف بالمطلقات من قبيل المسامحات جارة كانت او غيرها وقد
يكون للابتداء بدون ملاحظة الغاية نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وهو اصح التبعيض والتبيين والزيادة راجعة الى معنى الابتداء كما يظهر عند
التامل ثم ان سيبويه يفصل زيادتها على غير الموجب والاخفش يعممها مستشهدا
بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم والجواب منع ان يكون ان للزيادة بل هي للتبعيض والمعنى
يغفر لكم بعض ذنوبكم ولا يعارضه قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الخا
طب بالاول امة نوح والثاني نزل في امة محمد ع م وعلى تقدير اتحاد المورد والخا
طب منع ان يكون الاستغراق في قوله تع ان الله يغفر الذنوب حقيقيا ثم لا يجوز ان
يكون عرفيا ويكون المراد به عموم الصغائر وعلى تقدير تسليم ان يكون الاستغراق
حقيقيا نقول لا تعارض الايات نقول بالمفهوم المخالف في مثل يغفر لكم بعض
ذنوبكم ونحن لا نقول به ومنه وقد يجاب بانها بيانية والمبين مقدر والتقدير
يغفر لكم شيئا من ذنوبكم وفيه ما فيه قوله والى وحتى للانتهاء الا ان حتى يدخل ما بعدها

في حكم ما قبلها فاذا قيل اكلت السمكة حتى راسها ونمت البارحة حتى الصباح فا
الراس ماكول والصباح منوم البتة واما الى فقد قيل حكمه حكم الدخول الا مجازا
وقيل حكمه حكم الدخول الا مجازا وقيل مشترك بين الحكمين تحقيقه انهما في الغاية
ان تناول الصدر الغاية في حكم الدخول كسمكة السمكة فان السمكة تتناول الراس
لانها عبارة عن مجموع الاجزاء وكقوله تع فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
فان اليد ممتدة الى الابط فالمرفق جزء منها فالصدر متناول للغاية وذكر الغاية
لاسقاط ما ورائها عن حكم وجوب الغسل فعن المرفق واجب منطوق النص خلا
ما خرج من السنة وان حتى لا تدخل المغيا فلا يتناوله حتاه استغناء عنه بالبعض ولذا يع
الا التجاسس لان بعض الضمائر بعموم موقع بعض وحتى لا يلزم الجر لانها تكون عاطفة
ومبتدأ اما بعدها فحتى يجوز في مثله السمكة وجوه الاعراب الجر بناء على كونها
جارة والنصب بناء على كونها عاطفة والرفع بناء على كونها ابتدائية والتقدير حتى
راسها ماكول وقوله فتى حتاك يا ابن ابي يزيد شاذ قوله وفي للوعاء اي معناها الظرف
فيه تحقيقه كالخوز بدرهم في داره وركض في الميدان او مقدرة نحو الذي نظر في الكتاب وحتى
في حاجته فان النظر والسعي يتمكنان ويستقران في تحصيل الحاجة واستخراج ما في الكتاب

عكن زيد والركض واستقرار بها في الدار والميدان وقولهم ولأصلبنكم
في جذوع النخل التحقيق فيه انها فيه على اصلها لتمكن المصلوب في الجذوع عكن
الكائن في الظرف فيه وهي الظرفية الا هو لا للحلول والدخول ولو البا للا كحرف
جفيفة كقوله دا اي التصق به وخامره او حكما كمررت به اي التصق مرو
ر بموضع قرب منه زيد ومنه اقسمت بالله اذا معنى التصق فيه بلفظة الله
ويستعمل للاستعانة نحو كتبت بالقلم وبتوفيق الله نجحت وكذا كل ما دخل الآلة
وللمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي معها وتزاد في المنصوب كقوله تع
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اذا اريد بالايدي الانفس وكقول الشاعر سود
المحاجر لا تقرأن بالسور الا القرآن السور وفي المرفوع نحو كفى بالله شهيدا
وبحسبك زيد اي كفى الله وحسبك زيد الا ان زيادتها في المنصوب افيس منها
في المرفوع لكون الجارة موضوعة لمعنى المفعولية وتزاد قياسا في خبر ليس
وخبر معنى ليس وسماعا في غيرهما الا في فاعل كفى بالله فانها فيه قياس قوله
واللام للاختصاص اما مع التمليك نحو المال لزيد او بدونه نحو الجل للفرس و
علم التمليك كالاختصاص وجعله في مثل الجل للفرس مجازا وقد تزاد كقوله تع ردف

لكم ومثل لا ابا له من هذا القبيل على راي سيبويه والخبر محذوف وقال ابن الحا
جب ليس بحذف لفساد المعنى وبقاء لا بلا خبر وقد يستعمل للفهم في موضع
النعجب كقولك لابوي الاجل وكقول الزبير لله يعلم الايام دوحيد اي لا يعلم
ان عدم ناصر الاجل الى آن آخر وعدم بقاء وعلى ذو جهد متخصص بحيل منكر على
مرور الايام منعجب منهما وربّ للتقليل اي لتقليل النوع من الجنس نحو رب
رجل كريم فان الرجل الكريم نوع من مطلق الرجل والمتكلم يستحضر بواسطتها
ولها خصائص لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة ويجب توصيف تلك النكرة اذا
كانت ظاهرة نحو رب رجل جواد جواد وتفسير بها بمنصوب اذا كانت مضمرة
نحو ربه رجلا وجهة الوجوب ان رب للتقليل وانضمام الصفة تفيده فان الرجل
الجواد اقل من مطلق الرجل وان المضمر الغائب لا يفهم منه عين الشيء ولا جنسه فيفسر
ليعلم جنس المراد بالتقليل ويجب تأخرها عنها لانها لانشاء التقليل وكل
ما وضع للانشاء فوضعه صدر الكلام فان قيل صدور الملاقات عن رؤوسهم
على الرجل الجواد في رب رجل جواد النسبة اخبارية محتملة للصدق والكذب فما وجه
تحقق النسبة الانشائية فيه قلنا النسبة الانشائية فيه استقلال الرجل الجواد و

الخبرية الاستقبالية انشائية لا حالية ويجيء عاملها محذوفا غالبا لئلا يطول

الكلام ويجب ان يكون ماضيا لان وضعها للتقليل المقطوع ولا يجوز رب رجل

جواد رجل سانح او لا تقتين وبودّ في قوله تع ربما يودّ الذين كفروا بمنزلة ودّ

لان الكائن الاستقبالي في خبره تع بمنزلة الكائن الماضي لامتناع الكذب في خبره

تع وفيها لغات لا يبع نضمها نطاق بهذا المختصر قوله ويختص بالنكرات اي ظاهرة

او مضمرة ولرمزه الى الانقسام جمع لفظ النكرة وقال بالنكرات ووجه اختصاصها

صدرها بالنكرة انها لتقليل النوع من الجنس وذا لا يتحقق الا في النكرة قوله

وواو القسم مبدلة من الباء الالصاقية في اقسم بالله لان الواو للجمع و

الجمع والالصاق متقاربان وهي لكونها فرع الباء لا تدخل المضمر ولا الذكر

متعلقها ولا تستعمل للاستعطاف بخلاف الباء فانها لالصاقها تدخل المظهر

والمضمر وتستعمل للاستعطاف نحو بحيوتك اخبرني وتاء وهي بدلة عن الواو

في والله خاصة ووجه ابدالها عن الواو قرب المخرج مع ان ابدال التاء عن الواو

وشايع في كلامهم نحو تراث وتخمة في وراث ووخمة ولكونها فرع الفرع لا تدخل

من الظواهر الا على لفظة الله لا يقال تالشمس وتالليل في والشمس والليل

من نحو زيد افضل من عمرو فان افضليته زيد لكونها من الامور الاضافية انما تظهر

بالقياس الى افضل عمرو وبالنسبة اليه فبدا ظهورها فضل عمرو وارادة الجا

وزة غير معقولة لان فضل الشخص لا يتحقق وزعنه الا عبره كذا قيل ويقال ان

ان يقول لم لا يجوز ان يراد زيد بعيد عن عمرو بسبب افضليته فيقال زيد افضل

عن عمرو وان كل موضع لا يليق الا بالمجاوزة فهو موضع عن نحو ادى دينه الى

كفل بدين زيد فانتقل الدين وبجاوز بسبب الكفالة عن ذمة زيد الى ذمة عمرو

تاه واوصله الى الدابة وخلصه عنه فهو والكاف للتشبيه اى لتشبيه ما قبلها

بما بعدها نحو الذى كزيد اخوك فالذى مشبه وزيد مشبه به والكاف آلة التشبيه

ووجه الشبه مجمل وهو مع كونه مجملا ينبغى ان يكون اخص اوصاف المشبه به فلا

يجوز ان يراد الذى كزيد فى الشجاعة اخوك لان الشجاعة ليست اخص اوصافه

وهو انهم فى قولهم يضحكن كالبرد المحرم اى عن مثل البرد لان الحال لا يدخل الجار

وفى نحو زيد كالاسد يجوز ان يعتبر اسما وحرفا واما فى نحو الذى كزيد اخوك

فلا يكون الا حرفا لان الصلة لا تكون الا جملة قالوا وهم فى قولهم نعم ليس كمثله

صلة والا لزم نفى المثل نعم لانه يصير المعنى هكذا ليس شيء من الاشياء مثل مثله

لانه

لانه على تقدير ثبوت المماثلة هو مثل مثله لان المماثلة من الطرفين فنفى مثل مثله

نفى الله فهى صلة والحق ان الآية من قبيل الكناية التى هى ذكر اللازم وارادة

الملزوم وبيان ذلك ان تحقق المثل لم يستلزم تحقق المثل لمثله فاذا انتفى اللازم

وهو مثل مثله انتفى الملزوم وهو تحقق المثل له كقولهم ليس لاخى زيد اخ و

المقصود ليس لزيد اخ فتامل حق التامل ثم اعلم ان الكاف لا يدخل المضمر اسما كان

او حرفا لا يقال كه بل يقال مثله وقولهم واى او عال كها او افرد شاذ اضطرارا

حذر الكسر الوزن فى ومذ ومنذ للابتداء فى الزمان الماضى نحو ما رايته منذ

يوم الجمعة ومذ يوم السبت ويكونان اسمين بمعنى اول المدة فيليهما مفرد معرفة

او الزمان نصا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة او اول المدة التى انتفت

فيها الرؤية يوم الجمعة او جمع جمعها فيليهما المقصود بالعدد كالتثنية والجمع نحو

ما رايته مذ يومان او ثلثة ايام اى اول المدة وآخرها يومان او ثلثة ايام ولا

يليهما المفرد المعرفة الا بتاويل كان يقال ما رايته مذ يوم الجمعة ويراد اول المدة

وآخرها اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات وقد مر البحث فيهما قولا وحاشا

معناها التنزيه ونظير ما بعدها من حكم ما قبلها نحو اسماء القوم حاشا زيدا

فان له براءة عن حكم الاسماء وحاشا في قوله حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن
الملامة والشتم تنزيه للممدوح وتقديس عن اللوم اي اذم القوم والقوم هم
الا ابا ثوبان فان له نزاهة من اللوم وان في شانه نجلا عن الملامة اي اللوم و
الشتم لانه يستحق المدح ولا ابو العباس استعماله فعلا متعديا بمعنى جانب
نحو يهجم القوم حاشا زيدا بالنصب بمعنى جانب بعضهم اي كل بعض من ا
بعاضه قصدا الى البعض المستثنى او جانب الهاجم زيدا يبعد عن الايراد
واين كان مندرجا بالقصد الى الاستغراق وحكى ابو عمرو الشيباني عن
بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بالنصب
اي مجانبا كل بعض من ابعاض من سمع الدعاء او مجانبا السامع الشيطان وا
بن الاصبغ قوله وعدا وخلا للاستثناء اي لصرف ما بعدهما عن حكم ما قبلهما
نحو جاء القوم عدا زيدا وخلا زيدا بمعنى الا زيدا والذي يكثر في كلامهم كونهما
فعلين متعديين نحو جاء القوم عدا زيدا البعض جانب بعضهم او جانب الجاء
ي زيدا واذا صدرتا بما يجب نصب ما بعدهما لتضمنهما فعلين اذا ذاك وقد مر
الكلام فيهما في بحث الاستثناء ثم اعلم ان في قولهم كيمه ولولا في لولاك حرفا

جر وهم ينوون لهما المصدر نعتة استثنائيهما ولوقوع الخلاف فيهما ومما يتعلق بهذا المقام
انه يحذف الجار ويتعدى الفعل بنفسه الى متعلقه كقوله تع واختار موسى قومه سبعين
رجلا اي من قومه وان اضمار فيلي ومن ذكر اضمار وردت بعد الفاء والواو و
ضمار الباء في القسم نحو الله لافعلن كذا بالجر وفي قوله روية خبر بالجر اذا فيلي له
كيف اصبحت اي بخير اصبحت واللام في فلاه الوكى اي لله الوكى قوله والحرف المشبه بان
لفعل يشبه بها بشبهها بمطلق الفعل في لزومها الاسماء وفي كونها على ثلثة احرف
فصاعدا او بالمتعدي منه واقتضاء الطرفين وبالماضي منه في فتح الآخر وفي المعنى
ايضا فان ان وان للتحقيق الا التحقيق مضمون الجملة الاسمية ونوكيده اذا كان السامع
متردد او فيه او منكر الا ولا يجامعه شيء من نحاة الا الانكار كقوله تع انكم لمبتنون وانهم
مبتنون وقد يؤكده المتكلم مع خلو ذهن السامع عن المذكور ان راسا لوا جم عنه
نحو الله علام الغيوب والكل سميع الدعاء فيما طلبا ما كان بقوله ابو اسحق الا تقدو
جدت في كلامهم استدراكا لانهم يقولون زيد قائم وان زيدا قائم وكلاهما و
هو لا يذهب عليه الا احتمالا باقي بعد التاكيد قوله ولكن للاستدراك الا لدفع تو
هم نشا مما سبقها نحو جاء زيد لكن عمرا لم يجي فان الاخبار عن زيد بالمجيء

لما أوهم مجيء عمرو لمصاحبهما رفعه لكن فهي متوسط بين كلامين متغايرين نفيا
وإثباتا والتغاير في المعنى بمنزلة التغاير في اللفظ نحو فارقني زيد لكن عمرا حاضر و
جاءني زيد لكن عمرا غائب وكان للتشبيه إن آلة التشبيه المسند إليه بالخبر نحو كان زيدا
الأسد والأصل إن زيدا كالأسد لما أريد بناء الكلام من أول الأمر على التشبيه قدم
الكاف وفتحت همزة إن لأجل ذا كان الخبر جامدا كما ذكر وإذا كان مشتقا نحو كان زيد
قائم فهي بمعنى لعل لاقتضاء التشبيه تغايرا بحسب الذات ولا تغاير ههنا بحسبها وبعضهم
يجعل التشبيه ههنا أيضا بتقدير الموصوف أي كان زيد شخص قائم فهو نحو كان
زيدا أسد في تحقيق التغاير بحسب الذات ولبت للتمني وهو إظهار وداده شيء ممتنع
أو ممكن لا طمع فيه ووقوعه كقول الشاعر ألا ليت الشباب يعود يوما وكقوله وليتك
ترضى والأنام غضاب فإن رضي الدهر عنه وإن كان ممكنا لكنه لا يتوقع سواد
وجهه بقرطانه وفرط معاصيه وقد يتمنى بلعل تشابه صرحه في معناه قوله ولعل
للترجي أي لإظهار وداده الشيء الممكن المتوقع وقوعه كقول الشاعر لعل الله يجعل
رجلا يعين على الأفاعي وذلك كما فإن كون السفر معينا على إفاعي في ناحية المحبوب
أمر ممكن يتوقع وقوعه لأن السفر وسيلة إلى جمع المال وهو وسيلة إلى اصطياد الفوائد

ومعاشرتها وتستعمل أيضا لتوقع أمر مكروه مخوف كقول القائل لعل الحبيب يلتفت إلينا
ويقطع الوصال وأما قوله لعل الساعة قريب فهو ترج للعباد والمعنى بإتيانها العباد
كونوا على توقع قرب القيامة وجعلها في خبره ترج بمعنى أن لا يتمنى في قوله تعالى لعله يتزكى
أو يخشى لعدم تحققهما من فرعون فيلزم الكذب في خبر الله تعالى قال فرعون
آمنت برب موسى وهارون حين أدركه الغرق فالجواب أن ذكر من خوف الغرق
لا عن صميم القلب فالمعنى يا موسى وهارون إذ بهما آمنا على رجائكما ذلك من فرعون
وكونها للتعليل بمعنى كي وأين استقام في قوله تعالى لعلكم تفلحون لا يستقيم في لعل الساعة
قريب وفي لعله يتذكر أو يخشى والذي يطرد في الكل صرف الترجي في الكل إلى العباد قوله
فإن المكسورة معها بعدها إشارة إلى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في إفادة التأكيد
وذلك أن الجملة بعد دخول إن المكسورة عليها في الاستقلال والخبرية فلم يحدث
بدخولها إلا التأكيد فقط والمفتوحة تجعلها في حكم المفرد لا يجوز السكوت عليها فضلا
عن أن تكون أخبارا أو إنشاء ولذا تعامل معاملة المفرد فتقع فاعلة ومفعولة و
مبتدأة ومضافا إليها ولا تستقل بدون الانضمام قوله فكر فاكر في مثال الجملة و
افتح في مثال المفردات لأنهم للفرق المذكور أي إذا كان كذلك فالمسألة فاستعمل إن

المكسورة في مظان الجمل التي في مواضع يظن وقوع الجمل فيها في افتتاح الكلام لانه موضع الجمل
لان من انتقل من الضم الى النطق بفمه بما يصح السكوت عليه غالبا وبعد القول لانه مقول
لا يكون الا جملة وبعد الموصول لوجوب جملة الصلة وبعد الامر والنهي والدعاء نحو قام
ذق انك انت العزيز الحكيم ولا تؤذ من الاسد انه يفكك ورحم الله الكريم واحسان لانها
بعد هؤلاء الثلثة تكون علة استينافية والعلة الاستينافية لا تكون الا جملة وفي كل ما لم يصدر
فيه مصدر باللام نحو علمت ان زيدا المنطلق رعاية لصدارة اللام وان كان حقها ان تفتح
لو توجها مفعولة واقع اي اشتغل ان المفتوحة في مظان المفردات في مواضع الفاعل
والمفعول وعند ملابسة صفة الجار وعند كونها مبتدأة وعند كونها مضافا اليها
لان هؤلاء المواقع تلتزم فيها الافراد وانفتاحها بعد لو لا لكونها مبتدأة وبعد لو
لكونها فاعلة بعد ذكر لو انك تنطلق اذا لو وقع الطلاق لكن اذا وقعت مبتدأة التزم
تقديم الخبر نحو حق ان زيدا منطلق لئلا يلتبس بالمكسورة لاتحادهما في نفس الكتابة و
وبالمفتوحة وهي بمعنى لعل نحو ائت السوق انك تشتري اللحم اي لعلك ولئلا يلزم تقارب
في مثل ان عندي انك قائم اذا اخر الخبر واذا وجد موضع يحتمل تقدير المفرد والجملة توقع فيه
انتهى باشتباه نحو اول ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبرا ولم تحذف الواجب الفتح لان حق

ومعنى النافية جعل الموجب خبر المعطوف وقول ناس من العرب انهم اجمعون ذاهبون

والكرز لذاهبا حمل سيبويه على الغلط وكذلك لكن دون غيرها اذا كان المكسورة

في جواز العطف بالرفع على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد لكن عمرا

لم يجيئ وبكر دون غيرها يعني انه لا يجوز العطف بالرفع على محل الاسم في البواقي واما الاول

فلان لكن للاستدراك وهو لا يغاير معنى الابتداء واما الثاني فلان المفتوحة تقلب

بجملة حكم المؤكد وكان مركبة من كاف التشبيه وان وليت ولعل تحملان الاخبار

انشاء والزجاج اجرى الصفة مجرى المعطوف وحمل علام المنصوب في قوله نعم ان ذرني

بتقدير علام المنصوب على الوصف وجعله صفة محمولة على المحل واباه غيره للزوم الفصل

وعنه بقوله بالابتدا لا ينهض لاحتمال ان المرفوع فيها خبر المبتدا خبر او مبتدا او فاعل بفعل

والاصل لا تثبت الا تثبت وتبطل عملها الكف والتخفيف وبهيئتها للدخول على الجملتين

الى على الجملة الاسمية والفعلية اما ابطال ما الكافة فلحيلولتها بينها وبين معمولها ولانها

لتها مناسبة بهذه الاحرف بالماضي في كونهن مفتوحات الاواخر وذلك في الكل وقد

اعملت من قالت الا لشبهها بالمخففة لنا بنصب الخام واما ابطال التخفيف فلاستدعائه

تغيرها عن وضعها ولانها لا تشبهها بالماضي في فتح الآخر الا انه لا يلحق الا بما اخره النون

كراهة اجتماع النونين بخلاف ليت ولعل وقد تعمل المكسورة المخففة نحو ان زيدا

لكريم وقرئ وان كلا لما ليوفينهم على الاعمال وقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم

على رواية النصب اقل والنزر والمفتوحة المخففة تعمل في ضمير شان مقدر وجوبا

لكونها اصل الباب نظرا الى المشابهة فلما لم يوجد عملها في الظاهر قدروه في ضمير

شان مقدر واما الزمة للدخول على الفعلين فلان اختصاصها بالاسم لاجل

العمل وقد بطل باحد العارضين فلا وجه للاختصاص قوله وكان ندرياه حقا

مخرج ثان والاول قوله وخير الطرق اللون والضمير في ندرياه للنحو والفعل

الذي يدخل ان المخففة عليه لا واللام لازمة لخبرها اي لخبر ان المكسورة المخففة

وكريما في ان زيدا لكريما وفاعلا في ان ظننت لفاعلا بمنزلة خبر ان ووجه اللزوم ان

تكون فارقة بينها وبين ان النافية وقيل لا يلزم عند العلي لعدم اللبس لان

لان النافية لا تعمل والحق هو اللزوم مطلقا اما عند العلي فلحصول الفصل ذو

لان تجري على سنن واحد في الثانيين قوله ولا بد لان المخففة من احد الحروف الاربعة

لا يريد انها لا بد لها من احد الحروف الاربعة عند دخولها على الفعل ليكون عوضا

عما حذف منها وفارقا بينها وبين ان الناصبة لان الناصبة لا تجامع هذه الحروف

العطف في الفعل الصادر والمراد بهما
ان يمثل الثاني الى الاول في الاعراب اوفي
سواء كانا مفردين او جملتين متفقتين او مختلفتين رضي

كما لا يخفى وجهه على المتأمل واما عند دخولها على الاسم فلا حاجة الى احد هذه الحروف
لعدم الالتباس ح لان الناصبة من خواص الفعل فلو نحو علمت ان فذرج تضرير
ان يفعل العلم رمزمنه الى ان الفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة او مخففة يجب
مشاكلته اياها في معنى التحقيق كعلمت واتقنت بخلاف مثل اطمع وارجو واخاف فا
نه لا يدخل الا على الناصبة التي للرجاء والطمع ومثل ظننت وحسبت يدخل عليهما نحو
ظننت ان تخرج واكذ تخرج وان تستخرج اما دخوله على الناصبة فظاهر واما دخوله
على التي للتاكيد والتحقيق فبالنظر الى ان الظن من مبادي الحكم كاليقين بل الاحكام
اكثرها ظنيات بخلاف النفي والترجي قوله الواو للجمع الجمع بين الشيئين في ثبوت
بعض الحكم لهما نحو جاءني زيد وعمرو او في انتفائه عنهما نحو ما جاءني زيد وعمرو او في ثبوتهما
لشيء واحد نحو زيد كاتب وشاعر او في الانتفاء عنه نحو ما زيد بكاتب ولا شاعر
وبين الجملتين في الوقوع نحو قام زيد وقعد عمرو او في الانتفاء نحو ما قام زيد ولا
قعد عمرو او فيهما جميعا نحو ما قام زيد وقعد عمرو واذا عطف على النفي دون المنفي
قوله بلا ترتيب يعني انه لا اشعار فيه على الترتيب بل يصدق جاء زيد وعمرو بعكس الترتيب
نبه وبالعكس كما يصدق بالترتيب ومصداقه اختصم بكر وخالد وسيان فعدوك الترتيب

وفيما مر زيد وعمرو اخواك حيث لا يتصور فيها الترتيب اذ لا يصدق الاختصام عن
واحد ولا يجوز الاخبار بالمساواة عن واحد والترتيب في الاخوة غير معقول وقوله عطف على قوله اختصم ومصداقه قوله عز
عز وجل حاكيا عن المنكرين للبعث والحيوة بعد الموت وما هي الا حيوتنا الدنيا نموت
ونحيا اذ لو كانت للترتيب ويهم من اهل اللسان عارفون باللغة لقالوا نحيا ونموت و
ما يعزى الى الشافعي رحمه الله من انه للترتيب حيث اشترط الترتيب في الوضوء وغسل
الاعضاء المعروفة افتراء عليه وهراء والشافعي منه براء لانه لم يلاحظ الترتيب من الواو
بل اخذه من السنة وفعل الرسول وكذا في الحج وما كرره رحمه الله وقوله ثم حين
قال الله ابدأ بما بدأ الله به من الصفا ام من المروة يا رسول الله ابدأ بما بدأ الله به لا يدل على انه
للترتيب بل المراد ان تقديم الصفا على المروة لا لخلو عن حكمة ومصلحة فهو يدل على السعي
ينبغي ان يبدأ من الصفا بدون الالتفات الى الواو ولا ترتيب في كونهما من شعائر الله
لو كانت للترتيب لوجب ان يقع في كونهما من شعائر الله لان ما سيقول النظم هو كو
نهما منها لا البدأ بالجار فان سيبويه لم يجعل للرجل منزلة بتقديمك اياه بكون او في ترتيب الجار
كانك قلت مررت بهما والمراد ليس له منزلة بالنسبة الى حكم المرور ولا شك ان تقديمه في
الذكر على الجار وعلى منزلته وشرفه فانهم يقدمون الاشرف قوله والفاء وثم لمع الترتيب

الى الجمع مع الاشعار على الترتيب وقد يقال ان للترتيب في مجرد الذكر نحو فضاء
رسول الله فقد وجبه الى اخره وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد
ساد قبل ذلك جده ان قلت ان الفاء في قوله نع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
الاية مستعملة في عكس الترتيب لان مجيء البأس قبل الاهلاك وان ثم في قوله نع واني
لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى مستعملة فيما لا يتصور فيه الترتيب
ولا عكسه ولا المعية لان الاهتداء ليس الا الايمان والتوبة والعمل الصالح فالجواب
ان المراد ارادة الاهلاك لا نفس الاهلاك وهي سابقة على مجيء البأس وان كان
نفس الاهلاك متاخرا عنه او المراد في الحكم بان البأس قد جاءها يعني ان المعطوف
ليس بمجيء البأس بل هو الحكم بمجيء البأس فانه ليس الا بعد الاهلاك وان المراد
بقوله ثم اهتدى دوام الاهتداء وثباته فانه ليس نفس الايمان والتوبة والعمل
الصالح بل هو امر قد يترتب عليها وقد لا يترتب او المراد به سلوك سبيل الاستقامة
في الوقائع ومكارم الامور فانه ليس بالايمان والتوبة والعمل الصالح بل هو امر لا
يوجد الا في بعض اخص الخواص كنبينا عم كما قال عم شيبتني سورة هود وجنبه امر
عم فيها بالاستقامة بقوله نع فاستقم كما امرت فالاية على هذا التوجيه فاطعة لوجاء الشارح

المذ

المذ نبين غير ان ذنوبهم لانه ليس في مائة الف منهم واحد على الاستقامة قوله وثم تراخ
اشارة الى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في افادة الجمع مع الترتيب والفرق بينهما ان الفاء
توجب وجود الثاني بعد الاول بلا دون مهلة وتراخ وثم توجبه بمهلة وتراخ لكونهما
حرفين مختلفان بحسب اختلاف الافعال والاحكام فكم من فعل وحكم يكون نصف اليوم
بل ثلثه بالنسبة اليه مهلة وتراخيا وكم من آخر لا يكون اربعين يوما مع ليالها بالنسبة اليه
مهلة وتراخيا بل تعد فورا كقوله نع فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما فان بين كل ايجادين اربعين يوما مع ليالها لكن لما كانت هذه
الايجادات ايجادات امور متباينة متممة بعضها لبعض وغرابة ومبادي لحصول الا
نسان الذي هو اغرب الاشياء والبدعها ومجمع دقائق صنع الله ثم تعد تلك
المدة مهلة قوله وحتى بمعنى الغاية يعني ان المعطوف بها يجب ان يكون آخر جزء من المعطوف
عليه اما ادونه نحو قدم الحاج حتى المشاة او اعلاه نحو مات الناس حتى الانبياء
قوة للمعطوف او ضعفا له واخر جزء من الشيء غايته فهي بمعنى الغاية اعلم ان حتى
للترتيب كالفاء وثم الا ان الترتيب فيها ذهني سواء وجد في الخارج ترتيب او لم يوجد
جد بخلاف الفاء وثم فانه فيهما ذهني وخارجي والترتيب الذهني هو ان يعتبر الذهن

تعلق الحكم بالمعطوف عليه اولاً ثم بالمعطوف ثانياً سواء كان في الخارج
كذلك او لم يكن ففي مثل الناس حين الانبياء وما ان كل اب في حين آدم بعتبار الذ
هن تعلق الذهن الموت بالشخاص غير الانبياء وبآبائهم غير آدم عم ثم بالانبياء
وبآدم ثانياً مع ان الامر في الواقع ليس كذلك وان قرنها معنى التدريج كما يظهر عند
التامل في قول ابن الراوندي وكنت قد من جند ابليس فادغمني في الحال حتى صار
ابليس من جندك فان من كان من جند ابليس لا يكون ابليس من جنده الا بالتدريج
واما الاحدية في المكر والغواية والاغواء يوماً فيوماً فالواو واما الاحدية
الشيئين او الاشياء اي تعلق الحكم باحد الشيئين اذا كان المعطوف واحداً
او باحد الاشياء اذا كان فوق الواحد وتعلقان في الخبر والامر والاستفهام
نحو قام زيد او عمرو واما زيد واما عمرو واضرب راسه او ظهره واما راسه
واما ظهره وان ابن عبد الله او اخاه او اما عبد الله واما اخاه ووقوعهما
في الخبر اما لشك المتكلم او لتشكيك السامع وفي الامر للتخيير نحو خذ اما درهماً
واما ديناراً او للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو والفرق بينهما ان المامور لو امر
اخذ الدرهم والدينار جميعاً لما حصل الامتثال بخلاف الاباحة فان المامور

اذا

اذا تعلم الفقه والنحو جميعاً كان ممتثلاً كما اذا تعلم فقط فان قيل ابن اخذ الامرين في
الاباحة قلنا مفهومهما فيها ايضاً احد الامرين وعدم الحجر عن الآخر ما خوذ في خارج
لا من حيث انه مفهوم او وقد يستعمل او بمعنى الواو كقوله تع ولا تطع منهم آثماً او كفوراً الآثما
وكفوراً وكقول الشاعر ترى رحمة او نيله او مجنة الى رحمة ونيله ومجنة والواو لم
يعد اما من الحروف العاطفة مخبراً بانها تقع قبل المعطوف عليه موطئة وان الواو
الداخلة على اما تعطف اما على اما واما تعطف ما بعدها على ما قبلها واجتماعهما ليس
لغرض واحد حتى يستنكر الاجتماع والفرق بين او واما ان تكرار اما يلزمها تقدم اما
بخلاف او واو ونحوهما في تعلق الحكم باحد الامرين غير انها لا تقع الا والاستفهام
متصدر بخلافهما فانه لا اختصاص لهما بل تقعان فيه وفي الخبر والامر كما تقدم
وهي اي المتصدر هي التي تقع بعد همزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر همزة
نحو ان زيداً عندك ام عمرو وبعضهم لا يشترط التوافق فيما يليها وتقع فيه وفي الخبر
نحو ان زيداً عندك ام عمرو واذا زيد اعندك عمرو وانها لابل ام شاة وانها لابل ام
شاة واما استئنافية لانها بمعنى بل والهمزة كما اشرنا اليه وبل للاضراب عن الا
ول والاعراض عنه فما بعدها منقطع عما قبلها كما هو مقتضى الاضراب وبيان انها

بمعنى بل والرمخشري انكر استفهام اولا لان حصول زيد عند المخاطب ثم ظهر له ان لا حصول
له عند المخاطب وجوزت ان يكون الحاصل عنده عمرو فقلت ام عندك عمرو على معنى
بل اعندك عمرو وكذا رايت قنة من بعيد واعتقدت انها ابل فقلت على حسب اعتقادك
انها الابل ثم تبين لك انها البقر بل وظننت كونها شاة وجوزت عدم كونها شاة
تجويزا مرجوحا فقلت ام شاة على معنى بل اهي شاة بخلاف المتصلة فان ما بعدها كما
قبلها وما قبلها كما بعدها في المشكوكية والاحتمال اذا قلت ان زيدا عندك ام عمرو
كان المعنى ايهما عندك فلذا سميت متصلة بهذا مع ان الاتصال اللفظي ايضا فيها
حاصل لانك اذا قلت ايهما عبرت عنهما بلفظ هما بخلاف المنقطعة فان التعبير بذلك
الوجه فيها غير ممكن كما لا يخفى ثم ان السؤال بالمتصلة عن التعيين فلذا كان الجواب
بالتعيين دون نعم او لا لان الاول غير مفيد والثاني خلاف الواقع لان حصول
احدهما عند المخاطب معلوم السائل ومقطوع به الا ان يقصد تخطئة المستفهم قوله
ولا نفي ما وجب للاول اي عن الثاني نحو جاءني زيد لا عمرو فان لا نفي المجيء الثابت
لزيد عمل عن عمرو ودل على ان عمرا لم يجيء قوله وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او
موجبا اي للاعراض عن الاول مستويا نفيه وايجابه في كونه مضربا عنه ثم الاضراب

على راي الجمهور جعل الاول في حكم المسكوت عنه حتى اذا قيل جاءني زيد بل عمرو وكان
معناه بل جاءني عمرو وزيد في حكم المسكوت عنه لا يعلم بهذا الكلام مجيئه وكذا اذ
قيل ما جاءني بكر بل خالد كان معناه بل ما جاءني خالد وبكر في حكم المسكوت عنه لا يعلم
بهذا الكلام مجيئه ولا عدم مجيئه وعلى راي المبرد حرف حكم الاول عنه الى الثاني وا
ثباته ضد حكمه اي ضد حكم الاول للاول حتى اذا قيل جاءني زيد بل عمرو كان معناه
على رايه بل جاءني عمرو وما جاءني زيد واذا قيل ما جاءني بكر بل خالد كان معناه بل ما
جاءني خالد وجاءني بكر واذا اريد بل جاءني خالد فلا اضراب الا تجيء اللفظ ومنه ما يستعمل
في مقام النزع نحو زيد يعطي درهما بل دينارا ليس للاضراب فيه الا تجيء اللفظ قوله
ولكن للاستدراك وهو رفع توهم نشأ من كلام سابق على لكن فلذا يجيء توسطها
بين المتغايرين نفيا واثباتا معنى سواء وجد هناك تغاير في اللفظ او لم يوجد لان
رفع التوهم من الايجاب سلب ورفع التوهم من السلب ايجاب قوله وهي في عطف الجملة
نظيرة بل اي في مجيئها بعد النفي والايجاب جميعا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما
جاءني زيد لكن عمرو فرجاء وجاءني زيد لكن عمرو غائب وما في زيد لكن عمرو حاضر والمعنى لكن عمرو لم يفارقني
وفي رفع التوهم الناشئ عن كلام سابق فان بل فيها معنى الاستدراك مع زيادة الاضراب

بخلاف لكن فانها بمجرد الاستدراك قوله وهي عاطفة في عطف المفردات نقيضة لا
لانها اذا عطف بها مفرد على مفرد كانت للاستدراك بعد النفي خاصة والاستدراك
بعد النفي ايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فتوجب للثاني ما نفي عن الاول فهي نقيضة
لا لانها تنفي عن الثاني ما وجب للاول قوله حروف النفي ما لنفي الحال اي لنفي الفعل في زمان
الحال فمنع الاضافة نوع مساهلة ولنفي الفعل في الزمان الماضي القريب الى الحال فمن بمعنى
الى وقوله القريب صفة الماضي بحسب اللفظ وفي الحقيقة صفة الفعل المنفي في الماضي قال
سيبويه ما فعل نفي قد فعل يعني ان قد للتقريب من الحال فكذا نفيها قوله وان نظم فيها
في نفي الحال اي نظيرة ما في النفي في المعنى فقط ولا يجوز اعمالها عمل ليس لعدم السماع و
اجازه الجرمي والفراء والفقه لا مدخل للقياس فيها ولانها لا تعمل عمل ليس لدخولها
على الجملتين الفعلية والاسمية لان المقتضي لاختصاصه باحد القبيلين هو
العمل ولا عمل فلا اختصاص قوله ولا النفي المستقبل اي لنفي سيفعل او يفعل غدا ولنفي
الماضي بشرط التكرير اي بشرط ان يتكرر النافي والمنفي كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى
اما تكرر النافي فظاهر واما تكرر المنفي فغير ظاهر التهم الا ان يقال يراد بالتكرير
تعدد النافي والمنفي مع انه يجوز ان يراد بالتكرير تكرير النافي فقط وبعد تعدد

المنفي

نفعل بسبب المنهي ولا دعاء كما في المتن

المنفي من طريق الالتزام وقد لا يكرر كقوله واني امرؤ لا اخفر ولنفي الامر وبسبب المنهي
نحو لا تفعل ولنفي الدعاء نحو لا رعاك الله اعلم ان الدعاء اذا كان فيه المنفي دعاء
له كان نفيه دعاء عليه كامثال المذكور واذا كان دعاء عليه كان نفيه دعاء له نحو
لا سقيت بوادي قوله ولنفي العام اي لنفي الحكم عن الجنس على سبيل العموم والاستغراق
نحو لا رجل في الدار ولا امرأة اي لا وجود لهذين الجنسين من اولهما الى آخرهما في
الدار ولنفي غير العام اي لنفي الحكم عن فرد من الافراد بدون العموم والاستغراق
نحو لا رجل فيها ولا امرأة اي ليس فيها فرد واحد من افراد هذين الجنسين ويجوز
ان يكون فيها فردان فصاعدا ولهذا يجوز لا رجل فيها بل رجلان بخلاف لا رجل
في الدار اذ لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان قال ابن الحاجب في الايضاح عقيبه
هذا لغير العام غير مستقيم لكونه نصا في الاستغراق مثل لا رجل في الدار ولا امرأة
وغيرها والظاهر ان التضعيف وتنبيه بها نصا عاما في قولك لا رجل في الدار ولا امرأة
وغير عام في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو فيقل تحققها وفيه نظر لان نصيته في الا
ستغراق والعموم ممنوعة لم لا يجوز ان يساق هذا الكلام لنفي فرد من الافراد بدون
القصد الى العموم والاستغراق بيان ذلك ان مثل رجل منطوي على معنى الجنس والوحدة

فيجوز ان يأتي لنفي الجثة ويكون لنفي العام وان يأتي لنفي الوحدة ويكون
لنفي غير العام مع ان النفي مختلطا وعلى خلاف التفسير في غاية الاستبعاد
ولم ولما لنفي المضارع وقلب معناه الى الماضي اي لقلب معنى المضارع الى الماضي و
تقييد قوله وفي لما توقع وانتظار كانه قيل هذا من فرق بينهما فقال وفي لما توقع وا
نتظار اي المنفي بها فعل متوقع وقوعه وينتظر قربه الى حين التكلم فاذا قيل لما يركب
زيد كان عدم ركوبه مستمرا الى حين التكلم وركوبه متوقعا منتظرا قربه الى هذا الحين بخ
لاف لم يركب زيد فانه يجوز ان لا يستمر النفي ويقع الركوب قبل زمان التكلم هذا
هو المراد بقولهم ان لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي قد فعل وفرق آخر وهو انه يجوز
ان يسكت على لما نحو لم يقم زيد ولما اي ولما ينفعه الندم كما يجوز ان يسكت على قد في
وكان قد وذلك لان اصل لما لم ضمت اليها ما للزيادة بها معنى التوقع والانتظار و
ليكون كالعوض عن الفعل اذا حذف بخلاف لم فانها لا يجوز السكوت عليها الا مع الشرط
كقوله يوم الاغارة ان وصلت وان لم اي وان لم تصل وقوله ولن نظيره لا في نفي المستقبل
فيد بقوله في نفي المستقبل لانها ليست بنظيرة لها في التاكيد والنصب اذ لا تاكيد في
لا ولا عمل لها وقوله ولكن على التاكيد استدراك ورفع للتوهم الناشي من قوله نظيره
حتى يكون نظيرة لها مطلقا

لا في نفي المستقبل فانه موهم لعدم الفرق بينهما في هذا الحكم فاذا اردت نفي المستقبل المؤكد
بنون التاكيد قلت لا ابرح غدا واذا اردت نفيه مع التاكيد والتشديد قلت لن ا
برح اليوم مكانه وفيه نفي المستقبل على التابيد وعدم القول بالرؤية يوم القيمة
بناء على هذا ويبطله التحديد في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي قال الخليل
اصلها لا ان فحذفت وهي زيغ بعدم جواز لا ان يقوم زيد وجواز ان زيدا من
اضرب وباب الاضمار والحروف هو الافراد والعدول الى التركيب بلا ضرورة ضرو
رة الضعف وقال الفراء انونها مبدلة من الف لان هذا ايضا باب الاصل في الحروف
عدم الابدال ولا داعي له ويجوز زيدا ان اضرب بتقديم المفعول وزيدا لا اضرب
بسبق في كلامهم وقال سيبويه وهو حرف براسه وهذا صحيح سالم عن وجوه الاثر
بيف جار على القياس قوله حروف التنبيه هاء فالزمها ايقاظ المخاطب عن الغفلة
واخلاء ذهنه عن الشواغل ليصغي الى كلام المتكلم ولا يفوت مقصوده عنده قوله
واكثر دخولها على اسماء الاشارة والضمائر لهذا هو السبب لافرادها بالذكر عن
اختها ولا جهة لتلك الكثرة غير الاستغناء والتتبع وقد تدخل على غيرها نحو يا ان
عمرا يا لبيك قال النابغة يا ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد زناه في البلد

وأما الأول فكثرة أيا في كلامهم يستخفون فيه تارة بحذف الفه كقول جرير بن طليب أم وسبع
وزريه ورجي وتصليه وفرسي واذنيه لا يدع الوجل فالأبيه وهو ينظر اليه واخرى با
بدال الهاء عن الهمزة فان الهاء فيها اخف من الهمزة لانه اخرج منها والاخرج من حروف
الحلق اخف نحو هيا والله وهم والله وبابدال العين عنها ايضا لان العين اخرج منها
نحو عيا والله وعم والله قوله حروف النداء يا وايا لهما طلب اقبال الشيء بحرف والهمزة
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا هذا هو الاصل وياء لاغراض اخر لا يسع
ذكرها المقام قوله للبعيد اي لنداء البعيد حقيقة كبعد المسافة او حكما كالاصم و
النائم والساهي والسر في اختصاص هؤلاء بنداء البعيد هو ان فيها زيادة صوت
ليست في الهمزة واي ونداء البعيد يحتاج اليها قوله واي والهمزة للقريب اي لنداء
القريب حقيقة كقرب المسافة المحظور بالبال دائما كقوله اسكان ثقلان الاراكي
يتفتنوا بانكم في ربع قلبي سكان ما دام خطور هؤلاء السكان بقلبه صار واكا
نهم في قلبه فناداهم بالهمزة وهم بمراحل عنه واذا تودي القريب بغيرهما قد يكون لحرص
المنادي على اقبال المنادى ويستفطن لامر ينادي له وقول الداعي يا رب اعصم
منه لنفسه واستبعاد لدعائه عن مظان القبول لافراطه في التفريط في جنب الله

واظهار للرغبة في الاستجابة بالجوار والتضرع بعني ان البعد ليس الا بالنسبة الى الانسان
والاستجابة كيف وهو اقرب اليه من حبل الوريد بهذا وان بعضهم عابا اي
الحروف وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب في لا حاجة الى التوجيه في باب
نعم يحتاج اليه في ايا رب قوله والمندوب وهو المتفجع عليه بوا او يا ان قيل
لم ذكر حرف الندبة في بحث حروف النداء قلنا لان له مناسبة بها في افادة الاختصاص
فكما ان المنادى مخصوص من بين قومه بالنداء كذلك المندوب مخصوص من بين
قومه بالندبة فلذا يذكرون المندوب في بحث المنادى قوله حروف التصديق نعم
لتصديق الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام اي لتقريرهما على حالهما كقولك
لمن قال قام زيد او لم يقم زيد او قام زيد او لم يقم زيد نعم اي ان الامر كما اخبرت
والحال كما سألت وكنايته نعم عنها وتقول نعم وقرأ عمر بن الخطاب وابن مسعود
رضي الله عنهما فالوا نعم وعن نصر بن شميل نعم بالحاء المعجمة من النوب قوله وبلى مختص
بالمنفي خبرا او استفهاما اي تقع تصديقا للمنفي على سبيل الايجاب ولا تقع تصديقا
للمثبت فاذا قيل لمن قال لم يقم زيد او لم يقم زيد بلى كان المعنى بلى قد قام وه
لهذا قيل فالبلى في جواب الست بربكم من الارواح الظاهرة على ظهر آدم بيح خير

عليها السلام مؤمن لانه في فوقه بلى انت ربنا على ما يستوجبه القائلون المتقدم وقال
نعم منها كافر لانه في فوقه نعم لست ربنا لان نعم يقع تصديقا لما سبقها على حاله من الا
يجاب والسلب اللهم الا ان يحمل على العرف اذا قيل لك اليس لي عليك كذا درهما فقلت
نعم حمل القاضي كلامك هذا على الاقرار والزمك اداء المؤدى ترجيحا للعرف على اللغة فهو
كبلى نظرا الى العرف فالحق نعم لك علي كذا درهما ونعم الكرد بنا واذا تلخص هذا فاعلم
ان لقائل ان يقول اذا كانت ايجابا لما بعد النفي فلا يكون تصديقا لما سبقها بل تكذيبا
فاوجه ادراجها في حروف التصديق وتسميتها حرف تصديق وغايتها امكن في النو
جيه حمل الادراج والتسمية على التغليب قوله واجل وجير بالجيم نعمان واثباتا اي
لانفعان تصديقا للاستفهام لا مختصان بالجيم ونفعان تصديقا له على حاله
وقد يفتح راء جير ان كانت البحث دعائره قوله واي مختصة بالقسم وتقع تصديقا
لما سبقها على حاله والاختصاص بالقسم ما خوذ من الاستفهام ولا وجه له من جهة العقل
اذا قال لك المستخبر هل كان كذا فقلت اي والله واي الله بفتح الياء وحذف واو القسم
واي الله بالنقاء الساكنين والله بحذف الياء لالتقاء الساكنين كما هو القياس
ومن حروف التصديق ان بمعنى نعم كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك

ان وراكبها اي نعم وراكبها وان في قوله نعم ان هذا لساحر ان بمعنى نعم على احد الوجه
جيهات قوله حروف الاستثناء الا وحاشا وخلا وعدا وكون الا حرف استثناء مختلف
به وكون حاشا حرف استثناء لغة معروفة وكون عدا وخلا حرفي استثناء خلاف المعا
رف قوله حرف الخطاب الكاف والتاء في مثل ذلك وانت وكون الكاف في ذلك حرف خطاب
امر مكشوف لا ستره فيه لان ذا اسم اشارة ثم جزء من الكلام بدون انضمام الكاف
فهي حرف يزاد في بعض الاطلاقات ليتبين به ان المعنى من هو وكون التاء في انت حرف
خطاب بناء على ان الضمير في الكلام اذ وحده والتاء حرف لحقه لبيان احوال المخاطب
ومؤيده تجرده عن التاء في المتكلم وحده كانا مع انه لا مانع عن اعتبار تجوعه ضميرا
وكون الكاف في اياك حرف خطاب امر مختلف فيه واما الكاف في نهاك بعض خذ وبعض
اك بعض اسرع وارتبك بعض البحث في بالاتفاق والا يلزم اجتماع ضميري الفاعل
والمفعول لشيء واحد في غير افعال القلوب وهو باطل قطعا فالاحق به هو الحرف
البتة قوله وبلحوقهما التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما هو بلحوق الضمائر قال وبلحوقه
التثنية ولم يقل وتثنيتان وتجمعان لئلا يتوهم انهما تثنيتان وتجمعان على حد مسلم
ومسلمين قوله حروف الصلة اذ فيما ان يثبت زيادة الا ان ترد بحروف الصلة

حروف الزيادة سميت بذلك لان المتكلم يصل بها الى غرض التأكيد واستقامة الوزن و

الفاصلة وغيرها اعلم ان ان تزاد بعد ما النافية كثيرا نحو ما ان رايت زيدا والا

صل ما رايت زيدا قد يزاد ان للتأكيد والتوكيد على انها حرف تنزاد فانزاد وحرف

التأكيد وان زيدا قائم وبعد ما المصدرية قليلا نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي

وقت دوام جلوس القاضي وان ان تزاد بعد لما نحو ان لما ان جاء البشير اي لما جاء

البشير وقيل لو وبعد القسم كثيرا نحو والله ان لو قمت وقمت اي والله لو قمت وقمت

ان لو استقاموا وان اي وجهك وان ما تزاد في اثر حيث وجوبا اذا اتى به للمجازات

والتعليق باعتبار عموم الكان لتكفه عن الاضافة المانعة عن الاجزام ويتأكد بها

عمومه وكذا تزاد وجوبا في اثر من وما مركبا منه وما لتدل على

الخلاء معنى الفعل عنه وعلى اكتساب معنى المجازات وتزاد جوازا في اثر ابن للتأكيد

العموم كقوله انما تكونوا يدرككم الموت وتزاد بعد الباء الجارة كقوله تع فبما رحمة

من الله لنت لهم ولو كانت استفهامية على ما زعم البعض لقيل فبم رحمة من الله كقولهم

لم وعلام وبعد عن الجارة كقوله تع عما قليل اي عن قليل وبين المضاف والمضاف اليه

كقوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك الا تسجد وزيدت في القسم كقوله تع لا اقسم

بيوم

بيوم القيمة لان مساق الآية على ان يقسم بيوم القيمة تعظيما لشانه وتفخيما لهوله وشيئا

على ان امر مقطوع وقيل تع لكلام الكفار في انكار البعث واقسم مقطوع عنها

والمعنى ليس الامر على ما زعموا اقسم بيوم القيمة وقيل تع للقسم على معنى لا اعظم

بيوم القيمة كما هو حقه وان ان تزاد بعد النفي خاصة على ان سيبويه كقوله تع ما

جاءنا من بشير وكقوله تع من مزيد والاخفش يعمها مستندا بقوله تع يغفر لكم

من ذنوبكم اي ذنوبكم والبعض يعارضه ان الله يغفر الذنوب جميعا والجواب منع

المعارضة بان المخاطب بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم امة نوح عم والمراد بالذنوب

في قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا ذنوب امة محمد عم فلا منافاة بين غفران

البعض دون الكل وبين غفران الكل او بان الاستغراق في قوله تع يغفر الذنوب

جميعا عرفي اي يغفر جميع الصغائر فلا منافاة بين غفران جميع الصغائر وعدم

غفران بعض الكبائر او بان المعنى انه يغفر جميع الذنوب من الصغائر والكبائر ان

تاب اصحابها وان الباء تزاد قياسا في مفعول ما زيد بقائم لتأكيد النفي وقالوا

بحسبك زيد وقال الله تع وكفى بالله شهيدا والمعنى حسبك زيد وكفى الله شهيدا وزيد

بادتها في المنصوب كقوله تع ولا تلقوا بايديكم اذا اريد بالايدي الانفس اقيس

في المرفوع وهي في فاعل كفى قياس تقول كفى زيد وكفى بزيد وكفاني هذا الامر وبهذا
الامر والدليل على زيادة هؤلاء الحروف في المواضع المخصوصة عدم اختلال المعنى
بطرحها واختلاله بعد ان زادتها قوله وحرف التفسير اي نحو رأيت اي صعد وان في ناديته
ان قم اي تفسير لمفهوم اللفظ وان لجواب النداء واي في قوله وترميني بالطرف اي
مذنب تفسير لكون سبب الرمي بالطرف ذنبا قوله ولا يجيء الا بعد فعل في معنى
القول كالنداء والبكاء والامر والنهي والكتابة ولا تقع تفسيرا لصريح القول وما
خذ الحر مجرد الاستواء بقال امرته ان افعل وكتبت اليه ان ارجع وقال الله تع
وانطلق الملأ منهم ان امشوا يعني انهم لما سمعوا كلام ابي طالب في شان محمد عم
وعلموا انه براعي غبطته ولا يشاركهم فيما قصدوا في شانه عم من الايذاء بل
يغضب عليهم من اجله ذهبوا من مجلسه منورمين بالغيظ والغضب قائلا بعضهم
لبعض ان امشوا قوله لا فان المصدر بان ان في قوله لا يلم بذكر ان المشددة لان
لها اثرا غير ذلك كالتاكيد ولاختصاصها بالجملة الاسمية بخلاف هاتين فانهما
مختصتان بالجملة الفعلية والمصدر جزء مدلول الفعل فهي كالشيء المتعلق عن
موضعه بالنسبة اليهما وانما قدر جيث بزجها لعدم استقامة ان يكون مع

موصولة او موصوفة او غيرهما كما لا يخفى على من له ادنى تمييز وقد خفي عليه قوله تع والسماء
وما بناها اي وبنائها بناء على ان الاصل فيما ان يستعمل في غير من يعلم وهو اعلم
ممن يعلم ويجوز ان يكون موصولة بناء على اختيار كونه تع عن العقول والاوهام ولم
يطلقوه فيما لا يدرك كنه قوله حروف التحضيض لولا ولوما وهلا والا وفيه ان
الهاء في هلا بدل من الهمزة وهو ليس ببعيد لان ضبط النثر بقدر الوسع واجب
اعلم ان التحضيض هو الترغيب والتنديم باعتبار المضارع لانها للتحضيض فيه وا
ما في الماضي فهو للتوبيخ على الترك كما سيحقق وقد يجيء حروف التنديم وتكرر باعتبار
الماضي لان التنديم هو التوبيخ من الندم قوله وتدخل على الماضي والمستقبل وذلك لان
وضعها على ان يفيد التوبيخ على الترك في الماضي نحو لولا جئت وعلى ان تلوم
على استبطائه في القيام وتقاعده عنه اي كان عليكم ان تتصفوا بالقيام في الماضي لم
اخللت الواجب وضيعت وقته ويفيد الحث والترغيب على الفعل في المستقبل كما قوله
هلا تقرأ القرآن وعلى ضمن ان تحثه على قراءته وتامره بالقراءة اي اقرأ القرآن وهذان
الوضعان لا يعقلان الا في الفعل فترى من دواخل الفعل فاذا وجد بعدها اسم مرفوع
او منصوب فعلى اضمار رافع وناصب كقولك لمن ضرب الغلام لولا زيدا اي لولا ضربت

قال سيبويه وتقول لولا خيراً من ذلك اي لولا تفعل وترفع على معنى هلا كان منك
خيراً من ذلك
خير من ذلك على معنى هلا وجد منك خير من ذلك ولهذا اوجبوا النصب بعدها في
اي لاجل ان الواو المذكورة من دواخل
باب ما اضمر عامله وقالوا لولا ان لا اضربه ولم يجيزوا الرفع على الابتداء قوله ولولا
اي بيان
ولوما تكونان ايضاً لامتناع الشيء لوجود غيره اي كما تكونان للتخصيص والتوبيخ
تكونان لامتناع الشيء اي لامتناع الشيء الثاني لوجود غيره اي لوجود الاول
اي الشيء الاول
فتختصان اي الحرف بالاسم فرقاً بينهما نحو لولا علي لهلك عمر فامتنع هلاك عمر لوجود
اي حين كونهما امتناعيتين
علي قيل في سبب ورود هذا الكلام ان علي رضي الله عنه امر النبي برجم الحامل في من الزناء
من علي رضي الله عنه
فذهب بها ليرجمها وهي فلقيه علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه فمنعه عن الرجم قيل
حال
وضع الحمل فقال ان كانت الام قد اذنبت فما ذنب الجنين فامر عمر رضي رجمها وانه الى
اي بيان
النبي عم مستفسراً قائلاً ارجم وهي حامل ام بعد وضع الحمل فقال عم بعد الوضع
اي ما استفهامية على سبيل الانكار
فقال عمر رضي لولا علي لهلك عمر اي لاتم بالرجم وقيل ان سائلاً اتى الى باب النبي فقال
موجود
النبي عم لعمر رضي اقطع لسانه على معنى احسن اليه فذهب به ليقطع لسانه بالسكين
اي لاجل ورود هذا الكلام
فلقيه علي فقال علي كرم الله وجهه احسن اليه اذ الاحسان بقطع اللسان فترك القطع
فذهب الى النبي عم مستفسراً قائلاً اي شيء تعني بالقطع يا رسول الله قال عم اريد

في سبب ورود هذا الكلام

الاحسان فقال عمر رضي لولا علي لهلك عمر وقيل اتت الى حضرة عمر رضي فقال يا امير المؤمنين
احب الفتنة واكره الحق اليقين واهرب من رحمة الله تعالى فلم يسعه ليضرب عنقه فقال
علي عم يا امير المؤمنين وهو يقول الحق تجد اولادنا وهي فتنة قال الله تعالى انما اموالكم
عمر
حال
اي الاولاد
لتاج
واولادكم فتنة لكم وتكره الموت وهو الحق اليقين قال الله تعالى وجاءت سكرة الموت بالحق
تعالى
تنكر اليقين وتهرب من المطر وهو هو الرحمة فقال عمر رضي لولا علي لهلك عمر قوله
حرف التقريب قد تقرب الماضي من الحال اي الواقع في الزمان الماضي الى الحال نحو قد قامت
الفعل
مت الصلوة اي قدت لاقيام للصلوة في الماضي تقريب قد الى الحال قدت معنى قد قامت
اي على تقريب
الصلوة قد قرب وقت الصلوة المفروضة الى الحال ولا شك ان الوقت قد ثبت في الماضي
حال
وقد قربته قد الى الحال والى حين الشروع ومنعته عن الانقضاء واما الشروع فقد وقع
في الصلوة
في الوقت تقريباً عن استبصار قوله وتعلق المستقبل اي الدال على قد الفعل الواقع
في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي ان الكذوب فيه الصدق فيه وقد
يوجد بها في المضارع للتحقيق كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين اي ان الله يعلم المعوقين
اذ لا وجه لتعلق علم الله وبعضهم تعلق وقال متعلق العلم متعلق العلم لا نفس العلم
اي لا مناسبة ولا دليل
والمعنى احوال المعوقين اقل معلومات الله قوله وقد يأتي وقد يأتي في قد عند

الا كلمة فلا عند دخولها على الماضي توقع وانتظار اي لا تدخل الا على خبر يتوقعه السا
مع وبتوقيه لا يقال قد ركب الامير الا من ينتظر ركوبه ولا قد قامت الصلوة الا
لجماعة ينتظرون بهذا الخبر والفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وطرح الفعل بعده كقوله لما تزل برحالنا وكان قد وسعان في كلامهم قوله
حروف الاستقبال سوف والسين وان ولن كلها مشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وان لن من بينها تنصب المضارع وقد يؤتى بالسين لمجرد التاكيد
كقوله تع ستكتب ما قالوا وكقول الشاعر سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا انتم
فان كتابة ما قالوا وطلب القرب بالبعد والوفاق امران حاليان واللام
في قوله والسين للعهد لان المراد به السين المعهود لا مطلق السين ولم يقل
والسوف لكونه في صورة الحرف وان كان اسما هنا مرادا به اللفظ ولانه لا افتقار
فيه الى اللام العهد لعدم الاشتراك فيه بخلاف السين فانه مشترك بين الاستقبال
وسين الاستفعال وسين الكسكسة والفرق بينهما انه ان تضمن الفعل
الى الحال يقال سيفعل زيد وان تراخى عنها يقال سوف يفعل زيد دلالة بتقليص
الحرف على تقريب الفعل الى الحال وبتكثير الحرف على تراخي الفعل وبعده عنها وسوف

لغات

لغات ثم تفصلها الاستهلال بها فيما بينهم قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل وقال
سيبويه ان هل بمعنى الا انهم تركوا الهمزة قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام
وقد تستعمل معها كقوله اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم وقد تستعمل مجردة عن معنى
الاستفهام كقوله تع هل اتى على الانسان اي قد اتى قوله والهمزة اعم تصرفا لانها
تقدمها بام المتصلة وتوقعها قبل الواو نحو او من كان وقبل الفاء نحو افمن كان
وقبل ثم نحو ثم اذا ما وقع وقبل اذا نحو اذا كنا عظاما نخرة وتقول ازيدا
ضربت وانخرب زيدا وهو اخوك ولا يجوز لك ان توقع هل في هذه المواقع و
ذلك ان هل لطلب التصديق والسؤال بام المتصلة على التعيين بعد حصول
التصديق وفي ازيدا ضربت عن متعلق الضرب اي لطلب تصور المفعول الذي
يدل عليه تقديمه على الفعل وابلاؤه حرف الاستفهام وهل مقصور على طلب
التصديق ومنزور الضرب عن المخاطب ووقوعه على محل ما مقطوع السائل
فالتصديق حاصل والمطلوب تصور المفعول وتعيينه واما عدم جواز هل
تضرب زيدا وهو اخوك فلان هل لتخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع
كالسين وسوف فلا يصح استعمالها لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى لا ينبغي

ان تقع كما يصح استعمال الهمزة لذلك فقوله وهو احق ليكون قرينة على ان المراد
انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل كذا
وجه السكاكي وبهذا ظهر بطلان التوجيه بان هل للاستقبال والفعل المستقبل
لا يتقيد بالحال قال الله تعالى سيعلمون حين يرون العذاب من اضل وقال الشاعر سائل
عني العار بالسيف جالبا واما في نحو ومن كان واذ كان وانم فلان هل بعض
قد في الاصل وقد من خواص الفعل فاذا رايت الفعل في الذيل لم ترض بحيلولة
الحائل وحنت الى الالف العالف وهو معانقة الفعل معانقة العاشق با
لعشوق بخلاف ما اذا لم تره ذهلت عنه وشذت والمرفوع في هل زيد خرج فا
على فعل يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج مع انه يمكن ان يوجه بانه خبر قوله
ويحذف عند الدلالة نحو زيد عندك ام عمرو والدليل عليه ام المتصلة لانها لا
تستعمل الا مع الهمزة فاذا وجدت مفردة عن الهمزة قدرت قوله وللاستفهام
صدر الكلام يعني لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لا يقال ضربت ازيدا و
لا زيدا هل ضربت وذلك لكونه مغيرا جاعلا المقطوع مشكوكا والمغير له صدر
الكلام قوله حرفا الشرط ان للاستقبال واذا دخل على الماضي وقوله واذا دخل

على الماضي لا فرق ان يتوهم انها للاستقبال مستوبا دخولها على المضارع
والماضي وكونها للاستقبال تخصيصها المضارع المشترك بين الحال و
الاستقبال بالاستقبال نحو ان تضرب اضرب والمعنى ان وقع منك
ضرب في الاستقبال يقع مني وتقلبها الماضي من معنى الماضي الى معنى الاستقبال
نحو ان ضربت ضربت والمعنى ايضا ان وقع منك ضرب يقع مني قوله وكو
للماضي واذا دخل على المستقبل قوله واذا دخل على المستقبل ايضا لدفع
ان يتوهم انها للمضي اذ لم يدخل على المستقبل وكونها للمضي في المضارع ظ
واما في الماضي فلا يظهر بل هو تحصيل الحاصل في الظاهر والحاصل ان ان
لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال ولو لتعليق حصول
الجزاء بحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض مع القطع بانتفاء الشرط
نحو ضربت اي لو وقع منك ضرب في الماضي لوقع مني لكن لعدم وقوعه منك
لم يقع مني اي الانتفاء مني معلق بالانتفاء منك فكان هذا هو المراد بكونها
للمضي فلا يلزم تحصيل الحاصل وزعم النحاة انها تستعمل في الاستقبال
كان وقيل في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انها بمعنى لم يستدل بانتفاء

الجزاء على انتفاء الشرط بدون ملاحظة الزمان الماضي اي ان تجرد الآلة
لزم فسادها ولا فساد ولا تجرد قوله وبجيئ فعلا الشرط والجزاء الخ اعلم
اولا ان الشرط لا يكون الا فعلا والجزاء يكون فعلا وقد لا يكون ثم على تقدير
كونه فعلا لا يخلو اما ان يكون مضارعا او ماضيا او غيرهما فهما باعتبار
الماضي والمضارع اربعة اقسام لانهما اما ماضيان او مضارعان او الاول
قبل ماض والثاني مضارع او على عكس ذلك فان كانا مضارعين وآلة
الشرط ان يجب جزمهما لفظا نحو ان تضرب اضرب لان المضارع قابل للجزم
والجازم موجود وان كانا ماضيين يمتنع جزمهما لفظا لان الماضي مبني
لا يعمل فيما بعده لفظا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان
تضرب ضربت يجب جزم الشرط لفظا وجزم الجزاء محلا وان كانا على عكس من
ذلك نحو ان ضربت اضرب يمتنع جزم الشرط لفظا ويجوز في الجزاء امران
اما الجزم فظاهر واما عدمه فلان الجزاء تابع الشرط فكما لم يعمل في الشرط
لفظا لم يعمل في الجزاء ليكون الجزاء على سنن الشرط نحو ان ضربني اضربك واضربك
بالجزم والرفع وبدخول الفاء في الجزاء الخ اعلم اولا ان آلة الشرط اعني ان

لا يخلو اما ان تفيد معنى الاستقبال في الجزاء او لا فان افادت لم يحتج الى الفاء لاغناء
الارتباط المعنوي عن آلة الارتباط اللفظي التي هي الفاء وان لم تفد فلا بد من
الفاء التي هي آلة الارتباط وآلة ابتاع الشيء الشيء لانها اغنت الارتباط
المعنوي وجب الارتباط اللفظي والا لم يكن جزاء لان الجزاء لا بد وان يرتبط
بالشرط فاذا تلخص هذا فنقول ان المصنف صرح الثاني بقوله وبدخول الفاء
في الجزاء اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه اي بدخول الفاء في الجزاء اذا لم
تفد آلة الشرط معنى الاستقبال فيه واشار الى الاول بالمفهوم اي لفظا لانه يفهم
من قوله اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه انه اذا كان احدهما نحو ان
تضرب اضرب وان ضربت ضربت ثم بدخول الفاء لافادتها معنى الاستقبال فيه
وحصول الارتباط المعنوي فاذا كان الجزاء امرا او نهيا او دعاء او ماضيا
صريحا اي مقرونا بقد لفظا او تقديرا او مضارعا منفيا بلن او جملة اسمية
فلا بد من الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيها اما في الامر والنهي والدعاء والمضارع
المنفي بلن فلان التاثير فيها تحصيل الحاصل لانها بعد الاء المذكورات مفترنة بمعنى
الاستقبال قبل وقوعها جزاء واما في الماضي الصريح فلان قد تقرب الماضي من الحال

فلا يؤثر فيه حرف الاستقبال الذي هو آلة الشرط وأما في الجملة الاسمية فلأن و
ضعها للدوام ولا تتقيد بالزمان المجرد الغير المستمر فإن قلت إذا لم يؤثر
آلة الشرط فيها فكيف يكون جزاء بمجرد الارتباط اللفظي والجزاء لا بد وأن يرتبط
بالشرط معنى قلت بمحول كل منهما إلى معنى فعلي يؤثر فيه آلة الشرط ويرتبط با
لشرط معنى فقولك إن أتاك زيد فأكرمه في قوة إن أتاك زيد يجب عليك إكرامه
وقولك إن أتاك زيد فلا تهنه في قوة يجب عليك عدم إهانته وقولك إن ابتنيت
فرحك في قوة إن ابتنيت أسأل الله عز اسمه وقولك إن جئتني فأنت مكرم في
قوة يجب علي إكرامك وقولك إن أهنتني فلن أكرمك في قوة إن أهنتني بنا كد عدم
إكرامي لك وقولك إن أكرمتني فقد أكرمتك أمس في قوة إن أكرمتني بعد إكرامك
لي مستبعدا لإكرامي لك أمس قوله وبزاد عليها ما للتأكيد أي يزاد على إن الشرطية
ما للتأكيد المجازاة والتعليق كقوله تعالى فإما يأتينكم منى هدى وإذا ما يزد عليها
وجب تأكيد الشرط بالنون لئلا يلزم رجحان الآلة على ذيها قوله وكونها صدر الكلام
أقول وذلك لأن الشرط كالاستفهام في التغيير وجعل المقطوع مشكوكا فلا يتقدم
عليه شيء مما في حيزه ونحو قولك آتيك إن ابتنيت ليس المقدم فيه جزاء بل هو دال على الجزاء

الجزاء والجزاء محذوف يدل عليه قوله ولا تدخل آلة الشرط الفعل إما أن فإن تهيأ لتعليق حصول
الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال ولو لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في
الماضي على سبيل الفرض مع القطع بانتفاء الشرط كما تقدم ولا يقال هذا إن آلة في الفعل
وقوله تعالى وإن امرأة هلكت وإن أحد من المشركين استجارك وقل لو أنتم تملكون
رحمة ربي إذا أضمر فعل يفسره الظاهر ولاقتضائها الفعل لزوما لأن في إن الواقعة بعد
لو أن يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف وكالمفسر له كقوله تعالى ولو
أنهم فعلوا ما يوعظون به أي لو وقع أنهم فعلوا وأما إذا فمعنى الشرط إذا قلت أما زيد
منطلق فكأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق ووقوع شيء من الحوادث على ما يرى
الكلام ووقوع الانطلاق من زيد لازم الكلام وزيد ملزوم قصدت وإن انطلاق
لازم قصدت صرف ملزوم الكلام لأنه غير مقصود فغير مهما إلى أما ووضع الملزوم المقصود
في موضعه وأدخل الفاء التي هي آلة لزوم الكلام على اللازم القصدي فقيل أما زيد
فمنطلق قوله وإذن جواب وجزاء أي جواب لقول القائل تحبني كقولك إذن
أكرمك لمن قال لك أنا أحبك أو تقديرا كقولك لو أكرمتني إذن أكرمك فالكرامة
قلت لو أكرمتني كأنه قيل لك ما يرتبط بالإكرام على تقدير ثبوته فقلت إذن أكرمك

اى يرتبط به الاكرام وجزاء اى عوض عن فعل الفاعل كاتيان الاذى قال الزجاج

اذا قلت اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك كان المعنى ان كان الامر كما ذكرت فانى

اكرمك يعنى ان فيها معنى المجازاة حتى يصح تقديرها مصرحا وعملها فى فعل مستقبل

غير معتمد على ما قبلها اما اشتراط الاستقبال فلان وضعها للاستقبال فلا

تعمل الا فيه تقول اذن اظنك بالرفع والكف فى حال الظن لمن حدثك اى خبرك

بخبر لم تصدقه واما اشتراط عدم الاعتماد على شىء قبلها كالمبتدا والموصوف

وذى الحال والشرط والقسم فلانها عند الاعتماد على احد هؤلاء لا تعمل لانه عامل

فد ينفك عنه العمل حيث يقع فى موقع لا يتصور فيه العمل كقولك انا اذن فاعلم

كذا اذا قال لك انا آتيك فاذا انعقد التعلق بين ما قبلها وما بعدها انعقادا

تاما فلا غرو من ان لا تعمل مع ان الاعمال فى بعض المواقع يؤدى الى ازدحام

ملابس فى معمول واحد والى اختلال المعنى تامل حتى يتجلى لك حقيقة الحال وصدق هذا المقال

وتلغى اذا كان الفعل حالا اى بحسب اللفظ وباعتبار النصب والغائها باعتبار

المعنى غير معهود فى كلامهم واذا وقعت بين الواو وبين الفعل جاز

ان يلغى لانعقاد التعلق بين ما بعدها وما قبلها بالعطف وجاز ان تعمل لا

كقولك لمن حدثك اذن اظنك كاذبا او معتمدا على شىء قبلها نحو انا اذن اكرمك متى

لاستقلال المعطوف بدون المعطوف عليه نظرا الى المعنى قال الله تعالى واذن

لا يلبثون وقرئ لا يلبثون حرف التعليل حرف التعليل نحو جئتك لتكرمنى

ان قيل للتعليل حروف غيرها كاللام وحتى ومن وعن قلنا ما ذكرته من الحروف

اكثر فى غير التعليل منها فى التعليل بخلاف كى فانه نص فيه فلذا جعلت حرفا وا

حدا ان قيل التعليل من اى جانب اهما قبلها ام مما بعدها قلنا منهما جميعا

فان المجىء علة الاكرام بحسب الخارج ومعلول له بحسب الذهن فان المجىء لكونه

امرا اختياريا لا يتقدم عليه لا دون بصور الغاية وبه الاكرام فى المثال فالا

كرام ...

كما فى ان ...

... بدون واسطة كروف

... ولو كا

... جارة وناصبة يدفع نعارض

... وزجر وقال الزجاج ردع وتنبيه

... قد كان معناه لا ازدجر عن هذا القول وامتنع

فاذا قلت ...

اى يرتبط به الاكرام وجزاء اى عوض عن فعل الفاعل كاثبات الالف قال الزجاج

اذا قلت اذن اكرمك لمن قال لك انا آتيك كان المعنى ان كان الامر كما ذكرت فانى

اكرمك يعنى ان فيها معنى المجازاة حتى يصح تقديرها مصرحا وعملها فى فعل مستقبل

غير معتمد على ما قبلها اما اشتراط الاستقبال فلان وضعها للاستقبال فلا

تعمل الا فيه تقول اذن اظنك بالرفع والكف فى حال الظن لمن حدثك اى خبرك

بخبرهم تصدقه واما اشتراط عدم الاعتماد على شىء قبلها كالمبتدا والموصوف

وذى الحال فلانها عند الاعتماد على احد هذه لا تعمل لانه عامل

انا اذن فاعل

ملين

وتلغى اذا كا

عنبار المعنى غير معهود

ان تلغى لانعقاد التعلق بين ما بعد

لاستقلال المعطوف بدون المعطوف عليه نظرا الى المعنى قال الله تع واذن

لا يلبثون وقرئ لا يلبثون حرف التعليل قوله حرف التعليل فى نحو جئتك لتكرمنى

باسقاط النون واعمال اذن

ان قيل للتعليل حروف غيرها كاللام وحتى ومن وعن قلنا ما ذكرتم من الحروف

اكثر فى غير التعليل منها فى التعليل بخلاف كى فانه نص فيه فلذا جعلوه حرفا

حدا ان قيل التعليل من اى جانب امما قبلها ام مما بعدها قلنا منهما جميعا

فان المجىء علة الاكرام بحسب الخارج ومعلول له بحسب الذهن فان المجىء لكونه

امرا اختياريا لا يتقدم عليه بدون تصور الغاية وهى الاكرام فى المثال فالا

كرام سابق باعتبار تصوره مسبوق باعتبار وجوده فى الخارج كما قيل

الفكر آخر العمل وهى جارة بدليل كيمه على حد كيمه وانتصاب الفعل بعدها باضمار

ان وقد اظهرت بعدها فى قوله لسائلك كيما ان تعرو وتجدعا وبعضهم على انها ناصبة بدون واسطة

وعليها اجماع المتاخرين ويعضده قوله تع لكيلا نأسوا على ما فاتكم ولو كانت

جارة لما دخله الجار والعقود بالاشتراك بين ان تكون جارة وناصبة يدفع تعارض

الدليلين حرف الردع كلا قال سيبويه ردع وزجر وقال الزجاج ردع وتنبيه

فاذا قلت كلا لمن قال فلان يبغضك كان معناه لا تردع عن هذا القول وانتهى

عنه على راى سيبويه وعلى راى الزجاج امتنع عنه وتنبه على الخطاء فيه ثم ان كونها
للردع مشروط بان يتقدم ما يرد بها اى بكلا سواء كان المردود المتقدم من
كلام المتكلم على سبيل الانكار كقوله تع يقول الانسان يومئذ اين المفر وهو
وهو كلام المتكلم الحكيم المتعالى على سبيل الانكار او سبيل الحكاية كقوله تع قال
اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا فان المتقدم المردود انا لمدركون وهو من
كلام عز وعلا على سبيل الحكاية والقائل فى الحقيقة اصحاب موسى او من كلام الغير كقوله
انا ابهذ العالم كلا ردع لمن قال اهنت العالم او نهين العالم ناصح وان لم يتقدم
ما يرد بها فهى بمعنى حقا وعليه يحمل مواضع فى القران هذا ولقائل ان يقول اذا كان
كلا بمعنى الردع فلم لا يكون اسم كحد ومد وما السر فى كونه حرفا بالبيت شوى ما الفو
اللامات لام التعريف فى نحو الحمراء باصفريه وفعلى الرجل كذا اراد بالاصفرين القلب
واللسان لانهما اصغر الاعضاء وهو فى الاول لتعريف الجنس اى هذا الجنس بالا
صفرين اى كاملين لانهما لان احدهما منبت العلم والاخر منطقهما ولا مرية الا بهما
وفى الثانى لتعريف الامر المعهود اى فعل الرجل المعهود بينى وبينك وقد يطلق بو فى بها لتعريف
الاستغراق اى لتعريف الحقيقة فى ضمن جميع الافراد ولتعريف العهد الذهنى اى لتعريف

الحقيقة فى ضمن فرد ما وقد فصلنا هذا فى بحث المعرفة وقوله لام التعريف بناء
على مذهب سيبويه لان الهمزة مجلوبة لمجرد الابتداء بالساكن على رايه ولا دخل
لها فى التعريف وعلى راى الخليل ال كهل والسقوط فى الدرج لكثرة الاستعمال و
اهل اليمن يبدلون من لام التعريف ميما وعليه ورد ليس من امبر امصيام فى
امسفر وقوله ولام القسم اى لام جواب القسم فى والله لافعلن رمز بالمثال الى
ان جواب القسم اذا كان مضارعا مثبتا صدر باللام واكد بالنون و
تصدر الماضى به بدون قد قليل كقول امرء القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا فما ان من حديث ولا صال والاكثر ان يصدر به مع قد نحو والله لقد نابوا
قوله والموطئة له اى مهيئة للجواب للقسم وهى التى تدخل على حرف الشرط بعدما
تقدم القسم لفظا نحو والله لئن اكرمتنى لاكرمنك او تقديرا كقوله لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم اى والله لئن اخرجوا لتدل على ان الجواب له لا للشرط لان جواب
ان الشرطية لا يصدر باللام هذا هو المراد بالموطئة وليس المراد بها ان
ما صدر بهذه اللام اى الشرط جواب القسم بل جواب القسم ما يعقب الشرط
والقسم مع جوابه جواب الشرط والمعنى ان اكرمتنى فوالله لاكرمنك قوله

قوله ولام جواب لو ولولا كقوله تع ولو شئنا لآتينا كل نفس هديها وكقوله تع
ولولا فضل الله ورحمته لاتبعتم الشيطان فاللام فيهما تاكيد ارتباط احد الجملتين
بالاخرى يعني ان انتفاء ايتاء الهدى مرتبط بانتفاء المشية ومعلل به وا
انتفاء الاتباع مرتبط بوجود الفضل ومعلل به وهذان اللامان يؤكدان هذين
الارتباطين ويقويانهما وقد يحذف لام جواب لو كقوله تع لو نشاء جعلناه
اجاجا ويجوز حذف جوابها رأسا كقوله تع ولو ان لي بكم قوة اي لافعلتم وكقول
الشاعر فيا عبد عمرو لو نهيت لاحاحا اي لو نهيت لاحاحا لانتهيت عليك ويجوز ان
يكون للتمني ولام الامر وهي مبنية على الكسر حملا لها على لام الجر وصونا لها عن
الالتباس بلام التاكيد ويجوز تسكينها بعد الفاء والواو العطف وفائه كقوله تع
فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي والاسكان بعد الفاء اكثر منه بعد الواو وذلك لان
وجه الاسكان هو تشبيه فعل من فليستجيبوا ووعلى من وليؤمنوا بمثل كتف في عدد
الحروف وكسر الوسط وفي فعل يوجد وجه آخر من ليس بين كتف وولي وهو الا
تصال الصورة فان الفاء في فعل يكتب متصلا باللام كالكاف في كتف والعاطف
في فخذ بخلاف الواو فانه لا يكتب متصلا بما بعده اصلا فالاسكان بعده اكثر

لقوة جهة الاسكان فيه وليبنى ثم على اكثر من حرف واحد ويستقل لها في الكلمة شبه الكاف
بعد بالضعف ما يقتضيه وهو الشبه كقوله تع ثم ليقضوا تفثهم وتزوده بعد ما لم يتعرض
له قوله ولام الابتداء ولن يترقى وانه ليذهب له موضعان الاسم والفعل المضارع
كما اشار اليه المصنف بالمثالين وحق هذه اللام ان يصدر به الكلام كقولك لزيد قائم وان ناصر
فلعارض كقوله انه ليذهب لانه لو قيل لانه يذهب او ان لن يرى ليذهب لتم تقارن احداهما
للتاكيد واخرى الجزء المختص بهذه الحروف ولا يعاد الى هذا الصنف شيء بالمثالين ولم يتعرض
اللام الفارقة في مثل ان زيدا لقائم لانها لام الابتداء في الحقيقة وان الفارقة
الساكنة انما قيد بالساكنة لانها تكون متحركة في الاسم ان فيما سيرد في اعتبار الساكنة
منها صنفا على حدة لم يعتبروا مطلق تاء التانيث صنفا واحدا ولم يعتبروا
المتحركة صنفا ايضا على حدة فقالوا ان اصل التاء ان تكون في الفعل لدلالة على تانيث
الفاعل ونوزعوا اول الامر بان الفاعل مؤنث والفاعل بالاصالة للفعل
واقتضاء بعض الاسماء فاعلا على سبيل التبع والتشبيه وهي في الفعل ساكنة
لان السكون اصل في البناء وتحركها في مثل رمت عارض بعد ان الفاء الساكنين
وعدم رد الالف الساقطة لالتقاء الساكنين وقول بعضهم رمات الغزو ردية والعدول الى

للحركة في الاسم للوقف وهم بعكس ثقل الفعل وخفة الاسم ولان اصل البناء ان يكون في الفعل
والاصل فيها السكون وتحرك بالكسر عند ملاقاة الساكن كقوله نع والتقت الف باشا
قوله النون المؤكدة وهي ضربان ثقيلة مفتوحة وخفيفة ساكنة اما سكون الخفيفة فعلى
الاصل والعدول الى الحركة في الثقيلة لالتقاء الساكنين وفتحها للخفة والثقيلة اصل على
الخفيفة عند الكوفيين لان دبادر تاكيد تاكيد بما والامر على العكس عند البصريين لان
الواحد في الاثنين ولان النوع لا يوجد فيه الاصل مع زيادة والخفيفة توجد
في الثقيلة مع زيادة قوله ولا يؤكد بها الا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب ووجه الحصر
ان الماضي فائت والفائت لا يؤكد والحال لكونه مشروعا فيه في حكم الفائت ولان الغرض
من التاكيد اطلاع السامع على حقيقة الفعل والواقع في الحال في مرأى السامع ومنظره
يطلع على حقيقته وضعفه برؤيته ونظره فلا حاجة الى التاكيد لاجله وان المستقبل الصرف
لا طلب فيه ووضع هذه النون لتاكيد الطلب لان الطالب لا يطلب في العادة الا ما
هو مراده وطلب المراد يقتضي تاكيده لان غرضه تحصيله والتاكيد من مبادي الحصول فهي لا تدخل
الا على المستقبل فيه معنى الطلب والمستقبل الذي فيه معنى الطلب هو الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم وقد يشبه النفي بالنهي فيقال زيد لا يقوم وربما يشبه لان رب

للتقبيل

للتقبيل والقلة تشابه النفي والعدم فيقال ربما يقوم من زيد ويشبه بجواب القسم الشرط
المؤكد اذا اتى بما كقوله نع اما ترين ثم البتر احدا منه حتى تكون الكريم ان طرح هذه النون
تابع الا في جواب القسم فان قولك والله ليقوم زيد ضعيف وان الخفيفة اذا الاقت ساكنا
ساكن طرحت نحو لا تضرب ابنك بفتح الباء قال الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما و
الدهر قد رفعه بفتح النون واعادة العين والا توجد لا تهين الفقير بكسر النون وعدم
اعادة العين لان الحركة الحاصلة بالكلمة المنفصلة لا اعتداد بها وانما تقلب الفا في الوقف
نحو بار لا اضربا والخفيفة تقع حيث تقع الثقيلة الا في فعل الاثنين وجماعة المؤنث لئلا يلتبس
التقاء الساكنين على غير حده وما ذهب اليه يونس والكوفيون من تجويز دخولها في غير حركة
بالكسر وبقاؤه على سكونها ضعيف واستشهادهما بقوله نع فاستقبلي ولا تشتعان بسكون
النون وقرئ بكسرها مدفوع لجواز ان يكون الواو حالية والنون للاعراب فلا يلزم عطف
الافعال على الاسماء الذي هو الاستدلال عليه قوله تزاد في كل متحركة حركة غير اعرابية للوقف
فالهاء في كل متحركة لانها لا تزاد في ساكن الآخر لا بخلاف منه وقال حركة غير اعرابية لان المتحرك المعرب
لا تلحقه هذه الهاء بل يحذف حركته لاجل الوقف نحو يا بشرى هذا غلام بالسكون لان الحركة الا
عرابية لاستفادتها من العامل لا يقع للبعد بين والهاء للوقف بخلاف الحركة البنائية فان

٢٧٢٩١
مديرية الآثار العامة
خزانة المخطوطات

زوالها يستلزم اللبس مثلا اذا قيل كيف هم يعلم ان الزائلة لاجل الوقف فتح او غيره و
لان الابدال بالهاء في الموقوف يؤدي الى اللبس بهاء الضمير كان يقال هذا غلامه لان الاضافة
وباز يده وكذا لا تلحق المتحرك اعني الذي بناؤه عارض لا يقال في لا رجل وبا زيد لا رجله
ولا تكون الا ساكنة لان الغرض الوقف والوقوف فيه لا يكون الا ساكنا وتحريكها يجيء الى
وباطلاق القول وخروج عن كلام العرب وتشبيه اللفظ العربي بالحكي الذي هو صوت الطير كقول
يا مرحبا ومجاز ناجية اجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير فعدل عن
القانون والحق بالساكن الآخر تحركه هذا وان اعتبر تركه التنوين لكونها منصرفة في تحت الاسم
وكتب العين والنوض والتخفيف للتفخيم ومن اضعاف الحرف في حال الوقف وسببه وهما اللذان
تلحقان بكاف المؤنث عند الوقف صونا لها عن الالتباس بكاف المذكر اذا وقف عليها
بالكاف كان يقال اكرمتك والحاق السين وبيع الكسكة لبيع بيع والحاق السين المهملة وبيع
الكسكة لبكر وعن معاوية انه قال يوما ما افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحاء
الناس فقال ذكر الرجل قوم بنا عدوا عن قرابة العراق وبنا منوا عن كسكة بيع وبنا سروا
عن كسكة بكر لبسد فرام غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية ثم هم فان قوي وفي

النهاية

بلا اگر کسی خواهد که متاع فروخته شود هر روز بسفر با این این پیش
پیاله آب بخوانند و قدری از آب بر متاع بپاشد زود فروخته شود
و من اوفی بعهده من الله فاستبشروا ببیعکم الذی بایعتم به وذلک هو الفوز العظیم

رقم المخطوط في مكتبة جامعة صلاح الدين ١٠

العنوان حدائق الحقائق رقم المصور

ناقص في أوله ورقة

الموضوع

المؤلف سعد الدين سعد الله البردعي

الناسخ مكان النسخ تاريخه اللغة

الخط الجزء الأوراق ص ٢٣١ الأسطر المقاس X سم

البداية

النهاية

السماعات و الإجازات

التملكات

المصادر : / الأعلام / كحالة /

الفهارس :